



نقد كتاب اصول مذهب الشيعة

مؤلفه الدكتور السلفي ناصر بن عبد الله القفارى

منهج تأسيسي في الإجابة

عن الشبهات المثارة ضدّ المذهب الشيعي

(الجزء الثاني)

أ. د. السيد محمد الحسيني القرزويني

الأستاذ في الحكومة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة،

ورئيس قسم الحديث، وعضو الهيئة العلمية في جامعة آل البيت عليها السلام العالمية.





اللجنة العلمية

د. فلاح عبد الحسن الدوخي

د. يحيى عبد الحسن الدوخي

السيد حاتم كاطع البخاتي

تحت إشراف

أ. د. السيد محمد الحسيني القزويني



هوية الكتاب

اسم الكتاب: نقد كتاب أصول مذهب الشيعة
تأليف: أ. د. محمد الحسيني القرزويني بمساعدة اللجنة العلمية
الإخراج الفني وتدقيق المصادر: حسن السعدي
الناشر: مؤسسة ولی العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية
الطبعة: الأولى م ٢٠٠٩ هـ ١٤٣٠
عدد النسخ: ٥٠٠ نسخة

يحق للجميع طبع الكتاب ونشره مع إعلام المؤلف والناشر قبل ذلك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الفصل الثالث

الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية



الشبهة: حديث المنزلة لا يدل على إمامية علي

قال القفاري: «والفضائل الواردة في حق علي رضي الله عنه ليست من ألفاظ النصوص والوصايا والاستخلاف، لا في لغة العرب ولا في عرفهم ولا في شريعة الإسلام ولا في عقول العقلاء، إنما هي فضائل أدخلها هؤلاء في الدعاوى.

وقد قام ابن حزم بحصر الأحاديث الواردة في فضائل علي، فقال: وأما الذي صحّ من فضائل علي، فهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبيٌّ بعدي)... وهذا لا حجة فيه للرافضة».

وقال نقاً عن ابن حزم أيضاً - حيث اكتفى القفاري بشبهته هذه بما ذكره ابن حزم، لذلك ذكر التفاصيل - في حاشية كتابه: «يقول ابن حزم في إثبات ذلك: وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليهما السلام؛ لأن هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولـي الأمر بعد موسى عليهما السلام يوشع بن نون، فـتى موسى وصاحبـه الذي سافر معـه في طلب الخضرـ عليهمـ السلام، كما ولـيـ الأمر بعد رسول الله (صلـى الله عليهـ وسلـم) صاحـبـه في الغـارـ الذي سافـرـ معـهـ إلىـ المـدـيـنـةـ.

وإذا لم يكن عليـ نبيـاً كما كان هارونـ نبيـاً، ولاـ كانـ هارـونـ خـليـفةـ بعدـ موـتـ مـوسـىـ عـلـىـ بـنـ إـسـرـائـيلـ، فـصـحـ أنـ كـوـنـهـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ -ـ منـ رسـولـ اللـهـ (صلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ) بـمـنـزـلـةـ هـارـونـ مـنـ مـوسـىـ إـنـمـاـ هـوـ فـيـ

القرابة فقط.

وأيضاً فإنما قال له رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، فقال المنافقون: استقله [كذا في الأصل المحقق من الفصل، ولعلها استقله] فخلفه، فلحق علي برسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فشكى ذلك إليه، فقال له رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حينئذ: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى)، يريده عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه استخلفه على المدينة مختاراً لاستخلافه، ثم قد استخلف عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل تبوك وبعد تبوك على المدينة في أسفاره رجالاً سواه - رضي الله عنه - فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلاً على غيره، ولا ولایة الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين.

وتشبيه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بـإبراهيم وعيسي، وتشبيه عمر بنوح وموسى كما روى ذلك الإمام أحمد في مسنده: ج ١ ص ٣٨٣ ح ٣٦٣٢، والحاكم في مستدركه: ج ٣ ص ٢١ - ٢٢، وروى الترمذى في كتاب الجهاد طرفاً منه: ج ٤ ص ٢١٣.

فإن هؤلاء الأربع أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبه باثنين لا بواحد، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه علي، مع أن استخلاف علي له فيه أشباه وأمثال من الصحابة، وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شباه، فلم يكن الاستخلاف من الخصائص، ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله

من الخصائص»^(١).

أساسيات الشبهة

بناءً على ما ذكرناه فإن الشبهة ترتكز على الأمور التالية:

١- إن حديث المنزلة لا يوجب فضلاً ولا استحقاقاً للإمامية، وذلك للأسباب التالية:

أ - إن النبي ﷺ استخلف على المدينة غير علي عليه السلام في ظروف مختلفة، فلا يوجب استخلافه فضلاً ولا ولایة أمر، كما لم يوجب لغيره.

ب - إن النبي ﷺ استخلف علياً عليه السلام على المدينة وقال له ما قال؟ تسلية له عندما عاب عليه المنافقون البقاء مع النساء والصبيان.

ج - إن هارون عليه السلام لم يل أمر بني إسرائيل وإنما تولى الأمر يوشع بن نون، فلا تكون المنزلة المذكورة في الحديث إلا في القرابة فقط.

٢- تشبيه علي عليه السلام بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بـ إبراهيم وعيسى عليهما السلام وتشبيه عمر بنوح وموسى عليهما السلام، بل هذا أعظم، فليس التشبيه بعض الأنبياء من خصائص علي عليه السلام.

وللرد على ما تقدم نبرز الأوجه التالية:

الجواب الأول: حديث المنزلة صحيح سندًا واضح دلالته

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣٠ - ٨٣٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

في البداية لابد أن نشير إلى أن حديث المنزلة من الأحاديث التي أجمع العلماء على صحتها، ويكتفى في صحته أنه ورد ذكره في صحيح مسلم والبخاري، ولذا لم يتعرض القفاري إلى طريق الحديث وسنته.

إذن فالبحث مع القفاري في حديث المنزلة يتحدد في الجانب المضمني، وهو دلالة الحديث على إثبات فضيلة عظيمة للإمام علي عليه السلام، وهي الخلافة والإمامية والولاية بعد الرسول الأكرم صلوات الله عليه، وأن هذا الأمر من خصائصه عليه السلام.

ولكي يتضح الجواب أكثر عن الشبهة في المجال المضمني، لابد من التسلسل في الجواب ضمن الأمور التالية:

أولاً: اختلاف مناسبات ومضامين الحديث يدل على الفضل والخلافة
 بعد أن كان حديث المنزلة من الأحاديث الثابتة، فإنه من الصعب استقصاء ألفاظ الحديث ومتونه والمجامع الحديثية التي ورد فيها الحديث، ولكن نحاول الاقتصار على ذكر بعض ألفاظه الصحيحة والصريرة في الدلالة على مقام الخلافة والولاية والإمامية بعد رسول الله صلوات الله عليه:

١- تتبع وتثبت سعيد بن المسيب من صحة حديث المنزلة

آخر جمل مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «قال رسول الله صلوات الله عليه لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته،

فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإنّا فاستكتنا^(١)^(٢)، وقد أخرج هذا المضمون من الحديث البخاري أيضاً في صحيحه بالفاظ أخرى^(٣).

وهذا الدليل كما هو واضح غير مقيد بغزوة تبوك، بل هو مطلق، وتقييده بذلك يحتاج إلى الدليل، مما يعني أن الحديث قد صدر أكثر من مرة، كما أن تتبع ابن المسيب للحديث والثبت من صدوره عن النبي ﷺ وتوجيهه سؤاله إلى سعد بن أبي وقاص مرة أخرى بنحو التعجب، وتأكيد سعد لسماعه الحديث من النبي ﷺ مباشرة بوضع إصبعيه على أذنيه، وقوله: «نعم وإنّا فاستكتنا» كل ذلك واضح الدلالة على أن الصحابة والتابعين قد فهموا من الحديث إثبات فضيلة ومزية خاصة لعلي عليه السلام تميّز بها على سائر الصحابة، ولو لم يكن في الحديث فضل اختص به علي عليه السلام فما هو الداعي لكل ما قام به ابن المسيب من التأكيد والثبت؟!

٢- سعد بن أبي وقاص يفهم من حديث النزلة بأنه فضيلة عظيمة

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟

(١) فاستكتنا: أي صمت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠٨ ح ٣٧٠٦، ج ٥ ص ١٢٩ ح ٤٤١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فقال: أَمَا مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثًا قَالَهُنَّ لِهِ رَسُولُ اللَّهِ فَلَنْ أَسْبِبَهُ؛ لَئِنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِّنْهُنَّ أَحَبٌ إِلَيَّ مِنْ حَمْرَ النَّعْمِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهُ، خَلْفَهُ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَلْفَتَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبُوَّةَ بَعْدِي، وَسَمِعْتَهُ يَقُولُ يَوْمَ خَيْرٍ: لِأَعْطِينَ الرَايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَتَطَافَلْنَا لَهَا، فَقَالَ: ادْعُوا لِي عَلَيْهِ، فَأَتَيَ بِهِ أَرْمَدٌ، فَبَصَقَ فِي عَيْنِهِ وَدَفَعَ الرَايَةَ إِلَيْهِ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَمَّا نَزَّلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا وَفَاطِمَةَ وَحَسِنَةَ وَحَسِينَةَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ هُؤُلَاءِ أَهْلِي﴾^(١).

لقد توفر هذا الحديث على جهات كثيرة، كلّها صريحة في أنّ الحديث المنزّلة جاء لإثبات فضيلة عظيمة تميّز بها الإمام علي عليه السلام على الصحابة، نشير إلى بعضها:

أـ قول سعد: «لَئِنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِّنْهُنَّ أَحَبٌ إِلَيَّ مِنْ حَمْرَ النَّعْمِ»، فإن هذه العبارة صريحة في أن سعداً فهم من حديث المنزّلة فضيلة علي عليه السلام يعتقدوها هو وغيره من الصحابة، ويرى سعد أيضاً أن تلك المنزّلة لا يمكن أن تقارن بأموال الدنيا وكنوزها.

بـ - لقد قرن سعد في الفضل حديث المنزّلة بحديث دفع الرایة يوم خير وقضية المباھلة، ولا شك أنّ حديث دفع الرایة «لأعطين الرایة رجلاً

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» قد فهم منه الصحابة منزلة وفضيلة عظيمة لعلي عليه السلام، حتى تطاولوا للحصول عليها، وقد قال عمر بن الخطاب (رض) في تلك اللحظة: «ما أحبت الإمارة إلا يومئذ»^(١)، وقال أيضاً: «فتساورت لها رجاء أن أدعى لها»^(٢)، وحديث المنزلة جاء في سياق هذه الفضيلة العظيمة التي تطاول نيلها عمر (رض) وغيره من الصحابة، ولم يحظ بها إلا على عليه السلام، فكان خليقاً بالإمارة حتى فتح الله تعالى على يديه، كما أن تلك الفضيلة تستكشفها أيضاً من إدراج حديث المنزلة في سياق آية المباهلة وقول النبي عليه السلام: «اللهم هؤلاء أهلي».

وبناءً على هذا يتضح أن ما ذكره القفاري من أن حديث المنزلة لا يوجب فضلاً باطل، وليس هو إلا إنكاراً لما هو ثابت بالقطع واليقين.

٣- لفظ الخلافة والولاية في حديث المنزلة

أخرج أحمد في مسنده أيضاً عن ابن عباس في حديث طويل، جاء فيه قول النبي عليه السلام: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لستنبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي... أنت ولبي في كل مؤمن بعدي...»^(٣).

قال الهيثمي في الزوائد في تعليقه على الحديث: «رواه أحمد والطبراني

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١ ص ٣٣١، الناشر: دار صادر - بيروت.

في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزارى وهو ثقة وفيه لين»^(١).

وفي لفظ آخر في كتاب ظلال الجنة في تحرير السنة لابن أبي عاصم عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله ﷺ لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لستنبياً، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي».

قال الألباني في تقييمه لطريق الحديث: «إسناده حسن»^(٢).

وقد صحّح الحديث الحاكم النيسابوري أيضاً في مستدركه، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة»، وتابعه الذهبي في التلخيص قائلاً: «صحيح»^(٣).

فهذا الحديث بألفاظه المختلفة التي تضمنت صيغة (لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي...) هذه الصيغة صريحة في أن حديث المنزلة يرمي إلى إثبات أهم منزلة من منازل هارون من موسى، وهي الولاية والخلافة، كما سيأتي ذكرها لاحقاً، والشاهد على صراحته الرواية في إثبات منزلة الخلافة ما ذكره بعض علماء السنة، منهم الباحث أحمد محمود صبحي - فهو بعد

(١) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تحرير السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبديله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

أن ذكر صحة سند حديث المنزلة وأنه لا نقاش في ذلك - قال بناء على ثبوت تلك الصيغة: «ولا شك أن هذه العبارة تجعل من الحديث نصاً جلياً في إمامية علي، يحسم كل اختلاف ويوضع حدأً للتفسيرات المتباعدة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث»^(١).

ع/استخلاف علي عليه السلام في المدينة كان أمراً ضرورياً

أخرج الطبراني عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم: «أن رسول الله ﷺ قال لعلي حين أراد أن يغزو: إنّه لابد من أن تقيم أو أقيم، فخلفه، فقال ناس: ما خلفه إلاّ لشيء كرهه، بلغ ذلك علياً، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره، فتضاحك، ثم قال: يا علي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه ليسنبي بعدي»^(٢).

قال الهيثمي: «رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما ميمون أو عبد الله البصري، وثقة ابن حبان وضيقه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح»^(٣). إن ألفاظ هذا الحديث الشريف تسلط الضوء على حقيقة مهمة تساهم في فهم طبيعة العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام في المدينة وبين مدلول حديث المنزلة، وأن ذلك الاستخلاف نابع من واقع المنزلة التي هي لعلي عليه السلام من رسول الله ﷺ، وهي منزلة تضاهي منزلة هارون من

(١) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٢٢٥، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٥ ص ٣٠٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

موسى عليه السلام بكل أبعادها بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه تبارك وتعالى، كما سيتضح لاحقاً.

وتعبر النبي عليه السلام: «إنه لابد أن تقيم أو أقيم»، صريح في أن المدينة المنورة التي كانت عاصمة الحكومة الإسلامية آنذاك قد أحاطت بها ظروف وملابسات خاصة اقتضت أن لا يغادرها النبي الأكرم عليه السلام، كما أنه لا يمكن السكوت عن الخطر الداهم الذي كانت تواجهه الحكومة الإسلامية من قبل الإمبراطورية الرومانية في ذلك الحين، والذي كان يتطلب من النبي عليه السلام الخروج بشخصه المبارك لتنمية عزيمة المسلمين تجاه أعتى قوة عسكرية في المنطقة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار طول المسافة بين المدينة وتبوك التي كان من المفترض وقوع المعركة فيها واستعداد الروم لغزو الجزيرة العربية والقضاء على الرسالة الإسلامية؛ انطلاقاً من ذلك المكان.

وقد كان ذلك العام عام جدب، وتزامن الخروج مع صيف الجزيرة المتسم بشدة الحرارة مما أوجب تقاعس بعض المسلمين وتشييط المنافقين لعزيمة المقاتلين في الجيش الإسلامي، كل ذلك جعل وجود النبي عليه السلام في تلك المعركة ضرورة لابد منها، وإلا فلا يمكن الخروج بجيش قادر على مواجهة الروم، والشاهد على ذلك تخاذل المسلمين في المرة اللاحقة عن جيش أسامة عندما كان الرسول عليه السلام مريضاً.

إذن كان الموقف الصائب في مثل هكذا تزاحم أن يخلف النبي عليه السلام في

المدينة من يحمل خصائصه الرسالية، ويكون قادرًا على ملء الفراغ الذي يخلفه خروج النبي ﷺ إلى غزوة تبوك، ولم يكن أحد من الصحابة يمتلك هذا المقام الإلهي إلا على ﷺ، الذي كان يمثل نفس النبي ﷺ بصربيح آية المباهلة، وكان الناطق الرسمي عن رسول الله ﷺ من أهل بيته ﷺ كما هو صريح الحديث الوارد في تبليغ سورة براءة عندما قال جبرائيل ﷺ للنبي ﷺ: «لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك»^(١)، فأرجع النبي ﷺ أبا بكر وبعث علياً ﷺ خليفة عنه وناطقاً عن السماء.

وهذا ما يميز استخلاف علي ﷺ عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة، إذ لم يكن استخلافهم بديلاً عن خلافة النبي ﷺ بل كان استخلافهم، نيابة عن النبي ﷺ في إقامة الصلاة.

أخرج أبو داود في سننه عن أنس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم يوم الناس وهو أعمى»^(٢).

وكذلك استخلاف النبي ﷺ لسالم مولى أبي حذيفة، فقد أخرج البخاري بسنده عن ابن عمر، قال: «لما قدم المهاجرون الأولون العصبة موضع بقاء قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآنًا»^(٣).

(١) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١ ص ١٥١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ١ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٧٠ ح ٦٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وأمّا استخلاف علي عليه السلام فقد جعله النبي ﷺ بديلاً شرعاً وقانونياً يضاهي استخلاف موسى عليه السلام لهارون في قومه عندما ذهب إلى ربه، كما حكاه عنه القرآن في قوله تعالى: ﴿اَخْلُقْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَبْعَدْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(١)، ولذا نجد أن النبي ﷺ قرن في حديثه بين ضرورة بقاء علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة علي منه عليه السلام كمنزلة هارون من موسى.

ومما يسلط الضوء على ضرورة بقاء النبي ﷺ في المدينة أو رجل منه وهو علي عليه السلام ما جاء في الحديث ذاته من أن هناك أنساً تخلفوا عن الخروج إلى القتال وطعنوا في خلافة علي عليه السلام على المدينة، حيث قالوا: «ما خلفه إلا لشيء كرهه»، فإن هذا يعني أن هناك أنساً تخلفوا في المدينة يسعون لإثارة الأجواء واللغط حول خلافة علي عليه السلام، مما يعني أن هناك نية مبيتة لإحداث انقلاب مدني ضد الحكومة الإسلامية بعد أن تخلو لهم الأجواء بخروج النبي ﷺ وعلي عليه السلام الذي يتميز بقوة اليقين وحسن التدبير والشجاعة الفائقة التي لا يستطيع المنافقون والذين في قلوبهم مرض مواجهتها، وتتجلى هذه الحقيقة أكثر عند مطالعة مفردات الحديث اللاحق.

والحاصل: أن ألفاظ الحديث المذكور واضحة في إثبات خلافة ولاية إلهية خاصة لعلي عليه السلام نظير خلافة هارون لموسى عليه السلام، ومن ذلك يتبيّن بطلان الشبهة القائلة: إن حديث المنزلة لا يوجب فضلاً ولا استحقاقاً

.(١) الأعراف: ١٤٢.

للإمامية.

كما تبين أيضاً بطلان ما زعمه القفاري من أن النبي ﷺ ذكر حديث المنزلة تسليةً لعلي عليه السلام عندما عاب عليه المنافقون البقاء مع النساء والصبيان؛ لأن هذا الزعم يتجلّى طبيعة استخلاف علي عليه السلام على المدينة الذي تنص عليه ألفاظ حديث المنزلة.

هـ لا تصلح المدينة إلا ببقاء علي عليه السلام فيها

أخرج الحكم في المستدرك في حديث طويل ورد فيه شكوى علي عليه السلام للرسول الأكرم ﷺ، وما يترتب على بقاءه في المدينة وعدم خروجه إلى القتال من القيل والقال، فأجابه النبي ﷺ قائلاً: «أما قولك: تقول قريش ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله فإن لك بي أسوة، قد قالوا: ساحر وكاهن وكذاب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، وأما قولك: أتعرض لفضل الله، فهذه أبهار من فلفل جاءنا من اليمن فبعله، واستمتع به أنت وفاطمة حتى يأتيكم الله من فضله، فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك» قال الحكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

ولم يُشكّل الذهبي على طريق هذا الحديث في تلخيصه إلا من جهة عبد الله بن بكير الغنوبي وحكيم بن جبير، قال: «عبد الله بن بكير الغنوبي

(١) الحكم النيسابوري، المستدرك وبدلاته التلخيص للذهبـي: ج ٢ ص ٣٣٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

منكر الحديث، عن حكيم بن جبير وهو ضعيف يترفض^(١).

وليس هذا بغرير على الذهبي الذي لا يتحمل بطبعته روایات فضائل علي عليه السلام، فالطعن بالحديث لم يكن وفق الموازين الصحيحة، بل هو نتيجة اختلاف في الرؤية بين الناقد والراوي، وإنما عبد الله بن بكير قد وثقه ابن حبان وأدرجه في كتابه (الثقات)^(٢).

وفي تاريخ ابن معين قال الداوري: «سمعت يحيى يقول: عبد الله بن بكير الغنواني لا بأس به»^(٣).

وقال ابن عدي: «ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً»^(٤).

ولذا قال الذهبي في ترجمته لعبد الله بن بكير: «وقال الساجي: من أهل الصدق وليس بقوى»^(٥).

وقال الألباني - بعد أن نقل قول بعض من مدحه - إن وصف الذهبي له بمنكر الحديث مبالغ فيه: «قال الساجي: من أهل الصدق، وليس بقوى. وذكر له ابن عدي مناكير. وهذا كلّ ما جرح به، وذكره ابن حبان في الثقات. فقول الذهبي: منكر الحديث، لا يخلو من مبالغة، وقد قال في

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٢ ص ٣٣٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٣) ابن معين، تاريخ ابن معين: ج ١ ص ٢٩٦، الناشر: دار القلم - بيروت.

(٤) ابن عدي، الكامل في الضعفاء: ج ٤ ص ٢٥١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣٩٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الضعفاء: ضعفوه، ولم يترك^(١).

فتضييف الذهبي له منحصر في كونه منكر الحديث^(٢) وهو لا يقدح في

(١) محمد ناصر الألباني، إرواء الغليل: ج ٨ ص ٢٣٦، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) لابد من الإشارة إلى أنه ليس كل منكر الحديث يلزم بالضرورة أن يكون ضعيفاً، فهذه ليست قاعدة مطردة في كل الموارد، بل قد يكون منكر الحديث موقتاً، فليس وصف منكر الحديث عند الذهبي مثلاً يلزمه اتفاق الجميع على ذلك، على أن الذهبي لم يسمه بمنكر الحديث إلا في تلخيصه على المستدرك حينما لم يتحمل - كعادته - الفضيلة المذكورة للإمام علي عليه السلام، بينما لا نجده يذكر هذا الوصف في ترجمته لعبد الله بن بكير في ميزان الاعتدال. كما أن الاصطلاح المذكور لم يتفق الجميع على كونه من ألفاظ الجرح، فعند البخاري يكون جرحاً [الذهبى، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٦] بينما عند أحمد بن حنبل لا يكون كذلك، قال ابن حجر في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي: «قال ابن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثر، وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الأجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: منكر الحديث، قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث» ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري: ص ٤٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ومما يؤيد أن منكر الحديث لا يتنافي مع ثاقته: أن هناك بعض الرواية ممن اتهموا بتلك الصفة، ومع ذلك لم يخرجوا عن حد التوثيق عند البعض الآخر، ومن هؤلاء:

١- المفضل بن فضالة القباني المصري، قال ابن حجر العسقلاني: «وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي وأخرون، وقال أبو حاتم وابن خراش: صدوق، وقال ابن سعد: منكر الحديث، قلت: اتفق الأئمة على الاحتجاج به» ابن حجر، مقدمة فتح الباري: ص ٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢- محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال ابن حجر العسقلاني: «من شيوخ أحمد بن حنبل وثقه ابن المديني وقال أبو حاتم: صدوق إلا أنه يهم أحياناً، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، وقال: إنه لا بأس به، قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث ليس فيها شيء» ابن حجر، مقدمة فتح الباري: ص ٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.



و ثاقته.

أما حكيم بن جبير، قال المزي في ترجمته: «وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي زرعة عنه، فقال: في رأيه شيء، قلت: ما محله؟ قال: الصدق إن شاء الله»^(١).

والترمذى لم ير فيه بأساً، قال المباركفورى: «قوله: (حديث عائشة حديث حسن) قد حسن الترمذى هذا الحديث وفيه حكيم بن جبير وهو متكلماً فيه، فالظاهر أنه لم ير بحديثه بأساً وهو من أئمة الفن»^(٢). وأما ما عرف من تضعيف شعبة له وامتناعه عن الرواية عنه، والذي يعتبر الأصل فيما تكلّم فيه، فإنّما كان ذلك في فترة متأخرة وليس في كل الفترات، وسبب تكلّمه فيه هو حديث الصدقة المعروف^(٣).

→ ٣- داود بن حصين المدنى: قال ابن حجر العسقلانى: «داود بن الحصين المدنى وثقه ابن معين وابن سعد والعبجلى وابن إسحاق وأحمد بن صالح المصرى والنمسائى... وقال الساجى منكر الحديث متّهم برأى الخوارج... قلت: روى له البخارى حديثاً واحداً» ابن حجر العسقلانى، مقدمه فتح البارى: ص ٣٩٩، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت.

وقد وثقه ابن حبان، ابن حبان، النقوت: ج ٨ ص ٥٢٦، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.
٤- حماد بن جعفر العبدى، قال الذهبى: «وثّقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدى: منكر الحديث» الذهبى، الكاشف: ج ١ ص ٣٤٩، تعليق: محمد عوامة.

(١) تهذيب الكمال، المزي: ج ٧ ص ١٦٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) المباركفورى، تحفة الأحوذى: ج ١ ص ١١، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) قال في تحفة الأحوذى: «(قال يحيى بن سعيد) هو القطان: (وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روي عن ابن مسعود الخ) روى المؤلف هذا الحديث في باب



وأغلب التضعيفات فسرت بكونه شيعياً مغالياً^(١)، فالجرح ناش من الطعن في عقيدته عند أكثر من ضعفوه، بسبب ما رواه من فضائل علي عليه السلام،



من تحل له الزكاة بإسناده عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيام ومسألته في وجهه خمous أو خدوش أو كدوح، قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب. قال الترمذى بعد رواية هذا الحديث: وحدث ابن مسعود حديث حسن وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث انتهى كلامه. وروى هذا الحديث أبو داود وابن ماجه وزادا، فقال رجل لسفيان: إن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، فقال سفيان: حدثنا زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (وروى له سفيان وزائدة) أى روايا عن حكيم بن جبير (ولم يحيى بحديثه أبداً). المباركفوري، تحفة الأحوذى: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) قال البسوى: «وقد روى عنه شعبة في بعض الأوقات وذمه، وكان مغال في التشيع» وقال في مورد آخر: «وحكيم مذموم، ويقال: إنه رافضي، من الغالية في الرفض» المعرفة والتاريخ: ج ٣ ص ٢٣٤، الناشر: مكتبة الدار - المدينة، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. وقال البزار في المسند: «وحكيم بن جبير كان رجلاً يغلو في التشيع» أبو بكر البزار: ج ١١ ص ٢٨٩، الناشر: مؤسسة علوم القرآن.

وفي المستدرك: «والشيخان لم يخرجا عن حكيم بن جبير لوهن في رواياته. إنما ترکاه لغلوه في التشيع» الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ١ ص ٥٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال النهبي: «وكان من غلاة الشيعة، تركه شعبة: لما تبين له أمره» تاريخ الإسلام: ج ٨ ص ٧٩، الناشر: دار الكتاب العربي.

أما تضعيفه بسبب روايته حديث الصدق، فليس له مبرر صحيح بعد أن ذهب جمع من علماء السنة إلى صحة الحديث، ونكتفي بما قاله الألبانى في تعليقه على الحديث: «قلت: حكيم بن جبير ضعيف، لكن متابعة زبيد و هو ابن الحارث الكوفي تقوى الحديث، فإنه ثقة ثبت، وكذلك سائر الرواية ثقات، فالإسناد صحيح من طريق زبيد. قال الترمذى: حديث حسن» الألبانى، السلسلة الصحيحة: ج ٢ ص ٨٩٩ ح ٤٩٩، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

وعقيدة الرواية بشكل عام لا تضر في الوثاقة عند بعض علماء أهل السنة^(١).

(١) قد تكون عقيدة الرواية عند البعض من علماء أهل السنة غير قادحة بروايتها مادامت ملامة الصدق محفوظة فيه، إلا أن ينقل الرواية فضيلة لعلي عليه تعارض مع معتقداتهم كمن يروي الوصية له أو الخلافة، فعندئذ لا يشفع له الصدق كما سيأتي في الأبحاث الآتية:
قال الألباني في السلسلة الصحيحة في تعليقه على حديث: (ما تريدون من علي؟ إن علياً مني وأنا منه): «إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشیخین غیر الأجلح، وهو ابن عبد الله الکندي، مختلف فيه، وفي (التفرب): (صدق يتسبّع) فإن قال قائل: راوی هذا الشاهد شیعی، وكذلك في سند المشهود له شیعی آخر وهو جعفر بن سلیمان، أفلأ يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلة فيه؟ فأقول: كلا، لأن العبرة في روایة الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسیب، ولذلك نجد صاحبی (الصحيحین)، وغيرهما، قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفین كالخوارج والشیعہ وغيرهم...». الألباني، سلسلة الأحادیث الصحیحة: ج ٥ ص ٢٦٢ ح ٢٢٣، الناشر: مکتبة المعارف للنشر والتوزیع -الریاض.

وتعرض ابن حجر لذلك في ترجمته لعلي بن غراب الفزاری: «وقال الحسین بن إدريس: سألت محمد بن عبد الله بن عمار عن علي بن غراب، فقال: كان صاحب حديث بصيراً به، قلت: أليس هو ضعيفاً؟! قال: إنه كان يتسبّع، ولست أنا بتأرك الروایة عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذلك...» ابن حجر العسقلانی، تهذیب التهذیب: ج ٧ ص ٣٢٥، الناشر: دار الفکر -بیروت، ط ١٤٠٤ هـ.

وروى الخطيب: «أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم الضبي، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب وسئل عن الفضل بن محمد الشعراوی، فقال: صدوق في الروایة إلا أنه كان من الغالين في التشیع» الخطیب البغدادی، الكفاية في علم الروایة: ص ١٥٩، الناشر: دار الكتاب العربي -بیروت.

وقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب: «شیعی جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته» الذهبي، میزان الاعتدال: ج ١ ص ٥، الناشر: دار المعرفة -بیروت.

وقال أيضاً: «من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حدیشه... وحدیثهم في کتب الإسلام لصدقهم وحفظهم» سیر أعلام البلاء: ج ٧ ص ١٥٤، الناشر: مؤسسة الرسالة -بیروت.



فحدث الحاكم كسابقه صريح في ضرورةبقاء علي عليه السلام في المدينة خليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافة لا تليق إلا به، حيث يقول له النبي عليه السلام: «إِنَّ الْمَدِينَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِي أَوْ بِكَ»، كما أن الحديث صريح في أن الطعن بخلافة علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي عليه السلام واتهامهم له بالسحر والكهانة والكذب، وفي ضوء ذلك، قال النبي عليه السلام مباشرة: «أَمَّا ترْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَ بَعْدِي» بمعنى أن خلافتك من الله تعالى كنبيّتي، والطعن فيها من قبل قريش كطعنهم في مقام النبوة، إِلَّا أَنْ عَلِيًّا عليه السلام ليسنبيّ، وهذا ما نؤكّد عليه من أن حديث المنزلا يثبت ما كان لهاaron عليه السلام من المقامات إِلَّا النبوة، مما يعني أن حديث المنزلا الذي ورد في استخلاف علي عليه السلام على المدينة يثبت له خلافة ربانية ومقاماً ساماً في حياة النبي عليه وسلم وقبل مماته.

٦- الخوف من إذاعة حديث المنزلا في زمن الأمويين

أخرج أحمد في المسند أيضاً عن سعيد بن المسيب، قال: «قلت لسعد بن مالك: إني أريد أن أسألك عن حديث وأنا أهابك أن أسألك عنه؟ فقال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أن عندي علمًا فسلني عنه ولا



وقال الذهبي في ترجمته عبد الرزاق بن همام: «قلت: وَقَتْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَحَدِيثُه مَخْرُجٌ فِي الصَّحَاحِ وَلَهُ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ، نَقَمُوا عَلَيْهِ التَّشْيِيعُ، وَمَا كَانَ يَغْلُو فِيهِ، بَلْ كَانَ يَحْبَبُ عَلَيْهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَيَغْضُبُ مِنْ قَاتِلِهِ». الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣٦٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

تهبني»^(١)، فسأله عن حديث المنزلة في غزوة تبوك فأورد له نص الحديث. وقد صحّح هذا الحديث كلّ من أحمد محمد شاكر^(٢)، وشعيّب الأرنؤوط^(٣)، في حكمهما على الحديث المذكور.

والنقطة الملفتة للنظر في هذا الحديث هي خوف وهيبة سعيد بن المسيب من السؤال عن حديث المنزلة، وليس ذلك إلّا للحظر والمنع الذي فرضه الأمويون في ذلك الحين على أحاديث فضائل علي عليهما السلام، وهذا يعني أن ابن المسيب لم يتردد في دلاله الحديث على إثبات فضيلة علي عليهما السلام، بل إثبات الخلافة له، وإنما كان يخشى من توبيخ سعد بن مالك له، أو امتناعه عن الإجابة على أقل تقدير، بسبب الظروف الأمنية السيئة التي كان يواجهها رواة الفضائل في زمن معاوية^(٤).

(١) أحمد بن حنبل، المستند: ج ١ ص ١٧٣ ح ١٤٩٠، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيّب الأرنؤوط عليها، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) أحمد بن حنبل، المستند: ج ٢ ص ٢٣١-٢٣٢ ح ٢٣٢، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٣) أحمد بن حنبل، المستند: ج ١ ص ١٧٣ ح ١٤٩٠، تحقيق: شعيّب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٤) لا يخفى على المتتابع للتاريخ والمنصف أن مسألة النطق بفضائل علي عليهما السلام ومناقبه والإفصاح عنها كانت أمراً محظوراً عليه وخطاً فاصلاً، به يقسم انتماء الناس وبه تصنف عقائدهم، فمن يجرؤ على أن يروي الواقع والحقيقة، فإن ذلك يعني أنه ألقى بنفسه في التهلكة وأن مستقبله سوف يكون مريعاً ومحيناً تحت وطأة الاتهام بالرفض والتسيّع.

ولا يبعد القول: إن بدايات هذا الكمان حصلت بعد وفاة النبي عليهما السلام واشتد ذلك في زمن الأمويين بحيث أصبح بغض على عليهما السلام وسبه شعاراً وعلمًا بين أهل الجماعة: أي جماعة معاوية،



٧- حديث المنزلة في غير واقعة تبوك

لا تنحصر الروايات التي دلت على حديث المنزلة بواقعة تبوك حتى يقوم البعض بمناقشة مفاد تلك الروايات بكون علي عليه السلام لم يكن الوحيد الذي خلفه النبي عليه السلام على المدينة، بل خلف غيره أيضاً حينما خرج منها في بعض الأزمنة، وعليه فلا دلالة للحديث على الإمامة والخلافة، نقول: هذا الإشكال قد تكون له فائدة فيما لو انحصر صدور الحديث من النبي عليه السلام فقط في واقعة تبوك، لكن قد ورد مضمون الحديث في روايات كثيرة في غير واقعة تبوك أيضاً، وأن النبي عليه السلام قال ذلك في موارد كثيرة سبقت واقعة تبوك أو تلتها.

وهذه مجموعة من الروايات التي صح بعضها وبعضها الآخر ليس بالقوي، لكن يمكن القول إن بعضها يقوى بعضاً، ويشكل قرينة على صحة صدور المضمون، أو أنها تشكل - بلحظة مجموعها - علمًا وجذماً بصدور



وبين محبي علي عليه السلام وشيعته، واستمر ذلك في العصر العباسي وإلى يومنا هذا. فأضحت كل فضيلة لعلي عليه السلام مدفونة في قلوب محبيه، وقلوب الصادقين والمنصفيين؛ مخافة سيف معاوية وجلاديه، وصار لزاماً على المحدثين أن يحدثنـا بفضائل ومناقب تنسجم مع رؤية الحاكم الذي مصادقه آنذاك معاوية بن أبي سفيان، وهو الذي حارب علي عليه السلام وقاتلـه، فقام المحدثون كخطوة أولى بالتجطية على كل فضيلة لعلي عليه السلام والتستر عليها عبر الترغيب والترهيب مع أي شخص يتجرأ على روایتها، وبإباء ذلك قاموا بنشر فضائل شیعه بفضائله ونسبوها زوراً للشیخین ولعثمان ولبعض الصحابة، كما زجـ المتملقـون - خوفـاً وطمعـاً - بفضائل مزورة لمعاوية لا يمكن للعقل تصديقـها.

حديث المنزلة مطلقاً من غير أن يكون مرتبطاً بواقعة تبوك، وهذا العلم يسميه الأصوليون بالعلم الإجمالي الالترامي، فإن كثرة هذه الروايات التي تتحدث عن صدور الكلام من النبي ﷺ في مناسبات عديدة - لم يكن لها أي ربط بواقعة تبوك - من غير الممكن أن نجزم بكتابتها جميعاً، بل لابد أن يثبت صدق البعض بنحو الإجمال، وهي كالتالي:

أ- الحديث المنسوب إلى أم سلمة

أخرج الحافظ ابن عساكر بسنده عن ابن عباس، قال: «أخبرنا أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنطامطي، أنا أبو بكر محمد بن المظفر بن بكران الشامي، نا أبو الحسن أحمد بن محمد العتيقي، أنا أبو يعقوب محمد بن يوسف بن أحمد بن الدجيل، نا أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، حدثني علي بن سعيد، نا عبد الله بن داهر بن يحيى الرازبي، حدثني أبي عن الأعمش عن عبادة الأسدية، عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لأم سلمة: يا أم سلمة إن علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(١).

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. ونقل نفس هذه الرواية العقيلي، قال: «حدثنا علي بن سعيد، قال: حدثني عبد الله بن داهر بن يحيى التازبي، حدثني أبي، عن الأعمش، عن عبادة الأسدية، عن بن عباس، عن النبي عليه السلام أنه قال لأم سلمة: يا أم سلمة إن علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي» العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٤٧ ح ٤٧٧، الناشر: دار الكتب



ولم يقع كلام في سند هذه الرواية إلا من جهة داهر بن يحيى وابنه عبد الله، ولم يتكلم القوم فيهما، إلا من جهة أنهما يرويان فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وأول من طعن عليهما بسبب ذلك هو العقيلي، حيث قال: «داهر بن يحيى الرازي كان ممن يغلو في الرفض لا يتبع على حديثه»^(١). وقال الذهبي وتابعه ابن حجر: «فهذا باطل، ولم أر أحداً ذكر داهراً حتى ولا ابن أبي حاتم بلهده»^(٢).

كما قال العقيلي في ابنه عبد الله: «رافضي خبيث»^(٣)، وقال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن داهر: «واعامة ما يرويه في فضائل علي وهو متهم في ذلك»^(٤).

هذا ما ذكره في تضليل داهر بن يحيى وابنه، وقد ألمحنا في مرات عديدة إلى أن مثل ذلك الجرح لا يفي بالطعن في الراوي^(٥)، وقد صرّح ابن حجر في مقدمة فتح الباري في عدة مواضع بأن الرفض لا يضرّ في وثاقة الرجل، وقد نقل هذا الرأي عن جملة من الأعلام، حيث قال عند استعراضه



العلمية - بيروت.

(١) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٤٦ ح ٤٧٧ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتلال: ج ٢ ص ٣، الناشر: دار المعرفة- بيروت. ابن حجر، لسان الميزان: ج ٢ ص ٤١٤، الناشر: مؤسسة الألumi - بيروت.

(٣) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٢٥٠ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٤ ص ٢٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) لاحظ ما مر في حكيم بن جبر في البحث السابق.

لجملة من رواة البخاري: «عبد بن يعقوب الرواجني الكوفي أبو سعيد راضي مشهور، إلا أنه صدوقاً وثقه أبو حاتم، وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روایته المته في رأيه عبد بن يعقوب، وقال ابن حبان: كان راضياً داعية، وقال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان»^(١).

وقد ذكر الخطيب البغدادي في ترجمته لابن عبد الله بن داهر، بسنده عن صالح بن محمد الأنصري، قال: «عبد الله بن داهر بن يحيى الأحمرى الرازي: شيخ صدوق»^(٢).

وأما الأب، فقد اعترف ابن حجر ببراءته من الطعن وحضره بابنه عبد الله، حيث قال بعد أن أورد حديث المنزلة الذي أورده عن ابن عساكر: «ولم أر أحداً ذكر داهراً هذا، حتى ولا ابن أبي حاتم بلديه، وإنما لم يذكره؛ لأن البلاء كله من ابنه عبد الله، وقد ذكروه واكتفوا به»^(٣).

مضافاً إلى أن الطبراني قد روى الحديث وليس في سنده داهر، قال: «حدثنا علي بن العباس البجلي الكوفي، ثنا محمد بن تسنيم، ثنا حسن بن حسين العربي، ثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن حبيب بن

(١) ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري: ص ٤١٠ - ٤١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٩ ص ٤٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٢ ص ١٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأم سلمة: هذا علي بن أبي طالب لحمه لحمي ودمه دمي هو مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي^(١).
قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه الحسن بن الحسين العرنى وهو ضعيف»^(٢).

لكن تضييف الهيثمي ليس بمحبوب؛ لأن ابن سعد قد ذكر في طبقاته الحسن العرنى ووصفه بالثقة، قال: «الحسن العرنى من بجيلة، وكان ثقة وله أحاديث»^(٣).

كما ذكره العجلي في الثقات، وقال: «كوفي ثقة»^(٤).
ونقل الرازى عن ابن أبي خيمصة، قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: ليس به بأس، صدوق... حدثنا عبد الرحمن، قال: سئل أبو زرعة عن الحسن العرنى، فقال: كوفي، ثقة»^(٥).

أما مضمون هذا الحديث فلا ربط له بغزوته تبوك، وإنما هو حديث مستأنف ابتدأه الرسول ﷺ مع أم سلمة، ومن الواضح أن ابتداء

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٢ ص ١٤ - ١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٢٩٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) العجلي، الثقات: ج ١ ص ٣٠٠، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة.

(٥) ابن أبي حاتم الرازى، الجرح والتعديل: ج ٣ ص ٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الكلام من النبي ﷺ بال نحو المذكور في الحديث وإدراجه مع قوله ﷺ: «لحمه من لحمي ودمه من دمي» يدل دلالة قوية على أن النبي ﷺ كان بقصد إثبات فضيلة خاصة لعلي عليه السلام.

بـ-Hadīth al-manzila fī qasīyah al-mawākhah

روى أحمد بن حنبل بإسناده عن محدوج بن زيد: «أنت رسول الله (ص) أخي بين المسلمين، ثم قال: يا علي، أنت أخي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي»^(١)^(٢).

وأخرج ابن عساكر عن أبي القاسم بن السمرقandi زيد بن أبي أوفى قال: «دخلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مسجده، فقال: أين فلان ابن فلان، فجعل ينظر في وجوه أصحابه، فذكر الحديث في المؤاخاة وفيه: فقال علي: لقد ذهب روحه وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري، فإن كان هذا من سخط علي فلك العتبى والكرامة، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): والذى بعثنى بالحق ما أخرتك إلا لنفسي وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي وأنت أخي ووارثي، قال: وما أرثت منك يا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)? قال: ما ورثت الأنبياء من قبلى، قال: وما ورثت الأنبياء من

(١) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٦٦٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ورواه الموفق الخوارزمي عن محدوج بن زيد، في المناقب: ص ١٤٠ ح ١٥٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

قبلك؟ قال: كتاب ربهم وسنة نبيهم^(١).^(٢).

و كذلك أخرج ابن عساكر عن محدوج بن زيد الذهلي^(٣): «إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما آخى بين المسلمين أخذ بيد علي فوضعها على صدره، ثم قال: يا علي أنت أخي وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٤).

ج- حديث المنزلة بعد فتح خير

ذكر الخوارزمي في مناقبه عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلی الله علیه وآلہ یوم فتحت خیر: لو لا أن تقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم، لقلت فيك اليوم مقالاً لا تمر على ملاً من المسلمين إلا أخذوا من تراب رجليك، وفضل طهورك، يستشفون به، ولكن حسبك أن تكون مني وأنا منك، ترثني وأرثك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٥).

وذكر أيضاً: «وروى الناصر للحق بإسناده في حديث طويل، قال: لما قدم علي على رسول الله (صلى الله عليه وآلہ) لفتح خير، قال (صلى الله

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٢ - ٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ورواه الطبراني عن زيد بن أبي أوفى، في المعجم الكبير: ج ٥ ص ٢٢٠ - ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

(٣) في مختصر تاريخ دمشق: (الهذلي)

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) الخوارزمي، المناقب: ص ١٢٨ - ١٢٩ ح ١٤٣، الناشر: جماعة المدرسین - قم.

عليه وآلـهـ) لولا أن تقولـ فيـكـ طائـفةـ منـ أـمـتـيـ ماـ قـالـتـ النـصـارـىـ فـيـ
المـسـيـحـ، لـقـلـتـ الـيـوـمـ فـيـكـ مـقـالـاـ لـاـ تـمـرـ بـمـلـاـ إـلـاـ أـخـذـواـ التـرـابـ مـنـ تـحـتـ
قـدـمـكـ وـمـنـ فـضـلـ طـهـورـكـ يـسـتـشـفـونـ بـهـ، وـلـكـ حـسـبـكـ أـنـ تـكـوـنـ مـنـيـ وـأـنـاـ
مـنـكـ تـرـثـيـ وـأـرـثـكـ، وـأـنـتـ مـنـيـ بـمـنـزـلـةـ هـارـوـنـ مـنـ مـوـسـىـ إـلـاـ أـنـهـ لـاـ نـبـيـ
بعـدـيـ»^(١).

ونـقـلـ اـبـنـ الـمـغـازـلـيـ عـنـ جـاـبـرـ بـنـ عـبـدـ الـلـهـ، قـالـ: «لـمـ قـدـمـ عـلـيـ بـنـ أـبـيـ
طـالـبـ بـفـتـحـ خـيـرـ قـالـ لـهـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ: يـاـ عـلـيـ، لـوـلاـ أـنـ تـقـولـ
طـائـفةـ مـنـ أـمـتـيـ مـاـ قـالـتـ النـصـارـىـ فـيـ عـيـسـىـ بـنـ مـرـيمـ، لـقـلـتـ فـيـكـ مـقـالـاـ لـاـ
تـمـرـ عـلـىـ مـلـاـ مـنـ الـمـسـلـمـينـ إـلـاـ أـخـذـواـ التـرـابـ مـنـ تـحـتـ رـجـلـيـ وـفـضـلـ
طـهـورـكـ يـسـتـشـفـونـ بـهـماـ، وـلـكـ حـسـبـكـ أـنـ تـكـوـنـ مـنـيـ بـمـنـزـلـةـ هـارـوـنـ مـنـ
مـوـسـىـ غـيرـ أـنـهـ لـاـ نـبـيـ بـعـدـيـ»^(٢).

دـ-ـحدـيـثـ الـمـنـزـلـةـ فـيـ قـضـيـةـ سـدـ الـأـبـوـابـ^(٣).

روـيـ اـبـنـ عـساـكـرـ بـسـنـدـهـ إـلـىـ جـاـبـرـ: «قـالـ: جـاءـ رـسـوـلـ الـلـهـ (صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ
وـسـلـمـ) وـنـحـنـ مـضـطـجـعـونـ فـيـ الـمـسـجـدـ، فـضـرـبـنـاـ بـعـسـيـبـ^(٤)ـ فـيـ يـدـهـ، فـقـالـ:
أـتـرـقـدـوـنـ فـيـ الـمـسـجـدـ إـنـهـ لـاـ يـرـقـدـ فـيـهـ، فـأـجـفـلـنـاـ وـأـجـفـلـ عـلـيـ. فـقـالـ رـسـوـلـ

(١) الخوارزمي، المناقب: ص ١٥٩-١٥٨ ح ١٨٨، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٢) ابن المغازلي، المناقب: ص ٢٣٧-٢٣٨ رقم ٢٨٥، الناشر: المكتبة الإسلامية - طهران.

(٣) كانت قضية سد الأبواب في السنة الأولى للهجرة.

(٤) العسيب: جريدة النخل، وهي السعفة مما لا ينتهي عليه الخوص، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٣ ص ٢٣٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٤.

الله صلى الله عليه وسلم: تعال يا علي، إنه يحل لك في المسجد ما يحلّ
لي، ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة!! والذى
نفسي بيده إنك لذواد عن حوضي يوم القيمة، تذود كما يذاد البعير
الضال عن الماء بعصاً لك من عوسج^(١)، كأنني أنظر إلى مقامك من
حوضي»^(٢).

وروى ابن المغازلي في حديث طويل عن حذيفة بن أسيد الغفاري:
«قال:... فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه فقام خطيباً، فقال: إن رجالاً يجدون
في أنفسهم في أنني أسكنت علياً في المسجد، والله ما أخرجتهم، ولا
أسكتته، إن الله عز وجل أوحى إلى موسى وأخيه: أن تبوا لقومكم
بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة، وأمر موسى ألا يسكن
مسجده، ولا ينكح فيه، ولا يدخله إلا هارون وذراته، وإن علياً مني بمنزلة
هارون من موسى، وهو أخي دون أهلي، ولا يحل مسجدي لأحد ينكح
فيه النساء إلا علي وذراته، فمن ساعه فهاهنا وأواماً بيده نحو الشام»^(٣)

حديث المنزلة برواية عدة من الصحابة

روى أيضاً حديث المنزلة من دون تقييد بواقعة تبوك، عدّة من الصحابة،

(١) العوسج: شجر من الشوك وله ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق، لاحظ: لسان العرب: ج ٢
ص ٣٢٤، مادة عسج، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٣٩ وص ١٤٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المغازلي، المناقب: ص ٢٥٥ ح ٣٠٣، الناشر: المكتبة الإسلامية - طهران.

منهم: علي عليه السلام وابن عباس وعمر وسعد بن وقاص وأم سلمة وسعيد الخدري وجابر الأنصاري وغيرهم:

١- حديث المنزلة عن طريق ابن عباس

فقد أخرج الطبراني، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن بن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).

قال الهيثمي: «وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانبي بعدي. رواه البزار والطبراني إلا أنه قال: أنت مني بمنزلة هارون، ورجال البزار رجال الصحيح، غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة»^(٢).

وأخرج عمرو بن أبي العاص عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لستنبياً إلا لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي». قال الألباني في تعليقه على الحديث: «إسناده حسن»^(٣).

٢- حديث المنزلة عن سعد بن وقاص وأم سلمة

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١١ ص ٦١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي العاص، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي.

قال أبو يعلى الموصلي: «حدثنا داود بن عمرو، حدثنا حسان بن إبراهيم، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن المنهاج، عن عامر بن سعد، عن أبيه وعن أم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لانبي بعدي»^(١). رواه الهيثمي ثم قال: «رواه أبو يعلى والطبراني وفي إسناد أبي يعلى، محمد بن سلمة بن كهيل، وثقة ابن حبان وضيقه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح»^(٢).

وفي السنة لابن أبي عاصم: «عن الأزرق بن علي، ثنا حسان بن إبراهيم، حدثنا محمد بن سلمة ابن كهيل، عن أبيه، عن المنهاج بن عمرو، عن عامر بن سعد، عن سعد وأم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانبي بعدي»^(٣).

وكان أخر جه ابن حبان عن أم سلمة في صحيحه، قال: «أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا داود بن عمرو الضبي، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن المنهاج بن عمرو، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه وعن أم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من

(١) أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ج ١٢ ص ٣١٠، ح ٦٨٨٣، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

(٢) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٨٦ ح ١٣٣٣، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(١).

ومضمون هذا الحديث لم يكن مرتبطًا بواقعة تبوك كما هو واضح أيضًا.

٣- حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص

أخرج ابن عساكر بسنده صحيح عن عامر بن سعد بن أبي وقاص: «إني لمع أبي إذ تبعنا رجل، في نفسه على على بعض الشيء، فقال: يا أبو إسحاق، ما حديث يذكر الناس عن علي؟ قال: وما هو؟ قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى! قال: نعم، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول لعلي: أنت مني كهارون من موسى، ما تنكر أن يقول لعلي هذا، وأفضل من هذا!!»^(٢).

٤- حديث المنزلة عن أبي سعيد الخدري

ومما لم يكن مرتبطًا بواقعة تبوك، ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل بسنده عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٣).

قال الهيثمي بعد نقل الحديث: «وفيه عطية العوفي، وثقة ابن معين

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥-١٦، ص ١٥، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢، ص ١٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ٣، ص ٣٢، الناشر: دار صادر - بيروت.

وضعفه أحمد وجماعة، وبقية رجال أحاديث الصحيح^(١).

تضعيف عطية العوفي ليس في محله

قال ابن سعد في الطبقات: «وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة»^(٢).

قال المزي في ترجمته: «عن يحيى بن معين: صالح»^(٣).

وقال الترمذى في تعليقه على الأحاديث التي فيها عطية العوفي: «هذا حديث حسن صحيح»^(٤).

وقال الملا علي القارى: «وهو من أجلاء التابعين»^(٥).

وقال العجلى: «عطية العوفي: كوفي تابعي ثقة وليس بالقوى»^(٦).

٥- حديث المنزلة عن أسماء بنت عميس

ورد في مسند أحمد: «حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا يحيى بن سعيد، عن موسى الجهنى، قال: دخلت على فاطمة بنت علي، فقال لها رفيقي أبو سهل: كم لك؟ قالت: ستة وثمانون سنة، قال: ما سمعت من أى إيك شيئاً؟ قالت: حدثني أسماء بنت عميس: أن رسول الله (صلى الله عليه

(١) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ١٤٧، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٤ ص ١٤٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ملا علي القارى، شرح مسند أبي حنيفة: ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٦) العجلى، معرفة الثقات: ج ٢ ص ١٤٠، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة.

وسلم) قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي»^(١).

وأخرج أيضاً بطريق آخر عن موسى الجهني، قال: «حدثني فاطمة بنت علي، قالت: حدثني أسماء بنت عميس، قالت: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي»^(٢).

قال الهيثمي بعد نقل الرواية: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي وهي ثقة»^(٣).

٦- حديث المنزلة عن جابر

أخرج ابن عساكر بسنده معتبر، عن جابر: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لانبي بعدي، ولو كان لكنته»^(٤).

٧- حديث المنزلة عن عمر بن الخطاب

أخرج ابن عساكر بسنده عن سعيد بن غفلة عن عمر بن الخطاب: «أنه رأى رجلاً يسبّ علياً، فقال: إني أظنك منافقاً؛ سمعت رسول الله (صلى

(١) أحمد بن حنبل، مسنـد أـحمد: ج ٦ ص ٣٦٩، النـاشر: دار صـادر - بيـروـت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسنـد أـحمد: ج ٦ ص ٤٣٨، النـاشر: دار صـادر - بيـروـت.

(٣) الهـيثـميـ، مـجـمـعـ الرـوـاـنـدـ: ج ٩ ص ١٠٩، النـاـشـرـ: دـارـ الكـتبـ الـعـلـمـيـةـ - بيـروـتـ.

(٤) ابن عـساـكـرـ، تـارـيخـ مدـيـنـةـ دـمـشـقـ: ج ٤٢ ص ١٧٦، النـاـشـرـ: دـارـ الفـكـرـ - بيـروـتـ.

الله عليه وسلم) يقول: إنما علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لانبيّ بعدي»^(١).

وأخرج كذلك بسنده عن عبد الله بن عباس، قال: «سمعت عمر بن الخطاب وعنه جماعة، فتذاكروا السابقين إلى الإسلام، فقال عمر: أما علي، فسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: فيه ثلاث خصال، لوددت أن لي واحدة منهن، فكان أحب إلى مما طلعت عليه الشمس، كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة إذ ضرب النبي (صلى الله عليه وسلم) بيده على منكب عليّ فقال له: يا علي، أنت أول المؤمنين إيماناً، وأول المسلمين إسلاماً، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(٢).

٨- حديث المنزلة عن علي

أخرج ابن عساكر بسنده عن الخليفة المهدي العباسي، قال: «دخل علي سفيان الثوري، فقلت: حدثني بأحسن فضيلة عندك لعليّ، فقال: حدثني سلمة بن كهيل، عن حجّيّة بن عديّ، عن عليّ، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لانبيّ بعدي»^(٣).

٩- حديث المنزلة عن جابر بن سمرة

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٦٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٦٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٦٧-١٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

أخرج ابن عساكر بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي: أنت - وفي حديث خيثمة: علي - مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه - وقال خيثمة: إلا أنه - لا نبي بعدي»^(١).

١٠- حديث المنزلة عن فاطمة بنت حمزة

روى ابن عساكر بسنده عن كريمة ابنة عقبة، قالت: «سمعت فاطمة بنت حمزة تقول: كنت عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسمعته يقول: علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٢). هذه مجموعة من الروايات التي تبين أن الحديث لم يكن مرتبًا بواقعة تبوك.

فإن قيل: لماذا لا نحمل هذه الروايات المطلقة على فرضية أن النبي ﷺ تكلم بها في واقعة تبوك.

الجواب: أولاً: إن بعض هذه الروايات آبٌ عن التخصيص؛ لكون بعض مناسباته تتعارض مع مناسبة تبوك.
وثانياً: لا مرجح للتقيد بواقعة تبوك بعد أن اختلفت مناسبات الحديث، فكما يمكن تقديره بواقعة تبوك، يمكن تقديره بواقعة ومناسبة أخرى.
وثالثاً: أن التقيد فرينة تحتاج إلى دليل، وإنما يكون فيما لو اضطررنا

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٧٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

إلى التقييد لوجود التعارض بين الحديدين، وهنا لا يوجد تعارض لكي يلزم التقييد المذكور.

ونحاول فيما يلي أن نجمل النتائج التي توصلنا إليها من خلال استعراض أحاديث المنزلة، ضمن النقاط التالية:

نتائج الجواب الأول

- ١- إن حديث المنزلة غير مختص بغزوة تبوك، بل هو صادر عن النبي ﷺ في مناسبات مختلفة منها المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.
- ٢- إن الصحابة والتابعين قد فهموا من حديث المنزلة إثبات فضيلة خاصة لعلي عليه السلام يتميز بها على سائر الصحابة، ولا يمكن أن تقارن تلك الفضيلة بحمر النعم، الذي هو كنایة عن أموال الدنيا وكنوزها.
- ٣- إن بعض ألفاظ الحديث الصحيحة صريحة في إثبات أهم منزلة من منازل هارون من موسى لعلي عليه السلام، وهي الولاية والخلافة.
- ٤- إن بعض ألفاظ الحديث الصحيحة أيضاً صريحة في أن استخراج علي عليه السلام على المدينة في غزوة تبوك نابع من واقع المنزلة الثابتة لعلي عليه السلام من رسول الله ﷺ وهي منزلة تصاهي منزلة هارون من موسى عليهما السلام بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه، والنبي ﷺ وإنما استخلف علياً عليه السلام على المدينة؛ لأنَّه يحمل خصائصه الرسالية وقد امتدَّ الفراغ الذي يخلفه النبي ﷺ عند ذهابه إلى الحرب، وذلك ما يميِّزه عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة، وذلك للظروف

الخاصة التي أحاطت بتولي الخلافة على المدينة في غزوة تبوك؛ ولذا نجد أن النبي ﷺ قرن بين ضرورة بقاء علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة علي عليه السلام منه صلوات الله وآله وسالم وأنها كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام، ونتيجة ذلك: أن لعلي عليه السلام خلافة إلهية في حال غياب النبي ﷺ سواء كان حياً أو ميتاً، كما كان ذلك المقام لهارون عليه السلام عندما استخلفه موسى عليه السلام على قومه في حال غيابه.

٥- إن أحاديث المنزلة صريحة في أن الطعن بخلافة علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي ﷺ، إلا أن علياً عليه السلام ليس بنبي، وهذا ما يوضح العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام على المدينة وبين حديث المنزلة.

٦- إن أحاديث المنزلة صريحة في أن الفضيلة المذكورة فيها لعلي عليه السلام لها وقع وتأثير مباشر على عقيدة الفرد المسلم سلباً وإيجاباً.

٧- إن أحاديث المنزلة تثبت وبوضوح الخلافة لعلي عليه السلام بعد النبي ﷺ؛ لأن الحديث من ناحية يثبت لعلي عليه السلام كلّ ما هو ثابت لهارون من مقامات إلهية ومنها خلافته على قوم موسى عليه السلام وذلك بصريح قوله تعالى: اخلفني في قومي، ومن ناحية أخرى يثبت أن تلك المنازل ثابتة لعلي عليه السلام بعد وفاة النبي ﷺ إلا النبوة وذلك بصريح قوله: إلا أنه لا نبوة بعدي، وسوف يأتي مزيد إيضاح في بقية الأجوبة.

ومن ذلك كله يتضح أن ما ذكره القفاري وابن حزم وغيرهما حول

حديث المنزلة ليس إلا جنائية على أحاديث فضائل علي عليهما السلام ساقهم إليها موقفهم المتشنج من الشيعة، فحاولوا الرد عليهم بشتى الوسائل والطرق وإن ترتب عليها جملة من اللوازم الفاسدة.

الجواب الثاني: الشراكة في الأمر تقتضي ثبوت الخلافة والطاعة

عليه عليهما السلام

لكي يتضح معنى الحديث وكيفية دلالته على الإمامة والخلافة لابد أن نفهم معنى المنزلة، ثم نبحث عن المنازل التي ثبتت لها رون من موسى، حتى نتعدّى لإثباتها على عليه عليهما السلام بمقتضى عموم الحديث، فنقول:

المنزلة لغة

قال في لسان العرب: «والمنزلة: الرتبة، لا تجمع، واستنزل فلان أي حط عن مرتبته، والمنزل: الدرجة. قال سيبويه: وقالوا هو مني منزلة الشغاف: أي هو بتلك المنزلة»^(١).

وقال في مختار الصحاح: «والمنزلة أيضاً المرتبة»^(٢).

قال صاحب مجمع البحرين: «والمنزل أيضاً المرتبة. ومنه فلان ذو منزل عند السلطان. وهو عندي بتلك المنزلة أي المرتبة. ومنه الحديث: اعرفوا منازل الرجال على قدر روایاتهم عننا: أي منازلهم ومراتبهم في

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج ١١ ص ٦٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح: ص ٣٣٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الفضيلة والتفضيل»^(١).

فالمنزلة في اللغة هي المكانة والمرتبة والقرب.

فيكون معنى منزلة شخص من آخر: ما كان له نحو ارتباط بذلك الشخص الثاني، كما لو أن الشخص الأول خليفة الثاني أو وزيره أو ابنه أو كاتبه أو شاعره أو خادمه أو صاحب سره أو شريكه في أمره، إلى غير ذلك من الارتباطات والإضافات بين الشخصين.

ومعنى الحديث: أن مرتبة قربك ودرجتك ومكانتك يا علي مني، هي نفس المرتبة والمكانة التي كانت ثابتة لهاaron علیه السلام بالنسبة للنبي موسى عليه السلام.

فكل مرتبة من القرب والمكانة التي كان يحظى بها هارون عند النبي موسى عليه السلام فأنت تحظى بها بالنسبة لي، وهذا هو معنى العموم في حديث المنزلة، وهذا العموم مستفاد من الإطلاق حيث لم يستثن النبي ﷺ من الحديث إلا النبوة.

وفي هذا الاستثناء الخاص للنبوة من عموم الحديث دلالة واضحة على أن ما لم يستثنه النبي ﷺ من المقامات الثابتة لهاaron علیه السلام حاصلة كلها لعلي علیه السلام، فإن الاستثناء وإطلاق المستثنى من دون تقييده بقيد أو شرط، دليل واضح على عموم المستثنى منه، وهي منازل هارون من موسى عليه السلام. قال السيد المرتضى: «فاقتضى هذا الظاهر أن له كل منازل هارون من

(١) فخر الدين الطريحي، مجمع البحرين: ج ٤ ص ٢٩٩، الناشر: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

موسى، لأنه أطلق ولم يخصّ، إلاّ ما دلّ عليه العقل والاستثناء المذكور، ولو لا أن الكلام يقتضي الشمول لما كان للاستثناء معنى، وإنما تبَّهَ^{عليه اللهم} باستثناء النبوة على أن ما عداه قد دخل تحته، إلاّ ما علم بالعقل أنه لا يدخل فيه، نحو الأخوة في النسب أو الفضل الذي يقتضيه شركة النبوة إلى ما شاكله^(١)، على أنه سوف يأتي أن لعلي^{عليه اللهم} أخوة مع النبي^{عليه اللهم} تفوق أخوة النسب في الامتيازات والخصائص.

ويضاف إلى ذلك أيضاً: «إن دخول الاستثناء في اللفظ الذي يقتضي - على سبيل الاحتمال - أشياء كثيرة متى صدر من حكيم يريد البيان والإفهام، دليل على أن ما يقتضيه اللفظ ويحتمله - بعد ما خرج بالاستثناء - مراداً بالخطاب وداخل تحته، ويصير دخول الاستثناء كالقرينة أو الدلالة التي توجب بها الاستغراق، والشمول يدلّ على صحة ما ذكروه أن الحكيم ممّا إذا قال: من دخل داري أكرمه إلاّ زيداً، فهممنا من كلامه بدخول الاستثناء إن من عدا زيداً مراد بالقول؛ لأنه لو لم يكن مراداً لوجب استثناؤه مع إرادة الإفهام والبيان»^(٢).

أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى

ولكي يتم الاستدلال بالحديث على خلافة وإمامية علي^{عليه اللهم} بهذا الحديث لابدّ أن نتعرف على أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى^{عليه اللهم}.

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٥-٦، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ١٣-١٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

المنزلة الأولى: قرابة الأخوة

إن القرابة الخاصة والأخوة النسبية التي كانت بين هارون وموسى، من الأمور الواضحة التي صرّح بها القرآن الكريم في جملة من الآيات الكريمة، كما في قوله تعالى حكاية عن طلب موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾^(١)، فتعتبر هذه الأخوة من المنازل المهمة التي ميّزت هارون عن أصحاب موسى عليهما السلام من بنى إسرائيل.

دور الأخوة في نيل المقامات الإلهية

وقد أكد القرآن الكريم على تلك المنزلة في جملة من الآيات المباركة، كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أُمْرِي﴾^(٢). وقد استجاب الله تعالى له قائلاً: ﴿إِذْهَبْ أَنْتَ وَأَخْوَكَ بِأَيَّاتِي وَلَا تَنِي فِي ذُكْرِي﴾^(٣). ولاشك أن هذا الطلب الذي تقدم به موسى عليه السلام إلى الله تعالى، والذي هو عبارة عن إعطاء منصب الوزارة لشخص من أهله، وهو أخوه هارون واستجابة الله عز وجل لذلك الطلب، كل ذلك يستند في الحقيقة إلى قانون اصطفاء بعض البيوتات الطاهرة والذريات المطهرة ودوره في كيفية توزيع ومنح المناصب والمقامات الإلهية.

(١) طه: ٣٠.

(٢) طه: ٣٢ - ٢٩.

(٣) طه: ٤٢.

وقد وردت بنود ذلك القانون في كثير من الآيات المباركة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عُمَرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١)، فإن هذه الآية الكريمة صريحة في أن الاصطفاء بالمقامات الإلهية خاص ببعض البيوت المباركة، كما نص على هذه الحقيقة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلَّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلٍ وَمَنْ ذَرَّيْتَهُ دَاوِدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَا وَيَحْيَى وَعَيْسَى وَإِلْيَاسَ كُلَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلَّا فَضَّلَنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمَنْ أَبَاهُمْ وَذَرَّيْتَهُمْ وَإِخْوَانَهُمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢)، فإن هذه الآيات المباركة تنص على أن لبيوت الأنبياء دوراً أساسياً في اجتباء ذرياتهم واصطفائهم وتفضيلهم على العالمين، كما أنها صريحة أيضاً في أن للأخوة - مضافاً إلى الأبوة والبنوة - تأثيراً مهماً في استعداد الشخص لنيل المقامات الإلهية، وقد كانت أخوة هارون لموسى عليهما السلام منزلة أهله لبلوغ درجة النبوة والخلافة.

والذي نريد التأكيد عليه في هذا المجال: هو أن القرابة النسبية الخاصة بين علي عليهما السلام وبين النبي الأكرم عليهما السلام وكذا منزلة الأخوة التي خص بها النبي عليهما السلام علياً عليهما السلام على سائر الصحابة - كما سيتضح - كانت من الأصول

(١) آل عمران: ٣٣ - ٣٤.

(٢) الأنعام: ٨٤ - ٨٧.

والمبادئ المهمة التي استحق أمير المؤمنين علیه السلام في ضوئها مقام الإمامة والخلافة، كما كان هذا الأمر ثابتاً لهارون بالنسبة إلى موسى عليهما السلام، ولا يخرج هذا الأمر عن قانون الاصطفاء في الآل والذرية الذي ذكرناه.

منزلة القرابة والأخوة بين النبي ﷺ وعلي علیه السلام

بناءً على ما ذكرناه من القرابة والأخوة بين هارون وموسى عليهما السلام، قد يورد إشكال، حاصله:

إن علياً علیه السلام وإن كان بينه وبين النبي ﷺ علاقة الرحم وقربى النسب؛ لأنه كان ابن عمّه، إلا أنه لم يكن أخاً نسبياً للنبي ﷺ كي نقارن بين أخوته وأخوة هارون لموسى، وهذا فارق واضح وجليّ بين قرابة هارون - وهي الأخوة النسبية - وبين قرابة علي علیه السلام وهي بنوة العمومة.

والجواب عن هذا الإشكال:

إن النبي ﷺ قد أثبتت على علیه السلام أخوة خاصة - كما سيأتي - تفوق في مزاياها وخصائصها ومعطياتها الأخوة النسبية الناتجة عن التقاء الأبوين، فبالإضافة إلى القرابة النسبية القريبة بين علي علیه السلام والرسول الأكرم ﷺ، فإن علياً علیه السلام تميّز بأخوة تكوينية خاصة للنبي ﷺ أهلتـه لنيل منازل الأخوة النسبية التي كانت لهارون علیه السلام.

فعلي علیه السلام - بحسب ما سندـكره من الروايات - كما أنه من بيوت الأنبياء التي اصطفـها الله عزّ وجلّ، هو أيضاً أخ للنبي ﷺ.

الروايات الدالة على أخوة علي علیه السلام للنبي ﷺ

إن الروايات الدالة على أخوة علي عليهما السلام للنبي عليهما السلام كثيرة جداً، نشير فيما يلي إلى بعضها:

الرواية الأولى: أنت أخي في الدنيا والآخرة

أخرج الترمذى فى سننه بسند معتبر عن ابن عمر قال: «آخى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين أصحابه، فجاء على تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنت أخي في الدنيا والآخرة. هذا حديث حسن غريب»^(١).

والحسن الغريب عند الترمذى هو ما كان رواته من الثقات، قال الأحوذى فى شرحه للسنن: «وقال الحافظ أحمد بن عبد المحسن القرافى فى كتابه (معتمد النبى): قول أبي عيسى: هذا حديث صحيح حسن غريب وهذا حديث حسن غريب، إنما يريد به ضيق المخرج، أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ولم تتعدد طرق خروجه، إلا أن راويه ثقة، فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلة المتابعة»^(٢).

الرواية الثانية: أنت أخي ووارثي

أخرج ابن حبان فى كتابه الثقات، عن الفضل بن الحباب، عن عبد الله

(١) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٥ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المباركفوري، تحفة الأحوذى، المقدمة: ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيسي، عن البراء بن عازب، عن أبي بكر، عن رسول الله ﷺ، قال في يوم المؤاخاة لعلي عليهما السلام: «والذي عشني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لانبي بعدي، وأنت أخي ووارثي، قال: يا رسول الله، وما أرثت منك؟ قال: ما ورثت الأنبياء قبلي، قال: وما ورثت الأنبياء قبلك؟ قال: كتاب الله وسنة نبيهم، وأنت معنـي في قصري في الجنة مع فاطمة ابنتي»^(١).

ترجمة السند

أما أبو خليفة الفضل بن الحباب، فقد قال عنه ابن حجر: «مسند عصره بالبصرة، يروي عن القعنبي ومسلم بن إبراهيم والكتاب، وتأخر إلى سنة خمس وثلاثمائة، ورحل إليه من الأقطار، وكان ثقة عالماً، ما علمت فيه ليناً»^(٢).

وأما عبد الله بن رجاء، فقد قال عنه الذهبي: «عبد الله بن رجاء: الحافظ الثقة أبو عمرو الغданاني البصري»^(٣).

وأما إسرائيل بن يونس. فقد ذكره ابن حجر بقوله: «ثقة تكلّم فيه بلا

(١) ابن حبان، الثقات: ج ١ ص ١٤٢، الناشر: مؤسسة الكتب الفقافية.

(٢) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمـي - بيـروـت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٤٠٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيـروـت.

حجّة^(١).

وأما أبو إسحاق السبئي. فقد قال عنه ابن حجر: «ثقة مكثر عابد»^(٢). فالسند معتبر ورجاله كلهم ثقات.

الرواية الثالثة: علي أخو رسول الله ﷺ قبل أن تخلق السماوات

أخرج الطبراني في الأوسط بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مكتوب على باب الجنة: محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علي أخو رسول الله قبل أن تخلق السماوات بألفي سنة»^(٣) ولم يطعن في سند هذا الحديث إلا من جهة أشعث بن عم الحسن بن صالح، قال الهيثمي في زوائد: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح وهو ضعيف ولم أعرفه»^(٤) في حين أن الخطيب البغدادي قد وثق أشعث قائلاً: «أشعث بن عم حسن بن صالح وكان يفضل على الحسن»^(٥) وحسن بن صالح من كبار الرواية الثقات، قال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع»^(٦)، فإذا كان الأشعث يفضل على

(١) ابن حجر العسقلاني، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٧٣٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٥ ص ٣٤٣، الناشر: دار الحرمين، طبعة عام ١٤١٥ هـ.

(٤) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٧ ص ٣٩٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٢٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ابن عمه حسن بن صالح، فلا شك في صلاحته ووثاقته.

الرواية الرابعة: أيكم يبأيني على أن يكون أخي وصاحب؟

أخرج أحمد في مسنده عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث الدار، قال: «يا بني عبد المطلب، إني بعثت لكم خاصة وإلى الناس بعامة، وقد رأيتم من هذه الآية مارأيتم، فأيكم يبأيني على أن يكون أخي وصاحب؟» قال: فلم يقم إليه أحد، فقامت إليه و كنت أصغر القوم، قال: فقال: اجلس، ثلث مرات، كل ذلك أقوم إليه، فيقول لي: اجلس، حتى إذا كان في الثالثة ضرب بيده على يدي»^(١)، قال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله ثقات»^(٢).

الرواية الخامسة: إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه

أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن علي عليه السلام، قال مبيناً منزلته من رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والله، إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه، فمن أحقر به مبني»^(٣)، قال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»^(٤). إن هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها كلها تثبت أن علي عليه السلام أخوة خاصة مع رسول الله عليه السلام، وهي أخوة قبل خلق السماوات والأرض، وفي

(١) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ١ ص ١٥٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٨ ص ٣٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ١٠٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الدنيا والآخرة كما تقدم في رواية الطبرى، وأجلها ورث على علیه من رسول الله ﷺ ما ورث الأنبياء.

استناد الأخوة إلى الرابطة التكوينية

إن تلك الأخوة الخاصة تستند إلى الرابطة التكوينية في الخلق بين علي علیه السلام والنبي ﷺ، وهذا ما أكدته جملة من الروايات، منها ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن جابر بن عبد الله، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: يا علي، الناس من شجر شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَرَزْعٍ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١)، كما روى هذا الحديث القرطبي أيضاً في تفسيره^(٢).

ولا شك أن معنى هذا الحديث هو أن بين النبي ﷺ وعلي علیه السلام علاقة ورابطة تكوينية في الخلق والإيجاد، أي أن علياً علیه السلام والرسول الأكرم ﷺ خلقهما الله تعالى من منبت تكويني خاص، يُسقى بماء واحد، ويتميز في خصائصه وصفاته وطهارته عن الأصل والمنبت الذي خلق الله تعالى منه سائر الناس، وهذه العلاقة الملوكية هي ركيزة الأخوة الخاصة التي أشرنا إلى تميزها عن الأخوة النسبية في الخصائص والمواصفات، مضافاً إلى

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٢ ص ٢٤١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ٢٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

القرابة الشديدة بين علي عليه السلام والنبي ﷺ، فهو ابن عمه ومن بيت اصطفاه الله تعالى على سائر البيوت، كما ورد ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ، حيث قال: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفاني من بنى هاشم»^(١).

كما قال ﷺ أيضاً: «أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خيرهم، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً وخيرهم نسباً... قال أبو عيسى: هذا حديث حسن»^(٢).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»^(٣).

وقال الألباني في تعليقه على مشكاة المصايح: «حديث صحيح وحسنه الترمذى»^(٤).

ومن الواضح أن علياً عليه السلام من ذلك البيت المبارك والنسب الظاهر.

والحاصل: أن مقام ومنزلة القرابة الخاصة والأخوة التكوينية ثابتة

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ٥٨٢ ح ٥٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الترمذى، سنن الترمذى (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٥٤٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط ١٤١٩ هـ - أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٩٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٨ ص ٢١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الخطيب التبريزى، محمد بن عبد الله، مشكاة المصايح: ج ٣ ص ١٦٠٤، الناشر: المكتب الإسلامي.

لعلي عليه السلام بنحو أعلى وأفضل من الأخوة النسبية التي بين هارون وموسى عليهما السلام، ولهذه القرابة والأخوة دورها الأساس في اختيار علي عليه السلام للخلافة والاستخلاف.

المنزلة الثانية: المؤازرة والمعاضدة

من المنازل والمقامات المهمة التي أثبتتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام هي مقام الوزارة، حيث إن الله عز وجل شد أزر موسى عليه السلام به وجعله رداءً ومدافعاً عن رسالته ومصدقاً لها، قال تعالى على لسان موسى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَرِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اسْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرُكْهُ فِي أَمْرِي﴾^(١)، فأجابه الله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُولَكَ يَا مُوسَى﴾^(٢)، وفي آية أخرى من سورة الفرقان، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزَيْرَا﴾^(٣)، كما جاء على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِي رَدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾^(٤). وقد سمي الوزير وزيرًا لأن الله يحمل ثقل حمل الملك^(٥)، أو بمعنى الجبل الذي يلتتجأ إليه، سمي بذلك؛ لأن الملك يلتتجأ إليه في آرائه وأحكامه.^(٦)

(١) طه: ٢٩ - ٣٢.

(٢) طه: ٣٦.

(٣) الفرقان: ٣٥.

(٤) القصص: ٣٤.

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة: ج ٢ ص ٧١٢، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت.

(٦) لاحظ: الأزهري، تهذيب اللغة: ج ١٣ ص ١٦٦، الناشر: دار احياء التراث العربي.

فالوزارة منزلة ثابتة لهارون عليه السلام.

وهذه المنزلة الكريمة والفضيلة العظيمة ثابتة لعلي عليه السلام أيضاً بمقتضى عموم حديث المنزلة؛ إذ تقدم أن النبي عليه السلام لم يستثن من المنازل الثابتة لهارون غير النبوة.

كما أن النبي عليه السلام قد صرخ بثبوت منزلة الوزارة والمؤازرة لعلي عليه السلام في جملة من الأحاديث، من ذلك ما رواه الشعبي في تفسيره عن أبي ذر، قال:

«صليت مع رسول الله يوماً من الأيام صلاة الظهر، فدخل سائل في المسجد فلم يعطه أحد، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللهم اشهد أنني سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئاً، وكان علي راكعاً فأومى إليه بخنصره اليمنى وكان يتختم فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين النبي عليه السلام، فلما فرغ النبي عليه السلام من الصلاة فرفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم إن أخي موسى سألك، فقال:

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْجُلْ عَقْدَةً مِّنْ لِسَانِي *
يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ
أَزْرِي﴾ فأنزلت عليه قرآنًا ناطقاً: ﴿سَنَشْدُ عَضْدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا
سُلْطَانًا﴾ اللهم وأنا محمد نبيك وصفريك، اللهم فاشرح لي صدرني وييسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أشد به ظهري.

قال أبو ذر: فو الله ما استتم رسول الله عليه السلام الكلمة حتى أنزل عليه جبرائيل من عند الله، فقال: يا محمد أقرأ، فقال: وما أقرأ؟ قال: أقرأ ﴿إِنَّمَا

وَلِيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ^(١).

ومؤازرة علي عليه السلام ومعاصدته لرسول الله عليه السلام وجهاده وقتاله في سبيل الرسالة الخاتمة واضحة وضوح الشمس، فهو المدافع والمضحّي الأول عن الرسول عليه السلام طيلة حياته عليه السلام، وقد جسد تضحياته بكل ما يملك من مال أو نفس، مستهيناً بالموت من أجلبقاء النبي عليه السلام حياً، وقد نفهم ذلك المعنى من المؤازرة التي يراها النبي عليه السلام ثابتة عنده تجاه علي عليه السلام، حينما يصرح عليه السلام: «إِنَّ الْمَدِينَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِي أَوْ بِكَ»^(٢)، أو حينما يقول: «لَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْلُغَ عَنِي إِلَّا رَجُلٌ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ»^(٣)، إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة التي تؤكد هذه المكانة والمنزلة بين النبي عليه السلام وعلي عليه السلام.

ومن الواضح أن هذا المقام لعلي عليه السلام من أهم وأعظم الفضائل، وقد أثبتتها حديث المنزلة.

(١) الثعلبي، الكشف والبيان: ج ٤ ص ٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
وقد أخرج هذا الحديث بألفاظ أخرى عن أسماء بنت عميس أيضاً، الإسكافي في المعيار والموازنة: ص ٣٢٢، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط ١٤٠٢ هـ كما أخرجه أيضاً الحاكم الحسكتاني في شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٧٨، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية. والرازي في التفسير الكبير: ج ١٢ ص ٢٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبدليه التلخيص للذهبي: ج ٢ ص ٣٦٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٣ ص ١٦٥، الناشر: دار الحرميين، طبعة عام ١٤١٥ هـ.

المنزلة الثالثة: الشراكة في الأمر

الشراكة في الأمر من المنازل التي أثبّتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام على لسان أخيه موسى عليهما السلام، وذلك في قوله تعالى، حكاية عن موسى عليهما السلام: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾^(١).

هذه الشراكة لا يمكن لنا أن نحملها على الشراكة في النبوة بحيث يكونان معاً نبياً واحداً، فهذا غير معقول، فلا بد أن تكون الشراكة في أمر يكون معقولاً، وهذا الأمر هو تحمل أعباء الرسالة، وذلك يفضي إلى أن يكون لهارون من وجب الطاعة نفس المستوى الثابت للنبي موسى عليهما السلام، فيكون هارون شريكاً لموسى في طاعة النبوة، وعلى الجميع أن يطعوا أمره.

وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿سَتَشْدُدُ عَصْدَكَ بِأَخِيكَ﴾^(٢).

وهذه الطاعة لا تتنافى مع طاعة النبي موسى عليهما السلام فيمكن أن يكون الاثنان مفترضي الطاعة، مع وجود الأولوية لموسى عليهما السلام، فحيث إن موسى عليهما السلام صاحب الشريعة وهو الذي تلقى الرسالة عن الله تعالى، فلا ولالية ولا قيادة على الأمة مع ولائه وقيادته.

وهذه الطاعة يمكن التعبير عنها بالولالية، فهي ثابتة فعلاً لـهارون عليهما السلام بمقتضى منزلة الشراكة، وهذه الولاية هي الإمامة.

هذه الإمامة ثابتة لـهارون، ولو قدر له أن يعيش بعد موسى عليهما السلام لما كان

(١) طه: ٣٢.

(٢) القصص: ٣٥.

هناك أحد ينزعه الخلافة بعد موسى عليه السلام.

وقد كانت هذه الولاية واجبة الاتباع على بني إسرائيل؛ لأنها مندرجة تحت وجوب طاعة أولي الأمر كما هو صريح قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونٌ مِّنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتُنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾^(١)، ومن الواضح أن هذه الإمامة لهارون عليه السلام منبتقة عن أهليته واستحقاقه وتميزه على أصحاب موسى عليه السلام، بما فيهم يوشع بن نون الذي كان موجوداً في ذلك الحين، والذي نال مقام الخلافة والإمامية بعد وفاة هارون وموسى عليهما السلام.

وفي ضوء تلك الشراكة كان هارون هو الرجل الثاني في حكومة موسى عليه السلام، ولا يمكن أن تصل الخلافة لشخص آخر في حال غياب موسى عليه السلام ما دام هارون موجوداً، سواء أكان غياب موسى عليه السلام بذهابه إلى ربّه أم بموته أم غير ذلك، وما موت هارون عليه السلام في حياة موسى إلا مانع من استمرار خلافة هارون بعد وفاته أخيه عليه السلام.

إشكال الاستثناء المنقطع وجوابه

بقي أن نعرض لإشكال أورده البعض على الحديث، وهو كون الاستثناء فيه منقطعاً، فلا يدل على العموم.

نقول: سواء كان الاستثناء منقطعاً أم متصلةً، فالعموم ثابت في الحديث،

وعلى تقدير كونه متصلًا، فالعموم واضح، وأما على تقدير كونه منقطعاً، فالعموم ثابت أيضاً.

توضيح ذلك: قد يقال: إن النبوة ليست من المنازل؛ لأن معنى المنزلة - كما أوضحنا - هي المكانة والمرتبة، وهي نحو من أنحاء الارتباط بين شخصين، بينما النبوة جعل إلهي من الله للشخص ولا يصح عدّها من المنازل، فاستثناؤها من المنازل من قبيل ما لو قيل: سافر الحجاج إلا أمتعتهم، وذلك لا يفيد العموم؛ لأن الاستثناء المنقطع بمثابة قضية مستقلة لحقها استدراك؛ لرفع توهם نشأ من الكلام، كما يقال: جاء زيد ولم يجيء عمر.

وجواب ذلك: أن الاستثناء المنقطع، كالمتصل في إفادته العموم؛ لأن الكلام فيه مسوق لإفادة التأكيد والمبالغة، ففي المثال الذي ذكرناه يدل على أن جميع الحجاج قد سافروا ولم يبق منهم أحد، وأن الباقي هو أمتعتهم فقط، فالمتكلم حين صار بصدّ إخراج الأمة واستثنائها كان ملتفتاً ومتوجهاً إلى عدم بقاء أي شخص من الحجاج، فلو كان شخص قد بقي منهم لذكره بطريق أولى من ذكر الأمة.

وفي الحديث الشريف قد نزل النبي ﷺ من نفسه منزلة هارون من موسى من الوزارة وشد الأزر والإشراك في الأمر، ثم مبالغة في التأكيد على جميع تلك المنازل تعرّض لما ليس منها وهي النبوة التي كان هارون واجداً لها بحيث لو عاش ل كانت ثابتة له، ففاتها عنه لأنه لا نبي بعد

النبي ﷺ، بل هو خاتم الأنبياء.

الجواب الثالث: دلالة حديث المنزلة على خلافة علي عليه السلام بعد وفاته

النبي ﷺ

اعتمد القفاري في شبكته على إبراز جهة التمايز بين خلافة هارون في حياة موسى عليهما السلام وبين الخلافة التي تبنتها الشيعة لعلي عليهما السلام بعد وفاة النبي ﷺ؛ وذلك لأن هارون عليهما السلام توفي في حياة موسى ولم يكن خليفة له بعد وفاته، وهذا يعني أن الخلافة بعد موسى لم تكن من منازل هارون كي تثبت لعلي عليهما السلام بقول النبي ﷺ: «إلا أنه لا نبي بعدي»، وحيثند يفقد حديث المنزلة دلالته على خلافة علي عليهما السلام وإمامته بعد النبي ﷺ^(١).

ولكن هذا الكلام يكشف عن قصور في فهم الأحاديث النبوية، وجهل بحقيقة الخلافة الإلهية للأئمة والأوصياء، فإن في حديث المنزلة جواباً واضحاً على هذه الشبهة، وبيان ذلك يعتمد على استيضاح الأمور التالية:

أولاً: حديث المنزلة يثبت منازل هارون لعلي عليهما السلام بعد وفاة النبي ﷺ

إن حديث المنزلة بكل ألفاظه المتقدمة صريح في إثبات منازل هارون لعلي عليهما السلام بعد وفاة النبي ﷺ وإن كان هارون قد توفي في حياة موسى عليهما السلام، وذلك يظهر جلياً في قول النبي ﷺ: «إلا أنه لا نبي بعدي» وقوله ﷺ: «إنه

(١) انظر ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣١، الناشر: دار الرضا - الجزاية.

لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي»^(١)، فهذه الألفاظ الواردة في حديث المنزلة بأسانيد معتبرة - كما تقدم - صريحة في أن النبي الأكرم ﷺ أراد أن يثبت لعلي عليه السلام منازل هارون حتى بعد وفاته ﷺ، والنبي ﷺ عندما استثنى النبوة ونهاها عن علي عليه السلام من بعده كما هي متقدمة في حال حياته، فإنّه يثبت في الوقت ذاته بقية المنازل لعلي عليه السلام من بعده كما هي كذلك في حال حياته المباركة، والخلافة أيضاً من تلك المنازل الثابتة لعلي في حال غياب النبي ﷺ وذهابه سواء كان غيابه ﷺ لأجل الجهاد أم بسبب الموت والانتقال إلى الله تبارك وتعالى، فلا ينبغي أن يذهب النبي ﷺ إلا وعلي عليه السلام خليفته في كلّ مؤمن من بعده، وليس ذلك إلا للخصائص التي تميّز بها علي عليه السلام على سائر الصحابة، وأعطته الأهلية لتلقّي الخلافة عن النبي ﷺ في حال غيابه وذهابه.

ثانياً: إطلاق حديث المنزلة

إن حديث المنزلة إذا لم يكن صريحاً في إثبات منازل هارون لعلي عليه السلام بعد وفاته، فهو مطلق على أقل التقادير، ولم يقيده النبي ﷺ في حال حياته، فهو شامل لحال الحياة وبعد الوفاة، والتخصيص بحال الحياة يحتاج إلى الدليل، ولا يقال إن هناك قرينة على التخصص وهي بمثابة المانع بسبب وفاة هارون عليه السلام في حال حياة موسى، فإن مجرد ذلك لا يصلح دليلاً

(١) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

على التخصيص، بل يرد ذلك قوله ﷺ المتقدم: إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَ بَعْدِي، وقوله ﷺ: لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ مِّنْ بَعْدِي.

الجواب الرابع: الرد على حديث تشبهه أبي بكر وعمر بالأنبياء

لقد أورد القفاري عن ابن حزم، قوله: «وتشبيه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسي، وتشبيه عمر بنوح وموسى». ذكر القفاري أن التشبيه مروي في مسند أحمد والحاكم، وسوف نذكر متن الحديث في المسند ثم نتعرض لذكر الإشكالات عليه.

ونص الحديث في المسند هو: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَّا أَبُو معاوية، ثَنَّا الأَعْمَشُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَرْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا تَقُولُونَ فِي هُؤُلَاءِ الْأَسْرَى؟ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمُكَ وَأَهْلُكَ اسْتَبْقَهُمْ وَاسْتَأْنَ بَهُمْ لَعْلَ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ، قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْرِجْهُوكَ وَكَذِبْهُوكَ قَرِبْهُمْ فَاضْرِبْ أَعْنَاقَهُمْ، قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْظُرْ وَادِيًّا كَثِيرًا الْحَطَبَ، فَأَدْخِلْهُمْ فِيهِ، ثُمَّ أَضْرِمْ عَلَيْهِمْ نَارًا، قَالَ: فَقَالَ الْعَبَّاسُ: قَطَعْتُ رَحْمَكَ، قَالَ: فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا، قَالَ: فَقَالَ نَاسٌ: يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَقَالَ نَاسٌ: يَأْخُذُ بِقَوْلِ عُمَرَ، وَقَالَ نَاسٌ: يَأْخُذُ بِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، قَالَ: فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لِي لِلَّيْلَيْنِ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ أَلَيْنِ مِنَ الْلَّبَنِ وَإِنَّ اللَّهَ لِي شَدَّ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى

تكون أشدّ من الحجارة، وإنّ مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام، قال: ﴿مَنْ تَبَعِنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى، قال: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، وإنّ مثلك يا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَبٌّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾، وإنّ مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا أَطْمَسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدَدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾، أنتم عالة فلا ينفلتون منهم أحد إلّا بفداء أو ضربة عنق^(١).

وهذا النقض بمضمون هذا الحديث من ابن حزم وغيره ساقط من وجوه عديدة، نشير إلى بعضها:

أولاً: الحديث منقطع

إنّ الحديث تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى وتشبيه عمر بنوح وموسى أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، والحديث منقطع، فإنّ أبي عبيدة لم يسمع عن أبيه عبد الله بن مسعود. أخرج الترمذى عن عمرو بن مرّة، قال: «سألت أبي عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا»^(٢)، وقال النسائي في السنن: «قال أبو

(١) أحمد بن حنبل، مسنّد أحمد: ج ١ ص ٣٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت. لاحظ: ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٤٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ.

(٢) الترمذى، سنن الترمذى: ج ١ ص ١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢-١٤٠٣ هـ.

عبد الرحمن: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً^(١)، كما ذكر ذلك ابن حبان في كتابه (الثقافات)، حيث قال: «أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يروي عن أبيه ولم يسمع منه شيئاً»^(٢).

والحديث المذكور لم يرو إلا عن أبي عبيدة عن أبيه، فهو ساقط عن الاعتبار ولا يمكن الاستدلال والاحتجاج به على المباني السنوية، ولا يوجد لهذا الحديث - بحسب تبعنا - أي متابعات أو شواهد داعمة لإثبات حسنها.

وقد صرخ بانقطاعه الهيشمي، قال في زوائد ذكره للحديث: «وفيه أبو عبيدة ولم يسمع من أبيه ولكن رجاله ثقات»^(٣)، كما صرخ بضعفه جملة من أعلام الطائفة السنوية، قال الألباني في تعليقه على الحديث: «بل منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما قال الهيشمي»^(٤) وقال أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده ضعيف، لانقطاعه، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود»^(٥)، وكذا ما ذكر شعيب الأرنؤوط في حكمه على رواية المسند أيضاً^(٦).

(١) النسائي، سنن النسائي: ج ٣ ص ١٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن حبان، الثقات: ج ٥ ص ٥٦١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٣) الهيشمي، مجمع الروايات: ج ٦ ص ٨٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الألباني، إرواء الغليل: ج ٥ ص ٤٨، المكتب الإسلامي - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٣ ص ٥٢١، ح ٣٦٣٢، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١٤١٦ هـ

(٦) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١ ص ٣٨٣، مع تذيل الأحاديث بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

ثانياً: الحديث لا يتضمن التشبيه في جميع المنازل

إن الحديث لا يتضمن تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليهما السلام، إلا من جهة الصفح والتجاوز عن الآخرين، كما أنه لا يتضمن تشبيه عمر بن وحى وموسى عليهما السلام، إلا من جهة الشدة والغضب على قومهما؛ وذلك لأن الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ يقول: «وإن مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليهما السلام» قال: ﴿مَنْ تَبَعِّنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى، قال: ﴿إِنْ تُعذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَبٌّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا اطْمَسْنَا عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدَّدْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(١)، والحديث كما هو واضح لا ينزل ولا يشبه أبا بكر وعمر إلا من جهة خاصة وصفة محددة، وليس فيه أي دلالة على أفضليتهم أو إمامتهم وخلافتهم لرسول الله ﷺ، وهذا بخلاف ما دل عليه حديث المنزلة، حيث نزل النبي الأكرم ﷺ علياً عليهما السلام منزلة هارون من موسى عليهما السلام في كل صفاته ومزاياه وخصائصه إلا النبوة، فهناك فرق واضح وجلي بين التشبيه بـ(مثلك) وبين تنزيل النبي ﷺ علي بقوله: منزلتك مني!!! فالحديث مع ضعف سنته لا يدل على تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء في جميع صفاتهم ومنازلهم، كي يقال: إن تشبيه علي عليهما السلام بهارون عليهما السلام ليس

(١) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١ ص ٣٨٣، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليهما السلام وتشبيه عمر بن ونوح وموسى عليهما السلام.

ثالثاً: اعتقاد الطائفة السنوية في أبي بكر وعمر

مع غضّ النظر عمّا أسلفنا من ضعف روایة التشییه المزعومة وضعف دلالتها، فإن الطائفة السنوية لا تعتقد أن أبي بكر وعمر بمنزلة إبراهيم وعيسى ونوح وموسى عليهما السلام في جميع المنازل إلا النبوة، حتى يقال: إن تشبيههم بالأنبياء من أولي العزم كتشبيه علي عليهما السلام بهارون من موسى عليهما السلام.
وأما تشبيه علي عليهما السلام بهارون في حديث المنزلة فهو تشبيه وتنزيل في جميع المقامات والخصائص إلا النبوة، فلا وجه للمقارنة بين التشبيهين في الحديثين.

التحريف في حديث المنزلة

ثم لا يبعد أن تكون هذه الروایة التي نقلت التشییه من الروایات الموضوعة في قبال فضائل علي عليهما السلام، فقد عمد الوضاعون إلى وضع الكثير من الأحاديث للتقليل من مفاخر علي عليهما السلام وفضائله، وحديث المنزلة لم يسلم من التحريف، وفي الحقيقة هذا يكشف من جانب آخر على أنهم فهموا من حديث المنزلة فضيلة كبيرة لعلي عليهما السلام وإلا لما عمدوا إلى تحريف الحديث ونسبته إلى الخليفتين أبي بكر وعمر، فقد روى ابن عساكر: «عن زكريا بن يحيى البصري، نا مسلم بن إبراهيم، نا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)».

عليه وسلم): أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).
وروى الخطيب البغدادي: «عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي
(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من
موسى»^(٢).

وبلا شك فإن علامات الوضع لائحة على هذين الحديدين، فهما
مكذوبان على النبي ﷺ.

قال الذهبي في ترجمة قزعة بن سويد: «وله حديث منكر عن ابن أبي
 مليكة، عن ابن عباس - مرفوعاً: لو كنت متخدنا خليلاً لاتخذت أبا بكر
 خليلاً، ولكن الله اتخذ صاحبكم خليلاً، أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون
 من موسى. رواه غير واحد عن قزعة»^(٣).

وقال أيضاً في ترجمة عمار بن هارون: «... حدثنا عمار بن هارون
 المستملي، حدثنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة. عن ابن عباس
 حديث: ما ينفعني مال، ما ينفعني مال أبي بكر. وزاد فيه: وأبو بكر وعمر
 مني بمنزلة هارون من موسى. قلت: هذا كذب»^(٤).

مضافاً إلى أنّ في سنته عمار بن هارون المستملي، قال ابن حجر فيه:

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٢٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١١ ص ٣٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٩٠ - ٣٨٩ رقم ٦٨٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

«قال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال في موضع آخر: يسرق الحديث... وقال العقيلي: عمار بن هارون أبو ياسر الدلال قال لي موسى بن هارون: عمار بن هارون أبو ياسر متزوك الحديث، ثم ذكر كلام ابن المديني»^(١).

قال ابن الجوزي: «أخبرنا أبو منصور القراء، قال: أنا أبو بكر بن ثابت، قال: أخبرنا علي بن عبد العزيز الطاهري، قال: نا أبو القاسم علي بن الحسن بن علي بن زكريا الشاعر، قال: نا أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، قال: أنا بشر بن دحية، قال: أنا قزعنة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس: أن النبي قال: أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. قال المؤلف: هذا حديث لا يصح، والمتهم به الشاعر، وقد قال أبو حاتم الرازى: لا يتحجّ بقزعنة بن سويد: وقال أحمد: هو مضطرب الحديث»^(٢).

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل وصل الحال إلى تبديل مفردات الحديث لكي ينقلب معناه ومضمونه من مدح أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمَةَ إلى ذمه: «قال إسماعيل بن عياش: رافقت حريراً من مصر إلى مكة فجعل يسبّ علياً ويلعنه، وقال لي: هذا الذي يرويه الناس أن النبي (ص) قال لعلي:

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٤هـ.

(٢) ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج ١ ص ١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(أنت مني بمنزلة هارون من موسى) حق، ولكن أخطأ السامع. قلت: فما هو؟ قال: إنما هو: (أنت مني بمكان قارون من موسى)، قلت: عمن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله على المنبر^(١). فلا نملك إلا أن نقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، ما بال هذا الرجل كلّما سعى مبغضوه للنيل منه والحط من منزلته ازداد رفعة وسمواً سلام الله عليه.

الأحاديث الأخرى في فضل علي عليه السلام

بعد أن استعرض القفاري قول ابن حزم ورأيه في حديث المنزلة، استطرد في ذكر آراء وأقوال ابن حزم حول الأحاديث الأخرى الواردة في فضل علي عليه السلام، ومن تلك الأحاديث قول النبي ﷺ في حق علي عليه السلام في معركة خيبر: «لأعطيين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»^(٢).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٦٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ١٢ ص ٣٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. المزي، تهذيب الكمال: ج ٥ ص ٥٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ٢٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٤هـ الذبيهي، تاريخ الإسلام: ج ١٠ ص ١٢٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٧٦ ح ٤٢١٠، الناشر: دار الفكر. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال ابن حزم: «وهذه صفة واجبة لكل مؤمن وفاضل»^(١).
ومن تلك الأحاديث أيضاً ما عهده النبي ﷺ لعلي عليه السلام بقوله: «لا يحبك
إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق»^(٢).

قال ابن حزم في تعليقه على الحديث: «وقد صح مثل هذا في الأنصار -
رضي الله عنهم - أنه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر»^(٣).
ثم قال ابن حزم بعد ذلك: «وأما: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فلا يصح
من طريق الثقات»^(٤).

وحيث إن القفاري في كتابه قد خصص البحث حول هذا الحديث
الأخير وهو حديث الغدير (من كنت مولاه فعلي مولاه)، وزعم أنه عمدة
الأدلة على الإمامة من السنة النبوية عند الشيعة، فإننا سنوكل البحث فيه
سندًا ودلالة إلى حين التعرّض للإجابة عن الشبهة اللاحقة، ونذكر جواباً
مختصرًا عما قاله في الحديثين الأولين.

١- حديث الرأي

إن ما زعمه ابن حزم من أن قول النبي ﷺ: «يحب الله ورسوله ويحبه
الله ورسوله» صفة واجبة لكل مسلم وفاضل، فيه مجانية واضحة للحق، ساقه

(١) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج ٤ ص ١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٢) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٥ ص ٣٠٦ ح ٣٨١٩، وقال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»
الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٣ هـ.

(٣) ابن حزم، الفصل: ج ٤ ص ١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٤) ابن حزم، الفصل: ج ٤ ص ١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

إليها بغضه للشيعة وعداوه لمن يسمّيهم بالروافض، وإن الحديث واضح في إثبات فضيلة علي عليه السلام افقدها جميع الصحابة الذين كانوا حاضرين في معركة خير، وفيهم الخليفة الأول والثاني والثالث.

فهم الصحابة من حديث الرأية فضيلة عظيمة

قد بات الصحابة كلّهم يتمنون أن ينالوا تلك المنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة، وهذا ما تؤيده ألفاظ الحديث التي أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد، ففي لفظ البخاري: «فبات الناس ليتatem أيّهم يعطى، فغدوا كلّهم يرجوه»^(١)، وفي لفظ آخر: «فبات الناس يدوكون ليتatem أيّهم يعطاه، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كلّهم يرجو أن يعطاه»^(٢)، وفي عبارة مسلم عن سعد: «فتطاولنا لها»^(٣)، وفي رواية أخرى في صحيح مسلم أيضًا: «قال عمر بن الخطاب: ما أحبت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاءً أن ادعى لها»^(٤)، فإن هذه العبارات وغيرها صريحة في أن الصحابة كلّهم قد فهموا من الحديث فضيلة عظيمة لا ينالها إلا ذو حظ عظيم، وقد تطاولوا لها، وتساور لنيتها عمر بن الخطاب، وما أحبت الإمارة إلا يومئذ؛ وذلك

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠ ح ٣٠٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠٧، ح ٣٧٠١، وكذا أورد هذه العبارة مسلم في صحيحه: ج ٧ ص ١٢١، ح ٦١١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١٦.

لاقتران الإمامة بمنزلة رفيعة وهي حب الله ورسوله.

وقد تقدم أن سعداً رفض أن يسبّ علياً عليه السلام عندما أمره معاوية بذلك، فقال له معاوية: «ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟» فقال: أما ما ذكرت ثلاثة قالهن لـه رسول الله فلن أسبّه؛ لأن تكون لي واحدة منها أحـبـ إلـيـ من حمر النعم»^(١)، وذكر من تلك الثلاثة حديث الراية، وهذه العبارة - كما ذكرنا - صريحة في أن سعداً قد فهم من حديث الراية ثبوت فضيلة لعلي عليه السلام يتمناها سعد وسائر الصحابة، ويرى أنها لا يمكن أن تقارن بحمر النعم، الذي هو كنـيـة عن أموال الدنيا وكـنـوزـها.

وإذا كان الأصحاب قد فهموا تلك المنزلة السامية من حديث الراية، فلا قيمة لما ذكره ابن حزم وغيره في هذا المجال.

٢- حديث (إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)

وأما قول النبي ﷺ: «إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق»، فلا شك أن كل قارئ وسامع يعرف اللغة العربية سيفهم منها إثبات فضيلة عظيمة لعلي عليه السلام، وأنه ميزان يعرف به الإيمان ويتميز عن النفاق، فلا يحب علياً عليه السلام إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، ولو ثبتت هذه الفضيلة بنفسها للأنصار بمجموعهم فهي فضيلة لهم أيضاً، ويكون عموم الأنصار قد نالوا ما ناله علي عليه السلام من الفضيلة لوحده.

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ٦١٤ ح ١٢٠.

حديث الأنصار مقيد بكونهم أنصاراً لله تعالى

ولكن يرد على النقض بحديث الأنصار: إن حديث: «حبُّ الأنصار إيمانٌ وبغضهم نفاق» يختلف في مضمونه ومحتواه عمّا ورد في علي عليهما السلام، فإن الحكم المترتب على حبِّ الأنصار وبغضهم مقيد بوصف كونهم أنصاراً لله ورسوله، فإن تقييد الحكم في الحديث بالنصرة مشعر بالعلية، بمعنى أن الحكم بإيمان محبهم ونفاق مبغضهم معلق على ذلك القيد، ونحن نؤمن بأن من يحب الأنصار لأنهم نصروا الله ورسوله فهو مؤمن وحبه علامة إيمانه، وأن من يبغض الأنصار بوصف كونهم أنصاراً منافق، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن هذا لا يعني أن الحكم ثابت لحبِّ وبغض كل فرد من الأنصار^(١) وإن فعل ما فعل وخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما لو قيل: أكرم العلماء، فإن هذا الحكم وهو وجوب إكرام هؤلاء العلماء معلق على وصف العلم، بحيث لو خرج أحدهم عن ذلك القيد لا يجب إكرامهم.

وهذا بخلاف الحديث الوارد في علي عليهما السلام، فإن الحكم مترتب ومعلق على ذات علي عليهما السلام وشخصه، فعلي في ذاته لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق.

(١) فقد يقال: إن هذا يلزم منه خروج بعض الصحابة كال الخليفة عمر مثلاً عن الإيمان؛ وذلك لكونه قد صدر منه البغض تجاه أحد الأنصار وهو سعد بن عبادة حينما امتنع الرجل عن بيعة أبي بكر في السقيفة، وقد أُعطي سعد، فقال قاتل: قتلتكم سعداً، فقال عمر: «قتله الله إِنَّه منافق». الطبرى تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٥٩، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

نكتفي بهذا القدر من الرد على الإشكال حول روايات الفضائل التي استعرضها القفاري في كتابه بنحو الاستطراد، ونتنقل في البحث التالي إلى ما قيل في حديث الغدير.

حديث الغدير وشبهة عدم دلالته على إمامية علي

الشبهة الأولى: ضعف أساسيات حديث الغدير

قال القفاري: «عمدة أدتهم هو ما يسمونه (حديث الغدير)... ونوجز جواب أهل السنة، فيما يلي: إن الحديث زاد الوضاعون فيه ولا يصح منه في نظر طائفة من أهل العلم في الحديث إلا قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، بينما يرى بعض أهل العلم أن الحديث لا يصح منه شيء البتة، قال ابن حزم: (وأما من كنت مولاه فعلي مولاه، فلا يصح من طريق الثقات أصلاً)، ونقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضيقوا، قال شيخ الإسلام: وأما قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه أهل العلم وتنازع الناس في صحته، وأما قوله: (اللهم وال من واله وعاد من عاده وانصر من نصره واخذل من خذله) فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث»^(١).

أساسيات الشبهة

- 1- إن حديث الغدير في نظر طائفة من أهل العلم زاد الوضاعون فيه، ولا يصح منه إلا قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣٦ - ٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

٢- يرى بعض أهل العلم أن الحديث لا يصحّ منه شيءٌ ثابتة، وقد طعنوا فيه وضعيّفوه.

الجواب الأول: صحة طرق حديث الغدير في كتب أهل السنة
لكي يتضح الجواب عن الشبهة المذكورة، لابد أن نثبت أولاً صحة أسانيد وطرق حديث الغدير بألفاظه المختلفة، سواء كان بلفظ «من كنت مولاه فعلي مولاه» ويكون ذلك ردًا على من طعن وشكك في صدور هذا اللفظ من الحديث بطريق صحيح - كما نقل ذلك القفاري عن ابن حزم وابن تيمية، تبعاً لما ينسب إلى البخاري وإبراهيم الحربي - أم كان بألفاظه الأخرى وزوائده المختلفة، ويكون ذلك ردًا على من قال: إن كلَّ ما ذكر من الزيادات على قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقد زادها الوضاعون، كما نسب القفاري ذلك إلى ابن تيمية في منهاج السنة.
وفيما يلي نستعرض بعض ألفاظ الحديث الواردة بطرق صحيحة ومعتبرة من كتب الطائفة السنّية:

الحديث الأول: ما أخرجه الترمذى عن أبي الطفيل
أخرج الترمذى في سننه بسنده عن النبي ﷺ، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح»^(١).

(١) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٥ ص ٦٣٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤١٩ هـ

وقد أدرجه الألباني في صحيح سنن الترمذى، قائلاً: «صحيح»^(١)، وذكره أيضاً في كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث قال: «أخرجه الترمذى، قال: حديث حسن صحيح، قلت: وإن سناه صحيح على شرط الشيفين»^(٢). وقد أخرج هذا الحديث أيضاً بالفاظه أحمد بن حنبل في مسنده بسند صحيح^(٣)، قال عنه الهيثمى في زوائد: «رواه أَحْمَدُ وَرَجَالُهُ رِجَالٌ الصَّحِيفَ»^(٤)، وقد صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ كُلَّ مِنْ حَقْقِ كِتَابِ الْمَسْنَدِ وَعَلَقَ عَلَيْهِ، مِنْهُمْ شَعِيبُ الْأَرْنُوْطُ، قَالَ: «إِسْنَادُهُ صَحِيفَ»^(٥)، وَمِنْهُمْ حَمْزَةُ أَحْمَدَ الرِّزِينَ، حيث قال أيضاً: «إِسْنَادُهُ صَحِيفَ»^(٦).

اختلاف النسخ في نقل تعليق الترمذى على حديث الغدير

بعد أن ذكرنا ما أخرجه الترمذى في سنته بسنته عن النبي ﷺ، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» استوقفنا في هذا المضمار تعليق الترمذى وحكمه على هذا الحديث، حيث وجدنا أنَّ عبارته في النسخ القديمة هي: «هذا

(١) الألبانى، صحيح سنن الترمذى: ج ٣ ص ٥٢١ - ٥٢٢، الناشر: مكتبة المعرف - الرياض، ط ١ الجديدة ١٤٢٠ هـ.

(٢) الألبانى، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١ - ٣٣٢، الناشر: مكتبة المعرف - الرياض.

(٣) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، الْمَسْنَدُ: ج ٥ ص ٣٦٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الهيثمى، مجمع الروايد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، الْمَسْنَدُ: ج ٥ ص ٣٤٧، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٦) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، الْمَسْنَدُ: ج ١٦ ص ٥٢٥، شرحه ووصنف فهارسه: حَمْزَةُ أَحْمَدَ الرِّزِينَ، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١٤١٦ هـ.

حديث حسن صحيح»، وهذا موجود في النسخة التي حققها وشرحها أحمد محمد شاكر وغيره في سنة (١٩٣٨م)^(١)، ولكن عند ما راجعنا المطبوع حديثاً في كتاب السنن للترمذى استغربنا كثيراً حينما لاحظنا أنَّ الموجود في عبارة الترمذى هو قوله: «هذا حديث حسن غريب»، وهذا في النسخة الجديدة التي حققها مصطفى الذهبي والمطبوعة في سنة (١٩٩٩م)^(٢).

وبعد أن واجهتنا مشكلة الاختلاف في النسخ، حاولنا الرجوع إلى الكتب التي حققت وشرحـت سنن الترمذى، فلم نجد أحداً أشار إلى هذه المسألة أو نبه على اختلاف نسخ الكتاب.

ولكن في أثناء مراجعتنا لتلك الكتب، لاحظنا أنَّ الشرحـاً اختلفوا في نقل العبارة المذكورة، ففي كتاب (العرف الشذى شرح سنن الترمذى) للكشمیري بتحقيق الشيخ محمود أحمد شاكر، أورد العبارة بلفظها الأول، وهو قوله: «هذا حديث حسن صحيح»^(٣)، ومن الواضح أنَّ الكشمیري من أعلام القرن السادس، واللـفظ ذاته ورد في كتاب (عارضـة الأحوذـي بـشرح

(١) الترمذى، سنن الترمذى (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٦٣٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط ١٤١٩ هـ

(٢) الترمذى، سنن الترمذى (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٤٥١، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١٤١٩ هـ

(٣) محمد الكشمیري، العرف الشذى: ج ٥ ص ٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

جامع الترمذى) حيث أورد قول الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»^(١)، وكتاب عارضة الأحوذى هو من تأليف الحافظ ابن العربي المتوفى في سنة (٥٤٣ هـ)، ولكن المباركفورى فى كتابه (تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى) أورد العبارة بلفظها الآخر، وهو قوله: «هذا حديث حسن غريب»^(٢)، والمباركفورى توفي في سنة (١٣٥٣ هـ).

وهذا ما يشير لدينا الشكوك بوجود أيداد خفية تحاول أن تتلاعب بالألفاظ الروايات الواردة في فضائل علي عليه السلام، فما يدرينا لعل هناك روايات كثيرة في الفضائل قد صحّحها الترمذى وأترابه، ولكن تلاعب من جاء بعدهم في تلك التصحيحات حذفاً أو تصحيفاً؟

والغريب في الأمر أنَّ الألبانى لم يلتفت في تحقيقاته إلى هذا الاختلاف في العبارة، حيث أورد العبارة الثانية في كتابه (صحيح سنن الترمذى)، وهو قول الترمذى: «هذا حديث حسن غريب»^(٣)، وقد صحّح الألبانى الحديث المذكور بعد ذلك، ثم أرجع القارئ إلى ما حقّقه في كتاب (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث أثبت هناك صحة حديث الغدير بالألفاظ المختلفة.

ولكن عندما رجعنا إلى كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة) وجدنا أنَّ

(١) ابن العربي، عارضة الأحوذى: ج ٧ ص ١٥٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المباركفورى، تحفة الأحوذى: ج ١٠ ص ١٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) محمد ناصر الألبانى، صحيح سنن الترمذى: ج ٣ ص ٥٢٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١٤٢٠ هـ.

الألباني قد نقل عبارة الترمذى بلفظها الأول، حيث قال في السلسة: «من كنت مولاه فعلى مولاه أخرجه الترمذى (٢٩٨) وقال: حديث حسن صحيح»^(١).

وإذا كان الألباني - وهو من كبار علماء السلفية المعاصرين - لا يلتفت إلى هذا الاختلاف الواضح بين النسخ، فما بالك بمن هو دونه؟

الحديث الثاني: ما أخرجه ابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص

أخرج ابن ماجه في سنته بسنده صحيح، عن سعد بن أبي وقاص، قال: «قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا علیاً، فقال منه، غضب سعد وقال: تقول هذا الرجل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعلى مولاه»^(٢)، قال الألباني في حكمه على هذا الحديث من السنن: «صحيح»^(٣).

الحديث الثالث: ما أخرجه ابن ماجه عن البراء بن عازب

أخرج ابن ماجه في سنته بسنده صحيح أيضاً، عن البراء بن عازب، قال: «أقبلنا مع رسول الله ﷺ في حجته التي حج، فنزل في بعض الطريق،

(١) محمد ناصر الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٢) سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٥، الناشر: دار الفكر.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٧ ح ١٢١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١.

فأمر الصلاة جامعة، فأخذ بيدي رضي الله عنه، فقال: ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بل، قال: ألسنت أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بل، قال: فهذا ولی من أنا مولاه، اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاداه»^(١)، وقال الألباني أيضاً في تعليقه على الحديث: «صحيح»^(٢).

الحديث الرابع: ما أخرجه أحمد في مسنده عن رياح بن الحرت

أخرج أحمد في مسنده بسند صحيح عن رياح بن الحرت، قال: « جاء رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم عదير خم يقول: (من كنت مولاه فإن هذا مولاه) قال رياح: فلما مضوا تبعتهم، فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري»^(٣).

قال الهيثمي في حكمه على الحديث: «ورجال أحمد ثقات»^(٤)، وقال حمزة أحمد الزين في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٥)، وقال

(١) ابن ماجه، السنن: ج ١ ص ٤٣.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٦ ح ١١٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١٢.

(٣) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٥ ص ١٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١٧ ص ٣٦ ح ٢٣٤٥٣.

شعيب الأرنؤوط عن الحديث: «إسناده صحيح»^(١)، وقال الألباني في تعليقته على الحديث: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات»^(٢).

الحديث الخامس: ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي الطفيلي

أخرج أحمد في مسنده أيضاً، بسند صحيح، عن حسين بن محمد وأبي نعيم، قالا: «حدثنا فطر، عن أبي الطفيلي، قال: جمع علي - رضي الله تعالى عنه - الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنسد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدير خم ما سمع لمّا قام، فقام ثلاثة من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا: حين أخذ بيده، فقال للناس: أتعلمون أنني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والا وعاد من عاداه، قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً - رضي الله تعالى عنه - يقول: كذا وكذا، قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول ذلك له»^(٣).
قال الهيثمي بعد أن أورد الحديث: «رواه البزار وأحمد ورجاله رجال

(١) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٥ ص ١٩٤، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٠، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

(٣) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٤ ص ٣٧٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة^(١)، وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»^(٢).

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيختين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقويناً^(٣)، وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «أخرج جه أَحْمَدَ (٣٧٠/٤) وابن حبان في صحيحه (٢٢٠٥ - موارد الظمان)، وابن أبي عاصم (١٣٦٧ و١٣٦٨) والطبراني (٤٩٦٨) والضياء في المختارة (رقم - ٥٢٧ بتحقيقي)» ثم قال: «قلت: وإن سعاده صحيح على شرط البخاري»^(٤).

الحديث السادس: ما أخرجـهـ الحاـكمـ عنـ زـيدـ بنـ أـرقـمـ

أخرجـ الحـاـكمـ فـيـ الـمـسـتـدـرـكـ بـسـنـدـهـ عـنـ زـيدـ بنـ أـرقـمـ، قـالـ: «خـرـجـنـاـ مـعـ رـسـوـلـ اللهـ (صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ) حـتـىـ اـنـتـهـيـنـاـ إـلـىـ غـدـيرـ خـمـ، فـأـمـرـ بـرـوحـ، فـكـسـحـ فـيـ يـوـمـ، مـاـ أـتـىـ عـلـيـنـاـ يـوـمـ كـانـ أـشـدـ حـرـّاـ مـنـهـ، فـحـمـدـ اللهـ وـأـشـنـىـ عـلـيـهـ، وـقـالـ: يـاـ أـيـهـ النـاسـ، إـنـهـ لـمـ يـبـعـثـ نـبـيـ قـطـ إـلـاـ مـاـ عـاـشـ نـصـفـ

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١٤ ص ٤٣٦، شرحه وصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٣) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٤ ص ٣٧٠، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

ما عاش الذي كان قبله، وإنني أوشك أن ادعى فأجيب، وإنني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده كتاب الله عز وجل، ثم قام فأخذ بيدي علي - رضي الله عنه - فقال: يا أيها الناس، من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، [أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ؟]^(١) قالوا: بلا، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه».

قال الحكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وابن الذهبي في التلخيص، بقوله: «صحيح»^(٢).

الحديث السابع: ما أخرجه النسائي عن زيد بن أرقم

أخرج النسائي في الخصائص بسند صحيح عن زيد بن أرقم، قال: «لما رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات^(٣)، فقمن، ثم قال: كأني دعيت فأجبت، إنني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفواني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض، ثم قال: إن الله مولاي وأنا ولائي كل مؤمن، ثم أخذ بيدي علي، فقال: من كنت ولائي فهذا ولائي، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. فقلت لزيد: سمعته من

(١) ما بين المعقوفتين موجود في بعض النسخ.

(٢) الحكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ٥٣٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) البوحات: جمع بوحة، وهي الشجرة العظيمة، (لسان العرب: ج ٢ ص ٤٣٦)، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١.

رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؟ فَقَالَ: مَا كَانَ فِي الدُّوْحَاتِ أَحَدٌ إِلَّا رَأَهُ
بَعِينِيهِ وَسَمِعَهُ بِأَذْنِيهِ»^(١).

وقد أخرج الحاكم في المستدرك هذا الحديث بالسند ذاته، وقال عنه:
«هذا حديث صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجاه بطوله» وسكت عنه
الذهبي في التلخيص^(٢)، وقال ابن كثير بعد أن أخرج الحديث: «قال شيخنا
أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»^(٣)، وقد وافق الألباني الحاكم
وأقرّه على أن هذا الحديث على شرط الشيفيين، بقوله في السلسلة
الصحيحة: «وهو كما قال» ثم أضاف: «لو لا أن حبيبًا كان مدلسًا»^(٤).

ولا أدرى ما هي قيمة هذا الاستثناء، بعد أن كان حبيب بن أبي ثابت من
رجال البخاري ومسلم، بل روى له ستة واحتجوا بحديثه، فقد احتج
البخاري بحديثه في كتاب الصوم، وكذا في كتاب البيوع وكتاب الجهاد
والسير وكتاب بدء الخلق وكتاب المناقب وكتاب المعازى وكتاب التفسير

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٩٣، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٨ - ٢٢٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨ -

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣٠، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

وكتاب الطب وكتاب الفتن وغيرها من الكتب^(١).

كما احتاج بحديثه أيضاً مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة وكتاب الجنائز وكتاب الجمعة وكتاب الصوم وكتاب الحج وكتاب الجهاد والسير وكتاب السلام وغيرها من الكتب^(٢).

وقال عنه الذهبي في الكاشف: «كان ثقة مجتهداً فقيهاً»^(٣)، كما قال عنه في السير إنّه: «الإمام الحافظ، فقيه الكوفة»^(٤)، وقال عنه أيضاً في ميزان الاعتدال: «من ثقات التابعين... قلت: وثقة يحيى بن معين وجماعة، واحتاج به كلّ من أفراد الصحاح بلا تردد»^(٥).

وفي تهذيب التهذيب لابن حجر: «وقال ابن عدي: هو أشهر وأكثر حديثاً من أن احتاج أذكر من حديثه شيئاً، وقد حدث عن الأئمة، وهو ثقة حجة، كما قال ابن معين»^(٦).

(١) لاحظ: البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ٢٤٦ ح ١٩٧٩، ج ٣ ص ٣١ ح ٢١٨٠٠، ج ٤ ص ٧٠ ح ٣١٨٢، ج ٤ ص ٨١ ح ٣٢٢٢، ج ٤ ص ١٣٤ ح ٣٤١٩، ج ٤ ص ١٦١ ح ٣٥٢٦، ج ٥ ص ١٠٩ ح ٤٣٤٨، ج ٦ ص ٤٥ ح ٤٨٤٤، ج ٦ ص ٩٣ ح ٤٩٦٩، ج ٦ ص ١٠٣ ح ٥٠٠٥، ج ٧ ص ٢٠ ح ٥٧٢٨.

(٢) لاحظ: مسلم النسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٥٢ ح ١٥١٨، ج ٢ ص ١٨٢ ح ١٦٨٣، ج ٣ ص ٦١ ح ٢١٣٢، ج ٣ ص ١١٣ ح ٢٣٥٠، ج ٤ ص ١٤ ح ٢٧٣٧، ج ٥ ص ١٧٥ ح ٤٥٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٠٧، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٨٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٤٥١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ١٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤ هـ.

والسؤال المطروح في هذا المجال: هو أن الألباني لما ذكر مسألة التدليس لتضييف الرواية، ويُغفل تلك التوثيقات، وينسى أن حبيباً من رجال الستة؟ فهل أن رجال البخاري ومسلم جازوا القنطرة إلا في أحاديث فضائل علي عليه السلام؟!!

الحديث الثامن: ما أخرجه البزار في مسنده عن زيد بن يشيع وغيره

أخرج البزار في مسنده بطريق صحيح عن عمرو ذي مر، وعن سعيد بن وهب، وعن زيد بن يشيع، قالوا: «سمعنا علياً يقول: نشدت رجلاً سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدير خم لمن قام، فقام إليه ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: ألسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلـ يا رسول الله، قال: فأخذـ يـدـ عـلـيـ، فـقـالـ: مـنـ كـنـتـ مـوـلـاـ فـهـذـاـ مـوـلـاـ، اللـهـمـ والـمـنـ وـالـاهـ وـعـادـ مـنـ عـادـهـ وـأـحـبـ مـنـ أـحـبـهـ وـأـبـغـضـ مـنـ أـبـغـضـهـ وـأـنـصـرـ مـنـ نـصـرـهـ وـأـخـذـلـ مـنـ خـذـلـهـ»^(١).

قال الهيثمي في زوائدः «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(٢).

وأخرج أحمد الحديث بلفاظه، وقال عنه الشيخ أحمد محمد شاكر:

(١) البزار، مسند البزار: ج ٣ ص ٣٥، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

«إسناده صحيح»^(١).

الحديث التاسع: ما أخرجه البزار في مسنده عن سعد بن أبي وقاص
أخرج البزار أيضاً في مسنده بطريق صحيح، عن سعد بن أبي وقاص:
«أن رسول الله ﷺ أخذ بيده على عَلَيْهِ الْكَلَمَةِ، فقال: ألسنت أولى بالمؤمنين من
أنفسهم؟ من كنت ولدك فإن علياً ولدك»^(٢).
قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله ثقات»^(٣).

الحديث العاشر: ما أخرجه أحمد عن سعيد بن وهب وزياد بن يشيع
أخرج أحمد في المسند بسند معتبر، عن سعيد بن وهب وعن زيد بن
يشيع، قالا: «نشد علي الناس في الرحبة: من سمع رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) يقول يوم غدير خم إلا قام، فقام من قبل سعيد ستة، ومن قبل زيد
ستة، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول لعلي
(رضي الله عنه) يوم غدير خم: أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلـ، قال:
اللهـ من كنت مولاـه فعلي مولاـه، اللـهم والـ من والـه وعاد من عادـه»^(٤)،
قال أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح، سعيد بن

(١) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٢ ص ١٨ ح ٩٥١، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر،
الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١٤١٦ هـ.

(٢) البزار، مسنـد البزار: ج ٤ ص ٤، النـاشر: مؤسـسة عـلوم القرآن، مكتـبة العـلوم والـحـكم - بـيـروـت.

(٣) الهـيثـمي، مـجمـع الرـواـثـد: ج ٩ ص ١٠٧، النـاـشر: دـار الكـتب الـعلمـية - بـيـروـت.

(٤) أحمد بن حنـبل، المسـند: ج ٢ ص ١٨، شـرحـه وـصـنـعـ فـهـارـسـه: أـحمدـ مـحمدـ شـاـكـرـ، النـاـشرـ: دـارـ الحـديثـ - القـاهـرةـ، طـ ١٤١٦ـ هـ.

وَهُبُ الْهَمْدَانِيُّ الْخِيَوَانِيُّ، بِفَتْحِ الْخَاءِ وَسَكُونِ الْيَاءِ: تَابِعٌ، ثَقَةٌ، قَدِيمٌ، أَدْرَكَ زَمْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَسَمِعَ مِنْ مَعاذَ بْنِ جَبَلَ فِي حَيَاةِهِ، وَكَانَ يُلْزَمُ عَلَيْهِ بَنْ أَبِي طَالِبٍ^(١).

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي السَّلِسَلَةِ الصَّحِيحَةِ: «وَإِسْنَادُهُ حَسْنٌ، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ بِنْحُوِهِ وَأَتَمَّ مِنْهُ» ثُمَّ تَابَعَ قَائِلًا: «وَلِلْحَدِيثِ طَرَقٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ، جَمْعٌ طَافِفَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْهَا الْهَيْشَمِيُّ فِي (الْمُجَمَعِ ٩/١٠٣ - ١٠٨) وَقَدْ ذُكِرَتْ وَخَرَجَتْ مَا تِيسَّرَ لِي مِنْهَا مَا يَقْطَعُ الْوَاقْفَ عَلَيْهَا بَعْدَ تَحْقِيقِ الْكَلَامِ عَلَى أَسَانِيدِهَا بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ يَقِينًا، وَإِلَّا فَهِيَ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَقَدْ اسْتَوْعَبَهَا بَنُ عَقْدَةِ فِي كِتَابِ مُفْرَدٍ، قَالَ الْحَافِظُ بْنُ حَبْرٍ: مِنْهَا صَحَاحٌ وَمِنْهَا حَسَانٌ.

وَجَمِيلَةُ الْقَوْلِ: إِنَّ حَدِيثَ التَّرْجِمَةِ (مَنْ كُنْتَ مُولَاهُ فَعَلَيْهِ مُولَاهُ اللَّهُمَّ وَالَّذِي وَالَّذِي وَالَّذِي وَالَّذِي) حَدِيثٌ صَحِيفٌ بِشَطْرِيهِ، بَلِ الْأَوَّلُ مِنْهُ مُتَوَاتِرٌ عَنْهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، كَمَا يَظْهُرُ لِمَنْ تَتَّبِعُ أَسَانِيدَهُ وَطَرْقَهُ، وَمَا ذُكِرَتْ مِنْهَا كَفَايَةٌ^(٢).

الْحَدِيثُ الْحَادِيُّ عَشْرُ: مَا أَخْرَجَهُ النِّسَائِيُّ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ أَبِيهَا سَعْدِ بْنِ وَقَاصٍ

أَخْرَجَ النِّسَائِيُّ فِي سَنَنِ الْكَبْرَى، قَالَ: «أَخْبَرَنِي هَلَالُ بْنُ بَشَرٍ، قَالَ: حَدَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَهُوَ بْنُ عُثْمَةَ، قَالَ: حَدَثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ:

(١) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، الْمُسْنَدُ: ج٢ ص١٨، النَّاشرُ: دَارُ صَادِرٍ - بَيْرُوتٍ.

(٢) الْأَلْبَانِيُّ، السَّلِسَلَةُ الصَّحِيحَةُ: ج٤ ص٣٤٣ ح١٧٥٠، مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ - الْرِّيَاضُ.

حدثنا مهاجر بن مسمار عن عائشة بنت سعد، قالت: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يوم الجحفة وأخذ بيده علي فخطب فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيها الناس إني وليكم قالوا: صدقت يا رسول الله، ثم أخذ بيده علي فرفعها، وقال: هذا ولبي والمؤدي عَنِّي، وإن الله موال لمن والاه ومعاد من عاداه»^(١).

وأخرج هذا الحديث ابن أبي عاصم في كتاب السنة بنفس السندي^(٢)، وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «ورجاله ثقات غير موسى بن يعقوب، فإنه سيئ الحفظ»^(٣). ولكن موسى بن يعقوب قد وثقه غير واحد من العلماء قبلوا أحاديثه، ففي تهذيب الكمال، قال: «موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب ابن زمعة... قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ثقة... وقال أبو عبيد الأجري، عن أبي داود: صالح... وذكره ابن حبان في كتاب الثقات»^(٤).

(١) النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) رواه ابن أبي عاصم بنفس السندي باستثناء هلال بن بشر، وهو من شيوخ النسائي، وهو ثقة. قال ابن حجر في تقرير التهذيب: «هلال بن بشر بن محبوب المزنوي أبو الحسن البصري إمام مسجد يونس الأحدب: ثقة من العاشرة». تقرير التهذيب: ج ٢ ص ٢٧١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنۃ بقلم الألباني: ص ٥٥٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) المزني، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ٢٩٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وفي تهذيب التهذيب: «قال ابن عدي: لا بأس به عندي ولا برواياته...
وقال ابن القطان: ثقة»^(١).

وقد ذكر ابن كثير أن موسى بن يعقوب، صدوق، حينما نقل الحديث عن ابن جرير الطبرى قال: «قال ابن جرير ثنا أحمد بن عثمان أبي الجوزاء، ثنا محمد بن خالد بن عثمة، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي وهو صدوق، عن مهاجر بن مسمار، عن عائشة بنت سعد، سمعت أباها يقول: «سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم الجحفة وأخذ بيده علي فخطب، ثم قال: أيها الناس إني وليكم؟ قالوا: صدقت، فرفع يد علي، فقال: هذا وليري والمؤدي عني، وإن الله موالي من والاه ومعادي من عاداه».

ثم قال ابن كثير: «قال شيخنا الذهبي: وهذا حديث حسن غريب» وتابع قائلاً: «ثم رواه ابن جرير من حديث يعقوب بن جعفر بن أبي كبير، عن مهاجر بن مسمار، فذكر الحديث، وأنه عليه وقف حتى لحقه من بعده وأمر بردّ من كان تقدم، فخطبهم...»^(٢).

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ١٠ ص ٣٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣١-٢٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ وقد أخرج الحديث النسائي في السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وابن أبي عاصم في كتاب السنة: ص ٥٥١، الناشر: المكتبة الإسلامية - بيروت.

الحاديـث الثانـي عـشر: ما أخـرجهـ الخطـيب البـغـدادـي عنـ أبي هـرـيرـة
أخرج الخطيب البغدادي في تاريخه، قال: «أنبأنا عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدير خم، لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسن ولي المؤمنين، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿إِلَيْهِمْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب كتب له صيام ستين شهراً، وهو أول يوم نزل جبرئيل عليه السلام على محمد (صلى الله عليه وسلم) بالرسالة».

قال الخطيب: «اشتهر هذا الحديث من روایة حشون، وكان يقال: إنّه تفرد به، وقد تابعه عليه أحمد بن عبد الله بن النيري، فرواه عن علي بن سعيد، أخبرنيه الأزهري، حدثنا محمد بن عبد الله بن أخي ميمي، حدثنا أحمد بن عبد الله بن أحمد بن العباس بن سالم بن مهران المعروف بابن النيري إملاءً، حدثنا علي بن سعيد الشامي، حدثنا ضمرة بن ربعة، عن بن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام

يوم ثمانية عشرة من ذي الحجة، وذكر مثل ما تقدم أو نحوه^(١).

وهذه الرواية طريقها صحيح، فإن ابن بشران من شيوخ الخطيب
البغدادي، وقال عنه: «كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً»^(٢).

وأما علي بن عمر الحافظ، فهو الدارقطني صاحب السنن، قال البغدادي:
«كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته،
انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق
والثقة»^(٣).

وأما حبشون الخلال، فقال عنه الخطيب: «وكان ثقة يسكن بباب البصرة»
ثم قال: «أربأنا الأزهري، أربأنا علي بن عمر الحافظ [الدارقطني]» قال:
حبشون بن موسى بن أيوب الخلال صدوق^(٤).

وأما علي بن سعيد الرملي، فهو ابن أبي حملة، وقال عنه الذهبي في
الميزان: «ما علمت به بأساً، ولا رأيت أحداً الآن تكلم فيه، وهو صالح
الأمر، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته»^(٥)، وتابعه ابن

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤ - ٢٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧ هـ.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٠ ص ١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧ هـ.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ٣٤.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤ - ٢٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧ هـ.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

حجر في لسان الميزان قائلًا: «إذا كان ثقة ولم يتكلم فيه أحد فكيف
نذكره في الضعفاء»^(١).

وقال عنه الذهبي في موضع آخر في الميزان: «يثبتت في أمره، كأنه
صدوق»^(٢).

وأما ضمرة بن ربيعة، فقال عنه أحمد بن حنبل: «من الثقات المأمونين،
رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه»^(٣)،
وأما عبد الله بن شوذب، قال عنه ابن حجر: «سكن البصرة ثم الشام،
صادق عابد»^(٤).

وأما مطر الوراق، فقال عنه الذهبي: «الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء بن
طهمان الخراساني، نزيل البصرة، مولى علياء بن أحمر اليشكري، كان من
العلماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، ويتقن ذلك»^(٥)، وقال في
الميزان: «فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث»^(٦).

وأما شهر بن حوشب، فهو من رجال مسلم، وفي تاريخ الإسلام للذهبي:
«قال حرب الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: شهر بن حوشب؟ فوثقه»،

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢٢٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، العلل: ج ٢ ص ٣٦٦، الناشر: دار الخان - الرياض.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٥٠١ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٤٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ١٢٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال: ما أحسن حديثه! وقال حنبل^(١): سمعت أبا عبد الله يقول: شهر ليس به بأس. قال الترمذى: قال محمد، يعني البخارى: شهر حسن الحديث، وقوى أمره^(٢).

وقال العجلي في معرفة الثقات: «شهر بن حوشب شامي، تابعى، ثقة»^(٣). إذن فهذا الحديث بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سنته.

الحديث الثالث عشر: ما أخرجه ابن حجر عن علي

قال ابن حجر في المطالب العالية: «وقال إسحاق: أخبرنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه) قال: إن النبي (صلى الله عليه وسلم) حضر الشجرة بخم، ثم خرج آخذًا بيده علي (رضي الله عنه)، قال: ألسنتم تشهدون أن الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلـى، قال (صلى الله عليه وسلم): ألسنتم تشهدون أن الله - عز وجل - ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأن الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلـى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلـوا: كتاب الله تعالى سببه بيده،

(١) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال، وهو ابن عم الإمام أحمد بن حنبل. الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٦٠٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٦ ص ٣٨٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) العجلي، معرفة الثقات: ج ١ ص ٤٦٢، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة.

وسبيه بأيديكم، وأهل بيتي»، ثم قال ابن حجر: «هذا إسناد صحيح، وحديث غدير خم قد أخرجه النسائي من رواية أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم وعلي وجماعة من الصحابة (رضي الله عنهم) وفي هذا زيادة ليست هناك، وأصل الحديث أخرجه الترمذى أيضاً^(١).

وقال البوصيري في تعليقه على الحديث: «رواه إسحاق بسند صحيح»^(٢).

الحديث الرابع عشر: ما أخرجه ابن أبي عاصم عن علي عليه السلام

أخرج ابن أبي عاصم في كتاب (السنة) عن علي عليه السلام: «أن النبي عليه السلام قام بضرة الشجرة بخم، وهو آخذ بيد علي، فقال: أيها الناس! ألستم تشهدون أن الله ربكم؟ قالوا: بل، قال: ألستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بل، قال: وأن الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بل، قال: فمن كنت مولاه فإن هذا مولاه»^(٣).

هذه نبذة مختصرة عن بعض الروايات الصحيحة والمعتبرة التي نصّت على حديث الغدير بلفاظه المختلفة، والحديث بالإضافة إلى تواتره - كما سيأتي في الجواب اللاحق - أخرجه كبار الأعلام من محدثي السنة عن

(١) ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية: ج ١٦ ص ١٤٢-١٤٣، الناشر: دار العاصمة / دار الغيث - السعودية.

(٢) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة: ج ٩ ص ٢٧٩، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض.

(٣) عمرو بن أبي عاصم، كتاب السنة: ج ٢ ص ٩٠٧، الناشر: دار الصميدي، ط ١٤١٩-١٤١٩هـ. قال محقق الكتاب في الهاشم: «إسناده حسن».

أكثر من مائة صحابي^(١)، وبالفاظ كثيرة ومختلفة، وأسانيد وطرق تتجاوز حد الإحصاء.

قال الأميني في كتابه (الغدير): «رواه أحمد بن حنبل من أربعين طریقاً، وابن جریر الطبری من نیف وسبعين طریقاً، والجزری المقری من ثمانین طریقاً، وابن عقدة من مائة وخمس طرق، وأبو سعید السجستانی من مائة وعشرين طریقاً، وأبو بکر الجعابی من مائة وخمس وعشرين طریقاً، وفي تعليق هداية العقول (ص ٣٠) عن الأئمۃ محمد الیمنی أحد شعراء الغدیر في القرن الثاني عشر: أن له مائة وخمسين طریقاً»^(٢).

وقال في موضع آخر: «و قال العلوی الهدار في القول الفصل (٤٤٥/١): كان الحافظ أبو العلاء العطار الهمданی يقول: أروي هذا الحديث بمائتين وخمسين طریقاً»^(٣).

وال المصادر السنّیة التي أخرجت الحديث بطرق متضادرة كثيرة جداً، فعلی سبيل المثال: قد أخرجه النسائي في الخصائص والسنن الكبرى بطرق وأسانيد مختلفة، وأخرجه كذلك أحمد في المسند والفضائل، وأخرجه الطبراني في معاجمه المختلفة، وصححه الحاکم في مستدرکه، وأخرجه ابن عساکر في تاریخه، كما جمع الهیشمي الكثیر من طرقه وأسانیده في

(١) انظر: الغدیر، الأمینی: ج ١ ص ٣١٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الأمینی، الغدیر: ج ١ ص ١٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الأمینی، الغدیر: ج ١ ص ١٥٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

مجمع الزوائد، وجمع طرقه وأسانيده أيضاً المتقدى الهندي في الكنز، وهكذا هو حال بقية المحدثين وأرباب المجامع الروائية.

المؤلفات في حديث الغدير

قد ألف علماء أهل السنة كتاباً كثيرة في جمع طرق حديث الغدير، منهم أبو العباس بن عقدة، قال عنه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «وأما حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فقد أخرجه الترمذى والنسائى، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان»^(١).

وقال أيضاً في معرض كلامه عن حديث الغدير: «واعتنى بجمع طرقه أبو العباس بن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر»^(٢)، ومنهم محمد بن جرير الطبرى، قال الذهبى: «رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندهشت له ولickness تلك الطرق»^(٣)، وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء عند ترجمته للطبرى: «قلت: جمع طرق حديث غدير خم في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهرنى سعة روایاته، وجزمت بوقوع ذلك»^(٤)، كما قال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة الطبرى: «أبو

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤ هـ.

(٣) الذهبى، تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٧١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت.

(٤) الذهبى، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

جعفر بن جرير الطبرى... وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين، وكتاباً جمع فيه طريق حديث الطير^(١). ومنهم الذهبي، كما صرّح هو بذلك في كتابه تذكرة الحفاظ، حيث قال: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردت لها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأما حديث (من كنت مولاه) فله طرق جيدة، وقد أفردت ذلك أيضاً»^(٢).

وهناك مؤلفات كثيرة أخرى لسنا بصدده إحصائهما، توجب الاطمئنان بشهرة الحديث واستفاضته بين العلماء، سواء أكان القدماء منهم أم المعاصرين^(٣).

إذن، فالحديث صحيح لا ريب في صدوره عن النبي ﷺ، ولم يشكّك في صحته إلا ابن حزم وابن تيمية ومن سار على خطاهم، كالقفاري من المعاصرين، وليس ذلك إلا استمراراً للنهج ببني أمية في محاربة علي عليه السلام وكتمان فضائله ومناقبه.

نهج بني أمية في محاربة علي عليه السلام وكتمان فضائله
ليس خافياً على من طالع التاريخ أن يكتشف أن بني أمية ومن سار على

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٠٤٢ - ١٠٤٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) راجع ما كتبه السيد عبد العزيز الطباطبائي حول المؤلفات التي كتبت حول الغدير، في مجلةتراثنا العدد ٢١، مقال بعنوان: الغدير في التراث الإسلامي ١٤١٠ هـ عدد خاص بمناسبة مرور ١٤٠٠ عام على عيد الغدير.

خطاهم ممن تأخر عنهم، قد انتهجوا منهجاً يهدف إلى الانتهاص من علي عليهما السلام وتشويه صورته من خلال أساليب متعددة، كان أهمها سبّه على المنابر والسعى لطمس فضائله ومقاماته، بالترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، والشهاد الشواهد التاريخية على ذلك كثيرة جداً:

فمن تلك الشواهد: ما نقله ابن حجر العسقلاني في ترجمة على بن رباح:
«كان بنو أمية إذا سمعوا بمولد اسمه عليّ، قتلوا»^(١).

وقال محمد بن عقيل: «ذكر الحافظ السيوطي رحمة الله إلهه كان في أيامبني أمية أكثر من سبعين ألف منبر يُلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنه لهم معاوية من ذلك»^(٢).

وهكذا ذكر في ترجمة علي بن العجمي بأنه كان يلعن أباء لم سمّاه عليهما^(٣).

ففي هذه الظروف السياسية الحرجة كان نقل فضائل علي بن أبي طالب وأهل بيته عليهما السلام يعدّ من أكبر الجرائم والذنوب التي لا تغفر، وكان على من يفعل ذلك أن يتحمّل أشدّ المصائب والبلایا.

فهذا عبد الله بن محمد السقا، الذي عبر عنه الذهبي بالحافظ الإمام، لمّا أملّى حدیث الطیر، لم تحتمله النفوس، فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه،

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٨١، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٤ هـ

(٢) محمد بن عقيل، النصائح الكافية: ص ١٠٤، الناشر: دار الثقافة - قم.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢١٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

فمضى ولزم بيته، فكان لا يحدّث أحداً من الواسطيين^(١).

وهذا هو النسائي صاحب كتاب السنن، أحد الصحاح الستة، ويعبر عنه ابن كثير بـ(الإمام في عصره)^(٢)، ويعدّه ابن تيمية من جهابذة العلم ونقاده وأهل معرفة بأحوال الإسناد^(٣)، ويرى الذهبي أنه من بحور العلم من الفهم والإتقان والبصر... ولم يبق له نظير في هذا الشأن^(٤).

ومع ذلك كله لمّا قام بنشر فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وامتنع من نقل الأكاذيب في معاویة، فما زالوا يدفعون في خصيتيه حتى أخرج من المسجد، وحمل إلى الرملة أو مكّة فتوفى بها^(٥).

وهذا الحاكم النيسابوري، الذي قال عنه الذهبي: «وصنف وخرج، وجرب وعدل، وصحّح وعمل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه»^(٦)، وقال أيضاً: «وانتهت إليه رئاسة الفنّ بخراسان، لا بل في الدنيا...»

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٩٦٥-٩٦٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ١ ص ٦٦، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦ هـ.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ١٢٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ١٣٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. المزي، تهذيب الكمال: ج ١ ص ١٣٢ ص ٣٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٧٠٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٦ ص ٢٥٧، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٧ ص ١٦٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وهو ثقة، حجّة»^(١). فقد آذوه على جلالته وكسروا منبره وضيقوا عليه وأجلاؤه إلى الانزواء في بيته وقد نقل عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: «دخلت على الحاكم وهو في داره، لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل [يعني معاوية] حديثاً، لاسترحت من المحنّة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي»^(٢).

ومن أعجب ما في هذا المضمّار ما رواه الخطيب والذهبي بأنَّ نصر بن علي لمَّا حدثَ عن رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: «إنَّ رسولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أخذَ يَدَ حَسْنٍ وَحَسْنِي، فَقَالَ: مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذِينَ وَأَبَاهُمَا وَأَمَّهُمَا كَانَ فِي درجتي يوم القيمة. قال أبو عبد الرحمن عبد الله: لما حدث بهذا الحديث نصر بن علي أمر المتكلّم بضربه ألف سوط، وكلمه فيه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السنة، ولم يزل به حتى تركه»^(٣).

(١) الذهبي، العبر في خبر من غرب: ج ٣ ص ٩٣-٩٤، الناشر: مطبعة حكومة الكويت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٧ ص ١٧٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن الجوزي، المنظم: ج ١٥ ص ١١٠، الناشر: دار صادر - بيروت. الصفدي، الواقفي بالوفيات: ج ٣ ص ٢٦٠، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤ ص ١٦٣، الناشر: هجر للطباعة.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٢٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ -



محاربة السلطة الحاكمة لحديث الغدير

و الحديث الغدير من تلك الأحاديث التي حاربتها السلطات الحاكمة، وكان المحدث يخاف من ذكر الحديث في الأوساط العامة، ومن الشواهد على ذلك ما في مسنده أحمد بن حنبل، عن عبد الملك، عن عطية العوفي، قال: «سألت زيد بن أرقم فقلت له: إن ختناً لي حدثني عنك بحديث في شأن علي (رضي الله تعالى عنه)، يوم غدير خم، فأنا أحب أن أسمعه منك، فقال: إنكم معاشر أهل العراق فيكم ما فيكم. فقلت له: ليس عليك مني بأس، فقال: نعم، كنا بالجحفة فخرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلينا ظهراً وهوأخذ بعضد علي (رضي الله تعالى عنه) فقال: يا أيها الناس، أئتم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلـ، قال: فمن كنت مولاً فعلي مولاه. قال: فقلت له: هل قال: اللهم والـ من والـ وعادـ من عادـ؟ قال: إنـما أخبرـك كما سمعـت»^(١).

وروى ابن الأثير عن عبد الله بن العلاء، عن الزهرى، عن سعيد بن جناب، عن أبي عنفوانة المازنى، عن جندع، قال: «سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: من كذب على متعمداً فليتبواً مقعده من النار. وسمعته - وإلا صمتـا - يقول وقد اصرفـ من حجـة الوداعـ، فلـما نـزل غـدير خـمـ، قـام فـي



١٤١٧هـ. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٨ ص ٥٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(١) أحمد بن حنبل، المستند: ج ٤ ص ٣٦٨، الناشر: دار صادر - بيروت. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٥٨٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

الناس خطيباً وأخذ ييد عليّ وقال: (من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه).

قال عبد الله بن العلا: فقلت للزهري: لا تحدث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ عليّ، فقال: والله، عندي من فضائل علي ما لو تحدث بها لقتلت. أخرجه ثلاثة^(١).

ومن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيب، قال: «قلت لسعد بن أبي وقاص: إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أتقيك، قال: سل عمما بدا لك، فإنما أنا عمك، قلت: مقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيكم يوم غدير خم؟ قال: نعم. قال: قام فيما بالظهرة، فأخذ ييد علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاده من عاداه. قال: فقال أبو بكر وعمر: أمسيت يا بن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة^(٢).

ولكن مع ذلك كله شاء الله تعالى أن تصل فضائل علي عليه السلام إلى الأجيال اللاحقة بطرق صحيحة ومتواترة، حتى ذكر ابن حجر في فتح الباري عن أحمد بن حنبل قوله: «ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب»^(٣).

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ١ ص ٣٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب: ص ٦٢، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليه السلام.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

الجواب الثاني: تواتر حديث الغدير

ليس حديث الغدير من الأحاديث الصحيحة فحسب، بل هو من الأحاديث المتوترة التي تفيض القطع بتصور مضمونها عن النبي الأكرم ﷺ، وبالإضافة إلى أن كلّ من يطالع طرق وأسانيد حديث الغدير يجزم بتواتر الحديث ويقطع بتصور مضمونه، فإن جملة وافرة من علماء الطائفة السنّية صرّحوا بتواتر الحديث، وكثرة طرقه، حتى قال الذهبي فيما تقدّم من كلامه: «فاندھشت له ولکثرة تلك الطرق»، ونشير فيما يلي إلى بعض أقوالهم في هذا المجال:

١- ما نقله ابن كثير عن الذهبي في معرض كلامه عن حديث الغدير، حيث قال: «وصدر الحديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) متواتر، أتیقن أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاله، وأما (اللهم وال من والاه) فزيادة قوية الإسناد»^(١).

٢- قال الهيثمي في الصواعق المحرقة، عند كلام له حول حديث الغدير: «إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذى والنسائي وأحمد، وطريقه كثيرة جداً، ومن ثم رواه ستة عشر صحيحاً، وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، كما مرّ وسيأتي، وكثير من

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨ هـ.

أسانيدها صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحته»^(١).

٣- قال الملا علي القاري في المرقاة: «والحاصل: أن هذا الحديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفاظ عده متواتراً، إذ في رواية أحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته»^(٢).

٤- ما تقدم عن الذهبي، حيث قال: «فبهرنى سعة روایاته، وجزمت بوقوع ذلك»^(٣).

٥- قال أبو المظفر سبط ابن الجوزي الحنفي: «اتفق^(٤) علماء السير على أن قصة الغدير كانت بعد رجوع النبي (ص) من حجة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجة جمع الصحابة وكانوا مائة وعشرون ألفاً، وقال: (من كنت مولاه فعلي مولاه) الحديث، نصّ صلی الله عليه وسلم على ذلك بصريح العبارة دون التلويع والإشارة»^(٥).

وآخر جهأحمد بن حنبل في المسند والفضائل، وأخرجه الترمذى أيضاً.

(١) ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٠٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان.

(٢) الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح: ج ١١ ص ٢٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) وهذا الاتفاق من جميع علماء السير بلا شك يكشف عن توادر الحديث.

(٥) قال ابن الجوزي: «وفي نسخة: وكان معه من الصحابة ومن الأعراب وهم يسكن حور مكة والمدينة مائة وعشرون ألفاً، وهم الذين شهدوا معه حجة الوداع وسمعوا منه هذه المقالة». سبط بن الجوزي، تذكرة الخواص: ص ٣٧، الناشر: مؤسسة أهل البيت - بيروت.

٦- قال العجلوني في كتابه كشف الخفاء: «(من كنت مولاه فعلي مولاه)، رواه الطبراني وأحمد والضياء في المختار، عن زيد بن أرقم وثلاثين من الصحابة، بلفظ (اللهم وال من والاه وعاد من عاده)، فالحديث متواتر أو مشهور»^(١).

٧- قال الأمير الصناعي^(٢) في كتابه (توضيح الأفكار): «حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) أخرجه جماعة من أئمة الحديث، منهم أحمد والحاكم من حديث ابن عباس، وابن أبي شيبة وأحمد من حديث ابن عباس، عن بريدة وأحمد بن ماجه، عن البراء، والطبراني وابن جرير وأبو نعيم، عن جندع الأنباري، وابن قانع، عن حبشي بن جنادة، وأخرجه أئمة لا يأتي عليهم العد، عن جماعة من الصحابة، وقد عده أئمة من المتواتر»^(٣).

٨- قال الفقيه المحدث الكتاني في كتابه (نظم المتناثر في الحديث المتواتر): «وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صاحبًاً وشهدوا به لعلي لما نزع أيام خلافته، وممن صرح بتواتره أيضًاً المناوي في التيسير نقلًاً عن السيوطي، وشارح المawahب اللدنية وفي الصفو للمناوي»^(٤).

٩- قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند أحمد: «قوله: من

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢٧٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) هو محمد بن إسماعيل الأمير الصناعي، متوفى ١١٨٢ هـ صاحب كتاب (سبل السلام).

(٣) الأمير الصناعي، توضيح الأفكار: ج ١ ص ٢٤٣، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٤) الكتاني، نظم المتناثر: ص ١٩٤ - ١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

كنت مولاه فعلي مولاه، له شواهد كثيرة تبلغ حد التواتر^(١).

١٠- ما تقدّم في عبارة الألباني، حيث قال: «وجملة القول أن حديث الترجمة حديث صحيح بشرطه، بل الأول متواتر عنه (صلى الله عليه وسلم)، كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه»^(٢).

وقد أثبتت العلامة الأميني في كتابه الغدير أسماء ثلاثة وأربعين نفراً من شخصيات وعلماء أهل السنة، ممّن صرّحوا بصحة حديث الغدير أو تواتره^(٣).

والحاصل: إن من يلاحظ طرق حديث الغدير يحصل له القطع والجزم بصدوره عن النبي ﷺ؛ وذلك لتواتره بالإضافة إلى صحته، ولكن التصریح بهذه الحقيقة والفضيلة لعلي علیه السلام تحتاج إلى قلب سليم وورع وإنصاف، وهذا ما افتقده ابن تيمية في مجمل حياته العلمية وكتبه ومؤلفاته، حيث حاول أن يكذب كثيراً من فضائل أمير المؤمنين علیه السلام التي أثبّتها الله عزّ وجلّ ورسوله ﷺ، وهذا ما صرّح به من جاء بعده، قال ابن حجر في تقييميه لكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية: «لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه رد في رد كثيراً من الأحاديث العجیاد، التي

(١) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١ ص ٣٣٠، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) انظر: الأمیني، الغدیر: ج ١ ص ٢٩٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

لم يستحضر حالة التصنيف مضانها^(١).

وقال ابن حجر أيضاً في فتح الباري: « وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصاً مؤاخاة النبي ﷺ لعلي، قال: لأن المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم بعضاً ولি�تألف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة مهاجري لمهاجري، وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة»^(٢).

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة، عند تصحيحه لحديث الغدير: « فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديرني من تسرّعه في تضييف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، والله المستعان»^(٣).

ثم إنّه بعد أن ثبت أنّ حديث الغدير من الأحاديث المتواترة، يكون صدوره عن النبي الأكرم ﷺ قطعاً وبديهيّاً، فإنّه من الواضح أنّ القضايا المتواترة من اليقينيات البديهية، وهذا يفوق الخبر الصحيح بمراتب من ناحية الحجّيّة والاعتبار، فإنّ الخبر الصحيح في أفضل حاله لا يفيد إلاً

(١) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٦ ص ٣١٩، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٢١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٤، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

الظن بصدوره عن النبي ﷺ، وقد أثبتت الأدلة الشرعية حجية ذلك الظن^(١).

ولكن من غير الممكن أن يدّعي أحد أن خبر الواحد وإن كان ثقة يورث القطع والجزم بصدوره، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار المراحل والأدوار التي مرّ بها الحديث النبوي، من الوضع والدسّ والتلليس والتحريف والكذب على رسول الله ﷺ والتصحيف، فإنّ الراوي وإن ثبت وثاقته بحسب بعض القرائن والشهادات، إلاّ أنه لا يعني حصول الجزم والقطع بعدم كذبه في بعض أحواله، أو تدليسه أو تصحيفه أو تحريفه للحديث أو خطأه في ضبط لفظه ومعناه على أقل تقدير، وفي ضوء ذلك لا يمكن القطع بصدور ما رواه عن النبي ﷺ، مضافاً إلى ما مرّ به كتب الحديث من مراحل التصحيف والحذف والتحريف، وحينئذ كيف يمكننا أن نُعرض صفحاتاً عن جهة التواتر في الحديث، ونبحث عن الصحة والضعف؟! أليس هذا إعراضاً عن العلم البديهي والتمسك بغيره؟! وهل يقبل هذا المنهج في التفكير عاقل من العقلاء؟!

وهذه هي الطامة الكبرى التي تورّط بها ابن تيمية وأتباعه؛ إذ تراهم لا يقيمون وزناً لجهة التواتر في الأخبار مع أن الخبر المتواتر قطعي الصدور، وتراهم من جهة أخرى يولون اهتمامهم بالخبر المعتبر الظني الصدور، بل يعتبرون كل الأحاديث التي روتها بعض الكتب مثل صحيح البخاري

(١) نعم، هناك موارد نادرة يكون مفيداً للعلم من خلال القرائن الخارجية المحتفظة به.

ومسلم، وتكون في قيمتها السنديّة كالقرآن الكريم، مع ما شاب تلك الكتب من إشكالات تاريخية وعقائدية وظروف غامضة في كيفية تأليفها، ويضعفون في الوقت ذاته الأخبار المتواترة، كحديث الغدير وغيره على ما تقدم بيانه سابقاً.

ولا نريد بقولنا هذا التقليل - والعياذ بالله - من شأن الأحاديث النبوية الثابتة بطرق معتبرة، بل هي سنة نبوية واجبة الاتباع والتمسّك بها، ولكن إشكالنا على من يُقدّم الحديث الظني على الحديث النبوي القطعي الصدور.

ثم إنّه لو أردنا أن ننكر حديث الغدير المتواتر الذي أخرجه ورواه أكثر من مائة صحابي من صحابة رسول الله ﷺ، لما أمكننا أن نضع حجرًا على حجر في الإسلام وفي سنة النبي ﷺ بالخصوص، فإنّ أغلب الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ لم ترد بتلك الطرق الكثيرة والصحيحة والمتواترة التي توفرت في حديث الغدير، فإذا كان إنكار حديث الغدير يستند إلى قانون صحيح أو قواعد رجالية مضبوطة ومقبولة عند ابن تيمية وأتباعه، فما هو هذا القانون؟ ولماذا يكون فعالاً ومؤثراً في فضائل أمير المؤمنين علیه السلام دون غيرها من الأحاديث؟!!

الشَّبَهَةُ الثَّانِيَةُ: مُخالفةُ حَدِيثِ الْغَدِيرِ لِأَصْوَلِ الْإِسْلَامِ وَالْوَاقِعِ التَّارِيْخِيِّ

قال القفاري: «ثُمَّ بَيْنَ شِيخِ الإِسْلَامِ أَنَّ الْكَذَّابَ يَعْرُفُ مِنْ مُجْرِدِ النَّظرِ فِي مِنْتَهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (اللَّهُمَّ انْصُرْ مِنْ نَصْرَهِ...) خَلَافُ الْوَاقِعِ التَّارِيْخِيِّ ثَابِتٌ، فَلَا تَصْحُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وأَضَافَ فِي هَامِشِ هَذَا النَّصْ: «فَإِنَّهُ قاتَلَ مَعَهُ أَقْوَامًا يَوْمَ صَفَّيْنَ فَمَا انتَصَرُوا وَأَقْوَامٌ لَمْ يَقاتِلُوهُمْ فَمَا خَذَلُوهُ: كَسَعَ الدُّرْدُورُ فَتَحَّى الْعَرَقَ لَمْ يَقاتِلْ مَعَهُ، وَكَذَّلُكَ أَصْحَابُ مَعَاوِيَةَ وَبَنِي أَمِيَّةَ الَّذِينَ قاتَلُوهُ، فَتَحَوَّلُوا كَثِيرًا مِنْ بَلَادِ الْكُفَّارِ وَنَصْرُهُمُ اللَّهُ». ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: (اللَّهُمَّ وَالَّمَّا مِنْ وَالَّمَّا عَادَ مِنْ عَادَهُ) فَهُوَ مُخالِفٌ لِأَصْوَلِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ بَيَّنَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْوَةٌ مَعَ قَاتِلِهِمْ وَبَغَيِّنَهُمْ عَلَى بَعْضٍ»^(١).

أَسَاسِيَّاتُ الشَّبَهَةِ

- ١- إِنْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: (اللَّهُمَّ انْصُرْ مِنْ نَصْرَهِ) خَلَافُ الْوَاقِعِ التَّارِيْخِيِّ ثَابِتٌ.
- ٢- إِنْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: (اللَّهُمَّ وَالَّمَّا مِنْ وَالَّمَّا عَادَهُ) مُخالِفٌ لِأَصْوَلِ الْإِسْلَامِ.

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

جواب الشبهة

الجواب الأول: إنكار ابن تيمية لسنة النبي ﷺ

إن هذا القول من ابن تيمية رد وإنكار لسنة النبي ﷺ الصحيحة والثابتة، حيث ذكرنا أن قول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ انصُرْ مِنْ نَصْرَهُ وَاخْذُلْ مِنْ خَذْلِهِ» قد ورد بطرق معتبرة، فقد أخرجه البزار بسند صحيح كما تقدم تصريح الهيثمي بذلك، وأخرجه أحمد بن حنبل بسنددين، قال الشيخ محمد شاكر عن أحدهما: «إسناده صحيح»^(١).

وأخرج الحديث بالألفاظ المذكورة الحاكم في المستدرك، حيث أخرج عن محمد بن علي الفقيه، عن النعمان بن هارون البلدي، عن أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن هيثم، عن عبد الرحمن بن عثمان، قال: «سمعت جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) يقول: سمعت رسول الله ﷺ وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وهو يقول: هذا أمير البرة قاتل الفجرة، منصور من نصره مخذول من خذله، ثم مدّ بها صوته»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخر جاه»^(٢). وقد أخرج الحديث المذكور بالألفاظ ذاتها النسائي في الخصائص بسند

(١) أحمد بن حنبل، المستند: ج ٢ ص ١٨ ح ٩٥١، شرحه وصنع فهارسه: محمد شاكر الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١٤١٦ هـ.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٣ ص ١٢٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

صحيح، حيث قال: «أخبرنا الحسين بن حرث المروزي، قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، قال: قال علي كرم الله وجهه في الرحمة: أنسد بالله من سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدير خم يقول: إن الله ورسوله ولی المؤمنين، ومن كنت ولیه فهذا ولیه، اللهم وال من والاه وعاد من عاده، وانصر من نصره، قال: فقال سعيد: قام إلى جنبي ستة، وقال زيد بن يشوع: قام عندي ستة، وقال عمرو ذي مر: أحب من أحبه وأبغض من أبغضه، وساق الحديث»^(١).

ورجال الحديث كلّهم ثقات، وهم كلّهم أيضاً من رواة البخاري ومسلم وبقية الصحاح من السنن، وقد وثقهم أرباب الجرح والتعديل، أما سعيد بن وهب، فقد قال عنه الذهبي في الكاشف: «سعيد بن وهب الخيواني أحد أشراف همدان، سمع من معاذ باليمن ومن علي وابن مسعود، وعنده ابنه عبد الرحمن وأبو إسحاق، ثقة»^(٢)، وقال عنه ابن حجر في التقرير: «كوفي ثقة محضرم، مات سنة خمس أو ست وسبعين» وهو من رجال مسلم والنسيائي وأخرج له البخاري في الأدب المفرد^(٣).
واما أبو إسحاق، فقال عنه الذهبي في التذكرة: «الحافظ أحد الأعلام،

(١) النسيائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ١٠٣، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٤٤٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) انظر: ابن حجر، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٣٦٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

رأى علياً (رضي الله عنه) وهو يخطب... قال أبو حاتم: ثقة يشبه الزهري في الكثرة، وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني... وقيل: كان صواماً قواماً متبتلاً، من أوعية العلم، ومناقبه غزيرة^(١).

وقال في سير أعلام النبلاء: «قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: أبو إسحاق ثقة»^(٢)، وقال عنه في ميزان الاعتدال: «من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتم، إلا أنه شاخ ونسى ولم يختلط»^(٣).

وقال عنه ابن حجر: «ثقة مكثر عابد»^(٤)، وهو أيضاً من رواة البخاري ومسلم.

وأما الأعمش، فقد قال عنه الذهبي: «الإمام شيخ الإسلام،شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي الحافظ»^(٥)، وقال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس»^(٦)، وهو كذلك من رواة البخاري ومسلم.

وأما الفضل بن موسى، فقال عنه الذهبي: «أحد العلماء الثقات، يروي

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١١٤ - ١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٣٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٢٧٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٧٣٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٦ ص ٢٢٦ - ٢٢٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

عن صغار التابعين، ما علمت فيه ليناً^(١)، وهو أيضاً من رواة البخاري ومسلم.

وأما الحسين بن حرث، فقال عنه الذهبي: «ثقة»^(٢)، وقال عنه أيضاً: «الإمام الحافظ الحجة... وثقة النسائي»^(٣)، وقال عنه ابن حجر: «ثقة»^(٤)، وهو أيضاً من رواة البخاري ومسلم.

إذن فرواة هذا الحديث من كبار أعلام أهل السنة، وكلهم من رواة البخاري ومسلم وبقية السنن والصحاح.

وقد تضمن هذا الحديث وسابقه اللفظ الذي أنكره وجحده ابن تيمية؛ لعدم توافقه مع قياسه واستحساناته، فإن النبي ﷺ إذا قال في حق علي عليه السلام بأسانيد صحيحة وعتبره: «اللهُمَّ وَانصِرْ مِنْ نَصْرَهُ وَاخْذُلْ مِنْ خَذْلِهِ» وبلفظ آخر: «منصور من نصره مخدول من خذله»، فكيف يرد ما قاله رسول الله ﷺ، اعتماداً على القياس والتخرص والرجم بالغيب؟!

وأما لفظ: «اللهُمَّ وَالَّذِينَ وَالاهُ وَعَادُ مِنْ عَادَاهُ» فقد تقدم أن أكثر الأسانيد المعتبرة والصحيحة لحديث الغدير مشتملة عليه، بل هو من الزيادات المتواترة، كما تقدم التصريح بذلك عن العجلوني في كتابه (كشف الخفاء)، حيث قال: «(من كنت مولاه فعلي مولاه) رواه الطبراني

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٦٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١٣٨٢ هـ.

(٢) الذهبي، الكافش: ج ١ ص ٣٣٢، الناشر: دار القible للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١١ ص ٤٠٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) ابن حجر، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٢١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وأحمد والضياء في المختار، عن زيد بن أرقم وعلي وثلاثين من الصحابة بلفظ (اللهم وال من واله وعاد من عاده) فالحديث متواتر أو مشهور^(١)، وقد وصف الذهبي هذا المقطع بأنه: «وصدر الحديث متواتر أتيقّن أن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قاله، وأما اللَّهُمَّ وال من واله فزيادة قوية للإسناد»^(٢).

وقال الألباني فيما سبق من كلامه: «وجملة القول: إن حديث الترجمة [من كنت مولاه فعلـي مولاـه، اللـهم والـمـن والـهـ وـعـادـ منـ عـادـهـ] حديث صحيح بشطريه»، ثم قال: «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية ضعـف الشـطـرـ الـأـوـلـ منـ الحـدـيـثـ، وأـمـاـ الشـطـرـ الـآـخـرـ فـزـعـمـ أـنـهـ كـذـبـ، هـذـاـ مـنـ مـبـالـغـاتـهـ النـاتـجـةـ فـيـ تـقـدـيرـيـ مـنـ تـسـرـعـهـ فـيـ تـضـيـيفـ الـأـحـادـيـثـ»^(٣).

إذن تكذيب ابن تيمية لهذه الزيادة ودعواه مخالفتها للإسلام بحسب زعمه، ليس إلاً تشكيكاً في أحاديث النبي الأكرم ﷺ الثابتة بالقطع واليقين، والغريب أن ابن تيمية لم يتهجم على الأحاديث الصحيحة والصريحة بهذه الصورة إلاً في فضائل أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢٧٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) نقلـاًـ عـنـ اـبـنـ كـثـيرـ، الـبـداـيـةـ وـالـنـهاـيـةـ: جـ ٥ـ صـ ٢٣٣ـ، النـاـشـرـ: دـارـ إـحـيـاءـ التـرـاثـ الـعـرـبـيـ - بيـرـوـتـ.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٤، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

الجواب الثاني: الجهل بكتاب الله تعالى وسنة النبي ﷺ

إن ابن تيمية بعيد كلّ بعد عن فهم معانى القرآن الكريم وسنة النبي الأكرم ﷺ، فهو لا يدرك حقيقة المراد من نصر الله عزّ وجلّ لرسله وأنبيائه والمؤمنين، ولا يفهم من النصرة والانتصار إلّا لغة العنف والغلبة بالسيف والسلط على رقاب الناس والهيمنة على مقدرات الأمة، بالظلم والقهر وقتل الأبرياء وهتك الأعراض ونهب الأموال ونحو ذلك، مما يسمّى في زماننا الحاضر بـ(إرهاب الدولة)، ولذا فهو يفترض أن الله تعالى قد نصر معاوية وبني أمية، وخذل علياً عليه السلام وأتباعه في صفين!!

هذه هي أسس وقواعد الإرهاب والعنف التي ساهمت بتشكيلها بعض أفكار ابن تيمية وانتهجهما أتباعه من السلفيين إلى يومنا هذا، فإن هذا المنحرف هو الذي نزّه ساحة يزيد بن معاوية، وقال: إن الحسين قتل بسيف جده.

قال الآلوسي في روح المعاني: «أبو بكر بن العربي - عليه من الله تعالى ما يستحق - أعظم الفريدة فزعم أن الحسين قتل بسيف جده صلى الله تعالى عليه وسلم، وله من الجهلة موافقون على ذلك»^(١).

وقال أيضاً: «قال ابن الجوزي - عليه الرحمة - في كتابه (السر المصنون): من الاعتقادات العامة التي غلبت على جماعة متسببن إلى السنة أن يقولوا: إن يزيد كان على الصواب وإن الحسين - رضي الله تعالى عنه -

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٦ ص ٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أخطأ في الخروج عليه^(١).

وقد أحى ابن تيمية هذا المنطق الأموي، الذي يعتقد بأن السلطان ظل الله في الأرض، وأن الجبارة والطغاة قد حباهم الله تعالى بالنصر والغلبة. ولكن القرآن الكريم يقف أمام هذه النظرية الباطلة، ويبين أن النصر الإلهي حليف الأنبياء والرسل والذين آمنوا، وأن الخذلان من نصيب أعداء الله وأعداء دينه وأنبيائه، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَصَرْ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلَبِنَا وَرَسُلِنَا إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(٣).

وقد توعّد الله عزّ وجلّ أعداء الله وأعداء دينه ونبيّيه بالهزيمة والخذلان، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَيُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبَئْسَ الْمَهَادُ﴾^(٤)، وقال تعالى أيضًا: ﴿فَمَاً الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعْذَبْهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾^(٥).

هذه النظرية القرآنية في النصر والخذلان، فإن الأنبياء والرسل وكذا المؤمنين منتصرون على أعدائهم بحسب الموازين الإلهية، وإن تعرضوا بحسب الظاهر إلى القتل والفتوك والتشريد والعذاب من قبل أقوامهم؛ وذلك

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٦ ص ٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) غافر: ٥١.

(٣) المجادلة: ٢١.

(٤) آل عمران: ١٢.

(٥) آل عمران: ٥٦.

لأنهم فتحوا بدمائهم وتضحياتهم سبيل الهدایة والتوحید والارتباط بالله تعالى، ولازال صوت الحق الذي هتف به الأنبياء مدوياً في كلّ بقاع العالم، هذا كله في الحياة الدنيا.

وأما في الحياة الأبدية الخالدة، فهم الأعلون والمتصررون على أعدائهم، وليس للكافرين والظالمين إلا الخذلان والخيبة في الدنيا والآخرة، وما نسمعه ونراه من غلبة الظلمة والكفار وسلطتهم على الآخرين، فليس هو في موازين السماء إلا زيادة في الخذلان والخسران، وإن وجده البعض انتصاراً بحسب منطق القوة والإرهاب والتجاوز على حقوق الآخرين، وهذا ما بيته الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَرْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِمِّ﴾^(١). فالحسين عليه انتصر بدمه على يزيد، وانتشرت ثورته وتغلبت على الباطل، وإن كان يزيد قد قتل الحسين عليه وتناثرت روحه بحسب موازين ابن تيمية وأتباعه.

ومن هذا المنطلق نجد أن القرآن الكريم يمجّد هابيل بن آدم، ويقف عنده وقفه إجلال واعتذار، حيث جعل أقواله وموافقه وطريقة تعامله مع أخيه منهجاً وقانوناً ودرساً تتلقاه الأجيال على مر العصور، وأما قايل فقد وصفته الآيات القرآنية بأنه من الخاسرين، قال تعالى: ﴿فَطَوَعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾

(١) آل عمران: ١٧٨.

قتلَ أخِيه فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ^(١)، فقايل وإن كان هو الذي قتل هايل وتغلب عليه من الناحية البدنية بحسب الظاهر، إلا أن الآيات تصف قايل بالخسران والهزيمة والخذلان، وهائيل هو المنتصر في منطق القرآن الكريم.

إذا اتفق ذلك فنقول:

إن النبي ﷺ يدعو الله عزّ وجلّ أن تكون تلك النصرة الإلهية والربانية حليفه كلّ من ينصر علياً عليه السلام ويقف معه في صف واحد ضدّ أعدائه، وأن يكون الخذلان الإلهي في الدنيا والآخرة سهم كلّ من خذل علياً عليه السلام ونكث بيته ووقف في صفّ أعدائه وخرج لمحاربته.

وعلى عليه السلام ومن سار على خطاه انتصروا على أعدائهم، من الناكثين والقاسطين والمارقين، حيث إن علياً عليه السلام كان مأموراً من قبل النبي ﷺ بقتالهم؛ قال علي عليه السلام: «عهد إلي رسول الله (صلي الله عليه وسلم) في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين»^(٢)، فإذا كان قتال هذه الطوائف بأمر من الله ورسوله عليه السلام فعليه السلام هو المنتصر، وعمار بن ياسر هو المنتصر أيضاً وإن قتله الفتنة الباغية، وأتباع علي عليه السلام هم المنتصرون بنصر الله عزّ وجلّ ماداموا على الحق، ومعاوية وأتباعه هم الخاسرون والخاسئون ماداموا على الباطل.

(١) المائدة: ٣٠.

(٢) قال الهيثمي: «رواه البزار والطبراني في الأوسط وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير الربيع بن سعيد ووثقه ابن حبان». الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٧ ص ٢٣٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وهذا ما نقوله أيضاً في حياة النبي الأكرم ﷺ وقتاله مع أعدائه، فإن الله تعالى ينصر نبيه في كل مواقفه ومعاركه وحربه مع المشركين والكافرين؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَلَيُنْصَرَنَّ الَّذِي مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(١)، ولذا فإن الله تعالى ناصر من نصر رسول الله ﷺ في معركة أحد، وإن كان المسلمين قد خسروا المعركة من الناحية العسكرية، ومن خذل النبي ﷺ في تلك المعركة، فإن الله تعالى خاذله، وإن كان ممن شارك في معركة بدر التي انتصر فيها المسلمين.

ولكن على موازين الشيخ ابن تيمية لابد أن يحكم بأن الله تعالى قد خذل نبيه ﷺ وال المسلمين في معركة أحد، وأنه نصر المشركين في تلك المعركة.

والحاصل: أن الله تعالى قد خذلبني أمية، وإن فتحوا البلاد وتسلّطوا على العباد، ونصر علياً عليه السلام وأصحابه وإن تعرضوا للقتل في بعض الأحيان، والتاريخ خير شاهد على هذه الحقيقة؛ إذ لا زال فكر علي عليه السلام وذكره ومنهجه باقياً في ضمير الأجيال والشعوب، ولا زال أصحاب علي عليه السلام الذين جاهدوا بين يديه مثلاً ساماً في التضحية والتفاني من أجل الإسلام، وأما بنو أمية فلم يبق في تاريخهم إلا تلك الصفحات السوداء التي تضمنتها كتب التاريخ.

وهذا شاهد واضح على أن الله تعالى قد استجاب لدعوة النبي ﷺ،

(١) الحج: ٤٠

حيث نصر المنهج العلوي وأتباعه، وخذل المنهج الأموي، الذي خذل عليه عليهما الله وحاربه وقام بسبه وشتمه على المنابر سنين طويلة.

وقد تحدثت علي عليهما الله عن نصر الله تعالى له قائلاً: «أنا فقأت عين الفتنة، لولا أنا ما قتل أهل النهر والنهر وإن أهل الجمل»^(١)، وقال عليهما الله أيضاً: «أما بعد أيها الناس فأنا فقأت عين الفتنة، ولم يكن ليجترئ عليها أحد غيري، ولو لم أكن فيكم ما قوت الناكثون ولا القاسطون ولا المارقون»^(٢).

إذن فال الواقع التاريخي الثابت صريح في أن الله تعالى قد استجاب لنبيه الأكرم عليهما الله، وجعل نصره حليف عليه عليهما الله ومن ناصره، وجعل الخزي والعار والخذلان حليف من خذل عليه عليهما الله.

وأما ما ذكره ابن تيمية فهو مستند إلى النظرة الأموية لمفهوم الانتصار، وأن الله تعالى مع الحكام وإن كانوا من الظلمة.

الجواب الثالث: الجهل بمضمون حديث الغدير

لقد تجرأ ابن تيمية على أحاديث النبي عليهما الله الصحيحة وكذبها؛ لأنها تتضمن فضائل عليه عليهما الله، وقد كذب قول النبي عليهما الله في حق علي عليهما الله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاده» زاعماً أن هذا المقطع مخالف لأصل الإسلام، وحاول أن يؤسس لهذا الرعم على استحسان لا قيمة له، قائلاً: «فإن

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما الله: ص ١٤٦، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ج ٢ ص ١٩٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

القرآن قد بيّن أن المؤمنين أخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض». وكأن ابن تيمية لا يريد أن يفهم بأن معاداة علي عليه السلام كمعاداة رسول الله عليه السلام، تخرج الشخص عن الإيمان، وتضعه في قائمة المنافقين، فقد أخرج مسلم في صحيحه أن علياً عليه السلام قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إِنَّه لعَهْدَ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَيَّ أَنْ لَا يَحْبِبِنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبغضنِي إِلَّا مُنَافِقٌ»^(١)، فكل من يعادى علياً عليه السلام ويبغضه ويحاربه ويأمر بسبه على المنابر فهو من المنافقين بحسب هذا الحديث النبوى، الذي أخرجه تكتب الصحاح.

ومن ذلك يتضح فساد وسقوط ما زعمه ابن تيمية من أن معاداة الله تعالى لمن عادى علياً عليه السلام مخالف لأصل الإسلام، حيث افترض أن من يعادى علياً ويقاتلها، يبقى على إيمانه، وكأنه يريد بذلك إنكار قول النبي عليه السلام: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»، وليس من بعيد أن ينكر ابن تيمية ما ثبت في صحيح مسلم أو البخاري إذا وجده يثبت فضيلة علي عليه السلام.

ثم إنه لو افترضنا أن معاداة علي عليه السلام وبغضه ومقاتلته لا تخرج الشخص عن الإيمان، فإن هذا لا ينافي أن يكون الله تعالى عدواً لذلك الشخص إذا كان يعادى علياً عليه السلام، وقد ورد نظير هذا المعنى في جملة من الأحاديث

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

النبوية، كقول النبي ﷺ: «ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة»^(١)، وكقول النبي ﷺ في حق عمار: «من عادى عماراً فقد عاده الله ومن أغض عماراً أغضه الله، قال خالد: فخرجت بما كان شيء أحبت إلى من رضا عمار»^(٢)، قال الهيثمي في الرواية: «رواه أحمد والطبراني ورجله رجال الصحيح»^(٣).

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذته بالحرب»^(٤)، وقال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: «قال الطوفى: لما كان ولية الله من تولى الله بالطاعة والتقوى تولاه الله بالحفظ والنصرة، وقد أجرى الله العادة بأن عدو العدو صديق، وصديق العدو عدو، فعدو ولية الله عدو الله، فمن عاده كان كمن حاربه ومن حاربه فكأنما حارب الله»^(٥).

والروايات بهذا المضمون كثيرة جدًا، وكلها تدل على أن الله تعالى عدو لمن يعادى أولياءه، وإن تلفظ بالشهادتين وكان من المسلمين، ولا شك أن عليه ﷺ سيد أولياء الله تعالى بنص قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبديله التلخيص للذهبي: ج ١ ص ٤، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرج في الصحيحين»، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ٤ ص ٨٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ٢٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ٧ ص ١٩٠ ح ٦٥٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١١ ص ٢٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ^(١)، فَلَا
شَكَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى حَرَبًا لِمَنْ حَارَبَهُ وَعَدُوًا لِمَنْ عَادَهُ.

(١) المائدة: ٥٥

الشَّبَهَةُ التَّالِثَةُ: الْوَلَايَةُ ضَدُّ الْعِدَاوَةِ وَهُوَ حُكْمٌ ثَابِتٌ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ

قال القفارى: «قال الفيروز آبادى:... فإن الولاية - بالفتح - هي ضد العداوة، والاسم منها مولى وولي، والولاية - بكسر الواو - هي الإمارة، والاسم منها والي ومتولى.. والموالاة ضد المعاداة، وهي من الطرفين». وقال قبل ذلك: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية:... والموالاة ضد المعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، فعلي (رضي الله عنه) من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتوّلونه»^(١).

الجواب عن الشبهة

لقد تقدم الجواب عن هذه الشبهة مفصلاً في مباحث آية الولاية وخلاصة ما أجبنا هناك: أنه لا فرق بين الولاية بالفتح والكسر؛ لأنها من استقادات الولي - بسكنون اللام - وهو الدنو والقرب الخاص الذي من لوازمه التصرف والسلط، ومن هذا الجذر يشق الوالي والمولى والولاء والولاية بالفتح والولاية بالكسر، وهذه الاستقادات وإن كان لها استعمالات مختلفة بحسب المصاديق والأفراد، لكنها ترجع كلّها إلى معنى الولي لغةً وعرفاً واستعمالاً، وذلك المعنى هو: من له حق التصرف في شؤون من يليه، وأن

(١) ناصر بن عبد الله القفارى، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠ - ٨٤١، الناشر: دار الرضا - الجizah.

الولاية قد أخذت في معناها السلطنة والتصريف، فالولي بالنسبة لمن يليه هو الأولى به من غيره، والأقرب إليه من حيث الجهة التي لأجلها اقترب منه، قال المبرد: «إن أصل الولي هو الأولى^(١) والأحق وكذلك المولى»^(٢).

وهذا المعنى ينطبق على المحب والنصير والحاكم وغيرها من استعمالات الولي؛ لأن كلاماً منهم أولى وأحق بالتصريف والتأثير بصاحبها من غيره، فالمحب والناصر كلّ منهما أولى بالدفاع عن أحبه ونصره، والحاكم والقائد ولدي؛ لأنه أولى بالتصريف في أمور من تولى أمره، والله تعالى ولبيّ ووال متوّل لأمور خلقه، وهكذا بقية الاستتفاقات^(٣).

ويضاف إلى ما أجبنا هنالك: أن الولاية التي أثبتتها النبي ﷺ لعلي عليه السلام جاءت في سياق قول النبي ﷺ: «أليست أولى بكم من أنفسكم؟» وفي لفظ آخر: «أليست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟»، والنبي ﷺ يشير في هذا المقطع من حديثه إلى قول الله تعالى: ﴿الَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(٤)، وولاية النبي ﷺ في هذه الآية المباركة بمعنى أنه الأحق والأولى بأمور المسلمين وشأنهم من أنفسهم، وهذا ما يؤكّده أعلام المفسرين من الطائفة السنّية، كما سوف يأتي، وهذه الأولوية على المؤمنين، التي تعني الأحق بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتباع

(١) وسوف نذكر لاحقاً الكثير من الشواهد التي تفيد أن الولي بمعنى الأولى.

(٢) نقلأً عن الرسائل العشر للشيخ الطوسي: ص ١٣٠، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٣) راجع الجزء الأول من نقد شبكات القفاري، ص

(٤) الأحزاب: ٦.

والانصياع، هي التي أثبتها النبي ﷺ لعلي عليه السلام في حديث العدير، وسيتضح هذا المعنى في الجواب عن الشبهة اللاحقة، فالنبي ﷺ عندما قرن ولاية علي عليه السلام بأولويته على المؤمنين، أغلق بذلك الباب على كل من تسول له نفسه تحريف الحديث عن معناه وسياقه الصحيح.

الشبهة الرابعة: الفاظ الحديث لا تدل على الخلافة

قال القفارى:

«قال شيخ الإسلام ابن تيمية:... إن لم يكن النبي (صلى الله عليه وسلم) قاله فلا كلام، فإن قاله فلم يرد به قطعاً الخلافة بعده؛ إذ ليس في اللفظ ما يدلّ عليه، وهذا الأمر العظيم يجب أن يبلغ بلاغاً مبيناً».

ثم قال القفارى بعد ذلك: «ومن المعلوم لغة وعقلاً وعرفاً، فضلاً عن الشرع أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ، لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كما يروى البيهقي^(١) - حينما قيل له: ألم يقل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي: من كنت مولاه فعلني مولاه؟ فقال: أما والله إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إن كان يعني الإمارة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفسح لهم بذلك، كما أفسح لهم بالصلوة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إن هذا ولي أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإن

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٦، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

أنصح الناس لل المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١).

أسسات الشهادة

- ١- إن حديث الغدير لا يتضمن معنى الخلافة.
 - ٢- إن الخلافة من الأمور العظيمة التي لابد من بيانها بالفاظ صريحة.

الجواب عن الشبهة

الحوار الأول: الفاظ حديث الغدير صريحة في الإمامة والخلافة

لقد أوردنا في الجواب عن الشبهة الأولى جملة من الأحاديث الصحيحة والمعتبرة، والتي نقلت حديث الغدير بلفظه المختلفة، ومن يطالع متون تلك الأحاديث وينظر إليها بعين الإنصاف والموضوعية، يرى أنها قد تضمنت ألفاظاً وشواهد كثيرة، كلّها ثبتت مقام الإمامة والخلافة لعلي عليه السلام، وبعد رسول الله عليه السلام، ونحاول فيما يلي الإشارة إلى بعض تلك الألفاظ والشواهد:

الشاهد الأول: مماثلة ولاية النبي ﷺ في الحديث

إن النبي ﷺ قد خاطب الصحابة وال المسلمين في خطبة الغدير، قائلاً: «أليست أولي بكم من أنفسكم؟ قالوا: نعم، قال: من كنت مولاه فعليه مولاها»، وفي لفظ آخر: «إن الله مولاي وأنا ولائي كل مؤمن... من كنت وليه

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤١ - ٨٤٢، الناشر: دار الرضا - الجزء.

فهذا ولـيـه»، وفي لـفـظ ثـالـثـ: «أـلـسـتـ أـولـىـ بـالـمـؤـمـنـينـ مـنـ أـنـفـسـهـمـ»، ويـشـيرـ النبيـ ﷺـ فـيـ هـذـاـ المـقـطـعـ مـنـ حـدـيـثـ إـلـىـ قـوـلـ اللهـ تـعـالـىـ: ﴿الْبَنِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(١)، وـوـلـاـيـةـ النـبـيـ ﷺـ فـيـ هـذـهـ الـآـيـةـ الـمـبـارـكـةـ بـمـعـنـىـ آـنـهـ الـأـحـقـ وـالـأـوـلـىـ بـأـمـورـ الـمـسـلـمـينـ وـشـوـونـهـمـ مـنـ أـنـفـسـهـمـ، وـهـذـاـ مـاـ يـؤـكـدـهـ أـعـلـامـ الـمـفـسـرـينـ مـنـ الطـائـفـةـ السـنـيـةـ، وـنـذـكـرـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ بـعـضـ كـلـمـاتـهـمـ فـيـ تـفـسـيرـ الـآـيـةـ الـمـبـارـكـةـ:

١- قال الطبرى في تفسيره للآية: «يقول: أحق بالمؤمنين به من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما شاء من حكم، فيجوز ذلك عليهم، كما حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما أنت أولى بعبدا، ما قضى فيهم من أمر جاز، كما كلما قضيت على عبده جاز»^(٢).

٢- قال ابن كثير في تفسيره: «قد علم الله تعالى شفقة رسوله (صلى الله عليه وسلم) على أمته ونصحه لهم، فجعله أولى بهم من أنفسهم، وحكمه فيهم مقدمًا على اختيارهم لأنفسهم، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾^(٣).

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) الطبرى، جامع البيان: ج ٢١ ص ١٤٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ج ٣ ص ٤٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٣- قال البغوي في تفسيره، بعد ذكر الآية: «يعني من بعضهم ببعض في نفوذ حكمه فيهم، ووجوب طاعته عليهم، وقال ابن عباس وعطاء: يعني إذا دعاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) ودعتهم أنفسهم إلى شيء كانت طاعة النبي (صلى الله عليه وسلم) أولى بهم من أنفسهم»^(١).

٤- قال ابن الجوزي في تفسيره: «أي: أحق، فله أن يحكم فيهم بما يشاء، قال ابن عباس: إذا دعاهم إلى شيء، ودعتهم أنفسهم إلى شيء، كانت طاعته أولى من طاعة أنفسهم، وهذا صحيح؛ فإن أنفسهم تدعوه إلى ما فيه هلاكهم والرسول [عليه السلام] يدعوه إلى ما فيه نجاتهم»^(٢)، والعبارة ذاتها أوردها الخازن في تفسيره^(٣).

٥- قال النسفي في تفسيره للآية: «أي أحق بهم في كلّ شيء من أمور الدين والدنيا، وحكمه أنفذ عليهم من حكمها، فعلهم أن يذلوها دونه ويجعلوها فداءه»^(٤).

٦- قال الشوكاني في فتح القدير، بعد أن ذكر عبارة قريبة من عبارة النسفي المتقدمة: «وبالجملة: فإذا دعاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) لشيء ودعتهم أنفسهم إلى غيره وجب عليهم أن يقدموا ما دعاهم إليه، ويؤخروا ما دعواهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطعوه فوق طاعتهم

(١) البغوي، تفسير البغوي: ج ٣ ص ٥٠٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن الجوزي، زاد المسير: ج ٦ ص ١٨٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الخازن، تفسير الخازن: ج ٥ ص ١٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) النسفي، تفسير النسفي: ج ٣ ص ٢٩٧، الناشر: دار النفائس، بيروت.

لأنفسهم، ويقدموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم وتطلبه خواطركم»^(١).
والمضمون ذاته ذكره الصابوني في تفسيره^(٢).

٧- قال القاضي عياض في كتابه (الشفا): «قال أهل التفسير (أولى بالمؤمنين من أنفسهم): أي ما أنفذه فيهم من أمر فهو ماض عليهم، كما يمضي حكم السيد على عبده»^(٣).

وهذه الأولوية على المؤمنين، التي تعني الأحق بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتباع والانصياع، هي التي أثبتها النبي ﷺ لعلي عليه السلام في حديث الغدير؛ وذلك لأن النبي ﷺ قد جعل ولالية علي عليه السلام على المؤمنين متفرعة عن ولائه ﷺ، حيث قال: «أليست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: أليست أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا ولبي من أنا مولاه، اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاده»^(٤)، قال الألباني في حكمه على الحديث: « صحيح»^(٥).

وقال في لفظ آخر للحديث: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قام بحفرة الشجرة بخم، وهو آخذ بيد علي، فقال: أيها الناس! أليست تشهدون أن الله

(١) الشوكاني، فتح القيمة: ج ٤ ص ٢٦١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٢) الصابوني، صفة التفاسير: ج ٢ ص ٤٧٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) القاضي عياض، الشفا: ج ١ ص ٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩ هـ.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٥) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٦ ح ١١٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١.

ربكم؟ قالوا: بلـى، قال: ألسـتم تـشهدون أـن الله ورسـوله أـولى بـكم مـن أنفسـكم؟ قالـوا: بلـى، قال: وـأن الله ورسـوله مـولاكم؟ قالـوا: بلـى، قال: فـمن كـنت مـولاـه فإنـ هذا مـولاـه»^(١).

والتفريـع بالـفاء فيـ سياقـ الحـديث صـريح فيـ أـن المرـاد إـثباتـ ولاـيةـ النـبـي ﷺ عـلـى المؤـمنـين لـعلـي ﷺ، وـهـذا صـريح فيـ أـنـ الـحـديث بـصـددـ إـثـباتـ وجـوبـ الـانـقيـادـ وـالـطـاعـةـ لـعلـي ﷺ؛ وـذـلـك لـأـنـ ولاـيةـ النـبـي ﷺ هيـ ولاـيةـ طـاعـةـ وـانـقيـادـ وـتـسـلـيمـ بـصـرـيقـ الآـيـاتـ الـقـرـآنـيـةـ وـأـقوـالـ الـمـفـسـرـينـ المـتـقدـمـةـ.

وـكـأنـ النـبـي ﷺ يـريـدـ أـنـ يـقـولـ بـأـنـ ولاـيـتـيـ عـلـيـكـمـ، التـيـ أـثـبـتهاـ اللهـ تـعـالـىـ لـيـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ، وـالـتـيـ هـيـ ولاـيـةـ إـطـاعـةـ وـتـسـلـيمـ، هـيـ بـعـينـهاـ وـبـذـاتـهاـ وـبـجـمـيعـ خـصـائـصـهاـ ثـابـتـةـ لـعلـي ﷺـ.

وـلـأـدـريـ كـيـفـ يـجـبـ عـلـيـ النـبـي ﷺـ أـنـ يـعـبـرـ لـكـيـ يـقـنـعـ أـمـثـالـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ وـالـقـفـارـيـ؟ـ وـهـلـ هـنـاكـ أـلـفـاظـ أـصـرـحـ مـاـ ذـكـرـهـ النـبـي ﷺـ، لـإـفـهـامـ النـاسـ وـجـوبـ طـاعـةـ عـلـي ﷺـ وـالـانـقيـادـ لـأـوـامـرـهـ مـنـ بـعـدـهـ ﷺـ؟ـ

الـشـاهـدـ الثـانـيـ: نـزـولـ آـيـةـ التـبـليـغـ

إـنـ الـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ تـنـصـ عـلـىـ نـزـولـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿يـاـ أـيـهـاـ الرـسـوـلـ بـلـغـ مـاـ أـنـزـلـ إـلـيـكـ مـنـ رـبـكـ وـإـنـ لـمـ تـفـعـلـ فـمـاـ بـلـغـتـ رـسـالـةـ وـالـلـهـ يـعـصـمـكـ﴾

(١) عمـروـ بـنـ أـبـيـ عـاصـمـ، كـتـابـ السـنـةـ: جـ ٢ـ صـ ٩٠٧ـ، النـاـشرـ: دـارـ الصـمـيـعـيـ. قـالـ مـحـقـقـ الـكـتـابـ فـيـ الـهـامـشـ: «إـسـنـادـ حـسـنـ»ـ.

من النَّاسِ^(١) في واقعة الغدير قبل خطبة النبي الأكرم ﷺ، وهذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب^(٢).

وقد التزم ابن أبي حاتم في مقدمة تفسيره بإخراج أصح الأخبار إسناداً، حيث قال: «فتحررت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً وأشبهها متنا»^(٣).

وقال ابن تيمية في معرض حديثه عن مثل هذه التفاسير: «باتفاق أهل النقل من أئمة أهل التفسير، الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة كتفسير ابن جرير وسعيد بن أبي عربة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وأحمد وإسحاق وتفسير بقى بن مخلد وابن جرير الطبرى ومحمد بن أسلم الطوسي وابن أبي حاتم وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير»^(٤).

وأخرج هذا الحديث أيضاً الواحدى في أسباب النزول بسنده عن أبي سعيد الخدري أيضاً، وقال فيه: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في يوم غدير خم في علي بن أبي طالب رضي الله

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ١ ص ١٤، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ١٧٨-١٧٩، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦ هـ.

عنه^(١).

وقد التزم الوحدي^(٢) أيضاً في مقدمة كتابه بنقل ما هو صحيح وحقّ من الروايات، حيث قال بعد أن انتقد من يكتب في مجال أسباب النزول عن غير علم: «وذلك الذي حدا بي إلى إملاء هذا الكتاب الجامع للأسباب،

(١) الوحدي النيسابوري، أسباب النزول: ص ١٣٥، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاؤه للنشر والتوزيع - القاهرة.

(٢) قال ابن خلkan في ترجمة الوحدي: «علي بن أحمد بن علي بن متويه الوحدي المتوفي، صاحب التفاسير المشهورة، كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، ورزق السعادة في تصانيفه، وأجمع الناس على حسنها، وذكرها المدرّسون في تدريسيهم... وله كتاب أسباب النزول، والتحبير في شرح أسماء الله تعالى الحسنى... وكان الوحدي المذكور تلميذ الشعبي صاحب التفسير... وعنده أخذ علم التفسير وأربى عليه، وتوفي عن مرض طويل في جمادى الآخرة سنة ثمان وستون وأربعيناثة بمدينة نيسابور، رحمه الله تعالى» ابن خلkan، وفيات الأعيان: ج ٣ ص ٣٠٣ - ٣٠٤، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

وقال عنه الذهبي: «الوحدةي، الإمام العلامة، الأستاذ، أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الوحدي النيسابوري الشافعي، صاحب (التفسير) وإمام علماء التأowيل، من أولاد التجار، وأصله من ساوه... ولأبي الحسن كتاب: أسباب النزول، مروي... وكان طويلاً في العربية واللغات... تصدر للتدريس مدة، وعظم شأنه... قال أبو سعد السمعاني: كان الوحدي حقيقة بكل احترام وإعظام، لكن كان فيه بسط لسان في الأئمة... مات بنيسابور في جمادى الآخرة، سنة ثمان وستين وأربعين منه، وقد شاخ» الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٣٣٩ - ٣٤٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال اليافي في مدحه ومدح تصانيفه: «الإمام المفسر أبو الحسن علي بن أحمد الوحدي النيسابوري، أستاذ عصره في النحو والتفسير، تلميذ أبي إسحاق الشعبي، وأحد من برع في العلم، وصنف التصانيف الشهيرة المجمع على حسنها، والمشتغل بتدريسها والمرزوق السعادة فيها» اليافي، مرآة الجنان وعبرة اليقطان: ج ٣ ص ٩٦، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

ليتّهي إلّي طالبو هذَا الشأن والمتكلمون في نزول [هذا] القرآن، فيعرفوا الصدق، ويستغنوا عن التمويه والكذب، ويجدّوا في تحفظه بعد السماع والطلب»^(١).

وأخرج ابن عساكر الحديث بنفس المضمون:

وسنّد الحديث كالتالي: «أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر، نا أبو حامد الأزهري، نا أبو محمد المخلدي، أنا أبو بكر محمد بن حمدون، أنا محمد بن إبراهيم الحلواني، نا الحسن بن حمّاد سجادة، نا علي بن عابس، عن الأعمش وأبي الجحاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري»^(٢). وكل من في السنّد، فهو من يحتاج به إلّا من جهة علي بن عابس، وسوف يأتي الكلام عنه:

أما أبو بكر وجيه بن طاهر:

فقد قال عنه الذهبي: «الشيخ العالم العدل، مسنّد خراسان، أبو بكر أخوه زاهر، الشحامي النيسابوري، من بيت العدالة والرواية»^(٣).

وأما أبو حامد الأزهري:

فقد ذكره الذهبي بقوله: «العدل المسنّد الصدوق، أبو حامد، أحمد بن الحسن بن محمد بن أزهـر الأزهـري الـنيـسابوريـ الشـروـطيـ، منـ أولـادـ

(١) الواحدى النيسابوري، أسباب النزول: ص ٥، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢٠ ص ١٠٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

المحدثين... وله أصول متقدمة، حدث عنه زاهر ووجيه ابن طاھر^(١).

وأما أبو محمد المخلدي:

فقد قال عنه الذهبي: «الإمام الصادق المسند... العدل، شيخ العدالة، وبقية أهل البيوتات»^(٢).

وأما محمد بن خلدون:

فهو محمد بن حمدون بن خالد، قال الذهبي: «الحافظ الكبير أبو بكر التيسابوري أحد الأثبات... قال الحكم كان من الثقات الأثبات الجوابين في الأقطار»^(٣).

وأما محمد بن إبراهيم الحلواي:

فقد ذكره الخطيب البغدادي بقوله: «أبو بكر الحلواي، قاضي بلخ، سكن بغداد وحدث بها... وكان ثقة»^(٤).

وأما الحسن بن حماد سجّادة:

فقد قال عنه الذهبي: «ثقة صاحب سنة»^(٥)، وقال عنه ابن حجر: «صدوق

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٢٥٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٦ ص ٥٣٩.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٧٠٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وانظر: سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٦١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ١٥٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ.

(٥) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

من العاشرة»^(١).

وأما علي بن عابس:

وأماماً علي بن عابس فعند تضييفهم له لم يتهموه بما يُسقط حديثه عن الاعتبار كالوضع والكذب وما شابه ذلك، ولذا جعلوا حديثه مما يكتب ويعتبر به، قال ابن عدي: «ولعلي بن عابس أحاديث حسان ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»^(٢)، وقال الدارقطني: «كوفي يُعتبر به»^(٣).

وأخرج له أحمد في مسنده بعض الأحاديث^(٤) وكذلك أخرج له الترمذى في سنته، ولم يضعف الحديث من جهة علي بن عابس، وإنما قال عنه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث مسلم الأعور، ومسلم الأعور ليس عندهم بذاك القوى»^(٥).

كما أخرج له الحكم في جملة من الموارد^(٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره^(٧).

(١) ابن حجر العسقلانى، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ١٩٠.

(٣) المزى، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ٤ ص ٣٤٨.

(٥) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٥ ص ٣٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) الحكم اليسابوري، المستدرك: ج ٣ ص ١١٢، ص ٣٨١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٧) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١٣٢٨، ص ١٣٣٥، ج ٦ ص ١٧٤٩.

فتضعيفهم له يعدّ من التضييف الخفيف؛ ولذا عبر ابن معين بقوله: «كأنه ضعيف»^(١).

نقول: الذي يقوى في النفس أن منشأ الكثير من التضييفات هو روايته لبعض فضائل أهل البيت عليهم السلام، وبيان حقوقهم، ولذا حينما يتعرضون لترجمته يذكرون ما يرويه عن فضيل بن مزروق عن عطية عن أبي سعيد، قال: «لما نزلت: ﴿وَآتَ ذَا الْفُرْبَى حَقَهُ﴾ دعا رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فاطمة فأعطها فدك»^(٢)، وكأن تلك المرويات تعدّ منقصة له وطعناً في وثاقته.

ولا غرابة في ذلك، فإن مضمون مثل تلك الأحاديث يصطدم مع مسلمات عندهم لا يمكن تجاوزها، ومن هنا قال الذهبي في الميزان بعد نقله لهذا الحديث في ترجمة علي بن عباس: «قلت: هذا باطل»^(٣).

وليس بعيد أن تلك الأحاديث التي تتحدث عن فضائل أهل البيت عليهم السلام هي التي يقصدها ابن عدي في كلامه المتقدّم حين قال: ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب؛ فغالباً ما يعبرون عن روایات الفضائل بالغرائب أو الطامات أو ما شابه ذلك.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٠١ - ٣٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ١٩٠. الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣٥.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣٤.

من هنا لا نجد سبباً وجيهأً للأخذ بتلك التضعيفات في حق علی بن عابس لكي نسقط حديثه عن الاعتبار، ولو تنزلنا معهم وقبلنا التضعيفات في حقه، فإنها مع ذلك لا تمنع حديثه عن كونه قابلاً للاعتماد عليه مع المتابعات والشواهد، فلو وجد له شاهد أو متابع يصبح حديثه حسناً لغيره ويتم قوله.

وفي المقام توجد عندنا طائفة كبيرة من الروايات التي تلتقي مع روایته التي مفادها أن آية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ قد نزلت في علي عليه السلام في غدير خم، وهذه الطائفة من الروايات قد رويت عن عدّة من الصحابة من غير طريق أبي سعيد الخدري، والتي يمكن أن يكون واحداً منها على أقل تقدير شاهداً لحديث علي بن عابس.

ومن أحاديث تلك الطائفة: ما رواه الشعبي مسندأً عن ابن عباس في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ...﴾، قال: «نزلت في علي (رض)»^(١)، وما أخرجه الحكم الحسکاني بسنده عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «لما أسرى إلى السماء سمعت نداءً من تحت العرش: أن علياً راية الهدى وحبيب من يؤمن بي، بلغ يا محمد، قال: فلما نزل النبي ﷺ (صلى الله عليه وسلم) أسر ذلك، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»^(٢)، وما أخرجه بسنده أيضاً عن

(١) الشعبي، تفسير الشعبي: ج ٤ ص ٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الحكم الحسکاني، شواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٤٩.

أبي صالح عن ابن عباس في قوله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾، قال: «نزلت في عليّ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبلغ فيه، فأخذ رسول الله يد عليّ، فقال: من كنت مولاً فعليّ مولاً، اللهم وال من وله وعاد من عاده»^(١)، ثم قال الحسکاني عن هذا الحديث: «رواه جماعة عن الحبری، وأخرجه السبیعی فی تفسیره عنه، فکانی سمعته من السبیعی، ورواه جماعة عن الكلبی، وطرق هذا الحديث مستقصاة فی كتاب دعاء الهداء إلى أداء حق المولاة، من تصنیفی، فی عشرة أجزاء»^(٢).

وأخرج الحاکم الحسکانی بعد ذلك أيضاً حديثاً بسنده عن عبد الله بن أبي أوفی، قال: «سمعت رسول الله (ص) يقول يوم غدیر خم وتلا هذه الآیة: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رسالتَه﴾ ثم رفع يديه حتى يرى بياض أبطيه، ثم قال: ألا من كنت مولاً فعليّ مولاً، اللهم وال من وله وعاد من عاده، ثم قال: اللهم اشهد»^(٣). وما أخرجه ابن مردویه عن ابن مسعود، قال السیوطی: «وأخرج ابن مردویه عن ابن مسعود، قال: كنا نقرأ على عهد رسول الله (صلی الله علیه

(١) الحاکم الحسکانی، شواهد التنزیل: ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥١.

(٢) الحاکم الحسکانی، شواهد التنزیل: ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) الحاکم الحسکانی، شواهد التنزیل: ج ١ ص ٢٥٢.

وسلم) يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك إن علياً مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس»^(١). وقد ذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير عدداً من الحفاظ ممن ذكرروا هذه الرواية^(٢).

فهذه الطرق الكثيرة للرواية والتي تنتهي إلى أكثر من صحابي، فهي إن لم تشكل مع رواية أبي سعيد الخدري المتقدمة قرينةً قويةً على صحة صدورها، فلا أقلّ من وجود طريق واحد منها يصلح أن يكون شاهداً لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه علي بن عباس، مما يرفعه إلى مرتبة الحسن لغيره، فيصبح الاحتجاج بحديثه على مباني أهل السنة.

وأما أبو الجحاف:

فقد قال عنه الذهبي: «وثّقه أحمد، ويحيى، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قليله»^(٣).

وأما عطية العوفي^(٤):

فقد روى له البخاري في الأدب المفرد وروى له أبو داود والترمذى وابن ماجه، وقال عنه ابن حجر في التقرير: «صدوق يخطئ كثيراً»^(٥).

(١) الدر المتنور، جلال الدين السيوطي: ج ٢ ص ٢٩٨

(٢) الأميني، الغدير: ج ١ ص ٢١٤ - ٢٢٣.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٨١ - ٣٨٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) تقدم ذكر بعض الوثائق بحقه، لكن بنحو مختصر.

(٥) ابن حجر، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٦٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال المزّي في ترجمته لعطاء العوفي: «وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: صالح»^(١)، وقد أخرج له أحمد في مسنده روايات كثيرة، وقال الهيثمي عندما أخرج حديثاً في فضل الصوم عن عطية العوفي: «رواه أحمد وفيه عطية بن سعيد، وفيه كلام وقد وثق»^(٢).

وقال الملا علي القاري في شرحه لمسندي أبي حنيفة عند تعليقه على طرق بعض الروايات: «ذكر إسناده عن عطية بن سعد العوفي، وهو من أجيال التابعين»^(٣).

وقال ابن حجر: «وقال ابن سعد: خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سبّ علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعين سوطاً واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسبّ، فامضى حكم الحجاج فيه، ثم خرج إلى خراسان، فلم يزل بها حتى ولّ عمر بن هبيرة العراق فقدمها، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة (١١) [بعد المائة]، وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة»^(٤).

وقال الذهبي في تعليقه على ما فعله الحجاج في عطية العوفي: «وكان

(١) المزّي، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ١٤٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٣ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ملا علي القاري، شرح مسندي أبي حنيفة: ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٠١، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ -

شيعياً رحمه الله، ولا رحم الحجاج»^(١).

وقد أخرج له الترمذى في سننه روايات عديدة، وقال في تعليقه على بعض الأحاديث التي وقع في طريقها عطية العوفى: «هذا حديث حسن غريب»^(٢)، وقد حسن له أحاديث أخرى قال عنها: «هذا حديث حسن»^(٣)، بل إن الترمذى صحّح لعطية العوفى جملة من الأحاديث في أبواب صفة الجنة وقال عنها: «هذا حديث حسن صحيح»^(٤).

وبعد هذا التوثيق والتعديل للتابعى الكبير عطية العوفى، لا قيمة لما ورد من تضعيف وجح مبهم غير مفسّر في بعض الكلمات؛ لأنّه قد تقرر في قواعد علوم الحديث أنّ الراوى إذا ورد في حقّه جرح وتعديل، وكان الجرح مبهمًا وغير مفسّر ينبغي ردّه وعدم الاعتناء به، والأخذ بالتعديل الذي جاء في حقّه.

قال ابن حجر: «والجرح مقدم على التعديل، وأطلق جماعة، ولكن محلّه: إن صدر مبيّناً من عارف بأسبابه؛ لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقبح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٧ ص ٤٢٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الترمذى، سنن الترمذى: ج ١ ص ٢٩٦ و ٤ ص ٨-٧ و ٥ ص ٢٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢-١٤٠٣ هـ

(٣) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٢ ص ٣٢ و ٣ ص ٢٢٨ و ٤ ص ٤٦ و ٩٦ و ٥ و ١٣٠ و ١٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢-١٤٠٣ هـ

(٤) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٤ ص ٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢-١٤٠٣ هـ

أيضاً^(١).

ولعل الذين جرحوا عطية العوفي وطعنوا في وثاقته، لم يتقبلوا منه رفضه لأوامر السلطان، وامتناعه عن سبّ علي عليهما السلام، ولعله يحظى بتوثيقهم لو أطاع السلطان ووافق الحجاج على أن يسبّ علي عليهما السلام.

وقد أخرج الشعبي نزول آية البلاغ في يوم الغدير في حقّ علي عليهما السلام بأربعة طرق، فلاحظ^(٢).

والحاصل: أن هذا الطريق للحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم والحادي وابن عساكر وغيرهم صحيح الإسناد، ورجاله ممن يحتاج بهم، وهو يتضمن نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي عليهما السلام في يوم الغدير بعد حجّة الوداع، وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة، بحيث يجب على النبي الأكرم عليهما السلام تبليغه في يوم الغدير، حيث تبيّن الآية أن ما وقع في يوم الغدير لو لم يفعله النبي عليهما السلام فلا يكون قد بلّغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلا لأنها ركن الإمامية والولاية الذي تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب علي بن أبي طالب عليهما السلام على الأمامة مساوٍ لترك تبليغ الرسالة بكمالها؛ لأن الإمامية الإلهية بعد النبي عليهما السلام هي التي تتکفل قيادة الأممة من الناحية الدينية

(١) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر: ص ١٤٣، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

(٢) الشعبي، تفسير الشعبي: ج ٤ ص ٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

والسياسية والحكومية ونحوها.

الشاهد الثالث: نزول آية إكمال الدين وإتمام النعمة

إن الأحاديث الصحيحة تنص أيضاً على نزول قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَحْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِأَنَّمِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(١) بعد خطبة الغدير، وهذا ما تقدم إخراجه بسند صحيح عن أبي هريرة، حيث قال: «لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت ولبي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولايا ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٢).

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن المراد من قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» هو إثبات الإمامة والخلافة لعلي عَلَيْهِ الْمَسْكَنُ من بعده عَلَيْهِ الْمَسْكَنُ؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلاّ مقام الخلافة والإمامية في الأمة؛ لأن الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأمة والدفاع عن حرrim الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ.

(١) المائدة: ٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث.

شباهة ابن كثير حول سبب نزول الآية

بعد أن أورد ابن كثير في تفسيره رواية عمر بن الخطاب -الآتي ذكرها - والتي تتعرض لسبب نزول آية الإكمال، وأنه بعرفة يوم الجمعة، قال: «وقال ابن جرير: وقد قيل ليس ذلك بيوم معلوم عند الناس، ثم روى من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ يقول: ليس بيوم معلوم عند الناس، قال: وقد قيل: إنها نزلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في مسيرة إلى حجة الوداع، ثم رواه من طريق أبي جعفر الرazi عن الربيع بن أنس. قلت: وقد روى ابن مردويه من طريق أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري أنها نزلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدير خم حين قال لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه، ثم رواه عن أبي هريرة، وفيه أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة يعني مرجعه عائلاً من حجة الوداع. ولا يصح لا هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مريء أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم جمعة»^(١).

وقال ابن كثير أيضاً في سيرته وتاريخه: «فأما الحديث الذي رواه ضمرة، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: لما أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيد علي قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خم، من صام

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً. فإنه حديث منكر جداً، بل كذب؛ لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة، ورسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) واقف بها^(١).

الجواب عن هذه الشبهة

أولاً: لا يصح تكذيب كل ما خالف الصحيحين

إن تكذيب ابن كثير للحديث النبوى الصحيح الوارد في بيان سبب نزول الآية المباركة، اعتماداً على ما أخرجه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب، من أن الآية نزلت في يوم عرفة، لا يخلو من تحامل على سنة النبي ﷺ الثابتة بطرق صحيحة ومعتمدة، وذلك لما تقدم من صحة حديث أبي هريرة.

ثانياً: تعدد أسباب النزول

إن الذي يشهد على بطلان كلام ابن كثير، هو أن الآية أو السورة قد يتكرر نزولها أكثر من مرة؛ لأسباب كثيرة، كتعظيم شأنها أو تعدد أسباب نزولها أو نحو ذلك، وقد صرّح العلماء بذلك في مباحث علوم القرآن، قال الزركشي في كتابه (البرهان): «وقد ينزل الشيء مرتين تعظيمًا لشأنه،

(١) ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وتذكيراً به عند حدوث سببه، خوف نسيانه؛ وهذا كما قيل في الفاتحة
نزلت مرتين، مرة بمكة وأخرى بالمدينة^(١).

ثم استشهد الزركشي على صحة مقالته ببعض الأمثلة، حيث أورد جملة
من الآيات التي ورد سبب نزولها في الصحيحين بنحو، وفي المجمع
الحديثية الأخرى بنحو آخر، قال الزركشي: «ومثله ما في الصحيحين، عن
ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ أنها نزلت لما سأله
اليهود عن الروح، وهو في المدينة، ومعلوم أن هذه في سورة (سبحان)^(٢)
وهي مكية بالاتفاق، فإن المشركين لما سألوه عن ذي القرنين وعن أهل
الكهف، قيل ذلك بمكة، وأن اليهود أمرؤهم أن يسألوه عن ذلك، فأنزل
الله الجواب، كما قد بسط في موضعه.

وكذلك ما ورد في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أنها جواب للمشركين بمكة،
 وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة ثم قال: «والحكمة في هذا كلامه: إنّه
قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك
ما يتضمنها، فتؤدي تلك الآية بعينها إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)
تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمن هذه... وما يذكره المفسرون من أسباب
متعددة لنزول الآية قد يكون من هذا الباب، لا سيما وقد عرف من عادة
الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج ١ ص ٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

(٢) أي سورة الإسراء.

بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها»^(١).

ثم إن البخاري ومسلماً قد ذكر في صحيحهما أسباباً وأ زمنة وأمكانة متعددة ومختلفة لنزل آية واحدة، بل وأخرج البخاري وغيره اختلاف بعض الصحابة فيما بينهم في سبب نزول بعض الآيات المباركة، والشواهد على ذلك كثيرة:

فمن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه تفسيراً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثُمَّ نَسِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٢)، حيث أورد سببين مختلفين زماناً ومكاناً ومورداً لنزول الآية الكريمة:

السبب الأول: ما أخرجه عن الأشعث بن قيس، حيث قال: «في أُنزلت، كانت لي بئر في أرض ابن عمّ لي، قال النبي (صلى الله عليه وسلم): بيتتك أو يمينه...»^(٣).

السبب الثاني: ما أخرجه عن عبد الله بن أبي أوفى: «أن رجلاً أقام سلعة في السوق، فحلف فيها لقد أعطي بها ما لم يعطه، ليوقع فيها رجلاً من المسلمين، فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثُمَّ نَسِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾»^(٤).

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج ١ ص ٣٠ - ٣٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

(٢) آل عمران: ٧٧.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٦٦ ح ٦٦٧٧، الناشر: دار الفكر.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٤٥٥١ ح ١٦٧، الناشر: دار الفكر.

ونحن نوجّه سؤالنا لابن كثير، ونقول: هل يجرؤ على إبطال ما في البخاري لتضارب أسباب النزول فيه، ويقول: إنّه حديث منكر جداً، بل كذب، كما فعل ذلك في حديث الغدير، استناداً إلى مخالفة سبب النزول ومكانه لما هو موجود في الصحيحين؟!

وأما بالنسبة إلى اختلاف الصحابة في أسباب نزول بعض الآيات، فموارده كثيرة جداً، ومن تلك الموارد ما أخرجه البخاري في صحيحه عن زيد بن وهب، قال: «مررت بالربذة، فإذا أنا بأبي ذر (رضي الله عنه) فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام، فاختلت أنا وعاوية في ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفَقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فيينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذاك..»^(١)، وأخرج أيضاً في كتاب الحج في صحيحه الخلاف بين عائشة وأبي بكر بن عبد الرحمن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْوَّفَ بِهِمَا﴾^(٢).

إذن بناءً على هذا البيان قد تكون آية الإكمال نزلت مرتين، إحداها في

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١١١ ح ١٤٠٦، كتاب الزكاة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٦٩ - ١٧٠ ح ١٦٤٣، كتاب الحج، الناشر: دار الفكر. ولا حظ أيضاً: مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٦٩ ح ٢٩٦٨، كتاب الحج، باب بيان السعي بين الصفا والمروة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

يوم عرفة والأخرى في يوم الغدير، ولعل اليهودي الذي كان في مجلس الخليفة عمر بن الخطاب كان يقصد نزول الآية في يوم الغدير، ولكن الخليفة أجابه بنزلتها في يوم عرفة، وربما أجاب بذلك لغلق الباب أمام ما كان يرمي إليه اليهودي، حيث إن البخاري ومسلمًا آخرجا في صحيحهما عن طارق بن شهاب، عن عمر بن الخطاب: «أن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرؤونها، لو علينا عشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: أي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينَكُم﴾ قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو قائم بعرفة يوم الجمعة»^(١).

وهذا الجواب من عمر بن الخطاب لا غرابة فيه؛ لأنه إذا قال بأن اليوم الذي نزلت فيه الآية هو الثامن عشر من ذي الحجة وفي غدير خم، فإنه يكون قد أفرّ لعلي عليه السلام بالخلافة والإمامية، وهذا ما لا يرتضي الخليفة ذكره في الملاء العام، ولا يريد أن يستذكر قوله لعلي عليه السلام: «بخ بخ لك يا بن أبي طالب» في يوم الغدير، كما تقدم في الحديث عن أبي هريرة^(٢).
والحاصل: أن مخالفة بعض الروايات الصحيحة لما ورد في صحيحي

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٤٥ ح ١٦، كتاب الإيمان، الناشر: دار الفكر. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٩ ح ٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث.

البخاري ومسلم في تعين سبب النزول، ليس فيه أي محدود يقتضي تكذيب تلك الروايات، بل هو يكشف عن تعدد وتغاير أسباب وأ زمنة وأمكانة النزول للأية الواحدة، ويشهد على ذلك ما ورد في الصحيحين من اختلاف أسباب النزول وزمان ومكان الآية الواحدة.

ثالثاً: معارض رواية عمر للأحاديث الصحيحة

إن رواية عمر بن الخطاب المتقدمة تتعارض مع جملة من مضامين الأحاديث الصحيحة الواردة في المقام، نشير فيما يلي إلى بعضها:

١- نزول الآية في يوم الإثنين

لقد ورد في رواية عمر بن الخطاب أن آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة، مع أن هذا يتنافى مع ما ورد عن ابن عباس بسند معتبر من أن آية الإكمال نزلت في يوم الإثنين، أخرج الطبراني بسنته عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش بن عبد الله الصنعاني، عن ابن عباس، قال: «ولد نبيكم (صلى الله عليه وسلم) يوم الإثنين، ويوم الإثنين خرج من مكة، ودخل المدينة يوم الإثنين، وفتح بدرأً يوم الإثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين ﴿إِلَيْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ ورفع الركن يوم الإثنين»^(١).

وطرق هذا الحديث معتبر، لم يقع كلام في سنته إلا من جهة ابن

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٢ ص ١٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

لهيوعة، قال الهيثمي في زوائدته: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وزاد فيه: وفتح بدرًا يوم الإثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾. وفيه: ابن لهيوعة وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، من أهل الصحيح»^(١).

ولكن هذا الكلام من الهيثمي غير تمام، فإن ابن لهيوعة من الثقات، فقد روى له مسلم في صحيحه مقروناً عمرو بن الحارث^(٢) وروى له أبو داود^(٣) والترمذ^(٤) وابن ماجه^(٥)، وقد حسن أحاديث الترمذ^(٦). وقال عنه الحكم: «وعبد الله بن لهيوعة بن عقبة الحضرمي أحد الأئمة، إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره»^(٧).

وقال المزني في تهذيب الكمال: «وقال - أبو عبيد الله الأجري - أيضاً: سمعت أبا داود يقول: أحمد بن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيوعة

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٩٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١١٠ ح ١٣٠١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ١ ص ٨٦، ج ١ ص ٩١، وموارد أخرى، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الترمذ^(٤)، سنن الترمذ^(٤): ج ١ ص ٢٩، ج ٢ ص ٤٦، وموارد أخرى، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٣-٢٠١٤هـ.

(٥) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٣٩، ص ١٤٧، وموارد أخرى.

(٦) الترمذ^(٤)، سنن الترمذ^(٤): ج ١ ص ٢٩-٣٠، ج ٣ ص ٩٨ وص ١٠٢، ج ٤ ص ٢٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٣-٢٠١٤هـ.

(٧) الحكم النيسابوري، المستدرك: ج ٢ ص ٣٩٠.

بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وحدث عنه أحمد بحديث
كثير»^(١).

وقال ابن حجر في تقرير التهذيب: «أبو عبد الرحمن المصري القاضي
صادق من السابعة»^(٢).

وقال أيضاً في التهذيب: «وحكى الساجي عن أحمد بن صالح: كان ابن
لهيوعة من الثقات... وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: ابن لهيوعة ثقة،
ما روی عنه من الأحاديث فيها تخليل يطرح ذلك التخليل، وقال مسعود
عن الحاكم: لم يقصد الكذب وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه
فأخطأ»^(٣).

وقال في لسان الميزان: «عبد الله بن لهيوعة بن عقبة الحضرمي الغافقي
أبو عبد الرحمن المصري قاضيها وعالمهها ومستدتها»^(٤).

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «ابن لهيوعة الإمام الكبير قاضي الديار
المصرية وعالمهها ومحدثها»^(٥).

وذكر ابن عدي في الكامل: «أخبرنا العباس بن محمد بن العباس،

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ١٥ ص ٤٩٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٥٢٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ٣٣١، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١-١٤٠٤هـ.

(٤) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٧ ص ٢٦٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

سمعت أحمد بن عمرو بن المسرح يقول: سمعت بن وهب يقول: وسأله رجل عن حديث فحدّثه به، فقال له: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ قال: حدّثني به والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة^(١).

وفي الجرح والتعديل: «ثنا عبد الرحمن، حدّثني أبي، نا محمد بن يحيى بن حسان، قال: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم، قلت له: إن الناس يقولون: احترق كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب»^(٢).

وقال العيني: «وعبد الله بن لهيعة ثقة عند أحمد والطحاوي»^(٣)، وقد حسن الهيثمي نفسه أحاديث ابن لهيعة، حيث قال في تعليقه على بعض الأحاديث: «وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن»^(٤).

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: «عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، من أن الغالب على

(١) عبد الله بن عدي، الكامل: ج ٤ ص ١٤٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أبي حاتم الرازى، الجرح والتعديل: ج ٥ ص ١٤٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) العيني، عمدة القاري: ج ٧ ص ١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٥٥، ج ٤ ص ١٨ وص ٢٠ وص ٣١ وص ٨٢ وغيرها من الموارد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

Hadith al-Sahih»^(١).

فمن ضعفه احتج بضعف اتقانه في مرحلة متأخرة، لكن الصحيح وثاقته مطلقاً كما صرَّح بذلك أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرُ فِي تَعْلِيقِه عَلَى سُنْنَ التَّرْمِذِيِّ، قَالَ: «وَابْنُ لَهِيَّةَ - بفتح اللام وكسر الهاء - هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَقبَةَ الْغَافِقيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَصْرِيِّ الْقَاضِيِّ الْفَقِيهِ، وَهُوَ ثَقَةُ صَحِيحِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ كَثِيرُونَ بِغَيْرِ حَجَةٍ مِّنْ جَهَةِ حَفْظِهِ، وَقَدْ تَبَعَّنَا كَثِيرًا مِّنْ حَدِيثِهِ وَتَفَهَّمَنَا كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ فَتَرَجَّحَ لِدِينِنَا أَنَّهُ صَحِيحُ الْحَدِيثِ... وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ قَالَ: وَمَنْ كَانَ مِثْلُ ابْنِ لَهِيَّةِ بِمَصْرِ فِي كُثْرَةِ حَدِيثِهِ وَضَبْطِهِ وَإِتقانِهِ. وَقَالَ سَفِيَانُ الثُّوْرِيُّ: عِنْدَ ابْنِ لَهِيَّةِ الْأَصْوَلِ وَعِنْدَنَا الْفَرْوَعُ»^(٢).

إذن فطريق هذا الحديث معتبر، وهو يثبت أن آية الإكمال نزلت في يوم الإثنين، وهذا يعارض ما رواه عمر من أن الآية نزلت في يوم الجمعة.

٢- نزول الآية ليلة جمع (ليلة المذلفة)

إن ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عمر بن الخطاب، من أن آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة والنبي ﷺ قائم بعرفات^(٣)، يتناقض

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ١٨ ص ٢٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٢) الترمذى، سنن الترمذى (الجامع الصحيح): ج ١ ص ١٦، تحقيق: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرُ، الناشر: مكتبة مصطفى البابى الحلبى - مصر.

(٣) البخارى، صحيح البخارى: ج ١ ص ٤٥ ح ١٦، كتاب الإيمان، الناشر: دار الفكر- بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٩ ح ٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ويتناهى مع ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب، من أن الآية نزلت في ليلة جمْع (ليلة المزدلفة)، وهي ليلة العيد التي يزدلف فيها المسلمون من عرفات إلى منى، بعد إتمام الوقوف بعرفات، وذلك ما أخرجه مسلم عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود لعمر: لو علينا عشر يهود نزلت هذه الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ نعلم اليوم الذي أنزلت فيه، لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: فقال عمر: فقد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والساعة، وأين رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حين نزلت، نزلت ليلة جمْع ونحن مع رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بعرفات»^(١).

فهل أن الآية نزلت في يوم الجمعة والنبي ﷺ قائم بعرفة، أم أنها نزلت ليلة جمْع والنبي ﷺ قد أتم الوقوف بعرفة وهو في طريقه للمزدلفة إلى منى؟!!

٣- نزول الآية ليلة الجمعة

إن ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عمر بن الخطاب، من أن آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة والنبي ﷺ قائم بعرفات، يتقاطع ويتناهى أيضاً مع ما رواه النسائي في سنته بسند صحيح، من أن الآية نزلت

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٨ ح ٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ليلة الجمعة، حيث أخرج عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «قال يهودي لعمر: لو علينا نزلت هذه الآية لاتخذناه عيداً» **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾** قال عمر: قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والليلة التي أنزلت، ليلة الجمعة، ونحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعرفات»^(١)، وقال عنه الألباني: «صحيح»^(٢).

د. تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة

أخرج البخاري في صحيحه تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة، فأخرج عن طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود لعمر: إنكم تقرؤون آية، لو نزلت فينا لاتخذناها عيداً، فقال عمر: إني لأعلم حيث أنزلت وأين أنزلت، وأين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين أنزلت. يوم عرفة وإنما والله بعرفة. قال سفيان: وأشك كان يوم الجمعة، أم لا»^(٣). وهنالك إشكالات وتناقضات أخرى في مضمون روایة عمر بن الخطاب، أعرضنا عنها رعاية للاختصار.

الشاهد الرابع: قول النبي ﷺ : (اللهم وال من والاه وعاد من عاده)

(١) النسائي، سنن النسائي (المجتبى): ج ٥ ص ٢٥١، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب طبعة عام ١٤٠٦ هـ

(٢) النسائي، سنن النسائي (المجتبى): ج ٥ ص ٢٥١، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب طبعة عام ١٤٠٦ هـ

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٨٦ ح ٤٦٠٦، كتاب تفسير القرآن، الناشر: دار الفكر - بيروت.

تقدّم أن النبي ﷺ قال في حديث العذير: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاده، وأحب من أحبه، وابغض من يبغضه، وانصر من نصره، واحذر من خذله» وقد تقدّم تصحيح الهيثمي وغيره لهذا المقطع من الحديث، حيث قال في زوائدः: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(١).

فالنبي ﷺ كما قال الأميني: أراد أن يبيّن في هذا المقطع من الحديث وجوب موالاة عليٰ علیه السلام ومناصرته والوقوف إلى جانبه ضد أعدائه، ويدعو الله تعالى أن يؤيد أنصاره ومواليه، ويحذر كل من يحاول خذلانه ومعاداته، وهذا المعنى لا يليق إلاً بمن سيكون له أولياء وأنصار وأعداء يخذلونه، وهو يحتاج إلى النصرة ويتضرر بالخذلان وعدم الانقياد له، وليس هذا إلاً لمن يكون له مقام الخلافة والإمامية والولاية على الأمة، وهذا يعني أن النبي ﷺ أراد أن يثبت في حديث العذير مقام الخلافة لعليٰ علیه السلام، ثم حاول أن يحث الناس على موالاته واتباعه ونصرته، ويردعهم عن خذلانه ومعاداته.

فالنبي ﷺ لما صدّع بما خوّل الله سبحانه وصيّه من مقام الشامخ بالرئاسة العامة على الأمة جماعة، والإمامية المطلقة من بعده، كان يعلم بطبع الحال أن تمام هذا الأمر بتوفّر الجنود والأعون وطاعة أصحاب الولايات والعمال، مع علمه بأن في الملائِم من يحسده، كما ورد في الكتاب العزيز، وفيهم من يحقدّه، وفي زمر المنافقين من يضمّر له العداء لأوتار جاهلية،

(١) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وستكون من بعده هنات تجلبها النهمة والشره من أرباب المطامع لطلب الولايات والتفضيل في العطاء، ولا يدع الحق عليه أن يسعفهم بمتغاهم، لعدم الحنكة والجداره فيهم فيقلبون عليه ظهر المجن، وقد أخبر ﷺ مجمل الحال بقوله: إن تؤمروا علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً^(١)، وفي لفظ: إن تستخلفوا علياً وما أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً^(٢).

فطريق ﷺ يدعو لمن والاه ونصره، وعلى من عاداه وخذله، ليتم له أمر الخلافة، وليرعلم الناس أن مواليه مجلبة لموالاة الله سبحانه، وأن عداوته وخذلانه مداعنة لغضب الله وسخطه، فيزدلف إلى الحق وأهله، ومثل هذا الدعاء بلفظ العام لا يكون إلاً فimin هذا شأنه، ولذلك إن أفراد المؤمنين الذين أوجب الله محبة بعضهم البعض لم يؤثر فيهم هذا القول، فإن منافرة بعضهم البعض جزئيات لا تبلغ هذا المبلغ، وإنما يحصل مثله فيما إذا كان المدعو له دعامة الدين، وعلم الإسلام، وإمام الأمة، وبالتشيط عنه يكون فتّ في عضد الحق وانحلال لعرى الإسلام^(٣).

الشاهد الخامس: حديث الغدير في سياق حديث الثقلين

(١) انظر أحمد بن حنبل، مسنون أحمد: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) انظر المتنبي الهندي، كنز العمال: ج ١١ ص ٦٣٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الحاكم الحسكتاني، شواهد التنزيل: ج ١ ص ٨٣، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

(٣) انظر الأميني، الغدير: ج ١ ص ٣٧٢ - ٣٧٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

إن ولية علي عليه السلام في حديث الغدير جاءت في سياق حديث التقلين، حيث قال النبي ﷺ: «إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تختلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض، ثم قال: إن الله عز وجل مولاي وأنا مولى كل مؤمن، ثم أخذ بيده علي رضي الله عنه، فقال: من كنت مولاه فهذا وليه...»^(١).

وسياق هذا الحديث واضح الدلالة على أن النبي ﷺ أراد أن ينصب بحديث الغدير، الخليفة من بعده، فهو عليه السلام بعد أن بين الدور الأساس للكتاب والعترة في مسيرة الأمة والرسالة الإسلامية، وحث الناس على التمسك بهما لأجل النجاة من الهلاكة والورود عليه السلام عند الحوض، بعد ذلك كله أراد النبي ﷺ أن يعين للمسلمين الرجل الأول من العترة - التي لا تفارق القرآن الكريم - وهو علي عليه السلام، علي الذي لا يفارق القرآن ولا القرآن يفارقه، وقد قال النبي ﷺ لعموم المسلمين في مناسبات أخرى: «علي مع القرآن والقرآن مع علي، لن يتفرقوا حتى يردا على الحوض».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء، ثقة مأمون ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص^(٢).

فالنبي ﷺ قد ترك في أمته بعد وفاته كتاب الله عز وجل وعترته، ثم بين

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجاه بظوله».

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبدليه التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وأوضح بعد ذلك أن أول العترة هو علي عليه السلام، ثم أمر بتوسيعه ومناصرته، ونهى أصحابه عن خذلانه والتخلّف عن ركبـه الذي لا يفترق عن القرآن أبداً. إذن فالنبي عليه السلام قد ترك في أمته خليفتين، خليفة صامت وهو كتاب الله تعالى، وخليفة ناطق بالحق، وهو علي عليه السلام والعترة من بعده.

الشاهد السادس: تهنة القوم لعلي عليه السلام

لقد بادر الصحابة لتهنئة علي عليه السلام على تعييـجه بمقام الولاية، وقد تقدم في الأحاديث السابقة أن أول من قام لتهنئة علي عليه السلام هو عمر بن الخطاب، حيث قال: «بـخ بـخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاـي وموـلى كل مسلم»^(١)، وهذا يكشف عن أن النبي عليه السلام قد أثبت لعلي عليه السلام مقاماً ومنزلة خاصة، استحق لأجلها التهنئة والمباركة من قبل الصحابة وسائر المسلمين، وليسـت هذه المنـزلة إلـا الولاية والخلافـة.

قال ابو حامد الغزالـي: «أـسـفـرـتـ الـحـجـةـ وـجـهـهـ،ـ وـأـجـمـعـ الـجـمـاهـيرـ عـلـىـ مـتـنـ الـحـدـيـثـ مـنـ خـطـبـتـهـ فـيـ يـوـمـ غـدـيرـ خـمـ،ـ بـاـتـفـاقـ الـجـمـعـ،ـ وـهـوـ يـقـوـلـ:ـ مـنـ كـنـتـ مـوـلاـهـ فـعـلـيـ مـوـلاـهـ،ـ فـقـالـ عـمـرـ:ـ بـخـ بـخـ يـاـ أـبـاـ الـحـسـنـ،ـ لـقـدـ أـصـبـحـ مـوـلاـيـ وـمـوـلىـ كـلـ مـوـلـىـ،ـ فـهـذـاـ تـسـلـيمـ وـرـضـىـ وـتـحـكـيمـ،ـ ثـمـ بـعـدـ هـذـاـ غـلـبـ الـهـوـيـ لـحـبـ الـرـيـاسـةـ...ـ فـعـادـوـ إـلـىـ الـخـلـافـ الـأـوـلـ وـنـبـذـوـهـ وـرـاءـ ظـهـورـهـمـ

(١) الخطيب البغدادـيـ،ـ تـارـيـخـ بـغـدـادـ جـ ٨ـ صـ ٢٨٤ـ،ـ النـاـشـرـ:ـ دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ -ـ بـيـرـوـتـ،ـ طـ ١ـ ١٤١٧ـ هـ وـقـدـ سـقـ تـصـحـيـحـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ،ـ فـرـاجـعـ.

واشتروا بهم ثمناً قليلاً^(١).

والذهبي بعد أن ذكر العباره المتقدمة للغزالى^(٢) قال: «وما أدرى ما
عذره في هذا؟ والظاهر أنه رجع عنه، وتبع الحق، فإن الرجل من بحور
العلم، والله أعلم»^(٣).

الشاهد السابع: استشهاد علي عليه السلام بحديث الغدير

إن ما قام به علي عليه السلام في الرحبة في الكوفة يدلّ بوضوح على ما ذكرناه،
حيث جمع الناس وجملة من صحابة النبي عليه السلام وناشدتهم واستشهدهم
على حديث الغدير، وذلك في مقام الردّ على من خالفه في أمر الخلافة،
وهذا ما تقدم نقله في الشبهة الأولى بطرق كثيرة وصحيحة، منها ما تقدم
عن أحمد في مسنده عن أبي الطفيل، قال: «جمع علي (رضي الله تعالى
عنه) الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنسد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدير خمّ ما سمع لـما قام، فقام
ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير فشهدوا»^(٤).
قال الهيثمي بعد أن أورد الحديث: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح،

(١) الغزالى، مجموعة رسائل الأمام الغزالى، سر العالمين: ص ٤٨٣، الناشر: المكتبة التوفيقية - القاهرة.

(٢) يوجد خلاف يسير بين عباره الغزالى التي نقلناها وبين ما نقله عنه الذهبي.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٩ ص ٣٢٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٤ ص ٣٧٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

غير فطر بن خليفة وهو ثقة^(١)، وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»^(٢).

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيختين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقوناً»^(٣).

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه، وابن أبي عاصم والضياء في المختار» ثم قال: «قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»^(٤).

وهذا الاستشهاد من علي عليه السلام يدل على أن حديث الغدير مضمونه الخلافة وقيادة الأمة، ولو لم يكن دليلاً على أحقيّة علي عليه السلام بالخلافة لاما صح الاستشهاد به والرد على من خالف علياً عليه السلام وأنكر خلافته.

ويؤكّد ما ذكرناه أيضاً، ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن إيساصيبي، عن أبيه، عن جده، قال: «كنا مع علي يوم الجمل، فبعث إلى طلحة

(١) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١٤ ص ٤٣٦، شرحه ووضع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١٤١٦-١٤١٦هـ.

(٣) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٤ ص ٣٧٠، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

بن عبيد الله أَن القني، فأتاه طلحة، فقال: نشدتك اللَّه هل سمعت رسول اللَّه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) يقول: من كنت مولاً فعلي مولاه، اللَّهُمَّ والَّذِينَ وَالله وَعَادَ مِنْ عَادَهُ؟ قال: نعم، قال: فلِمْ تقاوِلْنِي؟ قال: لِمْ أَذْكُرْ. قال: فانصرف طلحة^(١)، فلو كان حديث الغدير لا دلالة فيه على الأحقيّة بالخلافة ولولاية الأمر، فلماذا يتحجّب به علي بن أبي طالب عليهما السلام على طلحة لإثبات أحقيته في ذلك؟ ولماذا لم يعرض طلحة على دلالة الحديث، كما اعترض ابن تيمية ومن تابعه؟!

الشاهد الثامن: الاهتمام الخاص بخطبة يوم الغدير

إن الاهتمام الخاص من الله عزّ وجلّ وبنيه الأكرم ﷺ بخطبة يوم الغدير دليل واضح على أن المراد من الولاية في حديثه هي الإمامة والخلافة، قال الأميني في موسوعته الغدير: «كان للمولى سبحانه مزيد عناء بإشهار هذا الحديث، لتداؤله الألسن وتلوكه أشداقي الرواية، حتى يكون حجة قائمة لحامية دينه الإمام المقتدى صلوات الله عليه، ولذلك أنجز الأمر بالتبلیغ في حين مزدحم الجماهير، عند منصرف نبيه ﷺ من الحجّ الأكبر، فنهض بالدعوة، وكراديس الناس وزراراتهم من مختلف الديار محتففة به، فردد المتقدم، وجعجع بالمتأخر، وأسمع الجميع^(٢) وأمر بتبلیغ الشاهد الغائب،

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣، ص ٣٧١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) روى السائي في كتاب الخصائص ص ٩٤، في إحدى طرق حديث الغدير عن زيد بن أرقم: «قال أبو الطفيل: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: وإنما كان في الدوّحات



ليكونوا كُلُّهم رواة هذا الحديث، وهم يربون على مائة ألف، ولم يكتف سبحانه بذلك كُلُّه حتى أنزل في أمره الآيات الكريمة تتلمع مر الجديدين بكرة وعشياً، ليكون المسلمون على ذكر من هذه القضية في كلّ حين، ول يعرفوا رشدهم، والمرجع الذي يجب عليهم أن يأخذوا عنه معالم دينهم.

ولم يزل مثل هذه العناية لنبينا الأعظم عليه السلام، حيث استنفر أمم الناس للحج في سنته تلك، فالتحقوا به ثبأً ثبأً، وكراديس كراديس، وهو عليه السلام يعلم أنه سوف يبلغهم في متهى سفره نبأ عظيماً، يقام به صرح الدين، ويشاد عاليه، وتسود به أمته الأمم، ويدبّ ملكها بين المشرق والمغارب، لو عقلت صالحها، وأبصرت طريق رشدها^(١)، ولكن... وهذه الغاية بعينها

↑ أحد إلا رآه بعينيه وسمعه بأذنيه». النسائي، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٩٤، الناشر: مكتبة نبوى - طهران.

وصححه الذهبي كما في تاريخ ابن كثير الشامي: ج ٤ ص ٤١٦، الناشر: دار المعرفة- بيروت.
(١) أخرج أحمد في مسنده: ج ١ ص ١٠٩ عن زيد بن يثيوع عن علي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديث: «وَإِن تَوْمَرُوا عَلَيْاً (رضي الله عنه) وَلَا أَرَكُمْ فَاعْلَمُنَّ تَجْدُوهُ هَادِيًّا مَهْدِيًّا يَأْخُذُ بَكُمُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ». وروى الخطيب البغدادي في تاريخه: ج ١ ص ٤٨ بإسناده عن حذيفة في حديث (حذف صدره وزيد عليه) عن النبي عليه السلام: «وَإِن وَلَيَتَمُواهَا (الخلافة) عَلَيْاً وَجَدَتُمُوهُ هَادِيًّا مَهْدِيًّا، يَسْلُكُ بَكُمُ الْطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ»، وفي رواية أبي داود: «إِن تَسْتَخْلِفُوهُ [عَلَيْاً] وَلَنْ تَفْعَلُوهُ ذَلِكَ، يَسْلُكُ بَكُمُ الْطَّرِيقَ وَتَجْدُوهُ هَادِيًّا مَهْدِيًّا». وفي حديث أبي نعيم في الحلية: ج ١ ص ٦٤ عن حذيفة، قال: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِلَّا تَسْتَخْلِفُ عَلَيْاً؟ قَالَ: إِن تَوَلُّو عَلَيْاً تَجْدُوهُ هَادِيًّا مَهْدِيًّا يَسْلُكُ بَكُمُ الْطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ»، وفي لفظ آخر: «وَإِن تَوْمَرُوا



لم يبرح أئمة الدين (سلام الله عليهم) يهتفون بهذه الواقعة، ويحتجّون بها لإمامية سلفهم الطاهر، كما لم يفتّأ أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) بنفسه يتحجّ بها طيلة حياته الكريمة، ويستند السامعين لها من الصحابة الحضور في حجة الوداع، في المنتديات ومجتمعات لفائف الناس، كلّ ذلك لتبقى غصة طرية، بالرغم من تعاور الحقب والأعوام، ولذلك أمرّوا شيعتهم بالتعيّد في يوم الغدير والاجتماع وتبادل التهاني والبشائر، إعادة لجدة هاتيك الواقعة العظيمة^(١).

علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم»، وفي كنز العمال: ج ١١ ص ٦٣٠ عن فضائل الصحابة لأبي نعيم، وفي حلّته: ج ٦٤: «إن تستخلفوا علياً وما أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يحملكم على المحبة اليضاء»، وأخرجه الحافظ الكنجي الشافعي في الكفاية: ص ٦٧ بهذا للفظ وبلفظ أبي نعيم الأول، وفي الكنز: ج ٦ ص ١٦٠ عن الطبراني، وفي المستدرك للحاكم: ج ٣ ص ١٤٢: «إن ولّيتوها علياً فهاد مهدي، يقيمكم على طريق مستقيم»، وروى الخطيب الخوارزمي في المتناقب: ص ١١٤ مسندًا عن عبد الله بن مسعود، قال: «كنت مع رسول الله ﷺ وقد أصرح فتنفس الصعداء، فقلت: يا رسول الله، مالك تنفس؟ قال: يا بن مسعود، نعيت إلى نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: أبا بكر فسكت، ثم تنفس، فقلت: مالي أراك تنفس يا رسول الله؟ قال: نعيت إلى نفسي. فقلت: استخلف يا رسول الله، قال: من؟ قلت: عمر بن الخطاب. فسكت، ثم تنفس، قال: فقلت: مالي أراك تنفس يا رسول الله؟ قال: نعيت إلى نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: علي بن أبي طالب، قال: أوه ولن تفعلوا إذاً أبداً، والله لئن فعلتموه ليدخلنكم الجنة»، الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب علیه السلام: ص ١١٤، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ٢-١٤١٤هـ.

(١) الأميني، الغدير: ج ١ ص ١٢-١٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

والشواهد والأدلة في هذا المجال كثيرة جدًّا، وهي بجمعها تكشف عن دلالة حديث الغدير على مسألة الخلافة والإمامية، بل إن بعض تلك الشواهد المتقدمة عبارة عن ألفاظ صريحة من النبي ﷺ تضمنها حديث الغدير، وهي تدلّ بوضوح كامل على أن النبي ﷺ قد نصب عليه علیه السلام إماماً وخليفة من بعده بأمر من الله تعالى أنزله في كتابه الكريم.

وبعد هذه الدلالات والألفاظ والقرائن والشواهد الصريحة، يتضح بطلان قول ابن تيمية المتقدم حول حديث الغدير: «إِنْ قَالَهُ فَلَمْ يَرِدْ بِهِ الْخِلَافَةُ قَطُّعًا؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْفَظْوَ مَا يَدْلِلُ عَلَيْهِ»، وكذا يتضح بطلان قول القفاري: «وَمِنْ الْمَعْلُومِ لِغَةً وَعَقْلًا وَعِرْفًا، فَضْلًا عَنِ الشَّرْعِ، أَنَّ الْاسْتِخْلَافَ لَا يَكُونُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ» فإن هذا الكلام لا قيمة له، بعد أن عرفنا الدلائل الواضحة في حديث الغدير على مسألة الخلافة والاستخلاف.

الجواب الثاني عن الشبهة الرابعة:

ضعف حديث الحسن بن الحسن

وأما الحديث الذي ذكره القفاري عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، نقلًا عن كتاب الاعتقاد للبيهقي، حيث قال: «لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كما يروي البيهقي^(١) - حينما قيل له: ألم يقل رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه؟

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٦، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

فقال: أما والله إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إن كان يعني بذلك الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفسح لهم بذلك، كما أفسح لهم بالصلاوة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إن هذا ولبي أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإن أنسح الناس لل المسلمين رسول الله صلي الله عليه وسلم»^(١).

فالجواب عليه من وجوه:

أولاً: لم يكن الحديث مما نقلته الشيعة الإمامية، بل هو من الأحاديث التي ذكرها بعض علماء السنة في كتبهم، فلا يمكن الاحتجاج به على الشيعة، والاحتجاج به يخالف المنهج الذي ادعى القفاري الالتزام به، وهو أن يكون الاستدلال والرد على الشيعة من كتبهم.

وثانياً: الظاهر أن فضيل بن مرزوق قد سمع الحديث من الحسن المثلث، أي الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام وليس من الحسن المثنى، أي الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأن الحسن المثلث هو الذي يعد من شيوخ فضيل بن مرزوق كما في تهذيب الكمال^(٢)، وهو لا يحظى بمرتبة عالية من التوثيق عند علماء الجرح والتعديل لأهل السنة، بل هو مقبول كما قال عنه ابن حجر^(٣).

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٢، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ج ٣ ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٣) ابن حجر، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٢٠٢.

ثالثاً: إن سند هذا الأثر المنقول غير صالح للاحتجاج من ناحية سندية وفق آراء أهل الجرح والتعديل عند أهل السنة، فإن البهقي أخرجه في كتابه الاعتقاد: عن يحيى بن إبراهيم بن محمد بن علي، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الوهاب، عن جعفر بن عون، عن فضيل بن مزوق، قال: «سمعت الحسن بن الحسن»^(١).

أما يحيى بن إبراهيم بن محمد بن علي، فهو بهذا العنوان مجہول، بل مهمّل لم يرد له أي مدح أو توثيق.

وأما فضيل بن مزوق، فقد اختلف فيه، قال عنه الذهبي: «قال النسائي: ضعيف، وكذا ضعفه عثمان بن سعيد... وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان من يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات»^(٢). وقال عنه أيضاً في المغني في الضعفاء: «ضعفه النسائي وابن معين أيضاً، قال الحكم: عيب على مسلم إخراجه في الصحيح»^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن فضيل بن مزوق، فقال: هو صدوق صالح الحديث، يهمّ كثيراً، يكتب حدیثه. قلت: يحتاج به؟ قال: لا»^(٤).

(١) لاحظ: الاعتقاد، البهقي: ص ٣٥٥، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٦٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الذهبي، المغني في الضعفاء: ج ٢ ص ١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الرازي، الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٧٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

رابعاً: لو فرضنا صحة هذا الحديث جدلاً، فهو لا يعدو كونه رأياً خاصاً للحسن بن الحسن، وهو من لا تعتقد الشيعة بعصمته ولا بحجية قوله عليهم، فكيف يتحجّ برأيه عليهم؟!!

الشبيهة الخامسة: إن حديث الغدير جاء ليرد قول الخوارج ويثبت إيمان علي باطننا وظاهرها

قال القفاري نقلًا عن ابن تيمية: «وفي هذا الحديث إثبات إيمان علي في الباطن، والشهادة له بأنه يستحق الم الولاية باطنًا وظاهرًا، ويرد ما يقوله فيه أعداؤه من الخوارج والنواصب، ولكن ليس فيه أنه ليس من المؤمنين مولى غيره، فكيف ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) له موال وهم صالحو المؤمنين»^(١).

بيان الشبيهة

إن حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي الباطني كما هو ثابت له ظاهرًا، ومن هنا فهو يستحق الم الولاية، ظاهرًا وباطنًا، وبهذا الحديث يرد رسول الله ﷺ على ما يقوله الخوارج والنواصب الذين يعتقدون أن إيمان علي عليه السلام ظاهري فقط، فيكون إخباراً غيبياً عمّا سيقع من الخوارج. فلا يدلّ على أنه مولى المؤمنين الوحيد، كيف ذلك والرسول له موال يوالونه ويواليهم، وهم المؤمنون الصالحون.

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

الجواب:

أولاً: لا توجد أدلة أو قرائن تثبت أن موضوع الحديث هو إيمان

علي عليه السلام

إن حديث الغدير - بألفاظه وزوائده المختلفة والمتعلقة - ليس فيه أي دلالة على أنه جاء للرد على من يبغض علياً عليه السلام من النواصب وغيرهم، أو أنه جاء ردًا على ما سيطر من الخوارج في تكفيرهم لعلي عليه السلام ومحاربتهم؛ إذ لم نلاحظ في عدد من تلك الطرق - التي صححتها أسانيدها - أية قرينة تشير إلى هذا المعنى، خصوصاً وأن ورود الحديث في غدير خم وما احتف به من قرائن وشواهد داخلية وخارجية - تقدم ذكرها - تجعل الباحث يستبعد هذه الفكرة التي زعمها ابن تيمية، بل تلك الشواهد تثبت أن الحديث إنما جاء لإثبات مقام الخلافة والإمامية لعلي عليه السلام.

ثانياً: تثبيت إيمان علي ليس هو غاية الحديث بل الخلافة

من الثابت لكل باحث في التراث الإسلامي أنه لم يرد في حق أحد من الصحابة بقدر ما ورد بحق أمير المؤمنين عليه السلام وعلو منزلته^(١)، وأنه يحب الله

(١) أخرج الحكم النيسابوري في مستدركه: ج ٣ ص ١٠٧، بسنده عن محمد بن منصور الطوسي، يقول: «سمعت أحمد بن حنبل، يقول: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الفضائل ما جاء على بن أبي طالب رضي الله عنه». وفي الاستيعاب لابن عبد البر، قال: «وقال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم



رسوله، ويحبه الله ورسوله^(١)، وأنه مع الحق يدور معه حيّثما دار^(٢)، وأنه مع القرآن والقرآن معه^(٣)، وأنه سيد العترة التي قرنتها مع القرآن في حديث الثقلين^(٤)، وأنه الميزان في تمييز المؤمن عن المنافق^(٥)، وغيرها من الأحاديث الصحيحة التي تقدم ذكرها سابقاً، والتي تبيّن إيمان علي ظاهراً وباطناً فهل يحتاج الرسول ﷺ بعد كلّ هذا أن يجمع الناس في حرّ الهجیر



يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روى في فضائل علي بن أبي طالب» ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٣ ص ١١١٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.
وقال ابن الجوزي: «قال الإمام أحمد بن حنبل: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي رضي الله عنه»، ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٢٠، الناشر: هجر، ط ٢.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٧٦ ح ٤٢١٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٧ ص ٢٣٥، وقال عنه: «رواہ البزار، وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح». وقال الأميني: «الرجل الذي لم يعرفه الهيثمي هو سعيد بن شعيب الحضرمي، قد خفي عليه لمكان التصحيف، ترجمه غير واحد» الأميني، الغدير: ج ٣ ص ١٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك ج ٣: ص ١٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٣٣٢ - ١٣٣٣ ح ٦١١٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) أخرج النيسابوري بسنده عن أبي ذر رضي الله عن: «ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكتذيبهم الله ورسوله والخلاف عن الصلوات، والبغض لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» المستدرك: ج ٣ ص ١٢٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وفي صحيح مسلم عن علي عاشور: «... لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق» صحيح مسلم: ج ١ ص ٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

لبيّن لهم إيمان علي باطنًا وظاهرًا بحديث (من كنت مولاه...) وبشكل متكرر، ليرد بذلك على ما سيقوله فيه أعداؤه، من النواصب والخوارج؟!! إن هذا ما لا يقبله المنطق والعقل السليم.

ثم نتساءل هل أن إيمان علي بن أبي طالب عليه السلام أخفى أو أقل وأضعف درجة من إيمان سائر الصحابة كي يحتاج النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه إلى إثباته وبيانه لمبغضيه من الصحابة والمنافقين؟!!

ثالثاً: ليس مهمته النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه التصدي لإيمان الصحابة

ثم إنه لو كان على النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه أن يتصدّى لإثبات إيمان أحد من أصحابه فيما لو كان له أعداء سينكرون إيمانه، لكان المفروض أن يتصدّى صلوات الله عليه وآله وسلامه لإثبات إيمان عثمان بن عفان، الذي أنكر الخوارج إيمانه وكفّروه ظاهراً وباطناً، بل هو قتل بأيد الصحابة أنفسهم، بعد أن ثاروا عليه.

الشّبهة السادسة: حديث الغدير كان بسبب شكوى اليمن

قال القفاري: «والمعنى الذي في الحديث يعمّ كلّ مؤمن، ولكن خصّ بذلك علياً - رضي الله عنه - لأنّه قد نقم منه بعض أصحابه، وأكثروا الشّكاية ضده حينما أرسله النبيّ (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن قبل خروجه من المدينة لحجّة الوداع، ولذلك قال البيهقي: ليس فيه إن صحّ إسناده نص على ولاية عليّ بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دلّ على مقصود النبيّ (صلى الله عليه وسلم) من ذلك، وهو أنّه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشّكاوة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبيّ (صلى الله عليه وسلم) أن يذكر اختصاصه به ومحبته إياه، ويحثّهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته»^(١).

الجواب عن الشّبهة

إن هذه الشّبهة التي ذكرها القفاري مقتبسة من كلام البيهقي في كتابه الاعتقاد، حيث قال: «وأما حديث المولا، فليس فيه إن صحّ إسناده نص على ولاية عليّ بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دلّ على مقصود النبيّ (صلى الله عليه وسلم) من ذلك، وهو أنّه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشّكاوة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبيّ (صلى الله عليه وسلم) أن

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشّيعة: ج ٢ ص ٨٤٢ - ٨٤٣، النّاشر: دار الرّضا - الجيزة.

يذكر اختصاصه به ومحبته إياه، ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته، فقال: من كنت ولئه فعلي ولئه^(١).

وقد أثار هذه الشبهة أيضاً ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية)، حيث قال: «خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الحجفة - يقال له غدير خم - فيبين فيها فضل علي بن أبي طالب، وبراءة عرضه مما كان تكلّم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المعدلة التي ظنها بعضهم جوراً وتضييقاً وبخلاً، والصواب كان معه في ذلك، ولهذا لما تفرّغ^{عليه السلام} من بيان المناسب ورجع إلى المدينة بين ذلك في أثناء الطريق، فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذ، وكان يوم الأحد بغضير خم، تحت شجرة هناك، فيبين فيها أشياء، وذكر من فضل علي وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه»^(٢).

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٤، الناشر: دار الأفاق الجديدة.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقال في موضع قبله: «والمقصود أن علياً لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منع إياهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحال التي أطلقها لهم نائبه، وعلى معدور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج. فلذلك - والله أعلم - لما رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من حجّته، وتفرّغ من مناسكه ورجع إلى المدينة، فمرّ بغضير خم، قام في الناس خطيباً، فبراً ساحة علي، ورفع من قدره وتبّه على فضله؛ ليزيل ما وقر في نفوس كثير من الناس»: ج ٥ ص ١٢٣.

وكذلك أشار إلى هذه الشبهة ابن حجر المكي^(١) والدهلوi^(٢).

الجواب:

ولكي نجيب عن هذه الشبهة لابد لنا من دراسة قضية الشكوى وتحليل مضمونها أولاً.

دراسة وتحليل قضية الشكوى

إن من يطالع الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في كتب أهل السنة، يتبيّن له بوضوح أنَّ علياً عليهما السلام ذهب إلى اليمن أكثر من مرّة، ولا ربط لذلك من حيث الوثائق التاريخية والروائية المعتبرة بواقعة الغدير.

ففي المرّة الأولى: ذهب إلى اليمن داعياً إلى الإسلام، وخاصض الجيش الإسلامي بقيادة علي عليهما السلام معركة مع بعض قبائل اليمن، دخلت على إثرها قبيلة همدان في الإسلام طواعية، وفي هذا الخروج ذهب بريدة إلى النبي ﷺ في المدينة بأمر من خالد بن الوليد ليشكو علياً عليهما السلام، فرده النبي ﷺ، وبين فضل علي عليهما السلام، وكان ذلك قبل خروج رسول الله ﷺ إلى الحج، وفي هذا الخروج كانت الشكوى على علي عليهما السلام قد وقعت في المدينة، كما يأتي تفصيله.

(١) ابن حجر، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الآلوسي، مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوi: ص ١٨٠، الناشر: المكتبة السلفية. تحقيق محب الدين الخطيب.

وفي المرة الثانية: بعث النبي ﷺ إلى اليمن؛ للقضاء بينهم بعد أن دخلوا الإسلام، فتوجّه علي عليه السلام للحكم والقضاء في تلك البلاد.

وفي هذا الخروج لم تكن هناك شكوى من أحد في حقّ علي عليه السلام.

وفي المرة الثالثة: خرج علي عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، وفي هذا الخروج الثالث جعل علي عليه السلام أميراً على أصحابه، ووقف راجعاً إلى مكة، حيث التحق بالنبي ﷺ في حجة الوداع وأتمّ الحجّ معه، ثمّ أبدى بعض أصحابه في مكة المكرمة الشكاية على علي عليه السلام، فقام رسول الله ﷺ خطيباً، قال: «أيها الناس، لا تشکوا علياً، فهو الله إلهكم ألا خشن في ذات الله وفي سبيل الله»^(١)، وفي هذا الخروج قد حصلت الشكوى في مكة المكرمة من بعض المسلمين.

كما أنه يظهر من بعض الروايات التي ستأتي أن بعض المسلمين قد أظهر نفس الشكاية في المدينة، فزجرهم النبي ﷺ وأمرهم أن لا ينتقصوا علي عليه السلام، وسوف يتضح أن لا صلة لهذه الشكايات بقضية الغدير إطلاقاً.

ولكي يتبيّن صحة ما ذكرناه من التسلسل التاريخي لعدد مرات خروج علي عليه السلام إلى اليمن، داعياً للإسلام تارة، وأخرى قاضياً، وثالثة جابياً للصدقات، سنحاول أن نستعرض الروايات والأحاديث التي ذُكرت في هذا المجال:

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ج ٣ ص ٨٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

أولاً: خروج عليٰ إلى اليمن غازياً وداعياً إلى الإسلام

أ- رواية البخاري المتوفى (٢٥٦هـ)

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى البراء، قال: «بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع خالد بن الوليد إلى اليمن، قال: ثم بعث علياً بعد ذلك مكانه، فقال: من أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقب معك فليعقب، ومن شاء فليُقبل، فكنت فيمن عقب معه، قال: فغنمْت أواقيَّ ذوات عدد»^(١).

ثم أخرج البخاري هذه القصة بنحو آخر عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: «بعث النبي صلى الله عليه وسلم علياً إلى خالد ليقبض الخمس، وكانت أبغض علياً وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا؟ فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت له ذلك، فقال: يا بريدة، أتبغض علياً؟ فقلت: نعم، قال: لا تبغضه، فإن له في الخمس أكثر من ذلك»^(٢).

ب- رواية أحمد المتوفى (٤٢٤هـ) والنسائي (٣٠٣هـ)

أخرج أحمد في المسند والنسائي في السنن والخصائص، عن بريدة

(١) أواق جمع أوقية، وهي قد يمّاً أربعون درهماً من الفضة، لاحظ: غريب الحديث لابن الأثير: ج ١ ص ١٩١.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥٣ ص ٤٣٤٩ ح ١١٠، كتاب المغازى، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٤٣٥٠ ح ١١٠.

واللفظ للأول، قال: «بعث رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بعشرين إلى اليمن، على أحدهما علي بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، فقال: إذا التقىتم فعليكم على الناس، وإن افترقتما فكل واحد منكم على جنده، فلقينا بنى زيد (زبيد) من أهل اليمن فاقتتلنا، فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذريعة، فاصطفي على امرأة من السبي لنفسه، قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يخبره بذلك، فلما أتت النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دفعت الكتاب، فقرئ عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقلت: يا رسول الله! هذا مكان العائذ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه، ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): لا تقع في علي، فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه وهو وليكم بعدي»^(١).

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٢). وروى أحمد أيضاً واللفظ له وللنمسائي في السنن الكبرى عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن سعيد بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «بعثنا رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في سرية، قال: لما قدمنا، قال:

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ج ٥، ص ٣٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت.النسائي، الخصائص: ص ٩٨ - ٩٩، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ج ١٦ ص ٤٩٧ ح ٢٢٩٠٨، الناشر: دار الحديث، القاهرة.النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٣٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

كيف رأيت صحابة صاحبكم؟ قال: فاما شكته او شكاه غيري، قال:
فرفعت رأسي و كنت رجلاً مكبباً، قال: فإذا النبي (صلى الله عليه وسلم)
قد احمر وجهه، قال: وهو يقول: من كنت وليه فعليه وليه^(١).
قال الهيثمي: «ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٢).
قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده حسن على شرط الشيفيين»^(٣).
وأخرج الرواية ابن عساكر^(٤)، وهذه الرواية ورواية ابن أبي شيبة - التي
سوف تأتي - وإن لم يذكر فيها اليمن بالخصوص، وإنما وردت فيها كلمة
(سرية) فقط، ولكن بضميمة الروايات الأخرى يفهم أن المقصود هو سرية
اليمن.

ج-رواية الطبراني المتوفى (٣٦٠هـ)

روى الطبراني بإسناده عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم) علياً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعتما فعليّ على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيروا مثله، وأخذ على جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد

(١) أحمد بن حنبل، مسنـد أـحمد بن حـنـبل: ج ٥ ص ٣٥٠، النـاـشر: دار صـادر - بـيـرـوـتـ. النـسـائـيـ،
الـسـنـنـ الـكـبـرـيـ: ج ٥ ص ١٣٠، النـاـشر: دار الـكـتبـ الـعـلـمـيـ - بـيـرـوـتـ.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسنـد أـحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، النـاشر: مؤسـسة قـرطـبة - القـاهـرة. الأـحادـيث مـذـيلـة بـأـحكـام شـعـيب الـأـرنـوـوط.

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

بريدة، فقال: اغتنمها فأخبر النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد ورسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في منزله وناس من أصحابه على بابه.

فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ قلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله - ورسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يسمع الكلام - فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام يتقصون علياً، من يتقص علياً فقد تنقصني، ومن فارق علياً فقد فارقني. إن علياً مني وأنا منه، خلق من طينتي، وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم، ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم. يا بريدة: أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ وأنه وليك من بعدي؟! قلت: يا رسول الله، بالصحة ألا بسطت يدك حتى أباعلك على الإسلام جديداً، قال: فما فارقته حتى بايعته على الإسلام. لا يروى هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا بهذا الإسناد تفرد به: حسين الأشقر^(١).

د- رواية ابن أبي شيبة المتوفى (٢٣٥ هـ)

قال: «حدثنا عفان، قال: ثنا جعفر بن سليمان، قال: حدثني يزيد

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سرية واستعمل عليهم علياً، فصنع على شيئاً أنكروه، فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسلموا عليه ونظروا إليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم، قال: فلما قدمت السرية سلموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقام أحد الأربعة، فقال: يا رسول الله! ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا، فأقبل إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعرف الغضب في وجهه، فقال: ما تريدون من على؟ ما تريدون من على؟ على مني وأنا من على، وعلى ولني كل مؤمن بعدي»^(١).
وأخرج هذا الحديث الطبراني في الكبير، وفيه بدل «فصنع على شيئاً أنكروه» قد ذكر عبارة «فأصاب علي جارية فأنكروا ذلك عليه»^(٢)، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه^(٣)، وأخرجه الترمذى وقال: «هذا حديث فأحدث شيئاً في سفره»^(٤) وكذا أخرجه الترمذى وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان»^(٥)، وقد قال ابن كثير في البداية والنهاية: «وقد رواه الترمذى والنسائى عن قتيبة عن جعفر بن

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٨ ص ١٢٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٣٧٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٤) أحمد بن حنبل، مسنون أحمد بن حنبل: ج ٤ ص ٤٣٧ - ٤٣٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٥ ص ٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

سليمان، وسياق الترمذى مطول وفيه (أنه أصاب جارية من السبى) ثم قال: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان^(١). وقال الذهبي: «أخرجه أحمد في المسند والترمذى، وحسنه، والنمسائى»^(٢). وقال الحاكم في مستدركه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٣).

هـ-رواية البيهقي المتوفى (٤٥٨هـ)

أخرج البيهقى بسنده عن البراء، قال: «بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى أهل اليمن يدعوهم إلى الإسلام، فلم يجيئوه، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي طالب وأمره أن يقفل خالد أو من كان معه إلاّ رجل ممن كان مع خالد أحب أن يعقب مع علي رضي الله عنه فليعقب معه، قال البراء: فكنت ممن عقب معه، فلما دعونا من القوم خرجوا إلينا فصلّى بنا علي رضي الله عنه وصفنا صفاً واحداً ثم تقدم بين أيدينا، فقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأسلمت همدان جميعاً، فكتب علي رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٣ ص ١١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

عليه وسلم بسلامهم، فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب خرّ ساجداً، ثم رفع رأسه، فقال: السلام على همدان، السلام على همدان»^(١). قال الذهبي: «هذا حديث صحيح، أخرج البخاري بعضه بهذا الإسناد»^(٢).

وقال الألباني: «وأقرَّ ابن التركماني فلم يعقبه بشيء»^(٣).

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٢ ص ٣٦٩، الناشر: دار الفكر.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢ ص ٦٩١، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٣) الألباني، إرواء الغليل: ج ٢ ص ٢٣٠، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

وقفات مع الشكوى في روايات خروجه إلى اليمن داعيا الوقفة الأولى:

خروج علي عليه السلام إلى اليمن كان في سنة ثمان

الظاهر أن خروج علي عليه السلام إلى اليمن غازياً كان في سنة ثمان بعد فتح مكة، قبل حجة الوداع بستين كما صرخ بذلك زيني دحلان مفتى مكة المكرمة في سيرته، قائلاً: «في التاريخ سنة عشر وهم؛ لأن بعث علي إلى همدان لم يكن سنة عشر، إنما كان سنة عشر بعثه إلىبني مذحج، وأما بعثه إلى همدان فكان سنة ثمان بعد فتح مكة»^(١).

الوقفة الثانية:

الشكوى قد وقعت في المدينة فلا تؤثر على الحديث

هذه الروايات تتفق على مسألة واحدة، وهي أن الشكوى قد وقعت في المدينة قبل حجة الوداع، فلا علاقة لها بحديث الغدير، كما في صريح كلام الطبراني: «فقال: اغتنمها فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله وناس من أصحابه على بابه»^(٢).

وفي رواية ابن أبي شيبة، قال عمران: «وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فنظروا إليه وسلّموا عليه، ثم ينصرفون

(١) أحمد زيني دحلان، السيرة النبوية: ج ٢ ص ٣٧١، الناشر: دار القلم العربي - حلب، ١٤١٧ هـ

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

إلى رحالهم»^(١) فهذه الرواية دلت بوضوح على أن الشكوى وقعت في المدينة بقرينة «بدؤوا برسول الله... قبل أن ينصرفوا إلى رحالهم» وهذا يناسب المدينة لا مكة.

وفي كل الأحوال فهي لا تؤثر على حديث الغدير، كما سيأتي.

الوقفة الثالثة:

مواقف غير ودية صدرت عن بعض الصحابة تجاه علي عليهما السلام

دللت بعض روایات هذا الصنف على وجود مواقف غير ودية من بعض الصحابة تجاه علي بن أبي طالب عليهما السلام، كما في رواية الطبراني عن بريدة، قال: «ودخلت المسجد، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله، وناس من أصحابه على بابه. فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها على من الخمس، فجئت لأنخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله»^(٢).

وفي رواية ابن أبي شيبة وكل الروایات التي ذكرت تعاقد أربعة من الصحابة، قال: «فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا لقينا النبي أخبرناه بما صنع علي»^(٣).

وقال ابن الأثير: « واستعمل عليهم علي بن أبي طالب فمضى في

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤.

السرية، فأصاب جارية، فأنكروا عليه، فتعاقد أربعة من أصحاب النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقالوا: إذا لقينا رسول الله أخبرناه بما صنع على...»^(١).

وقال الذهبي: «فأصاب علي جارية، فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله» إلى أن قال: «ما تريدون من علي، علي مني وأنا منه، وهو ولني كل مؤمن بعدي. أخرجه أحمد في المسند والترمذى، وحسنه، والنمسائى»^(٢).

الوقفة الرابعة: غضب النبي ﷺ على بعض أصحابه

نلاحظ في هذه الروايات أن النبي ﷺ قد غضب على من شكا عليه، وهذا يكشف عن أن فعل علي عليه السلام لم يكن مخالفًا لله، وكشف أيضًا خطأ الشاكين عليه، وأن مافعلوه من شكایة قد أدى بالنبي الحليم إلى أن يغضب ويحرر وجهه، ما يكشف عن الخطأ الفادح الذي ارتكبوه بانتقاده علي عليه السلام، كما في رواية أحمد السابقة عن بريدة: «فرأيت الغضب في وجه رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)»^(٣).

وفي رواية الطبراني عن بريدة، قال: «فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام يتقصون علياً، من يتقص علياً فقد تنقصني، ومن فارق علياً فقد فارقني»^(٤).

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٢٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسنده: ج ٥ ص ٣٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

وفي رواية ابن أبي شيبة: «فأقبل إليه رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يعرف الغضب في وجهه»^(١).

وفي رواية أحمد: «فإذا النبي (صلى الله عليه وسلم) قد احمرَ وجهه»^(٢).

الوقفة الخامسة: في الحديث دلالة على إمامته على وخلافته

نجد أن النبي ﷺ قد صرّح بعدما غضب من شكوى الشكاة بما يدل على إمامية علي بن أبي طالب عليهما السلام ولاليته، وأنه ولـي كل مؤمن بعده، كما في رواية الطبراني، قال رسول الله ﷺ: «يا بريدة، أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ، وأنه ولـيكم من بعدي؟! فقلت: يا رسول الله، بالصحة ألا بسطت يدك حتى أبايعك على الإسلام جديداً، قال: فما فارقته حتى بايعته على الإسلام»^(٣).

وفي رواية ابن أبي شيبة وغيرها، فقال ﷺ: «وعلي ولني كل مؤمن بعدي»^(٤).

وفي رواية أحمد بن حنبل: «إذا النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قد احمرَّ

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسنن أحمد بن حنبل: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤؛ الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٨ ص ١٢٨-١٢٩؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٣ ص ١١٠.

وجهه، قال: وهو يقول: من كنت ولـيـهـ، فـعلـيـهـ ولـيـهـ»^(١).
قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٢).

تنبيه:

من الجدير هنا التنبيه إلى بعض الملاحظات:

١- نعتقد بأن هذه الروايات التي في دلالتها زواج علي عليه السلام من امرأة أخرى هي روايات؛ إما أنها موضوعة قد وضعها أعداء علي عليه السلام في زمن بني أمية؛ لما يحمله البعض من بغض شديد له، وهو شبيه بما وضعوه من قصة خطبة علي عليه السلام لابنة أبي جهل، وإنما أن بريدة وأمثاله هم من اخترعوا قصة زواجه بالجارية التي اصطفاها، وفهم من ذلك هو إسقاط علي عليه السلام من عين رسول الله عليه السلام من خلال إثارة النبي عليه السلام بنقل زواج علي عليه السلام على ابنته الزهراء عليهما السلام، ويفيد ما ذكرناه في رواية الطبراني: «فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ قلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله».

وكذا يؤيد ذلك، ما نقله الشيخ المفيد المتوفى (٤٦٣هـ)، قال: «وكان أمير المؤمنين عليه السلام قد اصطفى من السبي جارية، فبعث خالد بن الوليد بريدة الإسلامي إلى النبي عليه السلام وقال له: تقدم الجيش إليه فأعلم ما فعل

(١) أحمد بن حنبل، مسنـدـ أـحـمـدـ بـنـ حـنـبـلـ: جـ ٥ـ صـ ٣٥٠ـ، النـاـشـرـ: دـارـ صـادـرـ - بـيـرـوـتـ.

(٢) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٠٨، النـاـشـرـ: دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ - بـيـرـوـتـ.

علي عليه السلام من اصطفائه الجارية من الخمس لنفسه، وقع فيه. فسار بريدة حتى انتهى إلى باب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيه عمر بن الخطاب فسألة عن حال غزواتهم وعن الذي أقدمه، فأخبره أنه إنما جاء ليقع في علي عليه السلام، وذكر له اصطفاءه الجارية من الخمس لنفسه، فقال له عمر: امض لما جئت له، فإنه سيفضي لابنته مما صنع علي عليه السلام»^(١).

ومن المحتمل قوياً أن تلك الجارية التي أخذها الإمام علي عليه السلام هي نفسها التي ذكرها بعض علماء أهل السنة من أنها خولة أم محمد الحنفية التي جاء بها علي بن أبي طالب عليه السلام من اليمن ووهبها فاطمة سلام الله عليها، وهي التي تزوجها أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة الزهراء عليه السلام، فولدت له محمد بن الحنفية، كما جاء في سرّ السلسلة العلوية لأبي نصر البخاري: «روى عن أسماء بنت عميس أنها قالت: رأيت الحنفية سوداء، حسنة الشعر، اشتراها علي عليه السلام بذري المجاز - سوق العرب - أوان مقدمه من اليمن، فوهبها فاطمة الزهراء عليه السلام وباعتتها فاطمة من مكمل الغفارى فولدت له عونه بنت مكمل، وهي أخت محمد لأمه...»^(٢).

٢- إن هناك شاهداً قرآنياً يوضح ما ذكرناه أيضاً وهو أن سورة (هل أتى) التي اشتهر نزولها في علي وأهل بيته عليهما السلام فقد ذكرت الآية أغلب نعم الجنة، ولكنها لم تتعرض لمسألة الحور العين، وقد ذكر المفسرون أن سبب ذلك هو الحفاظ على كرامة الزهراء عليه السلام، قال الألوسي: «ومن اللطائف على

(١) الشيخ المفيد، الإرشاد: ج ١ ص ١٦٠ - ١٦١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) أبو نصر البخاري، سرّ السلسلة العلوية: ص ٨١، الناشر: انتشارات الشريفة الرضي.

القول بنزولها فيهم أَنَّهُ سبَّحانَهُ لَمْ يذْكُرْ فِيهَا الْحُورُ الْعَيْنُ وَإِنَّمَا صَرَحَ عَزَّ وَجَلَّ بِوَلْدَانِ مَخْلُودِينَ رَعَايَةً لِحُرْمَةِ السَّتُولِ وَقَرْةِ عَيْنِ الرَّسُولِ^(١).

ثانياً: خروج على عالى إلى اليمن قاضيا

هناك روايات كثيرة وصححها دللت على أن النبي ﷺ قد بعث علياً عليه السلام إلى اليمن قاضياً، نشير فيما يلي إلى جملة من نصوصها:
النص الأول: ما أخرجه أحمد في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «عشني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن، قال: فقلت: يا رسول الله، تبعشي إلى قوم أسنّ مني، وأنا حديث لا أبصر القضاء؟ قال: فوضع يده على صدره، وقال: اللهم ثبت لسانه واهد قلبه، يا علي، إذا جلس إليك الخصمان، فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء، قال: فما اختلف عليّ قضاء بعد، أو ما أشكال عليّ قضاء بعد».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٢).

النص الثاني: ما أخرجه أحمد أيضاً في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله،

(١) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن: ج ٢٩ ص ١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

إنك تبعبني إلى قوم هم أسنّ مني لأقضى بينهم، قال: اذهب، فإن الله تعالى سيثبت لسانك ويهدى قلبك». وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناد صحيح»^(١).

النصُّ الثالث: ما أخرجه ابن ماجه في سننه عن علي عليه السلام، قال: «بعبني رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى اليمين، فقلت: يا رسول الله، تبعبني وأنا شاب أقضى بينهم ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في صدره، ثم قال: اللَّهُمَّ أهد قلبه وثبت لسانه، قال: فما شكت بعد في قضاء بين اثنين»، قال الألباني في حكمه على الحديث: « صحيح»^(٢). وفي هذا الخروج لم ينقل أن هناك شكوى ضد علي عليه السلام.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل بتعليق أحمد محمد شاكر: ج ١ ص ٤٥٨ - ٤٥٩ ح ٦٦٦.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٩٥ ح ٢٣١٠، الناشر: مكتبة المعرفة - الرياض.

ثالثاً: خروج على عليه السلام إلى اليمن جائياً للصدقات

١- رواية ابن إسحاق عن ابن ركانت و عن أبي سعيد الخدري

قال ابن هشام: «نقل ابن إسحاق تحت عنوان (موافقة علي في قوله من اليمن رسول الله في الحج): حدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمارة، عن يزيد بن طلحة بن ركانة، قال: لما أقبل علي رضي الله عنه من اليمن ليلقى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة، تَعَجَّلَ إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واستخلف على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، فعمد ذلك الرجل فكسا كلّ رجل من القوم حلة من البز^(١) الذي كان مع علي رضي الله عنه، فلما دنا جيشه خرج ليلاقهم، فإذا عليهم الحلل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك! انزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: فانتزع الحلل من الناس، فردها في البز، قال: وأظهر الجيش شکواه لما صنع بهم»^(٢).

وعن ابن هشام أيضاً، قال ابن إسحاق: «فحدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم، عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمه زينب بنت كعب، وكانت عند أبي سعيد الخدري، عن أبي سعيد

(١) البز: الشياب وقيل: ضرب من الشياب، لسان العرب: ج ٥ ص ٣١١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢١-١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي - مصر. الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٥٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الحدري، قال: اشتكي الناس علياً رضوان الله عليه، فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فينا خطيباً، فسمعته يقول: أيها الناس، لا تشكوا علياً، فهو الله إله لا يُلْهِنُ فِي ذَاتِ اللهِ، أَوْ فِي سَبِيلِ اللهِ، مِنْ أَنْ يُشْكَىُ. ثُمَّ مَضَى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم، وخطب الناس خطبته التي بين فيها ما بين، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس، اسمعوا قولي...»^(١).

وقد روى الطبرى هذا المضمون نفسه، قال: «حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، قال: ثم مضى رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) على حجه فأرى الناس مناسكهم وأعلمهم سنن حجتهم وخطب الناس خطبته...» (٢).
كذلك أخرج أحمد في مسنده هذا المضمون في مسنده مختصراً عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب - وكانت عند أبي سعيد الخدري - عن أبي سعيد الخدري، قال: «اشتكى علياً الناس، قال: فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فينا خطيباً، فسمعه يقول: أيها الناس، لا تشکوا علياً فهو الله إِنَّه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله» (٣).

فعبارة «ثمّ مضى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى حَجَّهِ» فِي

(١) ابن هشام، سيرة النبي ﷺ: ج ٤ ص ١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي - مصر.

(٢) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الاعلمى - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسنن أحمد بن حنبل: ج ٣ ص ٨٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

بعض الروايات السابقة تدل صراحة على كون هذه القضية في مكة قبل مراسيم الحج.

٢- دوایة البیهقی عن أبي سعید الخدري:

أخرج البیهقی في الدلائل بسند معتبر، قال: «أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضلقطان ببغداد، أبنا أبو سهل بن زيادقطان، حدثنا أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثنا أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعید بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعید الخدري، أنه قال: بعث رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعید: فكنت ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خللاً، فأبى علينا، وقال: إنما لكم منها سهم كما للمسلمين.

قال: فلما فرغ علي وانطلق من اليمن راجعاً أمر علينا إنساناً، وأسرع هو فأدرك الحج، فلما قضى حجته، قال له النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم، قال أبو سعید: وقد كنا سألكم الذي استخلفه ما كان علي منعنا إياه فعل، فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد ركبت، رأى أثر المركب، فذم الذي أمره ولاته، فقلت: أنا إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكر لرسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ولاخبرنـه ما لقينا من الغلطة والتضييق.

قال: فلما قدمنا المدينة غدـوت إلى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه، فلقيت أبا بكر خارجاً من عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فوقف معي ورحب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: أذن له، فدخلت فحييت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وجاءني وسلم عليّ، وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفي المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فانتبذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وجعلت أنا أعدد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على فخذي، وكنت منه قريبًا، ثم قال: سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله لقد علمت أنه أحسن في سبيل الله، قال: فقلت في نفسي، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أرانى كنت فيما يكره منذ اليوم، وما أدرى لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانية^(١).

وسنّد هذا الحديث معتبر، كما اعترف بذلك ابن كثير، فهو بعد أن نقل هذا الحديث عن البهقي في الدلائل، قال: «وهذا إسناد جيد، على شرط النسائي، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة»^(٢).

(١) دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨ - ٣٩٩ - توثيق وتحريج وتعليق: د عبد المعطي قلعيجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وهذه الرواية تدلّ على أن الشكوى قد وقعت في المدينة.

٣- روایة احمد بن حنبل عن عمرو بن شاس الاسلامی:

جاء في مسند أحمد بن حنبل: «حدثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن الفضل بن معقل بن سنان، عن عبد الله بن نياز الإسلامي، عن عمرو بن شاس الإسلامي - قال: وكان من أصحاب الحديبية - قال: خرجت مع علي إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتى وجدت في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد، حتى بلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فدخلت المسجد ذات غدوة ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ناس من أصحابه، فلما رأني أبدني عينيه - يقول: حدّد إلى النظر - حتى إذا جلست، قال: يا عمرو، والله لقد آذيتني، قلت: أعوذ بالله أن أوذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني»^(١).

وهذه الرواية لا تدل صراحة على أن المسألة مرتبطة بجباية الصدقات، إلا أنه بقرينة جفاني يمكن أن نفهم ذلك، كما تدل على أن الشكوى وقعت في المدينة بقرينة قوله: «فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد».

والرواية صحيحة، كما قال الهيثمي في تعليقه على الحديث: «رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه، ورجال أحمد ثقات»^(٢).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

في التلخيص^(١).

وقال حمزة أَحْمَدُ الزَّيْنُ فِي حُكْمِهِ عَلَى الْحَدِيثِ أَيْضًا: «إِسْنَادُهُ حَسْنٌ... وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شِبَّةَ ١٢ / ٧٥ رَقْمُ ٢١١٥٧ فِي الْفَضَائِلِ / فَضَائِلٌ عَلَيْهِ، وَابْنُ حَبَّانَ ٥٤٣ رَقْمُ ٢٢٠٢ (مُوَارِدٌ) مُخْتَصِرًا، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ ٣ / ١٢٢ وَوَافَقَهُ الْذَّهَبِيُّ»^(٢).

٤- روایة الواقدي:

قال الواقدي: «قالوا: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب في رمضان سنة عشر، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعسكر بقباء، فعسكر بها حتى تتم أصحابه، فعقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ لواءً أخذ عمامةً فلفّها مثنيةً مربعةً، فجعلها في رأس الرمح ثم دفعها إليه، وقال: هكذا اللواء وعممه عمامة ثلاثة أكور، وجعل ذراعها بين يديه وشبراً من ورائه، ثم قال: هكذا العمامة.

قال: فحدثني أسامة بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع، قال: لما وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: امض ولا تلتفت!

فقال على: يا رسول الله، كيف أصنع؟ قال: إذا نزلت بساحتهم فلا

(١) الحاكم النيسابوري، في الصحيحين وبذيله تلخيص الذهبي، المستدرك: ج ٣ ص ١٢٢.

(٢) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد بتعليق حمزة أَحْمَدُ الزَّيْنُ: ج ١٢ ص ٣٩٢ ح ١٥٩٠٢، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

تقاتلهم حتى يقاتلوك، فإن قاتلوك فلا تقاتلهم حتى يقتلوها منك قتيلاً، فإن قاتلوا منك قتيلاً فلا تقاتلهم، تلوّهُمْ^(١) حتى تريهم أناة، ثم تقول لهم: هل لكم أن تقولوا: لا إله إلا الله؟ فإن قالوا: نعم، فقل هل لكم إلى أن تصلوا؟ فإن قالوا: نعم، فقل لهم: هل لكم إلى أن تخرجوا من أموالكم صدقة تردونها على فقرائهم؟ فإن قالوا: نعم، فلا تبع منهم غير ذلك، والله لأن يهدي الله على يديك رجالاً واحداً خيراً لك مما طلت عليه الشمس أو غربت.

قال: فخرج في ثلاثة أيام فارس فكانت خيلهم أول خيل دخلت تلك البلاد^(٢)... فلما انتهى إلى أدنى الناحية التي يريد وهي أرض مذحج فرق أصحابه، فأتوا بهم وغنائم وسيبي نساء وأطفال ونعم وشاء وغير ذلك، فجعل على الغنائم بُريدة بن الحُصَيْب، فجمع إليه ما أصابوا قبل أن يلقاهم جمع.

ثم لقي جمعاً فدعاهم إلى الإسلام وحرّض بهم، فأبوا ورموا في أصحابه، ودفع لواه إلى مسعود بن سنان السُّلْمي فتقدّم به، فبرز رجل من مذحج يدعو إلى البراز، فبرز إليه الأسود بن الخزاعي السُّلْمي، فتجاولا ساعة، وهما فارسان، فقتلته الأسود وأخذ سلبه، ثم حمل عليهم على عاتقِه بأصحابه فقتل منهم عشرين رجالاً، فتفرقوا وانهزموا، وتركوا

(١) انتظروهم.

(٢) الظاهر أن المراد بلاد مذحج، حيث أن قبائل همدان وبني زيد قد أسلموا قبل ذلك، ويحتمل أن الواقدي قد خلط بين خروج علي عليه السلام لليمن غازياً وبين خروجه جائياً للصداقات.

لواءهم قائماً، فكفَّ عن طلبهم ودعاهم إلى الإسلام، فسارعوا وأجابوا وتقديم نفر من رؤسائهم، فباعوه على الإسلام، وقالوا: نحن على من وراءنا من قومنا، وهذه صدقاتنا فخذ منها حقَّ الله».

ثم قال الواقدي: «فحدثني عمر بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، قال: وجمع علي الغنائم وجزأها خمسة أجزاء. وأقرع عليها، وكتب في سهم منها، فخرج أول السهام سهم الخمس، ولم ينفل منه أحداً من الناس شيئاً، وكان من قبله من النساء يعطون أصحابهم - الحاضر دون غيرهم - من الخمس، ثم يخبر بذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلا يرده عليهم، فطلبوا ذلك من علي، فأبى وقال: الخمس أحمله إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يرى فيه رأيه، وهذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوافي الموسم، ولقاء به، فيصنع ما أراه الله، فانصرف راجعاً، وحمل الخمس، وساق معه ما كان ساق، فلما كان بالفتح^(١)، تعجل وخلف على أصحابه والخمس أبا رافع، فكان في الخمس ثياب من ثياب اليمن أحمال معكومة^(٢)، ونعم مما غنموا، ونعم من صدقة أموالهم.

قال أبو سعيد الخدري - وكان معه في تلك الغزوة - قال: وكان علي عليه السلام ينهانا أن نركب على إبل الصدقة، فسأل أصحاب علي عليه السلام أبا رافع أن يكسوهم ثياباً، فكساهم ثوبين ثوبين، فلما كانوا بالسدرة داخلين مكة خرج علي عليه السلام يتلقاهم ليقدم بهم، فينزلهم فرأى على أصحابنا

(١) قرية بالطائف.

(٢) معكومة: مشدودة

ثوبين ثوبين على كلّ رجل، فعرف الثياب، فقال لأبي رافع: ما هذا؟ قال: كلاموني ففرقْتُ من شكايتهم، وظننت أن ذلك يسهل عليك، وقد كان من كان قبلك يفعل هذا بهم، فقال: رأيت إبائي عليهم ذلك وقد أعطيتهم، وقد أمرتك أن تحفظ بما خللتُ فتعطِّيهم؟!

قال: فأبى علي عليهما السلام أن يفعل ذلك حتى جرّد بعضهم من ثوبيه، فلما قدموه على رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) شکوه، فدعاه عليه، فقال: ما لأصحابك يشكونك؟ فقال: ما أشكـيـتـهم؟ قسمـتـ عليهمـ ماـ غـنمـواـ، وحبـستـ الخـمـسـ حتـىـ نـقـدـمـ عـلـيـكـ، وترـىـ رـأـيـكـ فـيـهـ، وـقـدـ كـانـتـ الـأـمـرـاءـ يـفـعـلـونـ أـمـرـاـ يـنـفـلـونـ مـنـ أـرـادـوـاـ مـنـ الـخـمـسـ، فـرـأـيـتـ أـنـ أـحـمـلـهـ إـلـيـكـ لـتـرـىـ فـيـهـ رـأـيـكـ! فـسـكـتـ النـبـيـ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

«قال: فحدّثني سالم مولى ثابت عن سالم مولى أبي جعفر، قال: لما ظهر علي عليهما السلام على عدوه ودخلوا في الإسلام جمع ما غنم واستعمل عليه بريدة بن الحصيب وأقام بين أظهرهم، فكتب إلى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كتاباً مع عبد الله بن عمرو بن عوف المزنوي يخبره أنه لقي جمعاً من زبيد وغيرهم، وأنه دعاهم إلى الإسلام وأعلمهم أنهم إن أسلموا، كف عنهم فأبوا ذلك وقاتلهم. قال علي عليهما السلام: فرزقني الله الظفر عليهم حتى قتل منهم من قتل. ثم أجابوا إلى ما كان عرض عليهم، فدخلوا في الإسلام وأطاعوا بالصدقة وأتى بشر منهم للدين وعلّمهم قراءة القرآن، فأمره رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يوافيهم في الموسم،

فانصرف عبد الله بن عمرو بن عوف إلى علي عليهما السلام بذلك^(١). وهذه الرواية دلت على أن الشكوى وقعت في مكة المكرمة في حجة الوداع.

ملاحظة على رواية الواقدي:

يظهر من هذه الرواية أن اليمن لم تكن قد أسلم جميع أهلها في وقت واحد، فيبدو أن هناك بعضاً من قبائلها لم تكن أسلمت، لذا حين خرج علي عليهما السلام لجباية الصدقات منها، قد واجه بعض تلك القبائل غير المسلمة وخاض حرباً معها، ثم بعد ذلك أسلمت.

كما يظهر من بعض مقاطع الرواية أنها تنسجم مع الخروج الثالث، بقرينة الموافاة في مكة (يوافي الموسم) و(السنة العاشرة) كما يظهر أيضاً من بعض مقاطعها أن الخروج هو الخروج الأول الذي كان علي فيه داعياً وغازياً، بقرينة أنها ذكرت أنه قاتل زيداً وأسلموا، وفي الجملة يشعر القارئ للرواية أن هناك خلطاً قد وقع فيها، وأن هناك تهافتًا في مضامين فقراتها.

٥- رواية ابن الأثير:

قال ابن الأثير تحت عنوان: (ذكر بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمراءه على الصدقات): «وفيها أي: في السنة العاشرة بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمراءه وعماليه على الصدقات، فبعث المهاجر بن

(١) الواقدي، المغازي: ج ٣ ص ١٠٧٩ - ١٠٨٠، الناشر: عالم الكتب.

أبي أمية بن المغيرة إلى صنعاء» إلى أن قال: «وبعث علي بن أبي طالب إلى نجران ليجمع صدقاتهم وجزيئهم ويعود، ففعل وعاد، ولقي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة في حجة الوداع، واستخلف على الجيش الذي معه رجلاً من أصحابه، وسبقهم إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فلقيه بمكة، فعمد الرجل إلى الجيش، فكساهم كل رجل حلّة من البرّ الذي مع علي، فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقّاهم، فرأى عليهم الحل، فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقام النبي (صلى الله عليه وسلم) خطيباً، فقال: أيها الناس، لا تشکوا علياً، فهو أئنَّه لأشن في ذات الله وفي سبيل الله»^(١).

وهذه الرواية واضحة في جبایة الصدقات، وأنها في السنة العاشرة للهجرة، وأن الإمام عثیمین بعد جمعه للصدقات عاد والتقوى برسول الله ﷺ في مكة، مما يدل أن الشكوى قد وقعت في مكة.

عدة تساؤلات حول الخروج الثالث

التساؤل الأول: متى بعث علي عثیمین إلى اليمن، ومن هناك تتعجل بالرحيل إلى مكة؟

يفهم من كلام الواقدي وابن الأثير المتقدم: أن الخروج الثالث للإمام علي عثیمین إلى اليمن كان في السنة العاشرة للهجرة سنة حجة الوداع، حيث وافى

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، دار صادر - بيروت.

رسول الله ﷺ في مكة^(١).

التساؤل الثاني: من هم الشكاة على علي عليه السلام؟

قد عبر في الروايات عن الشكاة بعده ألفاظ، منها:

- ١- (الناس) كما في رواية ابن إسحاق، وأحمد بن حنبل، وابن عبد البر، عن أبي سعيد الخدري، قال: «اشتكى الناس علياً رضوان الله عليه»^(٢).
- ٢- (أصحاب علي) كما في رواية الواقدي عن أبي سعيد: «فلما قدموا على رسول الله (صلي الله عليه وسلم) شکوهه، فدعاه، وقال: ما لأصحابك يشكونك؟»^(٣).
- ٣- (الجيش) كما في رواية ابن هشام، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن رکانة: «وأظهر الجيش شکواه لما صنع بهم»^(٤).
- ٤- (عمرو بن شاس الأسلمي) فقد عبر عن الشاككي بهذا الاسم، قال: «خرجت مع علي عليه السلام إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتى وجدت

(١) الواقدي، المغازي: ج ٢ ص ١٠٧٩ - ١٠٨١، الناشر: عالم الكتب، تحقيق: مارسدن جونس. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) راجع ابن هشام، سيرة النبي: ج ٤ ص ١٠٢١؛ أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد بن حنبل: ج ٣ ص ٦٨٦؛ ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٤ ص ١٨٥٧؛ الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٣ ص ١٣٤؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠٠؛ الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن: ج ٦ ص ١٩٤؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٤٣١؛ ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٨؛ ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥.

(٣) الواقدي، المغازي: ج ٢ ص ١٠٨١، الناشر: عالم الكتب، تحقيق: مارسدن جونس.

(٤) ابن هشام، سيرة النبي (ص): ج ٤ ص ١٠٢٢؛ تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٢؛ ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥.

في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد^(١).
وقال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخر منه
ورجال أحمد ثقات»^(٢).

٥- (أبو سعيد الخدري بن مالك بن سنان) فقد عبر أيضاً عن المشتكى
بهذا الاسم، كما في رواية البيهقي، قال: «فلما قدمنا المدينة غدوت إلى
رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)... فقلت: يا رسول الله، ما لقينا من علي
من الغلظة وسوء الصحابة والتضييق»^(٣).

فلم تتفق الروايات على مشتكى بعينه، فهي مختلفة، كما يظهر منها.

التساؤل الثالث: أين كانت الشكوى؟ هل كانت في المدينة أم في مكة؟

قد مرّ بأن شكوى عمرو بن شاس وأبي سعيد الخدري كانت بالمدينة،
وأماماً شكوى الناس أو الجيش فيبدو أنها كانت في مكة، كما في رواية
الواقدي عن أبي سعيد الخدري «... فلما كانوا بالسدرة داخلين مكة خرج
عليه عليه السلام يتلقاهم ليقدم بهم فينزلهم، فلما قدموا رسول الله شكوا....»^(٤).
وقال ابن الأثير: «وبتهم إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فلقيه بمكة،

(١) أحمد بن حنبل، مسنون أحمد بن حنبل: ج ٣ ص ٤٨٣.

(٢) مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) انظر: البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨ - ٣٩٩؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠١؛ ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠١؛ ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٠١، ج ٧ ص ٣٨٢، قائلاً فيهما: وهذا إسناد جيد على شرط النسائي ولم يروه أحد أصحاب الكتب الستة.

(٤) الواقدي، المغازى: ج ٢ ص ١٠٨١، الناشر: عالم الكتب، تحقيق: مارسدن جونس.

فعمد الرجل إلى الجيش، فكماهم كل رجل حلة من البَزْ الذي كان مع علي، فلما دنا الجيش خرج علي ليتقاهم، فرأى عليهم الحل فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(١). وفي رواية ابن إسحاق والطبرى: «فلما دنا جيشه خرج ليتقاهم، فإذا عليهم الحُلُل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك! انزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). قال: فانتزع الحُلُل من الناس، فردها في البَزْ، قال: وأظهر الجيش شکواه لما صنع بهم» ^(٢). فيظهر من دنو الجيش أنه كان إلى مكة.

التساؤل الرابع: لو كانت الشكوى في مكة هل كانت قبل مراسم الحج أم

بعد؟

أدلة كون الشكوى قبل الحج:

تدل رواية ابن إسحاق ورواية الطبرى بأن الشكوى كانت قبل إتمام مراسم الحج؛ لأنَّه قد ورد فيهما - بعد نقل شكوى الجيش وقول رسول الله ﷺ: «لا تشکوا علياً» ثم مضى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم» ^(٣).

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١.

(٢) ابن هشام، سيرة النبي (ص): ج ٤ ص ١٠٢٢؛ الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٠٢؛ ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥.

(٣) ابن هشام، سيرة النبي (ص): ج ٤ ص ١٠٢٢، الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٠٢.

أدلة كون الشكوى بعد الحج

يفهم من رواية الواقدي، وكذا رواية ابن الأثير أن الشكوى التي صدرت من الجيش كانت قد حدثت بعد إكمال مراسم الحج، قال الواقدي: «خرج علي عليهما السلام يتلقاهم ليقدم بهم فنزل لهم».

وقال ابن الأثير: «فلم دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم»^(١).

ومن الواضح أن خروج علي لملاقاة الجيش لم يكن قبل انتهاء مراسم الحج، كيف ذلك وقد ذكرت الروايات أن علي عليهما السلام قد سبق الجيش، وتعجل ليتحقق بمراسم الحج مع النبي عليهما السلام؟ ففي رواية البيهقي السابقة: «فأسرع هو، فأدرك الحج، فلما قضى حجته، قال له النبي عليهما السلام: ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم».

عدة أجوبة على زعم أن حديث الغدير بسبب شكوى اليمن

وبعد هذه المقدمات عن واقعة اليمن، وشكایة الناس علي عليهما السلام تبيّن أن قضية الشكوى - حتى مع كونها وقعت في مكة - لا ربط لها بمسألة واقعة الغدير التي نصب النبي عليهما السلام فيها خليفة للمسلمين، فنجيب أن حديث الغدير كان نتيجة شكوى جيش اليمن، بعدة أجوبة:

الجواب الأول: شكوى الجيش وقعت قبل انتهاء مراسم الحج

لو كانت الشكوى قد حصلت قبل الانتهاء من مراسم الحج، كما هو مضمون رواية الطبراني وابن إسحاق اللتين نقلناهما، فحينئذ لا علاقة

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

للشكوى بواقعة الغدير المتأخرة زماناً؛ لأن النبي ﷺ - كما هو مفاد الروايات - قد قام خطيباً بعد هذه الشكوى مباشرة، وقال: «أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إِنَّه لأشدُّ في ذاتِ الله». فهذه الخطبة قد سبقت خطبة الغدير التي كانت بعد إتمام مراسم الحج، وترك النبي ﷺ لمكة متوجهاً إلى جهة المدينة حيث وقعت خطبة الغدير في مكان يقال له: غدير خم والذي يبعد مسافة ليست بالقصيرة عن مكة.

الجواب الثاني: الشكوى كانت بعد مراسم الحج مباشرة

أما لو كانت الشكوى بعد إتمام مراسم الحج، كما هو مضمون رواية الواقدي وابن الأثير كما بيناه سابقاً، فكذا سوف لن تكون خطبة الشكوى مرتبطة بحادثة الغدير؛ لنفس السبب السابق؛ لأن الظاهر من الروايات أن خطبة الشكوى كانت بعد الشكایة مباشرة في مكة، وقبل تحرك النبي ﷺ ومسيره متوجهاً إلى المدينة ومروره بغدير خم.

الجواب الثالث: الشكوى كانت في المدينة

قد بيننا في جواب التساؤل الثالث أن روایات الصنف الثالث قد انقسمت إلى قسمين من حيث بيان مكان وقوع الشكوى، فقسم حددتها في مكة وقسم حددتها في المدينة، فعلى تقدير أنها وقعت في المدينة كما هو مضمون رواية عمرو بن شاس الإسلامي، قال: «فلما قدمت المدينة أظهرت شكايته في المسجد»^(١).

(١) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد بن حنبل: ج ٣ ص ٤٨٣.

ورواية أبي سعيد الخدري، قال: «فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)... فقلت: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق»^(١) فحينئذ سوف يكون عدم الارتباط بين واقعة الشكوى وواقعة الغدير أكثر وضوحاً، كما لا يخفى.

على أن الاختلاف في مكان الشكوى يوجب وهنأً في قبول أصل الرواية، فالتضارب في كون الواقعة تارة حديث في المدينة، وتارة حديث في مكة هو تناف يلزم منه تكذيب أصل وقوع الحادثة.

الجواب الرابع: واقعة الغدير كانت بأمر من الله تعالى

إنَّ حديث الغدير كان بأمر من الله تعالى، ولا ربط له بشكوى جيش اليمن، حيث نزل الوحي على رسول الله يأمره بوجوب إبلاغ المسلمين خلافة علي عليه السلام وإمامته، كما دلَّ على ذلك جملة من الروايات الصحيحة، منها ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره بسند صحيح عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال:

«نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب عليه السلام»^(٢).

وروى الشعبي بأربع طرق في تفسيره أن الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ «لما نزلت أخذ رسول الله يد علي عليه السلام وقال:

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية.

من كنت مولاه فعلي مولاه^(١).

وأخرج الخطيب البغدادي عن «عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أئبنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدير خم، لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) يد علي بن أبي طالب، فقال: ألسن ولی المؤمنين؟ قالوا: بلی يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿إِلَيْكُمْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾^(٢).

تصحيح الرواية

وهذه الرواية طريقها صحيح، فإن ابن بشران من شيوخ الخطيب البغدادي، وقال عنه: «كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً»^(٣). وأما علي بن عمر الحافظ، فهو الدارقطني صاحب السنن، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «قال أبو بكر الخطيب: كان الدارقطني فريد عصره،

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٩٢؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٠ ص ١٤، دار الكتب العلمية - بيروت.

وقريع دهره، ونسيج وحده، وإنما وقته، انتهى إليه علو^(١) الأثر والمعرفة بعل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة^(٢).

وأماماً حبشون الخلال، فقال عنه الخطيب: «وكان ثقة يسكن بباب البصرة، ثم قال: أنبأنا الأزهري، أنبأنا علي بن عمر الحافظ [الدارقطني] قال: حبشون بن موسى بن أيوب الخلال صدوق»^(٣).

وأماماً علي بن سعيد الرملي، فهو ابن أبي حمّلة، وقال عنه الذهبي في الميزان: «ما علمت به بأساً، ولا رأيت أحداً الآن تكلّم فيه، وهو صالح الأمر، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته»^(٤).

وتابعه ابن حجر في لسان الميزان قائلاً: «إذا كان ثقة ولم يتكلّم فيه أحد فكيف نذكره في الضعفاء؟!»^(٥).

وقال عنه الذهبي في موضع آخر في الميزان: «يتثبت في أمره، كأنه صدوق»^(٦).

وأما ضمرة بن ربيعة، فقال عنه أحمد بن حنبل: «من الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه»^(٧).

(١) قال الذهبي في تاريخ الإسلام: «انتهى إليه في علم الأثر» ج ٢٧ ص ٢٧.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٦ ص ٤٥٢.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٥.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢٢٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣١.

(٧) أحمد بن حنبل، العلل: ج ٢ ص ٣٦٦، الناشر: دار الخانجي - الرياض.

وعبد الله بن شوذب، قال عنه ابن حجر: «سكن البصرة والشام، صدوق عابد»^(١).

وأما مطر الوراق، فقال عنه الذهبي: «الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء بن طهمان الخراساني، نزيل البصرة، مولى علباء بن أحمر اليشكري، كان من العلماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، ويتقن ذلك»^(٢).

وقال في الميزان: «فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث»^(٣).

وفي تهذيب التهذيب: «قال الساجي: صدوق يهم»^(٤).

وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وقال عنه ابن حجر في التقرير: «صدوق كثير الخطأ»^(٦).

وقال العجلي في معرفة الثقات: «بصرى صدوق»^(٧).

وأما شهر بن حوشب فقد تقدم الكلام عنه وتوثيقه^(٨).

إذن فرواية الخطيب بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سندتها، وأنّ واقعة الغدير واقعة إلهية قرآنية، وليس من الإنصاف أن نربطها

(١) ابن حجر، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٥٠١.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٤٥٢.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ١٢٦.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ١٠ ص ١٥٣.

(٥) ابن حبان، الثقات: ج ٥ ص ٤٣٥.

(٦) ابن حجر، تقرير التهذيب: ج ٢ ص ١٨٧.

(٧) العجلي، معرفة الثقات: ج ٢ ص ٢٨١، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة.

(٨) راجع صفحة

بمسألة جزئية كشكوى جيش اليمن.

الجواب الخامس: النبي ﷺ لم يذكر الشكوى في حديث الغدير

لو كانت الشكوى موجبة لحديث الغدير، فلا بدّ من الإشارة لها إماً من قبل رسول الله ﷺ كما أشار في خطبته بمكة، بقوله: «لا تشكوا علياً» أو من جانب الشكاوة، بأن تنقل لنا الرواية بعد خطبة النبي أن الشكاوة قد رضوا عن علي عليه السلام وندموا على شكوكهم، كما في قضيّة شكاية بريدة وابن مالك وغيرهما، وفي رواية عمرو بن شاس بعد قول رسول الله ﷺ: «يا عمرو، والله لقد آذيتني».

فأجاب: «أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني»^(١).

وهكذا في رواية أبي سعيد الخدري بعد ما قال رسول الله ﷺ لسعد الذي هو أبو سعيد الخدري: «سعد بن مالك الشهيد! منه، بعض قولك لأنبيك علي، فوالله، لقد علمت أنه أخشن في سبيل الله، قال: فقلت في نفسي، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنت فيما يكره منذ اليوم، وما أدرى لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سراً ولا علانية»^(٢).

(١) أحمد بن حنبل، مسنون أحمد بن حنبل: ج ١٢ ص ٣٩٢.

(٢) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨ - ٣٩٩، تعليق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤٢٣ هـ.

قال ابن كثير: «وهذا إسناد جيد»^(١).

تنويم:

إن ما طرحته من أوجهة وتحليل علمي و موضوعي قد اعتمدنا فيه على الفهم الصحيح للدلائل الأحاديث الكثيرة المختلفة، التي وردت حول هذه القضية، كل ذلك مع غض النظر عن التطرق لأسانيد الروايات إلا في بعض الموارد، وإن الروايات التي وردت فيها قضية الشكوى في مكة فيها مؤاخذات كثيرة على إسانيدها، لكن يقال: إن بعضها يقوى بعضاً؛ لكثره الروايات في هذا الباب، لذا تركنا التعرض لسندتها بسبب ذلك ورعايتها للاختصار، وربما نتعرض للمناقشات السنديه في دراسة أوسع مما بينا والله

ولي التوفيق.

وهكذا يتضح أن ما ذكره القفاري بغاً للبيهقي وابن كثير وغيرهم من أن حديث الغدير كان بسبب الشكوى التي وقعت من البعض، إنما كان مجرد حدس واستحسان، وأن الأدلة التي ذكروها لا تثبت ما زعموه، كما بينا في الإجابة عن هذه الشبهة، والله ولي التوفيق.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٢٢؛ ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠٥.



الفصل الرابع

الشبهات المثارة حول وجود النص على الإمامة

وفيه مبحثان:

بحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة

بحث الثاني: فيما ينفي النص استنادا إلى مسلمات مزعومة



بعد أن ناقش القفاري أدلة الإمامة من القرآن والسنة. وقد تبين فيما سبق بطلان جميع مناقشاته - حاول بعد ذلك أن ينفي وجود النص على الإمامة؛ اعتماداً على بعض كلمات الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة، مدعياً أن الكتاب هو أصل كتاب الشيعة الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فاستشهد بعبارات من كتاب النهج، زعم أنها تهدم أصل وجود النص أو تثبت التناقض عند الشيعة، والتناقض دليل البطلان.

وبعد ذلك استشهد بقضاياها زعم أنها من الأمور المسلمة والتي تنفي وجود النص، لذا سيكون جوابنا على ما ذكره ضمن مباحثين:
المبحث الأول: يبطل الشبهات التي استند إليها إلى كتاب نهج البلاغة.
والمبحث الثاني: يبطل الشبهات التي استند إليها على الأمور التي ادعى أنها مسلمة.

المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة
الشبهة: كتاب نهج البلاغة ينفي النص على الإمامة
قال القفاري: «والكتاب الوحيد الذي تطمئن الشيعة إلى كلّ كلمة فيه هو كتاب نهج البلاغة... ومع ذلك إذا أردنا أن نحكم إلى نهج البلاغة نجد فيه ما ينفي دعوى النص ويهدم كلّ ما زعموه في هذا الباب، أو يثبت التناقض، والتناقض دليل بطلان المذهب.
جاء في نهج البلاغة أن أمير المؤمنين علياً، قال - لما أراده الناس على

البيعةـ (دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن تركتموني فإني كأحدكم، ولعليّ أسمعكم وأطوعكم لمن وليتهم أمركم، وأنا لكم وزير خير مني لكم أميراً). وهذا النص يدلّ على أنه لم يكن منصوصاً عليه بالإمامية من جهة الرسول وإلاً لما جاز أن يقول: دعوني...»^(١).

الجواب:

منهج الشيعة في التعامل مع المصادر

من الواضح أن القاصي والداني ومن له أدنى إلمام بالفرق والمذاهب ومصادرها وطرق تلقیها، يعرف أن الشيعة الإمامية تعامل مع مصادرها جمیعاً طبق موازین الجرح والتعديل في القبول والرد، فمدرسة أهل البيت علیهم السلام لا تلتزم بصحة جميع ما في مصادرها، بل ولم تلتزم بالصحة المطلقة لأي كتاب ما عدا كتاب الله عز وجل، فجميع المصادر معرضة للنقد والتمحیص سنداً ومتناً.

فرق كبير بين أن نعطي اعتباراً لكتاب معین ككتاب الكافي مثلاً ونتعاطى معه بنوع من الأهمية لما يرويه لخصوصية في صاحب الكتاب وبين أن نعتبر أن كلّ ما فيه صحيح.

وبهذا نفترق عن مدرسة أهل السنة، فقد اشتهر عندهم صحة ما في

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٧ - ٨٤٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

البخاري ومسلم، وأن كلّ ما فيه غير قابل للإنكار، بل صار الكتابان عندهم مقياساً لصحة الروايات التي لم تنقل في هذين الكتابين حتى لو كانت تلك الروايات صحيحة من ناحية سندية، فمادام مضمونها يتعارض مع مضمون ما في الصحيحين فالتقديم لصالح الصحيحين.

وليس هذا ادعاءً فقط، بل له أمثلة كثيرة نجدها في كتب أهل السنة، فمثلاً نرى ابن كثير في البداية والنهاية يرفض حديثاً صحيح السندي، لكونه مخالفًا للصحيحين، بل يدعّي كذبه، حيث قال بعد أن نقل حديثاً لأبي هريرة في قضية نزول آية «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ»: «قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خمٌ من صام يوم ثمانى عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً». فإنه حديث منكر جداً، بل كذب لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة»^(١).

وهناك شواهد تطبيقية كثيرة على ما قلناه يجدها من يراجع كتب أهل السنة وأقوال علمائهم، وأما المدرسة الشيعية، فلا صحيح مطلقاً عندهم، ولذلك أن تراجع أقوال مشهور علمائهم وسوف تشعر بما ذكرنا.

ومن هنا فما ذكره القفاري - وقد أكثر منه - من أن كتاب نهج البلاغة أو غيره هو أصح كتبهم أو هو أتقنها أو هو ما تطمئن الشيعة إلى كلّ كلمة

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقد تقدم تصحيح هذا الحديث.

فيه، أو غيرها من العبارات، ثم يسوق رواية أو كلاماً من ذلك الكتاب ويرتب عليه الأثر، ليوهم القارئ باعتقاد الشيعة بصحته وبصحة النتيجة، هو كلام ليس بدقيق، بل هو منهج مبني على المخادعة مع الأسف أو عدم الإدراك لكيفية تعامل الشيعة مع كتبهم، وقد تكرر هذا الكلام في الكثير من كلمات كتابهم المعاصرين الذين نهجوا نفس هذا النهج الخاطئ، فيدعون أن كتاباً معيناً كالكافي مثلاً عند الشيعة هو بمثابة صحيح البخاري، فيوهمون القارئ بصحة هذه المقوله، بحيث يشعر القارئ أن حال كتاب الكافي عند الشيعة كحال كتاب البخاري من حيث قطعية وصحة كل كلمة فيه، وهذا الأمر ليس صحيحاً بلا أدنى شك.

ويبدو أن القفارى لم يكن منفصلاً عن هذا المنهج، فهو يسير على خطاهم ولا يخالفهم، وهذا يُشعرنا بأن هناك خللاً في فهم المباني الشيعية وقراءة خاطئة لمنظومة أفكارهم - إن استبعدنا فرضية التعمّد - لذا نجد أن هناك تشويشاً من الطرف الآخر بحقيقة هذا الفكر، مع كثرة مصادرنا وكثرة كتبنا، خصوصاً في مثل هذا الزمان الذي أصبح الكون فيه قرية صغيرة جداً عبر منظومات اتصال ثقافية وعالمية جديدة كالإنترنت ونحوه.

ويمكن للقارئ السنّي وغيره أن يقف على هذه الحقيقة - ونقصد حقيقة أن الشيعة لا يرون كتاباً صحيحاً بنحو مطلق مهما كان هذا الكتاب باستثناء كتاب الله عزّ وجلّ - وذلك من خلال مطالعات بسيطة لكتب علمائهم وآرائهم في أهم الكتب التي عند الشيعة وهي الكتب الأربع ومتضمنها كتاب الكافي، وسوف نوقفك على بعض منها:

قال السيد الخوئي في معجم رجاله: «المتحصل أنه لم ثبت صحة جميع روایات الكافی، بل لا شك في أن بعضها ضعيفة، بل إن بعضها يطمأن بعدم صدورها من المعصوم عليه السلام»^(١).

وقال أيضاً: «إن دعوى القطع بصدور جميع روایات الكتب الأربع من المعصومين عليهما السلام واضحة البطلان. ويؤكّد ذلك أن أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك»^(٢).

وقال: «وقد تحصل من جميع ما ذكرناه أنه لم ثبت صحة جميع روایات الكتب الأربع، فلا بد من النظر في سند كل رواية منها، فإن توفرت فيها شروط الحجية أخذ بها، وإنّما فلا»^(٣).

وقال صاحب المستدرک: «ومع جلالة قدره [أی الكافی] وعلو شأنه بين الأصحاب، لم يقل أحد بوجوب الاعتقاد بكل ما فيه ولم يسمّ صحیحاً كما سُمِّيَ البخاري ومسلم»^(٤).

وغير هذه الأقوال التي يذکرها علماء الشیعة في خصوص الكتب الحدیثیة.

وبهذا يتبيّن دعوى أن للشیعة كتاباً صحیحاً وقطعاً لا دليل عليها وهي

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٨٦، ط ١٤١٣ هـ.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٢٥، ط ١٤١٣ هـ.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٩١، ط ١٤١٣ هـ.

(٤) المیرزا النوری، مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٩، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - بيروت.

دعوى باطلة.

وهذه الدعوى كما لا تصح في أهم كتبهم وهي الكتب الأربع: كتاب الكافي ومن لا يحضره الفقيه وكتابي التهذيب والاستبصار، كذلك لا تصح في غيرها ككتاب نهج البلاغة الذي ادعى القفاري أنه كالقرآن عند الشيعة وأن كل ما فيه صحيح.

كتاب نهج البلاغة عند الشيعة

يعد كتاب نهج البلاغة عند الشيعة واحداً من الكتب المهمة والجليلة والذي يعتز به كل شيعي ومسلم، بل غير المسلم أيضاً، فإنه غالباً يحتوي على مضامين ومعارف عالية تنبئ عن أن قائلها لا يمكن أن يكون إلا أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ، وقد جهد الشريف الرضي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ جمعه وتأليفه من مظانه من مصادر الفريقين، وكان غرضه - كما بين في مقدمته - أن يجمع ما تناثر من درر كلامه سلام الله عليه.

قال الشريف الرضي في مقدمته: «وسألوني... أن أبدأ بتأليف كتاب يحتوي على مختار كلام مولانا أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ في جميع فنونه، ومتشعبات غصونه، من خطب وكتب ومواعظ وأداب، علمًا أن ذلك يتضمن عجائب البلاغة وغرائب الفصاحة وجواهر العربية وثواب الكلم الدينية والدنيوية ما لا يوجد مجتمعاً في كلام ولا مجموع الأطراف في كتاب... لأن كلامه عَلَيْهِ الْكَلَمُ الذي عليه مسحة من العلم الإلهي وفيه عبة من الكلام النبوي، فأجبتهم إلى الابتداء بذلك عالماً بما فيه من عظيم النفع ونشر الذكر ومذكور الأجر، واعتمدت به أن أبين من عظيم

قدر أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الفضيلة، مضافة إلى المحاسن الدائرة والفضائل الجمة... وربما جاء في أثناء هذا الاختيار للفظ المردد والمعنى المكرر والعذر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافاً شديداً، فربما اتفق الكلام المختار في رواية فنقل على وجهه، ثم وجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعاً غير وضعه الأول، إما بزيادة مختارة أو بلفظ أحسن عبارة، فتقتضي الحال أن يعاد استظهاراً للاختيار، وغيره على عقائل الكلام»^(١).

والذي يظهر من كلام الشريف الرضي أن هدفه الأساس من كتابه هو نقل خطب وكلام أمير المؤمنين بما لها من فنون الفصاحة والبلاغة والبيان وثواب الكلم الدينية والدنيوية، فلذا وسمه بـ(نهج البلاغة)؛ لذلك لم يتعرض لذكر مصادر الخطب والكلمات والمواعظ، فجعلها مرسلة غير مسندة، فبقيت الحاجة ماسة - عندما يراد ترتيب الأثر العملي على المذكور في الكتاب - إلى البحث عن أسانيد ومصادره؛ من هنا شعر بعض علماء الشيعة بأهمية ذلك، فقال الشيخ كاشف الغطاء: «وعسى أن يوفق الله لإفراد كتاب يجمع أسانيد (نهج البلاغة) من كتب الفريقين، فإني أحسن بشدة الحاجة إلى ذلك، وقد اضطرنا هذا الوقت وأعوزنا إلى مثله، على أنني لا أجد لنفسي كفاءة القيام بمثل هذا العمل الجليل، فعسى أن يعني له بعض الأفضل فينهض بمثل هذا المشروع الشريف الذي فات السلف الصالح

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ١١-١٣، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

أن يقوم بمثله، وكم ترك الأول للآخر»^(١).

وفي الآونة الأخيرة - وبحمد الله تعالى - سعى بعض المحققين وبعض المؤسسات التحقيقية في مهمة البحث عن مصادر نهج البلاغة وأسانيده من مصادر الفريقين، فتم إنجاز بعض الأعمال حول بيان أسانيد ومصادر نهج البلاغة وطبعت عدّة كتب تهتم بهذا الشأن، مثل كتاب مصادر نهج البلاغة وأسانيده للسيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، وكتاب مدارك نهج البلاغة للشيخ رضا الأستادي، وكتاب أسناد ومدارك نهج البلاغة للشيخ محمد الدشتري وغيرها من الكتب في هذا المجال.

لذا فإن المنهج العلمي يحتم علينا أن نتعامل مع كلّ ما جاء في نهج البلاغة وفق سنته ومصدره والقرائن الأخرى كقوة المضمون وغيرها، ولا شكّ بأن بعض ما في نهج البلاغة يتمتع بمستوى عالٍ من الاعتبار والوثوق الروائي وبعديه ليس بهذا المستوى.

نظرة في بعض ما نقله القفاري من كتاب نهج البلاغة

إن ما احتج به القفاري على الشيعة من فقرة أو فقرات من كتاب نهج البلاغة كفقرة: «دعوني والتمسوا غيري...» والتي قد يقال: أنها تدلّ على أن أمير المؤمنين يرفض قبول الخلافة عندما عرضها عليه المسلمون بعد مقتل عثمان، واستفاد القفاري من دلالتها عدم النصّ على الإمامة، بعد أن مهدّ

(١) نقلًا عن كتاب مصادر نهج البلاغة، عبد الزهرة الكعبي: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الزهراء - بيروت.

بقوله: إن الشيعة تعتمد على كلّ كلمة في نهج البلاغة.

نقول: إن هذا الاحتجاج ليس صحيحاً مطلقاً؛ لأننا نتعامل مع هذا النصّ كحال النصوص الأخرى حسب الضوابط العلمية والمنهجية في قبول الرواية وردها، وبعد التحقيق والبحث عن أسناد هذه العبارات ومصادرها التي سبقت زمان الشريف الرضي مؤلف كتاب نهج البلاغة والتي يغلب على الظنّ أنه قد اعتمد عليها، تبيّن أن هذه العبارات والكلمات لم ترد جميعها في سياق واحد بل أن فقرة «دعوني والتمسوا غيري» جاء ذكرها منفصلأً عن قوله: «أنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميراً» فلم تكن في كلام واحد أو في مكان واحد.

من هنا نجد من الضروري أن نبحث عن سند ومصدر كلّ فقرة على حدة؛ لنستطيع تقييم سندتها من الناحية العلمية.

قوله: دعوني والتمسوا غيري

إن هذه الفقرة بالخصوص قد ذكرها الطبرى (ت ٣١٠ هـ) في تاريخه، وكذلك ذكرها أحمد بن أعمش الكوفى (ت ٣١٤ هـ) صاحب كتاب الفتوح، وكذلك ذكرها الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) في كتابه الجمل، وكل هؤلاء ممن سبق الشريف الرضي رحمه الله.

سند تاريخ الطبرى

قال الطبرى في باب خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: «كتب إلى السري عن شعيب عن سيف عن محمد وطلحة، قالا: فقالوا لهم: دونكم يا أهل المدينة فقد أجلناكم يومين، فوالله لئن لم تفرغوا لنقتلن غداً علينا وطلحة والزبير وأناساً كثيراً، فغضى الناس علينا فقالوا: نبأيك فقد ترى ما نزل بالإسلام وما ابتلينا به من ذوي القربى، فقال علي: دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وله ألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، فقالوا: ننشدك الله إلا ترى ما نرى؟ إلا ترى الإسلام؟ إلا ترى الفتنة؟ إلا تخاف الله؟ فقال: قد أجبتكم لما أرى، واعلموا إن أجبتكم ركبتم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا أنني أسمعكم وأطوعكم لمن ولاتهم أمركم، ثم افترقوا على ذلك»^(١).

هذه هي الرواية التي نقلها الطبرى وهي قريبة جداً في ألفاظها مع ما نقله الرضي في نهج البلاغة.

(١) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٣ ص ٤٥٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وقد جاء في سندها كلّ من:

١- السري:

إن الطبرى لم يفصح هنا عن اسم السري هذا، بل قال: «كتب إلى السري» وقد روى عنه، ولكن الطبرى ذكر ما يقارب عشرة موارد فى تاريخه من أن والد السري هو يحيى، فذكر: كتب إلى السري بن يحيى^(١):

ولا يوجد من يحمل هذا الاسم في الرواية غير اثنين:

أحدهما: السري بن يحيى بن إياس بن حرملة الشيباني، أبو الهيثم المتوفى سنة ١٦٧ هـ^(٢)، وهذا من غير الممكن أن يكون هو من يروي عنه الطبرى؛ لأن الطبرى قد ولد في سنة ٢٤٢ هـ ووفاته ٣١٠ هـ فتكون الفاصلة الزمنية بينهما ما يقارب ٧٥ سنة.

ثانيهما: السري بن يحيى بن السري أبو عبيدة الكوفي ابن أخي هناد بن السري بن مصعب التميمي.

وهذا قد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال: «وكان صدوقاً»^(٣).

وكذا ذكره مغلطاي في إكمال التهذيب - تميزاً - وقال عنه: «ثقة

(١) انظر: تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٣١، ٤٣٢، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٩، ٥٣٢، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلانى، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٣٤١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم الرازى، الجرح والتعديل: ج ٤ ص ٢٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت.

جليل^(١).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

ولا يعلم تاريخ وفاته، لكن يمكن تخمين عمره من خلال معرفة سنة وفاة عمّه هناد بن السري التي كانت ٢٤٣هـ ووفاة ابنه: هناد بن السري بن يحيى التي كانت سنة ٣٣١هـ فيمكن القول أن عمره بين هذه السنين. لكن مع هذا، فلا يمكن الجزم بأنه هو الشخص الذي يروي عنه الطبرى، لأنّه من تعرض له لم يذكر أنه من مشايخ الطبرى وكذلك لم يتعرض له تفصيلاً، ولم نجد قرينة تؤيد أنه من مشايخ الطبرى.

٢- شعيب بن إبراهيم:

قال ابن عدي: «وهو ليس بذلك المعروف ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف»^(٣).

وقال الذهبي: «راوية كتب سيف عنه، فيه جهالة»^(٤).
والذي ذكره ابن حبان في ثقاته^(٥) غير هذا، كما صرّح بذلك ابن حجر، قال: «الظاهر أنه غيره»^(٦).

(١) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج ٥ ص ٢٢٢، الناشر: الفاروق للحديث.

(٢) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٠٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٣) عبد الله ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٤ ص ٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٢٧٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٠٩، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٦) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٣ ص ١٤٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٢ - ١٣٩٠هـ.

٣- سيف بن عمر التميمي الضبي

لم نر أحداً قد وثق سيف بن عمر بشكل صريح، بل هناك إجماع على تضييقه، واتهامه بالوضع والزندقة، وسوف نقتصر على كبار أهل الجرح والتعديل الذين طعنوا فيه.

قال ابن حجر: «قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: فليس خير منه، وقال أبو حاتم: متزوك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتبع عليها، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأئمّة، قال: وقالوا: إنّه كان يضع الحديث. قلت: بقية كلام ابن حبان: اتهم بالزندقة، وقال البرقاني عن الدارقطني: متزوك، وقال الحاكم: اتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط. قرأت بخط الذهبي: مات سيف زمن الرشيد»^(١).

وهكذا تبين أن فقرة دعوني والتمسوا غيري في تاريخ الطبرى لا قيمة سنديّة لها.

سند كتاب الفتوح

لقد وردت فقرة: «دعوني والتمسوا غيري»، في كتاب الفتوح^(٢) ولكن

(١) ابن حجر المسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٥٩ - ٢٦٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤ هـ.

(٢) ابن أثيم الكوفي، كتاب الفتوح: ج ٢ ص ٤٣٤، الناشر: دار الأضواء - لبنان، ط ١ - ١٤١١ هـ.

ابن أعثم لم يذكر لها سندًا بالخصوص، بل ذكرها بعنوان (قال)، وإن ذكر رجاله في بداية كتابه، لكن في كثير من هذه الأسانيد من كان ضعيفاً أو مجهولاً.

مضافاً إلى أن أحمد بن أعثم الكوفي صاحب كتاب الفتوح، ضعيف عند أصحاب الحديث، قال ابن حجر: «أحمد بن أعثم الكوفي الإخباري المؤرخ، قال ياقوت: كان شيعياً وعند أصحاب الحديث ضعيف»^(١). ونسبته إلى التشيع ليست صحيحة، فهو من مؤرخي أهل السنة بلا شك، لكنه وبسبب نقله لبعض القضايا التاريخية التي ترتبط بفضائل أهل البيت عليهما السلام أو التي لا تنسجم مع قداسة بعض الصحابة، اتهم بالتشيع. قال النمازي: «أعثم الكوفي: هو محمد بن علي، من مؤرخي العامة. له كتاب الفتوح وتاريخ تأليفه سنة ٢٠٤ هـ»^(٢). وقد تعرض لذكره بعض علماء رجال الشيعة، لكن لم يذكروا له توثيقاً.

ويؤيد كونه من أهل السنة، عباراته الكثيرة في ثنايا كتابه التي تؤكد أن الرجل من أهل السنة، ولذلك أن تراجع ما كتبه في الجزء الأول مثلاً حول قضية بيعة الخليفة الأول أبي بكر^(٣).

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ١ ص ١٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٢ - ١٣٩٠ هـ.

(٢) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٨ ص ٥٢٨، رقم الترجمة ١٧٧٨١، المطبعة: حیدری - طهران، ط ١٤١٥ هـ. القمي، الکنى والألقاب: ص ٢١٥، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.

(٣) ذكر مثلاً: «إن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لما توفي قام بالأمر بعده الإمام أبو بكر الصديق رضي الله عنه»، فهذا قول من يعتقد بصحة خلافة أبي بكر وشرعيتها، وغيرها من ↪

وعلى هذا فالرجل ليس شيعياً ولم تثبت وثاقته عند أهل السنة، فالفقرة لا قيمة سندية لها أيضاً في كتاب الفتوح.

سند الفقرة في كتاب الجمل للشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد: «وروى سيف عن رجاله، قال: اجتمع الناس إلى علي وسألوه أن ينظر في أمورهم وبذلوا له البيعة، فقال لهم: التمسوا غيري»^(١).

ولن نطيل في تقييم مثل هذا السند بعد أن كان راويه سيف بن عمر. وبعد هذا ننتقل إلى الفقرة الثانية وهي فقرة: أنا لكم وزيراً خيراً مني أميراً.

قوله: أنا لكم وزيراً خيراً مني أميراً

وهذه الفقرة نقلها البلاذري في أنساب الأشراف وكذا الطبراني في تاريخه أيضاً وكذا الشيخ المفيد في كتاب الجمل أيضاً، وكلهم ممن سبق مؤلف كتاب النهج.

سند الفقرة في كتاب أنساب الأشراف

قال أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩ هـ): «حدثنا عمرو بن محمد الناقد، حدثنا إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن



العبارات التي تدل على كون الرجل سنيناً. ابن أعشن الكوفي، الفتوح: ج ١ ص ٥، الناشر: دار الأضواء - لبنان، ط ١٤١١ هـ

(١) المفيد، كتاب الجمل: ص ٦٤، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

سلمة بن كهيل، عن سالم بن أبي الجعد، عن محمد بن الحنفية، قال: إني لقاعد مع علي إذا أتاه رجل، فقال: أئت هذا الرجل فإنه مقتول. فذهب ليقوم فأخذت بثوبه وقلت: أقسمت عليك أن تأته، ثم جاء رجل آخر، فقال: قد قتل، فقام فدخل البيت ودخل الناس عليه، فقالوا: ابسط يدك نباعك، فقال: لا، أنا لكم وزير خير مني لكم أمير^(١).

وقال أيضاً: «وحدثت عن إسحاق بن يوسف الأزرق عن عبد الملك عن سلمة عن سالم عن ابن الحنفية... فأتاه الناس [أي أتوا عليه^{علياً}] فقالوا له: إنه لابد للناس من خليفة، ولا نعلم أحداً أحقر بها منك، فقال لهم: لا تريدوني، فإني لكم وزير خير مني أميراً»^(٢).

وفي هذا السندي، قال: حدثت عن إسحاق الأزرق، فيمكن أن يكون قد رواه عن عمرو بن محمد النافع ويتمكن أن يكون عن راوٍ غيره. وعلى أية حال، ففي السندي عبد الملك بن أبي سليمان قد تكلم فيه شعبة وترك حديثه^(٣)، وأورده العقيلي^(٤) وابن عدي في الضعفاء^(٥)، واتهم بأنه يهم^(٦) ويخطئ^(٧).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٢ ص ٩٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٢ ص ٩٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

(٣) المزري، تهذيب الكمال: ج ١٨ ص ٣٢٦.

(٤) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٣١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ٣٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٦١٥-٦١٦.

(٧) انظر ابن حبان، الثقات: ج ٧ ص ٩٧؛ الذهبي، الكاشف: ص ٦٦٥، الناشر: دار القible - جدة.

وأماماً سالم بن أبي الجعد، فإنه وإن وثقه البعض، لكنه كان يرسل كثيراً كما يقول ابن حجر^(١) وكان من المدلسين، وقد أدرجه في طبقات المدلسين^(٢).

وعلى فرض صحة هذا السندي، فيبقى مصدر هذه الرواية كتب أهل السنة، فلو سلم أن الشريف الرضي عليه السلام قد أخذ هذه الفقرة من كتاب البلاذري، فإن ذلك لا يجعلها رواية شيعية صالحة للاحتجاج عليهم، إلا أن يدعى القفاري أن الشيعة تعتقد بصحبة جميع ما ورد في كتاب الأنساب للبلاذري، الأمر الذي لم يقل به أهل السنة أنفسهم كما هو واضح.

سند الفقرة في كتاب الطبرى

قال الطبرى: «حدّثني جعفر بن عبد الله المحمدى، قال: حدثنا عمرو بن حماد وعلي بن حسين، قالا: حدثنا حسين، عن أبيه، عن عبد الملك بن أبي سليمان الفزارى، عن سالم بن أبي الجعد الأشجعى، عن محمد بن الحنفية، قال: كنت مع أبي حين قتل عثمان رضي الله عنه، فقام فدخل منزله فأتاه أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل ولابد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحقّ بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة ولا أقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال:

(١) ابن حجر العسقلاني، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٣٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٥ هـ.

(٢) ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين: ص ٣١، الناشر: مكتبة المنار، ط ١.

لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً^(١).

وفي هذا السند:

جعفر بن عبد الله المحمدي: وهو مجهول الحال، ولم نجد له ترجمة وتوثيقاً، وإن ذكره السمعاني تحت عنوان المحمدي وكونه من آباء علي بن ناصر بن محمد الذي يرجع إلى محمد بن الحنفية^(٢).

الحسين: وهو الحسين بن عيسى: فقد سماه الطبرى بذلك في بعض الموارد، وهو مجهول الحال أيضاً وإن كان مشخص العين، فقد ذكره الرازى في الجرح والتعديل، قال: «الحسين بن عيسى بن زيد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب روى عن أبيه روى عنه عمرو بن حماد بن طلحة القناد سمعت أبي يقول ذلك»^(٣).

سند الفقرة عند الشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد: «وروى أبو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الثقفي عن عثمان بن أبي شيبة، عن إدريس، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، قال: جاء طلحة والزبير إلى علي عليه السلام وهو متغود بحيطان المدينة فدخلوا عليه، وقالا: ابسط يدك نباعك، فإن الناس لا يرضون إلا بك؛ فقال لهم: لا حاجة لي في ذلك، ولئن أكون لكم وزيراً خيراً لكم من أن

(١) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٣ ص ٤٥٠، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

(٢) السمعاني، الأنساب: ج ٥ ص ٢١٨، الناشر: دار الجنان - لبنان، ط ١٩٨٨ م.

(٣) ابن أبي حاتم الرازى، الجرح والتعديل: ج ٣ ص ٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت.

أكون أميراً^(١).

وفي السند عثمان بن أبي شيبة، قال النمازي في المستدركات: «لم يذكروه»^(٢).

ومحمد بن عجلان مشترك بين أكثر من راو، وأكثرهم مجاهيل.
وهكذا يتضح أن السند لا قيمة له.

وبعد هذا تبين أن السند من ناحية شيعية ليس تماماً، ومن ناحية سنية لم يكن قوياً أيضاً، ولو قيل بصحته، فليس بحججة علينا.

ومن هنا نقول: إن الكلام الذي نقله لنا الشريف الرضي وفق التصحيح السندي فاقد الاعتبار عند الشيعة.

مناقشة دلالة كلام الإمام عَلَيْهِ الْمُسْتَحْيَا على نفي النص

سوف نبحث في دلالة الفقرتين على نفي النص على الإمامة، وهل أن لكلام أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْمُسْتَحْيَا في نهج البلاغة - على تقدير صحة النسبة له - دلالة على أن النص على الإمامة لم يكن ثابتاً؟!

كلامه عَلَيْهِ هُنَا لَا يعارض الصريح من الأدلة على ثبوت خلافته
قد ادعى القفاري أن كلام الإمام عَلَيْهِ الْمُذَكُور يقتضي عدم النص على الإمامة؛ لأن الإمام عَلَيْهِ رفضها حينما جاء الناس ليبايعوه خليفة لهم.

(١) المفيد، كتاب الجمل: ص ٦٥، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

(٢) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٥ ص ٢٠٩، رقم الترجمة: ٩٢٥٧، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حيدري - طهران، ط ١٤١٥ هـ.

فنقول: إنّ ما تمسك به من كلام أمير المؤمنين علیه السلام لنفي النصّ، هو تمسك بكلام غير صريح في نفي ذلك، لأنّه: أولاً: لا يعارض ما قد ثبت بالنص الصحيح والصريح على خلافة علي عليه السلام وإمامته بعد النبي ﷺ، من طرق الشيعة ومن طرق أهل السنة، وإن حاول أهل السنة تأويل ما ثبت عندهم من أدلة بشتى السبل؛ لإنكار الإمامة.

فتمسكه بكلام جاء في نهج البلاغة لا يعارض ما ثبتت صحته جزماً عندنا، بالإضافة إلى أنه قد اقتطع من كتاب نهج البلاغة ما يوافق رأيه في إلقاء الشبهات وتركه الكثير مما في الكتاب مما له دلالة صريحة في كون علي عليه السلام هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله ﷺ وهو الوصي والوارث وصاحب الحق، وكذلك الأئمة من ولده علية السلام:

قال علیه السلام في خطبة له بعد خلافته وبعد انصرافه من صفّين: «لا يقاس بالمحمد علیه السلام من هذه الأئمة أحدٌ، ولا يُسوّي بهم من جرأت نعمتهم عليه أبداً».

هم أساس الدين، وعماد اليقين. إليهم يُفيء الغالي، وبهم يُلْحق التالى. ولهم خصائص حق الولائية، وفيهم الوصيّة والوراثة، الآن إذ رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى منتقله^(١).

وقال علیه السلام في كلام له: «إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٠، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»^(١).
وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فيما عجبني ومالي لا أعجب، من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتضون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي»^(٢).

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ أيضاً: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْعَدِكَ عَلَى قَرِيشٍ، فَإِنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوا رَحْمِي، وَأَكْفَأُوا إِنَائِي، وَأَجْمَعُوا عَلَى مَنَازِعِنِي حَقًا كَنْتُ أَوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِي»^(٣).

وفي كلام له إلى أهل مصر مع مالك الأشتر لما ولأه إمارتها: «فَوَاللَّهِ مَا كَانَ يُلْقَى فِي رُوعِي وَلَا يَخْطُرُ بِيَالِي أَنَّ الْعَرَبَ تُزْعِجُ هَذَا الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَا أَنْهُمْ مُنْحَوْهُ عَنِّي مِنْ بَعْدِهِ»^(٤).

وقوله في خطبته الشقشيقية: «أَمَا وَاللَّهُ لَقَدْ تَقْصَدَهَا فَلَانْ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحْلِي مِنْهَا مَحْلُ الْقَطْبِ مِنَ الرَّحْمَةِ»^(٥) وغير هذه النصوص المتناثرة في كتاب نهج البلاغة والتي تدل بشكل مؤكّد على كونه الخليفة الشرعي والوصي بعد النبي ﷺ.

كلامه خال الدلالات على نفي النص

(١) نهج البلاغة: ج ٢ ص ٢٧، شرح الشيخ محمد عبده.

(٢) نهج البلاغة: ج ١ ص ١٥٦، شرح الشيخ محمد عبده.

(٣) نهج البلاغة: ج ٢ ص ٢٠٢، شرح الشيخ محمد عبده.

(٤) نهج البلاغة: ج ٣ ص ١١٨-١١٩، شرح الشيخ محمد عبده.

(٥) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣١-٣٠، شرح الشيخ محمد عبده.

وثانياً: نقول: إن هذه الفقرة - بعد فرض تمامية السند - لا دلالة فيها على عدم وجود نص على الإمامة، وذلك لعدة أمور:

عدة امور تؤكد أن كلام الإمام لا دلالة فيه على نفي النص

الأول: الإمام بكلامه يرفض الإمارة والسلطة لا الإمامة

إن الذي رفضه الإمام هو الإمارة والسلطة أو قل الحكومة، وهذه الإمارة ليست من المهام الأساسية للأنبياء والأئمة، بل هي من شؤون الإمامة وأداة تنفيذية لها، فالحكومة تعني بسط اليد ونفوذ الكلمة والسيطرة على السلطة الإجرائية، وهذه من حق الإمام أن يرفضها إذا لم يجد الشروط الكاملة لها. فالإمام وإن كانت في ذهن القفاري لا تختلف عن الحكومة إلا أنها في المنظور الشيعي أعمق من التصور الساذج الذي يحمله القفاري، فهي تمثل الامتداد الحقيقي للنبوة، وهي عهد من الله وجعل إلهي قد قللده الله تعالى للائمة عليهم السلام بالنص، فليست هي بيد الناس حتى يعطوها فيرفضها الإمام أو يقبلها، فهم لم يتطلبو منه أن يتولى الإمامة الإلهية؛ لكنه يدعى أن الإمام قد رفضها؛ لأنها ليست بأيديهم شأنها، فهو منصوب من الله تعالى بعد النبي صلوات الله عليه وآله ويمارس مهامه الإلهية، والسلطة والحكومة - التي هي محل النزاع - لم تكن هدفاً ومطلبًا للائمة عليهم السلام إلا بمقدار ما تسهل لهم ممارسة تلك المهام؛ لذلك نرى أن الإمام يعبر في بعض كلامه عنها بأنها أهون عنده من عفطة عنز^(١).

(١) قال الإمام في خطبته الشقشيقية «... فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلى يثالون على

فحين رفض الإمام عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بيعة الناس له لم يرفض الإمامة الإلهية، ولا يكشف رفضه هذا عن عدم وجود النصّ عليها، والبيعة ليست إلاً عملية إلزام والتزام بين الإمام والأمة والتي ينبع عنها طاعة الأمة لقائدها، ورفض تلك البيعة لا يكشف عن عدم صحة الإمامة.

الثاني: الإمام عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ برفضه أراد إلزام المباعيدين علينا

إن الإمام عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ برفضه الابتدائي للخلافة أراد أن يقطع العذر على من يريد أن يشق عصا المسلمين وينكث البيعة فيما بعد، ففرض عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الطاعة عليه؛ وأخذ منهم التعهد والالتزام بطاعته حتى لا يكون هناك مبرر لنكث البيعة مستقبلاً.

كما أنه رفض أن تكون بيته سرية ابتداءً ولم يقبل عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أن يبايعوه في بيته، بل شرط أن تكون في المسجد؛ لإعلان الطاعة صريحاً أمام الملا، قال: «أما إذ أبيتم، فإن بيتي لا تكون سرّاً فاخرجوا إلى المسجد فخرجو»^(١). وقال: «إن بيتي لا تكون في خلوة إلاً في المسجد ظاهراً»^(٢).

الثالث: الإمام عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أراد أن تكون بيته عن قناعة راسخة



من كل جانب. حتى لقد وطئ الحستان. وشق عطفاوي مجتمعين حولي كربلاة الغنم... لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر... ولأنفيت دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز» نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٦-٣٧، شرح الشيخ محمد عبد، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٢ ص ٩٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

(٢) المتنقي الهندي، كنز العمال: ج ٥ ص ٧٤٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ.

لقد أراد عالئية من الناس أن يباعوه عن قناعة ورسوخ؛ لأنه يعلم بإخبار النبي ﷺ إيه أن الأمة مقبلة على فتن وزلزال لا يصمد معها أنساب بايعوا بدون قناعة وإيمان، فهناك شبّهات قد ترسخت في وجدان المسلمين آنذاك، وقد جهل أكثر الناس طريق الحق، وزاغوا عنه، وكان طريق إرجاعهم إلى الصواب بحاجة إلى أن يتحملوا ما يقوم به الإمام عالئية من تغييرات جوهرية تقود إلى النهاية الصحيحة، فنراه يقول في نهج البلاغة: «إانا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا يقوم له القلوب ولا ثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت والمحجة قد تنكرت. واعلموا أنني إن أجبتكم ركبتم بكم ما أعلم ولم أصح إلى قول القائل وعتب العاتب»^(١).

قال ابن أبي الحميد في شرح كلامه عالئية: «ومعنى قوله: (الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت): أن الشبهة قد استولت على العقول والقلوب، وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي»^(٢).

وقوله: «واعلموا أنني إن أجبتكم ركبتم بكم ما أعلم ولم أصح إلى قول القائل وعتب العاتب»، هو كلام من جاء ليلقي الحجة عليهم وبهيئة لقبال التغيير القادم، بما يتطلبه من تحمل كبير ومشقة عظيمة على النفوس.

الرابع: أراد أن يبيّن بأن هذه حكومة ودنيا وأنه عازف عنها

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ١٨١ - ١٨٢، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن أبي الحميد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١ -

وهو متمم للوجه الثالث: بسبب حصول الانحراف في المنهج الإسلامي الذي كان على عهد النبي صلوات الله عليه وعلى آله، فقد اعتاد الناس على نمط خاص من الحياة في المدة التي سبقته، فقد ألفوا عادات كان يراها الإمام خاطئة، وهناك محدثات قد حدثت في الفترة التي سبقته وهناك معايير تبدلت^(١).

(١) هناك الكثير من المحدثات التي برزت في زمان الخلافة التي سبقت الإمام علي عليه السلام، فعلى الصعيد الفقهـي، هناك مثلاً الخليفة الأول الذي اشتهر بكثرة اجتهاداته في كثير من الأحكام الثابتة في الكتاب والسنة، والتي منها: تحريمـه التمتع بالحجـ الذي كان على عهد النبي ﷺ إلى أن مات ﷺ، قال البخارـي: «نزلـت آية المـتعـةـ فيـ كـتابـ اللهـ، فـفعـلـنـاـهاـ معـ رـسـولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ، وـلـمـ يـنـزـلـ قـرـآنـ يـحـرـمـهـ وـلـمـ يـنـهـ عـنـهـ حـتـىـ مـاتـ، قـالـ رـجـلـ بـرأـيـهـ مـاـ شـاءـ، قـالـ مـحـمـدـ: يـقـالـ: إـنـهـ عـمـرـ» صحيحـ البخارـيـ: جـ ٥ صـ ١٥٨ حـ ٤٥١٨ـ، النـاـشـرـ: دـارـ الـفـكـرـ - بـيـرـوـتـ، طـبـعـةـ عامـ ١٤٠١ـهــ.

ومنها: تحريمـهـ الزـواـجـ المـؤـقـتـ الذيـ كانـ سـائـغاـ عـلـىـ عـهـدـ رـسـولـ اللهـ ﷺـ وـعـهـدـ الـخـلـفـةـ أـبـيـ بـكـرـ، فـفـيـ صـحـيـحـ مـسـلـمـ عنـ أـبـيـ الزـبـيرـ: «قـالـ: سـمـعـتـ جـابـرـ بـنـ عـبـدـ اللهـ يـقـولـ: كـنـاـ نـسـتـمـعـ بـالـقـبـضـةـ مـنـ التـمـرـ وـالـدـقـيقـ الـأـيـامـ عـلـىـ عـهـدـ رـسـولـ اللهـ (صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ) وـأـبـيـ بـكـرـ حـتـىـ نـهـىـ عـنـهـ عـمـرـ» صحيحـ مـسـلـمـ: جـ ٤ صـ ١٣١ حـ ٣٣٦ـ، النـاـشـرـ: دـارـ الـفـكـرـ - بـيـرـوـتـ.

ومنها: صـلـاةـ الـتـرـاوـيـحـ، فـهـيـ لـمـ تـكـنـ مـاـ شـرـعـ فـيـ أـيـامـ الـنـبـيـ ﷺـ، وـكـانـ الـنـوـافـلـ تـصـلـىـ فـرـادـيـ فـيـ أـيـامـ رـسـولـ اللهـ ﷺـ فـيـ شـهـرـ رـمـضـانـ.

قالـ فـيـ الـمـؤـطـأـ عـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ عـبـدـ الـقـارـئـ أـنـهـ قـالـ: «خـرـجـتـ مـعـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ، فـيـ رـمـضـانـ إـلـىـ الـمـسـجـدـ، فـإـذـ النـاسـ أـوـزـاعـ مـتـفـرـقـونـ، يـصـلـيـ الرـجـلـ لـنـفـسـهـ، وـيـصـلـيـ الرـجـلـ فـيـصـلـيـ بـصـلـاتـهـ الرـهـطـ، فـقـالـ عـمـرـ: وـالـلـهـ إـنـيـ لـأـرـأـيـ لـوـ جـمـعـتـ هـؤـلـاءـ عـلـىـ قـارـئـ وـاحـدـ لـكـانـ أـمـثـلـ. فـجـمـعـهـمـ عـلـىـ أـبـيـ بـنـ كـعـبـ». مـالـكـ، الـمـوـطـأـ: جـ ١ صـ ١١٤ـ، النـاـشـرـ: دـارـ إـحـيـاءـ الـتـرـاثـ الـعـرـبـيـ - بـيـرـوـتـ، طـبـعـةـ عامـ ١٤٠٦ـهــ.

ومنها: تـصـرـفـهـ فـيـ الـأـذـانـ، فـلـمـ يـكـنـ فـيـ أـذـانـ الـفـجـرـ عـبـارـةـ: الـصـلـاةـ خـيـرـ مـنـ النـوـمـ، جاءـ فـيـ الـمـوـطـأـ: «أـنـهـ بـلـغـهـ أـنـ الـمـؤـذـنـ جـاءـ إـلـىـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ يـؤـذـنـهـ لـصـلـاةـ الصـبـحـ، فـوـجـدـهـ نـائـمـاـ». فـقـالـ:



فمثلاً يعلم الإمام أن بعض الناس كطلحه والزبير إنما أرادوا بيعته لكي يبذل لهم المال الذي سلبه منهم عثمان، فكانوا يريدون منه أن يطبق سياسة الخليفة عمر في مسألة المال التي لم يكن يراها الإمام عليهما السلام صحيحة، لذلك بدأت الاعتراضات عليه في اليوم الثالث من تسلّم مقاليد الخلافة، فقال عليهما السلام: «والله، إن بقيت وسلمت لهم لأقيمّنهم على المحجة البيضاء والطريق الواضح»^(١).

ولذا أراد بفرضه أن يُشعر الناس أنه لا رغبة له في الدنيا؛ لأن السلطة كانت تمثل في نظرهم الدنيا والمال فقط، ولكي يُشعرهم بأن الإسلام قد مني بانتكasaة معنوية كبيرة، فأراد أن يهيئ الأرضية الصالحة لقبول



الصلوة خير من التوم. فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح». مالك، الموطأ: ج ١ ص ٧٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٦ هـ وغير ذلك من الاجتهادات كاجتهاده في حكم الطلاق وتحريم البكاء على الميت، وإلغاء سهم المؤلفة قلوبهم و...

وأما على الصعيد السياسي، فإن الخليفة الثالث قد نال الحظ الأكبر في هذا المجال، فقد نشأت في زمانه المحاباة وساد الفساد الإداري، حيث بدأ فور تسلمه الخلافة بعزل جميع الولاة الذين عيّنهم سلفه الخليفة عمر باستثناء ابن عمّه معاوية، واستبدلهم بأقاربه من بنى أمية، الذين كانوا جميعهم من الطلقاء ومن البيوت المكية التي ظلت إلى آخر الوقت معادية للنبي ﷺ وللدولة الإسلامية، وقد أغدق عليهم الأموال من بيت مال المسلمين، وخصّهم بامتيازات كثيرة اعترض الناس عليها، وهو بذلك قد أسس بداية التحول من الخلافة إلى الملك، فسادت الفوضى وابتعد الناس عن الإسلام الذي عاشوه في زمن النبي ﷺ، وغير ذلك من أنماط الانحراف التي كانت سائدة قبل تسلّم الإمام عليهما السلام الخلافة.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١٤١٢ هـ.

التغييرات التي سوف يقوم بها لمعالجة المرض الذي استشرى في المجتمع، فهو يحتاج إلى أرضية تتقبل مثل هكذا تغييرات.

وأخيراً ننقل كلام ابن أبي الحديد على هذه الشبهة، فقد نقل جواب الإمامية عليها ولم يستبعده لكن قال: إنّه خلاف الظاهر من الكلام، ونحن نرى أنّه ليس خلاف الظاهر، بل نقول: إن الكلام احتف بقرائن تصلح لأن تكون شاهداً على إرادة خلاف الظاهر منه:

قال: «وهذا الكلام يحمله أصحابنا على ظاهره، ويقولون: آنَه عَلَيْهِ لَم يكن منصوصاً عليه بالإمامية من جهة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وإن كان أولى الناس بها وأحقهم بمنزلتها، لأنّه لو كان منصوصاً عليه بالإمامية من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام لما جاز له أن يقول: (دعوني والتمسوا غيري)، ولا أن يقول: (ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم)، ولا أن يقول: (وأنا لكم وزيراً خير مني لكم أميراً). وتحمله الإمامية على وجه آخر فيقولون:

إن الذين أرادوا على البيعة هم كانوا العاقدين بيعة الخلفاء من قبل، وقد كان عثمان منعهم أو منع كثيراً منهم عن حقه من العطاء، لأنّ بنى أمية استأصلوا الأموال في أيام عثمان، فلما قُتل قالوا لعلي عَلَيْهِ: نباعنك على أن تسير فينا سيرة أبي بكر وعمر؛ لأنهما كانا لا يستأثران بالمال لأنفسهما ولا لأهلهما، فطلبو من علي عَلَيْهِ البيعة، على أن يقسم عليهم بيوت الأموال قسمة أبي بكر وعمر، فاستغفاهم وسألهم أن يطلبوا غيره من يسير بسيرتهما، وقال لهم كلاماً تحته رمز، وهو قوله: إنّا مستقبلون

أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا ثبتت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت.

قالوا: وهذا كلام له باطن وغور عميق، معناه الإخبار عن غيب يعلمه هو ويجهلونه هم، وهو الإنذار بحرب المسلمين بعضهم لبعض، واختلاف الكلمة وظهور الفتنة. ومعنى قوله: (له وجوه وألوان) أنه موضع شبهة وتأويل، فمن قائل يقول: أصاب علي، ومن قائل يقول: أخطأ، وكذلك القول في تصويب محاربيه، من أهل الجمل وصفين والهروان، وتخطئهم، فإن المذاهب فيه وفيهم تشتبّت وتفرّقت جداً.

ومعنى قوله: الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت أن الشبهة قد استولت على العقول والقلوب، وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي، فأنا لكم وزيراً عن رسول الله صلى الله عليه وآله أفتني فيكم بشرعيته وأحكامه خير لكم مني أميراً محجوراً عليه مدبراً بتدييركم، فإني أعلم أنه لا قدرة لي أن أسير فيكم بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله في أصحابه مستقلاً بالتديير، لفساد أحوالكم، وتعذر صلاحكم.

وقد حمل بعضهم كلامه على محمل آخر، فقال: هذا كلام مستزيد شاك من أصحابه، يقول لهم: دعوني والتمسوا غيري، على طريق الضجر منهم، والتبرّم بهم والتسخط لأفعالهم، لأنهم كانوا عدواً عنه من قبل، واختاروا عليه، فلما طلبوه بعد أجابهم جواب المتسلط العاتب.

وحمل قوم منهم الكلام على وجه آخر، فقالوا: إنه أخرجه مخرج التهكّم والسخرية، أي أنا لكم وزيراً خيراً مني لكم أميراً فيما تعتقدونه،

كما قال سبحانه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ أي تزعم لنفسك ذلك وتعتقدوه.

واعلم أن ما ذكره ليس بعيداً أن يحمل الكلام عليه لو كان الدليل قد دل على ذلك، فأما إذا لم يدل عليه دليل فلا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره، ونحن نتمسّك بالظاهر إلا أن تقوم دلالة على مذهبهم تصدّنا عن حمل اللفظ عن ظاهره^(١).

وقد عرفت أنه قد دلت الأدلة الصريحة على إمامية أمير المؤمنين علي عليهما السلام والتي تناقلتها مصادر الفريقيين، فلابد إذن من حمل هذه الألفاظ من الإمام عليهما السلام بما لا يتنافى مع تلك الأدلة، خصوصاً إذا كانت هذه الألفاظ قابلة لأن تحمل على أحد الوجوه التي ذكرناها أو التي ذكرها ابن أبي الحديد، وقد اعترف - وهو الخبير بأساليب الكلام - أن هذه الوجوه ليست بعيدة عن ظاهر الكلام، لا سيما مع ملاحظة خصوصية الزمان والمكان اللذين قيل فيما كلام الإمام عليهما السلام.

قوله: بايعني القوم الذي بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان

ومن الفقرات التي استند إليها القفار في نفي النص على إمامية أمير المؤمنين عليهما السلام هو كلام منسوب إلى أمير المؤمنين عليهما السلام نقله من نهج البلاغة أيضاً، قال: «ويذكر [أي الإمام علي] أن ثبوت خلافته تم بمباعدة المهاجرين

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٣ - ٣٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١٤١٢ هـ

والأنصار الذين كانت الشورى لهم، وكان إجماعهم هو المعتبر في هذا المقام، ولو كان هؤلاء مرتدین كما تصفهم كتب الشيعة لم يجز اعتبار بيعتهم وإجماعهم، ولو كان ثمة نص لم يحتج إلى بيعتهم وإجماعهم. يقول أمير المؤمنين كما في النهج: (إنه بایعني القوم الذين بايعوا أبا بکر وعمر وعثمان على ما بايواهم عليه) فطريقة بيعته لا تختلف عن سبقه (فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يردد) وهذا يوحی بأن بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية، وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن ثمة مجال للرد حينئذ (وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك رضي) فإجماعهم هو الأصل في الاختيار لا النص، (فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردّه إلى ما خرج منه، فإن أبي قاتلواه على اتّباعه غير سبيل المؤمنين ولوّه ما توّل).^(١)

فهذا نص صريح في عدم وجود نص، فالشورى - في أمر الإمامة - هي للمهاجرين والأنصار، ومن أجمعوا عليه هو الإمام، ومن خرج عن ذلك وجب قتاله لاتّباعه غير سبيل المؤمنين، ولو كان هناك نص في الإمام لم يقل علي رضي الله عنه ذلك)^(٢).

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٤ ص ٣٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٤١٢هـ.

(٢) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٠ - ٨٥١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الجواب:

سنعرض في الإجابة عن هذه الشبهة إلى مصادر هذا الكلام وأسانيده أولاً، ومن ثم نبين مفاده ودلاته بالاستعانة بالقرائن الموضوعية والتاريخية التي قيل فيها هذا الكلام، ونناقش ما استنتاجه القفاري من هذا الكلام، واستنتاجه يتمثل بما يلي:

أ - طريقة بيعة الإمام عليه السلام لا تختلف عن طريقة بيعة من سبقوه من الخلفاء.

ب - بيعته عليه السلام لم تكن ثابتة من قبل.

ج - الإجماع هو الأصل في الاختيار لا النص.

مصادر هذه الخطبة

بينا سابقاً بأن نهج البلاغة الذي جمع فيه الشريف الرضي رحمه الله ما ارتأه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام وإن كنا نعده من المصادر المهمة والكتب القيمة، إلا أننا نتعامل معه، بل ومع كل كتاب وفق المنهج العلمي المتبعة في مدرسة أهل البيت عليهم السلام القاضي بأن يبحث في أسانيده ودلاته كل كلام أو حديث بغض النظر عن المصدر الذي ورد فيه، ونهج البلاغة كما هو معروف لم يدرج فيه الشريف الرضي أسانيد الروايات التي نقلها من مصادر سبقته، تاركاً المجال للباحثين والمحققين في إثبات صحة أو عدم صحة ما ورد فيه.

وهذا الكلام الذي تمسك به القفاري على أنه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام قد جاء في عدة مصادر تاريخية سبقت الشريف الرضي،

وي يمكن اعتبار بعضها هو المصدر الأساس لهذا الكلام الذي كان عبارة عن كتاب أرسله أمير المؤمنين ع إلى معاوية بعد رجوعه من وقعة الجمل، وقد نقل هذا الكتاب نصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ) في كتابه وقعة صفين^(١)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في الإمامة والسياسة^(٢) والدينوري (ت ٢٨٢هـ) في كتابه الأخبار الطوال^(٣) وابن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) في كتابه الفتوح^(٤)، وابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) في العقد الفريد^(٥)، ولم يرد ذكر ما أرسله إلى معاوية مسندًا سوى في كتاب وقعة صفين.

نص خطبة (بأيعني القوم الذين بایعوا...)

و سننقل نصَّ الكلام مع سنته لمعرفة صحة هذا السند واعتباره، فقد روى نصر بن مزاحم: «عن عمر بن سعد، عن نمير بن وعلة، عن عامر الشعبي، أن علياً ع ع حين قدم من البصرة نزع جريراً همدان، فجاء حتى نزل الكوفة، فأراد على أن يبعث إلى معاوية رسولاً فقال له جريراً: ابعثني

(١) نصر بن مزاحم المتنقي، وقعة صفين: ص ٢٨-٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة. القاهرة، ط ١٣٨٢-١٤٢٠هـ.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ج ١ ص ٨٤، الناشر: مؤسسة الحلباني.

(٣) أبو حنيفة الدينوري، الأخبار الطوال: ج ١ ص ٢٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٢١-١٤٢١هـ.

(٤) ابن أعثم الكوفي، فتوح البلدان: ج ٢ ص ٤٩٤، الناشر: دار الأصوات - لبنان، ط ١٤١١-١٤١١هـ ثم إننا قد ناقشنا أسانيد كتاب الفتوح عند الإجابة عن بعض الفقرات المتقدمة التي استدلّ بها القفاري.

(٥) ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد: ج ٤ ص ٣٠٩-٣١٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

إلى معاوية... فبعثه علي عليه السلام... فانطلق جرير حتى أتى الشام ونزل بمعاوية، فدخل عليه فحمد الله وأثنى عليه، وقال: أما بعد يا معاوية فإنه قد اجتمع لابن عمك أهل الحرمين وأهل المصريين وأهل الحجاز، وأهل اليمن، وأهل مصر، وأهل العروض وعمان، وأهل البحرين واليمامة، فلم يبق إلاّ أهل هذه الحصون التي أنت فيها، لو سال عليها سيل من أوديته غرقها، وقد أتيتك أدعوك إلى ما يرشدك وبهديك إلى مبايعة هذا الرجل، ودفع إليه كتاب علي بن طالب، وفيه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أما بعد فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام؛ لأنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبي بكر وعثمان على ما بويعوا عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل فسمّوه إماماً كان ذلك الله رضا، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو رغبة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبي قاتلواه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى ويصليه جهنم وساعته المصيرأً، وإن طلحة والزبير بايعاني ثم نقضوا بيعتي، وكان نقضهما كردهما، فجاهدتّهما على ذلك حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمين...»^(١).

سند هذه الخطبة

(١) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص ٢٨ - ٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.

إن سند هذا الكلام لا يمكن الاعتماد عليه، فبغض النظر عما قيل في نصر بن مزاحم، فإن في السند غير واحد من الرواة الذين يمكن المناقشة فيهم، ومنهم:

نمير بن وعلة

نمير بن وعلة مجھول عند السنة ومتروك عند الشيعة:
قال الرازی في الجرح والتعديل: «نمیر بن وعلة روی عن الشعبي روی عنه أبو مخنف سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجھول»^(١) وكذلك الحال في لسان المیزان ولكن ذکرہ مصحّحاً باسم نمیر بن دعلمة^(٢)، وقال النمازی في المستدرکات: «نمیر بن وعلة: لم يذکروه»^(٣).

عامر الشعبي

هذا مضافاً إلى أن الراوی المباشر عن علی عائشة هو عامر الشعبي، فهو وإن وُثِّقه إلَّا أنه غير مؤتمن على ما ينقله عن أمير المؤمنين عائشة؛ لأنحرافه عنه.

(١) ابن أبي حاتم الرازی، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ٤٩٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، لسان المیزان: ج ٦ ص ١٧١، الناشر: مؤسسة الأعلمی - بيروت، ط ١٣٩٠ هـ.

(٣) النمازی، مستدرکات علم رجال الحديث: ج ٨ ص ٨٩، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حیدری - طهران.

انحراف الشعبي عن علي عليهما السلام

هناك عدة أمور يستدلّ بها على انحرافه عن أمير المؤمنين عليهما السلام منها:

١- سبّه علي عليهما السلام

روي البلاذري عن مجالد عن الشعبي، قال: «قدمنا على الحجاج البصرة، وقدم عليه قرّاء من المدينة من أبناء المهاجرين والأنصار، فيهم أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه... وجعل الحجاج يذاكرونهم ويسأّلهم إذ ذكر علي بن أبي طالب، فنال منه ونلنا؛ مقاربةً له وفرقًا منه ومن شره...»^(١).

الحسن البصري يعاتب الشعبي لسبّه علي عليهما السلام

وقد عاتبه الحسن البصري الذي كان حاضرًا المجلس - وقد كان طلب منه الحجاج رأيه في علي عليهما السلام فأثنى على علي عليهما السلام كثيراً؛ مما أغضب الحجاج - قال له: «ويحك يا عامر هلاً اتقيت الله إذ سئلت فصدقت، أو سكت فسلمت» فردّ عليه عامر الشعبي: «يا أبا سعيد قد قلتها وأنا أعلم ما فيها»^(٢).

فكان في مقدور الشعبي أن يسكت ولا يسبّ علي عليهما السلام، فيسلم من شرّ الحجاج أو أن يتّخذ موقفاً شجاعاً كالذي اتخذه الحسن البصري رحمه الله. وهو يعلم أن سبّ علي عليهما السلام هو سبّ النبي عليهما السلام وسبّه كفر بلا ريب، كما

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١٣ ص ٣٨٩-٣٨٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١٣ ص ٣٨٩-٣٨٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

قال أحمد بن حنبل وغيره عن أبي عبد الله الجدلي، قال: «دخلت على أم سلمة، فقالت لي: أئسَ رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فيكم؟ قلت: معاذ الله أو سبحان الله أو كلمة نحوها، قالت: سمعت رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول: من سبَّ علياً فقد سبَّني»^(١).

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(٢).

ولا شك أيضاً في أن المحب لعلي عليه السلام لا يسبه ولو فعل به ما فعل، كما ورد عن أبي بكر بن خالد بن عرفة أنه أتى سعد بن مالك، فقال: «بلغني أنكم تعرضون على سب علي بالكوفة فهل سببته؟ قال: معاذ الله، قال: والذي نفس سعد بيده لقد سمعت رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول في علي شيئاً لو وضع المنشار على مفرقي على أن أسببه ما سببته أبداً»^(٣).

(١) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ٦ ص ٣٢٣، الناشر: دار صادر - بيروت. النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام: ص ٩٩، الناشر: مكتبة نينوى - طهران. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٦٦، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١٤٠٧هـ ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٩١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨هـ الموفق الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام: ص ١٤٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٢-١٤١٤هـ ابن الدمشقي، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عليهما السلام: ج ١ ص ٦٦، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم - إيران، ط ١٤١٥هـ.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٣ ص ١٢١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسنده لأبي يعلى: ج ٢ ص ١١٤، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١-٤٠٤هـ ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٩هـ.

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن»^(١)، وقال ابن حجر: «و عند أبي يعلى عن سعد من وجه اخر لا بأس به، قال: لو وضع المنشار على مفرقى على أن أسبّ علياً ما سببته أبداً»^(٢).

وكيف يتجرّأ الإنسان المسلم على سبّه وقد أخرج مسلم في صحيحه عن عديّ بن ثابت عن زرّ، قال: «قال علي: والذي فلق الحبة وبرا النسمة إله لعهد النبي الأميّ (صلى الله عليه وسلم) إلى أن لا يحبّني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(٣).

٢- أفتراؤه على علي عليهما السلام

لقد افترى على علي عليهما السلام افتراءً عظيماً حين زعم بأنه مات ولم يقرأ القرآن أو لم يحفظ القرآن، قال البسوبي في المعرفة والتاريخ: «حدثنا شريك عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت الشعبي يحلف بالله لقد دخل علي [حصر به]^(٤) وما قرأ القرآن»^(٥).

(١) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ٩ ص ١٢٩ - ١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦٠ - ٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ما بين المقاوفين لم يثبته المحقق في المتن، وأنما ذكره في الحاشية، لأنّه لم يتبيّن معناه، وال الصحيح أن (حصر به) مصخّفة عن (حرفته)، فيصير المعنى: دخل علي حرفيه وما قرأ القرآن؛ أي أن علياً عليهما السلام لم يقرأ القرآن حتى توفي، وسيتبّين هذا المعنى من كلام ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة.

(٥) البسوبي، المعرفة والتاريخ: ج ١ ص ٤٨٣، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١ - ١٤١٠هـ.

وقال أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة: «وروى شريك عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت الشعبي يقول ويحلف بالله: لقد دخل علي حُفْرَتِه وما حفظ القرآن»^(١).

ثم علق قائلاً: «وهذا كلام شنع جداً فيمن يقول: سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني بما من آية إلا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل»^(٢).

وكلام الشعبي هذا يخالف الإجماع والضرورة، وهو كلام لا يصدر عن شخص سليم القلب تجاه أمير المؤمنين الذي يقول: «سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيمة إلا حدثكم به، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم بسهل نزلت أم بجبل»^(٣).

٤- كذبه في قضيّة من شهد حرب الجمل من الصحابة

لقد زعم الشعبي أنه لم يشهد الجمل من الصحابة إلا أربعة، فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب:

روى العاصمي في س茅 النجوم العوالي أن الشعبي: «بالغ، فقال: لم

(١) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ص ١٧٠، الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة ١٣٢٨هـ

(٢) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ص ١٧٠، الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة ١٣٢٨هـ

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ١١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

يشهد الجمل من الصحابة إلّا علي وعمر وطلحة والزبير وهو مخالف لما نقله الثقات غيره^(١).

وقال محمد بن عبد الوهاب: «قال الشعبي: لم يشهد الجمل من الصحابة إلّا أربعة فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب»^(٢).

وكلامه هذا كذب، يخالف إجماع أهل السير والتاريخ من أنه شهد البصرة مع علي عَلَيْهِ الْكَلَمُ عَدْدٌ كَبِيرٌ من الصحابة.

قال الذهبي: «قال سعد بن إبراهيم الزهري: حدثني رجل من أسلم قال: كنا مع علي أربعة آلاف من أهل المدينة. وقال سعيد بن جبیر: كان مع علي يوم وقعة الجمل ثمانمائة من الأنصار، وأربعين مائة من شهدوا بيعة الرضوان. رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد. وقال المطلب بن زياد، عن السدي: شهد مع علي يوم الجمل مائة وثلاثون بدرياً وسبعين مائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقتل بينهما ثلاثون ألفاً، لم تكن مقتلة أعظم منها»^(٣).

وقال خليفة بن خياط في تاريخه: «كان مع علي يوم الجمل ثمانمائة من الأنصار وأربعين مائة من شهد بيعة الرضوان»^(٤).

(١) العصامي، سبط النجوم العوالى: ج ٢ ص ٥٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩ هـ.

(٢) محمد بن عبد الوهاب، مسائل لخصها محمد بن عبد الوهاب: ج ١ ص ١٧٠، الناشر: مطبع الرياض، ط١.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٤٨٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٧ هـ.

(٤) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط: ص ١٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وروى الطوسي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «شهد مع علي عليهما السلام يوم العجمل ثمانون من أهل بدر، وألف وخمسمائة من أصحاب رسول الله عليهما السلام»^(١).

ـ انتقاده من أصحاب علي عليهما السلام

لقد عمد الشعبي إلى الانتقاد من بعض أصحاب أمير المؤمنين عليهما السلام كالحارث الأعور الهمданى، حين اتهمه بالكذب، مع أنه اشتهر بالصدق والوثاقة.

قال القرطبي: «الحارث رماه الشعبي بالكذب، وليس بشيء، ولم يبن من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حبه على وتفضيله له على غيره، ومن هاهنا - والله أعلم - كذبه الشعبي؛ لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر»^(٢).

وروى عن مجالد أنه قال: قيل لعامر (الشعبي): «لم تقول لأصحاب علي ما تقول، وإنما تعلمت منهم؟ قال: من أيهم؟ قيل: من الحارث الأعور وصعصعة بن صوحان ورشيد الهمداني»^(٣).

(١) الطوسي، الأمالي: ص ٧٢٦، الناشر: دار الثقافة - قم، ط ١٤١٤ هـ القاضي النعمان المغربي، شرح الأخبار: ج ١ ص ٤٨٩، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ١٤١٤ هـ.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١ ص ٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٢ ص ٢٤، ١٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥ هـ عبد الله بن أحمد بن حنبل، السنة: ج ٢ ص ٥٥٨، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، ط ١ - ١٤٠٦ هـ.

٥- مناصرته بني أمية الذين يعادون عليا عليهما السلام

لقد وقف الشعبي بشكل واضح مع الخط الأموي المعروف بعدائه الشديد لعلي عليهما السلام فقد كان واحداً من رجالاتهم وشخصياتهم البارزة. قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «حدثني مجالد، عن الشعبي، قال: لما قدم الحجاج سأله عن أشياء من العلم، فوجدني بها عارفاً، فجعلني عريضاً على قومي الشعبيين، ومنكباً على جميع همدان وفرض لي، فلم أزل عنده بأحسن منزلة»^(١)، والعريف هو «القائم بأمر طائفة من الناس، من عرفت (بالضم وبالفتح) على القوم أعرف بالضم، فأنا عارف وعريف، أي وليت أمر سياستهم وحفظ أمورهم، وسمى بذلك لكونه يتعرف بأمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج، وقيل: العريف دون المنكب وهو دون الأمير»^(٢).

لم يوضح كونه عمل قاضياً لهم وو..

٦-بغض الشعبي للشيعة

هذا ولم يخف الشعبي بغضه الشديد للشيعة وصرّح بذلك بعبارات قاسية، يقول في أحد كلامه: «يا مالك... أحذرك الأهواء المُضللة، شرّها الرافضة، فإنها يهود هذه الأمة، يبغضون الإسلام كما يبغض اليهود

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٤ ص ٣٠٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) بن حجر، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

النصرانية، ولم يدخلوا في الإسلام رغبةً ولا رهبة من الله»^(١). فنقول بعد كلّ هذا: لا يمكن أن يكون مثل هذا الرجل أميناً و موضوعاً في مروياته التي تقع مورداً للخلاف فيما يخصّ الإمام أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ، خصوصاً مسألة الخلافة والإمامية وشرعيتها، والتي تشكّل نقطة افتراق بين الشيعة والسنّة، وذلك لا يتنافى مع كونه موثقاً عند الكثير من علماء السنّة.

النقاش الدلالي في فقرة: بايعني القوم

الإمام عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ في مقام الاحتجاج والإلزام

ثمّ لو صحّ السند فإن المتأمل في كلام الإمام عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ يجده أنه كان في مقام الإلزام والاحتجاج، فهو كلام جدلّي، مبني على ما يعتقده معاوية، وهدفه أن يلزم معاوية باليبيعة له بحسب ما يعتقد به معاوية، فلذا جاء قوله: بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، تعليلاً لقوله: فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام، فأراد أن يقول له: كما أنك التزم بيتعتم لي بيبيعة المسلمين لعثمان وهو بالمدينة كذلك يجب عليك أن تلتزم بيتعتم لي وأنت بالشام بلا فرق بينهما التزاماً بالقاعدة العقلائية: (ألزموهم بما ألموا به أنفسهم) والإمام عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ يعلم علم اليقين بأنه لو حاججه بالنص على خلافته لرفضها، وهذا بدبيهي لمن يعرف سياسة معاوية، فكلّمه بلغة يفهمها خصميه لا بلغة الاستحقاق القائم على النصّ الشرعي.

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد: ج ٢ ص ٢٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٣ - ١٤٢٠ هـ.

وقد فهم الخوارزمي الحنفي من كلام الإمام عليه السلام أنه في مقام الاحتجاج والإلزام، قال: «كتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قبل نهضته إلى صفين إلى معاوية لأخذ الحجة عليه. أما بعد: إنه لزمالك بيتعني بالمدينة وأنت بالشام، لأنه بيعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بوعيا عليه»^(١).

وهناك شواهد وأدلة وقرائن داخلية من نفس كلام الإمام عليه السلام وقرائن خارجية يفرضها الواقع التاريخي والموضوعي للإحداث تؤيد أن الإمام عليه السلام كان بصدد الاحتجاج على معاوية وإلزامه بما يؤمن به، ولم يكن في معرض تقرير نظرية الشورى والإقرار بصحتها وصحة الطريقة التي تمت بها بيعة من سبقوه من الخلفاء وبالتالي تصويب بيته على وفق تلك الطريقة والكيفية، حتى يقال: إن كلامه عليه السلام يدل على نفي النص على إمامته وخلافته.

شواهد وقرائن على أن الإمام كان في مقام الاحتجاج

القرينة الأولى: قوله عليه السلام: بيعني القوم... على ما بيعومهم عليه

في هذا المقطع من كلام الإمام عليه السلام يريد أن يبيّن فيه أن المهاجرين والأنصار قد بايعوا الخلفاء الثلاثة على أن يكونوا خلفاء وحكاماً سياسيين تنفيذيين، لهم الأمر والنهي على أفراد الأمة، ويعهد المبایع بالمقابل

(١) الموفق بن أحمد الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٢٠٢، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٢ - ١٤١٤ هـ

بطاعتهم وتنفيذ أوامرهم، وهذا هو مضمون عقد البيعة الذي تم، ولم يبايعوهم على أنهم أئمة قد نصّ عليهم الشارع وفرض طاعتهم ولهم الولاية الإلهية العامة في جميع أمور الدين والدنيا، كما هو مضمون الإمامة الإلهية التي بينها، ومبادئ الناس لأمير المؤمنين عليه السلام حين بايدهم كانت على نفس ما بايدهم عليه الذين قبله، وهو لا يتصادم أبداً مع إمامية أمير المؤمنين عليه السلام الثابتة بالنص والدليل الشرعي، وإنما أراد عليه السلام بهذا الكلام الإشارة إلى أن بيعة الناس له كانت بذات المضمون الذي يعتقد بصحته معاوية، وهي بيعة سياسية من أجل حكومة الناس، ومعاوية قد استمدّ شرعيته وجوده في الحكم من شرعية تلك البيعة، فال الخليفة عمر ومن بعده عثمان هم من ولّوه هذه الإمارة، فلا يجوز له التمرّد على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وعدم بيته، ولذا قال له: إن من شروط هذه البيعة أنه لا يجوز لمن حضر أن يختار غير ذلك، ولا لمن لم يحضر أن يردد هذه البيعة، فمعاوية وهو بالشام لزمه خلافة أمير المؤمنين عليه السلام.

وهذا الأسلوب في التعامل مع معاوية هو الأسلوب العقلائي والمنطقي الصحيح، فلا يعقل أن يقول أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية: إنني أنا الخليفة المنصوص علىّ وأن خلافة الذين سبقوني كانت غير صحيحة وعليك أن تخضع لأوامرني وأن تبايني على ذلك.

وبهذا البيان يتبيّن سقم ما استنتاجه القفاري حين قال: (فطريقة بيته لا تختلف عن سبقه) لأن مقصود الإمام عليه السلام أن التشابه بين بيته وبيعة من سبقوه من الخلفاء هو في المضمون الذي بيناه آنفاً وهو أنهم بايدهم على أنه

حاكم سياسي تنفيذي، وليس التشابه في الطريقة والكيفية، وإنّا فإن طريقة بيعته تختلف كلياً عن طريقتهم، كما سيتبين من خلال الأبحاث التالية.

و كذلك اتضح عدم صحة ما رتبه القفاري على قول الإمام: «فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد» حيث قال: «وهذا يوحى بأن بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن مجال للرد حينئذ» ولا ندرى من أوحى للقفارى بذلك؟! وكيف قاده عقله لهذا الاستنتاج، فإن مراد الإمام علثمة أن قوانين وأعراف هذه البيعة وطريقتها التي درج عليها المسلمين في بيعة الخلفاء الثلاثة هي أنها كانت تتعقد بالذين يبادرون لهذه البيعة أيًا كان عددهم، ثم تعمم تلك البيعة حتى على الحاضرين من أهل المدينة وغيرهم الذين لم يبادروا إلى البيعة، ولا يسمحون لهم بأن يختاروا غير ما اختار هؤلاء فضلاً عن من كان غائباً من سكان البلاد البعيدة كالشام مثلاً، ولذا كان يستخدم العنف في بعض الأحيان لأخذ هذه البيعة، وهذا المعنى كما ترى ليس فيه إشارة إلى أن البيعة لم تكن ثابتة له سابقاً.

ثم لا ندرى عن أي بيعة سابقة يتكلم القفارى ويرأها من مزاعم الشيعة؟ فإن كان يقصد بيعة حدثت بعد وفاة النبي ﷺ بحيث كانت سابقة على بيته المعروفة بعد الخلفاء الثلاثة، فالشيعة لا تعتقد بهذا، وإن كان يقصد اليوم الذي نصبه رسول الله ﷺ خليفة في غدير خم فإنها لم تكن بيعة فعلية، بل بيعة مشروطة، تكون فعليتها بعد وفاة النبي ﷺ وهي بمعنى أن علي بن أبي طالب إمام وحاكم بعد رسول الله ﷺ.

وليس هذه البيعة مما ترمعه الشيعة وأنهم تفرّدوا بها، بل روى هذه الحادثة الكثير من علماء أهل السنة وبأسانيد صحيحة، وفيها قال له عمر مهنتاً أمير المؤمنين عليه السلام: بخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي وموالي كل مسلم^(١).

والبيعة المصطلح عليها مورد الخلاف هي البيعة التي بموجبها يصبح الإمام حاكماً فعلياً على المسلمين، وهي لا تصح ولا تنعقد في زمن كان الرسول الله صلى الله عليه وسلم هو الإمام والحاكم بشكل مطلق، كما هو واضح، فكلام القفاري واستنتاجه بعيد كل البعد عن معنى الكلام ومغزاه وإنما هو تحويل وتحكّم لا وجه له.

وخلالصة ما تقدّم أن كلام الإمام عليه السلام: «على ما بايعوهم عليه» يدلّ على أن المقصود هو الأمر الذي بايعوا الناس عليه وهو الإمارة والحاكمية السياسية، وليس الإمامة الإلهية، وهو لا يتنافي مع وجود نصّ على الإمام عليه السلام.

القرينة الثانية: قوله عليه السلام: فإذا اجتمعوا على رجل...

(١) روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي هريرة، قال: «لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنوني ولـي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلـي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي وموالي كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾». الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ وقد تقدّم تصحيح سند هذا الحديث.

إنَّ كلام أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ صَحِيحٌ على مستوى الفرض والنظرية، فإنَّ المسلمين جميعاً لو فرضوا واجتمعوا على إمام بما فيهم بنو هاشم وخيرة الصحابة من المهاجرين - لا سيما علي بن أبي طالب عَلَيْهِ الْكَلَمُ - والأنصار، فقطعاً سيسندون في إجماعهم المفترض هذا إلى حجة شرعية، تلك الحجة هي التي أدت بهم إلى هذا الإجماع.

إلا أنَّ هذا الإجماع لم يحصل على أرض الواقع أبداً في خلافة الثلاثة، فخلافة أبي بكر عارضها جلَّ الصحابة من المهاجرين والأنصار، وهذا ما صرَّح به عمر بن الخطاب نفسه، قال: «وأنه قد كان من خبرنا حين توفيَ الله نبيه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنَّ الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالفَ عَنَّا عَلَيْهِ الْبَرَزَانِ وَمَنْ مَعَهُ»^(١)، فنمَّت بيعته في سقيفة بني ساعدة باقتراح من عمر وبيعة عدد قليل من الصحابة^(٢).

ثم بعد ذلك طلبت البيعة من بقية المسلمين الذين رفض عدد منهم هذه

(١) في إحدى نسخ نهج البلاغة - المطبوعة بمصر القاهرة: جاء بدل «كان ذلك الله رضا»، «كان ذلك رضا» فيكون المعنى كان ذلك رضا للمهاجرين والأنصار.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

(٣) قال عضد الدين الإيجي: «وإذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة، فاعلم أن ذلك لا ينافي إلى الإجماع، إذ لم يقم عليه دليل من العقل أو السمع، بل الواحد والإثنان من أهل الحل والعقد كاف، لعلمنا أن الصحابة مع صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك، كعهد عمر لأبي بكر، وعهد عبد الرحمن بن عوف لعثمان ولم يشترطوا اجتماعَ مَنْ في المدينة فضلاً عن اجتماع الأمة. هذا ولم ينكر عليه أحد، وعليه انطوت الأعصار إلى وقتنا هذا». الإيجي، المواقف في علم الكلام: ج ٣ ص ٥٩٠ - ٥٩١، الناشر: دار الجيل، ط ١٤١٧هـ.

البيعة، وتناقل البعض الآخر، فآخر ج ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني بسنده عن أبي نصرة عن أبي سعيد، قال: «لما رأى أبو بكر (رض) تناقل الناس عن بيته قال: ألسنت أحق الناس بها؟ ألسنت أول من أسلم؟ ألسنت صاحب كذا؟ ألسنت صاحب كذا؟»^(١) فهناك عدم رضا وتناقل من قبل الصحابة عن بيعة أبي بكر فضلاً عن أن يكون هناك إجماع وتسالم على بيته من أول الأمر، وأما في خلافة عمر فإن المسألة أوضح، فقد تمّ تعينه خليفة على المسلمين من قبل أبي بكر، وعارض بعض الصحابة هذه الطريقة الجديدة التي لم تكن متبعة في خلافة أبي بكر.

كما عارضوا تعين عمر نفسه للخلافة، فقد روى ابن سعد في الطبقات بسنده: «عن عائشة قالت: لما حضرت أبي بكر الوفاة استخلف عمر فدخل عليه علي وطلحة، فقالا: من استخلفت؟ قال: عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبا الله تفرقاني لأنّا أعلم بالله وبعمر منكم، أقول: استخلفت عليهم خير أهلك»^(٢).

وآخر ج أبو جعفر الطبرى وابن الأثير عن أسماء ابنة عميس أنها قالت: «دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر فقال: استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه، وأنت معه فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق ربك، فسائلك عن رعيتك، فقال أبو بكر: - وكان مضطجعاً - أجلسوني،

(١) الضحاك، الآحاد والمثاني: ج ١ ص ٧٦، الناشر: دار الرایة-الریاض، ط ١٤١١ هـ- عمرو بن أبي عاصم، الأوائل: ص ٣٦، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

(٢) ابن سعد، طبقات ابن سعد: ج ٣ ص ٢٧٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

فأجلسوه، فقال لطحمة: أبا الله تفرقني، أو: أبا الله تخوّنني، إذا لقيت الله ربي فسألني، قلت: استخلفت على أهلك خير أهلك»^(١).

وأما خلافة عثمان وبيعته فتمت بطريقة ابتكرها عمر، وصل من خلالها عثمان إلى سدة الحكم، فأين هذا الإجماع الذي تم على خلافة أي من الخلفاء؟! ولو كان الإجماع هو الأصل في البيعة وليس النص كما فهم القفاري من هذا الكلام، فسوف لا تصح خلافة الخلفاء الثلاثة ولذا حاول بعض علماء أهل السنة تصحيح خلافة أبي بكر وغيره رغم معارضته الكثير من الصحابة بأن البيعة إنما تصح بمن تيسر من الصحابة وعموم المسلمين، قال النووي: «أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبادعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد وإنما يشترط مبادعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس»^(٢).

وقال الماوردي الشافعى: «فقالت طانفة: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد؛ ليكون الرضا به عاماً، والتسليم لإمامته إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع بيضة أبي بكر - رضي الله عنه - على الخلافة باختيار من حضرها، ولم يتظر بيعته قدوم غائب عنها»^(٣).

وقال القرطبي: «إإن عقدها واحد من أهل الحل والعقد فذلك ثابت،

(١) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الأحكام السلطانية، الماوردى: ج ١ ص ٧، دار الالناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ويلزم الغير فعله، خلافاً لبعض الناس حيث قال: لا ينعقد إلا بجماعة من أهل الحلّ والعقد، ودليلنا: أنّ عمر (رض) عقد البيعة لأبي بكر^(١). وحينئذ فإن ما فهمه الفقاري واستنتاجه من كلام الإمام عاشورى كون الأصل في البيعة هو الإجماع، هو فهم لا يوافقه عليه جميع العلماء.

القرينة الثالثة: قوله عاشورى : إنما الشورى للمهاجرين والأنصار...

ومما يؤيد أنّ الإمام عاشورى كان في مقام الاحتجاج على معاوية ولم يكن في مقام تصحيح خلافة الخلفاء الثلاثة، قوله: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار...

والشورى تعني استطلاع رأي الأمة عن طريق المشاركة العامة في اختيار الحاكم، ولو طبقنا هذا المفهوم على بيعة أبي بكر لم نجد أنّ الأمة استشيرت واستطلع رأيها، بل اقتصر ذلك على نفر قليل لا يتعدّى أصابع اليد الواحدة، كانوا في سقيفة بنى ساعدة حيث وقعت البيعة، وهذا لا يسمى شورى أو مشاورة الأمة بالمعنى الصحيح لها، والدليل على ذلك أن الخليفة عمر في تقييمه لخلافة أبي بكر أسمتها بالفلترة التي وقى الله شرّها، حيث قال: «لا يغترن امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلترة وتمّت ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرّها..»^(٢). وأسمتها بالفلترة؛ لأنّها تمّت من

(١) القرطي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١ ص ٢٦٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام

غير مشورة، ففي صحيح ابن حبان عن أبي حاتم، قال: «قول عمر: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة ولكن وقى الله شرها، يريده أن بيعة أبي بكر كان ابتداؤها من غير ملأ، والشيء الذي يكون من غير ملأ يقال له الفلتة»^(١). وهكذا خلافة عمر لم نجد للشوري نصيباً فيها، بل أن أبا بكر هو الذي نصّ عليه، فلا أنصار ولا مهاجرين استثروا في اختيار عمر وبيعته، وكذا خلافة عثمان فكانت الشوري بعدد معين وهم ستة أشخاص عيّنهم عمر، فإن أيّاً من الخلفاء الثلاثة لم تكن خلافته عن شوري بين المسلمين، فضلاً عن إجماعهم.

ثم إنَّ كلام الإمام علي عليه السلام: وإنما الشوري للمهاجرين والأنصار فإذا اجتمعوا على رجل... لعلَّ فيه تعريضاً بطريقة وأسلوب بيعة الخلفاء الذين سبقوه^(٢)، فإنها لم تحظ بإجماع ولا شوري، ومع ذلك أصبحت مقبولة ولا يجوز الخروج عليها، بينما بيعته علي عليه السلام التي حصلت بإجماع الأمة والصحابة

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ٢ ص ١٥٨، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢ - ١٤١٤ هـ.

(٢) وقد يقال: إنه تعريض بمعاوية أيضاً حيث إنه لم يكن من المهاجرين؛ إذ لا هجرة بعد فتح مكة، انظر: صحيح البخاري: ج ٤ ص ٣٨ ح ٣٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

مضافاً إلى أن علياً عليه السلام يعتقد بأن معاوية لم يسلم في فتح مكة، ويُفهم ذلك من قوله عليه السلام حينما نظر إلى رايات معاوية وأهل الشام: «فوالذي فلق العبة، وبرأ النسمة، ما أسلموا ولكن استسلموا، وأسرروا الكفر» نهج البلاغة: ج ٣ ص ١٦، شرح الشيخ محمد عبد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١ - ١٤١٢ هـ. وقد كرر هذا القول عمار بن ياسر تبعاً لإمامه علي عليه السلام: «والله ما أسلموا، ولكن استسلموا وأسرروا الكفر فلما رأوا عليه أعداناً أظهروه». الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨ هـ.

من أهل الحلّ والعقد تمرّد عليها معاوية ونكثها بعض الصحابة بعد أن بايعوا، قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينَ: «فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَالنَّاسُ كَعْرَفُ الضَّبْعَ إِلَيَّ يَتَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ حَتَّى لَقَدْ وَطَئَ الْحَسَنَانَ، وَشُقَّ عَطْفَائِي مَجَتَّمِعِينَ حَوْلِي كَرْبَلَةَ الْغَنَمِ»^(١). وقال عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينَ أيضًا في ذيل نفس الكتاب الذي بعثه إلى معاوية: «وَإِنْ طَلَحَةَ وَالْزَّبِيرَ بَايَعَنِي ثُمَّ نَقْضَا بِيَعْتِي، وَكَانَ نَقْضَهُمَا كَرْدَهُمَا، فَجَاهَدُهُمَا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَارِهُونَ، فَادْخُلُ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ»^(٢).

وقال الباحث السلفي حسن بن فرحان: «فقد أجمع الناس على بيعة علي رضي الله عنه ولم يخالف في ذلك إلاًّ أهل الشام، وهم ليسوا أهلاً لمعارضة المهاجرين والأنصار والبدريين وأصحاب بيعة الرضوان وأهل الحرمين»^(٣).

القرينة الرابعة: كلامه عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينَ في نهج البلاغة ينافي مبدأ الشورى ويؤكد النص على الإمامة

ومن الشواهد الخارجية التي تؤيد ما قلناه من أنّه عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينَ لم يكن مؤمناً

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٥-٣٦، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١٤١٢ هـ.

(٢) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص ٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة. القاهرة، ط ٢-١٣٨٢ هـ. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: ج ١ ص ٨٤، ٨٥، الناشر: مؤسسة الحلبي. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٩ ص ١٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥ هـ.

(٣) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنفاذ التاريخ: ص ١٣٧، الناشر: مؤسسة اليمامة الصحفية - الرياض.

بشرعية الطريقة والآلية التي حصلت بها البيعة للخلفاء السابقين، كلامه في نهج البلاغة نفسه والذي أوضح به، وبشكل صريح وفي أكثر من مناسبة ومكان، أن الخلافة والإمامية هي لأهل البيت عليهم السلام وبنصّ رسول الله صلوات الله عليه وآله، ومن هذه النصوص والأقوال، قوله عليه السلام في خطبته الشقشيقية المشهورة، معتبراً على الشورى: «... في الله وللشوري متى اعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر، لكتني أسفت إذ أسفوا وطرت إذ طاروا»^(١).

وقوله عليه السلام: «فلما مضى صلوات الله عليه تنازع المسلمين الأمر من بعده، فوالله ما كان يلقى في روعي ولا يخطر بيالي أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده صلى الله عليه وآله عن أهل بيته، ولا أنهن منحوه عنى من بعده»^(٢). ويقول في خطبة أخرى: «و قال قائل: إنك على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحربيص، فقلت: بل أنت والله لأحرص وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه»^(٣). وقال عليه السلام في الخطبة الشقشيقية أيضاً: «أما والله لقد تقمصها فلان وهو يعلم أن محلّي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٤-٣٥، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٤١٢ هـ.

(٢) نهج البلاغة: ج ٣ ص ١١٩-١١٨، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٤١٢ هـ.

(٣) نهج البلاغة: ج ٢ ص ٨٤، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٤١٢ هـ.

إلى الطير، فسدلت دونها ثوباً وطويت عنها كشحًا... فصبرت وفي العين
قذى وفي الحلق شجى أرى تراشي نهباً، حتى مضى الأول لسبيله فأدلى
بها إلى فلان بعده.. فيا عجبًا بينما هو يستقبلها في حياته إذ عقدها الآخر
بعد وفاته، لشدّ ما تشطرا ضرعيها...»^(١).

فمن خلال هذه النصوص يصرّح أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ بغياب حقه وإن
هناك نزاعاً وقع بين الأصحاب بعد وفاة رسول الله ﷺ وانزعج بعضهم من
وصيته لعلي، وهناك من لمزه بأنه حريص على الخلافة، وهناك من حال بينه
وبينها، ومن ثم تقمصها من ليس لها أهل.

إلى هنا انتهى المبحث الأول الذي عالجنا فيه الشبهات التي أثارها
القفاري حول نفي النص من كتاب نهج البلاغة، وسوف نعالج الشبهات
التي أثارها حول نفي النص من خلال مجموعة أمور ادعى كونها ضرورية
ومعلومة ومتفقاً عليها.

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٠-٣٣، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-

المبحث الثاني: فيما ينفي النص استناداً إلى مسلمات مزعومة

بعد أن ادعى القفاري أن هناك ما ينفي النص من أصح كتاب عند الشيعة وهو كتاب نهج البلاغة، ادعى أن هناك مسلمات اتفق عليها تنفي النص أيضاً منها:

أولاً: إن القرآن الذي لا خلاف في فهمه، لم يذكر أسماء الأئمة عند الشيعة.

ثانياً: إن النص على الإمامة مما تتوفر الدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل.

ثالثاً: لو صح أن الصحابة قد كتموا النص على خلافة علي عليه السلام، لكتموا الفضائل الكثيرة له.

رابعاً: إن قول الشيعة بالنص على علي عليه السلام شبيه بقول البعض بالنص على إمامية العباس، والثاني باطل، فال الأول مثله.

خامساً: لو كان هناك نص على علي لما اختلف فيه، كما لم يختلف اثنان في نص أبي بكر على عمر.

سادساً: كيف يطيع المهاجرون نص أبي بكر في عمر ولا يطيعون أمر النبي ﷺ في نصه على علي عليه السلام؟!

سابعاً: لو كان النص على علي ثابتاً، فكيف يجوز له الدخول مع الستة الذين نص عليهم عمر؟

فهذه أمور زعم أنها من المسلمات والمتافق عليها، وهي بذاتها تنفي وجود النص على علي عليه السلام، ونحن سوف نبطل هذه المسلمات تباعاً.

الشبهة: لا يوجد في كتاب الله ذكر لأسماء أئمة الشيعة وهذا دليل على بطلان الإمامة

قال القفاري: «لندع جانب الروايات المختلف فيها، ونحتمكم إلى كتاب الله سبحانه عن طريق فهمه من خلال اللغة العربية. فالله سبحانه أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وقد اتفق أهل السنة والشيعة على حدود العربية، واتفقوا على ما وضع لمفرداتها من المعاني، ومعنى هذا أن اللغة العربية يمكن أن تكون المرجع في الحكومة في هذا الأمر.

فهل نجد في كتاب الله ذكراً للأئمة الائتبة عشر بأسمائهم، كما ذكر رسول الهدى (صلى الله عليه وسلم) باسمه ووصفه؛ لأن الإمام عندهم كالنبي، ومنكر الإمام كمنكر النبي صلوات الله عليه أو أعظم؟!

وهل نجد لإمامية الائتبة عشر ذكراً صريحاً في كتاب الله، كما ذكرت أركان الإسلام صريحة واضحة في مواضع متفرقة من كتاب الله، من غير حاجة لمعروفة أصلها إلى تأويل باطني أو روايات موضوعة، والإمامية عندهم أعظم أركان الإسلام؟!

فكيف لا تذكر ولا يشار إليها؟ أليس هذا دليلاً على أن مزاعم الإمامية في هذا الباب لا أصل لها؟ وحينئذ لابد من رفض هذه المزاعم لمناقشتها

لكتاب الله^(١).

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٥، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

الجواب عن الشبهة

الجواب الأول: دلالة القرآن على مبدأ الإمامة

إن الإمامة من أبرز المفاهيم التي أولاها القرآن الكريم عناية خاصة، وقد تضافرت النصوص القرآنية على ذكرها والتأكيد عليها، ورسم وتحديد معالمها.

والآيات الواردة في هذا المجال على قسمين، قسم منها يشير إلى مبدأ الإمامة العامة من دون تشخيصها بالأئمة من أهل البيت عليهم السلام، والقسم الآخر أثبتت مقام الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام بالخصوص. ونحاول فيما يلي أن نشير بنحو الاختصار لكلا القسمين من الآيات:

المبركة:

القسم الأول: آيات الإمامة العامة

الأية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلْمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمَنْ ذُرِّيَّ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١). إن سياق هذه الآية الكريمة واضح في أن الله تعالى قد جعل إبراهيم عليه السلام إماماً في أواخر عمره الشريف، بعد أن كاننبياً ورسولاً وخليلاً؛ وذلك لأن الآية صريحة في أن إبراهيم عليه السلام إنما منح هذا المقام بعدما تعرض لسلسلة من الابتلاءات والاختبارات، وكان ذلك بعد المتابعة والصعوبات التي واجهها في تبلیغ الرسالة الإلهية إلى قومه المشركين؛ وهو عليه السلام قد طلب

(١) البقرة: ١٢٤.

مقام الإمامة لذريته، وهذا لا يتناسب إلا مع حصول الذرية له عليهما، وتجاوزه مرحلة الشباب، خصوصاً وأنه عليهما لم يُرزق الذرية إلا بعد مدة مديدة من الزمن، قد تجاوز فيها زمن الشباب الذي كسر فيه الأصنام ودعا قومه إلى الإيمان بالله؛ وذلك لأنه عليهما عندما أعلن دعوته كان شاباً يافعاً، كما هو مفاد قوله تعالى: ﴿فَالْأُولُوا سَمِعُنَا فَتَّى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(١). ويضاف إلى ذلك: أن اسم الفاعل في الآية المباركة - (جاعل) لا يعمل في المفعول وهو (إماماً) إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يعمل في الماضي، وحيث إن النبوة كانت ثابتة مسبقاً لإبراهيم عليهما، فلا بد أن يكون إعطاء الإمامة لإبراهيم عليهما في الحال أو الاستقبال، أي بعد نبوته. فهذه الآية تثبت وبوضوح مقاماً يغایر مقام النبوة والرسالة لإبراهيم عليهما وذريته الظاهرة^(٢).

الأية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَثْمَاءَ يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقَنُونَ﴾^(٣).

الأية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمْنَعَ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَثْمَاءَ وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^(٤). فإن هذه الآية وسابقتها تدلان وبوضوح على جانب آخر من جوانب

(١) الأنبياء: ٦٠.

(٢) وقد تعربنا لهذا البحث في الجزء الأول في مبحث الإمامة.

(٣) السجدة: ٢٤.

(٤) القصص: ٥.

الإمامية الإلهية، وهو أن مقام الإمامة لابد أن يكون بجعل وتنصيص من قبل الله تعالى.

الأية الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١).

إن هذه الآية المباركة تشرح مفهوم الإمامة وتوضح أبعاده وحدوده، حيث قرنت طاعة أولي الأمر بطاعة الله تعالى، مما يكشف عن أن هذه الولاية متفرعة عن ولاية الله وولاية الرسول ﷺ، وهي شاهد على أن الولاية والإمامية، وقيادة الناس ليس من صلاحيتهم ولا بتنصيبهم؛ لأن اللازم عليهم هو المتابعة والانقياد في ذلك حسب.

القسم الثاني: آيات الإمامة الخاصة

الأية الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢).

لقد ذكرنا في الجزء الأول في مبحث أدلة الإمامة من القرآن الكريم^(٣) أن نزول هذه الآية في حق علي عليه السلام من الأمور التي اتفق الفريقيان على روایتها، وبالأسانيد الكثيرة وعن جمع كبير من الصحابة والتابعين، كعلي عليه السلام وعمار والمقداد وابن عباس وأبي ذر وجابر بن عبد الله

(١) النساء: ٥٩.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) انظر: ص

الأنصاري وابن جرير المكي ومجاحد ومقاتل والضحاك وغيرهم، ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) بسند تقدم تصححه^(١)، عن سلمة بن كهيل، قال: «صدق عليٌّ بخاتمه وهو راكع، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ...﴾^(٢).

فهذه الآية دلت بصراحة على ولایة علیٰ ویاماته على سائر المؤمنين - كما تقدم تقریب ذلك في مبحث آية الولاية - حيث قرنت الآية ولایة علیٰ بولایة الله تعالى ورسوله ﷺ، مما يكشف عن أن هذه الولاية متفرعة عن ولایة الله وولایة الرسول ﷺ، والمراد من الولاية - وقد تقدمت الإشارة لذلك في بحوث سابقة - هو القيام بأمر الأمة وقيادتها وهدايتها وتبيين ما تحتاج إليه من أمور دينها ودنياهما، وأن عليها الرجوع إلى الولاية في كلّ صغيرة وكبيرة، وإذا قصوا أمرًا فليس للأمة الخيرة من أمرها، بل عليها السمع والطاعة.

إذن فأصل الولاية والإمامية الخاصة لعلیٰ - وهو أول أئمة أهل البيت ع - قد نصّ عليها القرآن الكريم، وأما النصّ على إمامية بقية الأئمة من أهل البيت ع بالخصوص، فهو موکول إلى بيانات النبي ﷺ وستّه

(١) انظر ص

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن: ج ٤ ص ١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا. الطبرى، جامع البيان: ج ٦ ص ٣٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥ هـ الشعلبي، تفسير الشعلبي: ج ٤ ص ٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١-١٤٢٢ هـ الواحدى، أسباب النزول: ص ١٣٣، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة، طبعة عام ١٣٨٨ هـ

المباركة، كما سيأتي لاحقاً.

الأية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رَسَالَةَ وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(١).

لقد تقدم في مبحث حديث الغدير أن هذه الآية نزلت في حق علي عليه السلام في يوم الغدير بعد حجّة الوداع، فمن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»^(٢).

وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة، يجب على النبي الأكرم عليه السلام تبليغه في يوم الغدير، حيث تبين الآية أن ما وقع في يوم الغدير لو لم يفعله النبي عليه السلام فلا يكون قد بلغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلا لأنهدام ركن الإمامة والولاية الذي توقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب علي بن أبي طالب عليه السلام للولاية على الأمة مساوقة لترك تبليغ الرسالة بكمالها؛ لأن الإمامة الإلهية بعد النبي عليه السلام هي التي تتکفل قيادة الأمة من الناحية الدينية والسياسية والحكومية ونحوها، فالله تعالى قد أنزل مقام الإمامة لعلي عليه السلام من السماء وأمره بتبليغه

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا، وقد تقدم نقل هذا الحديث وبطرق مختلفة عند الإجابة عن الشبهات حول حديث الغدير. لاحظ

ج ١: ص

بتصريح هذه الآية المباركة، وجعلت ذلك المقام عدلاً للرسالة بكمالها.

الأية الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١).

سبق وأن ذكرنا بأن الأحاديث الصحيحة تنص على أن نزول هذه الآية كان بعد خطبة الغدير، وهذا ما تقدم إخراجه بسند صحيح عن أبي هريرة، حيث قال: «لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيده علي بن أبي طالب، فقال: ألسن ولبي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(٢).

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن الآية جاءت للتنصيص على إمامية علي عليه السلام وخلافته بعد النبي ﷺ؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلا مقام الخلافة والإمامية في الأمة؛ لأن الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأمة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ.

هذه لمحة عامة تكشف عن اهتمام القرآن بمقام الإمامة، وأن الإمامة العامة، والإمامية الخاصة المتمثلة بإمامية علي عليه السلام من المبادئ الأصلية في القرآن الكريم، وأما التنصيص على بقية الأئمة من أهل البيت عليهما السلام فهو

(١) المائدة: ٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث، لاحظ ج ١: ص

متروك للبيانات النبوية المباركة، كما سيتضح في الجواب اللاحق.

الجواب الثاني: دلالة السنة على إمامتها على علية السلام

لا ريب أن القرآن الكريم نزل لهدایة الناس، وفيه تبیان کلّ شيء؛ ولكن بشرط أن تكون السنة شارحة ومبينة له، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١) ولهذا نجد أن المذكور في كتاب الله هو أصول الأحكام وأسس العقائد، إلا أن شرح تلك الأصول وتفسيرها وتجسيدها في الخارج موکول لسنة النبي ﷺ، من خلال حديثه وأقواله وسيرته المباركة، كما نرى بأن القرآن يأمرنا بالصلاۃ من دون ذكر عدد الرکعات وغيرها، والرسول ﷺ هو الذي يبین هذه کلّها، ومن هنا أمرنا القرآن الكريم وبكل صراحة أن نأخذ بكل ما صدر عن الرسول الأکرم ﷺ، ونتنهی عما نهى عنه، كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا...﴾^(٢).

والنبي ﷺ معصوم في كلامه ولا ينطق عن الهوى، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾^(٣)، فكلامه كالقرآن من حيث وجوب طاعته والعمل على طبقه.

قال القرطبي: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾: «وفيها

(١) النحل: ٤٤.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) النجم: ٣ - ٤.

دلالة على أن السنة كالوحي المنزلي في العمل»^(١).

وقد قرن بعد ذلك طاعة رسوله ﷺ بطاعته، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَنْكُمْ﴾^(٢)، وقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلُّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾^(٣)، وكذلك قرن معصية الرسول ﷺ بمعصيته تعالى، حيث قال: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقْلُ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٥)، وأمر المؤمنين مقرورنا بالقسم الشديد أن لا يكون في قلوبهم حرج فيما حكم به النبي ﷺ ونفي الإيمان عن من لا يكون كذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَاجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسِّلَمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٦).

كما لن يجعل الله تعالى الخيرة للمؤمنين فيما قضى الله ورسوله، كما في قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لَمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةً إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا﴾.

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٧ ص ٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) الأنفال: ٢٠.

(٤) الجن: ٢٣.

(٥) الشعراء: ٢١٦.

(٦) النساء: ٦٥.

مُبِينًا^(١).

السنة النبوية تنهى عن الإعراض عن السنة

وهناك روايات كثيرة متضادرة في صلاح أهل السنة تؤكّد وتحث على الأخذ بسنة الرسول ﷺ، وتنهى عن الإعراض عن سنته ﷺ والاكتفاء بالقرآن وحده، فمن الروايات التي وردت عن رسول الله ﷺ في هذا المجال، ما جاء في سنن أبي داود - واللّفظ له - والترمذى، وابن ماجه، والمستدرك عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أَفْيَنْ أَحَدَكُمْ مَتَكَنًا عَلَى أَرِيكَتِه يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِمَّا أَمْرَتْ بِهِ، أَوْ نَهَىْنَهُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللّٰهِ اتَّبَعْنَا»^(٢)، وأخرج أحمد بن حنبل بسنده عن المقداد بن معد يكرب، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل يتثنى شيئاً على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه»، قال حمزة أحمد الزين في تعليقه على الحديث: «إسناده

(١) الأحزاب: ٣٦.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٩٢ ح ٤٦٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٠ هـ الترمذى، سنن الترمذى: ج ٤ ص ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢١٤٠٣ هـ ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٦-٧، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، الناشر: دار الفكر - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ١ ص ١٠٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

صحيح^(١).

وقال ابن حجر: «وأخرج البيهقي بسند صحيح عن حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين: كان جبريل ينزل على النبي (صلى الله عليه وسلم) بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن»^(٢).

وقال السيوطي: «أخرجه الدارمي بإسناد صحيح»^(٣).

صحابة النبي ﷺ لا يفرقون بين الكتاب والسنة

لقد كان الالتزام بسنة النبي ﷺ وتفسير القرآن بها رائجاً و معروفاً في أقوال الصحابة وتعاملهم، فمن ذلك ما ورد في صحيح البخاري عن علقة، عن عبد الله، قال: «لعن الله الواشمات الموثشمات والمتنمشات والمتعلجات للحسن، المغريات خلق الله، بلغ ذلك امرأة منبني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا لعن من لعن رسول الله ﷺ ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأتني لقد وجدتني، أما قرأت: ﴿وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ﴾

(١) أحمد بن حنبل، المسند: ج ١٣ ص ٢٩١، شرحه ووصحن فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١٤١٦ هـ.

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ج ١٣ ص ٢٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢. وهذا الحديث رواه المرزوقي في كتابه السنة: ج ١ ص ٣٣، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، والدارمي في السنن: ج ١ ص ١٤٥، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق. واللالكي في اعتقاد أهل السنة: ج ١ ص ٨٤، الناشر: دار طيبة - الرياض، ط عام ١٤٠٢.

(٣) السيوطي، الحاوي للفتاوى: ج ١ ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

فَانْتَهُوا^(١)؟ قالت: بلى، قال: **فِإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ**^(٢)، وكذا وردت هذه الرواية بلفاظها - باختلاف يسير - في صحيح مسلم^(٣).

وعلى هذا الأساس يتضح أن جميع أحكام الإسلام موجودة في القرآن الكريم، إلا أنه لا يمكن معرفة تفاصيلها والوقوف على حقائقها من دون الرجوع إلى سنة الرسول الأكرم ﷺ، فإننا في إقامة الصلاة - مثلاً - لا نعرف كيف نصلّي من دون أن نأخذ من حديث الرسول ﷺ كيفيتها وشرائطها، وعدد ركعاتها وسجداتها وأذكارها وبطلياتها، وكذلك في الحج، حيث لا يمكن أداء مناسكه من دون الرجوع إلى سنته ﷺ، واستيضاح شروطه وواجباته ومواقيته وأشواط الطواف وصلاته، وتفاصيل السعي والتقصير وسائر مناسك الحج الأخرى، وهكذا الحال في سائر أركان الإسلام وأصوله.

إذن لابد من الرجوع إلى القرآن والسنة النبوية معاً لأنّه لا يخلو تعاليم الإسلام منها، أما من أراد الاكتفاء بالقرآن وحده دون السنة، فأدنى ما نقول بحقه: إنه جاهل بما ورد في القرآن نفسه، الذي يدعو للإطاعة للرسول ﷺ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**^(٤).

(١) الحشر: ٧.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٥٨ - ٥٩ ح ٤٨٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ١٦٥ ح ٥٤٥٨، باب تحريم فعل الوالصلة والمستوصلة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الحشر: ٧.

وقد قال الألباني في هذا المجال: «فحذار أيها المسلم أن تحاول فهم القرآن مستقلاً عن السنة، فإنك لن تستطيع ذلك ولو كنت في اللغة سببواه زمانك»^(١)، فمقوله: «حسبنا كتاب الله» مقوله مخالفة لصريح القرآن الكريم.

السنة تتصنّع على إمامتنا علي عليه السلام

وإذا اتضح ذلك كله بعد هذه المقدمة:

نقول: إن رسول الله ﷺ قد نصّ على إمامتنا علي بن أبي طالب عليهما السلام باسمه الصريح كما في حديث الغدير المتواتر، وحديث الدار، وحديث المنزلة، وغيرها من الأحاديث وفي مواطن كثيرة جداً، فإذا ثبت هذا بشكل قاطع عنه ﷺ، وهو القرآن الناطق الذي لا ينطق عن الهوى، وقد أقام الحجة علينا بأن الإمام بعده علي عليهما السلام بلا ريب، وإذا لم يذكر القرآن اسم علي صريحاً فإن ذلك لا يؤثر في الحجة التي أقامها الرسول ﷺ على الإمامة؛ لأن تبليغه وبيانه قوله ﷺ هو قول الله تعالى.

ومما يؤكد هذا الوجه ما أجاب به الإمام الصادق عليه السلام بسنده معتبر صحيح عندنا، حينما سأله أبو بصير عن السبب في عدم ذكر اسم علي عليهما السلام صريحاً، قال أبو بصير: «سألت أبا عبد الله عليهما السلام عن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾، فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهما السلام، فقلت له: إن الناس يقولون: فما له

(١) الألباني، صفة صلاة النبي: ص ١٧١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

لم يُسمّ علياً وأهل بيته عليهما السلام في كتاب الله عزّ وجلّ؟ قال: فقولوا لهم: إنّ رسول الله ﷺ نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثة ولا أربعاً حتى كان رسول الله ﷺ هو الذي فسر ذلك لهم..»^(١).

بعد قيام الحجج والبراهين والأدلة القاطعة على الإمامة الخاصة من السنة النبوية، لا ينبغي التشكيك والترديد وإثارة الشبهات في ذلك استناداً إلى أمورٍ واهية كهذه، ويجب أن لا تكون كبني إسرائيل الذين أخذوا يطلبون من نبي الله موسى عليه السلام المزيد من الحجج بعد أن أظهر لهم الأدلة والبراهين على وجود الله تعالى، حتى أنهم طلبوا من موسى أن يريهم الله تعالى جهراً، حيث قالوا: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرًا﴾^(٢).

الجواب الثالث: الحكمة الإلهية في عدم ذكر أسماء الأنماط

إن عدم ذكر اسم علي عليه السلام في القرآن لعله لحكمة إلهية خفيت علينا، إذ ما قيمة عقولنا كي تحيط بكل جوانب الحكم والمصالح الإلهية، فكم من الأمور التي قد خفيت أو أخفيت علينا مصالحها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءِ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُم﴾^(٣)، والاعتراض على حكم الله تعالى خلاف ما أمرنا به من وجوب التسليم والخضوع لأمره عزّ وجلّ.

ونحاول فيما يلي أن نشير إلى بعض الحكم التي بلغتها عقولنا في هذا

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٢٨٦-٢٨٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) البقرة: ٥٥.

(٣) المائدة: ١٠١.

المجال:

الحكمة الأولى: ذكر الوصف أبلغ في التأثير من ذكر الاسم

من الواضح أن ذكر الوصف أوقع تأثيراً في تحديد المصداق من ذكر الاسم، لذا ذكر علماء اللغة أن اسم العَلَم ليس أعرف المعارف، بل الكثير منهم قد جعل اسم العَلَم أدنى درجة من أسماء المعرفة، والسر في ذلك، كما ينص عليه أهل اللغة والبلاغة، أن اسم العَلَم قد يتواتّر منه معنى الصفة، فإذا جاء اسم على ﷺ مثلاً في القرآن فقد يحصل إيهام بأن المراد منه الصفة أي العالى، ولكي لا يحصل الخلط بين معنى الصفة ومعنى العلم تجنب ذكر الصفة، فإنه سيكون خلاف المقصود حيث سيعطي دلالة غير ما قصد استعماله فيه، بل إن الترديد لا يقتصر على أن يكون بين ذات العلم والصفة، بل يكون الترديد في نفس اسم العلم، وهذا له نظائر في القرآن الكريم، فقد وقع خلاف في المقصود بأسماء بعض الأنبياء التي ورد ذكرها في القرآن، كالنبي يوسف وموسى ويعقوب عليهما السلام. وكذلك وقع الخلاف في المقصود من آل عمران.

فالنبي يوسف عليهما السلام اختلف فيه في آية ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلِ
بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(١)، فقيل: ليس هو يوسف بن يعقوب بل يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن يعقوب، وقيل ليس هو من الإنس أصلاً، بل هو من الجن يسمى: (يوسف).

(١) غافر: ٣٤.

قال الزمخشري: «هو يوسف بن يعقوب عليهما السلام. وقيل: هو يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن يعقوب أقام فيهمنبياً عشرين سنة»^(١). وقال القرطبي: «هو يوسف بن يعقوب بعثه الله تعالى رسولاً إلى القبط بعد موت الملك من قبل موسى بالبيانات وهي الرؤيا، وقال ابن عباس: هو يوسف بن إفرايم بن يوسف بن يعقوب أقام فيهمنبياً عشرين سنة، وحكي النقاش عن الضحاك: أن الله تعالى بعث إليهم رسولاً من الجن يقال له يوسف»^(٢).

ووقع الخلاف أيضاً في اسم النبي يعقوب عليهما السلام في كونه يعقوب بن إسرائيل، ويعقوب بن ماثان.

قال القرطبي: «قوله تعالى: (من آل يعقوب) قيل: هو يعقوب بن إسرائيل، وكان زكرياء متزوجاً بأخت مريم بنت عمران ويرجع نسبها إلى يعقوب؛ لأنها من ولد سليمان بن داود وهو من ولد يهودا بن يعقوب، وزكرياء من ولد هارون أخي موسى، وهارون وموسى من ولد لاوي بن يعقوب، وكانت النبوة في سبط يعقوب بن إسحاق، وقيل: المعنى بيعقوب هنا هنا يعقوب بن ماثان أخو عمران بن ماثان أبي مريم أخوان من نسل سليمان بن داود عليهما السلام؛ لأن يعقوب وعمران ابنا ماثان وبنو ماثان، رؤساء بنى إسرائيل، قاله مقاتل وغيره، وقال الكلبي: وكان آل يعقوب

(١) الزمخشري، الكشاف: ج ٤ ص ١٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٥ ص ٣١٢ - ٣١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أخواله وهو يعقوب بن ماثان وكان فيهم الملك وكان زكرياء من ولد هارون بن عمران أخي موسى^(١).

أما موسى صاحب الخضر، فقد وقع الخلاف في كونه موسى النبي عليه السلام المعروف أو موسى آخر هو موسى بن منشى بن يوسف، أم هو ابن إفرايم بن يوسف، أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير، قال: «قلت لابن عباس: إن نوفا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بن إسرائيل إنما هو موسى آخر، فقال: كذب عدو الله»^(٢). وقال السيوطي في الإنقاذه: «ونظيره في الغرابة قول نوف البكالي: إن موسى المذكور في سورة الكهف في قصة الخضر ليس هو موسى بنى إسرائيل بل موسى بن منشى بن يوسف، وقيل ابن إفرايم بن يوسف، وقد كذبه ابن عباس في ذلك»^(٣).

وكذلك وقع الخلاف في المقصود من آل عمران، فقد قيل إن المراد: عمران والد موسى وهارون، وقيل: عمران بن ماثان والد مريم: قال الفخر الرازمي: «وأما آل عمران فقد اختلفوا فيه، فمنهم من قال المراد عمران والد موسى وهارون، وهو عمران بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، فيكون المراد من آل عمران

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١١ ص ٨٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٢٧ ح ٤٧٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

(٣) السيوطي، الإنقاذه: ج ٢ ص ٣٦٥، الناشر: دار الفكر، ط ١٤١٦هـ.

موسى وهارون وأتباعهما من الأنبياء، ومنهم من قال: بل المراد: عمران بن ماثان والد مريم، وكان هو من نسل سليمان بن داود بن إيشا، و كانوا من نسل يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، قالوا: وبين العمرانين ألف وثمانمائة سنة^(١).

وبعد أن نستبعد فرضية ذكر الاسم مفصلاً - فإن ذلك ليس من دأب القرآن أن يذكر الاسم مفصلاً فلا يذكر مثلاً علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، ولا الكتب السماوية تعرضت لذكر الأسماء بهذه الكيفية، لا في أسماء الأنبياء ولا في غيرها - يكون من الحكمة عندئذ أن يقتصر الله تعالى على ذكر المصدق بشكل صريح، وبأوضاع الفخاصة، كما في قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقْيِمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢)، وقد تقدم بالأحاديث الصحيحة أن المقصود بهذه الأوصاف الفخاصة هو علي بن أبي طالب عليه السلام.

وهكذا بقية الأئمة عليهم السلام فقد ذكروا في القرآن الكريم بأوصافهم ومقاماتهم السامية، كما في:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(٣).

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير: ج ٨ ص ٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٢١ هـ

(٢) المائدة: ٥٥

(٣) الأحزاب: ٣٣.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَاَ اسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرُبُونَ مِنْ كَأسٍ كَانَ مَزَاجُهَا كَافُورًا * عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عَبَادُ اللَّهِ يُفْجِرُونَهَا تَفْجِيرًا * يُوْفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا * وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبَّهِ مُسْكِنًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لَوْجَهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا * إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمَطَرِيرًا﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلَ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عُمَرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلَيْمٌ﴾^(٤)، أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس، قال: «وَآلُ عُمَرَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمِ وَآلِ عُمَرَانَ وَآلِ يَاسِينَ وَآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٥).

الحكمة الثانية: لوذكر اسم علي عليه السلام لحذفه المنافقون

(١) الشورى: ٢٣.

(٢) الإنسان: ١٠٥.

(٣) آل عمران: ٦١.

(٤) آل عمران: ٣٣ - ٣٤.

(٥) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٣٨ ح ٣٤٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

لو فرضنا أن القرآن الكريم ذكر أسماء الأئمة صريحاً، فلا نستبعد أن يبادر المنافقون وأعداء أهل البيت عليهما السلام ومخالفوهم لرفعها وحذفها من الكتاب الكريم، فيقع بذلك التصرف والتحريف في القرآن الكريم، وقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يحفظ القرآن الكريم من خلال سبل الحفظ المتعارفة، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) ولاشك أن هذا لا يتعارض مع الوعد الإلهي بحفظ القرآن من كل أشكال التحريف؛ لأن حكمة الله تعالى اقتضت حفظ القرآن الكريم وفق القانون الطبيعي والمتعارف، وبحسب الأسباب والمسببات في هذا العالم.

فلكي يحفظ الله تعالى القرآن بهذا الأسلوب الطبيعي، كان لابد أن يسلك مسلكاً متعارفاً يمنع من وقوع التحريف من قبل النفوس المريضة، فلذلك نقول: إن ذكر أسماء الأئمة عليهما السلام صريحاً سيعرض القرآن للتحريف، خصوصاً وأن المسألة حساسة جداً وتدوي إلى جعلهم عليهما السلام قادة ورؤساء وخلفاء للمسلمين بلا منازع^(٢).

الحكمة الثالثة: ذكر الاسم لا يعني حسم النزاع

إن ذكر الاسم صريحاً في القرآن لا يعني حسم الخلاف في ذلك مطلقاً؛ لأننا نجد أن كثيراً من الأمور التي ذكرت في القرآن بصراحة تامة قد وقع

(١) الحجر: ٩.

(٢) ولو لم يقع التحريف في القرآن، فقد يقال: إن اتهام جرائيل عليهما السلام بالهجر لا يكون ممتنعاً حين يوحى للنبي ﷺ بأسماء الأئمة عليهما السلام كما اتهموا النبي ﷺ بذلك في حديث القرطاس حين أراد التصریح باسم الخليفة بعده!!!

الخلاف فيها بعد ذلك، كما في زواج المتعة الذي ورد ذكره في القرآن بكل صراحة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مَنْهُنَّ فَأَتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيشَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيشَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْمًا حَكِيمًا﴾^(١)، ومع ذلك نجد أن الخلاف والنزاع وقع فيه فيما بعد، حيث أدعى نسخ الآية بقول الخليفة عمر بن الخطاب (رض).

فالنزاع والخلاف في مسألة الإمامة - التي لم يقع خلاف وصراع في مسألة كما وقع فيها، قال الشهريستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة إذ ما سُلِّمَ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلِّمَ على الإمامة في كل زمان»^(٢) - لا يمكن حسمه بذكر الأسماء في القرآن، ولذا لو ذكرت الآيات القرآنية الأئمة عليهم السلام بأسمائهم، فإنه سيقال: إنها لا تعني إمامتهم، وستؤول بشتى التأويلات ومختلف التمحّلات، وإن أدّى ذلك إلى تجاوز أوّضـح القواعد اللغوية والشواهد الروائية والتاريخية، كما هو الحال فيما تقدّم في آية الولاية، حيث حاول البعض أن يفسّر الولي بمعنى المحب أو الناصر، وأنها واقعة في سياق لا يساعد على استنباط معنى الإمامة منها، وأن علياً عليه السلام فقير وأنه لا تجب عليه الزكاة و...».

خصوصاً وأن السياسة قد لعبت دوراً مهماً في هذا المجال؛ لأن إثبات الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام أمر لا يمكن أن يتقبله من تربّع على سدة

(١) النساء: ٢٤.

(٢) الشهريستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الحكم، من بنى أمية وغيرهم الذين لا يتوانون في فعل أي شيء من شأنه أن يثبت أركان حكمهم، والوقوف بوجه أي شيء قد يزعزع ذلك، حتى وإن كان صريح القرآن والسنة.

الحكمة الرابعة: ذكر الاسم في القرآن مدعاة لاتهام أتباع أهل

البيت عليه السلام

لو افترضنا أن اسم علي عليه السلام قد ذكر في القرآن، فليس من بعيد أن يُقال: إن ذلك من وضع الرافضة، كما نجد هذا الافتاء واضحًا في الروايات الصريحة الواردة في فضائل أهل البيت عليه السلام، ولا غرابة في ذلك على الذين ختم الله على قلوبهم، فإن الرسول الأكرم صلوات الله عليه وآله صرخ باسم علي عليه السلام على مرأى وسمع (١٢٠) ألف صحابي، بشكل لا يشوبه ريب، ومع ذلك بادر الكثير من علماء أهل السنة إلى إنكاره ورفضه، بل زعم بعضهم أن ذلك من الم الموضوعات !!

الشبيهة: النص على الخلافة مما تتتوفر الدواعي على نقله فلو كان له أصل لنقل

قال القفارى: «ثانياً: إن هذا [النص على الخلافة] مما تتتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل كما نقل أمثاله من حديثه، لاسيما مع كثرة ما ينقل في فضائل علي من الكذب الذي لا أصل له، فكيف لا ينقل الحق الذي قد بلغ للناس؟! ولأن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر أمهات بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

قال ابن حزم: وبرهان ضروري وهو أن رسول الله مات وجمهور الصحابة رضوان الله عليهم، حاشا من كان منهم في التواحي يعلم الناس الدين، فما منهم أحد أشار إلى علي بكلمة يذكر فيها أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نصّ عليه.

ومن المحال الممتنع الذي لا يمكن البتة، اتفاق أكثر من عشرين ألف إنسان متباذلي الهمم والنيات والأنساب... على طيّ عهد عهده رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إليهم»^(١).

أساسيات الشبيهة

١- إن حديث النص على الخلافة مما تتتوفر الهمم والدواعي على نقله،

(١) ناصر بن عبد الله القفارى، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٦ - ٨٥٧، الناشر: دار الرضا - الجizya.

فلو كان له أصل لنقل.

٢- إن النبي ﷺ أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

٣- ولو صحّ كتم الصحابة لمسألة النصّ على علي عليهما السلام لكتموا الأحاديث الواردة في فضائله ومناقبه.

الجواب:

اشتهر النصّ يمنع من الوصول إلى السلطة

إن القول بأن حديث النصّ مما تتوفر الدواعي على نقله وإن كان صحيحاً من جهة كون النصّ على الخلافة والإمامية أمراً هاماً وحساساً وخطيراً في حياة المسلمين، فلا يمكن أن يتغافل عنه المسلمون لا سيما وإن إحدى بيانياته كانت أمام مرأى ومسمع عشرات الآلاف من المسلمين، وفي آخر أيام حياة النبي ﷺ كما حصل في واقعة الغدير، مضافاً إلى أنه تبليغ من النبي ﷺ للأمة فمن البعيد أن يتتجاهله الصحابة.

إلا أنه في المقابل يمكن القول أيضاً إن هناك أسباباً ودواعي مضادة تعمل على حجب أحاديث النصّ على الخلافة والحدّ من انتشارها على نطاق واسع، والسبب الرئيس هو أن اشتهر تلك الأحاديث وانتشارها بين المسلمين سوف يقطع الطريق على الطامحين في الوصول إلى الحكومة والسلطة؛ لذلك كانت هناك عدة محاولات للتقليل من انتشار أحاديث النصّ على الخلافة ووصولها إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

محاولات منع انتشار النص

١- مخالفة إرادة النبي ﷺ النص على الخلفاء

ذهب الكثير من علماء أهل السنة إلى أن النبي ﷺ أراد أن ينصّ على أسماء الخلفاء من بعده، في الكتاب الذي طلب منهم أن يعطوه إياه ليكتب لهم شيئاً يكون عاصماً لهم من الضلال والانحراف، والواقع في الفرقة والاختلاف، فامتنعوا عن إعطائه الكتاب بحجة أنه غلبه الوجع أو هجر - والعياذ بالله - واحتلقو وتنازعوا عنده، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقد أخرج البخاري بسند عن ابن عباس، قال: «يوم الخميس، وما يوم الخميس، اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال: ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: ما شأنه، أهجر؟ استفهموه، فذهبوا يردون عليه، فقال: دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه»^(١). وقد ذهب جملة من العلماء إلى هذا الرأي وهو أنّ النبي ﷺ قد أراد ذكر الأئمة من بعده في هذا الكتاب، منهم سفيان بن عيينة^(٢)، قال ابن حجر

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٣٧ ح ٣١٦٨، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) هو سفيان بن عيينة بن ميمون، قال الذهبي: «العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي، محدث الحرم... ولد سنة سبع ومائة، وطلب العلم في صغره... وكان إماماً حجّة حافظاً واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز» الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢٦٢-٢٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ فقيه إمام حجّة إلا أنه تغير في حفظه بأخره وكان ربما دلس لكن عن الثقات». ابن حجر، تقرير التهذيب: ج ١ ص ٣٧١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢٠١٤ـ هـ ٢٠١٤.

في فتح الباري: «وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة»^(١).

وقال العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ): «وقال سفيان بن عيينة: أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع منهم الاختلاف...»^(٢).

ومنهم الخطابي^(٣)، قال الكرماني محمد بن يوسف المشتهر بشمس الأئمة المتوفى سنة (٧٧٨٦هـ): «قال الخطابي: هذا يتأنّى على وجهين: أحدهما أنه أراد أن يكتب اسم الخليفة بعده لئلاً يختلف الناس ولا يتنازعوا فيؤديهم ذلك إلى الضلال»^(٤).

وقال العيني: «قال الخطابي: يحتمل وجهين: أحدهما: أنه أراد أن ينص على الإمامة بعده فترتفع تلك الفتنة العظيمة كحرب الجمل وصفين»^(٥). وقد صرّح النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) بأن هناك قولًا مفاده أن النبي ﷺ أراد أن ينص على الخلافة، قال: «فقد اختلف العلماء في

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١ ص ١٨٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٢) العيني، عمدة القاري: ج ٢ ص ١٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) هو الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن خطاب البستي الخطابي، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ قال الذهبـي: «العلامة المفید المحدث الرحال... صاحب التصانیف... وكان ثقة مثبتاً من أوعية العلم». الذهبـي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٩ - ١٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الكرماني، صحيح أبي عبد الله البخاري شرح الكرماني: مبح ١ ج ٢ ص ١٢٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) العيني، عمدة القاري: ج ٢ ص ١٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

الكتاب الذي هم النبي (صلى الله عليه وسلم) به، فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين لثلا يقع نزاع وفتنة^(١).

وقال القسطلاني المتوفى سنة (٩٢٣هـ): «أكتب لكم... (كتاباً): فيه النص على الأئمة بعدي»^(٢).

وقال أحمد أمين المصري المتوفى سنة (١٣٧٣هـ): «وقد أراد الرسول (صلى الله عليه وسلم) في مرضه الذي مات فيه أن يعين من يلي الأمر من بعده»^(٣).

فبناء على صحة هذا الرأي - وأن النبي ﷺ كان يهدف إلى كتابة أسماء الخلفاء من بعده - يتضح أن الهدف من منعه هي الوقوف أمام انتشار حديث الخلفاء وتأكيدها من قبل النبي ﷺ، لكي لا يكون ذلك مانعاً أمام طموحات الآخرين في نيل الخلافة.

٢- المنع من نقل أحاديث الإمامية وتدوينها

ومن الحقائق الثابتة التي لا يمكن إنكارها في تاريخ الحديث النبوي أن هناك محاولات جرت من بعض الصحابة في منع نقل الحديث وتدوينه، ففي مرسى ابن أبي مليكة، قال: «إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبّيهم، فقال: إنكم تُحدّثون عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحاديث

(١) النووي، شرح مسلم: ج ١١ ص ٩٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) القسطلاني، إرشاد الساري: ج ١ ص ٣٦٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أحمد أمين، يوم الإسلام: ص ٤١، الناشر: مكتبة الخانجي - مصر.

تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حاله وحرّموا حرامه»^(١).

وقد منع عمر بن الخطاب وفد الصحابة الذين أرسلهم إلى الكوفة من الرواية عن رسول الله قال: «... فأقلوا الرواية عن رسول الله ثم أنا شريككم»^(٢). وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال في ذيل الحديث: «فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا، قال: نهانا ابن الخطاب». وقال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد له طرق تجمع ويذكر بها»^(٣).

وروى الذهبي عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري، فقال: «قد أكثرتم الحديث عن رسول الله»^(٤)، وكذلك نهى عمر بن الخطاب كبار الصحابة عن نشر حديث رسول الله^(٥) فقد أخرج ابن عساكر بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد قال: «سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتركت الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو لاحقتك بأرض دوس، وانقطع من كتاب أبي بكر كلمة معناها دوس، وقال لكتاب: لتركت الحديث أو

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢-٣، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ١ ص ١٠٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت..

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

لأَلْحَقْنَكَ أَرْضٌ الْقَمَدَةِ^(١):

وقد ذكرت لدعوات الممنع من التحديث والتدوين عدة مبررات وأسباب إلا أنها لا تصمد أمام النقد العلمي والموضوعي، لأننا من خلال شواهد وقرائن عديدة يمكننا معرفة أن الهدف الحقيقي من وراء هذه المحاولات هو منع انتشار أحاديث إمامية وخلافة أهل البيت عليه السلام بين عموم المسلمين والتي تنزع الغطاء الشرعي عن أي خلافة أخرى، لذلك كان من الطبيعي جداً أن يجهد بعض في الحد من انتشار هذه الأحاديث ممن تسلّم مقاليده السلطة آنذاك، ومن هذه الشواهد التي تبين أن المستهدف في الممنع هو أحاديث الإمامية والخلافة:

أـ- حدثنا ابن أبي مليكة، قال الذهبي: «من مراسيل ابن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدّثون عن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم، فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه»^(٢).

وفي هذا الحديث دلالة على أن المنع من التحديث عن رسول الله ﷺ مختص بأحاديث الخلافة؛ لكون الخلافة هي مثار الخلاف بعد وفاة

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٠ ص ١٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ ونقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨هـ وغيره من المخطوطات ولم يقدحوا في سنته.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

النبي ﷺ، كما قال الشهري: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كل زمان»^(١).

والذي يؤيد ذلك الفهم أنَّ المعن مختص بأحاديث الخلافة، ما قاله عبد الرحمن المُعلَّمي من كبار علماء السلفية المعاصرين^(٢) - بعد أن ذكر حديث ابن أبي مليكة: «إِنْ كَانَ لَمْرَسْلَ ابْنَ أَبِي مَلِيْكَةَ أَصْلُ فَكُونَهُ عَقْبَ الْوَفَاءِ النَّبُوَيَّةِ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الْخِلَافَةِ، كَأَنَّ النَّاسَ عَقْبَ الْبَيْعَةِ بَقَوْا يَخْتَلِفُونَ، يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَبُو بَكْرٍ أَهْلُهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: كَيْتُ وَكَيْتُ، فَيَقُولُ آخَرُ: وَفَلَانٌ قَدْ قَالَ لِهِ النَّبِيَّ ﷺ: كَيْتُ وَكَيْتُ، فَأَحَبَّ أَبُو بَكْرَ صِرْفَهُمْ عَنِ الْخَوْضِ فِي ذَلِكَ وَتَوْجِيهِهِمْ إِلَى الْقُرْآنِ»^(٣). بـ ورد عن عمر بن الخطاب منعه عن التحدث بأحاديث النبي ﷺ إلا فيما يتعلق بأحاديث الأحكام والفروع، قال: «أَقْلُوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ

(١) الشهري، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) هو عبد الرحمن بن يحيى بن أبي بكر المعلمي العجمي اليماني ولد في سنة ١٣١٣هـ في اليمن، عين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف له مؤلفات وتحقيقـات كثيرة، أثـنى عليه بعض العلماء، فقال عنه الألبـاني: «العلامة المحقق». انظر: مقدمة كتاب التنـكيل لما في كتاب الكوثرـي من الأباطـيل: ج ١ ص ١٧١، النـاشر: المكتبـ الإسلامي.

وقال عنه أبو بكر بن عبد الله أبو زيد: «ذهبـي عـصرهـ، العـلامـةـ المـحقـقـ». التـأـصـيلـ لـأـصـولـ التـخـرـيجـ وـقـوـاعـدـ الـجـرـحـ وـالـتـعـدـيلـ، بـكـرـ بنـ عـبدـ اللهـ أـبـوـ زـيدـ الـمـتـوـفـيـ سـنـةـ ١٣٨٦هـ النـاـشرـ: دـارـ العـاصـمـةـ - السـعـودـيـةـ.

(٣) عبد الرحمن بن يحيى المعلمـيـ الـيـمـانـيـ، الأنـوارـ الـكاـشـفـةـ لـماـ فـيـ كـتـابـ أـصـوـاءـ عـلـىـ السـنـةـ مـنـ الزـلـلـ وـالـتـضـلـيلـ وـالـمـجاـزـفـةـ: ص ٥٦، النـاـشرـ: الـمـطـبـعـةـ السـلـفـيـةـ وـمـكـبـتهاـ - بـيـرـوـتـ.

(صلى الله عليه وسلم) إلا فيما يعمل به^(١)، ومن الواضح أن الأحاديث المشمولة بالخطر هو ما يخص العقيدة وأهمها أحاديث الإمامة. وقال ابن عبد البر نقلاً عن بعضهم: «إن عمر إنما نهى عن الحديث عمما لا يفيد حكماً ولا يكون سنة»^(٢).

ج - لقد سار الخليفة عثمان على نفس النهج الذي دعا إليه الشیخان في منعهما من روایة الأحادیث، ولذا كان ينهى عن التحدث بالأحادیث التي نهيا عنها إدامة لعملية المنع وتحقيقاً للهدف المتواخي منها؛ لأنه من الممكن جداً أن تظهر الأحادیث المحظورة فيما إذا رفع الحظر عنها فتؤثر أثراها، خصوصاً إذا لاحظنا قصر مدة الحظر نسبياً مع وجود بعض حملة هذه الأحادیث على قيد الحياة، لذا قال عثمان: «لا يحل لأحد يروي حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر»^(٣).

د- استكمل بنو أمية مسلسل عملية منع الأحادیث المرتبطة بأهل البيت علیهم السلام، فقد قام معاوية بن أبي سفيان بأقصى ما يستطيع لتنفيذ هذه المهمة، قال رجاء بن حبيرة: «كان معاوية ينهى عن الحديث، يقول: لا

(١) ابن كثیر، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ١٢١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار صادر - بيروت، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٩ ص ١٨٠، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥ هـ.

تحدّثوا عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم^(١). وقد استخدم مختلف أساليب الترهيب والترغيب للوصول إلى هدفه، فنجد أنه يكتب إلى عماله أن «برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون علياً ويرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته»^(٢).

وفي أسد الغابة لابن الأثير، قال عبيد الله للزهري، بعد أن روى حديث العذير بطوله: «لا تحدّث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ علي، فقال: والله إنّي من فضائل علي ما لو تحدّث بها لقتلت. أخرجه الثلاثة»^(٣).

ومن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيب، قال: «قلت لسعد بن أبي وقاص: إنّي أريد أن أسألك عن شيء وإنّي أتّقيك، قال: سل عمّا بدا لك، فإنّما أنا عَمّك. قلت: مقام رسول الله (صلّى الله عليه وسلم) فيكم يوم عذير خم؟ قال: نعم، قال: قام فينا بالظهيرة فأخذ بيده علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، قال: أبو بكر وعمر: أمسيت يا بن أبي طالب مولي

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٩ ص ١٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ.

(٢) ابن أبي الحميد، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٤٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١-١٣٧٨هـ.

(٣) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ١ ص ٣٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

كلّ مؤمن ومؤمنة»^(١).

وفي أسد الغابة قال أبو أحمد العسكري: «يقال: إن الأوزاعي لم يرو في الفضائل حديثاً غير هذا، والله أعلم، قال: وكذلك الزهري لم يرو فيها إلا حديثاً واحداً، كانا يخافان بنى أمية»^(٢).

إتلاف أحاديث أهل البيت عليهم السلام

ومما يدلل على أن الأحاديث التي واجهت المنع من التدوين والتحديث، هي أحاديث أهل البيت عليهم السلام بالخصوص، وجود بعض النصوص التي أشارت صراحة إلى أنه تم إتلاف مجموعة من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة في أهل البيت عليهم السلام والتي وصلت إلى مرحلة التدوين، لذا لم يتسامح معها، فتمت إزالتها من الوجود، فعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: « جاء علقة بكتاب من مكة أو اليمن، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت - بيت النبي صلى الله عليه - فاستأذنا على عبد الله^(٣)، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيها ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن انظر فيها، فإن فيها أحاديث حساناً، فجعل يميتها^(٤) فيها...»^(١). فانظر إلى هذا الصحافي، لم يشأ حتى النظر في

(١) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليهم السلام: ص ٦٢، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، ط ٣-١٤٠٤ هـ.

(٢) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة: ج ٢٠ ص ٢٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) أي: عبد الله بن مسعود.

(٤) يميتها أي: يمرسها ويذيبها في الطست. مات الشيء: مرسه وأذابه. لسان العرب، مادة: موث.

صحة الأحاديث أو ضعفها، بل كان يكفي له في إعدامها مجرد كونها في أهل البيت عليهم السلام!

فالقول بأن هناك دواعي كثيرة على نقل أحاديث النص على الخلافة، ليس صحيحاً على إطلاقه، فهناك عقبات كثيرة قد واجهتها أحاديث الخلافة والإمامية، لأنها بكل بساطة تقف على طرف نقیض من الوضع القائم آنذاك، ولكن مع كلّ هذا فقد أفلت الكثير من أحاديث الإمامية والخلافة من شراك الحظر والمنع، وأخذ مكانه في المصادر السنوية المعتبرة. نعم جرت محاولات فيما بعد للتلوين على هذه الأحاديث، فنوقش في أسانيدها تارة وفي دلالاتها أخرى، وعانت من الأهمال وعدم التركيز عليها وإظهارها للأمة؛ ولذا قد يتوهّم من لم يدقق ولم يتفحص في الجماع الحديثية لأهل السنة أن أحاديث الإمامية والخلافة لا وجود لها، ولكن هذا الاعتقاد سرعان ما يزول لمن يتبع ويبحث جيداً، ويتجبر عن العوامل النفسية والميول والأهواء الشخصية، ويدخل ميدان البحث بروح الإنصاف وال موضوعية، فسيجد أنه رغم كلّ محاولات الحجب والإخفاء لأحاديث إمامية أهل البيت عليهم السلام غير أنها قد سجلت حضوراً لافتاً في المصادر المختلفة.



(١) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ج ١ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء السنة النبوية، ط ٢ - ١٩٧٤ م.

القول بأن حديث النص على الخلافة لا أصل له باطل

ومن المجازفات العلمية التي ارتكبها القفاري هي ادعاؤه بأن النص على الخلافة لا أصل له في السنة النبوية، وهو كلام ينبع إما عن عدم اطلاع وغفلة، أو عن تجاهل وعناد؛ وذلك لعدة أمور:

١- إمامية أهل البيت عليهما السلام حقيقة قرآنية

لقد تقدم أن إمامية أهل البيت عليهما السلام من المبادئ القرآنية الأصلية التي نص عليها القرآن الكريم، كما ذكرنا ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُم مِّنْ أَنْوَحِ الْأَرْضِ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ رِزْقًا وَهُمْ رَاكِعُون﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَّغْ مَا أُنزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٢)، وقوله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٣)، وغيرها من الآيات التي تقدم الاستدلال بها على إمامية علي وأهل بيته عليهما السلام^(٤).

٢- إمامية أهل البيت نطقـت بها السنة

لم يقتصر ذكر إمامية علي بن أبي طالب عليهما السلام على القرآن، بل وردت إمامته وإمامية أهل البيت عليهما السلام في السنة النبوية المطهرة، من خلال عدد من

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) المائدة: ٦٧.

(٣) المائدة: ٣.

(٤) انظر: الجزء الأول، ص

الأحاديث الشريفة ابتداءً بحديث الدار الذي رواه غير واحد من المحدثين كالطبرى في تاريخه عن علي عليه السلام قال: «لما نزلت هذه الآية على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأنذر عشيرتك الأقربين» دعاني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال لي: يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين... فأخذ برقبي، ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطاعوا»^(١).

وقد تقدم تخریج هذا الحديث وتصحیحه في بحث الوصیة في الجزء الأول من هذا الكتاب^(٢).

ثم حديث الثقلین الذي أخرجه مسلم في صحیحه بسنده عن زید بن أرقم عن رسول الله ﷺ قال: «أما بعد ألا أنها الناس... وأنا تارك فيکم ثقلین: أولهما كتاب الله... ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»^(٣).

وآخرجه الترمذی بسنده عن أبي سعید والأعمش، عن حبیب ابن أبي ثابت، عن زید بن أرقم، قال: «قال رسول الله صلی الله علیه وسلم: إني تارک فيکم ما إن تمسکتم به لن تضلوا بعدى أحدھما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهلهی بيتي ولن

(١) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

(٢) نقد شبهات القفارى: ج ١ ص

(٣) مسلم النيسابورى، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٢ - ١٢٣ ح ١١٩، باب فضائل علي رضي الله عنه، الناشر: دار الفكر - بيروت.

يفترقا حتى يردا على الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١) وقد صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير^(٢). وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشixinين ولم يخرجاه بطوله»^(٣). وهناك مزيد من البحث حول هذا الحديث في الجزء الأول من هذا الكتاب^(٤).

وكذلك حديث المنزلة الذي يثبت أهم منزلة من منازل هارون من موسى عليه السلام، وهي الولاية والخلافة، وروى هذا الحديث أكثر من عشرين صاحبأً وصحابية، وخرّجه أكثر من أربعين عالماً، منهم البخاري ومسلم في صحيحيهما^(٥)، وهو من أثبت الآثار، بل من هو من الأحاديث المتواترة، قال ابن عبد البر في الاستيعاب: «هو من أثبت الآثار وأصحّها»^(٦). وقال عنه الشيخ محمد جعفر الكتани: «حديث... متواتر جاء عن نيف وعشرين صاحبأً»^(٧).

(١) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٥ ص ٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢٠٠٣ - هـ ١٤٠٣ - هـ.

(٢) ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ١ ص ٤٨٢، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٣) الحاكم النيسابورى، المستدرك: ج ٣ ص ١٠٩.

(٤) انظر: نقد شبّهات الفقارى ج ص

(٥) البخارى، صحيح البخارى: ج ٥ ص ٤٤١٦ ح ١٢٩. مسلم النيسابورى، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٣ ص ١٠٩٧، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١٤١٢ - هـ.

(٧) الكتani، نظم المتواتر في الحديث المتواتر: ص ١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

وألفاظه واضحة الدلالة على الإمامة والخلافة، وهذا ما فهمه العلماء حتى المعاصرین منهم، فقد قال الباحث أحمد محمود صبحي -بناء على ثبوت قوله ﷺ لعلي عليه السلام: لا ينفي أن أذهب إلا وأنت خليفي، قال: «ولا شك أن هذه العبارة تجعل من الحديث نصاً جلياً في إمامية علي، يحسم كل اختلاف ويضع حدًا للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث»^(١).

وقد مرّ البحث مفصلاً في حديث المتنزلة حول طرقه وألفاظه ودلالاته، ومناسبات مجده، وأثبتنا دلالته على إمامية أمير المؤمنين عليه السلام^(٢).

٣- السنة النبوية لا تنحصر في مصادر أهل السنة

إن من أهمّ أصول المنازرة هو الاحتجاج على الخصم بما يعتقد هو لا بما هو ثابت عند خصميه فقط، فكلام القفاري بأن النصّ على الخلافة لا أصل له - على فرض قبوله - فهو يختص بكتب أهل السنة، وهذا غير صحيح في المناظرات والمحاججات، فإن الشيعة لا يعتقدون بأن ما حوتة كتب أهل السنة هو ما يمثل السنة النبوية فقط، فلديهم مصادرهم وطرقهم إلى السنة النبوية، وفيها أن النصّ على الإمامة والخلافة أصل أصيل ومن أساسيات عقيدتهم، فالقول بأن النصّ على الإمامة والخلافة لا أصل له، قول تنقصه الدقة العلمية أولاً، ويخالف أبسط قواعد المنازرة والمحاججة ثانياً.

(١) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٢٢٥، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

(٢) انظر: نقد شبهات القفاري: ج ص

الشَّهَادَةُ لِوَصْحَانِ الْمُؤْمِنِينَ

قال القفاري: «ولو كتم الصحابة مسألة النصّ عليه لكتموا فضائل عليٍ ومناقبه، ولم ينقلوا منها شيئاً، وهذا خلاف الواقع، فعلمَ أنه لو كان شيء من ذلك لنقل؛ لأن النصّ على الخلافة واقعة عظيمة، والواقع العظيمة يجب اشتهرارها جداً، فلو حصلت هذه الشهادة لعرفها المخالف والموافق، وحيث لم يصل خبر هذا النص إلى أحد من الفقهاء والمحدثين علمنا أنه كذب»^(١).

الحواب:

الصحابيَّة لم يكتموا أحاديث النص

إن العديد من الصحابة لم يخفوا أو يكتوموا حديث النص على الإمامة والخلافة بعد النبي ﷺ فقد مر بنا سابقاً وذكرنا أن أحاديث النص على إمامية أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِين قد جاءتنا عن طريق عدد كبير من الصحابة، وأوضح شاهد على ذلك ما تقدم في طرق وأسانيد حديث الغدير، حيث وصلنا هذا الحديث بنحو التواتر والقطع، وقد نقله لنا أكثر من مائة صحابي^(٢)، وكذلك حديث المتنزلة الذي رواه أكثر من عشرين صحابياً

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٦-٨٥٧، الناشر: دار الرضا - الجزء.

(٢) انظر: الأميني، الغدير: ج ١ ص ٦٠ - ١٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وصحابة، هذا مضافاً لموافقات الكثير من الصحابة العملية الدالة على إيمانهم بأن أمير المؤمنين عليه السلام هو المنصوص عليه بالإمامية والخلافة، ومن أوضح هذه المواقف هو انجازهم وجلوسهم في دار أمير المؤمنين عليه السلام في حادثة السقيفة، وعدم مشاركة القوم في مراسم البيعة وتعيين الخليفة الأول، والشواهد التاريخية كثيرة على ذلك، فلا نطيل.

فالقول بأن الصحابة لم ينقلوا لنا النص على الخلافة أو كتموا هذه الحقيقة يخالف النصوص الحديثية والواقع التاريخي، نعم يوجد في الصحابة ممن كتم أحاديث النص على الإمامة، فدعا عليهم علي عليه السلام وأصحابهم دعوته، كما ورد ذلك في حديث الغدير، عندما كتم بعض الصحابة الشهادة به حين ناشدهم علي عليه السلام واستشهادهم عليه أيام خلافته، وقد جاء ذلك فيما أخرجه أحمد في مسنده عن سماك بن عبيد بن الوليد العبسي، قال: «دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى، فحدثني: أنه شهد علياً (رضي الله عنه) في الرحبة، قال: أنشد الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وشهده يوم غدير خم إلا قام، ولا يقوم إلا من قد رأاه، فقام اثنا عشر رجلاً، فقالوا: قد رأينا وسمعناه، حيث أخذ بيده، يقول: اللهم وال من والاه وعاد من عاده وانصر من نصره واحذل من خذله، فقام إلا ثلاثة لم يقوموا فدعوا عليهم فأصحابهم دعوته»^(١)، وفي أسد الغابة: «... وكتم قوم، فما خر جوا من الدنيا حتى عموا وأصابتهم آفة منهم

(١) أحمد بن حنبل، مسنن أحمد: ج ١ ص ١١٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

يزيد بن وديعة، وعبد الرحمن بن مدلع^(١).

وفي تاريخ مدينة دمشق: «وكتم قوم فما فنوا من الدنيا حتى عموا وبرصوا»^(٢).

قياس أحاديث النص على أحاديث الفضائل قياس مع الفارق

إن قول القفاري: «ولو كتم الصحابة مسألة النص عليه لكتموا فضائل علي ومناقبه، ولم ينقلوا منها شيئاً» ليس صحيحاً على الإطلاق؛ لأنَّ قياس أحاديث الإمامة والخلافة على أحاديث الفضائل قياس تعوزه الدقة العلمية ويدحضه الواقع التاريخي والموضوعي، فالإمامية - كما يُعرف القفاري نفسه - من المسائل التي تتعلق بها مصالح الناس كلُّهم، وتكتسب أهمية وحساسية كبيرة لا تخفي على ذي لب، فثبوتها لشخص بالنص والتعيين الإلهي أمر لا تدانيه فضيلة أو تضاهيه منقبة، فهي مدعاة لأن يطمع بها كلُّ أحد، وغنية تتطاول لها الرؤوس وتهفو إليها النفوس، كما صرَّح بذلك عمر بن الخطاب في يوم خير، حيث قال: «ما أحببت الإمارة إلا يومئذ» وذلك عندما قال النبي ﷺ في حقِّ علي عليه السلام: «لأعطيك هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه» فقال عمر: «فتساورت لها رجاء أن ادعى لها»^(٣).

(١) ابن الأثير، أُسد الغابة: ج ٣ ص ٣٢١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ويشهد لذلك أيضاً ما جرى في حادثة السقيفة، من الجدال الحادّ الذي وقع بين بعض المهاجرين والأنصار، حتى قال بعضهم: «منا أمير ومنكم أمير» وأجابه أبو بكر قائلاً: «لا، ولكننا الأُمّراء وأنتم الوزراء»^(١)، وقول عمر: «إن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفةبني ساعدة»^(٢). وقد تقدم أيضاً قول الشهريستاني في الإمامة، حيث قال: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة»^(٣).

فبناءً على هذا كله لا يمكن أن تقاس أحاديث الإمامة بأحاديث الفضائل، فيقال: بما أنهم لم يكتموا أحاديث فضائل أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمَة - حسب الفرض - فكيف يكتمون أحاديث الخلافة والإمامية لو كانت موجودة، ولكن مع هذا يمكن الادعاء أيضاً بأن فضائل أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمَة مورس بحقها الكتمان وتعرّضت لنوع من الإخفاء والحجب، وهذا ما سيتضّح في المبحث القادم أن شاء الله.

تعرض الكثير من فضائل أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمَة للتتشويه والكتمان
إن القول بأن الصحابة أو غيرهم لم يكتموا فضائل أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمَة بشكل مطلق، كما يحاول القفار أن يثبت ذلك، لا يمكن قوله بحال من

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٩٤ ح ٣٦٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٣) الشهريستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الأحوال؛ وذلك لقيام الشواهد والقرائن التاريخية على خلافه؛ وهو أمر ليس بمستبعد على الإطلاق؛ لأن مجتمع الصحابة، كما يبدو لكل باحث منصف لم يكن مجتمعاً مثالياً فاضلاً متجرداً عن كل النوازع النفسية والبشرية من الحسد والحقد وحب الذات والسلطة، بل هو مجتمع بشري تعترىه كل هذه الأمور، ولم يكن استثناء من سائر المجتمعات الأخرى؛ لذا حصلت فيه خلافات ونزاعات وحروب وكان كبار الصجابة أطرافاً فاعلة فيها، مما أوغر صدور بعضهم على بعض، وخلف في نفوسهم أحقاداً وضغائن كثيرة، منها ما كتموه ومنها ما لم يستطعوا كتمانه، بل ربما وصل الحال ببعضهم أنّه لا يطيق النطق باسم البعض الآخر، ولا يحبّ له الخير.

وقد نال أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ النصيـب الأوفر من مواقـف العـداء ضـده؛ وذلك لما حـبـاه الله تعالى من الـكمـالـات والـصـفـاتـ التي لا يـتـمـعـ بهاـ غـيرـهـ، وما قـامـ بهـ منـ جـهـادـ وـقـتـالـ فيـ سـبـيلـ اللهـ، وـثـبـاتـ عـلـىـ الـحـقـ؛ـ مـاـ أـورـثـ الـحـسـدـ وـالـحـقـدـ فيـ صـدـورـ الـآـخـرـينـ تـجـاهـ أـمـيرـ المـؤـمـنـينـ عـلـيـهـ وـهـوـ مـاـ أـخـبـرـ بـهـ النـبـيـ عـلـيـهـ الـكـلـمـاتـ عـلـىـ مـاـ أـخـرـجـهـ أـبـوـ يـعـلـىـ فـيـ مـسـنـدـهـ عـنـ عـلـيـ عـلـيـهـ الـكـلـمـاتـ قـالـ:ـ «ـاعـتـنـقـنـيـ» [رسـولـ اللهـ عـلـيـهـ الـكـلـمـاتـ] ثـمـ أـجـهـشـ بـأـكـيـاـ،ـ قـالـ:ـ قـلـتـ:ـ يـاـ رـسـولـ اللهـ مـاـ يـبـكـيـكـ؟ـ قـالـ:ـ ضـغـائـنـ فـيـ صـدـورـ أـقـوـامـ لـاـ يـبـدـونـهـ لـكـ إـلـاـ مـنـ بـعـدـيـ،ـ قـالـ:ـ قـلـتـ:ـ يـاـ رـسـولـ اللهـ فـيـ سـلـامـةـ مـنـ دـيـنـكـ»^(١) وـقـالـ عـنـهـ الـهـيـشـمـيـ:

(١) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ١ ص ٤٢٧، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١ - ١٤٠٤ هـ

«رواه أبو يعلى والبزار، وفيه الفضل بن عميرة وثقة ابن حبان وضعفه غيره وبقية رجاله ثقات»^(١).

وأخرج البيهقي^(٢) وابن عساكر^(٣) والحاكم - واللفظ له - عن علي عليه السلام أيضاً، قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الأمة ستغدر بك بعدي...». صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي^(٤).

بل نجد أن بعض الصحابة كانت لا ترتاح نفسه لذكر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام أو تقبلها حتى في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلاً عنه بعد وفاته عليه السلام ومنهم على سبيل المثال:

أـ. أنس بن مالك

إن أنس بن مالك قد سجلت عليه بعض الملاحظات في تعامله مع أمير المؤمنين عليه السلام يستشف منها أنه كان لا يحمل في نفسه ودًا لعلي عليه السلام وهذا ما نراه في حديث الطائر المشوي حين أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم طائراً مشوياً فدعا الله سبحانه أن يأتي بشخص يحبه الله ورسوله، ويحب الله ورسوله ليأكل معه من هذا الطائر، فكان علي عليه السلام يأتي إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) رواه عنه ابن كثير في البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨-١٤١٥هـ.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٤٧-٤٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله تلخيص الذهبي: ج ٣ ص ١٤٣-١٤٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ويردّه أنس بن مالك، حتى تكرر ذلك ثلاث مرات إلى أن سمع رسول الله صوت أمير المؤمنين عليه السلام وصاح بأنس أن ادخله، فدخل أمير المؤمنين عليه السلام فقال له رسول الله: دعوتك ثلاث مرات، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أجبت ولكن في كلّ مرة يردّني أنس، فقال لأنس: ما حملك على ما فعلت؟ قال: أردت أن يكون أحداً من الأنصار.

وحدث الطير أخرجه عدد كبير من الحفاظ والعلماء^(١)، وقد روى بطرق متعددة ربما تبلغ حد التواتر^(٢)، ومنها على سبيل المثال ما أخرجه

(١) انظر: الترمذى، سنن الترمذى: ج ٥ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢-١٤٠٣هـ أبو يعلى، مسنّد أبي يعلى: ج ٧ ص ١٠٥. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٣١، ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٩ ص ٣٧٦ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٧هـ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٧ ص ٤٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٢) قال الحاكم النيسابوري: «هذا حديث صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة». المستدرك: ج ٣ ص ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال الذهبي: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردت لها بمصنف، ومجموعها هو يجب أن يكون الحديث له أصل». تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٠٤٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال أحمد بن الصديق الغماري في جئنة العطار: «إذا لم يكن حديث الطير صحيحاً؛ فلا يصح في الدنيا حديث البة، ولا يقع توافر بخبر بالمرة.

فقد رواه عن أنس (سبعة وتسعون راوياً) مائة إلا ثلاثة بأعدادها مضاعفة من الطرق عنهم، وورد مع ذلك عن جماعة من الصحابة منهم (علي نفسه وعائشة وابن عباس) وتمام سبعة من الصحابة فيما يحضرني الآن، بحيث أفرد طرقه الإمام محمد بن جرير الطبرى في مجلد ضخم ، ومن بعده جماعة منهم الحافظ ابن السقا الذي أملأ مجلساً فيه ببغداد، فقاموا إليه



الطبراني في المعجم الكبير بسنده عن أنس بن مالك، قال: «أهْدِي لرسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) طائر، فوضع بين يديه، فقال: اللَّهُمَّ اثْنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ معي، فجاءَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فدَقَ الْبَابَ، فَقَالَ: ذَا؟ فَقَالَ: أَنَا عَلَيْكَ»: فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى حَاجَةٍ، فَرَجَعَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَجِيءُ، قَالَ: فَضَرَبَ الْبَابَ بِرِجْلِهِ، فَدَخَلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): مَا حَبْسُكَ؟ قَالَ: قَدْ جَئْتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى حَاجَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): مَا حَمْلُكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَلَتْ كَنْتُ أَرْدَتُ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي»^(١).

وأخرجه ابن عساكر عن أنس بن مالك «أن أم سليم أتت النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بحجلات قد شوتهن بأذباعهن وخرمتهن، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ اثْنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ معي هذا الطائر، قال أنس: فجاءَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: اسْتَأْذِنْ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: هُوَ عَلَى حَاجَةٍ، وَأَحَبِّتُ أَنْ يَجِيءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَرَجَعَ ثُمَّ عَادَ، فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)



وأخرجوه من المسجد وغسلوا الكرسي الذي كان يملأ عليه بالماء». أحمد بن الصديق الغماري، جؤنة العطار في طرف الفوائد من لطائف الأخبار: ج ١ ص ٢٧، طبعة قديمة.

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

صوته، فقال: ادخل يا علي، اللهم وال، اللهم وال، اللهم وال^(١).
 فأنس الذي لا تطاوعله نفسه أن يكون علي عليه السلام هو من يحب الله ورسوله
 ويحب الله ورسوله، ولم يرد له هذه الفضيلة وإنما أرادها لشخص آخر، هل
 تطاوعله نفسه أن ينقل فضيلة من فضائل علي عليه السلام؟ والشاهد على ذلك أن
 أنساً هذا لم يشهد بحديث الغدير عندما ناشده أمير المؤمنين عليه السلام في الرحبة
 متعللاً بأنه كبير ونبي؛ مما حدا بأمير المؤمنين عليه السلام أن يدعوه عليه، فأصابه
 البرص، وقد أشار إلى هذه الحادثة ابن قتيبة الدينوري في كتاب المعرف،
 قال: «ذكر قوم أن علياً رضي الله عنه سأله عن قول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم: اللهم وال من والاه وعاد من عاده، فقال: كبرت سني
 ونسيت، فقال له علي رضي الله عنه: إن كنت كاذباً فضربك الله بيضاء لا
 تواريها العمامة»^(٢).

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٧ ص ٤٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، المعرف: ص ٥٨٠، الناشر: دار المعرف - القاهرة.
 ولكنه ورد في ذيل الخبر عبارة «قال أبو محمد: ليس لهذا أصل» ولكن يغلب على الظن أن
 هذه العبارة قد أقحمت هنا؛ لأنه لو كان هذا الخبر ليس له أصل فلماذا ذكره ابن قتيبة كمصادق
 لمن ابتدى بالبرص، وقد نقل عنه ذلك العديد من العلماء كابن أبي الحميد، قال العلامة الأميني:
 «وهو يكشف عن جزمه بصحة العبارة وتطابق النسخ على ذلك كما يظهر من غيره أيضاً
 ومن نقل هذه الكلمة عن كتاب المعرف لكن: اليد الأمينة على وداع العلماء في كتبهم في
 المطابع المصرية دست في الكتاب ما ليس منه، فزادت بعد القصة ما لفظه: قال أبو محمد:
 ليس لهذا أصل، ذهولاً عن أن سياق الكتاب يعرب عن هذه الجنائية، ويأبى هذه الزيادة؛ إذ
 المؤلف يذكر فيه من مصاديق كلّ موضوع ما هو المسلم عنده.



وقال الشيخ محمد عبده في شرح نهج البلاغة: «يعني البرص، فأصاب أنساً هذا الداء فيما بعد في وجهه، فكان لا يرى إلا مبرقاً»^(١). وأخرج البلاذري عن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: «قال عليٌّ على المنبر: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول يوم غدير خمٍ: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، إلا قام فشهد - وتحت المنبر أنس بن مالك والبراء بن عازب، وجرير بن عبد الله - فأعادها فلم يجده أحد، فقال: اللهم من كتم هذه الشهادة وهو يعرفها فلا تخرجه من الدنيا حتى يجعل به آية يعرف بها، قال: فبرص أنس، وعمي البراء، ورجع جرير أعرابياً بعد هجرته، فأتى السراة فمات في بيت أمّه بالسراة»^(٢).

ب - أم المؤمنين عائشة:

من يقرأ التاريخ الإسلامي يتضح له ما كان بين أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمَاتُ وبين السيدة عائشة من عدم الوفاق والمودة، ولا ينحصر السبب كله فيما حصل



ولا يوجد من أول الكتاب إلى آخره حكم في موضوع بنفي شيء من مصاديقه بعد ذكره إلا هذه فأول رجل يذكره في عد من كان عليه البرص هو أنس ثم يعد من دونه، فهل يمكن أن يذكر مؤلف في إثبات ما يرتئيه مصداقاً ثم ينكره بقوله لا أصل له؟ وليس هذا التحريف في كتاب المعارف بأول في بابه» العلامة الأميني، الغدير: ج ١ ص ١٩٢ - ١٩٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(١) نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١٤١٢هـ.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٢ ص ٣٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧هـ.

في حرب الجمل من خصومة وعداء بينهما، بل يمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، فهي كانت لا تحمل في نفسها ودًا له منذ أن انتقلت إلى بيت رسول الله ﷺ حين كانت ترى احتفاء رسول الله بأمير المؤمنين واحتلائه به ومناجاته له لساعات طويلة من الليل أو النهار، في الوقت الذي لا يفعل ذلك مع غيره من الصحابة، وكذلك تزويجه ابنته بعد ردّ غيره من كبار الصحابة، ثم شاء الله تعالى أن يرزق علياً وفاطمة عليها الذرية ويحرم السيدة عائشة منها، ليصبحوا أولاد علي عليهما السلام أولاد رسول الله ﷺ فهذه الأسباب وغيرها أورثت في نفس السيدة عائشة الحسد والغيرة والحنق على علي عليهما السلام وقد كشفت عن غيرتها من علي عليهما السلام يوماً أمام رسول الله ﷺ وهو ما أخرجه أحمد بن حنبل - واللفظ له - والنسياني^(١) وأبو داود^(٢) والبزار^(٣) عن النعمان بن بشير، قال: «استأذن أبو بكر على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد عرفت أن علياً أحب إليك من أبي ومني مرتين أو ثلاثة، فاستأذن أبو بكر، فدخل فأهوى إليها، فقال: يا بنت فلانة لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله صلي

(١) النسياني، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام ص ١٠٧-١٠٨، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٤٧٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٠ هـ.

(٣) البزار، مسنون البزار: ج ٨ ص ٢٢٣، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ وقال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨ هـ.

الله عليه وسلم»^(١).

وقال ابن حجر: «وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح عن النعمان بن بشير، قال: استأذن أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم، فسمع صوت عائشة عالياً، وهي تقول: والله لقد علمت أن علياً أحب إليك من أبي...»^(٢).

وهكذا استمرت العلاقة بينهما غير متسمة بالولد، إلى أواخر حياة النبي ﷺ حيث كانت عائشة لا تطيق حتى أن تذكر اسم علي عليه السلام، بل تعبّر عنه بـ(رجل) في بعض الروايات، وذلك قبيل وفاة الرسول الأكرم ﷺ وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم أيضاً - واللفظ للأول - بسنهما عن عائشة، قالت: «لما ثقل النبي (صلى الله عليه وسلم) واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيته فأذن له، فخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) بين رجلين تخطّي رجلاه في الأرض، بين عباس وبين رجل آخر، قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بن عباس، فقال: أتدرى من الرجل الآخر؟ قلت: لا، قال: هو علي»^(٣).

وأخرج الحديث أحمد بن حنبل في مسنده^(٤) وعبد الرزاق في مصنفه^(١)

(١) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ٤ ص ٢٧٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ١٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٥٧ ح ١٦٢، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ - مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٨٢٤ ح ٢٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغير ذلك من المصادر.

(٤) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ٦ ص ٣٤، ص ٢٢٨، وغيرها من المصادر.

وابن سعد في طبقاته^(٢) وزادوا فيه قوله: «ولكن عائشة لا تطيب لها نفسها بخير»^(٣) وحذف هذه الزيادة - كما ترى - البخاري ومسلم وأوردها الطبرى بعبارة أخرى: «ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير وهي تستطيع»^(٤). فإذا كانت لا تسمح لها نفسها أن تذكر مجرد اسم علي عليه السلام فهل يا ترى يمكن لها أن تنقل لنا جميع فضائله ومزياته التي سمعتها أو شاهدتها؟!

هذا وقد ازداد مؤشر العلاقة سوءاً بين السيدة عائشة وبين أمير المؤمنين عليه السلام في أحداث معركة الجمل المريمة التي كلفت الأمة الإسلامية ثمناً غالياً، وعانت كثيراً من تداعياتها ونتائجها، وكان تأثيرها شديداً في نفسية السيدة عائشة إلى الحد الذي أدى بها أن تفصح عمّا كانت تحمله في صدرها تجاه علي عليه السلام وذلك حين بلغها الخبر باستشهاده عليه السلام فقالت:

«أفلقت عصاها واستقررت بها كما قرّ عيناً بالإياب المسافر

فمن قتلها؟ فقيل: رجل من مراد، فقالت:

فإن يك نائيًاً فلقد نعاه غلام ليس في فيه التراب

فقالت زينب بنت أبي سلمة: أعلمي تقولين هذا؟! فقالت: إني أنسى،



(١) الصناعي، المصنف: ج ٥ ص ٤٢٩ - ٤٣٠، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٢٣٢، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) كلمة (خير) لا توجد في مسند أحمد.

(٤) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٣٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

فإذا نسيت فذكروني^(١).

فإذا كانت السيدة عائشة التي لا تخفي فرحاها وسرورها بقتل علي عليهما السلام لا نظن أنه يؤنسها أن تذكر فضائله ومناقبه، وهذا ما ينجلني لنا في رواية أحمد بن حنبل عن عطاء بن يسار، قال: «جاء رجل فوقع في علي وفي عمّار رضي الله تعالى عنهما عند عائشة، فقالت: أمّا علي فلست قائلة لك فيه شيئاً، وأما عمّار فإني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا يخّير بين أمرین إلّا اختار أرشدهما»^(٢).

واستناداً إلى هذه الرواية الصحيحة، فإن عائشة قد كتمت فضائل أمير المؤمنين عليهما السلام، واكتفت بنقل فضيلة لعمّار بن ياسر، بل لم تدافع عن علي عليهما السلام ولم تزجر هذا الذي جاء ينتقص علياً عليهما السلام في محضرها، ولعله قد يقال: إن ما حمل هذا الشخص على الواقعة في علي عليهما السلام وعمّار هو ما لمسه من رضا وقبول من قبل السيدة عائشة، ولا نظنه يتجرأ على قوله هذا عند أحد آخر، ولذا اختار السيدة عائشة، فتكلّم بهذا الكلام.

وعلى العموم فإن فضائل أمير المؤمنين عليهما السلام ما كانت تلقى القبول والرضا عند السيدة عائشة، وهو ما تقرره كل الشواهد والأدلة التاريخية التي

(١) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٤ ص ١١٥، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٣٩٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٤٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل: ج ٦ ص ١١٣، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة. قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

نقلناها والتي لم نقلها.

ج - معاوية بن أبي سفيان:

إن موقف العداء والخصومة الذي اتخذه الصحابي معاوية بن أبي سفيان من علي عليهما السلام واضح لا يحتاج إلى بيان، فقد تمرد معاوية على الخليفة الشرعية وخلع ربة الطاعة بعد أن تمكّن من توطيد أركان دولته في الشام طوال الفترة التي قضاها عاملًا للخليفة عثمان، الأمر الذي أدى به إلى أن يعلن الحرب الضروس على الخليفة الشرعي في واقعة صفين التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المسلمين، فماذا تتوقع من شخص كمعاوية الذي ما انفك دماء الحقد والضغينة - التي تغذيها أحقاد بدر وحنين - تسرى في جسده؟!

هل تتوقع منه وهو من يملك السلطة والمال أن ينشر فضائل أمير المؤمنين عليهما السلام وينادي بها على المنابر إكراماً لهذا الصحابي الجليل زوج البطل وابن عمّ الرسول عليهما السلام والخليفة الرابع، ويكتب هذه الفضائل ويجزل العطاء لمن يأتي بفضيلة له؟ أم ننتظر منه العكس؟

إن التاريخ سوف يجيئنا عن هذا التساؤل، حيث نقل ابن أبي الحديد المعتزلي عن المدائني في كتابه (الأحداث) «قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجمعة أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون علياً ويرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي عليهما السلام، فاستعمل عليهم زياد

بن سمية وضم إلية البصرة، فكان يتبع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنَّه كان منهم أيام على عَلِيٍّ عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّأُ، فقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطرفهم وشردتهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم^(١).

إن معاوية لم يحاول كتم فضائل علي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّأُ ومحاربتها فحسب، بل أراد أن يؤسس لسنة مغایرة وهي سب أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّأُ ولعنه من على منابر المسلمين، ولمدة طويلة حتى تترسخ في أذهان الأمة الإسلامية، ولم يسلم من هذه الأوامر الصارمة حتى كبار الصحابة ومن ملأت أسماعهم فضائل علي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّأُ، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبياً التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثة قالهن له رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فلن أسببه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلى من حمر النعم: سمعت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، يقول له خلفه في بعض مغازييه، فقال له علي: يا رسول الله خلقتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي.

وسمعته يقول يوم خير: لأعطيين الرأبة رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٤٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١ - ١٣٧٨ هـ.

الله ورسوله، قال: فتطاولنا لها، فقال: ادعوا لي علياً فأتي به أرمد فبص في عينه، ودفع الرأبة إليه، ففتح الله عليه.

ولما نزلت هذه الآية ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي»^(١).

إن هذه السنة السيئة التي سنّها معاوية بن أبي سفيان فتحت الباب واسعاً لمسلسل المصائب والنوايب التي جرت على أهل البيت عليهم السلام، وشيعتهم ومحبיהם من قبل بني أمية وأجهزتهم القمعية، قال القرطبي: «فقد صدر عنهم [بني أمية] من قتل أهل بيت رسول الله صلی الله عليه وسلم، وسيئهم وقتل خيار المهاجرين والأنصار بالمدينة وبمكة وغيرهما، وغير خاف ما صدر عن الحجاج وسلمان بن عبد الملك وولده، من سفك الدماء وإتلاف الأموال وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك، وبالجملة فبني أمية قابلوا وصيحة النبي (صلى الله عليه وسلم) في أهل بيته وأمته بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم وسبوا نساءهم وأسروا صغارهم وخرّبوا ديارهم وجحدوا شرفهم واستباحوا لعنهم وشتمهم، فخالفوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في وصيته وقابلوه بنقيض قصده وأمنيته، فوا خجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويما فضيحتهم يوم يعرضون عليه»^(٢).

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ - ١٢١ ح ٦١٤.

(٢) القرطبي، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: ص ١١١٥ - ١١١٤، الناشر: دار المنهاج - الرياض، ط ١٤٢٥ هـ.

فهذه الخطوات التي أقدم عليها الصحابي معاوية وبنو أمية من بعده ضد أهل البيت عليهم السلام خلقت أجواءً مناسبةً لبروز متبنيات فكرية معادية لفضائل أهل البيت عليهم السلام وجدت طريقها إلى علوم الحديث، فأصبحت روایة فضائل أهل البيت عليهم السلام والتشيع لهم منقصة يجرح بها الراوي ويردّ حديثه^(١)، بينما تكون معاداتهم وسبّهم من علائم الصدق والتمسك بأمور الدين^(٢)!

دــ عدد آخر من الصحابة:

ثم إنّه لا يمكن إنكار أن هناك تياراً من الصحابة والتابعين ممن انحرف عن أمير المؤمنين عليه السلام وأبغضه وسبّه وناصب له العداء وحاربه وكتم فضائله، وهم عدد ليس بالقليل، قال ابن تيمية: «إن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه»^(٣).

لذا أفرد بعض المحدثين أبواباً في كتبهم، كالهشمي في مجمع الزوائد

(١) قال أحمد بن الصديق المغربي: « مجرد كون الحديث في الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم في الرواية، ولو لم يتهموا بتشيع؛ فإن من روى ذلك لا يتوقفون في طعنه، ولا يتورعون عن جرمه ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول» أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي: ص ١٤١، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين على عليه السلام العامة - أصفهان، ط ٣ - ١٤٠٣هـ.

(٢) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: «فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأمور الدين بخلاف من يوصف بالرفض فإن غالبيهم كاذب ولا يتورع في الأخبار»!! ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ١١، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤هـ.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ١٣٧ - ١٣٨، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ.

الذي عنونه: (باب منه جامع فيمن يحبه ومن يبغضه) ذكر فيه بعض من كان يبغض علياً عليه السلام، منهم بريدة بن الحصيب، وخالف بن الوليد، وعمرو بن شاس الإسلامي.

وأعد ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة فصلاً بعنوان: (فصل في ذكر المنحرفين عن علي)، قال فيه: «وذكر جماعة من شيوخنا البغداديين أن عدة من الصحابة والتابعين والمحدثين كانوا منحرفين عن علي عليه السلام، قائلين فيهسوء، ومنهم من كتم مناقبه وأغان أعداءه ميلاً مع الدنيا، وإيثاراً للعاجلة، فمنهم أنس بن مالك»^(١)، وذكر موقفه في مسألة المناشدة في يوم الرحبة الذي تقدمت الإشارة إليه، وبعدها أخذ يضرب ابن أبي الحديد بعض الأمثلة من الصحابة والتابعين ممن انحرف عن علي عليه السلام فذكر منهم: الأشعث بن قيس الكندي، وجرير بن عبد الله الجبلي، وأبا مسعود الأنصاري، وكعب الأحبار، والنعمان بن بشير، وعمران بن الحصين، وسمرة بن جنوب، وعبد الله بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، والوليد بن عقبة، وأبا الأعور، والضحاك بن قيس، وبسر بن أرطاة، وحبيب بن مسلمة، وأبا موسى الأشعري، ومروان بن الحكم^(٢)، وغيرهم كثير.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١٣٧٨ هـ.

(٢) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤-٨٣، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١٣٧٨ هـ.

بل لم يكتف بعض هؤلاء الصحابة ببغض علي عليه السلام وكتمان فضائله، وإنما سعوا إلى الحطّ من مكانة أمير المؤمنين عليه وتنقيصه، وإسقاطه من عين رسول الله، وهو ما بدا واضحاً في مسألة الجارية التي أخذها علي عليه من سبي اليمن، فقد أخرج الطبراني في الأوسط بسنده عن ابن بريدة عن أبيه، قال: «بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علياً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعتما فعلي على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيروا مثله، وأخذ علي جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتنمها، فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله وناس من أصحابه على بابه، فقالوا ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره، فإنه يسقطه من عين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسمع الكلام، فخرج مغضباً وقال: ما بال أقوام يتقصون علياً، من يتقص علياً فقد انتقصني، ومن فارق علياً فقد فارقني، إن علياً مني وأنا منه، خلق من طينتي وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم»^(١).

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٢ - ١٦٣، الناشر: دار الحرميين، طبعة عام ١٤١٥هـ.

فلا يصحّ بعد هذا ما ادّعاه القفارى من أن الصحابة لم يكتموا فضائل علي عليهما السلام فكيف لهم أن يكتموا أحاديث النص على الخلافة، فإنه كلام ليس بدقيق.

نعم، نحن لاننكر أن بعض هؤلاء الصحابة الذين ذكرناهم قد نقل بعض فضائل أمير المؤمنين عليهما السلام وقد أفرد لها بعض علماء أهل السنة مصنفات مستقلة، حتى قال ابن الجوزي الحنبلي في كتابه مناقب أحمد بن حنبل عن عبد الله، يقول: «سمعت أبي يقول: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصلاح مثل ما لعلي رضي الله عنه»^(١).

وقال الحافظ ابن عبد البر: «وقال أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما رو في فضائل علي بن أبي طالب، وكذلك قال أحمد بن شعيب بن علي النسائي رحمه الله»^(٢).

إلاً أننا نظن مع ذلك أن ما ورد في كتب أهل السنة هو غيض من فيض فضائله ومناقبه التي كانت فوق حد الإحصاء، على أن كثيراً من هذه الفضائل التي نقلت إما ضعفت أسانيدها، أو غيرت دلالاتها، أو أفقدوها اختصاصها به؛ وذلك بجعل فضائل مشابهة لها في غيره من الصحابة.

وعلى كل حال فإن ما أفاده القفارى من أن الصحابة لم يكتموا فضائل

(١) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٢٠، الناشر: هجر، ط ٢.

(٢) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج ٣ ص ١١١٥، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١٤١٢ - هـ.

المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ لا يمكننا قبوله على إطلاقه لما عرفت.

الشبهة: القول بكتمان الصحابة للنص يستلزم سلب الثقة عن بقية أمور الدين

قال القفاري: «ثالثاً: إن الإمامة من المفترضات التي تتعلق بها صالح الناس كلهم، فإذا قيل فيها: إن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نصّ على أحد بعينه، والصحابة غيرها وبدلاً، أمكن حينئذ لكل ملحد أن يقول: إن الصلوات الخمس كانت عشرة وإنما الصحابة كتموها وجعلوها خمساً بأهوائهم، وهكذا إذا أدعى مدعٌ تغيير ما نصّ عليه النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أمكن ذلك في جميع الفرائض ويتعذر ذلك إلى أن لا يحصل الثقة بشيء من أمور الدين أصلاً»^(١).

الجواب عن الشبهة

الصحابة لم يكتموا النص على الإمامة

أولاً: إن هذه الشبهة كغيرها من شبهات القفاري تستند على أساس وركائز خاطئة، فتنتهي بطبيعة الحال إلى نتائج غير صحيحة، فالقفاري اعتمد في هذه الشبهة وبعض شبهات النص على مسألة أن الشيعة تعتقد أن الصحابة كتموا النص على الخلافة وأخفوه، ولم يتمثلوا أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه، وبني على ذلك شبهته الحال أنها بينما مراراً أن النص على إمامه أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ قد وصلنا بطرق متعددة ومناسبات مختلفة تقدم الكلام عنها

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٨، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

مفصلاً، فينهدم بذلك من الأساس ما ادعاه القفاري هنا من أن القول بكتمان الصحابة للنص سيؤدي إلى انعدام الثقة بكل أمور الدين؛ لأنه لا وجود للقول بأن جميع الصحابة كتموا وأخروا أحاديث النص على الإمامة والخلافة، كيف والشيعة تستدل بالنص على علي عليهما السلام؟! وقد أجاب السيد المرتضى عليه السلام عما ذكره القاضي عبد الجبار في هذا الخصوص بأننا لانذهب إلى أن جميع الصحابة قد كتموا النص، فقال: «وكيف يتوهם علينا مثله، ونحن نحاج خصومنا بنقلنا للنص، ونلزمهم أن يتأملوه ويستدلوا على صحته ليعلموا من النص ما علمناه»^(١).

أحاديث الإمامة لا تقادس بأحاديث العبادات

ثانياً: إن الأمور التي اعتمدتها القفاري في إلقاء هذه الشبهة وغيرها هو قياسه لأحاديث الإمامة والخلافة على غيرها من أحاديث العبادات والأحكام الشرعية الأخرى، بمعنى: أنك لو قلت بأن الصحابة أخروا وكتموا أحاديث جاءت عن رسول الله صلوات الله عليه وسلم في الإمامة والخلافة فإن الملحد والمشرك سيقول: ما المانع إذن من أن يكتم الصحابة أحاديث أخرى في العبادات والمعاملات، فعلل الحديث دال على أن الصلوات مثلاً كانت عشراء، ولكن الصحابة ارتأوا بأهوائهم أن تكون خمساً وهكذا بقية أمور الدين.

نقول: هذا القياس من القفاري قياس باطل وغير تام؛ لوجود الفارق الكبير بين الإمامة والخلافة من جهة، وبين الصلاة وغيرها من العبادات من

(١) المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٢ ص ١٤٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢ - ١٤١٠ هـ

جهة أخرى؛ وذلك لأن الإمامة والخلافة من الأمور التي تهم المسلمين كجماعة، وتعلق بها مصالح الناس كلّهم - كما اعترف بذلك القفاري نفسه في كلامه - ولذا تجد أشد الصراعات والاختلافات كانت تدور حول الإمامة والخلافة، كما أشرنا إلى ذلك مراراً، بينما لا نجد أن ذلك قد حصل بالنسبة إلى الصلاة أو غيرها من العبادات الفردية التي لا تتعلق بمصالح الناس كجماعة، بحيث تؤثر على كيانهم وطبيعة حياتهم ومعيشتهم.

وهذا الفرق الواضح بين الأمرين يجعل المحدث وغيره يفرق بين المسألتين، فيمكن أن يقبل أن الصحابة كتموا أو بددلوا أحاديث الخلافة، وفي الوقت نفسه لم يغيروا أو بددلوا أحاديث الصلاة أو غيرها من العبادات؛ لوجود المسوغ والمبرر العقلي لذلك، فإن أحاديث الإمامة والخلافة تعني الرئاسة والقيادة وهي مطمح كل إنسان، والنفوس تتطلع إلى نيلها والفوز بها، وما يشهد لذلك قول عمر بن الخطاب في يوم خير: «ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن ادعى لها»^(١) وقول أبي بكر بعد أن قرر تسليم مقاليد الخلافة لعمر بن الخطاب: «جعلت لكم عهداً من بعدي واخترت لكم خيركم في نفسي، فكلكم ورم لذلك أنفه»^(٢)؛ رجاء أن يكون الأمر له»^(٣).

(١) مسلم النسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ورم أنفه: أي امتلاً وانتفع من ذلك غضباً، وخص الأنف بالذكر لأنه موضع الأنفة والكثير، انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٥ ص ١٧٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٤.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

فلا ملازمة حينئذ بين القول بكتمان الصحابة للنص على الإمامة - على فرض وجوده - وبين سلب الثقة عن أمور الدين كما أراد القفار أن يصور ذلك.

بعض ملازمات الكلام لا تمنع من قول الحقيقة

ثالثاً: إنه لا يكاد أن يخلو كلام أو بيان لحقيقة ما من أن يساء الاستفادة منه ومن لوازمه، فحتى كلام الله سبحانه يمكن لبعض أن يستفيد من أموراً مخالفة، فمن قوله تعالى: ﴿وَأَكْثُرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢) وغيرها من الآيات يمكن للملحد أو المشرك أن يستفيد منها أن المسلمين لديهم صفات سيئة، وأن القرآن يزددهم و..

فهل يمنع ذلك الله سبحانه وتعالي من أن لا يبيّن هذه الحقائق خشية من هذه الاستفادات؟! إن هذا مما لا يقول به عاقل، لإنه سوف يؤدي إلى انسداد باب المحاورات العرفية، وبيان الحقائق وإيصال المعلومات. وما نحن فيه من هذا القبيل فلو فرض أن هناك كتماناً لأحاديث النص على الخلافة فهل يجب علينا أن لا نبيّن هذه الحقيقة؛ خوفاً من أن يساء الاستفادة منها من قبل الملحدين وغيرهم؟!

ثم متى كان الملحد أو المشرك يثق بشيء من أمور الدين حتى يخشى

(١) المؤمنون: ٧٠.

(٢) الصاف: ٢.

القفاري أنه لا يثق بأن الصلاة كانت خمساً! ومتى كنّا نعير اهتماماً لأحكام الملحدين وقناعاتهم بعد أن كفروا بما أنزل الله تعالى حتى نتوخى الحذر من أن نقول شيئاً يؤذى إلى أن لا يثقوا بأمور الدين؟! إن هذا الأمر عجيب! ثم إنه يقال: إن كتمان أحاديث الخلافة - على فرض صحته - ليس هو أول قارورة كسرت في الإسلام حتى يجعله القفاري سبباً لعدم حصول الثقة بأمور الدين؟! ألا تكون الاختلافات التي عصفت بالأمة الإسلامية بعيد وفاة النبي ﷺ وتشتت كلمتها وتشردتها إلى فرق ومذاهب كلّ يدعى أنه على الحق^(١)، وأنه على ما عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ألا تكون تلك الخلافات سبباً في سلب الثقة عن أمور الدين؟! فإن كلّ مذهب وفرقة من هذه الفرق يستدلّ على ما ذهب إليه بأحاديث يرويها عن النبي ﷺ، بل حتى المسائل التي كان النبي ﷺ يكررها كلّ يوم أمام الناس مرات عديدة كال موضوع والصلة قد اختلفوا فيها.

فعلى القفاري أولاً أن يرفع كلّ هذه الاختلافات بين المسلمين ليحافظ على ثقة الملحدين والمشركين بالتعاليم الإسلامية!! ثم بعد ذلك ليطالب الشيعة بالتخلي عن القول بالنصّ على الإمامية والخلافة حفاظاً على ثقة المسلمين بأمور الدين !!

(١) قد استفاض عن النبي ﷺ أن الأمة ستفترق بعده ثلاثة وسبعين فرقة، فقد أخرج العديد من الحفاظ والمحدثين عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إنبني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة. وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة» ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٣٢٢، الناشر: دار الفكر.

التغيير والتضييع طال حتى الصلاة

رابعاً: إن الصلاة التي خشي القفارى عليها من أن يكذب الملحدون بعدها ويتهموا الصحابة بتغييرها، والتي كان المسلمين يؤدونها مرات عديدة في اليوم، هناك شواهد عديدة وفي كتب أهل السنة تؤكد أنها قد طالها التغيير والتبديل، سواء في زمن الصحابة أم زمن التابعين، فقد أخرج البخاري عن أنس، قال: «ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) قيل: الصلاة، قال: أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها؟!»^(١). وأخرج أيضاً بسنده عن الزهرى، قال: «دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيّعت»^(٢).

وأخرج ابن ماجه في سننه عن أبي موسى، قال: «صلّى لنا على يوم الجمل صلاة ذكرنا صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فإنما أن تكون نسيناها، وإنما أن تكون تركناها، فسلّم على يمينه وعلى شماله»^(٣). وروى مالك بن أنس عن عمّه أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه قال: ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه، قال الباقي: يريد الصحابة، إلا النداء

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٣٤ ح ٥٢٩، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٣٤ ح ٥٣٠، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٢٩٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.

بالصلاحة، قال الباقي: ي يريد أنه باق على ما كان عليه لم يدخله تغيير ولا تبديل، بخلاف الصلاة فقد أخرّت عن أوقاتها، وسائر الأعمال دخلها التغيير»^(١).

وروى الشافعي في كتابه الأم: «عن وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاحة قبل الخطبة، ثم قال: كل سنن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد غيرت حتى الصلاة»^(٢).

فهذه الشواهد وغيرها والمذكورة في المصادر السننية المعتبرة تؤيد أن هذه الصلاة نفسها التي تعدّ أبرز شعار وعنوان للمسلم، قد طرأ عليها تغيير وتبديل منذ الصدر الأول للإسلام، ألا يعتبر هذا سبباً لعدم حصول الثقة بباقي أمور الدين التي ليست بمستوى الصلاة من ناحية الأهمية والممارسة؟! والأغرب من ورود هذه الشواهد في كتب أهل السنة هو توجيههم وتبريرهم لها، فقد فسّروا تضييع الصلاة بتأخيرها عن وقتها؛ فلذا أدرج البخاري هذه الأحاديث في باب تضييع الصلاة عن وقتها، قال ابن حجر في شرحه لحديث أنس بن مالك الذي أخرجه البخاري: «والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معهلاً به على وجهه غير الصلاة، قوله: (وهذه الصلاة قد ضيّعت) قال المهلب: والمراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب، لا أنهم أخرجوها عن الوقت، كذا قال وتبعه جماعة، وهو مع

(١) السيوطي، تنوير الحوالك: ص ٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٨ـ هـ

(٢) الشافعي، الأم: ج ١ ص ٢٦٩، الناشر: دار الفكر، ط ٢-١٤٠٣ـ هـ البهقي، معرفة السنن والآثار: ج ٣ ص ٦، الناشر: دار الكتب العلمية.

عدم مطابقته للترجمة مخالف للواقع، فقد صح أن الحجاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرن الصلاة عن وقتها^(١).

ولكن المتأمل المنصف في هذه الأحاديث يرى أن هذه التوجيهات بعيدة كلّ بعد عن مغزى هذه الشواهد التي تفيد بوضوح أن أحكام الدين التي كانت في زمن رسول الله ﷺ ومنها الصلاة قد تبدلت وحرّفت وضيّعت، وتأخيرها عن وقتها لا يسمّى تضييعاً.

ثم إن بكاء أنس بالشام لا يكون إلا لأمر عظيم جليل، وهو تحريف أحكام الدين، والعبث بشرعية سيد المرسلين، وأما تأخير الولاة أو الخلفاء للصلاحة، فإنه لا يستدعي منه كل ذلك، خصوصاً وهو يرى منهم الظلم والفسق والجور والمجون، ولم يبك لشيء من ذلك، فكيف يبكي لتأخير الصلاة عن وقتها؟!

الشبّهـةـ: دعـوـى النـصـ عـلـىـ أمـيـرـ المؤـمـنـيـنـ عـلـىـ كـدـعـوـىـ النـصـ عـلـىـ العـبـاسـ

قال القفاري: «إن قول الروافض بالنص على علي كقول من يزعم النص على العباس، فإن قالوا: ليس النص على العباس ب صحيح، قيل: ولا النص على علي صحيح، وبإبطالهم النص على العباس يبطل النص على علي؛ لأن الكل لم يرد به نص صحيح صريح»^(٢).

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٢ ص ١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٢) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وقال: «وهناك فرق شيعية كثيرة تنازع الروافض في النص على الكثير من تدعى إمامته، حتى ينazuها في إمامها الثاني عشر عشرون فرقة، والكل يزعم بطلان نص الآخر»^(١).

وقال أيضاً: «والنص في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره، فأين ظهور النص، ولو كان لذلك أصل لظهر و Ashton ونقل وتناوله الألسنة»^(٢).

بيان الشبهة

إن دعوى الشيعة وجود النص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ متساوية تماماً لدعوى طائفة أخرى قد ادّعت النص على العباس عم النبي عَلَيْهِ الْكَلَمُ فإن قيل في ترجيح النص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ إن النص على العباس غير صحيح، كان الجواب إن النص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ أيضاً غير صحيح؛ إذ كلا الدعويين متساويان في عدم وجود نص صحيح صريح عليهما، أضعف إلى ذلك أن التنازع على الإمامة لم يقتصر عندهم على علي عَلَيْهِ الْكَلَمُ بل شمل الكثير من ادعوا إمامتهم، فالمهدي قد اختلفت فيه عشرون فرقة وكل منها يزعم أن غيره على باطل.

الجواب:

تعتمد الشبهة على دعوى أن النص على العباس مساوٍ في قيمته

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٨، الناشر: دار الرضا - الجizra.

(٢) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٨، الناشر: دار الرضا - الجيزرا.

السندية والدلالة للنص على أمير المؤمنين عليه السلام.

ويجاب عن ذلك بأمرین:

أولاً: النص على العباس لا أساس علمي له

إن النص على العباس لا قيمة علمية له وذلك أسباب، منها:

١- لا وجود أساساً للنص على خلافة وإمامية العباس، لا مسندأ ولا مرسلاً، سوى حديثين أوردهما ابن الجوزي في الموضوعات: الأول بسنته عن المنصور أبي جعفر، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، أنه قال: «العباس وصيي ووارثي»^(١) والثاني أخرجه بسنته عن محمد بن الضوء بن الصلصل بن الدلهمس، عن أبيه، عن جده، قال: كنا عند رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فطلع عباس بن عبد المطلب، فقال النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «هذا العباس بن عبد المطلب أبي عمي ووصيي ووارثي»^(٢).

والحديثان حكم عليهما ابن الجوزي بالوضع، قال: «هذا الحديث لا يصح، وضعه قوم ليقابلوا ما وضع لعلي عليه السلام وكلا الحديثين باطل»^(٣)، ولذا تجد القفاري لم يشر هنا إلى أي نص من نصوص الإمامة على العباس.

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣٠-٣١، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط ١-١٣٨٦هـ

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣١، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط ١-١٣٨٦هـ

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣١، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط ١-١٣٨٦هـ

٢- يذكر لنا التاريخ فرقة تدعى (الراوندية)، ادعت النصّ على العباس^(١)، وخصوصا الإمامة في ولده من بين بطون قريش كلّها، وقد ظهر هذا القول في زمن المنصور والمهدى^(٢)، وقام الجاحظ بمناصرتهم وألف رسالة سماها (العباسية)، وقد انقرضت هذه الفرقة من دون أن يبقى منها أثر ولا للنصّ الذي ادعته^(٣).

٣- إن العباس لم يطلب الخلافة لنفسه بعد النبي ﷺ؛ لعدم وجود النصّ عليه، بل إنّه كان قد طلب من أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ أن يبايعه بعد وفاة رسول الله ﷺ، حيث ورد في التاريخ أنّه لما قبض رسول الله ﷺ قال العباس لعلي عَلَيْهِ: «ابسط يدك أبايعك، فيقال عم رسول الله بايع ابن عم رسول الله وبيأيعك أهل بيتك»^(٤) ولم يستدل القائلون بإمامية العباس بأي نصّ وإنما، استدلوا على إمامته بالوراثة^(٥)، ولو كان لهذا النصّ وجود لتمسّك به بنو العباس في صراعهم المرير مع بني أمية، ولو فرض جدلاً وجود النصّ، فمن الواضح أنّه قد وضع لخدمة سياسة بني العباس ودعمها

(١) انظر: ابن حجر، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٧٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٢) انظر: ابن أبي الحميد المعتزلي، شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٨٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١٣٧٨ هـ.

(٣) انظر: السيد المرتضى، الشافعي في الإمامة: ج ١ ص ٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢ - ١٤١٠ هـ وأيضاً مفلح بن راشد، إلزم النواصي: ص ٨٨، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي، ط ١ - ١٤٢٠ هـ.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ص ١٢، الناشر: مؤسسة الحلبي.

(٥) مفلح بن راشد، إلزم النواصي: ص ٨٨، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي، ط ١ - ١٤٢٠ هـ.

لحكمهم^(١).

ثانياً: وضوح النصّ وصراحته على إمامية أمير المؤمنين عليه السلام تقدّم منا الكلام حول النصوص الشرعية على إمامية أمير المؤمنين عليه السلام من الكتاب والسنة، كآية الولاية وحديث الغدير وحديث المنزلة وغيرها، وكل ذلك من طرق أهل السنة ووفق مبانيهم في قبول الحديث واعتباره، فأين هذا من الدعاوى الفارغة في أن هناك نصاً من رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه على خلافة العباس حتى تعارض تلك الأدلة الصريحة والواضحة.

ونفس الكلام الآنف الذكر يردّ على القول بوجود تعارض بين النصّ على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام من جهة، وبين النصوص التي تدعّيها فرق الشيعة، فإن مجرد الاختلاف في المضمون بين نصين لا يكفي لحدوث المعارضة بينهما وتساقطهما، بل لابد من دراسة قيمة كلا النصين لتتضاح صلاحيتها للتعارض وبالتالي التساقط، خاصة وأن معظم هذه الفرق الشيعية قد بادت وانتهت ولم يبق منها إلاّ أخبار مذكورة في كتب التاريخ، مما يدلّ على بطلان تلك العقائد والنصوص التي تدعّيها. وأما ما أشار إليه من وجود عشرين فرقة تنازع الشيعة في المهدي، فهو

(١) محمد بن عمر الرازى، المحصول في علم الأصول: ج ٤، ص ٤٣٦، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط ١ - ١٤٠٠ هـ.

ليس دقيقاً، فإن العدد أقل من ذلك^(١)، وسوف يأتي - إن شاء الله تعالى - التطرق إليه عند الإجابة عن الشبهات حول الإمام المهدى علیه السلام.

وأما قوله: «والنص في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره...»، فإننا نقول: إن النص على أمير المؤمنين علیه السلام قد بان وظهر وانتشر وتناقلته كتب الفريقين، وقد نقلنا شطراً من طرقه وأسانيده، ولا يوجد مطلب جديد في كلامه هذا سوى كثرة التشويش والتطويل بلا طائل.

الشبهة: لو نص النبي ﷺ على علي علیه السلام لظهر كنص أبي بكر على عمر

قال القفاري في الاستدلال بالأمور المعلومة والمتفق عليها - على حد زعمه - في مسألة النص: «خامساً: إن رأينا أبو بكر حيث نص على عمر ما اختلف فيه اثنان، ولا وقع في ذلك خفاء، وكذلك حيث نص عمر على ستة أنفس من قريش ظهر ذلك عنهم ظهوراً لا يسع جحده، ولا يمكن ردّه، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) أفضل، ومبادرة الخلق إلى امتناع أمره أكثر، وتشوق النفوس إلى نقل ما صدر عنه أعظم، فمن المحال البين أن ينص أبو بكر على واحد ولا يقع خلاف فيمن استخلفه، ولا يمكن أحد أن يكتمه، وكذلك عمر، بل معاوية حيث نص على يزيد، اشتهر ذلك ونقل عنه اشتهاراً ظاهراً متواتراً لا نزاع فيه ولا مراء، فكيف نقل

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ١٠٥، الناشر، مكتبة الفقيه - قم، ط ٤ - ١٣٨٨ هـ

نصّ معاوية، وكتم نصّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما نقله أحد، باعتراف الشيعة الذين يقرّون بأنّ مسألة الولاية وأحاديثها سرّ من أسرارهم؟!^(١).

أسس الشبهة

اعتمدت الشبهة على ما يلي:

أولاً: لقد كان رسول الله ﷺ يتمتع بمكانة عظيمة بين المسلمين، بحيث كانوا لا يتزدرون في امثال أي أمر يصدر منه، كما كانوا حريصين على حفظ أحاديثه وأقواله ونقلها حرفيًا من دون زيادة أو نقصانة، وبعد كل ذلك كيف يمكننا أن نصدق أن رسول الله ﷺ قد نصّ على أمير المؤمنين علیه السلام ثم قام الصحابة بكتمان نصّه وعدم نقله؟!

ثانياً: أنّ أبي بكر حينما نصّ في زمن خلافته على عمر ك الخليفة من بعده، قام الصحابة بتلقيه والحفظ عليه ونقله بحيث اشتهر وتوارد، وهكذا الأمر بالنسبة إلى عمر ونصّه على الستة، وأيضاً نصّ معاوية على يزيد، فإن هذه النصوص قد تواترت واشتهرت.

ثالثاً: من غير المعقول أن يُنقل نصّ أبي بكر على عمر، ونصّ عمر على الستة، ونصّ معاوية على يزيد، وتشتهر كلّ تلك النصوص، بينما يكتم نصّ رسول الله ﷺ على أمير المؤمنين علیه السلام ولا ينقله أحد.

الجواب:

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٩، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

أولاً: النص على علي واضح ومشهور

لم يكن النص على علي عليه السلام غير واضح وغير مشهور، بل كان النص واضحًا ومشهوراً، كيف لا يكون كذلك وقد بلغه النبي ﷺ لأكثر من مائة ألف صحابي في يوم الغدير، وقد رواه أكثر من مائة من الصحابة^(١)، بالإضافة إلى النصوص الأخرى الدالة على الإمامية التي قالها عليه السلام في مناسبات عديدة، كما أن الأصحاب لم يكتُم جميعهم النص كما بَيَّنا.

ثانياً: الذين يحفظون التراث هم الأجيال اللاحقة لا السابقة

إن المطالع لسيرة التاريخ على طوله يجد أن الذين يحفظون التراث ويكتبون التاريخ هم الأجيال اللاحقة لا السابقة، فإن الآباء يصنعون التاريخ والأبناء يدوتونه، وبذلك يمكن للأبناء أن يدونوا التاريخ كما يحلوا لهم، وأن يزيدوا فيه وينقصوا منه ما يشاؤون، مهما بلغ سلفهم من عظمة الشخصية وهيمنتها، فهذا موسى عليه السلام على عظمته لم يسلم تاريخه من تحريف وتبدل ما، فإن وجدنا أن تاريخ السلف قد تم حفظه وتدوينه بصورة أمينة فهو ناشئ من اعتبار أن هذا التاريخ يصب في فائدة الخلف، فلو وجدنا أن نص أبي بكر قد اشتهر، فإن هذه الشهادة وعدم الكتمان ليست بسبب أن صاحب هذا النص هو أبو بكر حتى يقال: لماذا لم يكتُم نص أبي بكر، لأن عدم الكتمان جاء بسبب أن الذي نص عليه أبو بكر هو عمر بن الخطاب، وهو الذي استلم الخلافة بعد أبي بكر، فالنص يصب في مصلحته،

(١) الأميني، الغدير: ج ١ ص ٦٠ - ١٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

فلذا قام بتوثيقه وحفظه، ولكن لو افترضنا أن أبا بكر نص على عمر في حياته، وبعد موته جاء شخص آخر ونحى عمر بالقوة عن منصبه، مما اضطر الأخير إلى الجلوس في داره، لوجدنا أن نص أبي بكر على عمر قد صار في خبر كان، ولم نكن نتمكن من العثور عليه إلا في بعض المراجع التاريخية الضعيفة.

وهكذا لو افترضنا أن رسول الله ﷺ نص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ في حياته، وبعد موته جاء أبو بكر ونحى علياً عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ بالقوة من منصبه مما اضطره عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ إلى الجلوس في داره، فمن الطبيعي أن تتم محاولة تضييع النص وطمس معالمه، وهكذا لو كتب للسلالة الزبيدية البقاء بعد عبد الله بن الزبير وتمكن من فرض هيمنتها على البلاد الإسلامية والقضاء على السلالة الأموية، لما وجدنا ذكرًا لنص معاوية على يزيد إلا في متفرقات الكتب، فالذى حفظ نص معاوية على يزيد هم الأمويون الذين خلفوه، وهذا الأمر واضح لما يطالع التاريخ السياسي للحكومات المتعاقبة وما تقوم به من تقوية أركان سلطتها، وإزالة كل ما يهددها.

إذن لا عجب أن يحصل نوع من التشويش والخفاء بنسبة معينة في النص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ في الكتب الخاصة بأهل السنة؛ لأن نقل هذا النص لا يصب في صالح السلطة آنذاك؛ ولذا شاهدنا الحرب الشعواء التي شنّها بنو أمية لإخفاء النص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ واستنكار فضائله، فقد شحنوا الأجواء إلى حدّ كان الصحابة وكبار المحدثين يتّقون الناس والسلطة، ولا ينقلون النص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ أو فضائله، وإذا كانوا يقدمون على

شيء من ذلك، فقد كانوا يواجهون قمعاً وتنكيلًا قد يؤدي في بعض الأحيان بحياتهم.

فقد روى الحاكم في المستدرك عن مالك بن دينار، قال: «سألت سعيد بن جبير، فقلت: يا أبا عبد الله، من كان حامل راية رسول الله ﷺ؟ قال: فنظر إلى وقال: كأنك رخي البال، فغضبت وشكوت إخوانه من القراء، فقلت: ألا تعجبون من سعيد، إني سأله من كان حامل راية رسول الله ﷺ فنظر إلى وقال: إنك لرخي البال، قالوا: إنك سأله وهو خائف من الحجاج، وقد لاذ بالبيت فسله الآن، فسألته، فقال: كان حاملها علي رضي الله عنه، هكذا سمعته من عبد الله بن عباس، هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»^(١).

ولكن مع كل ذلك نرى أنه قد حفظ لنا النص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ، وهو ما يبعث على العجب مع كل ما واجهه هذا النص وصاحبه عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ من محاولات طمس وتغييب على مدى قرون مديدة.

ثالثاً: ذكر القفاري أن نص النبي ﷺ على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ غير موجود، واستدل على ذلك بعدم وجود النص، وقال: «كيف يحفظ نص أبي بكر على عمر ويضيع نص رسول الله ﷺ على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ» واستشهد على ذلك بما تعرف به الشيعة - حسب تصوّره - من أن مسألة الولاية وأحاديثها سرّ من أسرارهم، ولكن هذا الاستشهاد لا ينفع القفاري،

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٣ ص ١٣٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

فإن فيه اعترافاً ضمنياً بوجود النصّ، سوى أنه قد تم إخفاؤه؛ لأنّه من الأسرار وخفاء الشيء لا يعني عدم وجوده، بل يعني أنه موجود لكنه خفي، وعلى أي حال فشبّهة كون الولاية من الأسرار قد تقدّمت الإجابة عليها، فلا مبرر لإعادة الجواب.

الشبّهـةـ: كـيـفـ يـقـبـلـ الـمـسـلـمـوـنـ جـمـيـعـاـ أـمـرـ أـبـيـ بـكـرـ فـيـ عـمـرـ وـلـاـ يـقـبـلـوـنـ أـمـرـ النـبـيـ ﷺـ فـيـ عـلـيـ عـلـيـ ؟ـ

وتابع القفاري شبّهاته في مسألة النصّ قائلاً: «سادساً: كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه، ولم يختلف اثنان على إمامته عمر، ولا يقبلون أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في علي...»^(١).

الجواب:

المهاجرون والأنصار لا يشكون أن عليا هو صاحب الأمر
نقول للقفاري: إن المهاجرين والأنصار كانوا لا يشكون في أن علياً علیه السلام هو صاحب الأمر، وهو المنصوص عليه من قبل رسول الله ﷺ وهذا ما نجده جلياً فيما رواه الزبير بن بكار^(٢) عن محمد بن إسحاق، قال: «وكان

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٩، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

(٢) الزبير بن بكار: هو الإمام عبد الله بن الزبير بن بكار عرف بالعلم والفضل، قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة ثبتاً عالماً بالنسبة، عارفاً بأخبار المتقدمين، وما آثار الماضين» الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٤٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧ هـ وقال الذهبي: «الزبير بن بكار، الإمام، صاحب النسب، قاضي مكة، ثقة من أوعية العلم» الذهبي،



عامة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكّون أنّ علياً هو صاحب الأمر بعد رسول الله ﷺ^(١)، وهو ما قد يستشفّ من قول الأنصار الذي نقله الطبرى وابن الأثير: «فقالت الأنصار أو بعض الأنصار: لا نبأ على إلا علياً»^(٢).

نَدَمُ الْأَنْصَارِ عَلَى بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ وَهَتَافَهُمْ بِاسْمِ عَلِيٍّ

ومما يدلّ على أن الصحابة كانوا يعلمون بأنّ علياً هو صاحب الأمر هو أنّ بعضًاً منهم أبدى أسفه وندمه على بيعة أبي بكر ولا مبعضهم بعضاً على عدم بيعته على عَلَيْهِ السَّلَامُ وهتف باسمه، ففي الأخبار الموقيات أنّه قال: «لما بُوِيَعَ أَبُو بَكْرَ وَاسْتَقَرَ أَمْرُهُ نَدَمَ قَوْمٌ كَثِيرٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ عَلَى بَيْعَتِهِ وَلَمْ يَعْصِمْ بَعْضُهُمْ بَعْضًاً وَذَكَرُوا عَلَيْهِ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَهَتَفُوا بِاسْمِهِ»^(٣).

إذن نستكشف من هذه النصوص أن المهاجرين والأنصار لم يرفضوا ولالية على عَلَيْهِ السَّلَامُ وإمارته ولكنّ هناك أحداً غيرت مجرى الأمور لم يكشف النقاب عنها الدكتور القفارى، وياليته نقل بعضاً منها حتى ينصف التاريخ ونصل إلى الحقيقة التي غُيّبت طوال هذه السنين وغبن فيها صاحب



سير أعلام النبلاء: ج ٢ ص ٦٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(١) الزبير بن بكار، الأخبار الموقيات: ص ٤٦٥ ح ٣٨٠، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ٢ - ١٤١٦ هـ.

(٢) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦ هـ.

(٣) الزبير بن بكار، الأخبار الموقيات: ص ٤٦٧ ح ٣٨٢، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ٢ - ١٤١٦ هـ.

الحق الشرعي.

فلم اذا لم يبايع علي عليه‌الله‌إلاّ بعد ستة أشهر، كما يروي البخاري في صحيحه؟ ولماذا كان الأنصار لا يشكون في ولاته؟ فماذا جرى وكيف نُحْيى عليه‌الله‌عن أمر كان محلّ وفاق واتفاق بينهم، وهذا الاتفاق لم يأت من فراغ، بل هو اتفاق يكشف عن وجود النصّ عليه‌الله‌ ولكن الأمة تركته ولم تلتزم به لأسباب تم التعميم عليها؛ لذا نجد أن الصحابة يلوم بعضهم بعضاً لأنهم تركوا واجباً لم يلتزموا به، فجرت الأمور بغير الوجهة الصحيحة التي رسمها لهم رسول الله عليه‌الله‌والمخالفات لم تقتصر على ولاته علي عليه‌الله‌ بل طالت أكثر من قضية، كما سيأتي بيانه مفصلاً.

الشبهة: المسلمين كانوا أكثر طاعةً لنصّ أبي بكر من نصّ رسول الله

قال القفاري: «فهل صار المسلمين أطوع لأبي بكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! كيف يتحمل عقل عاقل، أو يشتبه على بُرٍّ أو فاجر - إلا من أراد الله فتنته - أن المهاجرين والأنصار وجميع التابعين لهم بإحسان علموا أن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قد نصّ على علي بن أبي طالب، وأمرهم أن يوالوه فعصوه وتركوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، وأمرهم أبو بكر أن يولوا عمر بن الخطاب فاتّبعوه وأطاعوه...»^(١).

الجواب:

استند القفاري في بُثّ شبهته هذه على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي أنّ جميع الصحابة لا يمكن أن يعصوا أمراً سمعوه من رسول الله ﷺ، فكيف يعصون نصّه على الإمامة لو كان موجوداً؟! والثانية أنّ جميع الصحابة أيضاً أطاعوا أبي بكر في نصّه على عمر ولم يخالف في ذلك أحد، فلذا بنى استغرابه على أنّ الصحابة كيف عصوا رسول الله في نصّه ولم يعصوا أبو بكر في نصّه، ونحن سنبين أنّ كلا الركيزتين اللتين استند إليهما القفاري منقوضتان، فنقول:

أولاً: أن الكثير من الصحابة خالفوا رسول الله ﷺ وعصوا أوامرها

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، *أصول مذهب الشيعة*: ج ٢ ص ٨٥٩ ، الناشر: دار الرضا - الجيز.

إنَّ التاريَخ وكتبُ الْحَدِيث تحدِثنا بِأَنْ هُنَاكَ مُخَالَفَات ارْتَكَبَتْ وَلَمْ يَمْتَشِلُ الصَّحَابَةُ وَالْقَرِيبُونَ مِنْ عَصْرِ الرِّسَالَةِ الْأَوَّلِيَّةِ الْمُتَمَثِّلَةِ بِبَيَانَاتِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَذَا تَعْجَبُ الْقَفَارِيُّ فِي أَنَّهُ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَطِيعُوا أَبَا بَكْرَ وَلَا يَطِيعُوا الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْجَبٌ فِي غَيْرِ مَحْلِهِ.

وَالْعُقْلُ الَّذِي يَتَحدَثُ عَنْهُ الْقَفَارِيُّ وَيَجْعَلُهُ دَلِيلًا عَلَى صَحَّةِ مَعْقَدِهِ لَا حَضُورٌ لَهُ هَنَا؛ لَأَنَّا عِنْدَنَا نَذْكُرُ لَهُ هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ لَا يَبْقَى مَجَالٌ لِمَا جَزَمَ بِهِ، لَا سِيمَا أَنَّ هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ كَانَ بَعْضُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَمِ إِطَاعَةِ أَوْامِرِهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ حَدَثٍ وَمَوْطِنٍ، وَلِلأسْفِ كَانَتْ هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ فِي أُخْرِيَّاتِ حَيَاتِهِ الْكَرِيمَةِ فِي الْوَقْتِ يَفْتَرَضُ فِيهِ أَنَّ الْأَمَّةَ قَدْ اسْتَوْعَبَتْ مَفَاهِيمَ الرِّسَالَةِ وَتَجَذَّرَ الْإِسْلَامُ فِي أَعْمَاقِهَا وَأَخْذَ مَوْقِعَهُ مِنْ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَلِمُوا مَقْدَارَ طَاعَةِ الرَّسُولِ الَّذِي لَا يَنْطَقُ عَنِ الْهُوَى إِنَّهُ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى.

لَذَا سَنُتَكَلِّمُ حَوْلَ هَذَا الْمَوْضِوعِ بِشَيْءٍ مِنْ التَّفْصِيلِ لِأَهْمِيَّتِهِ وَلِإِقْنَاعِ الْآخَرِينَ بِأَنَّ هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ لَهَا وَاقِعِيَّةٌ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَتَجَازُهَا، وَلَأَنَّهَا تمَثِّلُ الرَّدَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنِ الشَّبَهَاتِ الَّتِي تَنَاهُلُهَا الْقَفَارِيُّ.

مخالفة الصحابة في كتابة الوصية

لعل واحدة من أهم المخالفات التي حادثت هي حادثة رزية الخميس المشهورة التي أخرجها البخاري بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، أنه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى خضب دمعه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وجعه يوم الخميس، فقال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قال: دعوني فالذى أنا فيه خير مما تدعوني إليه»^(١).

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتىرأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ائتوني بالكتف والدواة (أو اللوح والدواة) أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقالوا: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يهجر»^(٢).

و واضح من هذه النصوص **الواردة في أصح الكتب عندهم** مدى حجم مخالفه رسول الله ﷺ حين أراد أن يكتب للأمة كتاباً لن تضلّ بعده أبداً فمنعه من ذلك، كما تقدم في رواية البخاري: «قال ائتوني بكتاب أكتب

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٣١ ح ٣٠٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ٧٥ - ٧٦ ح ١٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

لهم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً»

الكتاب العاصم من الضلال هو التمسك بالعترة الطاهرة

ذكرنا فيما سبق أن هذا الكتاب الذي يعصّهم من الضلال هو ما أخرجه مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ، قال: «وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذلوا بكتاب الله واستمسكوا به - فتح على كتاب الله ورغب فيه - ثم قال: وأهل بيتي، أذْكُرْكُمُ الله في أهل بيتي، أذْكُرْكُمُ الله في أهل بيتي، أذْكُرْكُمُ الله في أهل بيتي»^(١).

والترمذني في سننه عن زيد بن أرقم، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض، فانظروا كيف تختلفون فيهما» ثم قال: «هذا حديث حسن غريب»^(٢).

ونقلنا أقوال العلماء وشراح الأحاديث في المراد بهذا الكتاب، وأنه النص على من سيخلفه من بعده.

مخالفتهم في الإحلال من الحج وغضب رسول الله ﷺ عليهم

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٢ - ١٢٣ ح ١١٩، باب فضائل علي رضي الله عنه، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الترمذني، سنن الترمذني: ج ٥ ص ٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ.

ومن الشواهد الصريحة الواضحة لمخالفة رسول الله ﷺ:

ما أخرجه البخاري - واللفظ له - ومسلم في صحيحهما، عن عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله في أنس معه: «أهلنا أصحاب رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في الحج خالصاً ليس معه عمرة، قال عطاء: قال جابر: فقدم النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صبح رابعة مضت من ذي الحجة، فلما قدمنا أمرنا النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أن نحلّ، وقال: أحلو وأصبوا من النساء، قال عطاء: قال جابر: ولم يعزم عليهم ولكن أحلن لهم، فبلغه أنها نقول لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نحل إلى نسائنا فنأتي عرفة ت قطر مذاكيرنا المذى، قال: ويقول جابر بيده هكذا وحرّكها. فقام رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقال: قد علمتم أنني اتقاكم الله وأصدقكم وأبرّكم ولو لا هديي لحللت كما تحلون فحلوا، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت»^(١).

وكذلك ما أخرجه مسلم أيضاً في صحيحه بسنده عن عائشة أنها قالت: «قدم رسول الله لأربع مضمين من ذي الحجة، أو خمس، فدخل على وهو غضبان، فقلت: من أغضبك يا رسول الله أدخله النار، قال: أو ما شعرت إني أمرت الناس بأمر فإذا هم يتردّدون؟»^(٢).

فهنا عدم إطاعة صريحة من الأصحاب لأمر رسول الله ﷺ الذي أراد

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٦١-٦٢ ح ٢٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٣٧ ح ٢٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٣٣-٣٤ ح ٢٨٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

أن يمحو بعض السنن الجاهلية من نفوسهم، بحيث أدى ذلك إلى غضبه ومعلوم أن غضبة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو غضب الله تعالى، ولكنهم اعترضوا عليه؛ لأن روابط الجاهلية لا زالت راسخة في عقولهم وقلوبهم؛ لذا خاطبهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذكرهم بصدقه وقواته وبره بهم.

وصفه لبعض الصحابة بالعصابة

وكذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري: «أن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم^(١)، فقام الناس، ثم دعا بقدح من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصابة، أولئك العصابة»^(٢).

مخالفتهم في حديث اللد للرسول الأكرم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وورد في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت: «لدنناه^(٣) في مرضه،

(١) الغميم: وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال يضاف إليه هذا الكراع وهو جبل أسود متصل به، والكراع كل ألف سال من جبل أو حرة. النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ٧ ص ٢٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

قال النووي في شرحه ل الصحيح مسلم: «وهذا محمول على من تضرر بالصوم، أو أنهem أمروا بالفطر أمراً جازماً لمصلحة بيان جوازه، فخالفوا الواجب». النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ٧ ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٣ ص ١١٤١-١٤٢ ح ٢٤٩٩.

(٣) لدنناه: أي جعلنا في جانب فمه دواء بغير اختياره، فهذا هو اللد. العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج ١٨ ص ٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

فجعل يشير إلينا أن لا تلدّوني، فقلنا كراهيّة المريض للدواء، فلماً أفاق
قال: ألم أنهكم أن تلدّوني»^(١).

ثانياً: إن نص أبي بكر على عمر لم يكن خالياً من المعارضة.

بعض المهاجرين والأنصار لم يقبلوا استخلاف أبي بكر لعمر
إن الاستدلال بأن استخلاف أبي بكر لعمر والنص عليه لم تحصل فيه
معارضة وخلاف، هو غريب وكأن القفاري بعيد عن النصوص التي ذكرت
الخلاف والاعتراض على هذا التنصيب، بحيث نجد أن كبار الصحابة
كعلى عليه السلام وطلحة وجمع من المهاجرين والأنصار قد شدّدوا النكير على
أبي بكر لاستخلافه عمر، فقد ذكرت المصادر الحديثة والتاريخية هذا
الأمر بوضوح ويکاد يكون متواتراً وسند کر بعضًا من هذه النصوص فيما
يليه:

١- اعتراض على عليه السلام وطلحة

روى ابن سعد في الطبقات بسنده عن عائشة، قالت: «لما حضرت أبا
بكر الوفاة: استخلف عمر، فدخل عليه علي وطلحة، فقالا: من استخلفت؟
قال: عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبا الله تفرقاني لأنّا أعلم بالله
وبعمر منكما، أقول: استخلفت عليهم خير أهلك»^(٢).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٤٣ ح ٤٤٥٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٢٧٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

وأخرج أبو جعفر الطبرى وابن الأثير عن أسماء ابنة عميس أنها قالت: «دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر فقال: استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه، وأنت معه فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق ربك، فسائلك عن رعيتك. فقال أبو بكر: - وكان مضطجعاً - أجلسوني، فأجلسوه فقال طلحة: أبا الله تغرنى، أو: أبا الله تخوفنى، إذا لقيت الله ربى فسألني قلت: استخلفت على أهلك، خير أهلك»^(١).

وقد ذكر ابن تيمية هذا النص في منهاج السنة، قال: «وقد تكلموا مع الصديق في ولاية عمر، وقالوا: ماذا تقول لربك وقد وليت علينا فظاً غليظاً...»^(٢).

وقد صرخ بعض الباحثين من السلفيين بهذه الحقيقة أيضاً، وهي أن طلحة قد حذر أبا بكر من بيعة عمر، قال: «فالزبير تخلف مع علي في بيت فاطمة ولم يبايعوا أبا بكر في بادئ الأمر، كما في صحيح البخاري وهذه (كراهيّة للبيعة)، وأما طلحة فحذر أبا بكر من توليه عمر؛ خوفاً من شدّته، ثبت بأسانيد قوية كراهيته لبيعة عمر (رضي الله عنه) وتجد الزيير يوم الشورى جعل أمره إلى علي (ثابت بأسانيد صحيحة) وهذه كراهيّة لبيعة عثمان»^(٣).

(١) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٦ ص ١٥٥، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦هـ

(٣) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنفاذ التاريخ الإسلامي: ص ١٥٩ - ١٦٠، الناشر: مؤسسة الإمامية



٢- اعتراض بعض المهاجرين

وروى ابن راهويه في مسنده، والطبرى في تاريخه، وابن عساكر في تأريخه: «عن أسماء بنت عميس، قالت: دخل رجل من المهاجرين على أبي بكر وهو يشتكي في مرض، فقال له: اسْتَخْلِفْ عَلَيْنَا عُمْرًا، وقد عتا علينا ولا سلطان له، فكيف لو ملكنا كأن أعتا وأعْتَ، فكيف تقول اللهم إذا لقيته؟ فقال أبو بكر: أجلسوني، فجلسناه، فقال: أبا الله يفرقني، فإنني أقول إذا لقيته: استعملت عليهم خير أهلك»^(١).

٣- اعتراض الناس

وروى ابن أبي شيبة - واللفظ له - وابن عساكر: «عن إسماعيل عن زيد قال: لما حضرت أبا بكر الوفاة أرسل إلى عمر ليستخلفه، قال: فقال الناس: أتستخلف علينا ظالماً علينا، فلو ملكنا كان أظلم وأغلظ، ماذا تقول لربك إذا أتيته وقد استخلفته علينا؟! قال: تخوّفوني بربى! أقول: اللهم أمرت عليهم خير أهلك»^(٢).



الصحفية - الرياض، طبعة عام ١٤١٨هـ

(١) ابن راهويه، مسنند ابن راهويه: ج ٥ ص ٤٣، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٢هـ الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٤ ص ٢٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٤٨٥، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٩هـ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٤١٣، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ.

وروى ابن أبي شيبة أيضاً بسنده عن: «وكيع وابن إدريس عن إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد بن الحارث أنَّ أباً بكرَ حين حضرة الموت أرسل إلى عمر يستخلفه، فقال الناس: تستخلف علينا ظاهراً غليظاً، ولو قد ولينا كان أفالٌ وأغلى، فما تقول لربك إذا لقيته وقد استخلفت علينا عمر؟! قال أبو بكر: أبربني تخوفوني...»^(١).

إذن هناك خلاف قد وقع في خلافة عمر، وليس كما زعم القفاري حين قال: «كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه ولم يختلف اثنان...؟».

قال الأستاذ عبد الكريم الخطيب^(٢): «وبایع المسلمين عمر بالخلافة بين راضٍ ومتكره ومطمئن ومتخوف، وجميعهم ينظرون ما يكون من عمر في اليوم الجديد، وهل يحمل الناس على سياساته العصرية التي عرفوها فيه؟.. وأياً كان الأمر فإنه بعد أن تمت البيعة لعمر، طاف بالناس طائف من

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٥٧٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ

(٢) «من كبار المؤلفين البارزين في القاهرة. ولد في محافظة سوهاج من صعيد مصر، سنة ١٩٢٠ م. تعلم في: كتاب القرية، حفظ القرآن الكريم، ثم تخرج من مدرسة المعلمين بسوهاج، تخرج من دار العلوم سنة ١٩٣٧ م، وحصل على شهادة الدراسات العليا في دار العلوم، اشتغل بالتعليم في المدارس الابتدائية والمعلمين والثانوية، نقل إلى وزارة الأوقاف سكريراً ببرلين، ومديراً لمكتب الوزير عام ١٩٥٣ م، أحيل إلى المعاش عام ١٩٥٩ م، وبعد هذا تفرغ للتأليف، انتدب للتدرис في كلية الشريعة لعلوم التفسير بمدينة الرياض في السعودية وذلك في عام ١٩٧٣ م وعام ١٩٧٥ م.

أهم آثاره: (التفسير القرآني للقرآن)، (قضية الألوهية)، (إعجاز القرآن)...». السيد مرتضى الرضوي، مع رجال الفكر في القاهرة: ص ٣٣٧ - ٣٣٨، الناشر: مؤسسة الإرشاد - بيروت.

الوجوم والانكسار، وخيم على المدينة جوًّ من الركود والساقة، لا يدرى الناس ما يطلع به عليهم عمر من أمور!!^(١).

٤- اعتراض معاوية

وكذلك فقد طعن الصاحب معاوية بن أبي سفيان في خلافة عمر أيضاً، وادعى أنه أحق بها منه، وهذا ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر: «خطب معاوية، قال: من كان يريد أن يتكلّم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، فلنحن أحقّ به منه ومن أبيه، قال حبيب بن مسلمة: فهلاً أجبته [أي عبد الله بن عمر] قال عبد الله: فحللت حبوتي وهممت أن أقول أحقّ بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجمع وتسفك الدم»^(٢).

فلو نظرنا إلى مقالة معاوية ووضعناها في نصابها الصحيح فلا تخلو من أحد أمرين:

الأول: أن يكون ما يدعيه معاوية حقاً، فمعنى هذا أن عمر قد ارتكب خطأ في أخذه الخلافة.

والثاني: أن يكون ما يقوله معاوية باطلأ، فكيف جاز له التحكّم في

(١) عبد الكريم الخطيب، عمر بن الخطاب: ص ١٩٤ - ١٩٥، الناشر: الإرشاد - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٤٨٤ ح ٤٠٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ الحميدي، الجمع بين الصحيحين: ج ٢ ص ٢٧٣، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط ٢ - ١٤٢٣ هـ.

رقب المُسلمين؟^(١).

وللشيخ الأميني عتاب على ابن عمر حيث قال: «أين كان ابن عمر عن هذه العقلية التي حفظ بها وعصم يوم تقاعس عن بيعة أمير المؤمنين الإمام الحق بعد إجماع الأمة المسلمة عليها، ولم يخش أن يقول كلمة تفرق بين الجمع وتسفك الدم؟ ففرق الجمع، وشقّ عصا المسلمين، وسفكت دماء زكية، والله من ورائهم حسيب»^(٢).

ونحن نرى أن طعن معاوية في خلافة عمر أمر غريب، فهل جراء الإحسان أن يرد بهذه الكيفية؛ فعمر هو الذي مهد له ركائز الحكم في الشام وأعطى لعبد الرحمن بن عوف حق النقض في سدايسية الشورى لمصلحةبني أمية.

إذن مما تقدم يتضح أن هناك خلافاً وعدم رضا، بل واعتراض من كبار الصحابة على تنصيب عمر للخلافة، وهذا يدحض قول القفاري من أنه لم يختلف اثنان في إمامية عمر.

نعم، قد يدعى أن الخلاف في نص أبي بكر أقل من الخلاف في نص رسول الله ﷺ؛ وذلك لاختلاف الظروف الزمانية والمكانية بعد وفاة النبي ﷺ عنها بعد وفاة أبي بكر، فيمكن بناءً على ذلك أن يتقبل العقل ذلك لا كما يقول القفاري: «وهل يتحمله عقل عاقل» والسبب الذي دفع

(١) انظر: العلامة الحلي، نهج الحق وكشف الصدق: ص ٣٠٩، الناشر: دار الهجرة - قم، طبعة عام ١٤٢١هـ.

(٢) الأميني، الغدير: ج ١٠ ص ٣٣٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

القفاري لقول هذا الكلام هو أنه يريد أن يخضع الأحداث والواقع التاريخية وفق معتقداته وأهوائه، فلذا يرفض كلّ ما يتصادم معها، كما يقول الدكتور محمود صبحي صالح في كتابه (نظريّة الإمامة لدى الشيعة الائتية عشرية)، في معرض كلامه حول حديث الغدير، وبعد أن طرح الآراء من الفريقيين وناقشهما، قال: «ولكن على حد تعبير ابن تيمية أن أهل الأهواء لا يكتبون إلاّ ما لهم ويوافق أهواءهم؛ وهذه العبارة التي اتهم بها الرافضة لم يخلص هو منها.. ولما كان أهل الظاهر والسلفيون يوالون معاویة فإنه لم يكن لديهم مفرّ من اختيار، إما ترك هذه الموالاة أو القدح بشتى الوسائل في الحديث، وبالرغم من أنه من المفترض أن تخضع العقائد للنصوص إلاّ أن كثيراً من أصحاب المذاهب قد أخضعوا الأحاديث لأهوائهم ومذاهبهم»^(١).

ونرى أن القفاري قد ابتلى بنفس هذا الداء الذي ابتلي به شيخه ابن تيمية، فأخضع النصوص التي دلت على إمامية علي عليه السلام بما ينسجم مع مذهبها وهو اه.

(١) د. صبحي محمود صالح، نظرية الإمامة لدى الشيعة الائتية عشرية: ص ٢٢١ - ٢٢٢، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

الشبهة: لو كان علي عليه السلام منصوصاً عليه لم يجز له أن يباعيABA بكر وعمر وعثمان

قال القفاري: «لو كان النص على عليّ صحيحًا... لم يجز له أن يباعيABA
بكر وعمر وعثمان...»^(١).

الجواب الإجمالي

أن هذه الشبهة وهذا الاستبعاد الذي يذكره القفاري لوجود النص على إمامية أمير المؤمنين عليه السلام كان يمكن أن يكون له حظ من القبول والموضوعية فيما لو أن أمير المؤمنين عليه السلام قد باعيABA بكر مباشرة، وبلا تأخير طائعاً مختاراً راضياً، وفي ظروف ملائمة، فحينئذ حق لقائل أن يقول: كيف يكون منصوصاً عليه، ويسارع إلى بيعة غيره طواعية؟ إلا أن التاريخ الصحيح الذي لا يمكن أن ينكره القفاري أو غيره يثبت خلاف ذلك، فمبايعة أمير المؤمنين عليه السلامABA بكر بالخلافة تضاربت حولها الآراء واختلفت فيها الشواهد والأدلة عند الشيعة والسنة على حد سواء، ولا يمكن لأي من تلك الآراء أن تصب في صالح القفاري.

ففي الجانب الشيعي هناك رأيان في مسألة بيعة أمير المؤمنين عليه السلامABA بكر: الرأي الأول يذهب إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يباعيقط وهو الرأي الذي نقله الشيخ المفيد ونسبة إلى محققى الشيعة، والرأي الثاني يذهب إلى أنه عليه السلام بائعABA بكر مكرهاً، تحت الضغط والتهديد، وهو ما يتبناه قسم من

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة، ج ٢ ص ٨٦٠، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

علماء الشيعة الإمامية، وعلى ذلك شواهد وأدلة، وبناء على هذا الرأي فليس هناك تناف بين بيته مكرهاً وبين جود النص عليه بالإمامية، كما هو واضح. وأما في جانب أهل السنة. وهو الذي يهمّنا التعرض إليه في الإجابة عن هذه الشبهة وكل الشبهات - فهناك طائفتان من الأدلة والشواهد.

الطائفة الأولى: تدلّ بظاهرها على أن علياً عليه السلام بايع من أول الأمر إلا أن هناك قرائن عديدة وإشارات كثيرة من داخل هذه الروايات نفسها، ومن روایات وشواهد أخرى تفيد أن البيعة لم تتمّ عن رضا و اختيار منه، بل سادها جّو من الضغط والإكراه، واستخدمت فيه لغة القوة وعبارات التهديد والوعيد.

والطائفة الثانية: تثبت أن علياً عليه السلام لم يبايع إلاّ بعد مضي ستة أشهر من خلافة أبي بكر، أي بعد وفاة فاطمة عليها السلام، وهذا التأخير يدلّ على أنه عليه السلام كان مخالفًا لهذه البيعة، ولم يكن راضياً عنها على الإطلاق، وأما مبaitه فيما بعد فلها أسبابها ومبرراتها الموضوعية، كحرصه على المصلحة الإسلامية العليا، والحفاظ على كيان الأمة، بل لوجود بعض الضغوط التي مورست ضده من قبل مقاطعاته وتأليب الرأي العام ضده، وغيرها من الأسباب التي لا تدل من قريب أو من بعيد على أنه يرى شرعية هذه الخلافة، أو أنه راض عنها.

فهذه المعطيات التاريخية والشواهد والأدلة التي وردت عن الفريقيين لا تنفع القفاري في شبهته التي أراد بها دفع النص واستبعاد وجوده، وهذا هو الجواب بشكل إجمالي ومحضر، وستتناول الجواب بشكل تفصيلي.

الجواب التفصيلي

بيعة على عَلِيٍّ أبا بكر في كتب الشيعة

هناك اتجاهان يمكن ملاحظتهما في مصادر الشيعة وأقوال علمائهم فيما يخص مبادرة على عَلِيٍّ أبا بكر، هما:

١- على عَلِيٍّ لم يبأ على أبا بكر قط

ذهب بعض علماء الشيعة إلى أن أمير المؤمنين عَلِيًّا لم يبأ على أبا بكر أبداً لا في بداية الأمر ولا بعد حين، وعزا الشيخ المفيد ذلك القول إلى المحققين من علماء الشيعة، فقال: «قد أجمعت الأمة على أن أمير المؤمنين عَلِيًّا تأخر عن بيعة أبي بكر... والمحققون من أهل الإمامة يقولون: لم يبأ على ساعة قط»^(١).

وعلى هذا الرأي، فلا توجد هناك بيعة إطلاقاً حتى يقال: إنها تتنافى مع وجود النص على أمير المؤمنين عَلِيًّا.

٢- على عَلِيٍّ بابا على مكرها

ذهب قسم من علماء الشيعة الإمامية إلى أن أمير المؤمنين عَلِيًّا بابا على مكرها منذ البداية؛ إلا أن بيته كانت تحت الإكراه والتهديد الذي ربما وصل إلى حد التهديد بالقتل، وعلى أقل تقدير يمكننا القول إن البيعة لم تكن عن قبول ورضا منه.

قال السيد المرتضى: «وروى إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة، عن خالد

(١) المفيد، الفصول المختارة: ص ٥٦، الناشر: دار المفيد، ط ٢ - ١٤١٤هـ.

بن مخلد البجلي، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن عدي بن حاتم، قال: إني لجالس عند أبي بكر إذ جيء بعلي عليه السلام فقال له أبو بكر: بائع، فقال له علي عليه السلام: فإن لم أفعل؟ فقال: أضرب الذي فيه عيناك، فرفع رأسه إلى السماء ثم قال: اللهم اشهد، ثم مد يده.

وقد روی هذا المعنى من طرق مختلفة، وبالفاظ متقاربة المعنى وإن اختللت الفاظها، وأنه عليه السلام كان يقول في ذلك اليوم لما أكره على البيعة وحذّر من التقادع عنها: يا بن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلوني فلا تشمّت بي الأعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين، ويردد ذلك ويكرره، وذكر أكثر ما روی في هذا المعنى يطول فضلاً عن ذكر جميعه، وفيما أشرنا إليه كفاية ودلالة على أن البيعة لم تكن عن رضى واختيار^(١).

وفي رواية: «فقالوا له: مد يدك فبائع، فأبى عليهم، فمدوا يده كرهاً، فقبض على أنامله، فراموا بأجمعهم فتحها، فلم يقدروا، فمسح عليها أبو بكر وهي مضمومة، وهو عليه السلام يقول وينظر إلى قبر رسول الله عليه السلام: يا بن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلوني»^(٢).

ونقل في الشافي قوله عليه السلام: «ما زلت مظلوماً منذ قبض الله نبيه عليه السلام»

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٢٤٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢ - ١٤١٠ هـ.

(٢) الفيض الكاشاني، علم اليقين: ج ٢ ص ٦٨٨، الناشر، مؤسسة بيدار - قم. المحدث القمي، بيت الأحزان: ١١٩ - ١١٨، الناشر: دار الحكمة - قم.

وإلى يوم الناس هذا»^(١).

وهذا الرأي الذي يذهب إليه جمع من علماء الشيعة الإمامية تدعمه شواهد عديدة من كتب أهل السنة، سنشير إلى بعضها لاحقاً.

وعلى هذا الرأي لا يصح للقارئ أن يتمسّك بمبايعة علي عليه السلام أبو بكر لنفي النص عن إمامية أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأن البيعة الإكراهية لا تنافي أبداً وجود النص على أمير المؤمنين عليه السلام إذ من الممكن جداً أن يكره صاحب النص على مبايعة غيره، ولا يحق لأحد القول بأنه كيف يبایع وهو منصوص عليه؛ لأن البيعة بالجبر والإكراه كالعدم.

بيعة علي عليه السلام أبو بكر في كتب أهل السنة

توجد عدة نصوص وروايات تناولت بيعة علي عليه السلام لل الخليفة الأول في كتب أهل السنة الحديثية والتاريخية ويمكن تصنيف هذه الروايات والأخبار إلى طائفتين:

الطائفة الأولى الدالة على حصول البيعة أول الأمر

ذكرت بعض النصوص والأحاديث أن عليا عليه السلام بايع أبو بكر مباشرة ومن دون تأخير وهو ما أخرجه البيهقي في السنن^(٢) - واللفظ له - والاعتقاد^(٣)،

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٢٢٣، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢ - ١٤١٠ هـ.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٨ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٣) البيهقي، الاعتقاد: ج ١ ص ٣٤٩ - ٣٥٠، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١ - ١٤٠١ هـ.

والحاكم في المستدرك^(١)، وابن عساكر^(٢) وغيرهم بسندهم عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال: لما توفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قام خطباء الأنصار فجعل الرجل منهم يقول: يا معشر المهاجرين، إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا استعمل رجلاً منكم قرن معه رجلاً منّا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان أحدهما منكم والآخر منّا.

قال: فتابعت خطباء الأنصار على ذلك، فقام زيد بن ثابت (رضي الله عنه)، فقال: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان من المهاجرين وإن الإمام يكون من المهاجرين ونحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فقام أبو بكر رضي الله عنه، فقال: جزاكم الله خيراً يا معشر الأنصار وثبتت قائلكم، ثم قال: أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم، ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر، فقال: هذا صاحبكم فباعوه، ثم انطلقوا.

فلما قعد أبو بكر رضي الله عنه على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير علياً (رضي الله عنه) فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر (رضي الله عنه): ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وختنه، أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟ فقال: لا تشرب يا خليفة رسول الله،

(١) الحاكم، المستدرك على الصحيحين: ج ٣ ص ٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٢٧٨، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام

فبایعه.

ثم لم ير الزبير بن العوام (رضي الله عنه)، فسأل عنه حتى جاءوا به، فقال: ابن عمّة رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَحَوَارِيهِ، أردت أن تشقّ عصا المسلمين: فقال مثل قوله لا تشرب يا خليفة رسول الله فبایعاه».

لقد تمسّكَ الكثير من علماء أهل السنة ومحدثيهم بمضمون هذا الحديث واحتفوا به احتفاءً كبيراً؛ لأنّه يعالج مشكلة كبيرة عندهم عانوا منها كثيراً، وهي مخالفة علي عليه السلام ومن معه من كبار الصحابة لبيعة أبي بكر وخلافته، ورفضهم لها، أو تأخّرهم عنها على أقل تقدير، فتصوروا أن مضمون الحديث يؤمّن لهم هذا الجانب، ويصلح لهم هذا الخلل في شرعية الخلافة وصحتها، فصحّحوا هذا المضمون واعتبروه، وقدّموه على غيره من الصحاح التي تعارضه في المضمون، ومن كلماتهم الدالة على هذا المعنى ما قاله ابن حجر في فتح الباري: «وقد صحّح ابن حبان^(١) وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره أن علياً بايع أبي بكر في أول الأمر»^(٢).

وقال ابن كثير عن إسناد هذا الحديث: «وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة، عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري»^(٣) وبعد هذا لم يخف ابن كثير فرحة بهذا الحديث الذي

(١) لم نعثر على تصحيح ابن حبان لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه أن علياً عليه السلام بايع أبي بكر في أول الأمر.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ↵

جاء متطابقاً مع ما يحبّ ويهوى، فقال: «وفيه فائدة جليلة، وهي مبایعۃ علی بن ابی طالب إما فی أول یوم، او فی اليوم الثاني من الوفاة»^(١) ولعلّ هذا هو السبب الذي دفعه إلى تصحیح الحديث وقبوله.

ويذهب ابن خزيمة ومسلم النسابوري إلى مديات أبعد في احتفائهم بهذا الحديث وسرورهم به، فقد أخرج البیهقی في سنته عن ابی علی الحافظ، قال: «سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: جاءني مسلم بن الحجاج النسابوري، فسألني عن هذا الحديث، فكتبه له في رقعة قرأت عليه، فقال: هذا حديث يسوى بدنية، فقلت: يسوى بدنية؟ بل هو يسوى بدرة»^(٢)، ولا ندري هل جميع الأحاديث الصحيحة عندهم تسوى ذلك أم أن هناك انتقائية في الأمر؟!

هذا، وستأتي مناقشتهم للأحاديث الصحيحة الواردة في البخاري ومسلم وغيرهما وردّهم لها؛ لكونها تعارض هذه الأحاديث وسنشير مناقشتهم لها، وما يمكن أن يجاب عنها.

مناقشة دلالة الحديث

الحديث يدل على أن مبایعۃ علی عليه السلام كانت بالإکراه



-١٤٠٨-

(١) ابن کثیر، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١-١٤٠٨.

(٢) البیهقی، السنن الكبرى: ج ٨ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر.

مع غضّ الطرف عن المناقشات السنديّة في هذا الحديث وعلى فرض التسليم بصحّته ودلالته على أنّ بيعة علي عليهما السلام كانت من أول الأمر إلاّ أنه لا دلالة فيه على أنّ بيعته كانت عن رضا وتسليم و اختيار، فلو خلّينا نحن وألفاظ هذه الحديث الذي تمسّكوا به نجد أنّه ظاهر في أنّ البيعة كانت بالتهديد والوعيد والإكراه.

ويظهر ذلك من قوله: «فلما قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم، فلم ير علياً، فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عم رسول الله... أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟!!»^(١).

فإنْ علياً عليهما السلام لو لم يكن لديه خلاف ومعارضة للبيعة، فلماذا يسأل عنه أبو بكر مباشرة بعد جلوسه على المنبر، ويقتّش عنه، وتذهب مجموعة من الأنصار لتأتي به؟! فإن كان لا يدرى ولم يسمع بالبيعة، فكان يكفي في إعلامه أن يذهب شخص واحد إليه ويخبره، لا أن تذهب مجموعة وتأتي به، فالظاهر إنّه جاء به من دون رغبة منه أو رضا^(٢) ثم بعد مجئه يجاهبه أبو بكر بتلك اللهجة الحادة التي تعلوها الخشونة والغلظة، وينسب له بأنه يروم شقّ عصا المسلمين، وهي لا تقال إلاّ لمن أعلن الخلاف وأظهر

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٨ ص ٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٢) لا كما يرويه الطبراني عن سيف الكذاب، قال: «كان علي في بيته إذ أتى، فقيل له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج في قميص ما عليه إزار ولا رداء عجلًا كراهية أن يبطئ عنها حتى بايده، ثم جلس إليه وبعث إلى ثوبه، فأتاوه فتجلل له ولزم مجلسه» الطبراني، تاريخ الطبراني: ج ٢ ص ٤٤٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

المعارضة، وهي تهمة خطيرة جداً، بل أخطر ما يمكن أن يتهم به المرء؛ لأنها تعني الخروج عن الإسلام ومخالفة الجماعة^(١)، ففي الحديث عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «من شق عصا المسلمين، والمسلمون في إسلام دامج^(٢)، فقد خلع رقبة الإسلام من عنقه»^(٣).

وقد تؤدي هذه التهمة إلى إباحة دم صاحبها، كما في الاستيعاب عن عبد بن عمير الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا خرج عليكم خارج يشق عصا المسلمين، ويفرق جمعهم، فاقتلوه ما أستثنى أحداً»^(٤). والشاهد على افعال أبي بكر وحده في الكلام، هو جواب أمير المؤمنين علیه السلام له بقوله: «لا تشرِّب»، والشرب هو اللوم والتوبخ، وهي عبارة تقال عند الصفح عن تجاوز و تعدى، والشيء نفسه قاله الزبير أيضاً بعد تخلفه عن البيعة مع أمير المؤمنين علیه السلام.

فمبایعه أمیر المؤمنین علیه السلام في واقع الحال قد وقعت في جو من الإكراه والتضييق، وما تشير إليه هذه الأحاديث التي استندوا إليها لا يختلف عما أشارت إليه أحاديث وأخبار السقيفة وبيعة أبي بكر فيها، وما جرى فيها من

(١) شق العصا بمعنى مخالفة الإسلام والخروج على أهله بالعصيان، يقال: شُقَّت عصا المسلمين إذا اختلفت كلمتهم، وتبدّل جمعهم، والشقاوة: المخالفه. انظر: ابن خلاد الراهنمرizi، كتاب أمثال الحديث: ص ١١٨، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١٤٠٩هـ.

(٢) الدامج: المجتمع، والدموج: دخول الشيء في الشيء. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٢ ص ١٣٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٤ ١٣٦٤هـ.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١١ ص ٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٣ ص ٩٦٠، الناشر: دار الجليل - بيروت، ط ١٤١٢هـ.

أحداث متسرعة أبعد ما تكون عن الروية وأخذ الأمور بتعقل ومشورة، بل شابت كثير من أحداثها، مظاهر العنف والقوة والتهديد والوعيد.

أدلة أخرى على أن علياً عليه السلام بايع أبي بكر مكرها

من الثابت والمسلم تاريخياً أن علياً عليه السلام وجماعةً كثيراً منبني هاشم وعدداً من الأنصار، لم يشهدوا أحداث سقيفةبني ساعدة التي تمحض عنها تولي أبي بكر الخلافة؛ وذلك لأنشغالهم في تجهيز النبي صلوات الله عليه وآله وإتمام مراسم رحلته المفجعة عن الدنيا، وبعد أن تمت البيعة وانفضّ اجتماع السقيفة، كان علي عليه السلام وأصحابه قد تجمعوا في بيت أمير المؤمنين عليه السلام معلنين احتجاجهم ورفضهم للبيعة وعدم رضاهم بها، قال عمر بن الخطاب: «وأنه قد كان من خبرنا حين توفى الله نبئه (صلى الله عليه وآله) أنَّ الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفةبني ساعدة، وخالف عنا عليّ والزبير ومن معهما»^(١).

وروى الطبراني في تاريخه في حديث طويل، قال: «وتخلف علي والزبير واخترط الزبير سيفه، وقال: لا أغمره حتى يبايع علي»^(٢).

ونقل ابن أبي الحديد عن الجوهرى، قال: «غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر وغير مشورة، وغضب عليّ والزبير، فدخلوا بيت فاطمة

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

(٢) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

معهما السلاح»^(١) وغير ذلك من الشواهد التي تدلّ على أنّ علياً عليه السلام ومعه عدد من الصحابة قد تخلّفوا عن البيعة، ولم يكونوا راضين بها، بل اعتبر أمير المؤمنين عليه السلام ذلك استبداداً منهم بالأمر واستثثراً به لا عن مشورة ورجوع إلى كبار الصحابة من أهل السبق في الإسلام والجهاد والقرابة من النبي عليه السلام فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما أن أمير المؤمنين عليه السلام خاطب أبو بكر قائلاً: «ولتكن استبدادنا علينا بالأمر، وكنا نرى حقاً لقربتنا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نصيباً...»^(٢).

وبعد أن تخلّف علي عليه السلام ومن معه من الصحابة دلت كثيرة من الشواهد التاريخية والحديثية على أنّهم تعرّضوا لأساليب متعددة من العنف والقوة والتهديد الذي وصل إلى حد التهديد بإحرق البيت عليهم من أجل الضغط عليهم لانتزاع البيعة منهم، فقد روى الطبراني بسنده عن زياد بن كلبي، قال: «أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفاطمة وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخربن إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر فسقط السيوف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه»^(٣). وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن زيد بن أسلم عن أبيه أسلم، قال:

(١) ابن أبي الحديدي، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١ - ١٣٧٨ هـ.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ - مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الطبراني، تاريخ الطبراني: ج ٢ ص ٤٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

« حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كان علي والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فيشاورونها ويرتاجعون في أمرهم، فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل على فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)! والله ما من أحد أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك، وايم الله ما ذاك بمانعك إن اجتمع هؤلاء النفر عندك، إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت وايم الله ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم ولا ترجعوا إلى، فانصرفوا عنها فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر»^(١).

وروى البلاذري «أن أبا بكر أرسل إلى علي يرید البيعة، فلم يبایع، فجاء عمر ومعه فتیلة، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب أتراك محرقاً على بابي، قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك»^(٢).

وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب، قال: «وغضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر (رض) منهم علي بن أبي طالب والزبير بن العوام (رضي الله عنهما)

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٥٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ

فدخلاء بيت فاطمة بنت رسول الله ومعهما السلاح، فجاء عمر (رض) في عصابة من المسلمين فيهم أسيد وسلمة بن سلامة بن وقش، وهما منبني عبد الأشهل، ويقال فيهم ثابت بن قيس بن الشمام أخوبني الحارث بن الخزرج، فأخذ أحدهم سيف الزبير، فضرب به الحجر حتى كسره^(١).

وروى البلاذري في أنساب الأشراف عن ابن عباس، قال: «بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي (رض) حين قعد عن بيته، وقال: ائتنى به بأعنف العنف، فلما أتاه جرى بينهما كلام، فقال: احلب حلبًا لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلا يؤثرك غدًا... ثم أتاه فبأيعه»^(٢).

ونقل الطبرى فيما نقل من أحداث السقيفة وبيعة أبي بكر، وتختلف على عائشة والزبير، قال: «فانطلق إليهم عمر فجاء بهما تعباً، وقال: لتباعان وأنتما طائعان، أولتباعان وأنتما كارهان، فباعا»^(٣).

ففي ظل هذه الأجواء والظروف المشحونة بالتوتر والمواقف المتتشنجـة والتي ينذر تطورها وانفلاتها بأخطار كبيرة تهدّد الإسلام برمتّه، في ظل هذه الأجواء بايع أمير المؤمنين عائشة مكرهاً مجرراً ومعه عدد من المهاجرين والأنصار، كما أشارت إلى ذلك الروايات والأخبار التي نقلنا شطرًا منها.

هذه هي ظروف البيعة التي بايع فيها الإمام علي عائشة أبا بكر، والتي وصفها أبو بكر بأنها فلتة، قد وقى الله المسلمين شرّها، كما صرّح هو بنفسه

(١) عبد الله بن أحمد، السنة: ج ٢ ص ٥٥٣ - ٥٥٤، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، ط ١٤٠٦ هـ

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ

(٣) الطبرى، تاريخ الطبرى: ج ٢ ص ٤٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

في أوائل خلافته: «إِنْ بَيْعَتِي كَانَتْ فُلْتَةً وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا وَخَشِيتِ الْفَتْنَةِ»^(١). وأكَدَ هذَا الْمَعْنَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَابِ فِي خِلَافَتِهِ، قَالَ: «فَلَا يَغْتَرُنَّ امْرُؤٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فُلْتَةً وَتَمَّتْ أَلَا وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ وَقَى شَرَّهَا»^(٢).

ثُمَّ كَيْفَ لَا يَبَايِعُ مَكْرَهًا وَهَذَا سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ زَعِيمِ الْخَزْرَجِ وَكَبِيرِهِمْ يَدَسُ بِالْأَقْدَامِ لِمُعَارِضَتِهِ الْبَيْعَةَ، وَأَمَامُ قَوْمِهِ وَفِي بَيْتِهِ حَتَّى صَاحَ أَحَدَهُمْ: قُتِلَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ، فَأَجَابَهُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَابِ: «قُتِلَ اللَّهُ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ»^(٣) ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَمَّتْ تَصْفِيَتِهِ جَسْدِيًّا فِي الشَّامِ^(٤) فَمَا عَسَى أَنْ يَفْعَلَ بِقِيَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ضَعْفَةِ النَّاسِ وَعَامَتْهُمْ إِزَاءَ هَذَا التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ وَالتَّخْوِيفِ وَالذِّي

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٩١ - ٥٩٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وش كاؤه، ط ١٣٧٨ هـ.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، وغيره من المصادر.

(٣) انظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٧ ح ٦٨٣٠ - ٢٨ ح ٢٨٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٤) روى البلاذري: «أَنَّ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ لَمْ يَبَايِعْ أَبَا بَكْرٍ، وَخَرَجَ إِلَى الشَّامِ. فَبَعْثَ عُمَرُ رَجُلًا وَقَالَ: ادْعُهُ إِلَى الْبَيْعَةِ وَاخْتَلِ لَهُ، وَإِنْ أَبَى فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ عَلَيْهِ. فَقَدِمَ الرَّجُلُ الشَّامَ، فَوُجِدَ سَعْدًا فِي حَائِطٍ بِحَوَارِيْنِ، فَدَعَاهُ إِلَى الْبَيْعَةِ، فَقَالَ: لَا أَبَايِعُ قَرْشِيًّا أَبِدًا، قَالَ: فَإِنِّي أَفَاتَلُكَ، قَالَ: وَإِنْ قَاتَلْتَنِي، قَالَ: أَفَخَارِجُ أَنْتَ مَا دَخَلْتَ فِيهِ الْأَمَّةَ؟ قَالَ: أَمَّا مِنَ الْبَيْعَةِ فَإِنِّي خَارِجٌ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ فَقُتِلَهُ. وَرُوِيَ أَنَّ سَعْدًا رُمِيَ فِي حَمَّامٍ. وَقِيلَ: كَانَ جَالِسًا يَبُولُ، فَرَمَتْهُ الْجَنُّ فَقُتِلَهُ، وَقَالَ قَائِلُهُمْ:

قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة
رميًناه بسهمين فلم تُخطِّ فُؤاده

البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

صرّحت به عائشة وفي صحيح البخاري، حيث قالت: «لقد خوف عمرُ الناسَ وإنَّ فِيهِمْ لِنفَاقًا»^(١).

بعد كلّ هذا ليس من الصحيح القول بأنّ علياً عليه السلام قد بادر إلى البيعة راضياً، حتى يُرتب على ذلك التشكيل بوجود النصّ عليه؛ لأنّنا من خلال هذه النصوص والشاهد المتضادّة نجزم بأنّ علياً عليه السلام لو كان قد بايعABA بكر من أول الأمر، فإنه قد بايع مكرهاً مجرّأً، فلا يدلّ ذلك على عدم وجود النصّ عليه بالإمامنة والخلافة، فينتفي إشكال القفاري واستبعاده لوجود النصّ بناء على القول بحصول البيعة في بداية الأمر، وهو ما أشارت إليه الطائفة الأولى من روایات وأخبار أهل السنة، وسيأتي الكلام عن الطائفة الثانية من الروایات.

الطائفة الثانية الدالة على أنّ علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد ستة أشهر

وردت بعض الروایات الصحيحة في كتب أهل السنة ثبت أنّ علياً عليه السلام لم يبايع من أول الأمر، وإنما حصلت البيعة بعد مرور ستة أشهر من تسلّم أبي بكر الخلافة، وذلك بعد وفاة فاطمة الزهراء عليه السلام وهو ما يعادل ربع مدة خلافة أبي بكر تقربياً، فقد أخرج البخاري^(٢) - ولللفظ له - ومسلم^(٣) وابن

(١) انظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ١٤ ص ١٩٥ ح ٣٦٩، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٢-٨٣ ح ٤٢٤٠ وح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٣-١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

حبان^(١) في صحاحهم بسندتهم عن الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة: «أن فاطمة عليها السلام بنت النبي (صلى الله عليه وسلم) أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مما أفاء الله عليه بالمدينة وفديك، وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: لا نورث ما تركنا صدقة... فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه، حتى توفيت وعاشت بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ستة أشهر، فلما توفيت دفنتها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبو بكر وصلى عليها، وكان علي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي^٢ وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومباعته ولم يكن يباع تلك الأشهر...»، وفي لفظ مسلم وابن حبان «ولم يكن بائع تلك الأشهر».

وأخرج قريراً منه أيضاً ابن حبان في صحيحه^(٢) والطبراني في مسنده الشاميين^(٣) بسنديهما عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عروة عن عائشة.

وروى عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة «أن فاطمة والعباس أتيا أبو بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله صلي الله عليه وسلم، وهما حينئذ يطلبان أرضه من فدك، وسهمه من

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٥٧٣، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢-١٤١٤ هـ.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٢-١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢-١٤١٤ هـ.

(٣) الطبراني، مسنده الشاميين: ج ٤ ص ١٩٨-١٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١-١٩٩٦ م.

خير، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول: لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من هذا المال، وإنِّي والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يصنعه إلَّا صنعته، قال: فهجرته فاطمة، فلم تكلمه في ذلك، حتى ماتت، فدفنتها عليّ ليلًا، ولم يؤذن بها أبو بكر، قالت عائشة: وكان لعلي من الناس حياة فاطمة حبوة، فلما توفيت فاطمة، انصرفت وجوه الناس عنه، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ثم توفيت – قال معمر: فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بنى هاشم، حتى بايعه علي – فلما رأى علي انصرف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر... ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه، فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبحت وأحسنت، قالت: فكانوا قريباً إلى علي حين قارب الأمر والمعروف»^(١).

وآخر جه البيهقي في سننه^(٢) والطبراني في تاريخه^(٣) عن عبد الرزاق الصناعي عن معمر.

وهذه الأحاديث الواردة في الصحاح والكتب المعتبرة كما هو واضح تفيد أن علياً عليه السلام لم يبايع أبو بكر مدة طولية، امتدت لستة أشهر متواصلة،

(١) الصناعي، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٤ - ٤٧٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ

(٢) البيهقي، سنن البيهقي: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

(٣) الطبراني، تاريخ الطبراني: ج ٢ ص ٤٤٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وهذا التأخير بغض النظر عمّا ذكرت له من أسباب ومبررات فإنه يشير إشارة واضحة إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبادر إلى بيعة أبي بكر، ولم ير لها شرعية، وإلاً كيف يبقى تلك المدة بلا بيعة؟ وقد ثبت عند المسلمين جميعاً أن مات وليس له إمام، أو ليس في عنقه بيعة مات ميته جاهلية^(١) فهل كان يأمن أمير المؤمنين عليه السلام على نفسه من الموت خلال تلك الفترة، ولا تكون في عنقه بيعة حينئذ، فيما تموت ميته جاهلية والعياذ بالله، وهو العارف بمقادير الأمور وطبيعة الحياة الإنسانية المعرضة للموت في كل لحظة، ثم كيف تموت الزهراء عليه السلام وليس في عنقها بيعة وهي من أهل بيته أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً؟! بل وكيف يتراكمها أمير المؤمنين عليه السلام تموت هكذا؟! إن هذا ليس له إلا تفسير واحد هو أنهم لا يرون شرعية لهذه الخلافة.

من هنا كان غضب الزهراء عليه السلام على أبي بكر وهجرانها له حتى وفاتها،

(١) أخرج الكليني بسنده عن الفضيل بن يسار، قال: «ابتدأنا أبو عبد الله عليه السلام يوماً، وقال: قال رسول الله عليه السلام: من مات وليس عليه إمام فميته ميته جاهلية، فقلت: قال ذلك رسول الله عليه السلام، فقال: إني والله قد قال، قلت: فكل من مات وليس له إمام فميته ميته جاهلية؟! قال: نعم» الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٧٦. وأخرج مسلم في صحيحه بسنده «عن زيد بن محمد عن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطیع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدّثك حديثاً سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقوله: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: من خلع يداً من طاعة لقى الله يوم القيمة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميته جاهلية» مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٢٢ ح ٤٦٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. وكذلك أخرجه البهقي في سننه: ج ٨ ص ١٥٦، الناشر: دار الفكر.

وتأخر على عَلِيٍّ وخروجه عن زمرة المبایعین رغم محاولة البعض التقليل من أهميتها^(١) يشكّلان ضربة قوية لشرعية الخلافة وقانونيتها، لذا حاولوا بكل الوسائل التقليل من تأثير الروايات التي تنقل هذه الحقائق، فجرت محاولات للخدش في سندتها على الرغم من ورودها في أصح الكتب، وكذلك تأويل دلالاتها، وتقديم الروايات التي تبين أن البيعة تمت في أول الأمر رغم عدم ورودها في الصاحح، فتوزعت مناقشاتهم في هذه الروايات على مستوى السند والدلالة، وستعرض بعض هذه المناقشات على كلا المستويين والإجابة عنها.

الإشكال السندي

تأخر على عَلِيٍّ عن البيعة مدرج من كلام الزهرى

ذكروا أن الروايات التي أفادت تأخر على عَلِيٍّ عن البيعة^(٢) مدة ستة أشهر وإن وردت في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما إلا أن بعض

(١) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «أما تأخر على (رضي الله عنه) عن البيعة فقد ذكره علي في هذا الحديث واعتذر أبو بكر رضي الله عنه، ومع هذا فتأخره ليس بقادح في البيعة ولا فيه؛ أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبایعۃ کل الناس ولا کل أهل الحل والعقد وإنما يشترط مبایعۃ من تیسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس...» النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧ هـ.

(٢) وكذلك زعموا أن غضب الزهراء عَلَيْهَا على أبي بكر وهجرانها له حتى توفيته، هو أيضاً منقطع ومدرج، مع أن مسألة غضب الزهراء على أبي بكر وهجرانها له حتى توفيته، أمر معلوم ومشهور وثبتت بالأسانيد الصحيحة وبطرق عديدة، وهي خارجة عن محل بحثنا الآن ولعلنا نوفق يوماً للإجابة عن كل ما يتعلق بهذه الشبهة.

الفقرات من تلك الروايات التي جاءت على لسان السيدة عائشة والتي دلت على هذا الأمر اعتبروها منقطعة، وأنها من كلام الزهري وقد أدرجها بعض الرواية في الحديث وليس هي من كلام عائشة، فلا تقوى حينئذ على معارضته أحاديث - ادعى صحتها - دلت على أن البيعة قد تمت من أول الأمر.

أول من أثار الإشكال البهقي

وأول من أثار هذا الإشكال هو البهقي المتوفى سنة (٥٤٥ـ٥٨٥) وتبعه على ذلك بعض من علماء أهل السنة، قال البهقي في السنن: «وقول الزهري في قعود على عن بيعة أبي بكر (رضي الله عنه) حتى توفيت فاطمة رضي الله عنها منقطع وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في مبaitته إياه حين بُويع بيعة العامة بعد السقيفة أصلح»^(١).

قال في الاعتقاد أيضاً: «والذي روی أن علياً لم يبايع أبا بكر ستة أشهر ليس من قول عائشة، إنما هو من قول الزهري، فأدرجه بعض الرواية في الحديث في قصة فاطمة (رضي الله عنها)، وحفظه معمر بن راشد، فرواه مفصلاً وجعله من قول الزهري منقطعاً من الحديث، وقد روينا في الحديث الموصول عن أبي سعيد الخدري ومن تابعه من أهل المغازي أن علياً بايعه في بيعة العامة التي جرت في السقيفة»^(٢).

(١) البهقي، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

(٢) البهقي، الاعتقاد: ص ٢٥٢، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١٤٠١ هـ

وقال ابن حجر: «وأما ما وقع في مسلم^(١) عن الزهرى أن رجلاً قال له: لم يبايع على أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بنى هاشم فقد ضعفه البىهقى بآن الزهرى لم يسنده، وأن الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح»^(٢).

الجواب:

تأخر علي عن البيعة من كلام عائشة لا الزهرى

لقد ادعى البىهقى أن تأخر البيعة من قول الزهرى، بعد نقله لحديث عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، وادعى أن الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من وجهين عن معمراً، وأخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وغيره عن عبد الرزاق^(٣).

وللإجابة عمّا ادعاه البىهقى نقول:

أولاً: حديث البخاري ومسلم عن معمراً لا يشير إلى تأخير البيعة

إن حديث البخاري ومسلم بسنديهما عن معمراً عن الزهرى ليس في لفظه كلام الزهرى حين سأله رجل قائلاً: «فلم يبايعه عليّ ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بنى هاشم، حتى بايعه عليّ» وإنما نقلنا الحديث دون

(١) لم نجد في صحيح مسلم أنه نقل عن الزهرى أن رجلاً قال له: لم يبايع على أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بنى هاشم، ولا نعلم هل هو اشتياه من ابن حجر أم ماذا؟.

(٢) ابن حجر العسقلانى، فتح البارى: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٣) البىهقى، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

الإشارة إلى قول الزهري هذا، ولم يتطرق في خصوص هذا السند إلى البيعة أصلاً، وإليك ما نقله البخاري ومسلم في الصحيح من طريق معمر: أخرج البخاري بسنده عن هشام، قال: «أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أنّ فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا أبو بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهم حيتان يطلبان أرضيهما من فدك وسهمهما من خيبر، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال، قال أبو بكر: والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصنعه فيه إلا صنعته، قال: فهجرته فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت»^(١).

وأخرج البخاري أيضاً من طريق آخر عن هشام، قال: «حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: أن فاطمة عليها السلام والعباس أتيا أبو بكر يلتمسان ميراثهما أرضه من فدك وسهمه من خيبر، فقال أبو بكر: سمعت النبيّ (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، والله لقرابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحب إليّ أن أصل من قرابتي»^(٢).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٣ ح ٦٧٢٥ و ح ٦٧٢٦، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٢٥ ح ٤٠٣٥ و ح ٤٠٣٦، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

وجاء في صحيح مسلم: «عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد، قال ابن رافع: حدثنا، وقال الآخرون: أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا عمر عن الزهري عن عروة عن عائشة: إن فاطمة والعباس أتيا أبي بكر يلتمسان ميراثهما من سول الله (صلى الله عليه وسلم) وهما حينئذ يطلبان أرضه من فدك وسهمه من خيبر، فقال لهما أبو بكر: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وساق الحديث بمثل معنى حديث عقيل عن الزهري غير أنه قال: ثم قام علي فعظم من حق أبي بكر وذكر فضيلته وسابقته ثم مضى إلى أبي بكر فباعه فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبحت وأحسنت، فكان الناس قريباً إلى علي حين قارب الأمر المعروف»^(١).

وكمَا ترى فليس في الحديثين أية إشارة إلى قول الزهري الآنف الذكر في تأخر علي عليه السلام وعوده عن البيعة لمدة ستة أشهر، فكلام البيهقي يعدّ إيهاماً للقارئ بأن البخاري ومسلماً قد نقل نفس ألفاظ الحديث الذي رواه هو - أي البيهقي - عن عبد الرزاق والحال ليس كذلك، إذن فلا توجد إشارة إلى إدراج الزهري لهذه الكلمات سوى في حديث عبد الرزاق المذكور في المصنف الذي نقله عنه الزهري.

ثانياً: ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق لا يتطابق مع رواية المصنف

مقارنتاً بين حديث عبد الرزاق في المصنف وحديث البيهقي عنه

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٥ ح ٤٤٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

إن المتأمل المنصف في حديث عبد الرزاق الصناعي في المصنف يتضح له بشكل جلي أن تأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر هو من كلام عائشة لا أنه من كلام الزهري، كما ادعاه البيهقي، فلو عدنا إلى الحديث وتأملنا فيه لا سيما قوله: «قالت عائشة: وكان لعلي من الناس حياة فاطمة حبوة، فلما توفيت فاطمة، انصرفت وجوه الناس عنه، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثم توفيت، قال عمر: فقال رجل للزهري: فلم يبايعه على ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد منبني هاشم، حتى بايده على، فلما رأى علي انصرف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر... ثم مضى إلى أبي بكر فبايده، فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسنت، قالت: فكانوا قريباً إلى علي حين قارب الأمر والمعروف»^(١).

نجد أنه يفيد عدة معطيات أهمها:

- أـ إن الناس كانوا يحترمون علياً عليه السلام مادامت فاطمة على قيد الحياة.
- بـ -بعد وفاة فاطمة انصرفت وجوه الناس عن علي عليه السلام وقل احترامهم له.

- جـ -مكثت فاطمة عليه السلام بعد رسول الله صلوات الله عليه عليه السلام ستة أشهر حتى توفيت.
- دـ -بعد وفاة فاطمة عليه السلام، لما رأى علي عليه السلام انصرف وجوه الناس عنه،

(١) الصناعي، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٤ - ٤٧٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ

صالح أبا بكر وبايده، فأقبل الناس على علي عليه السلام بعد ذلك. وهذا الأمر الأخير وإن جاء بعد كلام الزهري، ولكنه ليس من كلامه، بل هو استمرار لكتاب عائشة، وكتاب الزهري منحصر فقط في عدم البيعة ستة أشهر؛ بدليل أن الصحاح التي نقلت هذا الحديث نقلت هذا المقطع متصلًا بما قبله.

ففي صحيح البخاري بسنده عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: «... وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفي她 استنكر على وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر وبميته، ولم يكن يبأع تلك الأشهر»^(١) وهذا المقطع هو تكميلة للمقطع الأول الذي نقلته عائشة، وهو أنه كان لعلي وجه حياة فاطمة...

إذن فهذه الأمور المتقدمة جاءت جميعها على لسان عائشة، وأما ما جاء على لسان الزهري بالخصوص، فهو أن علياً عليه السلام أو أحدًا من بنى هاشم لم يبأع مدة ستة أشهر، حيث جاء في حديثه «قالت عائشة رضي الله عنها فكان لعلي رضي الله عنها من الناس وجه حياة فاطمة رضي الله عنها، فلما توفيت فاطمة رضي الله عنها انصرف وجوه الناس عنه عند ذلك، قال معمر: قلت للزهري: كم مكثت فاطمة بعد النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال: ستة أشهر فقال رجل للزهري: فلم يبأعه علي رضي الله عنه حتى

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠ و ح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

ماتت فاطمة رضي الله عنها؟ قال: ولا أحد من بنى هاشم^(١).

وهذا يختلف عمّا نقله البيهقي عن عبد الرزاق، فحين نلاحظ ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق نجده يفيد الأمور التالية:

أ - أن الناس كانوا يحترمون علياً مدة حياة فاطمة.

ب - بعد وفاة فاطمة انصرفت وجوه الناس عن علي وقل احترامهم له، والكلام إلى هنا هو ما قالته عائشة فقط حسب حديث البيهقي، وأما ما جاء على لسان الزهرى، فهى الأمور التالية:

أ - مكثت فاطمة بعد رسول الله ستة أشهر حتى توفيت.

ب - لم يبايع علي ولا واحد من بنى هاشم مدة ستة أشهر.

وبعد المقارنة بين حديث عبد الرزاق الصنعاني وحديث البيهقي يتضح: أن البيهقي قد جعل المقطع الخاص بمدة بقاء فاطمة بعد رسول الله ستة أشهر جعله من كلام الزهرى بينما هو من كلام عائشة حسب روایة الصناعي في المصنف، فأوهم القارئ أن مكوث فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله وتأخر علي عن البيعة تلك المدة هو كلام واحد مدرج قاله الزهرى، وأدرجه بعض الرواة في الحديث.

كما أنه عمد إلى إسقاط ذيل الرواية التي تدل على أن علياً لمّا رأى انصراف الناس عنه بعد وفاة فاطمة التمس مصالحة أبي بكر ومبaitه، مع أنه مكمل لقول عائشة: «فكان لعلى رضي الله عنه من الناس وجه حياة

(١) البيهقي، سنن البيهقي: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

فاطمة رضي الله عنها... فلذا لم يسقطه أصحاب الصحاح وعبد الرزاق، كما تقدم.

ثالثاً: تأخر البيعة قد روی في الصحيحين وغيرهما متصلًا

إن خبر تأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر قد أخرجه البخاري ومسلم وابن حبان من غير طريق معمر، بل أخرجوه كما تقدم^(١) عن طريق الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن عروة عن عائشة «... وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفي استنكر علي وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبaitته، ولم يكن يباع تلك الأشهر...»^(٢)، فلا معنى إذن لقول البيهقي في كتاب الاعتقاد من أنه من كلام الزهرى أدرج بعض الرواية وحفظه معمر ورواه مفصلاً؛ إذ كما عرفت فإن معمراً لم ينفرد بروايته بل رواه غيره، إذن فتأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر متصل من كلام عائشة، وليس منقطعاً من كلام الزهرى.

رابعاً: لم يتعرض كبار شراح الأحاديث إلى الإدراج

لم يتعرّض أحد من كبار شراح الأحاديث إلى هذا الإدراج الذي تفرّد بذكره البيهقي عند شرحهم لفقرة تأخر علي عليه السلام عن البيعة، قال ابن حجر: « قوله: (وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة) أي كان الناس يحترمونه

(١) تقدم ذكر ذلك تحت عنوان الطائفة الثانية الدالة على أن علياً عليه السلام لم يباع إلا بعد ستة أشهر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠، ح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر-بيروت، طبعة عام

إكراما لفاطمة فلما ماتت واستمر على عدم الحضور عند أبي بكر قصر الناس عن ذلك الاحترام لإرادة دخوله فيما دخل فيه الناس، ولذلك قالت عائشة في آخر الحديث: لما جاء وبایع كان الناس قریباً إليه حين راجع الأمر بالمعروف وكأنهم كانوا يعذرونها في التخلف عن أبي بكر في مدة حياة فاطمة لشغله بها وتمريضها وتسليتها عمّا هي فيه من الحزن على أبيها (صلى الله عليه وسلم)، ولأنها لمّا غضبت من ردّ أبي بكر عليها فيما سأله من الميراثرأى على أن يوافقها في الانقطاع عنه، قوله (فلما توفيت استنكر عليّ وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبaitته، ولم يكن يبایع تلك الأشهر) أي في حياة فاطمة^(١).

وقال العيني: «قوله: (وعاشت) أي فاطمة (بعد النبي (ص) ستة أشهر) هذا هو الصحيح... قوله: (حياة فاطمة) لأنهم كانوا يعذرونها عن ترك المبایعة لاشغاله بها وتسلية خاطرها من قرب عند مفارقة رسول الله (ص)، قوله: (تلك الأشهر) وهي الأشهر الستة، وقال المازري: العذر لعلي (رض) في تخلفه مع ما اعتذر هو به أنه يكفي في بيعة الإمام أن يقع من آحاد أهل الحلّ والعقد ولا يجب الاستيعاب^(٢).

وقال القرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم: «وقوله: (وكان لعلي من الناس جهه حياة فاطمة) جهة؛ أي: جاء واحترام، كان الناس يحترمون علياً في

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٢) العيني، عمدة القاري: ج ١٧ ص ٢٥٨ - ٢٥٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

حياتها كرامة لها لأنها بضعة من رسول الله (ص) وهو مباشر لها، فلما ماتت وهو لم يبايع أبا بكر، انصرف الناس عن ذلك الاحترام؛ ليدخل فيما دخل فيه الناس ولا يفرق جماعتهم، ألا ترى أنه لما بايع أبا بكر أقبل الناس عليه بكل إكرام وإعظام؟!

وقوله: (ولم يكن علي بايع تلك الأشهر) يعني: الستة أشهر التي عاشتها فاطمة (رضي الله عنها) بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا يُظنُّ بعلي أنه خالف الناس في البيعة لكنه تأخر عن الناس لمانع منعه، وهو الموجدة التي وجدها حين استبد بمثل هذا الأمر العظيم ولم يتضرر، مع أنه كان أحق الناس بحضوره وبمشورته^(١).

فلو كان هذا الإدراج صحيحاً - كما يزعم البهقي - لأشار إليه شراح الحديث، ولا يعقل أن يخفى عليهم، فثبت أن تأخر علي عليه السلام أمر ثابت ومشهور، ولهذا نجد أن ابن كثير الذي حاول جاهداً أن يثبت حصول البيعة من أول الأمر وينفي تأخر علي عليه السلام عن البيعة، لم يتمسّك به، فذهب إلى الجمع الدلالي بين الحديدين كما سيأتي التعرض له.

خامساً: لوصح الإدراج فلا يبعد أنه من كلام عائشة

إننا حتى لو بنينا أن تأخر علي عليه السلام عن البيعة هو من كلام الزهري، فإن الظاهر أنه سمعه ممن سمعه من عائشة - بعد البناء على وثاقة الزهري - وهو

(١) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ج ٣ ص ٥٦٩ - ٥٧٠، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت، ط ١٤١٧ هـ

شيء بما استظرفه ابن كثير فيما نقله الشعبي في حديث استرضاء أبي بكر للزهراء عليهما السلام حتى رضي^(١) من أن الشعبي قد سمعه من علي عليهما السلام أو سمعه من سمعه منه، فقال ابن كثير معلقاً على حديث الشعبي: «وهذا إسناد جيد قوي، والظاهر أن عامر الشعبي سمعه من علي، أو من سمعه من علي»^(٢)، فإذا كان ما استظرفه ابن كثير هنا يعدّ استظهاراً صحيحاً، فلا بد أن يصح ما استظرفناه من حديث الزهري؛ إذ لا فرق بين الأمرين إلا إذا قلنا: إن (باء) ابن كثير تجر، و(باؤنا) لا تجر!

التجييه الدلالي لأحاديث تأخر البيعة

لقد حاول بعض علماء أهل السنة أن يحلّ التعارض بين الأحاديث الدالة على مبادئ علي عليهما السلام من أول الأمر، وبين الأحاديث الدالة على عدم مبادئه مباشرة وتأخره طوال ستة أشهر مدة حياة فاطمة عليها السلام؛ وذلك بحمل بيته بعد ستة أشهر على أنها بيعة ثانية مؤكدة للبيعة الأولى، قال ابن حجر بعد أن ذكر إشكال البهقي على سند الحديث: (وجمع غيره بأنه بايعه بيعة

(١) أخرج البهقي عن الشعبي «لما مرضت فاطمة (رضي الله عنها) أتتها أبو بكر الصديق فاستأذن عليها فقال علي: يا فاطمة هذا أبو بكر يستأذن عليك، فقالت: أتحب أن آذن؟ قال: نعم، فأذنت له، فدخل عليها يتراضاها، وقال: والله ما تركت الدار والمال والأهل والعشيرة إلا لابغاء مرضاه الله ومرضاكم أهل البيت، ثم ترضها حتى رضي». البهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: ج ٧ ص ٢٨١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار الريان للتراث، ط ١٤٠٨ هـ.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٣١٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ.

ثانية مؤكدة للأولى، لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث..»^(١).

وقال ابن كثير: «وأما ما يأتي من مبaitته إياه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها (رضي الله عنها) بستة أشهر، فذلك محمول على أنها بيعة ثانية أزالت ما كان قد وقع من وحشة بسبب الكلام في الميراث، ومنعه إياهم ذلك بالنص من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

أو حملوها على أن معنى البيعة بعد ستة أشهر ليس بمعنى البيعة المصطلحة، وإنما بمعنى تجدد البيعة والمشاركة والحضور، وإظهار الود، ولا تعني كلمة بيايع بالضرورة البيعة المعهودة بالخلافة، قال البيهقي: «ولعل الزهرى أراد قعوده عنها بعد البيعة ثم نهوضه إليها ثانياً وقيامه بواجباتها والله أعلم»^(٣).

مناقشة التوجيه الدلالي

من الواضح أن هذا الجمع استحساني وتبرّعي لا شاهد عليه؛ لأن هذه التفسيرات لمعنى المبaitة تفسيرات تخالف ظاهر ما عليه اللفظ، ولا دليل أو قرينة صحيحة توسيع صرف اللفظ عن معناه الظاهر، كما تشهد لذلك عبارتهم، ومجرّد وجود روایات ظاهرها حصول البيعة من أول الأمر لا يبيح لنا رفع اليد عن المعنى الظاهر، خصوصاً وأن الروایات الدالة على

(١) ابن حجر، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٦ ص ٣٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨ هـ.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

التَّأْخُرُ عَبَّرَتْ بِصِيغَةِ الْمَاضِيِّ «وَلَمْ يَكُنْ بَايْعٌ»^(۱) الدَّالُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَسْبِقْ مِنْهُ بِيَعَةً أَبَدًا، فَكِيفَ تَكُونُ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً أَوْ مُجَدَّدَةً لَهَا؟! مُضَافًاً إِلَى أَنَّ الْعَدِيدَ مِنْ شَرَّاحِ الْحَدِيثِ لَمْ يَفْهُمُوا ذَلِكَ، وَقَدْ نَقَلُنَا لَكَ شَطْرًا مِنْ كَلْمَاتِهِمْ، فَإِمَّا أَنْ نَقُولَ بِتَقْدِيمِ رِوَايَاتِ تَأْخِيرِ الْبِيَعَةِ - بَعْدِ الْفَرَاغِ مِنْ كُونُهَا مَتَّصِلَةً وَمِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ - لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الصَّحَاحِ وَهِيَ أَفْضَلُ كِتَابِ الْحَدِيثِ ضَبْطًا وَإِتقانًاً عَنْ أَهْلِ السَّنَةِ، أَوْ نَتْهِي إِلَى القَوْلِ بِحَصْولِ التَّعَارُضِ الْمُسْتَقْرِرِ^(۲) بِينَهُمَا فِي تِساقْطَانِهِمْ.

البيعة المتأخرة أيضا لم تكن عن رضا

من خلال التدبر في نصوص البيعة الثانية - والتي اعتبروها بيعة ودّ ومصالحة - يتبيّن أنها لم تكن أيضاً عن رغبة ورضا من أمير المؤمنين عليه السلام بل يتّضح أنّ السلطة قد أللّت عليه الرأي العام الإسلامي، وتعرّض إلى ما يشبه المقاطعة الاجتماعية خصوصاً بعد وفاة فاطمة عليه السلام، وهذا ما جاء في تعبيرات هذه الروايات كقوله: «وكان لعليٍّ من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومباعته ولم

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٣.

(٢) هو التعارض الذي لا يتيّسر في الجمع الدلالي بين الدليلين، وتكون نتيجته سقوط كلاً
الدليلين عن الحجية، فيرجع إلى الأصل الأولي أو إلى عموم فوقياني، كما ثبت في علم الأصول،
والأصل هو عدم حصول البيعة.

يكن يبأع تلك الأشهر»^(١) أو قوله: «فلما توفيت فاطمة، انصرفت وجوه الناس عنه»^(٢) فيظهر أنّه تحت تأثير تلك الأجواء جنح للبيعة والمصالحة لا خوفاً على نفسه، وإنما خوفاً من الإضرار بالمصلحة الإسلامية العليا، ولذا عَبَرَ الروايات عن مبادرته إلى البيعة بالقول: «فالتمس مصالحة أبي بكر»^(٣) أو قوله: «فلما رأى على انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر..»^(٤) أو قوله: «فلما توفيت فاطمة انصرفت وجوه الناس عن على، ففرز [فُرِزَ] على عند ذلك إلى مصالحة أبي بكر ومبأعته...»^(٥).

وبعد أن بايع عَبَرَت الروايات عن موقف الناس منه بتعييرات منها: «فَسَرَّ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ وَقَالُوا: أَصْبَتْ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَلَيٍ قَرِيبًا حِينَ رَاجَعُ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ»^(٦) ومنها: «فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى عَلَيٍ، فَقَالُوا: أَصْبَتْ وَأَحْسَنَتْ، قَالَتْ: فَكَانُوا قَرِيبًا إِلَى عَلَيٍ حِينَ قَارَبَ الْأَمْرُ وَالْمَعْرُوفُ»^(٧).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠، ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

(٢) الصناعي، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢-١٤٠٣هـ.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الصناعي، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢-٤٧٣، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢-١٤٠٣هـ.

(٥) الطبراني، مسنون الشاميين: ج ٤ ص ١٩٨-١٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١-١٩٩٦م. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢-١٤١٤هـ.

(٦) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠، ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

(٧) الصناعي، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢-١٤٠٣هـ.

فمن خلال هذه النصوص يظهر أن الشائع بين بعض المسلمين أنهم كانوا يعتبرون علياً عَلِيَّاً على خطأ؛ فلذا قاطعوه وانصرفوا بوجوههم عنه، ولم يتواصلوا معه واقعين بذلك تحت تأثير إعلام السلطة وإرادتها، وهذا يؤثر في الحقيقة على ما يراه أمير المؤمنين عَلِيَّاً من تكليف شرعي في الحفاظ على روح الإسلام وتبلیغ تعالیمه، وهو لا يتأتى مع إحجام الناس عنه ومقاطعتهم له ونفورهم عنه، فرجح البيعة على المضي بالقطيعة، مضافاً إلى أنه قد أوصل ما يريد إيصاله من عدم قبوله بالبيعة عبر مقاطعته للسلطة خلال تلك المدة.

والحاصل فإنّه على جميع الآراء والاتجاهات فإن بيعة أمير المؤمنين عَلِيَّاً لا تتنافى أبداً مع النصّ عليه بالإمامية سواء كانت بيعته من أول الأمر أم بعد ستة أشهر؛ لأنها في كل الأحوال لم تكن عن رغبة ورضا.

هذا بالنسبة إلى مبaitته أبي بكر وأما مبaitته لعمر وعثمان فليس لها ذلك التأثير الكبير على وجود النصّ على الإمامة بعد أن بين أمير المؤمنين عَلِيَّاً موقفه العملي والقولي من خلافة أبي بكر التي هي الأصل لخلافة عمر الذي أصبح خليفة بتعيين أبي بكر له، ولا تأثير يذكر لبيعة باقي المسلمين التي جاءت شكلية صورية، وأما خلافة عثمان ودخوله في الشورى السادسية التي شكلها عمر فسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

الشبهة: لو كان النص على علي صححاً لم يجز له أن يدخل مع الستة في الشورى

قال القفاري: «لو كان النص على عليّ صححاً لم يجز لعليّ رضي الله عنه أن يدخل مع الستة الذي نصّ عليهم عمر، وكان يقول: أنا المنصوص علىّ فلا حاجة لي إلى الدخول فيمن نصّ عليه عمر...»^(١).

الجواب:

مواقف ودلائل على وجود النص على أمير المؤمنين ع

إنّ ما طرّحه القفاري من فرضية أنّه: لو كان النص على علي ع صححاً لم يجز له أن يدخل مع الستة، ولكن عليه أن يقول: أنا منصوص علىّ، فلا حاجة لي بذلك، ليس صححاً؛ لعدة أسباب:

منها: أنّ هذه الحادثة كانت بعد مضي أكثر من اثنى عشر عاماً على مسألةأخذ الخلافة وتنحية أمير المؤمنين ع عنها، فليس من المناسب أن يكرر ذلك بعد أن أدمنت الأمة سلب حقه، وسكتت عنه طوال تلك الفترة الطويلة.

ومنها: أن أمير المؤمنين ع مع هذا تعرض لذكر حقه في الخلافة وأشار إشارة يفهمها الليب إلى مسألة النص علىه كما سيأتي بيانه.

وأيضاً من الأسباب التي دعته إلى الدخول في هذه الشورى، والتي نظنّ أنّ القفاري لا يدركها، هي أن أمير المؤمنين ع لم يكن يفكّر بما يفكّر به

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٦٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

أغلب السياسيين اليوم من الحصول قدر المستطاع على المكاسب السياسية والمنافع الحزبية والشخصية، فيستغل هذا المناسبة للنيل من خصومه وكسب الأصوات، بل كان همه عليه السلام المحافظة على المصلحة الإسلامية العليا، فحصوله أو عدم حصوله على الخلافة والإمامية كان ينظر إليها من هذه الزاوية، فعندما يرى أن هناك أسباباً ومبررات موضوعية تصبّ في صالح هدفه من جراء قوله بهذه (الشوري) فإنه لا يتوانى من الدخول فيها، وسنذكر عدة من هذه الأسباب والمبررات.

إذن فلا ترابط علمي أو موضوعي بين قبول الإمام عليه السلام الدخول في هذه (الشوري) وبين عدم النصّ عليه.

ذكره عليه السلام لحقة يوم الشوري

لم يترك أمير المؤمنين عليه السلام هذه المناسبة تمرّ دون أن يشير إلى حقّه في هذا الأمر، وأن وضعه في هذه الشوري لم يكن صحيحاً وإن قبله لأسباب وظروف معينة، فقد روى الطبراني^(١) وابن قتيبة^(٢) وابن أعثم^(٣) وابن الأثير^(٤) وغيرهم أنّ علياً عليه السلام قال يوم الشوري، بعد أن تكلّم قبله البعض: «الحمد لله الذي بعث محمداً منا نبياً وبعثه إلينا رسولاً، فنحن بيت النبوة، ومعدن الحكم، وأمان أهل الأرض، ونجاة لمن طلب، لنا حق إن نعطيه نأخذه»

(١) الطبراني، تاريخ الطبراني: ج ٣ ص ٣٠٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن قتيبة، غريب الحديث: ص ٣٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١٤٠٨ - هـ

(٣) ابن أعثم الكوفي، الفتوح: ج ٢ ص ٣٣٢، الناشر: دار الأضواء - لبنان، ط ١٤١١ - هـ

(٤) ابن الأثير، الكامل: ج ٣ ص ٧٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦ - هـ

وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل ولو طال السرى...).

ويؤكد ابن أبي الحديد هذه المسألة قائلاً: «ونحن نذكر في هذا الموضع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى... قال لهم بعد أن بايع عبد الرحمن والحاضرون عثمان وتلقاء هو عليه عن البيعة: إن لنا حقاً، إن نعطاه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى...».

ثم قال لهم: أنسدكم الله! أفيكم أحد آخر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بينه وبين نفسه، حيث آخر بين بعض المسلمين وبعض غيري؟ فقالوا: لا.

فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فهذا مولاه) غيري؟ فقالوا: لا، فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانبي بعدي) غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم من أؤتمن على سورة براءة، وقال له رسول الله (صلى الله عليه وآلله) إنه لا يؤديعني إلا أنا أو رجل مني، غيري؟ قالوا: لا، إلى أن قال: «لقد علمتم أنى أحق بها من غيري، والله لأسلم من... ثم مد يده فباع»^(١).

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ١٦٧ - ١٦٨، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١٣٧٨ هـ. وقد ذكر قريباً من هذا المضمون، الموفق الخوارزمي في المناقب، عن أبي الطفيل عامر بن وائلة، قال: «كنت على الباب يوم الشورى، فارتقت



فأمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ هنا يشير إلى أنَّ له حقاً مغيباً وهو حقه بالإمامية، فإنْ أُعطي له أخذة وإنْ لم يعط له فسوف يصبر ويتحمل المشقة وإنْ طال الزمان؛ لأنَّ الحقَّ لابد أن يرجع إلى أهله وهذه سُنّة كونية متواترة.

وبهذا يضرب مثلاً رائعاً في الكنایة عن مظلوميته التي لم ينصفه القوم في إعطائه حقه ولم يكونوا يبالون بالنصوص التي أكّدت على ولايته وخلافته. حينما قال: «إن لنا حقاً، إن نعطاه نأخذه، وإن نمنعه نركب



الأصوات بينهم، فسمعت علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ، يقول: بايع الناس أبا بكر وأنا أولى بالأمر وأحق به، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع أبو بكر لعمر وأنا وأنت أولى بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، ثم أنت تريدون أن تبايعوا عثمان، إذاً لا أسمع ولا أطيع، إنَّ عمر جعلني في خمس نفر أنا سادسهم، لا يهم الله لا يعرف لي فضل في الصلاح ولا يعرفونه لي كما نحن فيه شرع سواء، وأيم الله لو أشاء أن أتكلم ثم لا يستطيع عربهم ولا عجمهم ولا المعاهد منهم، ولا المشرك أن يرد خصلة منها. ثم قال: أتشدكم الله أيها الخمسة، أمنكم أخو رسول الله صلى الله عليه وأله غيري؟ قالوا: لا... قال: أمنكم أحد له أخ مثل أخي المزين بالجناحين، يطير مع الملائكة في الجنة؟ قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد له عمٌ مثل عمِي حمزة بن عبد المطلب، أسد الله وأسد رسوله غيري؟ قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد له ابن عمٍ مثل ابن عمِي رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)؟ قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) سيدة نساء هذه الأمة؟ قالوا لا.

قال: أمنكم أحد له سبطان مثل الحسن والحسين سبطي هذه الأمة، ابني رسول الله صلى الله عليه وأله غيري؟ قالوا لا.

قال: أمنكم أحد قتل مشركي قريش غيري؟ قالوا لا...» الموفق الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ص ٣١٣ - ٣١٥ ح ٣١٤، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٢ - ١٤١٤ هـ

أعجاز الإبل وإن طال السرى...».

قال الزمخشري شارحاً هذه المفردات: «هذا مثل لركوبه المشقة وصبره عليه وإن تطاول ذلك، وأصله أن الراكب إذا اعورى البعير ركب عجزه من أصل السنام فلا يطمئن ويتحمل المشقة.

وأراد بركوب أعجاز الإبل: كونه رداً تابعاً، وأنه يصبر على ذلك وإن تطاول به، ويجوز أن يريده: وإن نُمنعه ببذل الجهد في طلبه، فعل من يضرب في ابتغاء طلبه أكباد الإبل، ولا يبالي باحتمال طول السرى»^(١).

ويذكر ابن أبي الحميد بعد نقله لهذا الكلام وغيره مما يدل على مطالبته بحقه عليه الشك من أنه وإن كان دالاً على أن له حقاً قد أخذ، لكن لا يمكن المصير إليه لكونه يسيء إساءة بالغة إلى الصحابة، فلا يؤخذ بظهور كلامه، قال: «فإن حمله على الاستحقاق بالنص تكفير أو تفسيق لوجهه المهاجرين والأنصار ولكن الإمامية والزيدية حملوا هذه الأقوال على ظواهرها وارتكبوا بها مركباً صعباً، ولعمري إن هذه الألفاظ موهمة مغلبة على الظن ما يقوله القوم، لكن تصفح الأقوال يبطل ذلك الظن ويدرأ ذلك الوهم، فوجب أن يجري مجرى الآيات المتشابهات الموهمة ما لا يجوز على الباري فإنه لا نعمل بها ولا نعوّل على ظواهرها؛ لأنما تصفحنا أدلة العقول اقتضت العدول عن ظاهر اللفظ وأن تحمل على

(١) الزمخشري، الفايق في غريب الحديث: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

التاويات المذكورة في الكتب»^(١).

إذن فمهما كان للفظ من ظهور قوي في معناه لكنه إذا اصطدم فما دام يصطدم بمسلمات مسبقة يتبنّاها بعضهم، فلا بدّ من تأويله بما لا يتقاطع مع تلك المسلمات، والابتعاد عن الأخذ بظاهره، وإذا كان ظاهر المعنى يصبّ في صالحهم، فإنّهم يملأون الدنيا صراخًا ضدّ من يؤوله، ويتمسّكون بظهور اللفظ ويعدّونه أمرًا مقدّسًا لا يجوز المساس به، وقد مرّ معنا في إجاباتنا عن هذه الشبهات الكثير من هذه الأمور.

ثم بناء على ما يذكره ابن أبي الحديد ويؤكّد استفاضته، فإنه عليه السلام يذكر لهم فضائله ومناقبه والتي من بينها نصوص تدلّ على إمامته وخلافته، كحديث الغدير والمنزلة وغيرها، فهو ألقى عليهم الحجة وأخذ الاعتراف منهم.

مبررات وأسباب الدخول في الشورى

لقد كان لدخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى مبررات وأسباب عديدة، نذكر منها ما يلي بصورة مجملة:

١- كراهة الخلاف

إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يريد شقّ عصا المسلمين ومخالفة

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٣٠٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشريكه، ط ١٣٧٨هـ. وكلام ابن أبي الحديد هذا من الشواهد الدالة على أن الرجل ليس شيعياً كما يزعم البعض.

الجماعة، فعندما قال العباس له عَلَيْهِ الْكَلَمُ^١: «لا تدخل معهم، وارفع نفسك عنهم، قال: إني أكره الخلاف..»^(١).

٢- الخشية من الانحراف عن الإسلام

من كلام له عَلَيْهِ الْكَلَمُ، قال: «لقد علمتني أحق بها من غيري، ووالله لأسلم من ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلاّ عليّ خاصة، التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»^(٢). واضح من هذا النص أنّه يؤكّد على أحقيته بالخلافة وفي الوقت نفسه يزهد فيها ويتحمل الجور الذي يقع عليه خاصة، حفاظاً على الإسلام والمسلمين ووحدتهم وعدم انفراط عقد جتماعهم.

ففي نظر أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ أن الخلافة بمعنى الحكومة من التكاليف الشرعية المشروطة بتمام أركانها كالواجبات الأخرى مثل الحج المشروط بالاستطاعة، فإذا لم تتم تلك الشروط فالإمام عَلَيْهِ الْكَلَمُ لا يلزم الناس بها، لا سيما أنّه في حالات التزاحم يقدم ما هو الأهم، فكان أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ يرى سلامة أمور المسلمين مقدّم على مسألة تسلّمه للخلافة وإن وقع عليه الجور، كما تقدم في كلامه عَلَيْهِ الْكَلَمُ وأيضاً هو القائل: «أما والذي فلق الحبة، وبرأ

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٦٦، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ
ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٩١، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١٣٧٨هـ

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ١٦٦، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١٣٧٨هـ

السمة، لو لا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كثرة ظالم، ولا سغب مظلوم، لأنّي حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولأنّي قاتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز»^(١).

فمن تكون الدنيا عنده أهون من عفطة عنز، ولا تساوي الخلافة عنده شسع نعله^(٢) لاسيما أن هناك من الأمة من يتنافس على حطام الدنيا وزخارفها وزبر جها، فكيف لا يرفضها.

ولكن قد يقول قائل: إن هذا النص يتنافي مع تلك النصوص التي تدعون أنه أحق بها؟

نقول: لا تنافي بينهما لأنّه يجب أن نفرق بين الخلافة السياسية وبين الإمامة الإلهية فإن هناك فرقاً بينهما - كما ذكرنا ذلك مراراً - فيمكن أن يتنازل عن الأولى دون الثانية.

قال السيد الخميني رض: «فالرئاسة الظاهرية الصورية أمر لم يعتن بها الأئمة عليهم السلام إلا لإجراء الحق، وهي التي أرادها علي بن أبي طالب عليه السلام بقوله - على ما حكي عنه - والله لهي أحب إلي من إمرتكم مشيراً إلى

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٦-٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١ - ١٤١٢ هـ

(٢) ذكر في نهج البلاغة: «قال عبد الله بن العباس: دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذري قار وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها، فقال عليه السلام: والله لهي أحب إلي من إمرتكم إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلًا» نهج البلاغة: ج ١ ص ٨٠، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٤١٢ هـ

نعل لا قيمة لها...

وأما مقام الخلافة الكبرى الإلهية، فليس هيئاً عنده، ولا قابلاً للرفض والإهمال وإلقاء الجبل على غاربه»^(١).

٣- الرغبة في إعادة الأمور إلى ما كانت عليه

إن هدف أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَبُور الأساس من الخلافة هو الحفاظ على روح الإسلام وإصلاح الأمور التي اعترافها الفساد، ولذا عندما طلب منه عبد الرحمن بن عوف أن يبايعه بشرط أن يسير على ما سار عليه الشیخان من سياسة، لم يقبل ذلك ورفض هذا الشرط الذي قبله عثمان.

روى أحمد في مسنده وابن الأثير في أسد الغابة والهشمي في مجمعه، واللفظ للأول: «عن عاصم عن أبي وائل، قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف كيف بايتم عثمان وتركتم علياً رضي الله عنه، قال: ما ذنبي قد بدأت بعلي، فقلت: أبا ياعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهمما، قال: فقال: فيما استطعت»^(٢).

وفي تاريخ الطبرى: «... فأخذ عبد الرحمن بيده، فقال هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر، قال: اللهم لا، ولكن على

(١) السيد الخميني، البيع: ج ٢ ص ٦٢٥ - ٦٢٦، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار السيد الخميني (ره).

(٢) أحمد بن حنبل، مسنند أحمد: ج ١ ص ٧٥، الناشر: دار صادر - بيروت. الهشمي، مجمع الزوائد: ج ٥ ص ١٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٣٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

جهدي من ذلك وطاقتني»^(١).

كـ إثبات أحقيته بالخلافة

أراد أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمَة بدخوله في الشورى إثبات أحقيته بالخلافة، حيث استغل هذه الفرصة لبيان فضائله وإظهارها، كل ذلك بإقرار من كبار الصحابة الذين حضروا الشورى، مضافاً إلى أن نفس ترشيح عمر له يعتبر إقراراً من عمر بأنه يستحق منصب الخلافة، إذن كان الدخول في الشورى فرصة لإثبات ما لم يمكن إثباته من حقه في الخلافة.

وكذلك بيان أن حقه قد سلب تحت ظل السيف، فهو قد أُجبر على بيعة عثمان، بعدما أمر عمر أن تضرب عنق من يخالف رأي عبد الرحمن بن عوف، فكانت بيعته إكراهية ومن دون رضاه.

روى البخاري في صحيحه: «لما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن، ثم قال: أَمّا بعد يا علي إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعلن على نفسك سبيلاً»^(٢).

وقد فسر ابن أبي الحديد هذا النص قائلاً: «قال عبد الرحمن: لا تجعلن على نفسك سبيلاً يا علي - يعني أمر عمر أبا طلحة أن يضرب عنق المخالف - فقام علي عَلَيْهِ الْكَلَمَة فخرج، وقال: سيبليغ الكتاب أجله»^(٣).

(١) الطبرى، تاريخ الطبرى ج ٣ ص ٣٠١، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

(٢) البخارى، صحيح البخارى: ج ٨ ص ١٢٣ ح ١٢٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ الصناعى، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٧، الناشر: المكتب الإسلامى - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٩٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى



الشبهة: لو كان الحسن عليه السلام منصوصاً عليه لما سلم الخلافة لمعاوية

قال القفاري: «لو كان الأمر في الإمامة على ما يقول هؤلاء الروافض^(١). لما كان الحسن (رضي الله عنه) في سعة من أن يسلّمها إلى معاوية (رضي الله عنه)، فيعينه على الضلال وعلى إبطال الحق وهدم الدين، فيكون شريكه في كلّ مظلمة، ويبطل عهد رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وقال أيضاً: «فكيف استحل الحسن والحسين (رضي الله عنهم) إبطال عهد رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أن الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه».

ثم قال: «فتالله، لو لا أن الحسن (رضي الله عنه) علم أنه في سعة من إسلامها إلى معاوية وفي سعة من أن لا يسلّمها، لما جمع بين الأمرين، فامسكها ستة أشهر لنفسه، وهي حقه، وسلّمها بعد ذلك لغير ضرورة، وذلك له مباح، بل هو الأفضل بلا شك؛ لأن جده رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد خطب بذلك على المنبر، وقال: إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين، رويناها من طريق البخاري»^(٢).



البابي وشركاؤه، ط١-١٣٧٨هـ

(١) أي كونها ثابتة بالنص.

(٢) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٦٤-٨٦٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

جواب الشبهة:

إن هذه الشبهة التي أثارها القفارى باطلة لوجهين أساسين:

الأول: عدم التفريق بين الخلافة والإمامية

إن القفارى لم يفرق بين أمرین واضحین، فخلط بینهما، وهمما الإمامة بمعنى الخلافة والحكومة السياسية، والإمامية بمعنى قيادة الأمة وهدايتها، وحراسة الدين والدفاع عنه، ولعله كان قاصراً عن إدراك هذا الفارق بینهما، والذي يدعم هذا التصور هو أنه قد بنى كثيراً من شبكاته على هذا الخلط الذي نبهنا عليه مراراً، فادعى أن الإمام الحسن عليه السلام قد تنازل عن الإمامة، وسلمها إلى معاوية طوعاً، مما يعني أنه لا يوجد نصّ عليه بالإمامية، وهو كما ترى فهم خاطئ وفق النظرية الصحيحة للإمامية التي هي عهد وجعل من الله سبحانه، ولا تخضع للظروف والمتغيرات، وهي ليست باختيار الأمة؛ لأنها متوقفة على العصمة، والعلم الخاصّ، وغيرها من الأمور الخفية التي لا يطلع عليها إلا عالم السرائر جلّ وعلا، فالإمام إمام حتى لو كان جالساً في بيته، أو قابعاً في غياه السجون.

نعم قد اضطرّ أئمة أهل البيت عليهم السلام إلا الإمام علي عليه السلام في بعض الأوقات، إلى التخلّي عن بعض شؤون الإمامة ومهامها وهي الحكومة السياسية لظروف وأسباب معروفة، فليس الإمام الحسن عليه السلام هو الوحيد من بين أئمة أهل البيت عليهم السلام من سُلب حق ممارسة هذا الشأن من شؤون الإمامة وهو المسائل الحكومية والإجرائية، والتي لم تكن هدفاً لأهل البيت عليهم السلام بما هي مكسب وسلطة ووجاهة دنيوية، إلا بقدر ما كانت تصبّ في صالح

الهدف الأساس، وهو حفظ الشريعة وهداية الأمة، ولذا وصف أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ هذه الخلافة، بأنها لا تساوي شمع نعله والدنيا أزهد عنده من عفطة عتر^(١).

والإمام الحسن عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ لا يختلف عن أبيه في التنازل عن هذا المنصب؛ لمقتضى الظرف والمبررات التي سوف نذكر بعضها في المبحث القادم.

الثاني: تنازل الإمام الحسن عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ عن الحكومة السياسية كان

مبررا

إن تنازل الإمام الحسن عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ عن الحكومة السياسية وعقده الصلح مع معاوية له ما يبرره، فإن الظروف الموضوعية والمعطيات التاريخية آنذاك فرضت على الإمام عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ أن يتخذ هذه الخطوة، ومن هذه الأسباب:

١- حقن دماء المسلمين

وهذا ما حدث به الإمام الحسن عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ في خطبته، بعد الصلح، قائلاً: «أما بعد، أيها الناس فإن الله هداكم بأولنا وحقن دماءكم بآخرنا، إلا إن أكيس الكيس التقى، وإن أعجز العجز الفجور، وإن هذا الأمر الذي اختلفت أنا ومعاوية فيه، إما أن يكون أحق به مني، وإما أن يكون حقي تركته الله عزّ وجلّ والإصلاح أمة محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وحقن دمائكم، ثم

(١) انظر: نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١ - ١٤١٢ هـ

التفت إلى معاوية وقال: وإن أدرى لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين...»^(١).
وقال عليه السلام مخاطباً بعض شيعته الذين أبدوا بعض الاعتراضات على صلح الإمام عليه السلام مع معاوية: «أنتم شيعتنا وأهل مودتنا، فلو كنت بالحزم من أمر الدنيا أعمل، ولسلطانها أربض وأنصب، ما كان معاوية بآبأس مني بأساً، ولا أشدّ شكيمة، ولا أمضى عزيمة، ولكنني أرى غير ما رأيتم، وما أردت فما فعلت إلا حقن الدماء، فارضوا بقضاء الله، وسلموا لأمره، وألزموا بيوتكم وأمسكوا - أو قال: كفوا أيديكم - حتى يستريح برّ أو يستراح من فاجر»^(٢).

وقد علق السيد المرتضى على هذا الكلام بقوله: «وهذا كلام منه عليه السلام يشيّي الصدور ويذهب بكل شبهة»^(٣).

فمن خلال هذين النصين المنقولين عن الإمام عليه السلام يتضح أن الإمام عليه السلام كان يرمي من وراء هذا الصلح مع معاوية إلى حقن دماء المسلمين، بعد أن رأى أن الظروف غير مواتية للاستمرار بالحرب والقتال، فأثر حقن الدماء والتقطّع الأنفاس ولملمة الجراح.

٢- خذلان الجيش وتفرقه عن الإمام الحسن عليه السلام

قد استخدم معاوية دهاءه في شراء ذمم بعض قواد الجيش، ومنهم عبيد

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٢ ص ١٤، وغيره من المصادر.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ - هـ ٦٥٨ - أحمد زكي صفوتو، جمهرة خطب العرب: ج ٢ ص ١٦، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

(٣) السيد المرتضى، تنزيل الأنبياء: ص ٢٢٤، الناشر: دار الأضواء - بيروت.

الله بن العباس حيث هدده معاوية ورغبه بأن يهب له الأموال عند مجئه إليه وتركه جيش الإمام الحسن عليه السلام.

قال البلاذري في الأنساب: «ثم بعث معاوية بعد ذلك عبد الرحمن بن سمرة إلى عبيد الله، وخلا به، وحلف له أن الحسن سأله معاوية الصلح، وجعل لعبيد الله ألف ألف درهم إن صار إليه»^(١).

وقال ابن أبي الحميد: «أرسل معاوية إلى عبيد الله بن عباس أن الحسن قد راسلني في الصلح، وهو مسلم الأمر إليّ، فإن دخلت في طاعتي الآن كنت متبعاً، وإلا دخلت وأنت تابع، ولك إن أجبتني الآن أن أعطيك ألف ألف درهم، أُعجل لك في هذا الوقت نصفها، وإذا دخلت الكوفة النصف الآخر، فانسل عبيد الله إليه ليلاً، فدخل عسكر معاوية، فوْفَى له بما وعده»^(٢).

وقال ابن الأثير وهو يروي قصة تفرق جيش الإمام الحسن عليه السلام عنه وخذلانهم: «فلما نزل الحسن المدائن نادى مناد في العسكر: ألا إن قيس بن سعد قتل فانفروا، ففروا بسرادق الحسن، فنهبوا مたعوه حتى نازعوه بساطاً كان تحته، فازداد لهم بغضاً ومنهم ذرعاً... فلما رأى الحسن تفرق الأمر عنه كتب إلى معاوية...»^(٣).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ.

(٢) ابن أبي الحميد، شرح نهج البلاغة: ج ١٦ ص ٤٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشريكاؤه، ط ١٣٧٨ هـ.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٤٠٥ - ٤٠٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ↪

بل إن هناك جماعة من رؤوس القبائل كاتبوا معاوية ووعدوه بالطاعة له، وضمنوا له تسليم الإمام الحسن عليه السلام عند وصوله إليهم، قال ابن الصباغ المالكي: «وكتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالطاعة سرّاً واستحثوه على سرعة السير نحوهم وضمنوا له تسليم الحسن عليه السلام عند دنوّهم من عسکره والفتک به، وبلغ الحسن عليه السلام ذلك وتحقق فساد تيّات أكثر أصحابه وخذلائهم له، ولم يبق معه ممن يأمن غائلته إلا خاصة شيعته وشيعة أبيه، وهم جماعة لا يقومون بحرب أهل الشام، فكتب إلى معاوية في الهدنة والصلح فأجابه إلى ذلك، وأنفذ إليه كتب أصحابه الذين ضمنوا له فيها الفتک فيه وتسليمه إليه»^(١).

ولم يقف الأمر عند تخاذلهم عنه وتركه والذهاب إلى معاوية، بل اتهموه بالشرك وطعنوه وأرادوا قتلها، قال أبو الفرج: «بدأ الجيش بالتخاذل إلى أن وصل الأمر إلى أن أحد عناصر جيشه طعنه واتهمه بالشرك، وذلك حينما قام إليه رجل منبني أسد منبني نصر بن قعين يقال له: الجراح بن سنان، فلما مرّ في مظلم ساباط قام إليه فأخذ بليام بغلته وبيده معول، فقال: الله أكبر يا حسن أشركت كما أشركت أبوك من قبل، ثم طعنه فوقع الطعنة في فخذة فشقته حتى بلغت أربيته، فسقط الحسن إلى الأرض بعد أن ضرب الذي طعنه بسيف كان بيده واعتنيقه وخرّاً



جميعاً إلى الأرض»^(١).

وهذا يدلّ على أن معاوية قد نجح في زعزعة أركان جيش الإمام بأساليب وألوان مختلفة منها: الأموال، والكذب الإشاعات، بحيث استمال قواد الجيش والقبائل، ووجد معاوية الأرض الخصبة التي تتقبل هذه العروض؛ نتيجة لعدم إيمان الأمة نفسياً وعقائدياً بما يمثله الإمام علیه السلام من امتداد للرسالة، علمًاً وعملاً وتطبيقاً.

إذن فقول القفاري: «فكيف استحل الحسن والحسين (رضي الله عنهمَا) إبطال عهد رسول الله ﷺ إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أن الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه»

يعدّ قولًا باطلًا؛ لأن الإمام الحسن علیه السلام لم يبطل عهد رسول الله ﷺ في الإمامة عليه وعلى أخيه، ولم يكن طائعاً لهذا الأمر، بل ألجأته الظروف لهذا الصلح، وقد تقدمت الإشارة إلى بعض تلك العوامل التي أدّت إلى ذلك، ومن تلك العوامل ما تقدم من خذلان الجيش الذي كان معه، لا كما صور القفاري أن معه مائة ألف عنان يموتون دونه، فهذا الكلام فيه مبالغة كبيرة؛ لأن التاريخ يحدثنا بعكس ذلك فإن الجيش بدأ ينفض ويترافق بسبب مكاتبية معاوية لرؤساء القبائل ومكاتبتهم له، فلم يشعر عبيد الله بن العباس، وقيس بن سعد إلاّ وهم في عدد أقل بكثير مما خرجوا به من الكوفة،

(١) أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين: ص٤١، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف، ط٢ - ١٤١٤ هـ. المفید، الإرشاد: ج٢ ص١٢، الناشر: دار المفید - بيروت، ط٢ - ١٣٨٥ هـ.

إضافة إلى عدم ثقتهم فيمن تبقى معهم، بل قيل إن عبيد الله بن العباس نفسه هرب إلى معاوية بعد إشاعة أشاعها معاوية من أن الحسن بن علي نفسه يفاوض في شروط تسلیم الخلافة.

أضف إلى ذلك أن معاوية أجاد استخدام الحرب النفسية، فكان يرسل من يفشي في جيش الحسن أن جيش قيس بن سعد قد أبى إبادة كاملة، وأن الفائز من سبق إلى معاوية، فتفرق الناس عن الحسن عليه السلام وطعنوه ونهبوا بعض أمواله، ووجد الحسن نفسه بين أناس (أغلبهم مع من غالب) يسوقهم المال والتبغية للقبيلة^(١).

كما أن أهل الكوفة وخلال مدة وجيزة - وهي مدة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام - قد دخلوا حرباً طاحنة خلفت أضراراً كبيرة في المجتمع الكوفي، حيث قدم أبناء الكوفة عشرات الآلاف من الشهداء، فقد قتل منهم على أقل تقدير خمسة آلاف في معركة الجمل^(٢)، وربما تصل بعض تقديرات القتلى إلى عشرة أو خمسة عشر ألفاً، حيث روي أن مجموع القتلى آنذاك من الجانبين كان نيفاً وثلاثين ألفاً^(٣)، وأما صفين فقد تراوح عدد القتلى فيها من أهل الكوفة بين عشرين ألفاً إلى خمسة وعشرين^(٤).

(١) انظر: حسن بن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد: ص ٦٧، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - الأردن.

(٢) انظر: الطبری، تاريخ الطبری: ج ٣ ص ٥٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمی - بيروت.

(٣) انظر: البیعوبی، تاريخ البیعوبی: ج ٢ ص ١٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) انظر: المسعودی، مروج الذهب: ج ٢ ص ٤٠٤ - ٤٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٥ -

إن عدد القتلى الكبير والضغط النفسي الذي سببته الحرب، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي ترجم نتيجة الحروب المتواتلة، كل ذلك أدى إلى إرهاق أهل الكوفة ومطالبتهم بالصلح وترك الحرب، حتى أخذوا ينادون: (البقية البقية)

روى ابن الأثير في الكامل عن الحسن عليه السلام أنه قال: «ألا وإن معاوية دعانا لأمر ليس فيه عزّ ولا نصفة، فإن أردتم الموت رددناه عليه وحاكمناه إلى الله عزّ وجلّ بظبا السيف، وإن أردتم الحياة قبلناه وأخذنا لكم الرضى، فناداه الناس من كلّ جانب: البقية البقية وامض الصلح»^(١).

٣- الحفاظ على أهل بيته وشيعته

إن الإمام الحسن عليه السلام بهذا الصلح حافظَ على البقية الباقيَة من محبي الإمام علي عليه السلام وأهل بيته وشيعته لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم؛ لأنّ في ذلك حفاظاً على الثقل والعدل الثاني للقرآن، وهذا ما أفاده الكاتب السلفي حسن بن فرحان المالكي، قائلاً: «فكان الحسن بن علي بين أمرتين إما أن يستعين بهذه القلة من المخلصين ضد هذه الجموع الكبيرة، وإما أن يلتجأ لمصالحة معاوية، فكان هذا الخيار الأخير هو الذي ترجح عند الحسن لحفظ البقية الباقيَة من محبي الإمام علي وأهل البيت لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم وكان اللجوء للخيار الأول (محاربة معاوية) يعني - إلى

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٤٠٦، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ

حدّ كبير – القضاء على كلّ من يذكر الإمام علياً بخير من أهل العراق وبهذا يضيع فضل وأثار (الثقل الثاني) بعد كتاب الله^(١).

ـ فضح معاوية من خلال وثيقة الصلح

إن واحدة من نتائج الصلح مع معاوية، هي فضحه وكشف حاله أمام شريحة كبيرة، ممن خدعوا بخلافته من المسلمين، فإنّ هناك شروطاً وبنوداً وضعها الإمام علیه^{عليه السلام} على معاوية وألزمها عليه؛ لكي يكشف الوجه الحقيقي لمعاوية من خلال نقضه لهذه الشروط والبنود.

ومن جملة هذه البنود: أن يعمل معاوية في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ وأن لا يعهد لأحد من بعده، وأن يترك الأمر للناس يختارون من يرونهم صالحاً للخلافة، وأن لا يغدر بالإمام الحسن علیه^{عليه السلام} وشيعته، وغيرها من بنود الصلح. وقد تعهد معاوية بأن تكون الخلافة من بعده للإمام الحسن علیه^{عليه السلام} وأن لا يغدر به.

قال البلاذري: «فكتب معاوية كتاباً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب للحسن بن علي من معاوية بن أبي سفيان، إني صالحتك على أن لك الأمر من بعدي، ولك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) وأشدّ ما أخذه الله على أحد من خلقه من عهد وعقد، لا أبغيك غائلاً ولا مكروهاً... ثم بعث الحسن عبد الله بن الحارث

(١) حسن بن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد: ص ٦٧، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - الأردن، ط ٢ - هـ ١٤٢٥.

بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمّه هند بنت أبي سفيان، فقال له: ائت خالك، فقل له: إنْ أَمِنْتُ بِالنَّاسِ بِإِعْتِدَكَ، فدفع معاوية إليه صحيفة بيضاء، قد ختم في أسفلها، وقال: اكتب فيها ما شئت.

فكتب الحسن: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما صالح عليه الحسن بن علي، معاوية بن أبي سفيان: صالحه على أن يسلّم إليه ولاية أمر المسلمين، على أن يعمل فيها بكتاب الله وسنته نبيه وسيرة الخلفاء الصالحين، وعلى أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شوري، والناس آمنون حيث كانوا على أنفسهم وأموالهم وذارياتهم، وعلى أن لا يبغى الحسن بن علي غائلاً سرّاً ولا علانية، ولا يخيف أحداً من أصحابه»^(١).

لكن معاوية لم يتقيّد بتلك الشروط وما تعهد به؛ مما أثار حفيظة المسلمين وببدأ الشك يسري عند الصحابة وكبار التابعين، فانكشف حاله أمام المسلمين وعرفوا أنه لا عهد لمعاوية ولا ذمة، وأنه خان وعده، فقد جاء في كتاب الأنساب للبلاذري: «ثم قام معاوية فخطب الناس، فقال في خطبته: ألا إني شرطت في الفتنة شروطاً أردت بها الألفة ووضع الحرب، ألا وإنها تحت قدمي»^(٢).

وقال ابن أعثم الكوفي: «ثم تكلّم معاوية... وقد كنت شرطت لكم

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٨٦-٢٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ص ٢٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ

شروطًا، أردت بذلك الألفة واجتماع الكلمة وصلاح الأمة وإطفاء النائرة، والآن، فقد جمع الله لنا كلمتنا وأعز دعوتنا، فكل شرط شرطته لكم، فهو مردود، وكل وعد وعدته أحدًا منكم، فهو تحت قدمي. قال: فغضب الناس من كلام معاوية وضجّوا وتكلّموا، ثم شتموا معاوية وهمّوا به في وقتهم ذلك، وكادت الفتنة تقع، وخشي معاوية على نفسه، فندم على ما تكلّم به أشد الندم^(١).

الخلاصة

إن هذه الشبهة ضعيفة وليس فيها ما يدل على تنازل الإمام الحسن لمعاوية عن منصب الإمامية الإلهية، بل تنازل عن الحكومة، وكان تنازله عليه عليه عليه له مبرراته وأسبابه، كخذلان جيشه له وحقن دماء المسلمين، والحفاظ على شيعته ومحبيه من بقي معه، كما أنه بهذا الصلح كشف للناس ضلال وزيف معاوية الذي لو لا هذا الصلح لما انكشف لكثير من الناس الذين تبين لهم أن معاوية شخص لا يحترم العهود والمواثيق التي يجب على المسلم الالتزام بها، فتنازل الإمام عليه عليه بهذه الكيفية وظل هذه الأجواء لا يعني بأي شكل من الأشكال أنه تنازل عن الإمامية الإلهية كما تقدّم.

(١) ابن أثيم الكوفي، كتاب الفتوح: ج ٤ ص ٢٩٣ - ٢٩٤، الناشر: دار الأضواء - لبنان، ط ١٤١١ هـ

الشبهة: منكر إمامية أحد أئمة الشيعة كافر ويستحق الخلود في النار

قال القفاري: «وينقل شيخهم المفید اتفاقهم على هذا المذهب في تکفیر أمة الإسلام، فيقول: اتفقت الإمامية على أن من أنکر إماماً أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو کافر ضال مستحق للخلود في النار»^(١).

أسسیات الشبهة

زعم القفاري أن الشيعة تعتقد بأن من يخالفهم من المذاهب الأخرى، كلّهم کفرة؛ لأنّهم لا يعتقدون بالإمامية التي تقول بها الشيعة، فهم يکفّرون كلّ المسلمين باستثناء طائفتهم، ويحكمون عليهم بأنّهم يستحقون جميعاً دخول النار، وهذا واضح في كلمات علمائهم ومشايخهم، فالشيخ المفید من كبار علمائهم لم يخف ذلك وصرح به.

وهذه الشبهة ترتكز على أمور هي:

أولاً: وقوع الخلط عند القفاري، فلم يفرق بين أنواع الكفر الواردة في الشريعة، ففهم أن المراد بالکفر هنا، هو الکفر المخرج عن الإسلام الذي تترتب عليه الأحكام الشرعية المعروفة كالنجاسة وغيرها.

ثانياً: عدم إدراك القفاري لمكانة الإمامة عند الشيعة، ونظرتهم لها، وهل هي من أصول الدين، أم من أصول المذهب عندهم؟ وهل هي ضرورية

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٦٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وبديهية عند جميع المسلمين أم أنها نظرية؟ ثم هل أن منكري إمامية الأئمة، على حد سواء عند الشيعة بلا فرق بين من ثبت له ذلك بحجة وأنكر ذلك، وبين من جهل بها؟

فإن جميع هذه الأمور لم يلحظها القفاري في صياغة شبهته، مع أن لها تأثيراً كبيراً في دفع الشبهة من أساسها، كما سيتضح.

ثالثاً: عدم فهم القفاري لمغزى كلام الشيخ المفيد الذي لا يلزم منه تكفير سائر المسلمين، كما زعم القفاري.

الجواب:

الكفر هنا ليس بمعناه المقابل للإسلام

الكفر له معان متعددة

الكفر في اللغة: ستر الشيء وتغطيته، ومنه سمي الليل كافراً؛ لأنه يغطي كل شيء بسواده^(١). والكفر قد استعمل في القرآن في معان عديدة منها:
أولاً: في مقابل الشرك، قال تعالى: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّيِّ لَيَبْلُوَنِي أَشَكُّ أَمْ أَكُفُّ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبَّيِّ غَنِّيٌّ كَرِيمٌ﴾^(٢)
وهو ما يعبر عنه بكفر النعم.

ثانياً: الكفر في مقابل الولاء، وهو ما يعبر عنه بكفر البراءة، وذلك في

(١) انظر: الجوهري، الصحاح: ج ٢ ص ٨٠٧ - ٨٠٨، الناشر: دار العلم للملاتين - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٧ هـ.

(٢) النمل: ٤٠

قوله عزّ وجلّ يحكي قول إبراهيم عليه السلام: ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ
الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبْدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾^(١) فمعنى الكفر هنا: أننا
تبَرَّأْنَا مِنْكُمْ.

وكذا قوله تعالى الذي يذكر الشيطان وبراءته من أوليائه من الإنس يوم
القيمة: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلِ﴾^(٢) وقال: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ
دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةً بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ
بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾^(٣) يعني يتبرأ بعض من بعض.

ثالثاً: الكفر في مقابل الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ
شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكُفِرْ﴾^(٤)، وهذا الكفر تارة يكون بلا معرفة فينكر
ربوبية رب، وتارة يكون مقارناً للمعرفة، فال الأول مثل قول القائل: لا رب
ولا جنة ولا نار. والثاني من قبيل المعنى في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ
يَسْتَفْتَحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلِمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ
عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٥) فقد استعمل القرآن كلمة كفر وأراد بها من أنكر ما كان
به على معرفة وعلم، فهو نكراً بعد استقرار في النفس ويقين.

رابعاً: الكفر في مقابل الطاعة، وهو ما يعبر عنه بكفر ترك الأمر الإلهي

(١) الممتحنة: ٤.

(٢) إبراهيم: ٢٢.

(٣) العنكبوت: ٢٥.

(٤) الكهف: ٢٩.

(٥) البقرة: ٨٩.

وهو قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفَكُونَ دَمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَفْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشَهَّدُونَ * ثُمَّ أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ تَقْتَلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالإِثْمِ وَالْعُدُوانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسْارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَقُوْمُونَ بِيَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِيَعْضِ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خَزِيٌّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِ العَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(١).

فتبيّن أنّ الكفر له أكثر من معنى، ولا ينحصر معناه في المعنى المتعارف والذي ينصرف إليه اللفظ وهو الكفر الذي يقابل الإسلام.

ليس كل منكر للإمامية كافرا

تعتقد الشيعة بأنّ الإمامة، على الرغم من وفرة أدلةها من الكتاب والسنة ووضوحها، إلا أنها قد اكتنفها شيء من الغموض والتشویش فيما بعد بسبب تضافر عدد من العوامل والظروف الخاصة، مما ساهم في خفائها على الكثير من المسلمين في الماضي والحاضر، فأصبحت ليست ضرورية وبديهية عند طوائف كثيرة من المسلمين، وإنما هي نظرية بمعنى أنها تحتاج إلى بذل الجهد والنظر والتأمل في الأدلة والتجرّد عن المتبنيات والأفكار المسبقة، والتحلي بال موضوعية في البحث العلمي، وهذا مما لا يتوفّر لكثير من الناس، ولذا اعتقدت الشيعة أن الإمامة من أصول المذهب

(١) البقرة: ٨٤ - ٨٥

الشيعي لا من أصول الدين، قال السيد الخميني حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْكُفَّارِ: «إن الإمامة بالمعنى الذي عند الإمامية ليست من ضروريات الدين، فإنها عبارة عن أمور واضحة بدائية عند جميع طبقات المسلمين، ولعل الضرورة عند كثير على خلافها فضلاً عن كونها ضرورة، نعم هي من أصول المذهب»^(١). وقال السيد الصدر حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْكُفَّارِ: «فمن الجلي أن هذه القضية لم تبلغ في وضوحاً إلى درجة الضرورة»^(٢).

وقال السيد الخوئي حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْكُفَّارِ: «وأما الولاية بمعنى الخلافة، فهي ليست بضرورية بوجه، وإنما هي مسألة نظرية وقد فسّرها بمعنى الحب والولاء، ولو تقليداً لآبائهم وعلمائهم، وإنكارهم للولاية بمعنى الخلافة، مستند إلى الشبهة»^(٣).

من هنا لم يتعامل علماء الشيعة مع منكر الإمامة بشكل واحد، وإنما فرقوا في ذلك، فمن قام لديه الدليل الواضح على الإمامة وجزم بأنها من الدين ومما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ ثم أنكرها، فحالها سيكون حال بقية أمور الدين التي حصل العلم بها، فمنكرها يحكم بكفره.

كفر منكر الإمامة كفر معصية أو جحود

(١) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣٢٥، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩ هـ

(٢) محمد باقر الصدر، شرح العروة الوثقى: ج ٣ ص ٣١٥، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، ط ١٣٩١ هـ

(٣) الخوئي، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٨٦، الناشر: دار الهادي - قم.

وهذا الكفر: إما هو من قبيل كفر المعصية، وهو فيما لو لم ينكر أصل الإمامة، وإنما ترك وعصى الأمر الإلهي بوجوب طاعة الإمام، وهو كفر يستحق فاعله النار والخلود فيها، حاله حال كثير من المعاشي التي توجب دخول النار، وهذا المعنى هو أحد المعنين اللذين يمكن حمل قول الشيخ المفید عليهما، ويفيد هذا المعنى قول الشيخ المفید في أوائل المقالات، حيث ذكر الشيخ رحمه الله قبل العبرة التي نقلها القفاري، كلاماً قال فيه: «في تسمية جاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمة من فرض الطاعة...»^(١). فهو ناظر إلى منكري الطاعة والامتثال للأمر الإلهي. فيكون مقصوده كفر العصيان.

وهذا المعنى يظهر من رواية المفضل عن الإمام الكاظم عليه السلام عندما سأله عن الإمام من بعده: «قال: قلت: هو صاحب هذا الأمر من بعدي؟ قال: نعم، من أطاعه رشد، ومن عصاه كفر»^(٢).

وكذلك يجد من يتبع في الروايات أن الكفر قد استعمل كثيراً فيمن ترك أمر الله تعالى، أو أتى بما نهى عنه، من قبيل ما روى عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في صحيح البخاري أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(٣)،

(١) المفید، أوائل المقالات: ص ٤٤، الناشر: دار المفید - بيروت، ط ٢ - ١٤١٤ هـ

(٢) الحرّ العاملی، وسائل الشیعة: ج ٢٨ ص ٤٣٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم، ط ٢ - ١٤١٤ هـ

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٤٨ - ١٧ ح ١٧ - ١٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ

أو في مسألة ترك الصلاة مثلاً، فقد روى مسلم والترمذى والنسائى أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(١). وروى الترمذى بسنده عن عبد الله بن شقيق العقيلي، قال: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرَوْنَ مِنَ الْأَعْمَالِ شَيْئاً تَرَكَهُ كُفْرٌ غَيْرُ الصَّلَاةِ»^(٢).

وكذلك أخرج الترمذى أيضاً بسنده عن ابن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي يَبْتَدِئُ بِهِ وَيَنْهَا الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ». قال الترمذى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسْنٌ صَحِيحٌ»^(٣).

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «وَتَأْوِلُوا قَوْلَهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَسْتَحْقِقُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عِقَوبَةُ الْكَافِرِ، وَهِيَ الْقَتْلُ، أَوْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحْلِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَؤُولُ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ أَوْ أَنْ فَعْلَهُ فَعْلُ الْكَافِرِ»^(٤).

وإما أن يكون كفر منكر الإمامة كفر جحود وهو أن ينكر الشيء بعد معرفته، فإن من ينكر الإمامة بعد معرفتها وأنها من الدين الذي جاء به النبي ﷺ يعد كافراً كفر جحود، وهو الكفر الذي يقابل الإيمان، لأنه

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦٢ ح ١٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. الترمذى، سنن الترمذى: ج ٤ ص ١٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ٤ ص ٣٠٤، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢ - ١٤١٤ هـ.

(٢) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٤ ص ١٢٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ

(٣) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٤ ص ١٢٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ

(٤) النووي، شرح مسلم: ج ٢ ص ٧١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

يستلزم تكذيب النبي ﷺ، قال الإمام الصادق ع: «أما الوجه الآخر من الجحود على معرفة، وهو أن يجحد الباجح وهو يعلم أنه حق، قد استقر عنده، وقد قال الله عز وجل: وجحدوا بها واستيقنوا أنفسهم ظلماً وعلواً»^(١).

ونظير هذا التكفير موجود في كتب المسلمين، فقد وردت روايات بتكفير من أنكر ثبوت بعض الأمور المعلومة والثابتة بالأدلة كخروج الدجال أو خروج المهدى في آخر الزمان، فعن جابر رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدى فقد كفر»^(٢).

وقد أخرج الجوني في فرائد السmitters عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ «من أنكر خروج المهدى فقد كفر بما أنزل على محمد»^(٣). وعلى هذا المعنى يمكن حمل عبارة الشيخ المفید في كلامه الذي نقله لنا القفارى، قال: «من أنكر إماماً أحد من الأنئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال».

(١) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٣٨٩ - ٣٩٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) عبد الرحمن السعدي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: ج ٢ ص ٤٣١، الناشر: مكتبة ابن تيمية. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٥ ص ١٣٠، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت. ابن حجر الهيثمي، الفتاوی الحدیثیة: ج ١ ص ٢٧، الناشر: دار الفكر. السیوطی، الحاوی للفتاوی: ج ٢ ص ٧٨، الناشر: دار الكتب العلمیة - بيروت، ط ١٤٢١ هـ - ١٤٠٠ هـ

(٣) الجوني، فرائد السmitters: ج ٢ ص ٣٣٤، الناشر: مؤسسة المحمودی - بيروت، ط ١٤٠٠ هـ

الحكم بـكفر منكر الإمامة لا يعم جميع أهل السنة

إنَّ كلاً المعنين من الكفر الذي يطلق على منكر الإمامة لا يشمل غالباً أهل السنة، لأنَّ غالباً أهل السنة ينكرون الإمامة جهلاً بها؛ لعدم وضوح دليلها لديهم؛ ولأنَّهم تعرضوا لممارسات أفضت إلى تغيير جوهري في فهم الدليل الدال على الإمامة وضرورتها، فالحكم يختص بالذين تبيَّن لهم الحق جلِّياً وقام عندهم الدليل الواضح، ومع هذا عصوا وعاندوا وجحدوا. فأهل السنة - في اعتقاد الشيعة - هم مسلمون، يجب احترام دمائهم وأعراضهم وأموالهم، ويجوز منا كحتهم وأكل ذبائحهم، وعلى هذا روايات أئمة أهل البيت عليهما السلام وفتاوي علماء الشيعة قديماً وحديثاً.

إسلام أهل السنة في روايات أهل البيت عليهما السلام

لقد دلت روايات أهل البيت عليهما السلام التي نقلها الشيعة في كتبهم على معاملة المخالفين من أهل السنة على أنَّهم مسلمون إخوة للشيعة في الدين والمعتقد، وحثَّت هذه الروايات على حسن معاشرتهم والتفاعل معهم في الأفراح والأتراح، والصلوة عليهم في مساجدهم، فعن عبد الله بن سنان، قال: «سمعت أبي عبد الله عليهما السلام يقول: أوصيكم بتقوى الله عز وجل، ولا تحملوا الناس^(١) على أكتافكم فتدلوها، إن الله تبارك وتعالى، يقول في كتابه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَا﴾ ثم قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم،

(١) يقصد بالناس هم أهل السنة في تعبير الروايات.

واشهدوا لهم وعليهم، وصلوا معهم في مساجدهم»^(١).

وروى زيد الشحام عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «يا زيد خالقو الناس بأخلاقهم، صلوا في مساجدهم، وعودوا مرضاهم، واهشدوا جنائزهم، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا، فإنكم إذا فعلتم ذلك، قالوا: هؤلاء العجفريّة رحم الله جعفرًا ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه، وإذا تركتم ذلك، قالوا: هؤلاء العجفريّة فعل الله بجعفر ما كان أسوأ ما يؤدب أصحابه»^(٢).

وعن إسحاق بن عمّار، قال: «قال لي أبو عبد الله: يا إسحاق أتصلي معهم في المسجد؟ قلت: نعم، قال: صلّ معهم، فإن المصلّي معهم في الصفة الأولى، كالشهير سيفه في سبيل الله»^(٣).

وعن الحلبـي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صلّى معهم في الصفة الأولى كان كمن صلّى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٤)

وعن معاوية بن وهب، قال: «قلت لأبي عبد الله: كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا، وفيما بيننا وبين خلطائنا من الناس؟ قال: فقال: تؤدون الأمانة إليهم، وتقيمون الشهادة لهم وعليهم، وتعودون مرضاهم،

(١) البرقي، المحاسن: ج ١٨، ص ١، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. الحر العالمي، وسائل الشيعة: ج ٨، ص ٣٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهما السلام لإحياء التراث - قم، ط ٢٠١٤هـ.

(٢) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٣٨٣، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ٢.

(٣) الطوسي، تهذيب الأحكام: ج ٣، ص ٢٧٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٤ - ١٣٦٥هـ.

(٤) الكليني، الكافي: ج ٣، ص ٣٨٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

وتشهدون جنائزهم»^(١).

فلو كان الشيعة يعتقدون بـكفر مخالفיהם من أهل السنة بحيث يخرجونهم عن الإسلام، كيف ينقلون في كتبهم هذه الروايات عن أئمة أهل البيت عليه السلام? بل ويفتي علماؤهم على ضوء هذه الروايات، ويحكمون بإسلامهم والتعامل معهم على هذا الأساس، كما سيأتي.

فقهاء الشيعة يرون إسلام أهل السنة وطهارتهم

لا شك في أن كون المخالف للشيعة يعدّ مسلماً، وليس كافراً، هو من الواضحات عندهم، وقد شهد لهذا الكثير من أقوال فقهاء الشيعة وعلمائهم، وجرى ذلك على ألسنتهم مجرى الضروريات وال المسلمات، وقد صرحوا بعدم كفر مخالفهم ما دام يتلفظ الشهادتين، كما صرّحوا بطهارته - مع أنهم يذهبون إلى نجاسة الكافر- وجواز مناكمته وحرمة ماله، وحرمة انتهائه عرضه.

وإليك بعضًا من أقوالهم:

أقوال فقهاء الشيعة في إسلامهم

قال صاحب الجوادر: «البناء على كفر المخالف، وهو معلوم الفساد، للأخبار المعتبرة ... وبالسيرة القاطعة الدالة على تحقق الإسلام بالشهادتين... وبه تحقن الدماء وتنكح النساء وتحل المواريث وغير

(١) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٦٣٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

ذلك»^(١).

وقال في مورد آخر: «ضرورة معلومية عدم كفر المخالفين على وجه تجرى عليهم أحكامهم الدنيوية، للسيرة القطعية والأدلة السمعية»^(٢).

وقال السيد الخميني: «إن المنساق من الروايات أن الشهادتين تمام حقيقة الإسلام، وتمام الموضوع لترتيب الآثار الظاهرة على مظاهرها»^(٣).

وقال أيضاً: «أما الاعتقاد بالولاية، فلا شبهة في عدم اعتباره فيه[معنى الإسلام]، وينبغي أن يعد ذلك من الواضحات لدى كافة الطائفة الحقة، إن أريد بالكفر المقابل له ما يطلق على مثل أهل الذمة من نجاستهم وحرمة ذبيحتهم ومساورتهم وتزويجهم، ضرورة استمرار السيرة من صدر الإسلام إلى زماننا على عشرتهم ومؤاكلتهم ومساورتهم وأكل ذبائحهم والصلوة في جلودها، وترتيب آثار سوق المسلمين على أسواقهم من غير أن يكون ذلك لأجل التقية، وذلك واضح لا يحتاج إلى مزيد تجشم»^(٤).

وقال السيد الشهيد الصدر: «من آمن بوحدانية الله ورسالة محمد واليوم الآخر، فهو مسلم طاهر، من أي فرق أو طائفة أو أي مذهب كان من المذاهب الإسلامية، وكل إنسان أعلن الشهادتين (الشهادة لله وللنبي

(١) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام: ج ٤ ص ٨٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران ط ٢.

(٢) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام: ج ٣٠ ص ٩٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران ط ٢.

(٣) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٦٣٤ - ٦٣٥، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ

(٤) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣١٥ - ٣١٦، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ

محمد بالرسالة) فهو مسلم عملياً وظاهر، حتى ولو عُلمَ بأنه غير منظو في قلبه الإيمان بمدلول الشهادتين مادام هو نفسه قد أعلن الشهادتين، ولم يعلن بعد ذلك تكذيبه لهما، وكل من ولد عن أبوين مسلمين فهو مسلم عملياً وظاهر ما لم يعلن تكذيبه للشهادتين^(١).

أقوال فقهاء الشيعة في طهارتهم

قال الشيخ الأنصاري: «المشهور طهارة المخالف لأهل الحق... للأصل وأدلة طهارة المسلمين من النص والإجماع... هذا مضافاً إلى السيرة القطعية المستمرة من زمن حدوث هذا المذهب إلى يومنا هذا من الآئمة صلوات الله عليهم وأصحابهم، ومن جميع المؤمنين من المباشرة لهم ومساورتهم والأكل من ذبائحهم وأطعامتهم ومزاجتهم...»^(٢).

وقال السيد الخوئي: «وقد أسلفنا أن انكار الضروري إنما يستتبع الكفر والنجاسة فيما إذا كان مستلزمًا لتكذيب النبي ﷺ كما إذا كان عالماً بأنّ ما ينكره مما ثبت من الدين بالضرورة، وهذا لم يتحقق في حقّ أهل الخلاف؛ لعدم ثبوت الخلافة عندهم بالضرورة لأهل البيت ع. نعم الولاية – بمعنى الخلافة – من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين»^(٣).

(١) محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة: ص ٢٢١، الناشر: مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

(٢) الأنصاري، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٣٥١، الناشر: مؤسسة آل البيت ع - قم، طبعة قديمة.

(٣) السيد الخوئي، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٨٦، الناشر: مؤسسة آل البيت ع - قم، ط ٢.

وقال السيد الخميني رحمه الله: «بل يمكن دعوى الاجماع أو الضرورة بعدم نجاستهم»^(١).

وقال أيضاً: «فالتشكك في طهارة المسلم... كالتشكك في البديهي»^(٢).

(١) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣١٧، طبعة مصورة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ.

(٢) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٦٣٥، طبعة مصورة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ.

من أنكر إمامية أحد الشيختين فهو كافر يستحق النار

وبعد أن قمنا بإعطاء تفسير لمعنى الكفر الذي يقول به الشيعة لمن أنكر إمامية أحد أئمة الشيعة، نقول: نحن أيضاً نطالب بتفسير واضح للتكفير الذي يملأ كتب أهل السنة لمن لا يعتقد بخلافة الشيختين وينكرها.
وإليك عدة نماذج لا نموذجاً واحداً من أقوال علماء أهل السنة في مختلف الأزمان والأعصار:

قال كمال الدين السيواسي في شرح فتح القدير: «وفي الروافض أن من فضل علياً على الثلاثة فمبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق أو عمر رضي الله عنهما فهو كافر»^(١).

وقال أبو عبد الله المقدسي في الفروع، وأبو الحسن المرداوي في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: «وذكر ابن حامد في أصوله كفر الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة، ومن لم يكُفِّرْ من كُفَّرَناه فُسِّقَ وَهُبَّرَ»^(٢).

وقال تقي الدين السبكي: «ورأيت في المحيط من كتب الحنفية عن

(١) السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير: ج ١ ص ٣٥٠، الناشر: دار الفكر، ط ٢ - بيروت.

(٢) المقدسي، الفروع ومعه تصحيف الفروع لابن سليمان المرداوي: ج ٦ ص ١٥٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٨ هـ. وانظر أيضاً: علي بن سليمان أبو الحسن، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرداوي: ج ١٠ ص ٣٢٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٣٧٧ هـ.

محمد لا تجوز الصلاة خلف الرافضة، ثم قال: لأنهم أنكروا خلافة أبي بكر، وقد أجمعوا الصحابة على خلافه.

وفي الخلاصة من كتبهم في الأصل، ثم قال: وإن أنكر خلافة الصديق فهو كافر، وفي الفتاوى البدعية من كتب الحنفية من أنكر إماماً أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر وقال بعضهم: هو مبتدع، والصحيح أنه كافر».

وأضاف أيضاً: «الأمر الرابع المنقول عن العلماء: فمذهب أبي حنيفة أن من أنكر خلافة الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ومنهم من لم يحُك في ذلك خلافاً، وقال: الصحيح أنه كافر، والمسألة مذكورة في كتبهم في الغاية للسروجي، وفي الفتاوى الظهيرية والبدعية، وفي الأصل لمحمد بن الحسن، والظاهر أنهم أخذوا ذلك عن إمامهم أبي حنيفة (رضي الله عنه)»^(١).

وأما ابن نجم الحنفي، فقال: «والرافضي إنَّ فَضْلَ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ مُبَدِّعٌ وَإِنْ أَنْكَرَ خَلَافَةَ الصَّدِيقِ فَهُوَ كَافِرٌ»^(٢).

وقال ابن حجر الهيثمي: «فمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أن من أنكر خلافة الصديق أو عمر، فهو كافر، على خلاف حكايه بعضهم، وقال

(١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، فتاوى السبكي: ج ٢ ص ٥٨٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن نجم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ١ ص ٦١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الصحيح: أَنَّهُ كافر، والمسألة مذكورة في كتبهم في الغاية للسروري والفتاوی الظهيرية والأصل لمحمد بن الحسن، وفي الفتاوی البدیعیة فِإِنَّهُ قَسْمَ الرافضة إِلَى كفارٍ وغیرهم، وذكر الخلاف في بعض طوائفهم، وفيمن أنكر إمامۃ أبي بکر، وزعم أن الصحیح أَنَّهُ يکفر»^(١).

وقال أيضًا: «وفي الفتاوی البدیعیة من أنكر إمامۃ أبي بکر (رضي الله عنه) فهو کافر، وقال بعضهم: وهو مبتدع، والصحیح أَنَّهُ کافر، وكذلك من أنکر خلافة عمر في أصح الأقوال ولم يتعرض أكثرهم للكلام على ذلك»^(٢).

وقال عبد الرحمن الكلبیولي في مجمع الأنہر: «قال المرغینانی: تجوز الصلاة خلف صاحب هوى إِلَّا أَنَّهُ لا تجوز خلف الرافضی والجهنی والقدري والمشبهة ومن يقول بخلق القرآن، والرافضی إِنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فَهُوَ مبتدع، وإنْ أنکر خلافة الصدیق فهو کافر»^(٣).

وقال الطھطاوی في حاشیته على مراقي الفلاح: «إِنْ أنکر خلافة الصدیق کفر كمن أنکر الإسراء لا المراجعة وأَلْحَقَ فِي الفتح عمر

(١) الهیثمی، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٣٨ - ١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، ط ١ - ١٤١٧ھـ.

(٢) الهیثمی، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، ط ١ - ١٤١٧ھـ.

(٣) الكلبیولي، مجمع الأنہر في شرح ملتقى الأبحار: ج ١ ص ١٦٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

بالصديق في هذا الحكم، وألحق في البرهان عثمان بهما أيضاً^(١).

وقال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار: «وفي الفتح عن الخلاصة: ومن أنكر خلافة الصديق أو عمر فهو كافر»^(٢).

وفي الفتاوى الهندية: «من أنكر إماماً أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر، وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر، والصحيح أنه كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر (رضي الله عنه) في أصح الأقوال، كذا في الظهيرية»^(٣).

تكفيرهم الشيعية مطلقاً

لا يقتصر تكفيرون الشيعة على إنكار خلافة أبي بكر فقط، بل هناك أقوال صريحة وواضحة تدلّ على تكفيير عموم الشيعة - في الوقت الذي يلتزم الشيعة بإسلام غالب أهل السنة - فنجد هم يحكمون بنجاسة الشيعة، بل بوجوب قتلهم، بل وجوائز سي نسائهم، ففي الفتاوى الحميدية المشهورة التي نقلها ابن عابدين، قال في جواب من سأله عن السبب في وجوب مقاتلة الشيعة وجوائز قتلهم: «اعلم أسعده الله أن هؤلاء الكفرا والبغاء الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغى والعناد، وأنواع الفسق والزندة

(١) الطحطاوي الحنفي، حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: ص ٣٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار: ج ١ ص ٥٦١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: ج ٢ ص ٢٦٤، الناشر: دار الفكر - ١٤١١هـ.

والإلحاد، ومن توقف في كفرهم وإلحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم، وسبب وجوب قتالهم وجواز قتلهم البغي والكفر معاً، أما البغي فإنهم خرموا عن طاعة الإمام، (خلد الله تعالى ملكه إلى يوم القيمة)... إلى أن قال: فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار تابوا أو لم يتوبوا، ثم حكم باسترناق نسائهم وذرياتهم»^(١).

ثم قال ابن عابدين: «... فلذا أجمع علماء الأعصار على إباحة قتلهم وأنّ من شك في كفرهم كان كافراً»^(٢).

فانظر إلى قوله: بوجوب قتلهم، تابوا أم لم يتوبوا!! وكذلك الحكم باسترناق نسائهم وذراريهم، وكيف أجمع علمائهم على إباحة قتلهم! وهناك شواهد عديدة ونماذج لفتاوي تكفيرية في حق أتباع أهل البيت عليهما السلام صدرت عن علماء أهل السنة منذ العصور الأولى وحتى يومنا هذا، وقد كفانا القفاري نفسه مؤونة البحث عنها، حيث أفرد لها عنواناً في رسالته هذه سماه: (القول بتكفيرهم) في آخر مباحث رسالته، قال: «القول بکفرهم: وقد ذهب إلى هذا كبار أئمة الإسلام كالإمام مالك وأحمد، والبخاري وغيرهم، وفيما يلي نصوص فتاوى أئمة الإسلام وعلمائه في الرافض المسمون بالاثني عشرية والجعفريّة».

(١) ابن عابدين، العقود الدرية في تنقیح الفتاوى الحامدية للعمادی: ص ١٢٧ - ١٢٩، باب الردة والتعزیر، نسخة مخطوطة ١٢٦٤هـ

(٢) ابن عابدين، العقود الدرية في تنقیح الفتاوى الحامدية للعمادی: ص ١٢٧ - ١٢٩، باب الردة والتعزیر، نسخة مخطوطة ١٢٦٤هـ

ثم بدأ بسرد أسماء العلماء الذين كفروا الشيعة، وقد بدأ الإمام مالك وانتهى بالآلوي صاحب التفسير الذي نقل عنه قوله: «ذهب معظم علماء ما وراء النهر إلى كفر الاثني عشرية، وحكموا بإباحة دمائهم وأموالهم وفروج نسائهم»^(١).

لاحظ الفارق بين معنى الكفر الذي يقول به بعض علماء الشيعة ونتائجها، والكفر الذي يراه أهل السنة ونتائجها!!

ولازال الحكم بتكفير الشيعة في عصرنا هذا قائماً، فها هي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وهي أعلى هيئة إفتاء في السعودية، تصدر الفتوى الكثيرة بتكفير الشيعة والحكم بنجاستهم.

وهذه بعض النماذج من تلك الفتاوى:

فتوى رقم (١٦٦١): سؤال ورد لهم هذا نصه: «إن السائل وجماعة معه مجاوروون للمراكز العراقية، وهناك جماعة على مذهب الجعفريّة، ومنهم من امتنع عن أكل ذبائحهم، ومنهم من أكل، ونقول: هل يحل لنا أن نأكل منها، علمًا بأنهم يدعون علياً والحسن والحسين وسائر ساداتهم في الشدة والرخاء؟».

فجاء جواب الفتوى: «إذا كان الأمر كما ذكر السائل من أن الجماعة الذين لديه من الجعفريّة يدعون علياً والحسن والحسين وساداتهم، فهم

(١) انظر: ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة ج ٣ ص ١٥٠٩ - ١٥٣٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

مشركون مرتدون عن الإسلام والعياذ بالله، لا يحل الأكل من ذبائحهم، لأنها ميتة، ولو ذكروا عليها اسم الله^(١).

نموذج آخر: فتوى رقم ٣٠٠٨: ورد سؤال هذا نصه: «أنا من قبيلة تسكن في الحدود الشمالية، ومخاتلتين نحن وقبائل من العراق، ومذهبهم شيعة وثنية يعبدون قبيلاً ويسمونها بالحسن والحسين وعلي، وإذا قام أحدهم، قال: يا علي يا حسين، وقد خالطهم البعض من قبائلنا في النكاح في كل الأحوال، وقد عظتهم ولم يسمعوا، وهم في القراء والمناصيب، وأنا ما عندي أعظمهم بعلم، ولكن إني أكره ذلك، ولا أخالطهم وقد سمعت أن ذبحهم لا يؤكل، وهؤلاء يأكلون ذبحهم ولم يتقيدوا، ونطلب من سماحتكم توضيح الواجب نحو ما ذكرنا».

فجاء نص الفتوى: «إذا كان الواقع كما ذكرت من دعائهم علياً والحسين والحسن ونحوهم، فهم مشركون شركاً أكبر، يخرج من ملة الإسلام، فلا يحل أن نزوجهم المسلمات، ولا يحل لنا أن نتزوج من نسائهم، ولا يحل لنا أن نأكل من ذبائحهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ وَلَا مَأْمُونَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبْتُكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبْتُكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيَسِّئُ آيَاتِهِ

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ج ٢ ص ٣٧٢، الناشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوى آل سعود، ط ٤ - ١٤٢٣ هـ

لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ»^(١).

فهل يوجد أشنع من هذا الاعتقاد، وهذه الأحكام في حق المسلمين؟!
ومن هو الذي يكفر المسلمين وأمة الإسلام؟!

تكفير الطوائف السنوية بعضهم ببعض

إن دائرۃ التکفیر عند العدید من الطوائف السنیة لم تقتصر على تکفیرهم للشیعة، بل شملت تکفیر بعضهم ببعضًا، فکل طائفة تدّعی أنّها على الحق وغیرها لا يملک منه شيئاً، وأن أتباعها هم (أهل السنة والجماعة) وغيرهم خارجون عن ذلك العنوان، والأمثلة في هذا المجال كثيرة نشير إلى بعضها على سبيل الإشارة والاختصار:

١- تکفیر غير الأشاعرة من المسلمين

قال أبو إسحاق الشیرازی إمام الشافعیة في عصره: «فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه - فهو كافر»^(٢).

٢- تکفیر غير الحنابلة من المسلمين

أورد الذہبی في التذكرة عن أبي حاتم بن خاموش الحافظ بالری

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ج ٢ ص ٣٧٣، الناشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوی آل سعود.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم الشیرازی، شرح اللمع: ج ١ ص ١١١، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ.

والذي كان مقدم أهل السنة فيها^(١)، قوله: «فكل من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم»^(٢).

فهم بذلك يكفرون المسلمين قاطبة باستثناء طائفتهم. وليس بخاف على أحد أن ابن تيمية يكفر كل المسلمين بحججة أنهم يتولون بالنبي ﷺ، أو يستغشون به أو يزورون قبره.

٣- تكفير الحنابلة

قال ابن عساكر: «إن جماعة من الحشووية والأواباش الرعاع المتوسمين بالحنبلية أظهروا ببغداد من البدع الفضيحة والمخازي الشنيعة ما لم يتسمح به ملحد فضلاً عن موحد»^(٣).

وقال ابن الأثير عند ذكره الفتنة التي وقعت بين الشافعية والحنابلة: «ورد إلى بغداد هذه السنة الشريف أبو القاسم البكري المغربي الوعاظ، وكان أشعري المذهب، وكان قد قصد نظام الملك فأحبه ومال إليه وسيّر إلى

(١) هو أحمد بن الحسين بن محمد، قال عنه الذهبي: «المحدث، الإمام، أبو حاتم بن خاموش الرازي الباز، من علماء السنة» الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢٩ ص ٣٠٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١٤٠٧ هـ

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١١٨٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وانظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٥٠٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. وتاريخ الإسلام للذهبي: ج ٣٣ ص ٥٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١٤٠٧ هـ وانظر: الذيل على طبقات الحنابلة للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب: ج ١ ص ١٢٠، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - ط ١٤٢٥ هـ

(٣) ابن عساكر، تبيين كذب المفترى: ص ٣١٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٤ هـ

بغداد وأجرى عليه الجرایة الوافرة، فوعظ بالمدرسة النظمية، وكان يذكر الحنابلة ويعيدهم ويقول: (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) والله ما كفر أحمد ولكن أصحابه كفروا^(١).

٤- تكفير أبي حنيفة وأتباعه

عن سفيان الثوري، قال: «استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين»^(٢)، وفي الانتقاء لابن عبد البر: «وقال نعيم عن الفزارى: كنت عند سفيان بن عيينة، فجاء نعيم أبى حنيفة، فقال: لعنه الله، كان يهدى الإسلام عروة عروة، وما ولد في الإسلام مولود أشرف منه»^(٣).

وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن الحنيني، قال: «سمعت مالكاً يقول: ما ولد في الإسلام مولود أشأم من أبى حنيفة»^(٤).

روى الخطيب البغدادي بسنته عن أبى بكر السجستاني يقول لأصحابه: «ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والشافعى وأصحابه، والأوزاعى وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر، لا تكون

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ١٠ ص ١٢٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ.

(٢) عبد الله بن أحمد بن حنبل، كتاب السنة: ج ١ ص ١٩٣، دار بصيرة - مصر.

(٣) ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: ص ١٤٩ - ١٥٠، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٤٠١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ.

مسألة أصحّ من هذه، فقال: هؤلاء كلّهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة^(١). وفي كتاب السنة عن سفيان أنّه ذكر أبا حنيفة، فقال: «استيب أصحابه من الكفر غير مرّة»^(٢).

وعن شريك أنّه كان يقول: «لأن يكون في كلّ حي من الأحياء خمّار خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب أبي حنيفة»^(٣).

ومسألة تكفير أبي حنيفة وأتباعه وتضليلهم وتبديعهم مما امتلأ بها كتب الرجال والدرایة والمجامع الحدیثیة.

فعلى هذا ألا يعدّ من الاجحاف أن يتّهم الشیعة بالتكفیر وهم ضحايا فتاوى التکفیر والتبدیع؟!! ولكن قدیماً قيل: رمتني بدائها وانسلت.

(١) الخطیب البغدادی، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٣٨٢ - ٣٨٣، الناشر: دار الكتب العلمیة - بیروت، ط ١٤١٧-هـ

(٢) الشیانی، كتاب السنة: ج ١ ص ١٩٤، الناشر: دار ابن القیم - الدمام، ط ١٤٠٦-هـ

(٣) الخطیب البغدادی، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٣٩٧، الناشر: دار الكتب العلمیة - بیروت، ط ١٤١٧-هـ



الفصل الخامس

شبهات حول المهدى عليه السلام



مقدمة

لم يكن الحديث عن عقيدة المهدي عليه السلام حديثاً عن فكرة خالية أو مخترعة من قبل البعض في عصور متأخرة عن الإسلام، بل الحديث عنها يعدّ حديثاً عن صميم العقائد الإسلامية التي ما انفك تتنقل في أذهان المسلمين ووجданهم منذ الرعيل الأول وحتى عصرنا هذا، وليس من بعيد أن تكون تلك العقيدة - بما تعني من وجود منقذ وعادل يعيد الأمور إلى نصابها - قد سبقت الإسلام بقرون حملها واعتقد بها أغلب أصحاب الديانات السماوية الأخرى، إذ لا يعني بالضرورة أن كل التعليمات التي جاء بها نبي الإسلام عليه السلام كانت من مختصاته دون الأديان السابقة، بل هناك كثير من المسائل الكلية كانت موجودة في الشرائع السابقة قبله وقد سعى الأنبياء لتبينها، وإلى هذا المعنى أشار أبو إسحاق الشاطبي في (الموافقات) قال: «وَكَثِيرٌ مِّنَ الْآيَاتِ أُخْبَرَ فِيهَا بِأَحْكَامِ كُلِّهِ كَانَتْ فِي الشَّرَائِعِ الْمُتَقْدَمَةِ، وَهِيَ فِي شَرِيعَتِنَا وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا»^(١).

ففكرة المنقذ والمخلص وخروجه في آخر الزمان لينقذ الأمة من الظلم والتعسف ويقيم العدل والرجاء في أرجاء العالم هي فكرة بطبيعتها تتناغم مع فطرة الإنسان وارتكازاته، فهو مجبر على الاعتقاد بها، كجبلته وفطنته القائمة على قبول الدين والإيمان بفكرة الخالق تعالى، لذلك من الصعوبة

(١) الشاطبي، المواقفات: ج ٣ ص ٣٦٦، الناشر: دار ابن عفان، ط ١٤١٧ هـ

بمكان أن يتجه التفكير إلى رفض هذه الفكرة إذا ما فرضنا بقاء تلك الفطرة على نمائها وطهارتها، فالنزوع إلى رفضها بلا مبرر - مع كونها من الثوابت المسلمة في الدين الإسلامي كما سيتضح لاحقاً - يخالف مبادئ تلك الفطرة أولاً، ويخالف تلك الثوابت التي آمنت بها كل الفرق والمذاهب الإسلامية، فهي رغم خلافاتها الكثيرة إلا أنها لا ترفض فكرة ظهور المنقذ والمخلص الذي هو المهدى في آخر الزمان، ابتداء من الشيعة بكل مذاهبها، مروراً بالخوارج والمعتزلة والأشاعرة، وأهل الحديث والظاهرية، وغيرها، وانتهاءً بالوهابية السلفية، فهم - أي الوهابية - أيضاً رغم انكماشهم في الفكر الديني، إلا أنهم يعتقدون بظهور الإمام المهدى عليه السلام بعد أن بشر به النبي ﷺ، وبعد الاعتقاد بوجوب تصديق النبي ﷺ؛ كونه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، قال شيخ السلفية ابن تيمية: «وأحاديث المهدى معروفة، رواها الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وغيرهم كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجالاً من أهل بيته يواطئ اسمه اسمى واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(١).

وقال: «ولهذا لما كان الحديث المعروف عند السلف والخلف أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال في المهدى يواطئ اسمه اسمى واسم أبيه

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٤ ص ٩٥، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦ هـ

اسم أبي صار يطمع كثير من الناس في أن يكون هو المهدى^(١). وقال وهو يرد على أن المهدى هو عيسى عليه السلام: «واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال: لا مهدى إلا عيسى بن مريم وهذا الحديث ضعيف، وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه، وليس مما يعتمد عليه، ورواه ابن ماجه عن يونس عن الشافعى، والشافعى رواه عن رجل من أهل اليمن يقال له: محمد بن خالد الجندي، وهو من لا يحتاج به، وليس هذا في مسنن الشافعى، وقد قيل: إن الشافعى لم يسمعه وأن يونس لم يسمعه من الشافعى^(٢).

ونحن حينما نطالع ما كتبه القفارى في شبّهاته حول المهدى نجده قد استعمل أعنف عبارات الاتهام والطعن بالشيعة، مسخداً أسلوب التهكم والسخرية في كثير من الأحيان. مع أنهم لا يفترقون في عقيدتهم مع أهل السنة في خصوص المهدى الموعود، نعم وقع الخلاف في مصدق المهدى في الخارج، فأهل السنة يرون أنه لم يولد بعد، وأنه سيولد في يوم ما، والشيعة ذهبت - وفق ما آمنت به من أدلة شرعية صحيحة مستفيضة - إلى أنه قد ولد وهو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام ويعيش طيلة هذه السنين متوارياً عن الأنظار متظراً أمر ربه بالخروج.

فالشيعة الإمامية إذن يقولون بولادته، وبوجوده وحياته وغيته وإنه

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٤ ص ٩٨، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦ هـ

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٨ ص ٢٥٦، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦ هـ

سيظهر بإذن الله تعالى، وإنه الإمام الثاني عشر، وهو ابن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام، وروياتهم في ذلك معتبرة، وكثير منها من الصحيح، بل بعضها مقطوع الصدور، رواها الكثير من الأجلاء والثقات.

وهذه الروايات لم تكن قد رويت بعد ولادته حتى يقال: إنها من مخترعات الشيعة، بل هي مخرجة في أصول الشيعة وكتبهم المؤلفة قبل ولادة المهدي عليه السلام.

فليس هناك ما يدعو القفار إلى تلك الحملة العنيفة التي فقد فيها توازنه كباحث عن الحقيقة، وراح يخلط الأوراق، ويكييل التهم والافتراءات للشيعة واصفاً إياهم تارة بالجهل وتارة بعدم العقل، ولم تكن تلك التهم مستندة إلى مبرر صحيح على الإطلاق، فلئن كان السبب ينحصر في تحديد مصدق المهدى خارجاً وأنه يستلزم القول بطول عمره، فلا ندري ما هو الفرق الواضح بينه وبين من يؤمن بحياة عيسى عليه السلام^(١)، ويؤمن

(١) قال ابن تيمية: «... وعيسى حي في السماء لم يمت بعد، وإذا نزل من السماء لم يحكم إلا بالكتاب والسنة، لا شيء يخالف ذلك، والله أعلم» ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٤ ص ٣١٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَكِّلٌ عَلَيْكَ... الصَّحِيحُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَ إِلَى السَّمَاءِ مِنْ غَيْرِ وِفَاءٍ وَلَا نُوْمٍ، كَمَا قَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ زِيدٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الطَّبَرِيِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَهُ الْضَّعَّافُ﴾. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٤ ص ١٠٠. وفي تفسير ابن أبي حاتم: «عن الحسن، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لليهود: إن عيسى لم يمت وإن راجع إليكم قبل يوم القيمة» ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤



بحياة الخضراء^(١) ويؤمن بطول عمر نوح، ويقرأ في القرآن: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةً إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٢) ويؤمن بحياة إدريس وأن الله تعالى رفعه إلى السماء الرابعة وقد رأه النبي ﷺ في عروجه، ففي سنن الترمذى، قال: «حدثنا أنس بن مالك أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) قال: لما عرج بي رأيت إدريس في السماء الرابعة. هذا حديث حسن صحيح»^(٣).

ويؤمن بحياة النبي يونس عليه السلام لولا أنه كان من المسبحين حينما يقرأ قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبَّحِينَ * لَلَّبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبَعَّثُونَ﴾^(٤) ويؤمن بحياة الدجال الكافر، ويروي روایات عن النبي ﷺ أن ابن صياد هو الدجال، وفيها دلالة واضحة في أنه كان حياً في عصر النبي ﷺ وأنه يخرج في آخر الزمان^(٥)، وأمثال هذه الأمور، فلماذا لا



ص ١١١٠، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

(١) جاء في تفسير القرطبي: «ثم إن الخضراء من الملك لأسباب يطول ذكرها إلى أن وجد عين الحياة فشرب منها، فهو حي إلى أن يخرج الدجال، وأنه الرجل الذي يقتله الدجال ويقطعه ثم يحييه الله تعالى... وقال البخاري وطائفة من أهل الحديث منهم شيخنا أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى: إنه مات قبل انتضاض المائة، من قوله عليه الصلاة والسلام: (إلى رأس مائة عام لا يبقى على هذه الأرض من يعيشها أحد) يعني من كان حياً حين قال هذه المقالة، قلت: قد ذكرنا هذا الحديث والكلام عليه، وبيننا حياة الخضراء إلى الآن، والله أعلم». القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١١ ص ٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) العنكبوت: ١٤.

(٣) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٤ ص ٣٧٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ.

(٤) الصافات: ١٤٤.

(٥) رویت عدة روایات في كتب أهل السنة بخصوص ابن الصياد أو ابن صياد أو ابن صائد، وهو



يغيب العقل عند من يؤمن بذلك، ويغيب العقل عند من يؤمن بالمهدي كما يؤمن به الشيعة؟

ونحن نعتقد - من خلال استقرائنا لما كتب في هذا البحث - أن القفاري لا يؤمن بفكرة المهدوية من الأساس، وقد وقد يتذرّع لذلك بعده ذرائع، منها: أن تلك العقيدة لم تذكر بشكل صريح في الصحيحين البخاري ومسلم، ومنها: أن أحاديث المهدي معارضه بأحاديث أخرى صحيحة تنفي المهدي، وغير ذلك من المبررات التي سنتعرّض إلى ذكرها لاحقاً.

وقبل الدخول في الإجابة عن إشكالاته، سوف نتطرق بشكل مختصر إلى بعض المسائل المهمة التي تساهم في رفع بعض أوجه الخفاء التي قد تحيط بعقيدة المهدي عند بعض المسلمين بشكل عام، وعند الشيعة بشكل خاص، ومن هذه المسائل:

١- عالمية عقيدة المتنفذ.

٢- صحة أحاديث المهدي عليه السلام وتوادرها.

٣- حكم من أنكر المهدي عليه السلام عند أهل السنة.

٤- الأحاديث التي تحدد هوية المهدي عليه السلام.



شخص كان يعيش في زمن النبي ﷺ، وقد أفادت تلك الروايات أنه الدجال الذي سيخرج آخر الزمان، ففي صحيح البخاري مثلاً: «عن محمد بن المنكدر، قال: رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصياد، الدجال، قلت: تحلف بالله؟ قال: إنني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي (صلى الله عليه وسلم)، فلم ينكِه النبي (صلى الله عليه وسلم)». البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ١٨٥ ح ٧٣٥٥، الناشر: دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

- ٥- المهدى علیه السلام من ولد فاطمة علیها السلام ومن ولد الحسين علیه السلام.
- ٦- الأحاديث التي دلت على وجوده.
- ٧- الأئمة الاثنا عشر هم أهل البيت علیهم السلام.
- ٨- شبهة التعارض في أحاديث المهدى علیه السلام.
- ٩- شبهة عدم إخراج البخاري ومسلم لأحاديث المهدى علیه السلام.

عالمية الإيمان بفكرة المنقذ والخلاص

إن الإيمان بفكرة ظهور منقذ ومحلّص للبشرية في آخر الزمان يتحقق على يديه إقامة دولة العدل والمساواة، وذلك بالقضاء على الظلم والفساد في جميع العالم.

هذا الإيمان وهذه الفكرة قد تمسّكت بها معظم شعوب الأرض واعتنقتها الأمم على مر العصور.

فقد آمن بها اليهود^(١)، كما آمن النصارى بعودة عيسى علیه السلام^(٢)، وكذلك

(١) قال السموأل بن يحيى المغربي اليهودي الذي هدأ الله للإسلام في كتابه إفحام اليهود الذي أله في الرد على اليهود: «وبينظرون قائماً يأتיהם من آل داود النبي، إذا حرك شفتيه بالدعاء مات جميع الأمم، ولا يبقى إلا اليهود، وأن هذا المنتظر هو المسيح الذي وعدوا به» إلى أن يقول: «ويعتقدون أيضاً أن هذا المنتظر، متى جاءهم يجمعهم بأسرهم إلى القدس وتصير لهم دولة، ويخلو العالم من سواهم، ويحجم الموت عن جنابهم المدة الطويلة» السموأل، إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤيه النبي صلى الله عليه وسلم: ص ١٢٥-١٢٧، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ٣-١٩٩٠هـ.

(٢) جاء في الكتاب المقدس ص ٣٧٥: «وبينما عيونهم شاخصة إلى السماء وهو ذاهب، إذا رجلان قد مثلا لهم في ثياب بيض وقالا: أيها الجليليون، ما لكم قائمين تنظرون إلى



نجد فلاسفة الغرب وعياصرته تؤمن بوجود منظر مصلح يوحّد العالم على يديه وتترسخ مبادئ الحب والإخاء في دولته. ومن هؤلاء العلماء: الفيلسوف الإنجليزي (برتراند راسل)، حيث يقول:

«إن العالم في انتظار مصلح يوحّد العالم تحت علم واحد وشعار واحد»^(١).

آينشتاين صاحب النظرية النسبية، قال:

«إن اليوم الذي يسُود العالم كله الصلح والصفاء، ويكون الناس متحابينً مُتأخرينً ليس ببعيد»^(٢).

إذن هناك يوم ينتظره العالم يسود فيه الصلح والصفاء، وذلك من خلال منقد يوحّده، وهذه حقيقة فطرية أو جدتها الله تعالى في النفس البشرية وهي تعيش في أعماق عقله ويسعى بها الضمير الإنساني، والعقل أيضاً يدرك في كينونته أن العالم قائم على موازين العدالة والحق، وإلا لزم الفوضى والعبثية، وهو محال في ساحة قدسه تعالى، ومعلوم أن الإسلام يمثل الرسالة

⇒ السماء؟ فيسوع هذا الذي رفع عنكم إلى السماء سيأتي كمارأيتموه ذاهباً إلى السماء»
الناشر: دار المشرق - بيروت.

(١) السيد عبد الرضا الشهريستاني، المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه: ص٦، الناشر: مطبعة خراسان - مشهد، طبعة عام ١٣٩٨هـ

(٢) السيد عبد الرضا الشهريستاني، المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه: ص٦، الناشر: مطبعة خراسان - مشهد، طبعة عام ١٣٩٨هـ

العالمية والرحمة الإلهية ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١).
فهذا الدين الذي أنقذ العالم من الجاهلية وظلماتها سوف يعود مرة أخرى بمصلح عالمي ينشر العدالة الرばطية، ويقضي على الفوضى والجهل، ويملا الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً، قال تعالى: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعَفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمْ الْوَارثِينَ﴾^(٢).

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي الطفيل، قال حجاج: «سمعت علياً (رضي الله عنه)، يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لبعث الله عزّ وجلّ رجلاً منا يملؤها عدلاً، كما ملئت جوراً»^(٣).

وقال الإمام علي عليه السلام: «لتعطفن الدنيا علينا بعد شناسها عطف الضروس على ولدها» ثم تلا عليه الآية الم提قدمة ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَّمُنَّ...﴾، وقد علق ابن أبي الحديد، قائلاً: «وأصحابنا يقولون: إنه وعد بإمام يملك الأرض ويستولي على الممالك»^(٤).

وما ذلك الإمام إلا المهدى عليه السلام من ولد النبي الأكرم، قال عليه السلام: «والذي

(١) الأنبياء: ١٠٧.

(٢) القصص: ٥.

(٣) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ١ ص ٩٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٩ ص ٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١٣٧٨ هـ.

بعشي بالحق بشيراً لو لم يكن في الدنيا إلاّ يوم واحد لطوال الله ذلك اليوم حتى يخرج منه ولدي المهدى، فينزل روح الله عيسى بن مريم، فيصلّى خلفه، فتشرق الأرض بنور ربها، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب»^(١). أي يبلغ سلطانه جميع العالم شرقاً وغرباً ويسود، العدل تلك البقاع، ويقضى على الظلم عند قيام دولته المباركة.

لذا نجد أنّ ابن خلدون يصرّح باتفاق المسلمين على ظهور رجل من أهل البيت عليه السلام اسمه المهدى عليه السلام. قال: «إنّ في المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على مرّ الأعصار، أنه لابد في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت، يؤيد الدين ويظهر العدل ويتبعه المسلمون ويستولى على الممالك الإسلامية ويسمى بالمهدى، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره، وأن عيسى ينزل من بعده»^(٢). وكذلك أحمد أمين بعد نقله اعتراف ابن خلدون الآنف الذكر، قال: «قد أحصى ابن حجر الأحاديث المروية في المهدى، فوجدها نحو الخمسين»^(٣).

إذن فالإيمان بظهور المنقذ والمخلص متفق عليه بين المسلمين وغيرهم،

(١) الجويني، فائد السقطين: ج ٢ ص ٣١٢ ح ٥٦٢، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت، ط ١٤٠٠ هـ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٩٥، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦ هـ.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) مجموعة باحثين، المهدى المنتظر في الفكر الإسلامي: ص ١٠، الناشر: مركز الرسالة، ط ١٤١٧ هـ نقلأً عن أحمد أمين في كتابه المهدى والمهدوية.

وكلام ابن حجر الذي نقله أحمد أمين المعروف بإنكاره لفكرة المهدي عليه السلام، يشهد بوجود خمسين حديثاً وبطرق مختلفة تؤكد هذا المعنى، لذا نجد أن هناك من جعل المهدي عليه السلام من أشراف الساعة، وقد أفت الكتب في هذا المجال، وثبتت صحة هذه الأحاديث وتواترها، كما سيأتي ذكره في الأبحاث اللاحقة.

صحة أحاديث الإمام المهدي عليه السلام

إن أحاديث الإمام المهدي عليه السلام استفاضت وتواترت ومنكرها يعد منكراً للضروريات والبدويات، ولعنة لا نجد كثرة الأحاديث الصحيحة في مصادر الفريقين في موضوع ما كما نجده في وجود المهدي عليه السلام وظهوره. وإليك جملة من قالوا بصحة هذه الأحاديث:

١- الترمذى (ت / ٢٧٩ هـ).

ذكر ثلاثة أحاديث ووصفها بالصحيح أو الحسن، في باب ما جاء في المهدي، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي»، وقال عنه الترمذى: «هذا حديث صحيح»^(١).

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً: «يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي»^(٢)، وعنده أيضاً: «إِنَّ فِي أُمَّةِ الْمَهْدِيِّ يَخْرُجُ وَيَعِيشُ خَمْسًا أَوْ

(١) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٣ ص ٣٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢٠١٤ هـ

(٢) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٣ ص ٣٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢٠١٤ هـ

سبعاً...» قال الترمذى: «هذا حديث حسن»^(١).

٢- الحاكم النيسابورى (ت / ٤٠٥ هـ).

صحيح الحاكم جملة من الأحاديث، كقوله ﷺ: «... إذا رأيتموه
فباعوه ولو حبوا على الشلنج، فإنه خليفة الله المهدى» قال الحاكم: «هذا
حديث صحيح على شرط الشعدين»^(٢). وغير ذلك من الأحاديث.

٣- البيهقي (ت / ٤٥٨ هـ).

نقل عبارته المزى في تهذيبه حيث قال: «والآحاديث في التنصيص على
خروج المهدى أصح إسناداً، وفيها بيان كونه من عترة النبي صلى الله عليه
وسلم»^(٣).

٤- البغوى (ت / حدود ٥١٠ هـ أو ٥١٦ هـ).

أورد ثلاثة أحاديث في المهدى، في كتابه شرح السنة، باب المهدى، ثم
صحيح الحديث الثالث، «عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) يخرج في آخر الزمان خليفة يعطي المال بغير عدد» ثم علّق
عليه قائلاً: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم»^(٤).

٥- القرطبي (ت / ٦٧١ هـ).

(١) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٣ ص ٣٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢-١٤٠٣ هـ.

(٢) الحاكم النيسابورى، المستدرك على الصحيحين: ج ٤ ص ٤٦٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) المزى، تهذيب الكمال: ج ٢٥ ص ١٥٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) البغوى، شرح السنة: ج ١٥ ص ٨٤ ص ٨٥ ص ٨٦ ص ٨٧، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت،
ط ٢-١٤٠٣ هـ.

قال في كتابه التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، في معرض كلامه حول حديث (لا مهدي إلا عيسى بن مريم): «إسناده ضعيف، والأحاديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في التنصيص على خروج المهدي من عترته من ولد فاطمة ثابتة أصح من هذا الحديث، فالحكم لها دونه»^(١).

٦- ابن تيمية (ت / ٧٢٨ هـ).

قال في معرض تعليقه على حديث (يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه اسمي...): «إن الأحاديث التي يحتاج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذى وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره»^(٢).

٧- الحافظ الذهبي (ت / ٧٤٨ هـ).

سكت عمّا صحّحه الحاكم في مستدركه من أحاديث المهدي، وصرّح بصحة الحديث المروي عن أبي سعيد: «يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث. ويخرج الأرض نباتها ويعطي المال صاححاً...»^(٣).

٨- محمد ناصر الألباني (ت / ١٤٢٠ هـ).

(١) القرطبي، التذكرة في أصول الموتى وأمور الآخرة: ج ٢ ص ٦١٧، الناشر: دار المنهاج - الرياض، ط ١٤٢٥ هـ.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٨ ص ٢٥٤، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦ هـ.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبديله تلخيص الذهبي: ج ٤ ص ٥٥٣ وص ٥٥٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ذكر في مقال له بعنوان (حول المهدي) ما نصّه: «أما مسألة المهدي فليعلم أن في خروجه أحاديث صحيحة، قسم كبير منها له أسانيد صحيحة»^(١).

تواتر أحاديث المهدي عليه السلام

لم تكن بعض الأحاديث في الإمام المهدي عليه السلام صحيحة فحسب، بل بلغت كثرتها حد التواتر، وقد قال بهذا التواتر كبار علماء أهل السنة، منهم:

١- الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين الآبري السجيري (ت/٣٦٣هـ). قال: «وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن المصطفى (صلى الله عليه وسلم) في المهدي وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً وأن عيسى عليه السلام يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يؤمّ هذه الأمة ويصلّي عيسى خلفه، في طول من قصّته وأمره»^(٢).

٢- القرطبي المالكي (ت/٧١٦هـ)، في تعليقه على حديث (المهدي هو عيسى فقط)، قال: «الأخبار الصاححة قد تواترت على أن المهدي من عترة الرسول (صلى الله عليه وسلم)»^(٣).

٣- الحافظ جمال الدين المزّي (ت/٧٤٢هـ)، نقل قول الآبري المتقدم

(١) مجلة التمدن الإسلامي، السنة ٢٢- دمشق، شهر ذي القعده - ١٣٧١هـ

(٢) نقل قوله ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٩ ص ١٢٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٤هـ

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٨ ص ١٢١- ١٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وارتضاه وهو كاشف عن إيمانه به^(١).

٤- ابن القيم (ت / ٧٥١ هـ).

بعد أن نقل قول الآبري ذكر الأحاديث الصحيحة التي تؤيد قول الآبri^(٢).

٥- المتنبي الهندي (ت / ٩٧٥ هـ).

قال في رسالته المسمّاة (الرد على من حكم وقضى أن المهدى الموعود جاء ومضى): «لا شك أن وجود المهدى الموعود ثبت بالأحاديث والآثار نحو من ثلاثة فصاعداً»^(٣). واضح أن هذه الأحاديث والآثار بهذا العدد فوق التواتر.

٦- القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت / ١٢٥٥ هـ).

قال في (نظم المتناثر): «والأحاديث الواردة في المهدى التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر على ما هو دونها في جميع الاصطلاحات المحرّرة في الأصول، وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدى فهي كثيرة أيضاً، لها حكم الرفع، إذ لا مجال

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٥ ص ١٤٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف: ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٤، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

(٣) المتنبي الهندي، رسالة في الرد على من حكم وقضى أن المهدى الموعود جاء ومضى: ص ٢، نسخة مخطوطة، تصوير مركز إحياء التراث الإسلامي، تاريخ التصوير: ذي القعده ١٤٢٩ هـ

للاجتهداد في مثل ذلك»^(١).

- ٧- الشيخ محمد بن جعفر الكتاني (ت / ١٣٤٥ هـ).
- ذكر في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) من خرّج أحاديث الإمام المهدي عليه السلام من الصحابة، فقال: «خروج المهدي الموعود المنتظر الفاطمي [روي] عن:
- ١ - ابن مسعود، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه.
 - ٢ - وأم سلمة: أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرك.
 - ٣ - علي بن أبي طالب: أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه.
 - ٤ - وأبي سعيد الخدري: أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه وأبو يعلى والحاكم في المستدرك.
 - ٥ - وثوبان: أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم في المستدرك.
 - ٦ - وقرة بن إيساس المزنى: أخرجه البزار والطبرانى في الكبير والأوسط.
 - ٧ - عبد الله بن الحارث: أخرجه ابن ماجه والطبرانى في الأوسط.
 - ٨ - وأبي هريرة: أخرجه أحمد والترمذى وأبو يعلى والبزار في مستندهما والطبرانى في الأوسط وغيرهم.
 - ٩ - وحذيفة بن اليمان: أخرجه الروياني.

(١) محمد جعفر الكتاني، نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص ٢٢٧، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

- ١٠ - وابن عباس: أخرجه أبو نعيم في أخبار المهدى.
 - ١١ - وجابر بن عبد الله: أخرجه أحمد ومسلم إلا أنه ليس فيه تصريح بذلك المهدى، بل أحاديث مسلم كلها لم يقع فيها تصريح به.
 - ١٢ - وعثمان: أخرجه الدارقطني في الأفراد.
 - ١٣ - وأبي أمامة: أخرجه الطبراني في الكبير.
 - ١٤ - وعمار بن ياسر: أخرجه الدارقطني في الأفراد والخطيب وابن عساكر.
 - ١٥ - وجابر ابن ماجد الصدفي: أخرجه الطبراني في الكبير.
 - ١٦ - وابن عمر.
 - ١٧ - وطلحة بن عبيد الله: أخرجهما الطبراني في الأوسط.
 - ١٨ - وأنس بن مالك: أخرجه ابن ماجه.
 - ١٩ - وعبد الرحمن بن عوف: أخرجه أبو نعيم.
 - ٢٠ - وعمران بن حصين: أخرجه الإمام أبو عمرو الداني في سنته.
وغيرهم
- ثم قال الكتّاني: «... والحاصل أن الأحاديث الواردة في المهدى المتظر متواترة، وكذا الواردة في الدجال وفي نزول سيدنا عيسى بن مرريم عليهما السلام»^(١).
- ٨ - أحمد بن محمد بن الصديق أبو الفيض الغماري (ت / ١٣٨٠ هـ).

(١)نظم المتاثر من الحديث المتواتر: ص ٢٢٦ - ٢٢٩، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

قال في مقدمة كتابه (إبراز الوهم المكنون في كلام ابن خلدون): «ظهور الخليفة الأكبر... محمد بن عبد الله المنتظر، قد تواترت بكونه من أعلام الساعة وأشراطها، وصحت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك الآثار، وشاع ذكره وانتشر خبره بين الكافة من أهل الإسلام على مرّ الدهور والأعصار. فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره - تصديقاً لخبر الرسول - محتم لازب»^(١).

ونحن وإن كنّا نتفق مع اعتقاد الغماري في تواتر أحاديث الإمام المهدي عليهما السلام وانتشار خبره بين أهل الإسلام كافة، ولكن لا نشاطه الرأي في أن خليفة الله الأكبر هو (محمد بن عبد الله) بل نعتقد أنه (محمد بن الحسن العسكري) وذلك وفقاً لنصوص صحيحة ومتواترة في كونه من ولد علي وفاطمة والحسين عليهما السلام، وكذلك ما أجمع وأطبق عليه علماء الإمامية وجمع من علماء أهل السنة، من كونه من ولد الحسن العسكري عليهما السلام كما سيأتي ذلك لاحقاً.

٩- ابن باز، مفتى السعودية العام السابق، ورئيس الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، قال: «إنَّ أمَّرَ المُهَدِّي مَعْلُومٌ، وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ مُسْتَفِيَضَةٌ، بَلْ مَتَوَاتِرَةٌ مُتَعَاضِدَةٌ، وَقَدْ حَكِيَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِّنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَوَاتِرَهَا، وَهِيَ مَتَوَاتِرَةٌ تَوَاتِرًا مَعْنَوِيًّا؛ لِكُثُرَةِ طُرُقِهَا وَاخْتِلَافِ مُخَارِجِهَا وَرِوَايَتِهَا وَأَلْفَاظِهَا،

(١) نقل قوله عبد العليم البستوي في كتابه المهدى المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة: ص ٥، الناشر: المكتبة المكية - السعودية.

فهي بحق تدل على أن هذا الشخص الموعود به، أمره ثابت وخروجه حق»^(١).

إذن توادر أحاديث الإمام المهدي عليه السلام واستغاثتها حقيقة ثابتة واضحة، وقد اعترف بها معظم علماء المسلمين، ومن تنكر لها فهو شاذ نادر، ولا عبرة بكلامه.

النصوص المبشرة بالإمام المهدي عليه السلام قبل ولادته

إن الإيمان بالإمام المهدي عليه السلام الذي تؤمن به الشيعة الإمامية لم يكن خيالاً أو أسطورة كما يزعم البعض؛ بل جاء على إثر النصوص الصحيحة والصريحة التي تبشر به وتتحدث عنه، وإن الواقع يفرض وجوده وهو الذي يملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

ويمكن تقسيم تلك النصوص إلى طائفتين: طائفة حددت شخصية الإمام وهويته وكونه من أهل البيت عليهما السلام ومن ذرية رسول الله عليهما السلام ومن ولد فاطمة عليهما السلام، وإنه من ولد الحسين عليهما السلام.

وطائفة أخرى من الأحاديث لا تنطبق بمعناها العام إلا على الإمام المهدي عليه السلام كحديث (الاثني عشر) و(الثلثين) وحديث (لا تخلوا الأرض من قائم لله بحجة) والتي تفيد ضرورة وجوده واستمرار حياته، وليس هناك تطبيق صحيح لهذه الأحاديث سوى ما تذهب إليه المدرسة الإمامية، كما سيأتي.

(١) مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الأولى، العدد ٣: ص ١٦١ - ١٦٢.

الأحاديث التي تحدد هوية وشخصية الإمام المهدى

المهدي من عترة النبي وأهل بيته

وردت عدة روايات في أن المهدى من عترة رسول الله ﷺ وأهل بيته جاءت بعدة ألفاظ كقوله ﷺ: المهدى من عترتي أو من أهل بيتي، أو قوله: منّا، أو من ولدي، وكلها تؤدي إلى معنى واحد هو أن المهدى من أهل بيته رسول الله ﷺ ومن هذه الروايات:

١- أخرج أبو داود في سنته، وابن أبي شيبة، عن علي عليه السلام عن رسول الله ﷺ، قال: «لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيته يملأها عدلاً كما ملئت جوراً»^(١).

وقال الطبرسي في مجمع البيان: «رواه الخاص والعام عن النبي ﷺ، أنه قال: لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد، لطوى الله ذلك اليوم، حتى يبعث رجلاً صالحاً من أهل بيته، يملأ الأرض عدلاً وفسططاً، كما قد ملئت ظلماً وجوراً»^(٢).

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣١٠، الناشر: دار الفكر. ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة: ج ٨ ص ٦٧٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطبرسي، مجمع البيان: ج ٧ ص ١٢٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

طعن ابن خلدون في هذا الحديث

وقد تكلم ابن خلدون عن هذا الحديث؛ لأن في سنته فطر بن خليفة، حيث قال: «وقطن بن خليفة وإن وثقه أحمد ويحيى بن القطان وابن معين والنسائي وغيرهم إلا أن العجلي قال: حسن الحديث وفيه تشيع قليل.. وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: كنا نمر على قطن وهو مطروح لا نكتب عنه... وقال الدارقطني: لا يحتج به...»^(١).

الحديث صحيح

أولاً: الصواب هو (فطر) وليس (قطن)، وقد وثق، وهذا واضح لمن تتبع ترجمته، ولا نعلم هل كان هذا خلطًا من ابن خلدون أم أنه من خطأ النساخ^(٢).

ثانياً: قال المزّي في تهذيبه: «قال عبد الله بن حنبل عن أبيه: ثقة صالح الحديث، قال: وقال أبي: كان فطر عند يحيى بن سعيد ثقة، وقال أبو بكر بن أبي خيممة، عن يحيى بن معين: ثقة، وقال العجلي: كوفي ثقة حسن الحديث.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويحسن

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٢) فقد علق الأستاذ خليل شحادة محقق كتاب ابن خلدون، فقال في الحاشية: «وفي نسخة أخرى فطر بن خليفة». ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣٩٠، ضبط المتن ووضع الحواشي والفالهارس: الأستاذ خليل شحادة، راجعه: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.

القول فيه ويحدّث عنه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثقة حافظ كيس^(١).

وقال العظيم آبادي: «وثّقه أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين والنسائي والعجلاني وابن سعد والساجي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وأخرج له البخاري. ويكفي توثيق هؤلاء الأئمة لعدالته، فلا يلتفت إلى قول ابن يونس وأبي بكر بن عياش الجوزجاني في تضعيفه؛ بل هو قول مردود. والله أعلم»^(٢).

فالرجل موثّق ورواياته معتبرة، ولا عبرة بقول ابن خلدون وغيره.

٢- أخرج أبو يعلى وابن حبان والحاكم النيسابوري عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: «قال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): لا تقوم الساعة حتى تمتلي الأرض ظلماً وعدواناً، ثم يخرج رجل من أهل بيتي، فيملؤها قسطناً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً»^(٣).

وهذا الحديث صحّحه الحاكم النيسابوري، قائلاً: «هذا حديث صحيح على شرط الشيفيين ولم يخر جاه»^(٤).

٣- أخرج أحمد بسنده عن أبي سعيد أن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٣ ص ٣١٤ - ٣١٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبد: ج ١١ ص ٢٥١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسندي أبي يعلى: ج ٢ ص ٢٧٤ - ٢٧٥، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١٤٠٤ هـ ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٢٣٦، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢ - ١٤١٤ هـ.

الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحّيحين: ج ٤ ص ٥٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحّيدين: ج ٤ ص ٥٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وسلم) قال: «تملاً الأرض ظلماً وجوراً، ثم يخرج رجل من عترتي يملك سبعاً أو تسعأً فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً»^(١).

٤- روى المقدسي الشافعي في عقد الدرر عن علي عليه السلام أنه قال للنبي عليه السلام: «أمنا المهدي أم من غيرنا يا رسول الله؟ قال: بل منا، يختتم الله به الدين كما فتحه...».

ثم عقب عليه، فقال: «أخرج جماعة من الحفاظ في كتبهم، منهم أبو القاسم الطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبو عبد الله نعيم بن حماد، وغيرهم وفيه (أمنا المهدي أو من غيرنا؟ بل منا، يختتم الله به الدين، كما فتحه بنا) وزاد في روايته الثانية. (وبنا ينقدون من الفتنة، كما أنقذوا من الشرك)...»^(٢).

وعن الكنجي الشافعي في كتابه البيان في أخبار صاحب الزمان: «قلت: هذا حديث حسن عال، رواه الحفاظ في كتبهم»^(٣).

٥- أخرج أبو داود في سننه - واللفظ له - والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد الخدري، عن النبي عليه السلام: «المهدي مني، أجلى الجبهة، أبقى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يملك سبع سنين»^(٤).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٢٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ٢٥، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة، ط ١٣٩٩ هـ.

(٣) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٦٦، الناشر: دار المحجة البيضاء.

(٤) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣١٠. الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٩ ص ١٧٦، الناشر: دار الحرميين، طبعة عام ١٤١٥ هـ.

قال المباركفورى في تحفة الأحوذى: «أمّا حديث أبي سعيد فأخرجه أبو داود عنه مرفوعاً: (المهدي مني، أجلى الجهة أقنى الأنف يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ويملك سبع سنين)، قال المنذري: في إسناده عمران القطان وهو أبو العوام عمران بن داود القطان البصري، استشهاد به البخاري ووثقه عفان بن مسلم، وأحسن عليه الثناء يحيى بن سعيد القطان»^(١).

٦- روى الجوهري الشافعى في فرائد السقطين، والقندوزي الحنفى في ينابيع المودة عن أمير المؤمنين عليه السلام، عن رسول الله صلوات الله عليه وسلم قال: «المهدي من ولدي تكون له غيبة وحيرة تضلّ فيها الأمم، يأتي بذخيرة الأنبياء عليهم السلام، فيملؤها عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً»^(٢).

المهدي من ولد فاطمة عليها السلام

١- قال ابن حجر الهيثمي في صواعقه، عند تعليقه على الأحاديث الواردة في زواج علي من فاطمة عليها السلام: «وقد ظهرت بركة دعائهما، فكان منه من مضى ومن يأتي ولو لم يكن في الآتين إلا الإمام المهدي لكتفى، وسيأتي في الفصل الثاني جملة مستكثرة من الأحاديث المبشرة به، ومن ذلك ما أخرجه مسلم وأبو

(١) المباركفورى، تحفة الأحوذى: ج ٦ ص ٤٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الجوهري، فرائد السقطين: ج ٢ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة محمودى - بيروت، ط ١٤٠٠ هـ - القندوزي الحنفى، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٩٧، الناشر: دار الأسوة.

داود والنسياني وابن ماجه والبيهقي وأخرون، المهدى من عترتي من ولد فاطمة^(١).

فالظاهر أن مسلماً في صحيحه أخرج هذا الحديث بشهادة ابن حجر الهيثمي المتقدمة، ولكننا لم نجد اليوم هذا الحديث في النسخ الحديثة، ولعلّ يد التحريف أسقطته، ولكن هذا لا يضر، لوجود الأحاديث التي سوف تأتي، وإن لم يذكرها مسلم والبخاري، فالعبرة بصحة الحديث وللحاظ رواته وطرقه، وإن لم يذكره.

فهذا الحديث أخرجه بطريق صحيح ابن ماجه، وأبو داود في سنهما، والطبراني في معجمه، والحاكم النيسابوري في مستدركه: «عن أم سلمة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: المهدى من ولد فاطمة»^(٢).
قال الكنجي الشافعى: «هذا حديث حسن صحيح أخرجه ابن ماجه، كما أخرجهناه ورويناه عالياً»^(٣).

وكذلك أخرجه البخاري في تاريخه: «عن أم سلمة عن النبي (صلى الله

(١) ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٤٧٢، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٣٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت. أبو داود السجستاني، سن أبي داود: ج ٢ ص ٣١٠. الطبراني، المعجم الكبير: ج ٢٣ ص ٢٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين: ج ٤ ص ٥٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الكنجي الشافعى، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٣٠، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم، ط ١ - ١٤٢١ هـ.

عليه وسلم): المهدى حق، وهو من ولد فاطمة^(١).

قال السيوطي في الجامع الصغير عن أم سلمة: «المهدى من عترتي من ولد فاطمة»^(٢)، وصححه الألبانى^(٣).

٢- أخرج نعيم بن حماد في الفتن، وأبو عمرو الداني في سننه: «عن عبد الرزاق، عن معمر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: قلت لسعيد بن المسيب: المهدى حق؟ قال: حق، قال: قلت: ممن هو؟ قال: من قريش، قلت: من أي قريش؟ قال: من بني هاشم، قلت: من أي بني هاشم؟ قال: من بني عبد المطلب، قلت: من أي عبد المطلب؟ قال: من ولد فاطمة»^(٤).

وكذلك أخرج البخاري في تاريخه عن ابن المسيب: «المهدى من ولد فاطمة»^(٥).

٣- قال العجلوني بعد أن أورد حديث (المهدى من ولد فاطمة): «ورد ذكره في أحاديث أفرادها بعض الحفاظ بالتأليف: منهم الحافظ السخاوي في كتاب سمّاه ارتقاء الغرف، ومنهم ابن حجر الهيثمي في جزء سمّاه

(١) البخاري، التاريخ الكبير: ج ٣ ص ٣٤٦، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.

(٢) السيوطي، الجامع الصغير: ج ٢ ص ٦٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الألبانى: صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ٢ ص ١٤٠، ح ٦٧٣٤، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٤) نعيم بن حماد، الفتن: ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٦٩، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، ط ١٤١٢ - ١٤١٦هـ.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير: ج ٨ ص ٤٠٦، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.

القول المختصر في أحوال المهدي المنتظر، وكذلك ذكر كثيراً منها في الفتاوى الحديبية، وكذلك شيخنا البرزنجي في (الإشاعة) فمن تلك الأحاديث: ما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن أم سلمة مرفوعاً (المهدي من ولد فاطمة)^(١).

إلى هنا نكاد نقترب من حقيقة ونسب المهدي المنتظر، وقد نقترب أكثر حينما نعرف أن المهدي عليه السلام إلى أي ولد من أولاد فاطمة ينتهي، والروايات تفيد بأنه ينتهي إلى الحسين عليهما السلام وليس إلى الحسن عليهما السلام.

المهدي من ولد الحسين عليهما السلام

١- أخرج الكنجي الشافعي في البيان في أخبار صاحب الزمان بسنته عن حذيفة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لبعث الله فيه رجلاً، اسمه اسمي وخلقه خلقي، يكنى أبا عبد الله، يباعي له الناس بين الركن والمقام، يرد الله به الدين، ويفتح له الفتوح، فلا يبقى على ظهر الأرض إلا من يقول لا إله إلا الله».

فقال سلمان: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): من أي ولدك هو؟ قال: من ولد ابني هذا، وضرب بيده على الحسين، ثم قال الكنجي الشافعي: «قلت: هذا حديث حسن رزقناه عالياً بحمد الله»^(٢).

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣٠٨-١٤٠٨هـ

(٢) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٧١-٧٢، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم، ط ١٤٢١هـ - أحمد بن عبد الله الطبرى، ذخائر العقبى: ص ١٣٦-١٣٧، الناشر: مكتبة القىسى - القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦هـ الجويني، فرائد الس冼طين: ج ٢ ص ٣٢٥-٣٢٥ ح ٥٧٥



وأخرج أيضاً بسنده عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «يا فاطمة، إنا أهل بيتك أعطينا ست خصال لم يعطها أحد من الأولين، ولا يدركها أحد من الآخرين غيرنا أهل البيت، نبينا خير الأنبياء وهو أبوك... ومنا مهدي الأمة الذي يصلى عيسى خلفه، ثم ضرب على منكب الحسين علّيَّهُ، فقال: من هذا مهدي الأمة»^(١)، وعلق الكنجي الشافعى عن هذا الحديث قائلاً: «قلت: هكذا أخرجه الدارقطنى صاحب الجرح والتعديل»^(٢).

٢- في عقد الدرر للمقدسي الشافعى عن الإمام الباقر علّيَّهُ في حديث طويل جاء فيه: «والمهدي يا جابر رجل من ولد الحسين»^(٣).

٣- في كتاب الفتن لابن حماد المروزى عن أبي قبيل، قال: «يخرج رجل من ولد الحسين، من قبل المشرق لو استقبلته الجبال لهدها واتخذ فيها



الناشر: مؤسسة محمودي - بيروت، ط ١-١٤٠٠ هـ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٣٨٥-٣٨٦، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦ هـ

(١) الكنجي الشافعى، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٥٦-٥٧، الناشر: دار المحققية - دار الرسول الأكرم، ط ١٤٢١ هـ ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة: ج ٢ ص ١١٤، الناشر: دار الحديث، ط ١٤٢٢ هـ

(٢) الكنجي الشافعى، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٥٧، الناشر: دار المحققية - دار الرسول الأكرم، ط ١٤٢١ هـ

(٣) المقدسي الشافعى، عقد الدرر في أخبار المتضرر: ص ٨٩، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة، ط ١٣٩٩ هـ

طريقاً^(١).

٤- في ينابيع المودة، للقنديزي الحنفي: «عن علي (كرم الله وجهه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لا تذهب الدنيا حتى يقوم بأميتي رجل من ولد الحسين يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً»^(٢).

إذن مما تقدم من الأحاديث اتضح أن هوية الإمام المهدي عليه مسخصة وواضحة لا يمكن الشك والتردد فيها، وهو كونه من ولد النبي عليه ومن ولد علي من فاطمة، ومن ذرية الحسين عليه.

المهدي ليس من ولد الإمام الحسن عليه

وأما ماجاء من أنَّ المهدي عليه من ولد الحسن عليه فلا يوجد ما يدلُّ عليه في كتب أهل السنة إلاً حديث واحد فقط أخرجه أبو داود السجستاني في سنته، قال: «حدَّثْتُ عن هارون بن المغيرة، قال: حدثنا عمر بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن أبي إسحاق، قال: قال علي (رضي الله عنه) - ونظر إلى ابنه الحسن - فقال: إنَّ ابني هذا سيَّد كما سَمَّاه النبي (صلى الله عليه وسلم)، وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيِّكم، يشبهه في الخُلُق ولا يشبهه في الخُلُق، ثم ذكر قصة: يملأ الأرض عدلاً»^(٣).

(١) نعيم بن حماد المرزوقي، الفتن: ج ١ ص ٣٧٣، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، ط ١-١٤١٢هـ

(٢) القنديزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٩٠-٢٩١، الناشر: دار الأسوة، ط ١-١٤١٦هـ

(٣) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣١١، الناشر: دار الفكر- بيروت، ط ١-١٤١٠هـ

وعند دراسة سند الحديث ومتنه، ومقارنة ذلك بأحاديث كون المهدى من ولد الحسين علیه السلام، يتضح ضعف الحديث وربما وضعه لأسباب ستتضح خلال البحث

ضعف سند الحديث

إنَّ هذا الحديث ضعيف السند من جهتين:
الأولى: أنَّ أبا داود لم يروه عن هارون بن المغيرة نفسه، وإنما رواه عنْ حدَّثَه عنه، فيكون الحديث منقطعاً.

الثانية: إنَّ أبا إسحاق السباعي لم يرو عن أمير المؤمنين علیه السلام وإنما رأه رؤية، قال المنذري: هذا [الحديث] منقطع، أبو إسحاق السباعي رأى علیه السلام رؤية^(١)، وقد كان عمره يوم شهادة أمير المؤمنين علیه السلام سبع سنين؛ لأنَّه ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان في قول ابن حجر^(٢).

و**ضعفه الألباني** في السلسلة الضعيفة^(٣)، وفي تعليقه على مشكاة المصايح، قال معلقاً على الحديث: «وإسناد الحديث ضعيف»^(٤).

(١) المباركفوري، تحفة الأحوذى: ج٦ ص٤٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤١٠هـ.

(٢) ابن حجر نهذيب التهذيب: ج٨ ص٥٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط١٤٠٤هـ.

(٣) انظر: السلسلة الضعيفة للألباني في ذيل حديث رقم ٦٤٨٥، قال: إسناده فيه انقطاع وجهالة.

ص ١٠٩٦، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

(٤) الخطيب التبريزى، مشكاة المصايح: ج٣ ص١٥٣، كتاب الفتنة، باب أشرطة الساعة، بتحقيق: محمد ناصر الألبانى، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٢-١٣٩٩هـ.

اختلاف نقل الحديث

اختلف في نقل الحديث عن أبي داود، فقد أورد الجزري الشافعي (ت ٨٣٣هـ) هذا الحديث بسنده عن أبي داود نفسه وفيه اسم: الحسين مكان الحسن، فقال: «والأصح أنه من ذرية الحسين بن علي لنصر أمير المؤمنين علي على ذلك، فيما أخبرنا به شيخنا المسند رحلة زمانه عمر بن الحسن الرقبي... أبنا أبو داود الحافظ قال: حُدِّثْتُ عن هارون بن المغيرة، قال: حدثنا عمر بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن أبي إسحاق، قال: قال علي عليه السلام - ونظر إلى ابنه الحسين، فقال: إنَّ ابني هذا سيد كما سماه النبي (صلى الله عليه وسلم)...»^(١).

وقال القندوزي الحنفي: «وعن أبي إسحاق، قال: قال علي - ونظر إلى ابنه الحسين - قال: إنَّ ابني هذا سيد... ثم ذكر قصة: يملا الأرض عدلاً (رواها أبو داود ولم يذكر القصة)»^(٢).

وهذا الاختلاف في النقل يجعلنا لا نثق بصحّة صدور الحديث بهذا اللفظ ما لم يعتمد بدليل آخر غير هذا الحديث وهو مفقود، فيبقى احتمال أنَّ اللفظ الصحيح هو الحسين بدل الحسن عليه السلام لوجود الأدلة الكثيرة على ذلك.

(١) الجزري، أنسى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب: ص ١٣٠، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة - أصفهان.

(٢) القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٥٩، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦هـ.

احتمال التصحيف في الحديث

يتحمل قوياً حصول التصحيف في الاسم من الحسين إلى الحسن في حديث أبي داود بقرينة اختلاف النقل، إما من دون قصد أو عن قصد وعمد، ويفيد الاحتمال الثاني أن الحسنيين وأتباعهم وأنصارهم زعموا مهدوية محمد بن عبد الله بن الحسن المنشى ابن الإمام الحسن السبط عليهما السلام، الذي قتل سنة ٤٥١ هـ في زمن المنصور العباسي، فربما وضعوا هذا الحديث أو حرفوه وذلك من أجل تحقيق أهداف ومصالح سياسية كبيرة لا يمكن الوصول إليها بسهولة من دون احتلاق هكذا حديث^(١).

فالراوي لا يريد أن يواصل الحديث ويثبت أنه من ولد الحسين عليهما السلام حتى لا يصير ورقة بيد الشيعة في إثبات ما تذهب إليه من أن المهدي من ولد الحسين عليهما السلام. والأمثلة على إخفاء مثل هذه الحقائق كثيرة.

الأحاديث العامة الدالة على هويته واستمرار وجوده عليهما السلام

(١) وقد يقال أيضاً: أن هناك من لا يريد توضيح الحقائق؛ لتعصب طائفي أو خشية ذلك، فما رواه المقدسي في عقد الدرر يؤكّد ذلك، قال: «وعن قتادة قال: قلت لسعيد بن المسيب: أحقّ المهدي؟ قال: نعم، هو حقّ. قلت: ممن هو؟ قال: من قريش. قلت: من أي قريش؟ قال: من بنى هاشم. قلت: من أي بنى هاشم؟ قال: من ولد عبد المطلب. قلت: من أي ولد عبد المطلب؟ قال: من أولاد فاطمة. قلت: من أي ولد فاطمة؟ قال: حسبك الآن. أخرجه الإمام أبو الحسين أحمد جعفر بن المنادي، وأخرجه الإمام أبو عبد الله نعيم بن حمّاد» المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ٢٣، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة. فالراوي بقوله: «حسبك الآن» قد أنهى الحديث، فهو إما يخشى الإفصاح عن الحقيقة أو لا يريد بيانها؛ خشية أن تصيب في صالح الشيعة.

ثمّ بعد أن تعرّضنا لذكر الأحاديث الخاصة، ننتقل إلى ذكر الأحاديث التي تكلّمت بشكل عام عن الإمام المهدي عليه السلام ولم تشّخص هويته، لكنّ هذه الأحاديث ليس لها مصداق صحيح إلّا المهدي الذي التي تذهب إليه الشيعة.

ومن النصوص التي تدلّ على هويته بشكل عام واستمرار وجوده وبقائه حيّاً، هو ما أخبر به رسول الله ﷺ في جملة من الأحاديث نذكر منها:

١- حديث (الاثني عشر خليفة)

أ- أخرج البخاري في الصحيح في كتاب الأحكام بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت النبي ﷺ (صلى الله عليه وسلم)، يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال لي: إنّه قال: كُلُّهم من قريش»^(١).

ب- أخرج مسلم في الصحيح في كتاب الإمارة بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي ﷺ (صلى الله عليه وسلم)، يقول: لا يزال أمر الناس ماضياً ما ولهم اثنا عشر رجلاً، ثم تكلّم النبي ﷺ (صلى الله عليه وسلم) بكلمة خفيت عليّ، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ (صلى الله عليه وسلم)؟ فقال: كُلُّهم من قريش»^(٢).

وأخرج أيضاً بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ١٢٧ ح ٧٢٢٢ و ٧٢٣، كتاب الأحكام، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٤٥٩٩ ح ٣، كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمْضِي فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمُ بِكَلَامٍ خَفِيٍّ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قَرِيشٍ»^(١).

ج - أخرج الترمذى في السنن كتاب الفتنة بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمُ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ يَلِي، فَقَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قَرِيشٍ»، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ مَعْلُوقًا: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»^(٢).

د - أخرج أبو داود في السنن بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ: لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، فَسَمِعْتُ كَلَامًا مِنَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمْ أَفْهَمْهُ، قَلْتُ لِأَبِي: مَا يَقُولُ؟ قَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قَرِيشٍ»^(٣).

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ، قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ: لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً، فَكَبَرَ النَّاسُ وَضَجَّوْا، ثُمَّ قَالَ كَلْمَةً خَفِيَّةً، قَلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، مَا قَالَ؟ قَالَ: كُلُّهُمْ

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٤٥٩٨، كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٣ ص ٣٤٠، باب ما جاء في الخلفاء، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢٤٠٣ - هـ.

(٣) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٠٩، باب كتاب المهدى، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٠ - هـ.

مزن قریش (۱)

هـ- أخرج أبو يعلى في مسنده - واللّفظ له - والطبراني في المعجم الكبير، والحاكم النيسابوري في مستدركه: «عن الشعبي، عن مسروق، قال: كنّا جلوساً عند ابن مسعود ليلة بالمغرب، وهو يقرئنا القرآن، فسألته رجل: يا أبا عبد الرحمن، أسائلتكم رسول الله (صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال ابن مسعود: ما سألكني مذ قدّمت العراق قبلك، قال: نعم، سأّلنا رسول الله (صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقال: اثنا عشر عدّة نقباء بنى إسرائيل»^(٢).

وأخرج الطبراني في الكبير بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «كنت مع أبي عند النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقال: يكون لهذه الأمة اثنا عشر قيماً لا يضرهم من خذلهم»^(٣).

وأخرج أيضاً عن جابر عن النبي ﷺ، قال: «اثنا عشر قيماً من قريش لا يضرّهم عداوة من عاداهم»^(٤).
وفي ضوء هذه الأحاديث نستنتج ما يلي:

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٩، باب كتاب المهدى، الناشر: دار الفكر - سوت، ط ١٤٠١ هـ

(٢) أبو يعلى الموصلي، مسندي أبي يعلى: ج ٩ ص ٢٢٢، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١-٤١٤٥هـ الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٠ ص ١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين: ج ٤ ص ٥٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٢ ص ١٩٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير؛ ج ٢ ص ٢٥٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أولاً: حصر الأئمة باثنى عشر خليفة.

ثانياً: إن هوية هؤلاء الأئمة أنهم من قريش؛ بل ومن بنى هاشم تحديداً، كما روي ذلك عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة: «كنت مع أبي عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فسمعته يقول: بعدي اثنا عشر خليفة، ثم أخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: كلّهم من بنى هاشم»^(١).

ثالثاً: إن اختياره صلوات الله عليه للمقارنة بينهم وبين عدة نقباء بنى إسرائيل فيه دلالة واضحة على أن خلافتهم ليست بانتخاب من الناس، بل تعين من الله، فقد قال الله تعالى عن النقباء: ﴿وَبَعْثَنَا مِنْهُمْ أَثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً﴾^(٢).

رابعاً: عدم خلو الزمان منهم؛ لأن قيام الدين وعزته مقرونة بهم صلوات الله عليه. خامساً: إن من خصائص ومميزات هؤلاء الاثني عشر أنهم لا يضرهم خذلان من خذلهم، ولا عداوة من عادهم، لأنهم على الهدى ودين الحق، وهم هداة الأمة وقادتها الحقيقيون.

وبناءً على ما تقدم يطرح سؤال مهم وهو: هل يوجد خلفاء فيهم هذه المزايا؟ وهل تحققت عزة الإسلام وأهدافه في خلافة معاوية وابنه يزيد وأمثاله في الدولتين الأموية والعباسية؟ أم أن هناك أئمة تصدق وتنطبق عليهم هذه الأحاديث؟

(١) القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٢ ص ٣١٥، الناشر: دار الأسوة.

(٢) المائدة: ١٢.

الأئمة الاثنا عشر هم أئمة أهل البيت ﷺ

لقد روي من طرق أهل السنة في ينابيع المودة عن أبي الطفيل عامر بن وائلة عن علي عليهما السلام، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): يا علي، أنت وصيي، حربك حربي وسلمك سلمي وأنت الإمام وأبو الأئمة الإحدى عشر الذين هم المطهرون المعصومون ومنهم المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً»^(١).

وقال أيضاً: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): الأئمة من بعدي اثنا عشر أولهم أنت يا علي وآخرهم القائم»^(٢).

وروى الجويني في فرائد السبطين عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنا سيد النبيين وعلي بن أبي طالب سيد الوصيين، وأن أوصيائي اثنا عشر أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم القائم»^(٣).

وروى عن ابن عباس أيضاً، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر أولهم أخي وآخرهم ولدي، قيل: يا رسول الله، ومن أخوك؟ قال: علي بن أبي طالب، قيل: فمن ولدك؟ قال: المهدي الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(٤).

(١) القندوزي، ينابيع المودة: ج ١ ص ٢٥٣، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦ هـ

(٢) القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٣٩٥، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦ هـ

(٣) الجويني، فرائد السبطين: ج ٢ ص ٣١٣، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت، ط ١٤٠٠ هـ

(٤) القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٦٢، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦ هـ

فهذه الأحاديث تشير وتدل بأن (الاثني عشر) هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، أولهم علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدى عليه السلام. ولو تأمل الإنسان المنصف أكثر ودقق في حديث (الخلافة في قريش إلى قيام الساعة)^(١)، لوجد أن هناك خصوصية ناظرة إلى وجود إمام حى باق إلى قيام الساعة.

روى أحمد بن حنبل في مسنده - واللفظ له - وأبو يعلى في مسنده وابن حبان في صحيحه، في باب أن ولاية أمير المسلمين تكون في قريش إلى قيام الساعة «عن عبد الله بن عمر... يقول: قال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان»^(٢). والتعبير بلفظ (ما بقي اثنان) أي إلى قيام الساعة.

قال السيوطي في الديباج على صحيح مسلم: «لا يزال هذا الأمر في قريش أي الخلافة ما بقى في الناس اثنان، أي أن هذا الحكم مستمر إلى

(١) أخرج ابن أبي عاصم في كتابه السنة، قال: «ثنا أبو صالح هدبة بن عبد الوهاب، حدثنا النضر بن شمبل، ثنا شعبة، عن حبيب بن الزبير، عن عبد الله بن أبي الهذيل قال: كنا نجالس عمرو بن العاص نذاكره الفقه، فقال رجل من بكر: لنتهين قريش أو ليجعلن الله هذا الأمر في جمهور من جماهير العرب، فقال عمرو بن العاص: كذبت سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: الخلافة في قريش إلى قيام الساعة». وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «إسنادهجيد، رجاله كلهم ثقات...» ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥١٣، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسنـد أـحمد: ج ٢ ص ١٢٨، النـاشر: دار صـادر - بيـروت. ابن حـبـان، صـحـيـح اـبن حـبـان: ج ١٤ ص ١٦٢، النـاشر: مؤـسـسـة الرـسـالـة، ط ٢-١٤١٤هـ.

آخر الدنيا»^(١).

و واضح أن استمرار الخلافة إلى آخر الدنيا ينطبق على ما تعتقد الشيعة؛ بأن الإمام الثاني عشر (الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ) حي في جميع الأزمنة، وأنه لا بد من ظهوره في آخر الزمان، ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملت ظلماً وجوراً، على وفق ما بشّر به جده المصطفى عَلَيْهِ الْكَلَمُ.

تضارب آراء أهل السنة في معنى حديث (الاثني عشر)

ولو قرأنا وتحصينا في أقوال علماء أهل السنة وآرائهم في هذا الحديث الشريف؛ نجد أنها لا تنطبق على خلفائهم أبداً، بل لم نر إجماعاً في تطبيقه خارجاً على مجموعة عندهم؛ فاختلوا فيما بينهم؛ بل اعترفوا أنهم لم يفهموا هذا الحديث، كما قال ابن العربي المالكي، في شرح الترمذى: «لم أعلم للحديث معنى»^(٢).

وقال ابن حجر في فتح الباري عن ابن البطال، أنه حكم عن المهلب قوله: «لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث بشيء معين»^(٣).
وعن ابن الجوزي، قال: «قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث،

(١) السيوطي، الديباج على صحيح مسلم: ج ٤ ص ٤٣٩، الناشر: دار ابن عفان - المملكة العربية السعودية.

(٢) ابن العربي المالكي، عارضة الأحوذى في شرح صحيح الترمذى: ج ٥ ص ٦٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٨٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

وطلبت مسامينه، وسألت عنه، فلم أقع على المقصود^(١). وقد علق الشيخ محمود أبو رية متهكمًا على ما أورد السيوطي، قال: «أما السيوطي فبعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث المشكلة، خرج برأي غريب نورده هنا تفكه للقراء، وهو: وعلى هذا فقد وجد من الإثنى عشر، الخلفاء الأربع والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز - وهؤلاء ثمانية ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العباسين؛ لأنهم فيهم كعمر بن عبد العزيز فيبني أمية، وكذلك الظاهر، لما أوتيه من العدل وبقي الإثنان المنتظران!! أحدهما المهدي! لأنه من أهل بيت محمد - ولم يبين المنتظر الثاني - ورحم الله من قال في السيوطي: إنه حاطب ليل»^(٢).

إذن أهل السنة لم يتفقوا على تسمية الإثنى عشر، لذا لجأ بعضهم إلى إدخال يزيد بن معاوية ومروان وعبد الملك ونحوهم، وصولاً إلى عمر بن عبد العزيز لكي يكملوا العدد الوارد في نص حديث (الإثنى عشر خليفة)، ولكن فاتهم أن الحديث يصرّح بأن الدين لا يزال قائماً بوجودهم ومستمراً إلى آخر الدنيا كما تقدم في قول السيوطي، وعلى هذا تكون الخلافة قد انقطعت بعد عمر بن عبد العزيز.

فلو فسّرنا أحاديث الخلفاء الإثنى عشر على وجهة النظر السننية، فلا

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٨٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٢) محمود أبو رية، أضواء على السنة النبوية: ص ٢٣٥، الناشر: البطحاء.

نستطيع أن نجد الحل الصحيح الذي يلائم ما قاله رسول الله ﷺ في هذا الحديث الشريف؛ لأنه لو تخلينا عن حملها على ما تعتقد المدرسة الشيعية، لوقعنا في إشكالية أن الذين مارسوا الحكم وادعوا أنهم من قريش هم أضعاف العدد المنصوص عليه في هذه الأحاديث، فضلاً عن انفراطهم وموتهم، سواء كانوا أمويين أم عباسين.

لذا نجد أن القندوزي الحنفي المذهب كان ملتفتاً لهذا الأمر، وهذا ما صرّح به، حيث قال: «قال بعض المحققين: إن الأحاديث الدالة على كون الخلفاء بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) اثنى عشر قد اشتهرت من طرق كثيرة، فبشرح الزمان وتعریف الكون والمکان علم أن مراد رسول الله (صلى الله عليه وآلہ وسلم) من حدیثه هذا، الأئمة اثنا عشر من أهل بيته وعترته، إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء بعده من أصحابه، لقتلهم عن اثنى عشر، ولا يمكن أن نحمله على الملوك الأموية لزيادتهم على اثنى عشر، ولظلمهم الفاحش إلا عمر بن عبد العزيز، ولكونهم غيربني هاشم؛ لأن النبي (صلى الله عليه وآلہ وسلم) قال: كلّهم منبني هاشم، في رواية عبد الملك، عن جابر، وإخفاء صوته (صلى الله عليه وآلہ وسلم) في هذا القول يرجح هذه الرواية؛ لأنهم لا يحسنون خلافةبني هاشم، ولا يمكن أن يحمل على الملوك العباسية، لزيادتهم على العدد المذكور، ولقلة رعايتهم... ويفيد هذا المعنى – أي: أن مراد النبي (صلى الله عليه وآلہ وسلم) الأئمة الائنا عشر من أهل بيته - ويرجحه

Hadith al-Thalibin»^(١).

الانطباق القهري للحديث على أئمة أهل البيت ع

بعدما تقدم من تضارب الأقوال عند أهل السنة وأنهم تحيروا في التفسير الحقيقى والواقعي لهذا الحديث، لذا فالتطبيق الصحيح هو ما أثبتته المدرسة الإمامية القائلة بإمامية اثنى عشر إماماً من أهل البيت ع - أولهم الإمام علي بن أبي طالب ع وآخرهم المهدي ع - لذا لا مناص من المصير إلى ما ذهبت إليه الشيعة، فلا نعرف لهذه الروايات تطبيقاً آخر في تاريخنا المعاصر والقديم غيرهم، فلم يدع غير أئمة الشيعة الاثنى عشر العصمة، ولن يقل غيرهم إنّه الحجة على الخلق وإنّه إمام طاعته هدى ودين، ومخالفته ضلال وجاهلية، ولم يدع غيرهم أنّهم هم المقصودون بالأئمة الاثنى عشر.

ولكي تتضح هذه الرؤية أكثر، نقول:

أولاً: إنّ أهل البيت ع هم حجج الله تعالى على خلقه بمقتضى ما ورد عن رسول الله ﷺ في حديث الثقلين، قال: «وَأَنَا تَارِكٌ فِيهِمْ ثَقْلَيْنِ أُولَاهُمَا كِتَابُ اللَّهِ... وَأَهْلُ بَيْتِي»^(٢)، فمخالفتهم جاهلية وضلالة، فهم المنصوص عليهم وهم المؤهلون لهذا المنصب الريانى.

(١) القندوزي، ينابيع المودة لذوي القربي: ج ٣ ص ٢٩٢-٢٩٣، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦-١٤١٦هـ.

(٢) مسلم النسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٣ ح ٦١١٩، كتاب فضائل الصحابة. وأخرجه الترمذى في سنته بلفظ: «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» سنن الترمذى: ج ٥ ص ٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ثانياً: لم نجد أن أحداً أحصى عليهم تناقضاً في قول أو فعل، وتشهد لهم بذلك آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَبُطْهَرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(١).

ثالثاً: لو فتنا في كتب التاريخ والحديث لم نجد من يدعي لنفسه هذا الأمر من العصمة وإمامية المسلمين، وأنه لا يخلو منهم زمان ولا تخلو الأرض من حجة منهم، قال الإمام علي عليه السلام: «اللهُمَّ بِلِي لَا تخلو الأرض من قائمٍ بِالحجَّ إِمَّا خائفاً مُستوراً، لَثلاً تُبطل حجَّ الله..»^(٢).

رابعاً: قد تقدم أن الأحاديث أفادت أن المهدي من ولد علي، أو من ولد فاطمة، أو من ولد الحسين عليهما السلام، فهذه الأحاديث تدل بالدلالة العرفية على أنهم من قريش، فهي مفسرة لحديث (كلهم من قريش).

هذه النقاط الأربع بمجموعها لو قُرئت وضممت إلى تلك الأحاديث التي ذكرناها سابقاً في الصحاح التي أثبتت أن الأئمة اثنا عشر، وهم من قريش، لما بقي شك أن المصداق والتطبيق الصحيح ينحصر فيما ذهبت إليه المدرسة الإمامية الثانية عشرية.

الحديث (الاثني عشر) سبق ولادة الأئمة عليهما السلام

إن الحديث (الاثني عشر خليفة) سابق للتسلسل التاريخي للأئمة عليهما السلام، فقد

(١) الأحزاب: ٣٣.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ٣٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط ١٣٧٨ هـ - المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١٠ ص ٢٦٣ - ٢٦٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

بشر رسول الله ﷺ بهم وبولادهم عليهما السلام، قبل تكامل الواقع الإمامي الثاني عشرى، وهذا يعبر عن واقع وحقيقة لا يمكن إلا أن يذعن لها المنكر والمشكك؛ لأنها وردت وضبّطت في أصح الكتب وبأصح الطرق، كما تقدم.

قال السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله): «إن الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمة الاثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الثاني عشرى، أمكننا أن تتأكد من أن هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع؛ وإنما هو تعبير عن حقيقة ربانية نطق بها من لا ينطق عن هوى، فقال: (إن الخلفاء بعدي اثنا عشر) وجاء الواقع الإمامي الثاني عشرى ابتداءً من الإمام علي وانتهاء بالمهدي، ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوى الشريف»^(١).

فكل المحاولات التي سعت إلى إيجاد تطبيق صحيح للحديث في الواقع الخارجي واجهت عدة مشاكل لا يمكن علاجها، في حين أنه بناءً على قبول الاعتقاد الشيعي، فسيكون التطبيق صحيحاً ومحبلاً.

٢- حديث الثقلين

ومن الأحاديث العامة الأخرى التي تؤكد النظرية الشيعية في كون الأئمة هم من أهل البيت علیهم السلام وأن خلافتهم لا تنتهي إلى يوم القيمة، هو حديث

(١) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي: ص ١٠٧، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى المحققة - ١٤١٧هـ.

الثقلين الذي قال فيه النبي ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أ أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض»^(١). والذي يلتقي مع الحديث السابق «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان» في حقيقةبقاء أحد هؤلاء الأئمة إلى قيام الساعة، وبما أنه ورد لفظ (العترة) في هذا الحديث، فهذا لازمه أن العترة لها استمرار وبقاء مع الكتاب إلى أن يردا على النبي ﷺ، وهذا لا يمكن توجيهه إلا بوجود الإمام المهدى علیه السلام وكونه حياً، وهذا ما صرخ به علماء الشيعة، وإلا يلزم الإخبار على خلاف الواقع.

صحة حديث الثقلين: الكتاب والعترة عند أهل السنة

بات من المسلمات صحة حديث الثقلين لا سيما في مصادر أهل السنة، بل هو من الأحاديث المتوترة، وقد نقلنا بعض مصادر وطرق الحديث عند إجابتنا عن الشبهات المثارة حول عقيدة الشيعة بالسنة النبوية، فقد ورد هذا الحديث في واحد من أصح الكتب عند أهل السنة وهو صحيح مسلم: «وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذلها بكتاب الله واستمسكوا به.. وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي...»^(٢).

(١) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ٣ ص ١٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٣ ح ٦١٩، باب من فضائل علي رضي الله عنه،



وقال ابن كثير في تفسيره: «وقد ثبت في الصحيح أنَّ رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال في خطبته بعدير خمٌّ: إِنِّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي وإنَّهما لم يفترقا حتَّى يردا علىَ الحوض»^(١).
 وقال أيضًا: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»^(٢).
 وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات»^(٣)، وقال في موضع آخر: «رواه أحمد وإسناده جيد»^(٤).
 وحكم بصححته ابن حجر الهيثمي: «روى هذا الحديث ثلاثون صحابيًّا وأنَّ كثيراً من طرقه صحيح وحسن»^(٥).
 وكذلك صححه البغوي في شرح السنة، قال: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم»^(٦)، وصححه الحاكم في مستدركه^(٧)، وشهد بصححته ناصر



الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ج ٤ ص ١٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت، طبعة عام ١٤١٢ هـ.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨ هـ.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٦٢ - ٢٦٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨ هـ.

(٥) ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٣٥٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، ط ١٤١٧ هـ.

(٦) البغوي، شرح السنة: ج ١٤ ص ١١٧ - ١١٨، الناشر: المكتبة الإسلامية - بيروت، ط ١٤٠٣ هـ.

(٧) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير^(١).

وقال أبو منذر سامي بن أنور المصري الشافعي: «فحدثنا العترة بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طریقاً وعن سبعة من صحابة سیدنا رسول الله (صلی الله علیه وسلم) ورضي عنهم، وصحته التي لا مجال للشك فيها يمكننا أن نقول: إنّه بلغ حد التواتر»^(٢).

دلالة الحديث على وجود الإمام المهدى علیه السلام

بعدما تقدم من صحة هذا الحديث، فدلاته على وجود الإمام المهدى علیه السلام واضحة؛ لأنّه يدلّ على وجود إمام من العترة - وهو الخليفة - مع الكتاب، ولا يمكن أن يفترق عنه إلى يوم القيمة. والتطبيق المعقول الوحيد له من أهل البيت هو الإمام المهدى وهو آخر الأئمة علیه السلام، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدها ملئت ظلماً وجوراً؛ لأنه لا معنى للاستمرار بالتمسّك بهم والأخذ والاقتداء بإمامتهم والتسليم لهم، إلا إذا فسرناه بما تقول به الإمامية الاثنا عشرية، وهو التفسير الحقيقي والواقعي والمنطقي.

٣- حديث: (لاتخلوا الأرض من قائم لله بحجته)

ومن الأحاديث العامة أيضاً حديث «إن الأرض لا تخلو من قائم لله

(١) ناصر الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ١ ص ٤٨٢ ح ٢٤٥٧، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣-١٤٠٨ هـ

(٢) أبو المنذر سامي بن أنور المصري الشافعي، الزهرة العطرة في حديث العترة: ص ٦٩ - ٧٠، الناشر: دار الفقيه - مصر.

بحجة» وهذا الحديث مشهور عند أهل السنة، فقد صحّحه ابن حجر وابن القيم^(١).

قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «... دلالة للصحيح من الأقوال، أن الأرض لا تخلو عن قائم الله بحجة، والله أعلم»^(٢).

وهذا الحديث أيضاً يدلّ على استمرار حجة الله في الأرض، ولا يصح ادعاء أنّ غير أئمّة أهل البيت عليهما السلام هم حجّ الله على الخلق

الآلوسي يصرّح بخلافة الإنسان الكامل إلى قيام الساعة

صرّح الآلوسي في معرض كلامه حول تفسير معنى(ال الخليفة) في قوله تعالى ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٣). قال: «المشهور أن المراد به آدم عليهما السلام»، ثم استدرك على كلامه قائلاً: «ولم تزل تلك الخلافة في الإنسان الكامل إلى قيام الساعة وساعة القيام، بل متى فارق هذا الإنسان العالم مات العالم؛ لأنّ الروح الذي به قوامه، فهو العماد المعنوي للسماء، والدار الدنيا جارحة من جوارح جسد العالم الذي الإنسان روحه، ولما كان هذا الاسم الجامع قابل للحضرتين بذاته، صحت له الخلافة وتدبر

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٠ ص ٢٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ الموفق الخوارزمي، المناقب: ص ٣٦٦، الناشر: جماعة المدرسین - قم.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٦ ص ٣٥٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢. العيني، عمدة القاري: ج ١٦ ص ٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) البقرة: ٣٠

العالم، والله سبحانه الفعال لما يريد ولا فاعل في الحقيقة سواه^(١). ولكن الآلوسي سكت ولم يصرح بالتطبيق، ومن هو ذلك الإنسان الكامل الذي يبقى إلى قيام الساعة، فاكتفى بقوله: «وفي المقام ضيق، والمنكرون كثيرون ولا مستعان إلا بالله عز وجل»^(٢). فالآلوي لم يفصح عن بيان ماهية هذا الإنسان الكامل، وحجته كثرة المنكرين، ومن ثم يستعين على هذا السكوت بالله عز وجل، أليس الإنسان الكامل الذي تصح له الخلافة، وتدبير العالم إلى قيام الساعة هو الإمام المهدي عليه السلام؟ أليس ما ذكرناه من تلك الأحاديث المتقدمة، كحديث الاثني عشر والشلين وعدم خلو الأرض من حجة، كلها شواهد على تلك الحقيقة وهي وجود (الإنسان الكامل الذي تصح له الخلافة والإمامية) والتي لا يمكن إلا وأن يذعن لها العقل والفطرة السليمة.

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الآلوسي، روح المعاني: ج ١ ص ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الشبهة: التعارض في أحاديث الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّأُ

ذكر السيد محمد رشيد رضا في تفسيره، قائلاً: «وأما التعارض في أحاديث المهدي فهو أقوى وأظهر والشبهة فيها أظهر، ولذلك لم يعتد الشیخان بشيء من روایاتها في صحيحهما»^(١). وعليه فتتعارض وتساقط.

جواب الشبهة

إن هذه الشبهة مردودة من وجوه:

أولاً: قد تقدم أن هناك جمّاً غيراً من كبار العلماء ممن قال بصحة وتواتر أحاديث الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّأُ، وهذا بطبيعة الحال يكشف عن عدم الخلاف في هذه القضية. ثم إن التعارض لا يعني إلا التنافي بين دليلين أو أكثر، بحيث يتحير العرف في العمل بأيٍّ منهما، ويكون هناك تدافع وتناقض بين الدليلين، والعرف هنا لم يتحير بل جمع بين أحاديث الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّأُ فلا تعارض أصلاً.

ثانياً: التعارض إنما يحصل بين الأدلة الظنية لا القطعية، وما دلّ على عقيدة المهدي قطعياً جزماً؛ لأن اتفاق ما يزيد على خمسين حديثاً رواه أكثر من صحابي وصحابية يورث الاطمئنان والجزم، وكذلك التواتر بطرقها في جميع الطبقات، فلا تصل المسألة إلى التعارض، لأن ما كان جزماً لا ينافي ما كان ظنياً.

وعليه فما فرض من تعارض أحاديث الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّأُ ليس صحيحاً،

(١) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم: ج٩ ص٤٩٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

لعدم وجود موضوع لهذا التعارض حتى نقول به.

شبكة: عدم إخراج البخاري ومسلم أحاديث المهدى في صحيفتيهما من الشبهات التي أدت إلى إنكار أحاديث الإمام المهدى عليه السلام: عدم ورودها في صحيح البخاري ومسلم وعدم ذكره في الصحيحين علامة على ضعف الأحاديث الأخرى، قال محمد رشيد رضا: «لم يعتد الشیخان بشيء من روایاتها في صحیحهما»^(١). وقال أحمد أمين: «ولم يرو البخاري ومسلم شيئاً من أحاديث المهدى؛ مما يدلّ على عدم صحتها عندهما»^(٢)، والفارقي قد نهج نفس الأسلوب واقتني نفس الأثر.

الجواب: الشبكة باطلة لعدة وجوه:

الوجه الأول: أنّ البخاري أو مسلم لم يدعيا أنّهما استوحاها في كتابيهما جميع الأحاديث الصحيحة، إن سلّمنا بأنّ جميع ما فيهما من أحاديث صحيحة^(٣).

(١) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم: ج ٩ ص ٤٩٩، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

(٢) أحمد أمين، ضحي الإسلام: ج ٣ ص ٢٣٧، الناشر: مكتبة النهضة المصرية.

(٣) عند التأمل بروايات البخاري ومسلم؛ فإن المنصف يجد أن هناك إساءات كثيرة للمولى جل وعلا ولرسول الله عليه السلام، وهذا ينبع بضعف هذه الروايات، كما في أحاديث رؤية الله تعالى [صحيح البخاري: ج ١ ص ١٩٥ ح ٨٠٦] وأنه تعالى يضحك [البخاري: ج ١ ص ١٩٦ ح ٨٠٦] وأن له تعالى ساقاً [البخاري: ج ٦ ص ٧٢ ح ٤٩١٩] وغيرها.

وأما الإساءة للرسول عليه السلام فهناك روايات لا يمكن لعاقل التصديق بها من قبيل: نسيان رسول الله بعض آيات القرآن [البخاري: ج ٣ ص ١٥٢ ح ٢٦٥٥]، والبول واقفاً [البخاري [البخاري: ج ١



أما البخاري، فواضح من اسم كتابه الذي ذكره ابن الصلاح في مقدمته، قال: «اسمه الذي سماه به هو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وسننه وأيامه»^(١)، فهو يصرح بأنه المختصر من أمور رسول الله ﷺ، فكلمة (الجامع) في اسم كتابه هي للمختصر وليس لكل ما ورد في سننه ﷺ.

وقال الذهبي وابن حجر العسقلاني: «قال إبراهيم بن معقل: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب»^(٢).

وقال الحازمي: «فقد ظهر أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال، ولا في الحديث»^(٣). أما مسلم، فقد صرّح هو بنفسه بعدم جمعه لكل الصحاح، قال: «ليس كل

ص ٦٢ ح ٢٢٤، وأكله اللحم الحرام؛ لأنه لم يعلم بأمر الذبائح [البخاري: ج ٦ ص ٢٢٥ ح ٥٥٠١، ٥٥٠٢] وقيامه إلى الصلاة ناسيًّا أنه مجب [البخاري: ج ١ ص ٧٢ - ٧٣ ح ٢٧٥]، وغيرها من الروايات التي يمجها العقل والفطرة السليمة.

(١) عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق: ج ٥ ص ٤٢٠، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، ط ١ - ١٤٠٥ هـ.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١ ص ٦، وقد ورد هذا الكلام في مقدمة المحقق (شعيب الارنؤوط).

شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه^(١). وقال النووي في مقدمة شرحه: أن مسلماً قال: «إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحيح، ولم أقل ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف، وإنما خرّجت هذا الحديث من الصحيح؛ ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عنني».

وأضاف النووي: «الزم الحافظ الدارقطني وغيره، البخاري ومسلماً إخراج أحاديث ترکا إخراجها، مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجها لرواتها في صحيحهما. وذكر الدارقطني وغيره: أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم رروا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورويت أحاديثهم من وجوه الصحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يخرجها من أحاديث شيئاً، فيلزمهما إخراجهما على مذهبهما. وذكر البيهقي: إنهما اتفقا على أحاديث صحيفه همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، مع أن الإسناد واحد.. وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح؛ بل صحّ عنهما تصریحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٥ ح ٧٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت. فقد سئل مسلم في صحيحه، في باب صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله، عن حديث أبي هريرة: «وإذا قرأ فأنصتوا». فقال: «هو عندي صحيح. فقال السائل: لم تضعه ها هنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه».

جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله^(١).

الوجه الثاني: من الثابت عند علماء الحديث أن المقبول من الحديث أعمّ من الصحيح، فهو يشمل الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، والصحيح ليس مقصوراً وجوده في كتاب الصحيحين، كما هو بديهي، فالعلماء قسموا الصحيح بحسب القوّة إلى سبعة مراتب:

المرتبة الأولى: ما اتفق عليه الشیخان والثانية: ما تفرد به البخاري والثالثة: ما تفرد به مسلم والرابعة: ما كان على شرط البخاري ومسلم والخامسة: ما هو على شرط البخاري والسادسة: ما هو على شرط مسلم والسابعة: ما رواه من غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصحة وصححوه^(٢).
ومعلوم أنه ليس في الصحيحين من هذه المراتب إلا الثلاث الأولى، أمّا الأربع الباقيّة، فوجودها إنما خارج الصحيحين.

ومعلوم أيضاً أن العلماء في جميع العصور يحتجون بالأحاديث الصحيحة، بل والحسنة حتى ما كان منها خارج الصحيحين، والعمل بها مطلقاً، واعتبار ما دلت عليه من غير حطّ من شأنها أو التقليل من قيمتها، سواء أكان ذلك في أمور الاعتقاد أم في أمور الأحكام.

(١) النووي، المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ١ ص ٢٤-٢٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) عبد الحق الدھلوي، مقدمة في أصول الحديث: ج ١ ص ٨٧-٨٨، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط ٢٠٦١ هـ.

فهناك كتب قد احتج بها علماء أهل السنة في غير الصحيحين، فليس بالضرورة أن كل حديث لم يخرجه البخاري ومسلم هو ضعيف أو لا يحتج به.

الثالث: إن الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري ومسلم لا نستطيع أن نجزم بعدم شمولها لأحاديث الإمام المهدي عليه السلام؛ بل هناك أحاديث وردت فيها وإن لم يرد فيها التصريح بذكر المهدي عليه السلام على جهة التفصيل، وقد أشارت تلك الأحاديث إلى المهدي عليه السلام وإن لم تصرّح باسمه، فدللت على ظهور رجل صالح يوم المسلمين عند نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، يصلّي عيسى بن مريم خلفه.

ومن ذلك ما أخرج البخاري ومسلم في باب نزول عيسى بن مريم، عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف أنت إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم»^(١).

وكذلك أخرج مسلم عن جابر بن عبد الله، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيمة، قال: فينزل عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم، فيقول أميرهم: تعال صلّ لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء: تكرمة الله هذه

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٤٣ ح ٣٤٤٩، كتاب بدء الخلق، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٥ ح ٢٨٣، باب، بيان نزول عيسى عليه السلام، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الأمة»^(١).

وجاء ما يفسر هذه الأحاديث في السنن والمسانيد الأخرى ويبين اسم هذا الأمير الذي يصلّي عيسى عليه السلام خلفه وصفته أنه هو المهدى عليه السلام؛ وأحاديث السنة يفسر بعضها بعضاً:

روى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابن سيرين قال: «المهدى من هذه الأمة وهو الذي يَوْمُ عِيسَى ابْنَ مَرِيمٍ»^(٢)، وقال ابن حجر: «وقال أبو الحسن الخساعي الأبدى في مناقب الشافعى: تواترت الاخبار بأن المهدى من هذه الأمة وأن عيسى يصلّي خلفه»^(٣).

وروى ابن قيم في المنار المنيف عن مسنـد الحارث بن أبي أسامة وصححـه، قال: «روى الحارث بن أبيأسامة في مسنـده، حدثنا إسماعيل بن عبد الكـريم، حدثنا إبراهـيم بن عـقـيل، عن أبيه، عن وهـبـ بن منـبهـ، عن جابرـ، قالـ: قالـ: رسول الله صـلـى الله عـلـيـهـ وـسـلـمـ: يـنـزـلـ عـيـسـىـ بـنـ مـرـيمـ فـيـقـولـ أـمـيـرـهـ الـمـهـدـىـ: تـعـالـ صـلـ بـنـ، فـيـقـولـ: لـاـ، إـنـ بـعـضـهـمـ أـمـيـرـ بـعـضـ تـكـرـمـةـ اللهـ لـهـذـهـ الـأـمـةـ»، ثم قال معلقاً: «وهـذـاـ إـسـنـادـ جـيـدـ»^(٤). وأـيـضاـ صـحـحـهـ الأـلـبـانـيـ فـيـ السـلـسـلـةـ الصـحـيـحةـ»^(٥).

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٥ ح ٢٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٦٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٦ ص ٣٥٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

(٤) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف: ج ١ ص ١٤٧، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢٠٣٢ هـ.

(٥) ناصر الألباني، السلسلة الصحيحة: ج ٥ ص ٢٧٦ ح ٢٣٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

وقال السيوطي في ردّ من ينكر أن عيسى بن مريم يصلّي خلف المهدي: «وهذا من أعجب العجب، فإن صلاة عيسى خلف المهدي ثابتة في عدة أحاديث صحيحة بأخبار رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وهو الصادق المصدوق الذي لا يخلف خبره»^(١).

وخلال هذه الأحاديث وإن رویت في الصحاح بشكل مجمل، ولكن كتب السنة قد فسّرها وشرحها؛ ولعل السبب في عدم ذكر البخاري أو مسلم لها مخافة إثارة القلق بسبب أن ذكر المهدي كان يشكل هاجساً مخيفاً للسلطة العباسية الحاكمة آنذاك ، فكانت عيونهم وجواصيسهم تتحرّى وترصد كلّ المواليد في ذلك الوقت، فهل يعقل والحال هذه أن يقدم ويجازف الشیخان على هذا الفعل؟ فلذا كانوا يتجنّبان الحديث عن المهدي عليه السلام صراحة، ومع هذا قد أشارا إلى ذلك تلويناً حين ذكر أحاديث خروج الدجال، وأحاديث نزول عيسى، وإمامية أمير المسلمين لعيسى عليه السلام، فهما يعبران عن وجود الإمام المهدي: (بكلمة أمير) أو (الإمام) مطلقاً^(٢).

(١) السيوطي، الحاوي لفتاوي: ص ١٥٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٢١ هـ

(٢) فقد أخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن أبي قاتادة أن أبو هريرة، قال: قال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «كيف أنت إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟». صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٤٣ ح ٣٤٤٩. صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٤ ح ٢٨٥. وأخرج مسلم أيضاً بسنده عن ابن جريج، قال: «أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول: لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيمة، قال: فينزل عيسى بن مريم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فيقول أميرهم: تعال صلّ لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على



إذن هناك أحاديث كثيرة منها الصحيح وغير الصحيح في أمر المهدى ولم ترد في صحيحي البخاري ومسلم؛ لذا نجد الحفاظ الآخرين كابن خزيمة وتلميذه ابن حبان، و الحكم النيسابوري وغيرهم قد استدركا وجمعوا وصححوا أحاديث المهدى عليهما السلام وصنفوها في مؤلفاتهم المشهورة والمعروفة عند أهل العلم والمعرفة.

وبهذا اتّضح سقوط شبهة ضعف أحاديث الإمام المهدى عليهما السلام لعدم إخراج البخاري ومسلم لها في صحيحيهما، وكذلك شبهة التعارض. ومن مجموع ما تقدم سقطت أيضاً دعوى خرافية وأسطورة القول بالإمام المهدى وغيبته، فهي محض ادعاء لا تستند إلى دليل علمي.

وبعد ذكر هذه المقدمة عن عقيدة المنفذ أو المهدى عند المسلمين وغيرهم، نحاول الآن الإجابة عن بعض الشبهات التي أوردها القفاري حول المهدى والمهدية في هذا الجزء، تاركين ما تبقى إلى الجزء الثالث إذا وفقنا الله تعالى لذلك.



بعض أمراء: تكرمة الله هذه الأمة». صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٥ ح ٢٨٦.

شبّهات القفاري حول المهدى عليه السلام

الشبّهـةـ: إن الإمام العسكري عليه السلام مات بلا عقب

قال القفاري في فصل (نشأة فكرة الغيبة عند الشيعة الثانية عشرية):
«إذ بعد وفاة الحسن - إمامهم الحادى عشر - سنة (٢٦٠هـ) لم يُر له خلف، ولم يُعرف له ولد ظاهر، فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمه، كما تعرف بذلك كتب الشيعة نفسها، وبسبب ذلك اضطرب أمر الشيعة وتفرق جمعهم؛ لأنهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام، لأنّه هو الحجّة على أهل الأرض...»^(١).

ثم قال في فصل نقد عقيدة الغيبة: «حتى قال بعضهم: إنّا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أن للحسن ولداً خفياً لجاز مثل هذه الدعوى في كلّ ميت من غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي (صلى الله عليه وسلم) إنه خلف ابنًا نبئاً رسولاً؛ لأن مجيء الخبر بوفاة الحسن بلا عقب كمجيء الخبر بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يخلف ولداً من صلبه، فالولد قد بطل لا محالة»^(٢).

أساسيات الشبّهـةـ

١- إن الإمام الحسن العسكري عليه السلام لم ير، ولم يعرف له ولد.

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٤، الناشر: دار الرضا - الجيزـةـ.

(٢) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٩٣ - ١٠٩٤، الناشر: دار الرضا - الجيزـةـ.

- ٢- بعد وفاته انحصر تقسيم ميراثه بين أم الإمام الحسن عليه السلام وأخيه فقط.
- ٣- اضطراب الشيعة واختلافهم بعد وفاة الإمام الحسن عليه السلام
- ٤- ادعاء الولد للإمام العسكري عليه السلام يشبه ادعاء أنّ النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قد خلف ولداً نبيّاً.

جواب الشبهة الشبهة باطلة من عدة وجوه:

الوجه الأول: تهافت أقوال القفاري

زعم القفاري أن كتب الشيعة قد صرّحت بأن الإمام العسكري عليه السلام لم يعرف له ولد ظاهر، بينما نجده في نص آخر ينقل عن الشيعة أنفسهم، فيقول: «أما الاثنا عشرية فقد ذهبت إلى الزعم بأن للحسن العسكري ولداً كان قد أخفى (أي الحسن) مولده، وستر أمره؛ لصعوبة الوقت وشدة طلب السلطان له، فلم يظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته»^(١).

وهو بهذا يصرّح بأن رأي الشيعة الإمامية هو أن للإمام العسكري ولداً وقد أخفى مولده، وهذا الكلام بطبيعة الحال يقتبس من كتب الشيعة التي تمثل رأيهم.

فهناك تهافت واضح في نقله لآراء الشيعة في مسألة ولادة الإمام المهدي عليه السلام والمفترض أنّه ينقل آراء الشيعة الإمامية حسب عنوان أطروحته التي خصّها بالإمامية الاثني عشرية، فلا معنى لأن يكون مقصوده

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، *أصول مذهب الشيعة*: ج ٢ ص ١٠٠٦، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

بعض الأقوال لغير الشيعة الإمامية الثانية عشرية، وهذا هو الخطأ الكبير والفاحش الذي وقع في منهج نقده للشيعة الإمامية، فهناك خلط واضح بين المذهب الإمامي الثاني عشرى وبقية الفرق التي تنسب للشيعة.

الوجه الثاني: كتب الشيعة تصريح بوجود الخلف من صلب الإمام الحسن

العسكري عليه السلام

إن القفاري نقل ادعى أن الإمام العسكري عليه السلام لم ير له خلف، من الأشعري صاحب كتاب (المقالات والفرق) ونسبة للشيعة مطلقاً، بينما كان الأشعري بقصد نقل أقوال الفرق بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فبعد أن ذكر أن الإمام لم ير له خلف، قال: «فرقة منها وهي المعروفة بالإمامية قالت:... فنحن متمسكون بإمامية الحسن بن علي، مقررون بوفاته موقنون مؤمنون بأن له خلفاً من صلبه، متدينون بذلك، وأنه الإمام من بعد أبيه الحسن بن علي، وأنه في هذه الحالة مستتر خائف مأمور بذلك حتى يأذن الله عزّ وجلّ له فيظهر ويعلن أمره»^(١).

وقد قطع القفاري كلام الأشعري، ولم ينقل ذيله المتقدم الذي يفيد أن الإمامية الثانية عشرية: موقفون مؤمنون متدينون بأن للإمام الحسن العسكري خلفاً من صلبه، وأنه الإمام من بعد أبيه، وهو يتبنى هذا القول؛ لأن مذهبها وعقيدتها هي (الإيمان بالثانية عشر إماماً) فـأين اعتراف كتب الشيعة

(١) سعد بن عبد الله الأشعري، المقالات والفرق: ص ١٠٢-١٠٣، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنكي.

الإمامية بأنّ الإمام لم يخلف ولداً؟!

الوجه الثالث: عدم الرؤيّة لا تدل على عدم الوجود

إن قول الأشعري في النص الذي نقله القفاري: «ولم ير له خلف ولم يعرف له ولد ظاهر» على تقدير صحته، ليس فيه دلالة على أن الإمام العسكري لم يخلف ولداً، فعدم رؤيته من قبل الناس ومعرفتهم له لا تدل على عدم ولادته، لعدم الملازمة بينهما، ففرق بين أن يقال: لم يولد له ولد، وبين أن يقال: لم ير له ولد.

الوجه الرابع: اقتسام جعفر ميراث الإمام العسكري لا يدل على عدم ولادة

المهدي عليه السلام

لقد استدلّ القفاري على عدم ولادة الإمام المهدي عليه السلام بانحصر قسمة ميراث الإمام العسكري عليه السلام بين أمّه وبين أخيه جعفر الكذاب، وهذا الانحصر يدلّ على عدم ولادته، قال: «قال: فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمّه»، وهو استدلال لا يخلو من غرابة؛ لأنّ بعض كتب الشيعة عندما تنقل ذلك، لا تدّعي أن الإمام المهدي عليه السلام غير مولد، بل تقول: إنّ جعفرأ الكذاب قد ادعى الإمامة بعد أخيه الحسن بن علي عليهما السلام حسداً وطمعاً وكذباً، لذلك ادعى ميراثه، فاقتسامه الميراث مع أمّ الإمام المهدي عليه السلام لا يدلّ على عدم ولادته عليه السلام، بل هو فعل أراد به أن يقوّي زعمه بأنه هو الإمام من بعد أبيه، كما صرّحت بذلك عدّة روایات من طرقنا، فقد روى الصدوق بسنده عن أبي حمزة الشمالي، عن أبي خالد الكابلي، عن الإمام زين العابدين عليه السلام،

قال: «حدّثني أبي، عن أبيه عليهما السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إذا ولد ابني جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام فسموه الصادق، فإن للخامس من ولده ولداً اسمه جعفر يدعى الإمامة؛ اجتراءً على الله وكذباً عليه، فهو عند الله جعفر الكاذب المفترى على الله عزّ وجلّ، والمدعى لما ليس له بأهل، المخالف على أبيه والحاسد لأخيه، ذلك الذي يروم كشف ستر الله عند غيبة ولی الله عزّ وجلّ، ثم بكى علي بن الحسين عليهما السلام بكاءً شديداً، ثم قال: كأني بجعفر الكاذب وقد حمل طاغية زمانه على تفتيش أمر ولی الله، والمغيب في حفظ الله والتوكيل بحرم أبيه؛ جهلاً منه بولادته، وحرضاً منه على قتله إن ظفر به؛ طمعاً في ميراثه حتى يأخذه بغير حقه»^(١).

فالرواية وردت على لسان رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه عليه، وتشير بشكل صريح أن جعفراً كان يروم كشف ستر الله تعالى عند غيابه؛ حرضاً منه على قتله وطمعاً في ميراثه.

وهذه الرواية تحمل صدقها معها، لوجود قرينة تدل على ذلك، وهي حكاية الواقع وصدقه بما أخبر به عليهما السلام، فجعفر كان حاسداً لأخيه، وطامعاً في ميراثه ساعياً لأخذ بغير حق، لذا نجد الشيخ المفيد رحمه الله يصرّح بقوله: «وتولى جعفر بن علي أخي أبي محمد عليهما السلام أخذ تركته، وسعى في

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٢٠، الناشر: جماعة المدرسین - قم، طبعة عام ١٤٠٥ هـ

حبس جواري أبي محمد عليه السلام واعتقال حلائه، وشنّع على أصحابه بانتظارهم ولده وقطعهم بوجوده والقول بإمامته، وأغرى بالقوم حتى أخافهم وشّرّدهم، وجرى على مخلفي أبي محمد عليه السلام بسبب ذلك كلّ عظيمة، من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير واستخفاف وذل، ولم يظفر السلطان منهم بطائل. وحاز جعفر ظاهر تركة أبي محمد عليه السلام، واجتهد في القيام عند الشيعة مقامه، فلم يقبل أحد منهم ذلك ولا اعتقده فيه، فصار إلى سلطان الوقت يتلمس مرتبة أخيه، وبذل مالاً جليلاً، وتقرّب بكلّ ما ظنَّ أنه يتقرّب به، فلم يتفع بشيء من ذلك»^(١).

رأي الإمامية في جعفر الكذاب

خلاصة رأي الإمامية في جعفر لا سيما في هذه المسألة تدرج في

النقاط التالية:

أولاً: أنَّه ادعى الإمامة وهو غير مؤهل لها؛ مما اضطرَّه إلى اللجوء للسلطة الحاكمة للتمهيد لهذا الأمر، ولكن خاب سعيه في ذلك، لذا نجد أنَّ الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان نهره عندما جاء إليه في هذا الأمر، حيث قال له: «يا أحمق، السلطان جرد سيفه في الذين زعموا أنَّ أباك وأخاك أئمَّة؛ ليりدُهم عن ذلك، فلم يتهيأ له ذلك، فإنْ كنت عند شيعة أبيك وأخيك إماماً فلا حاجة لك إلى السلطان؛ ليربّك مراتبهم ولا غير

(١) المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٣٦ - ٣٣٧، الناشر: دار المفيد - بيروت.

السلطان، وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تتلها بنا...»^(١).

ولم يكتف جعفر مجرد ادعائه الإمامية؛ بل استخدم الأموال الكثيرة ليصل إلى مأربه الخبيثة، ولكن أيضاً لم يوفق في هذا المسعى، فحمل للسلطان الحاكم آنذاك أموالاً طائلة تقدر بـ(عشرين ألف دينار)، طالباً منه أن يجعل له مرتبة أخيه ومنزلته، فأجابه السلطان بنحو جواب الوزير ابن خاقان^(٢).

ثانياً: لقد ادعى تركيبة الأموال والميراث الذي تركه أخوه بلا وجه حق، ومن ثم حيازته لها بإذن من السلطة الحاكمة.

قال ابن شهر آشوب في مناقبه: «تولى أخوه أخذ تركته... واجتهد جعفر في مقام مقامه فلم يقبله أحد وبرؤوا منه ولقبوه الكذاب»^(٣).

ثالثاً: لقد قام بإفشاء سر أخيه العسكري عليه السلام إلى الدولة من خلال الإياع لهم بولادة الإمام المهدي عليه السلام، ومن هنا بدأت سلسلة من المطاردات والاعتقالات لعيال الإمام عليه السلام، بل تسببت في جلب المحن والبلاء لشيعة علي عليه السلام.

قال الشيخ الطبرسي: «وشنع على الشيعة في انتظارهم ولده وقطعهم

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٠٦-٥٠٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٥-١٣٦٣ هـ.

(٢) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ج ٣ ص ٥٢٤، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٧٦ هـ.

(٣) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ج ٣ ص ٥٢٤، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٧٦ هـ.

بوجوده واعتقادهم لإمامته، وجرى بسبب ذلك على مخلفة أبي محمد عليه السلام وشيعته كل بلاء ومحنة، من حبس واعتقال وشدة^(١).

إذن هذا هو حال جعفر؛ فجاءت تسميته بـ(الكذاب) عند الإمامية، وهذا بطبيعة الحال، لا يدلّ على أن الإمام العسكري لم يخلف، أو لم يولد له ولد، كما صوّر وادعى الدكتور ذلك.

الوجه الخامس: أحاديث ولادة المهدى عليه السلام متواترة

إن الأحاديث التي تقدم ذكرها، كحديث (الثقلين) وحديث (الاثني عشر) وحديث (عدم خلو الأرض من قائم الله بحجة) والتي دلت على استمرار وجوده، فهي تدلّ جزماً على ولادته، وكذلك ما ورد من تطبيق لهذه الأحاديث من مصادر الحديث السنية، وكذلك ما تواتر من أحاديث تحديد هويته، وكونه من قريش ومن أهل البيت من ولد النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه ومن ولد علي وفاطمة والحسين عليهم السلام. كما روى الجوني عن مجاهد، عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «إن وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي: الحسن والحسين، يتلوه تسعه من صلب الحسين أئمة أبرار... إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، ثم ابنه علي، ثم ابنه الحسن، ثم الحجة بن الحسن، فهذه اثنا عشر

(١) الطبرسي، إعلام الورى بأعلام الهدى: ج ٢ ص ١٥١، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

أئمة عدد نقائِب بنى إسرائيل^(١). وغيرها من الأحاديث التي تقدم ذكرها. وسوف نتناول اعتراف جملة كبيرة من العلماء ممن قالوا بولادته عليهما السلام وكونه من ولد الإمام الحسن العسكري عليهما السلام؛ ولا سيما ممن اشتهر بخبرته وطلاعه في علم الأنساب، فسند ذكر الذين دونوا واعترفوا في صحفهم بهذه الحقيقة، وكذلك نذكر بشكل عام ممن قال بولادته من غير علماء الأنساب. وأيضاً سنتقل الروايات والأحاديث من طرق الشيعة من خلال الشهادات والوثائق التي تثبت لنا بولادته عليهما السلام، مع وضوح هذا الأمر عند الإمامية؛ لأنها من صلب عقيدتهم؛ ولكن لتشكك البعض في روايات الشيعة في هذا الأمر سنضطر لنقلها.

اعتراف علماء الأنساب بولادة الإمام المهدى عليهما السلام

في البدء نقل عبارة القفارى التى نفى فيها تصريح علماء الأنساب بولادة الإمام المهدى عليهما السلام، حيث قال في فصل (نقد عقيدة الغيبة والمهدية عند الآشى عشرية): «وقد ذكر أهل العلم بالأنساب والتاريخ أن الحسن بن علي لم يكن له نسل ولا عقب»^(٢).

نقول: هذا قول من لا خبرة له بما قاله علماء الأنساب، فقد ذهب جملة منهم كلا الفريقين إلى القول بولادة الإمام المهدى عليهما السلام، فهم الأدرى

(١) الجوهري، فرائد السقطين: ج ٢ ص ١٣٣ - ١٣٤، الناشر: مؤسسة محمودي - بيروت، ط ١٤٠٠ - هـ القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٨٢، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦ - هـ

(٢) ناصر بن عبد الله القفارى، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٩١، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

والأعلم بشجرة الأنساب، وقولهم يورث الاطمئنان بالصدق، فيكون حجة بلا نزاع في ذلك، ومن هؤلاء العلماء:

١- الشيخ أبو نصر البخاري.

وهو النسابة الشهير الشيخ أبو نصر سهل بن عبد الله بن داود بن سليمان بن أبان بن عبد الله البخاري من أعلام القرن (الخامس الهجري)^(١). قال في سر السلسلة العلوية: «وولد علي بن محمد النقى عليهما السلام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام من أم ولد نوبية^(٢) تدعى ريحانة، وولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وبغض سنة ستين ومائتين بسامراء، وهو ابن تسع وعشرين سنة... وولد علي النقى ابن محمد التقى عليهما السلام جعفرًا وهو الذي تسمى به الإمامية جعفر الكذاب، وإنما تسمى به الإمامية بذلك لادعائه ميراث

(١) يعتبر أبو نصر البخاري، من علماء القرن الرابع، لأنه يروي عنه أبو العلاء الواسطي من مشايخ الخطيب، وهو محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب، قال الخطيب البغدادي: «أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب، حدثنا أبو نصر سهل بن عبيد الله بن داود بن سليمان بن أبان بن عبد الله البخاري - قدم علينا بغداد - حدثنا محمد بن نوح الجندى ساپوري...» الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٩ ص ١٢٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وأبو علاء الواسطي قد توفي سنة (٤٣١ھ)، قال الخطيب البغدادي: «مات أبو العلاء في ليلة الإثنين الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وأربعين وأربعمائة» الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٣ ص ٣١٤، ومنه يظهر أن أبا نصر البخاري كان حيًا أو واسط القرن الخامس الهجري.

(٢) النبوي بضم النون، هذه النسبة إلى بلاد النوبة وهي السودان. السمعاني، الأنساب: ج ٥ ص ٥٣٠.

أخيه الحسن عليهما السلام دون ابنه القائم العترة عليهما السلام، لا طعن في نسبة»^(١).

٢- السيد الشريف نجم الدين أبو الحسن بن محمد العلوي العمري. النسابة المشهور، من أعلام القرن الخامس) في كتابة (المجدي في أنساب الطالبيين) قال: «مات أبو محمد عليهما السلام وولده من نرجس معلوم عند خاصة أصحابه وثقات أهله... وامتحن المؤمنون، بل كافة الناس بغيته»^(٢).

٣- فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (ت ٦٠٦ هـ)^(٣). قال في كتابه (الشجرة المباركة في أنساب الطالبية): «أما الحسن العسكري الإمام عليهما السلام فله ابنان وبنتان: أمّا الابنان، فأحدهما: صاحب الزمان، والثاني موسى درج في حياة أبيه...»^(٤).

٤- النسابة الشهير السيد جمال الدين أحمد بن علي الحسني، المعروف بابن عنبة والمتوفى سنة (٨٢٨ هـ) في كتابه (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب)، قال: «الإمام أبو محمد الحسن العسكري عليهما السلام كان من الزهد والعلم على أمر عظيم، وهو والد الإمام محمد المهدي صلوات الله عليه

(١) أبو نصر البخاري، سر السلسلة العلوية: ص ٣٩ - ٤٠، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط ١ - ١٤١٣ هـ.

(٢) علي بن محمد العلوي العمري، المجدي في أنساب الطالبيين: ص ١٣٠، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدسة، ط ١٤٠٩ هـ.

(٣) هو الفخر الرازي هو الإمام فخر الدين الرازي الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ صاحب كتاب التفسير المشهور.

(٤) الفخر الرازي، الشجرة المباركة: ص ٧٨ - ٧٩، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدسة، ط ١٤٠٩ هـ.

ثاني عشر الأئمة عند الإمامية، وهو القائم المتظر عندهم، من أم ولد اسمها نرجس، واسم أخيه أبو عبد الله جعفر الملقب بالكذاب؛ لدعائه الإمامة بعد أخيه الحسن^(١).

٥- الشيخ أبو المعالي محمد سراج الدين الرفاعي (ت / ٨٨٥ هـ)^(٢).
قال في كتابه (صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار): «وكان له [أي الإمام الهادي] خمسة أولاد الإمام الحسن العسكري والحسين ومحمد وجعفر وعائشة، فالحسن العسكري أعقب صاحب السرداد الحجة المتظر، ولبي الله الإمام محمد المهدي عَلَيْهِ...»^(٣).

٦- محمد أمين السويدي (ت / ١٢٤٦ هـ)^(٤).
قال في كتابه (سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب): «محمد المهدي: وكان عمره عند وفاته أبيه خمس سنين، وكان مربوع القامة، حسن الوجه

(١) ابن عبة، عمدة الطالب: ص ١٩٩، الناشر: المطبعة الحيدرية، التجف الأشرف، ط ٢ - ١٣٨٠ هـ.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد المخزومي الرفاعي الحسيني سراج الدين شيخ الإسلام في عصره، هكذا قال عنه الزركلي في الأعلام: ج ٦ ص ٢٣٨، الناشر: دار العلم للملاتين - بيروت.

(٣) المخزومي، سراج الدين، محمد بن عبد الله، صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار: ص ٥٦، طبع في مطبعة مكتبة تجية الأخيار، طبعة عام ١٣٠٦ هـ.

(٤) محمد أمين بن علي بن محمد سعيد السويدي العباسى البغدادى، أبو الفوز: باحث، من علماء العراق، ولد ببغداد، وتوفي في بريدة (بنجد) عائداً من الحج. من كتبه (سبائك الذهب في معرفة أنساب العرب) و(قلائد الدرر في شرح رسالة ابن حجر) في فقه الشافعية، و(الجواهر والمواقيت في معرفة القبلة والمواقيت). خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٦ ص ٤٢، الناشر: دار العلم للملاتين - بيروت.

والشعر، أقنى الأنف، صبيح الجبهة^(١).

اعتراف علماء السنة بولادة الإمام المهدى عليه السلام

اعترف جملة كبيرة من علماء أهل السنة - غير علماء الأنساب - بولادة الإمام المهدى عليه السلام، فهم على قسمين: منهم من ذكر ولادته من دون أن يشكّك فيها ومنهم من ذكر ذلك ونسبة لرأي الشيعة، والقسم الأول الذي اعترف بولادته لم يتطرق إلى زمان وكيفية وفاة الإمام المهدى، مع أنَّ السيرة المعروفة عندهم - في الغالب - أن تذكر الوفيات لكل من يترجم له، أو من تذكر سيرته عندهم، بل صرح بعضهم أنه لا يعلم كيف مات الإمام المهدى.

قال الذهبي والصفدي وغيرهما عند ترجمتهم للإمام الحسن العسكري عليه السلام: «عدم، ولم يعلم كيف مات...» وهذه العبارة فيها اعتراف ضمني بولادته؛ لأنهم لا يعلمون كيف مات، كما هو صريح عبارتهم^(٢).

فالمسألة يلفّها الغموض بينهم، فيدور حالهم بين أمرين:

إما الاعتراف بما تقول به الشيعة من تحقق غيبته عليه السلام، وإما أن يبرّروا للقارئ - بموضوعية - سبب عدم ذكر وفاته!!

وعليه نستطيع القول إن هناك اتفاقاً على ولادته في الجملة، وهذا كاف

(١) محمد أمين السويدى، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: ص ٧٨، الناشر: منشورات الشريف الرضي.

(٢) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٩ ص ١١٣، الناشر: دار الكتاب العربي. وانظر: الصفدي، الوفي بالوفيات: ج ١٢ ص ٧٠، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

في رفع هذا الإشكال.

يقول مصطفى الرافعي^(١) في كتابه (إسلامنا) بعد أن ذكر جملة من علماء السنة الذين قالوا بولادته: «وَكَثِيرٌ غَيْرُهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ السَّنَةِ الْأَجْلَاءِ الَّذِينَ دَاعُ صَيْتَهُمْ وَيَذْكُرُونَ بِكُلِّ إعْجَابٍ وَتَقْدِيرٍ. هُؤُلَاءِ وَكَثِيرٌ غَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَا يَتَسَعُ الْمَقَامُ لِذِكْرِهِمْ يَقُولُونَ بِمِقْوَلَةِ الْإِمَامِيَّةِ: مِنْ أَنَّ الْمَهْدِيَّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ وَأَنَّهُ حَيٌّ فِي مَكَانٍ مَا فِي هَذَا الْعَالَمِ، وَلَا يَجِدُونَ فِي مَقْوِلَتِهِمْ هَذَا مَا يَنْاهِضُ بِالْعُقْلِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا اعْتَبَرْتَ حَيَّةَ الْمَهْدِيِّ مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ، كَالَّتِي أَجْرَاهَا اللَّهُ: مَعْجَزَةُ لِبَعْضِ أَنْبِيَائِهِ، أَوْ كَرَامَةُ لِبَعْضِ أُولَيَائِهِ، وَذَلِكَ كِحْيَةُ الْمَسِيحِ وَالْخَضْرُ مِنَ الْأَنْقِيَاءِ وَإِبْلِيسُ الدِّجَالِ مِنَ الْأَشْقِيَاءِ»^(٢).

ومن جملة علماء أهل السنة الذين صرحوا بولادته:

١- ابن الأثير الجزي (ت/ ٦٣٠ هـ).

قال في كتابه (الكامل في التاريخ) في حوادث سنة (٢٦٠ هـ): «وفيها توفي أبو محمد العلوى العسكري، وهو أحد الأئمة الاثنى عشر، على مذهب الإمامية، وهو والد محمد الذي يعتقدونه المنتظر...»^(٣).

(١) هو مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي من كبار الكتاب، أصله من طرابلس توفي سنة ١٩٣٧ هـ الزركلي، الأعلام: ج ٧ ص ٢٣٥، الناشر: دار العلم للملائين - بيروت.

(٢) د. مصطفى الرافعي، إسلامنا في التوفيق بين السنة والشيعة: ص ١٩٢، الناشر: الدار الإسلامية - بيروت، ط ٢ - ١٤١٢ هـ.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٧ ص ٢٧٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦ هـ.

٢- محيي الدين بن العربي (ت / ٦٣٨ هـ)، نقاً عن الشعراي في كتابه (اليوقيت والجواهر)، قال: «عبارة الشيخ محيي الدين في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات: واعلموا أنه لابد من خروج المهدى عَلَيْهِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ، ولكن لا يخرج حتى تمتلي الأرض جوراً وظلماً فيملؤها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلا يوم واحد طول الله تعالى ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من ولد فاطمة رضي الله عنها، وجده الحسين بن علي بن أبي طالب، والله حسن العسكري ابن الإمام علي النقى...»^(١).

وهذه العبارة التي نقلها الشعراي عن ابن العربي قد حذفت من النسخ المطبوعة، وهو بلا شك خلاف الأمانة العلمية، لذا أدرج الشيخ مهدي فقيه إيماني نسخة مصورة من الفصل المتعلق بالموضوع في كتابه (المهدى عند أهل السنة) وهذا إن دلّ فهو يشير إلى حقيقة ولادة الإمام المهدى، لذا نجد أن النصوص غير المرغوب فيها تارةً تقطع وتارةً تحذف.

٣- كمال الدين محمد بن طلحة الشافعى (ت / ٦٥٢ هـ)^(٢).

(١) الشعراي، اليوقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: ج ٢ ص ٥٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) هو كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن الحسن القرشي العدوى الشافعى، قال الصفدى: «تفقه وبرع في المذهب... وكان صدراً معظماً». الصفدى، الوافي بالوفيات: ج ٣ ص ١٤٦. وقال الذهبي: «العلامة الأوحد كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن حسن القرشي العدوى النصيبي الشافعى، ولد سنة اثنتين وثمانين وخمسماه، وبرع في المذهب وأصوله». الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢٣ ص ٢٩٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

قال في كتابه (مطالب المسؤول في مناقب آل الرسول): «محمد بن الحسن الخالص بن علي المتوكل بن محمد القانع بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباير بن علي زين العابدين بن الحسين الزكي بن علي المرتضى أمير المؤمنين بن أبي طالب، المهدي الحجة الخلف الصالح المستظر عليهما السلام ورحمة الله وبركاته». ثم ذكر أبياتاً رائعة من الشعر:

«فهذا الخلف الحجة قد أيده الله

هداه منهج الحق وأتاه سجاياه

وأعلى في ذرى العليا بالتأييد مرقاها

وأتاه حلى فضل عظيم فتحلاه

قال رسول الله قولاً قد رويناها

وذو العلم بما قال إذا أدرك معناه

ترى الأخبار في المهدي جاءت

وقد أبداه بالنسبة والوصف وسماه»

إلى آخر أبياته، ثم قال: «فأما مولده: فبُسرّ من رأى، في ثالث وعشرين رمضان سنة ثمان وخمسين ومائتين للهجرة»^(١).

(١) محمد بن طلحة الشافعي، مطالب المسؤول في مناقب آل الرسول: ج ٢ ص ١٥٢، الناشر: ↪

٤- سبط ابن الجوزي الحنفي (ت / ٦٥٤ هـ)^(١).

قال في كتابه (تذكرة الخواص) فصل في ذكر الحجة المهدى: «هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو عبد الله وأبو القاسم، وهو الخلف الحجة صاحب الزمان، القائم المنتظر، والتالى، وهو آخر الأئمة...»^(٢).

٥- محمد بن يوسف بن محمد الكنجى الشافعى (ت / ٦٥٨ هـ).

قال في كتابه (كفاية الطالب): «وُدُفِنَ فِي دَارِهِ بِسُرُّ مِنْ رَأْيِ الْبَيْتِ الَّذِي دُفِنَ فِيهِ أَبُوهُ وَخَلْفُ ابْنِهِ وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُنْتَظَرُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ...»^(٣). وفي كتابه الآخر الذي أسماه (البيان في أخبار صاحب الزمان) في الباب الخامس والعشرين في الدلالة على كون المهدى حياً باقياً منذ غيبته إلى الآن، قال: «وَلَا امْتِنَاعَ فِي بِقَائِهِ؛ بَدْلِيلٍ بِقَاءِ عِيسَى وَإِلِيَّاسَ وَالخَضْرِ مِنْ أَوْلَيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِقَاءِ الدِّجَالِ وَإِبْلِيسِ الْمَلْعُونِينَ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى،



مؤسسة أم القرى، ط ١٤٢٠ هـ

(١) هو: «يوسف بن فرغلي بن عبد الله البغدادي سبط الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلـي... تفقه وبرع وسمع من جده لأمه ابن الجوزي، وكان بتربيته حنبلـياً... ثم صار حنفـياً وكان عالماً فقيهاً واعظـاً... فارساً في البحث مفترطاً في الذكـاء» الـلكنوـي، الفوـائد البـهـيـة في تراجمـ الحـنـفـيـة: ص ٢٣، النـاـشر: دارـ المـعـرـفـة - بـيـرـوـتـ.

(٢) سبط بن الجوزي، تذكرة الخواص: ص ٣٢٥، النـاـشر: مؤـسـسـةـ أـهـلـ الـبـيـت - قـمـ.

(٣) الـكنـجـىـ الشـافـعـىـ، كـفـاـيـةـ الطـالـبـ فيـ منـاقـبـ أمـيرـ المؤـمـنـينـ عـلـيـ بنـ أـبـيـ طـالـبـ: ص ٤٨٥، النـاـشر: دارـ إـحـيـاءـ تـرـاثـ أـهـلـ الـبـيـتـ عـلـيـهـ السـلـطـانـ، طـ ٣ـ، ١٤٠٤ هـ.

وهو لاء قد ثبت بقاوهم بالكتاب والسنّة^(١).

٦- ابن خلّakan: (ت / ٦٨١ هـ)^(٢)

قال في كتابه (وفيات الأعيان) تحت عنوان الحجة المنتظر: «أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد المذكور قبله، ثاني عشر الأئمة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية، المعروف بالحجّة، وهو الذي تزعم الشيعة أنه المنتظر والقائم والمهدي... كانت ولادته يوم الجمعة متتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، ولمّا توفي أبوه... كان عمره خمس سنين»^(٣).

٧- الجويني الشافعی (ت / ٧٢٢ هـ)^(٤)

ذكر في كتابه فرائد السلطين عدّة روايات في عدد الأئمة وأسمائهم، ونصّ على أن المهدى هو الحجة القائم المنتظر، كما نجد ذلك واضحاً عند ذكره لحديث اللوح، حيث ذكر الأئمة الاثني عشر واحداً واحداً، وأن

(١) الكنجي الشافعی، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٩٧، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم، ط ١-١٤٢١ هـ.

(٢) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم من خلّakan قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس البرمكي الأربلي الشافعی، كان فاضلاً بارعاً متفتاً عارفاً بالمذهب... كثير الاطلاع وافر الحرمة، انظر: الذہبی، تاریخ الإسلام: ج ٥١ ص ٦٥-٦٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١-١٤٠٧ هـ.

(٣) ابن خلّakan، وقيات الأعيان: ج ٤ ص ١٧٦، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

(٤) قال عنه الذہبی: «وسمعت من الإمام المحدث الأوحد الأکمل فخر الإسلام صدر الدين إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن حموبة الخراساني الجوینی شیخ الصوفیة، قدم علينا روى لنا عن رجلین من أصحاب المؤید، وكان شدید الاعتناء بالرواية وتحصیل الإجزاء... مهیباً دیناً صالحًا» الذہبی، تذكرة الحفاظ: ج ٤ ص ١٥٠٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

آخرهم القائم، المهدى المنتظر بن الحسن العسكري^(١). وأخرج كذلك بسنته إلى دعبد الخزاعي عن الإمام الرضا عليه السلام، قال: «... يا دعبد، الإمام بعدي محمد ابني، وبعد محمد ابني علي، وبعد علي ابني الحسن، وبعد الحسن ابني الحجة القائم المنتظر في غيبته، المطاع في ظهوره...»^(٢).

ـ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢ هـ)^(٣).

قال في تاريخه (المختصر من أخبار البشر) عند ذكره لوفاة الإمام الحسن العسكري في أحداث سنة ٢٥٤ هـ: «والحسن العسكري المذكور هو والد محمد المنتظر صاحب السردار، ومحمد المنتظر المذكور هو ثاني عشر الأئمة الثانية عشر على رأي الإمامية، ويقال له: القائم والمهدى والحججة وولد المنتظر المذكور في سنة خمس وخمسين ومائتين»^(٤).

(١) الجويني الشافعى، فرائد السقطين: ج ٢ ص ١٣٦ - ٤٣٢ ح ١٤١ - ٤٣٥، الناشر: مؤسسة المحمودى - بيروت.

(٢) الجويني الشافعى، فرائد السقطين: ج ٢ ص ٣٣٧ - ٣٣٨ ح ٥٩١، الناشر: مؤسسة المحمودى - بيروت، ط ١٤٠٠ هـ.

(٣) هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماه، قال السبكى: «كان رجلاً فاضلاً، نظم الحاوي في الفقه [الشافعى] وصنف تقويم البلدان وتاريخاً حسناً» السبكى، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٩ ص ٤٠٣ - ٤٠٤، الناشر: هجر للطباعة، ط ٢ - ١٤١٣ هـ.

(٤) أبو الفداء، المختصر من أخبار البشر: ج ٢ ص ٤٥، الناشر: مكتبة المتنبي - القاهرة.

٩- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت / ٧٤٨ هـ)^(١).

قال في كتابه (تاريخ الإسلام) في ترجمة الإمام الحسن العسكري عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وأما ابنه محمد بن الحسن الذي يدعوه الرافضة القائم الخلف الحجة، فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ست وخمسين، عاش بعد أبيه ستين ثم عُدُم، ولم يعلم كيف مات...»^(٢).

١٠- محمد بن يوسف الزرندي (ت / ٧٥٠ هـ)^(٣).

قال في كتابه (معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول): «الإمام أبو القاسم محمد بن الحسن... وكان مولده عَلَيْهِ السَّلَامُ على ما نقلته الشيعة ليلة

(١) هو الإمام المعروف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، قال السبكي في طبقاته الكبرى: «شيخنا وأستاذنا الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله التركماني الذهبي محدث العصر... شديد الميل إلى آراء الحنابلة» السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٩ ص ١٠٣ - ١٠٠.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٩ ص ١١٣، حوادث سنة (٢٥١ هـ - ٢٦٠ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١٤٠٧ هـ.

(٣) قال ابن حجر العسقلاني: «محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن محمود بن الحسن الزرندي المدني الحنفي شمس الدين أخو نور الدين علي، قرأته في مشيخة الجنيد البلياني تخرير الحافظ شمس الدين الجزري الدمشقي نزيل شيراز: أنه كان عالماً، وأرخ مولده سنة (٦٩٣) ووفاته بشيراز سنة بضع وخمسين وسبعيناً... وصنف كتاباً عديدة ودرس في الفقه والحديث، ثم رحل إلى شيراز فولى القضاء بها حتى مات سنة سبع أو ثمان وأربعين». الدرر الكامنة: ج ٦ ص ٥٠، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

وقال الزركلي: «أحمد بن يوسف بن الحسن، شمس الدين الزرندي، فقيه حنفي، من العلماء بالحديث، من أهل المدينة، تولى التدريس فيها بعد أبيه، ورحل إلى شيراز بعد سنة ٧٤٢ هـ فولى القضاء بها حتى مات» الزركلي، الأعلام: ج ٧ ص ١٥٢، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ١٩٨٠ م.

الجعمة للنصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، بسرّ من رأى في زمان المعتمد، وأمّه: نرجس بنت قيس الروم، أم ولد، وكان نقش خاتمه: الله عصمتني و Mohammad حجتي، وعلي قوتي^(١).

١١- خليل بن أبيك الصفدي الشافعي (ت / ٧٦٤ هـ)^(٢).

قال في كتابه (الوافي بالوفيات) عند ترجمته للإمام الحسن العسكري عليه السلام: «وأما ابنه محمد الحجة الخلف الذي تدعوه الرافضة، فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: ست وخمسين، عاش بعد أبيه ستين، ومات، عدم ولم يعلم كيف مات...»^(٣).

١٢- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت / ٨٥٢ هـ)^(٤).

قال في كتابه: (لسان الميزان) عند ترجمته لجعفر الكذاب: «أخو الحسن الذي يقال له العسكري، وهو الحادي عشر من الأئمة الإمامية، ووالد

(١) الزرندي، معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول: ص ١٨١ - ١٨٢. تحقيق: ماجد بن أحمد بن عطية.

(٢) قال السبكي: «خليل الدين الصفدي الإمام الأديب... وعني بالحديث وصنف الكثير في التاريخ والأدب» طبقات الشافعية الكبرى: ج ١٠ ص ٥، الناشر: هجر للطباعة، ط ٢ - ١٤١٣ هـ.

(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ١٢ ص ٧٠، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠ هـ.

(٤) هو أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين الكناني شافعي المذهب العسقلاني أبو الفضل الحافظ، قال تلميذه السخاوي: «الأستاذ إمام الأئمة الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني... الشافعي... وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقد والذكاء المفترض وسعة العلم في صنوف شتى، وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث». السخاوي، الضوء اللامع: ج ٢ ص ٣٦، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

محمد صاحب السردار...»^(١).

١٣- نور الدين علي بن الصياغ المالكي (ت / ٨٥٥ هـ)^(٢).

قال في كتابه (الفصول المهمة في معرفة الأئمة): «ولد أبو القاسم محمد الحجة بن الحسن الخالص بسرّ من رأى، ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين للهجرة، وأما نسبة أباً وأمّا، فهو أبو القاسم محمد الحجة بن الحسن الخالص بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، صلوات الله عليهم أجمعين... وأمّا لقبه فالحجّة والمهدى والخلف الصالح والقائم المنتظر وصاحب الزمان، وأشهرها المهدى...»^(٣).

١٤- الفضل بن روزبهان (ت / بعد ٩٠٩ هـ)^(٤).

نظم في كتابه (إبطال الباطل) أبياتاً شعرية رائعة في فضل أهل البيت عليهما السلام

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٢ ص ١١٩، الناشر: مؤسسة الأعلمى - بيروت.

(٢) هو علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله المالكي من علماء المذهب المالكي، قال عنه تلميذه السخاوي: «حفظ القرآن والرسالة في الفقه لابن مالك، له مؤلفات منها الفصول المهمة لمعرفة الأئمة». الضوء اللامع: ج ٥ ص ٢٨٣، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

(٣) ابن الصياغ المالكي، الفصول المهمة في معرفة الأئمة: ج ٢ ص ١١٠٤، الناشر: دار الحديث ط ١٤٢٢ هـ.

(٤) هو فضل الله بن روزبهان بن فضل الله الأمين كان من عظماء الشافعية في عصره، قال السخاوي: «فضل الله بن روزبهان... أمين الدين الخنجي الأصل الشيرازي الشافعى الصوفى» الضوء اللامع: ج ٦ ص ١٧١، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

واحداً تلو الآخر، ثم ذكر القائم المنتظر وأنه من سلالة الحسن العسكري، وأنه سيملأ الأرض عدلاً، وبذلك فهو ينص على الاثني عشر إماماً، كما سترى من هذا النظم الشعري.

قال: «ونعم ما قلت فيهم منظوماً:

سلام على المصطفى المجتبى	سلام على الحسن الألمعي الرضا	سلام على المسك أنفاسه	سلام على الأورعي الحسين
من اختارها الله خير النساء	علي الحسن الألمعي الرضا		
شہید یری جسمہ کربلا			
علی بن الحسین المجتبی			
سلام على الصادق المقتدى			
رضی السجایا امام التقی			
علی الرضا سید الاصفیا			
محمد الطیب المرتجی			
علی المکرم هادی الوری			
امام یجهز جیش الصفا			
	سلام على المصطفى المجتبى	سلام على سید العابدین	سلام على الباقر المهتدی
	من اختارها الله خير النساء	علي الحسن الألمعي الرضا	سلام على الكاظم الممتحن
	شہید یری جسمہ کربلا	سلام على المسك أنفاسه	سلام على الأورعي الحسين
	علی بن الحسین المجتبی		
	سلام على الصادق المقتدى		
	رضی السجایا امام التقی		
	علی الرضا سید الاصفیا		
	محمد الطیب المرتجی		
	علی المکرم هادی الوری		
	امام یجهز جیش الصفا		

سلام على القائم المنتظر أبي القاسم القرم نور الهدى
 ينحيه من سيفه المتقى سيطع كالشمس في غاسق
 كما ملئت جور أهل الهوى ترى يملأ الأرض من عدله
 وأنصاره ما تدوم السما^(١) سلام عليه وآبائه

١٥- محمد بن طولون الدمشقي الحنفي (ت/ ٩٥٣ هـ)^(٢).
 قال في كتابه (الأئمة الاثنا عشر): «وثاني عشرهم ابنه محمد بن الحسن، وهو أبو القاسم محمد بن الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم... كانت ولادته رضي الله عنه يوم الجمعة، متتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين»^(٣).

١٦- القاضي حسين بن محمد الدياري بكري (ت/ ٩٦٦ هـ)^(٤).

(١) المرعشي، شرح إحقاق الحق: ج ١ ص ٨١، الناشر: منشورات مكتبة المرعشي النجفي - قم.

(٢) هو محمد بن علي بن محمد الشهير بابن طولون الصالحي الحنفي، قال الزركلي: «مؤرخ عالم بالترجم والفقه... كانت أوقاته معمرة كلها بالعلم والعبادة» الزركلي، الأعلام: ج ٦ ص ٢٩١، الناشر: دار العلم للملائين - بيروت، ط ٥ - ١٩٨٠.

(٣) ابن طولون، الأئمة الاثنا عشر: ص ١١٧ - ١١٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) هو حسين بن محمد بن الحسن الدياري بكري المالكي: مؤرخ ولد قضاء مكة وتوفي فيها. انظر: الزركلي، الأعلام: ج ٢ ص ٢٥٦، الناشر: دار العلم للملائين - بيروت، ط ٥ - ١٩٨٠. وانظر حاجي خليفة، كشف الظنو: ج ١ ص ٧٢٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

قال في كتابه (تاريخ الخميس): «وفي سنة ستين ومائتين، مات الحسن بن علي الجواد بن الرضا العلوي، أحد الأئمة الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة عصمتهم، وهو والد متظرهم محمد بن الحسن»^(١).

١٧- عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي الشافعي (ت / ٩٧٣ هـ)^(٢).

قال في كتابه (اليواقيت والجواهر) في المبحث الخامس والستين من الجزء الثاني، في بيان أن جميع أشراط الساعة التي أخبرنا بها الشارع حق لابد أن تقع كلها قبل قيام الساعة: «وذلك كخروج المهدى، ثم الدجال ثم نزول عيسى - إلى أن قال - ثم تأخذ في ابتداء الأضمحلال إلى أن يصير الدين غريباً كما بدأ، وذلك الأضمحلال يكون بدايته من مضي ثلاثة سنون من القرن الحادى عشر، فهناك يترقب خروج المهدى عَلَيْهِ الْمُبَارَكَةُ، وهو من أولاد الإمام حسن العسكري، ومولده عَلَيْهِ الْمُبَارَكَةُ ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وهو باق إلى أن يجتمع بعيسى بن مرريم عَلَيْهِ الْمُبَارَكَةُ، فيكون عمره إلى وقتنا هذا - وهو سنة ثمان وخمسين وتسعمائة - سبعمائة وست سنين»^(٣).

(١) القاضي حسين الدياري، تاريخ الخميس: ج ٢ ص ٣٤٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) قال ابن العماد الحنبلبي: «وفيها [أي سنة ثلاثة وسبعين وتسعمائة توفي] الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي الشافعي، قال: الشيخ عبد الرزوف المناوي في طبقاته هو شيخنا الإمام العامل العابد الزاهد الفقيه المحدث الأصولي الصوفي المربي المسلط من ذرية محمد بن الحفيفية ابن العماد، شذرات الذهب: ج ٨ ص ٣٧٢، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، ط ١٤٠٦ هـ.

(٣) الشعراوي، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: ج ٢ ص ٥٦١ - ٥٦٢، الناشر: دار إحياء ↪

١٨- ابن حجر الهيثمي الشافعي (ت / ٩٧٤ هـ)^(١).

قال في كتابه (الصواعق المحرقة): «أبو محمد الحسن الخالص... مات بسرّ من رأى، ودفن عند أبيه وعمه، وعمره ثمانية وعشرون سنة. ويقال: إنه سُمَّ أيضاً، ولم يخلف غير ولده أبي القاسم محمد الحجة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة، ويسمى القائم المنتظر، قيل: لأنه ستر بالمدينة وغاب فلم يعرف أين ذهب»^(٢).

١٩- الملا علي القاري (ت: ١٠١٤ هـ)^(٣).

قال في كتابه (مرقاة المفاتيح) معلقاً على حديث (الاثني عشر من قريش): «قلت: وقد حمل الشيعة: الاثني عشر على أنهم من أهل بيت البوة متواتلة، أعم من أن تكون لهم خلافة حقيقة أو استحقاقاً، فأولهم علي، فالحسن، فالحسين، فزين العابدين، فمحمد الباقر، فجعفر الصادق،



التراث العربي - بيروت.

(١) قال الزركلي: «...أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الانصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس: فقيه باحث مصرى، مولده في محلة أبي الهيثم (من إقليم الغربية بمصر) وإليها نسبته... تلقى العلم في الأزهر، ومات بمكة. له تصانيف كثيرة» الزركلي، الأعلام: ج ١ ص ٢٣٤، الناشر: دار العلم للملائين - بيروت، ط ٥. ١٩٨٠ م.

(٢) ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٦٠١-٦٠٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، ط ١٤١٧ هـ.

(٣) قال الزركلي: «علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هرة وسكن مكة وتوفي بها... وصنف كتاباً كثيرة». الزركلي، الأعلام: ج ٥ ص ١٢، الناشر: دار العلم للملائين - بيروت، ط ٥. ١٩٨٠ م.

فموسى الكاظم، فعلي الرضا، فمحمد التقى، فعلي النقى، فحسن العسكري، فمحمد المهدي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، على ما ذكره زبدة الأولياء خواجة محمد بارسا في كتاب (فصل الخطاب) مفصلة، وتبعه مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي في أواخر (شواهد النبوة) وذكر فضائلهم ومناقبهم وكراماتهم ومقاماتهم مجملة..^(١).

٢٠- ابن العماد الحنبلـي (ت ١٠٨٩ هـ)^(٢).

قال في كتابه (شذرات الذهب في أخبار من ذهب): «وفيها: [أي سنة ٢٦٠ هـ توفي] الحسن بن علي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق العلوي الحسيني، أحد الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة فيهم العصمة، وهو والد المنتظر محمد صاحب السرداد»^(٣).

٢١- سليمان بن إبراهيم المعروف بالقندوزي الحنفي (ت: ١٢٩٤ هـ)^(٤).

(١) الملا علي القاري، مرقة المفاتيح: ج ١١ ص ١٣٥، شرح حديث رقم ٥٩٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٢٢ - ١٤٢٠ هـ.

(٢) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العسكري الحنبلـي، مؤرخ فقيه، عالم بالأدب، ولد في صالحية دمشق، وأقام في القاهرة مدة طويلة، ومات بمكة، له (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) و(شرح المنتهى). انظر: الزركلي، الأعلام: ج ٣ ص ٢٩٠ الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٣) ابن العماد الحنبلـي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ج ٢ ص ١٤١، حوادث سنة ١٤٠٦ - ٢٦٠ هـ، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، ط ١٤٠٦ - ٢٦٠ هـ.

(٤) هو سليمان بين خوجة إبراهيم قبلان الحسيني النقشبendi القندوزي، فاضل من أهل بلخ له ينابيع المودة في شمائل الرسول. الزركلي، الأعلام: ج ٣ ص ١٢٥، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

قال في كتابه (ينابيع المودة) الباب التاسع والسبعون في ذكر ولادة القائم المهدي: «فالخبر المعلوم المحقق عند الثقات أن ولادة القائم عَلَيْهِ الْكَلَمُ كَانَتْ لِلْيَلَةِ الْخَامِسِ عَشَرَ مِنْ شَعَبَانَ سَنَةِ خَمْسٍ وَّخَمْسِينَ وَمَائَيْنَ فِي بَلْدَةِ سَامِرَاءِ»^(١).

٢٢- خير الدين الزركلي (ت: ١٤١٠ هـ).

قال في كتابه (الأعلام): «محمد بن الحسن العسكري (الخاص) بن علي الهادي، أبو القاسم: آخر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وهو المعروف عندهم بالمهدى، وصاحب الزمان، والمنتظر، والحجة، وصاحب السرداد ولد في سامراء...»^(٢).

(١) القندوزي الحنفي، ينابيع المودة لذوي القربي: ج ٣ ص ٣٠٦ الناشر: دار الأسوة - بيروت.

(٢) خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٦ ص ٨٠، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

٢٣- محمد ناصر الألباني (ت ١٤٢٠ هـ).

قال في كتابه التعليقات الرضية على الروضة الندية، لمؤلفه (صديق حسن خان (ت ١٣٠٧ هـ): «قال الماتن رحمه الله: ومن هذا القبيل استثناء الفاطمية من قوله: (ويغتفر برضاء الأعلى والولي) وجعل بنات فاطمة - رضي الله عنها - أعلى قدرًا وأعظم شرفاً من بنات رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لصلبه» ثم قال: «فيما عجبًا كل العجب من هذه التعقيبات الغريبة ... انظر أمّهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة وأسوة القيادة في كلّ خير ودين منْ كُنّ؟

فأم أبي العترة الإمام زين العابدين علي بن الحسين شهربان وبنت يزدجرد بن شهريار بن شيريويه بن خسروبرويز بن هرمز بن نوشريوان - ملك الفرس - وأم الإمام موسى الكاظم أم ولد اسمها حميده، وأم الإمام علي الرضا بن موسى الكاظم أم ولد أيضًا اسمها تكتم - إلى أن قال: - وأم الإمام محمد بن حسن الملقب بالحجۃ والقائم والمهدی أم ولد اسمها نرجس، وهكذا كان شأن التزوج في أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يعرج أحد منهم على الكفاءة في النسب»^(١).

فهناك اعتراف من الألباني - المعروف بتشدده - بولادة الإمام المهدی علیه السلام من أمّه نرجس، وهذا يؤيد ما قالته الشيعة.

(١) محمد ناصر الألباني، التعليقات الرضية على الروضة الندية: ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥١، فصل بيان اعتبار الكفاءة في النكاح، الناشر: دار ابن عفان - السعودية، ط ١٤٢٣ هـ.

نكتفي بهذا المقدار من الأقوال التي فيها دلالة واضحة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام.

وننتقل بعد ذلك إلى الروايات الشيعية الصحيحة التي صرّحت بالولادة، وكذلك الشهادات والوثائق التي تدلّ على إثبات ذلك.

الروايات الدالة على ولادة الإمام المهدي من طرق الشيعة

من الواضحات والمسلمات عند مذهب الإمامية الاثني عشرية ولادة وإمامية المهدي عليه السلام، ولكن مع هذا نجد القفاري قد شكّ في الوضوح والتسالم، مدعياً أن كتب الشيعة تخلو من ذلك؛ لذا سنضطر لنقل بعض الروايات الصحيحة والشواهد والوثائق التي تدلّ على ذلك.

الرواية الأولى

روى الكليني بسنده صحيح، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري، قال: «قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل، قلت: يا سيدِي، هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة»^(١).

ترجمة سند الرواية

١- محمد بن يحيى العطار: ثقة عين، قال النجاشي: «محمد بن يحيى أبو

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٢٨، باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث^(١). وكذلك أورد العلامة الحلي في خلاصته نفس كلام النجاشي^(٢).

٢- أحمد بن إسحاق: هو ابن سعد الأشعري، ثقة، قال النجاشي في رجاله: «وكان خاصة أبي محمد عليهما السلام»^(٣).

وقال الطوسي في رجاله: «أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، قمي ثقة»^(٤).

وقال في الفهرست: «كان من خواص أبي محمد عليهما السلام، ورأى صاحب الرمان عليهما السلام وهو شيخ القيمين ووافدهم»^(٥).

٣- أبو هاشم الجعفري: هو داود بن القاسم يكنى أبا هاشم، ثقة عظيم المنزلة.

قال النجاشي في رجاله: «كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهما السلام، شريف

(١) النجاشي، رجال النجاشي: ص ٣٥٣، رقم الترجمة ٩٤٦، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٥ - ١٤١٦هـ.

(٢) الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٦٠، رقم الترجمة ١١٠، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط ١ - ١٤١٧هـ.

(٣) النجاشي، رجال النجاشي: ص ٩١. رقم الترجمة ٢٢٥، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٥ - ١٤١٦هـ.

(٤) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٩٧، رقم الترجمة ٥٨١٧، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ١ - ١٤١٥هـ.

(٥) النجاشي، رجال النجاشي: ص ٣٥٣، رقم الترجمة ٩٤٦، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٥ - ١٤١٦هـ.

القدر، ثقة^(١).

وقال الطوسي في رجاله: «ثقة جليل القدر»^(٢). وبهذا يكون سند الرواية في غاية الاعتبار والصحة. أما دلالة الرواية فواضحة وصريحة في أن الإمام العسكري عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ كان قد خلف ولدًا وهو المهدي عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ.

الرواية الثانية

روى الكليني أيضاً في الكافي، والمفيد في الإرشاد، بسند صحيح: «عن علي بن محمد، عن محمد بن علي بن بلال، قال: خرج إلى من أبي محمد قبل مضيّه بستين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إلى من قبل مضيّه بثلاثة أيام يخبرني بالخلف من بعده»^(٣).

ترجمة سند الحديث

١- علي بن محمد: هو القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن بندار، يعتبر من مشايخ الكليني والصادق، قال الشيخ متجب الدين في فهرسته:

(١) النجاشي، رجال النجاشي: ص ١٦٥ رقم الترجمة/٤١١، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٥ - ١٤١٦ هـ

(٢) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٧٥ رقم الترجمة / ٥٥٥٣، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ١ - ١٤١٥ هـ

(٣) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٢٨، فصل الإشارة والنص إلى صاحب الدار عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٤٨، فصل النص على إمامية الإمام المهدي عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ، الناشر: دار المفيد - بيروت.

«القاضي أبو الحسن علي بن بندار بن محمد الهوشمي: فاضل، ثقة»^(١).
وقال الأردبيلي في جامع الرواية: «علي بن بندار بن محمد الهوشمي

القاضي أبو الحسن: فاضل ثقة»^(٢).

٢- محمد بن علي بن بلال: وثّقه الشيخ الطوسي في رجاله قائلاً: «محمد
بن علي بن بلال، ثقة»^(٣).

وقال العلامة الحلبي في الخلاصة: «أحمد بن علي بن بلال، من أصحاب
أبي محمد العسكري عليهما السلام، ثقة»^(٤).

ونقل السيد الخوئي في معجمه، وثاقته، قائلاً: «والمتلخص من جميع ما
ذكرنا: أن الرجل كان ثقة مستقيماً... فلا مانع من العمل برواياته، بناء
على كفاية الوثاقة في حجية الرواية، كما هو الصحيح»^(٥).

إذن فالرواية صحيحة، ودلالتها واضحة في إخبار الإمام الحسن
ال العسكري بولادة وإمامته خلفه من بعده عليهما السلام.

الرواية الثالثة

روى الصدوق بسنته عن أبي الغنائم خادم الإمام عليهما السلام، قال: «ولد لأبي

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١٢ ص ٣٠٩ رقم الترجمة/٧٩٦٨ هـ ١٤١٣ هـ.

(٢) الأردبيلي، جامع الرواية: ج ١ ص ٥٦٠، الناشر: مكتبة المحمدية.

(٣) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٠١، رقم الترجمة/٥٨٨٦، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ١-١٤١٥ هـ.

(٤) العلامة الحلبي، خلاصة الأقوال: ص ٢٤٢، رقم الترجمة/٢٧، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط ١-١٤١٧ هـ.

(٥) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١٧ ص ٣٣٢-٣٣٥ رقم الترجمة/١١٣٠٥ هـ ١٤١٣ هـ.

محمد عليه السلام ولد، فسمّاه محمداً، فعرضه على أصحابه يوم الثالث، وقال: هذا صاحبكم من بعدي وخليفي عليكم، وهو القائم الذي تمتد إلية الأعناق بالانتظار، فإذا امتلأت الأرض جوراً وظلماً خرج فملأها قسطاً وعدلاً^(١).

وهذه الرواية متuada المضمون مع الروايتين السابقتين، وهذا يقوّي صحتها بغض النظر عن سندتها.

هذه بعض النماذج من الروايات الصحيحة التي تؤكّد ولادته، وهناك روايات أخرى مستفيضة، ولعلها تصل إلى حد التواتر، ولذلك أن تراجع كتاب الغيبة للشيخ النعماني وكتاب الغيبة للطوسي، وكتاب إكمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق، وكفاية الأثر للشيخ الخاز القمي، وغيرها من الكتب في هذا المجال، التي تدل على ما ندّعيه.

الشهادات الحسينية لولادة الإمام المهدي عليه السلام

أولاً: شهادة من رأه من أصحابه ومن كان معه ومع أبيه عليه السلام
 ويدعم صحة تلك الروايات، شهادة من رأه من أصحابه، ومن كان معه ومع أبيه، وهذه الشهادات مطابقة لمضمون تلك الروايات الدالة على ولادته، وقد بلغت تلك الشهادات حدّاً من الكثرة بحيث لا تحتاج معه إلى البحث في سندتها، ومن تلك الشهادات:

(١) الصدوق، إكمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٣١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام

١- شهادة حكيمه بنت محمد بن علي عليهما السلام^(١).

روى الكليني وتابعه المفيد - واللطف للأول - بسنده عن موسى بن محمد بن القاسم، قال: «حدثني حكيمه بنت محمد بن علي - وهي عمّة أبيه - أنها رأته ليلة مولده وبعد ذلك»^(٢).

وروى الصدوق بسنده عن حكيمه بنت الإمام محمد الجواد، قالت: «بعث إلى أبو محمد الحسن بن علي عليهما السلام، فقال: يا عمّة اجعلني إفطارك هذه الليلة عندنا، فإنها ليلة النصف من شعبان، فإن الله تبارك وتعالى سيُظهر في هذه الليلة الحجّة، وهو حجته في أرضه...» ثم إن حكيمه عمّة الإمام العسكري تتحدث عن ولادة الإمام المهدي وتقول: «فضممته إلى فإذا أنا به نظيف، متنظر، فصاح بي أبو محمد عليهما السلام: هلمي إلى ابني يا عمّة...»^(٣).

٢- عثمان بن سعيد أبو عمرو العمري^(٤).

(١) هي السيدة حكيمه بنت الإمام الجواد عليهما السلام وأخت الإمام الهادي عليهما السلام وعمّة الإمام العسكري عليهما السلام وصفها العلامة المجلسي بالنجيبة الكريمة العالمية الفاضلة التقية الرضية. بحار الأنوار: ج ٩٩ ص ٧٩. وسيأتي مزيد كلام عن وثاقتها وجلالتها.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٣١، باب في تسمية من رأه عليهما السلام، وقد ذكر في هذا الباب خمسة عشر رواية فيمن رأه عليهما السلام. المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٥١، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢ - ١٤١٤هـ.

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٢٥ - ٤٢٤، الناشر: جماعة المدرسین - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ.

(٤) عثمان بن سعيد العمري هو السفير الأول للإمام المهدي عليهما السلام يكتنّ أبا عمرو السمان، ويقال له: الزيات الأسدي، وهو جليل القدر، ثقة، له منزلة عظيمة عند الطائفة، حظي برضى الأئمة عليهما السلام.



روى المفید بسنده عن حمدان القلansi، قال: «قلت لأبی عمرو العمری: قد مضی أبو محمد، فقال لي: قد مضی، ولكن قد خلّف فيکم من رقبته مثل هذه - وأشار بيده»^(١).

٣- محمد بن عثمان العمری^(٢).

روى الصدوق في إكمال الدين، بسنده صحيح، عن محمد بن الحسن رضي الله عنه، قال: «حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: قلت لمحمد بن عثمان العمری رضي الله عنه: إني أسألك سؤالاً إبراهيم ربه جل جلاله حين قال: ﴿رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لَّيْطَمَئِنَّ قَلْبِي﴾ فأخبرني عن صاحب هذا الأمر هل رأيته؟ قال: نعم، وله رقبة مثل ذي، وأشار بيده إلى عنقه»^(٣).

٤- معاوية بن حكيم^(٤).



وتوثيقهم له عند توكيه من قبلهم. انظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٢٨٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ١٤١٥ هـ. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٢٠، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط ١٤١٧ هـ.

(١) المفید، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٥٢-٣٥١، الناشر: دار المفید - بيروت، ط ١٤١٤ هـ.

(٢) محمد بن عثمان بن سعيد العمری، السفير الثاني للإمام المهدي عليه السلام يكنی أبا جعفر، له منزلة جليلة بعد أبيه عند الإمام صاحب الزمان عليه السلام، حيث استلم الشيخ العمری السفارۃ بعد وفاة أبيه. انظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٤٧. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٥٠-٢٥١، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط ١٤١٧ هـ.

(٣) الصدوق، إكمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٣٥، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طعة عام ١٤٠٥ هـ.

(٤) وثقة النجاشی في رجاله وعده من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، وذكره الشيخ الطوسي في



٥- يعقوب بن منقوش^(٢):

روى الصدوق بسنده يعقوب بن منقوش، قال: «دخلت على أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام وهو جالس على دكان في الدار... فقلت له: [يا سيدي من صاحب هذا الأمر؟ فقال: ارفع الستر، فرفعته فخرج إلينا غلام خماسي^(٣) له عشر أو ثمان أو نحو ذلك، واضح الجبين أبيض الوجه، درى المقلتين... فجلس على فخذ أبي محمد عليهما السلام، ثم قال لي: هذا

→

رجاله من أصحاب الإمامين الجواد والهادي ع، النجاشي، رجال النجاشي: ص ١٢، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ٥-١٤٦٥هـ الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٨٧، ص ٣٨١، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ١-١٤٥١هـ

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٣٥، الناشر: جماعة المدرسین - قم، طبعة عام ١٤٠٥ هـ

(٢) من أصحاب الإمام الهادي وال العسكري عليهما السلام. رجال الطوسي: ص ٣٩٣، ٤٠٣، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ١٤١٥ هـ.

(٣) الغلام الخماسي: من له خمسة أشبار طولاً. انظر: ابن منظور، لسان العرب: ج ٦ ص ٦٩، مادة: خمس، الناشر: دار صادر - بيروت.

صاحبكم...»^(١).

٦- إبراهيم بن محمد بن فارس النيسابوري^(٢):

وأيضاً روى عن فارس النيسابوري، قال: «لما هم الوالي عمر بن عوف بقتلي... غلب عليّ خوف عظيم، فودعـت أهلي وأحبابـي وتوجهـت إلى دار أبي محمد عليهما السلام لأودعـه، و كنت أردت الهرـب، فلما دخلـت عليه رأـيت غلامـاً جالـساً في جنبـه وكان وجهـه مضـيئاً كالقمر ليلة البدر، فتحـيرـت من نورـه وضـيائـه... فقلـت لأبي محمد عليهما السلام: يا سيدـي، جعلـني الله فـدـاكـ، من هو؟ وقد أخـبرـني بما كانـ في ضـميرـي؟ فقالـ: هو ابني وـخـلـيفـتي من بعـدي»^(٣).

وهـنـاكـ الكـثـيرـ غيرـ ما ذـكـرـناـ مـمـنـ رـآـهـ وـتـشـرـفـ بـلـقـائـهـ وـرـؤـيـتـهـ، فـقـدـ أـفـرـدـ الشـيـخـ الـكـلـينـيـ بـابـاـ سـمـاـهـ (فيـمـنـ رـآـهـ عـلـيـهـ السـلـامـ) وـقـدـ ذـكـرـ فـيـهـ خـمـسـةـ عـشـرـ روـاـيـةـ تـدـلـ عـلـىـ مشـاهـدـتـهـ مـنـ قـبـلـ أـصـحـابـهـ، وـكـذـلـكـ فـعـلـ الشـيـخـ الصـدـوقـ^(٤) وـالـشـيـخـ

(١) الصـدـوقـ، كـمـالـ الدـيـنـ وـتـمـامـ النـعـمـةـ: صـ٧٠٧ـ، النـاـشـرـ: جـمـاعـةـ المـدـرـسـينـ - قـمـ، طـبـعـةـ عـامـ ١٤٠٥ـهـ.

(٢) هو من أصحاب الإمام الهادي وال العسكري عليهما السلام. الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٨٣، ص ٣٩٧، النـاـشـرـ: جـمـاعـةـ المـدـرـسـينـ - قـمـ، طـ ١٤١٥ـهـ العـلـامـ الحـلـيـ، خـلـاصـةـ الـأـقـوـالـ: صـ ٥٣ـ، النـاـشـرـ: مؤـسـسـةـ نـشـرـ الفـقـاهـةـ، طـ ١٤١٧ـهـ.

(٣) المـيرـزاـ الـنـورـيـ، مـسـتـدـرـكـ الـوـسـائـلـ: جـ ١٢ـ صـ ٢٨١ـ، النـاـشـرـ: مؤـسـسـةـ آـلـ الـبـيـتـ لـإـحـيـاءـ التـرـاثـ - بـيـرـوـتـ.

(٤) الصـدـوقـ، كـمـالـ الدـيـنـ وـتـمـامـ النـعـمـةـ: صـ٤٤٢ـ - ٤٤٣ـ، النـاـشـرـ: جـمـاعـةـ المـدـرـسـينـ - قـمـ، طـبـعـةـ عـامـ ١٤٠٥ـهـ.

المفید^(١) رحمهم الله.

ثانياً: الإكثار من العقائق عن الإمام المهدي عليه السلام

لعل واحدة من الإجراءات الإعلامية التي اتخذها وسلكها الإمام العسكري عليه السلام لإثبات ولادة ولده القائم المهدي عليه السلام، ولكي يثبت للشيعة أنه هو الإمام من بعده، هي كثرة العقائق عن ولده، فقد حدثنا الروايات عن حالات اتخاذها الإمام جديرة بأن يُلتفت إليها، منها:

أ- إنَّه لم يقع عن أحدٍ من الأئمَّة عليهما السلام كما كان للإمام المهدي عليه السلام فقد أمر الإمام العسكري عليه السلام وكيله عثمان بن سعيد بهذه المهمة وكلَّفه بشراء عشرة آلاف رطل خبز ومثله من اللحم) وفرقه على الفقراء.

روى الشيخ الصدوق بسنده عن أبي جعفر العمي، قال: «لما ولد السيد [أبي الإمام المهدي] عليه السلام، قال أبو محمد عليه السلام: أبعثوا إلى أبي عمرو [أبي عثمان بن سعيد]، فبعث إليه فصار إليه، فقال له: اشتري عشرة آلاف رطل خبز، وعشرة آلاف رطل لحم وفرقه... وعَقَّ عنه بكذا وكذا شاة»^(٢).

ب - تعدد وتنوع الأماكن التي أمر الإمام العسكري بت分区 تلك العقائق فيها، وهذا التعدد فيه دلالة إعلامية للإخبار بولادة ولده صاحب الرمان عليه السلام، حيث بعث بأربعة من العقائق إلى صاحبه إبراهيم، وكتب إليه

(١) المفید، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٥١، الناشر: دار المفید - بيروت، ط ٢ - ١٤١٤ هـ

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٣١، الناشر: جماعة المدرسین - قم، طبعة عام

بعد البسملة: «هذه عن ابني محمد المهدي، كلّ منها وأطعم من وجدت من شيعتنا»^(١).

ولا يخفى أن هذا الإخبار هو للثقات من أصحابه فقط، وإلا فالإمام في نفس الوقت كان يأمر بكتمان أمره؛ خوفاً عليه من بطش السلطات الحاكمة. وبهذا تكون ظاهرة العقائق - كثرتها وتعدد الأماكن لها - تعبيراً عن إرادة الإمام العسكري في توجيهه أنظار الخواص من شيعته إلى ولادة ابنه المهدي؛ لأنّه كان يعلم ما سيؤول إليه الأمر من بعده، وأن السلطات ستتوحي للناس بأن الإمام لم يخلف ولدأ؛ ولذا جاء بهذا الإثبات ليطمئن شيعته بأنّ له ولداً هو المهدي، وهو من يتولى أمر الإمامة من بعده.

ثالثاً: رؤية الوكلاء له عاشقيه

وأيضاً من الشهادات الحسية الواضحة، رؤية الوكلاء له عاشقيه، ونذكر ما رواه الصدوق، حيث قال:

ورآه من الوكلاء ببغداد: العمري وابنه، و حاجز، والبلالي، والعطار، ومن الكوفة: العاصمي، ومن أهل الأهواز: محمد بن إبراهيم بن مهزيار، ومن أهل قم: أحمد بن إسحاق، ومن أهل همدان: محمد بن صالح، ومن أهل الري: البسامي، والأستدي، ومن أهل آذربيجان: القاسم بن العلاء، ومن أهل نيسابور: محمد بن شاذان، ومن همدان: محمد بن كشمرد، وجعفر بن

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٥١ ص ٢٨، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت، الطبعة الثانية المصححة -

حمدان، ومحمد بن هارون بن عمران، ومن الدينور: حسن بن هارون، وأحمد بن أخيه، وأبو الحسن، ومن إصفهان: ابن باذشالة، ومن الصimirة: زيدان، ومن قم: الحسن بن النضر، ومحمد بن محمد، وعلي بن محمد بن إسحاق، وأبواه، والحسن بن يعقوب، ومن أهل الري: القاسم بن موسى وابنه، وأبو محمد بن هارون، وصاحب الحصاة، وعلي بن محمد، ومحمد بن محمد الكليني، وأبو جعفر الرفاء.

وغيرهم من ذكرهم الصدوق رحمه الله تعالى^(١).

رابعاً: تعامل السلطة العباسية بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام

ومن الأدلة الحسية أيضاً التي رافقت الأحداث المؤلمة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام هو تحرّي السلطة الحاكمة المتمثلة آنذاك بال الخليفة المعتمد العاسي (ت/٢٧٩هـ)، فقام هذا الخليفة مباشرة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام بتفتيش داره وحبس جواريه واعتقال حلاله.

وقد تقدم قول المفيد رحمه الله: «وسعى في حبس جواري أبي محمد عليه السلام واعتقال حلاله، وشنع على أصحابه... وجرى على مخلفي أبي محمد عليه السلام بسبب ذلك كلّ عظيمة، من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير واستخفاف وذل، ولم يظفر السلطان منهم بطائل»^(٢).

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٤٢-٤٤٣، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ

(٢) المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢-١٤١٤هـ

وهذا يكشف عن إيمان الخليفة العباسي بوجود الإمام المهدي عليه السلام نتيجة إيمانه بمضامين الأحاديث المتوترة التي أكدت ولادته، وأنه من ولد فاطمة عليه السلام ومن ذرية الحسين ومن ولد الحسن العسكري عليه السلام، وإلا لا يوجد مبرر آخر صحيح لهذا التأكيد على تفتيش بيت الإمام العسكري عليه السلام واعتقال عياله و... الخ.

وأما ما ذكره من أن السلطة كانت قد فعلت ذلك؛ للمطالبة بميراث جعفر الكذاب، فهو ليس صحيحاً، بل كان مجرد ذريعة، وإنما كان يمكن أن يكتفى لحل هذه المسألة من خلال إجراءات قضائية، لا أنه تقوم السلطة بنفسها بالمطالبة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام مباشرة، فهذا يكشف أن هناك إيماناً مسبقاً بوجود خلف وعقب للإمام العسكري عليه السلام؛ لذا جاءت هذه الإجراءات لتؤكد هذا المعنى، ولكن شاءت القدرة والسنة الإلهية أن يُحفظ الوليـد كما حفظت قبله موسى عليه السلام من فرعون.

وخلالـة ما تقدّم من روایـات الفریـقین وأقوال علمائـهم وشهادة الإمام العسكري عليه السلام نفسه بولادة ابنـه المـهـدـي عليهـ السلام وكـذلك من خلال الشهـادات الحـسـيـة، كـشـهـادـة من رـآـهـ من أـصـحـابـهـ وـكـثـرـةـ العـقـائـقـ عنـهـ، وـرـؤـيـةـ الوـكـلـاءـ لـهـ، وـمـنـ وـقـفـ عـلـىـ معـجزـاتـهـ، وـكـذـلـكـ تـصـرـفـ السـلـطـاتـ العـبـاسـيـةـ معـ هـذـاـ الـحـدـثـ، وـالـلـجـوءـ إـلـىـ مـطـارـدـتـهـ بـحـجـةـ الـأـخـذـ بـمـيرـاثـ جـعـفـرـ، كـلـهـاـ شـهـادـاتـ تـثـبـتـ لـنـاـ وـلـادـتـهـ وـإـمامـتـهـ عليهـ السلامـ.

الشّبهة: اضطراب أمر الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام

قال القفاري: «وبسبب ذلك اضطراب أمر الشيعة، وتفرق جمعهم؛ لأنّهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام؛ لأنّه هو الحجّة على أهل الأرض...»^(١).

الجواب: الشيعة الإمامية لم يضطرب أمرهم

لم يبيّن القفاري من هم الشيعة الذين اضطراب أمرهم، هل هم الاثنا عشرية الإمامية أم غيرهم؟

إإن كان الثاني: فالافتراض أن محطّ اهتمامه هو عقائد الإمامية الثانية عشرية، كما هو موضوع رسالته، وليس صحيحاً فقد عقائد الآخرين.

وإن كان الأول: فقد اتضح من مجموع بحثنا اتفاق الشيعة الإمامية على ولادة الإمام المهدي وإمامته، وعندنا ذلك بأقوال جملة كبيرة من علماء أهل السنة الذين صرّحوا بولادته، فأين اضطراب الشيعة الإمامية وتفرقهم؟! وكيف أصبحوا بلا إمام؟!!

أما قول الإمامية إنّ الأرض لا تخلو من حجة، فهذا الكلام لم تنفرد فيه الشيعة فقط؛ وقد تقدّم الحديث عن ذلك^(٢).

وهذا الحديث المتقدّم ينسجم مع ما رواه أهل السنة من أنّ أهل البيت هم أمان لأهل الأرض، وهم القيّميون على هذا الدين، فقد أخرج الحاكم

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) راجع ص

في مستدركه بسنده عن جابر رضي الله عنه، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله:... وأهل بيتي أمان لأمتى فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعدون. صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

وأخرج الجويني في كتابه (فرائد الس冨طين) عن الإمام جعفر الصادق علیه السلام، عن أبيه محمد بن علي علیه السلام علی أبيه علي بن الحسين علیه السلام قال: «نحن أئمة المسلمين، وحجج الله على العالمين، وсадة المؤمنين، وقادة الغر المحبّلين، وموالي المؤمنين، ونحن أمان لأهل الأرض، كما أن النجوم أمان لأهل السماء، ونحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزل الغيث، وينشر الرحمة، ويخرج بركات الأرض، ولو لا ما في الأرض منا لساخت بأهلها».

ثم قال: «ولم تخل الأرض منذ خلق الله آدم من حجّة الله فيها، ظاهر مشهور، أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجّة الله فيها، ولو لا ذلك لم يعبد الله»^(٢).

وكذلك تقدم الكلام عن حديث الثقلين المتواتر عند الفريقين^(٣)، حيث

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين: ج ٢ ص ٤٨٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الجويني، فرائد الس冨طين: ج ١ ص ٤٥-٤٦ ح ١١، الناشر: مؤسسة محمودي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٠ هـ القندوزي، ينایع المودة: ج ١ ص ٧٥ وج ٣ ص ٣٦٠ - ٣٦١، الناشر: دار الأسوة، ط ١ - ١٤١٦ هـ

(٣) راجع ص.

قلنا هناك إن العترة لا يمكن أن تنفك وتفترق عن الكتاب، والتمسّك بهما عاصم عن الضلال، وهذا لازمه الاستمرار والبقاء مع الكتاب إلى أن يردا على النبي ﷺ.

إذن لابد في كل زمان من حجة في الأرض من أهل بيته ﷺ، يكون أمانا لأهل الأرض ولا يفترق عن القرآن، وإلا ماجت الأرض بأهلها، كما ينقل ذلك المتقى الهندي في كنزه عن ابن النجار، قال: «إذا هلكوا ماجت الأرض بأهلها»^(١).

(١) المتقى الهندي، كنز العمال: ج ١٢ ص ٣٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩ هـ

الشبهة: بطلان دعوى إن الإمام الحسن عليه السلام ولدًا خفياً

الشبهة: بطلان دعوى أن الإمام ولدًا خفياً

لقد تمسّك القفاري في ادعائه أنَّ الإمام الحسن العسكري ليس له ولد ، بعدة أمور: أهمُّها: إنكار الشيعة أنفسهم لذلك ، حيث قال: «إنَّ هذه الدعوى لم تلق قبولاً لدى الشيعة أنفسهم إلَّا في العصور المتأخرة نسبياً»^(١). ثم استشهد القفاري على ذلك بكلامٍ نقله عن الأشعري القمي والنوبختي - حكايةً عن بعض فرق الشيعة. قالا: «حتى قال بعضهم: إنا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أنَّ للحسن ولداً خفياً لجاز مثل هذه الدعوى في كل ميت من غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّه خَلَفَ ابْنَاهُ نَبِيًّا رَسُولًا، لَأَنَّ مَجِيءَ الْخَبْرِ بِوْفَاهُ الْحَسَنِ بِلَا عَقْبٍ كَمَجِيءِ الْخَبْرِ بِأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمْ يَخْلُفْ لَوْلَا مِنْ صَلْبِهِ، فَالْوَلَدُ قَدْ بَطَلَ لَا مَحَالَةٌ»^(٢).

الجواب: كلام القفاري باطل من عدة وجوه

يمكننا الجواب عن هذه الشبهة بعدة وجوه أهمُّها:

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٣ ص ١٠٩٣ – ١٠٩٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٠٩٣.

الوجه الأول: لقد نقلنا فيما تقدم من أبحاث، شهادات علماء أهل السنة من المؤرخين وعلماء الأنساب بولادة خلف للحسن بن علي اسمه محمد، بل صرّح بعض منهم بأنّه يلقب بالمهدى^(١).

الوجه الثاني: إنّ ما استشهد به القفاري على دعوه مما ذكره الأشعري والقمي هو قول لإحدى فرق الشيعة غير الإمامية الثانية عشرية، ولم يبيّن الأشعري والنوبختي هوية هذه الفرقة التي ادّعت عدم الولد، أو عدد أتباعها، ولم ينقل لنا التاريخ شيئاً عنها وعن غيرها من الفرق التي ذكرت، فليست هي إلا محضر ادعاءات لبعض من الناس الذين عرضت لهم شبهة أو كانوا من الجهلة البسطاء أو من رجعوا عن الحق، وما أكثر أصحاب المقالات والمدعيات في تاريخ الفرق الإسلامية الذين يطلقون بعض الدعاوى؛ بحثاً عن المال أو الشهرة والجاه، ومن يراجع كتب الفرق والمقالات والمملل وأهل الأهواء يجد الشيء الكثير من ذلك، فالامر ليس مختصاً بالشيعة فقط، بل ولا زالت إلى يومنا هذا تظهر لنا مقالة هنا وهناك، وتشدّد فرقة من هذه الطائفة أو تلك، فليس من الإنصاف أن تعمم المقالات على طائفه بأكملها.

ثم إنّ هذا خروج من القفاري عن المنهج الذي ادّعى السير عليه، وهو أن يتحجّج على الشيعة من كتبهم وأقوال علمائهم، فإنّ من احتجّ بقولهم القفاري لا يمثلون الشيعة الإمامية الثانية عشرية الذين خصص القفاري

(١) راجع صفحة:

رسالته فيهم، وذكر الأشعري والنوبختي لهم في فرق الشيعة لا يدخلهم في الشيعة الإمامية، ولذا نجدهما قد أفردوا للشيعة الإمامية كلاماً خاصاً في مسألة ولادة المهدى عليه السلام معترفين بولادته ومجمعين على ذلك، لكن القفاري لم يتعرض لذكره، قالا - واللّفظ للأشعري - : «فرقـة منها وهي المعروفة بالإمامية، قالت: الله في أرضه - بعد مضي الحسن بن علي حجة على عباده وخليفته في بلاده - قائم بأمره من ولد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا أمر ناه مبلغ عن آبائه مودع عن أسلافه... خلف لأبيه ووصي له قائم بالأمر بعده... فنحن متـمسكون بإمامـة الحسن بن علي، مـقرون بوفاته، مـؤمنون بأنـ له خـلـفاً من صـلـبه، متـديـنـونـ بـذـلـكـ، وـأـنـهـ الإـمـامـ منـ بـعـدـ أـبـيهـ الـحـسـنـ بـنـ عـلـيـ، وـأـنـهـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ مـسـتـرـ خـائـفـ مـغـمـودـ مـأـمـورـ بـذـلـكـ حـتـىـ يـأـذـنـ اللهـ عـزـ وـجـلـ فـيـظـهـ وـيـعـلـمـ أـمـرـهـ ... وـلـاـ يـكـوـنـ أـنـ يـمـوتـ إـمـامـ إـلـاـ وـلـدـ لـهـ لـصـلـبـهـ وـلـدـ وـولـدـ، فـهـذـهـ سـيـلـ الإـمـامـةـ وـهـذـاـ الـمـنـهـاجـ الـواـضـحـ وـالـغـرـضـ الـواـجـبـ الـلـازـمـ الـذـيـ لـمـ يـزـلـ عـلـيـ الإـجـمـاعـ مـنـ الـشـيـعـةـ الـإـمـامـيـةـ الـمـهـتـدـيـةـ رـحـمـةـ اللهـ عـلـيـهاـ وـعـلـىـ ذـلـكـ كـانـ إـجـمـاعـناـ إـلـىـ يـوـمـ مـضـيـ الـحـسـنـ بـنـ عـلـيـ رـضـوانـ اللهـ عـلـيـهـ^(١).

فكيف بعد هذا يدعى القفاري بأن الشيعة تنكر ولادة الإمام المهدى؟

(١) سعد بن عبد الله القمي الأشعري، الفرق والمقالات: ص ١٠٢-١٠٦ الناشر: مركز نشر العلم والثقافة، صصحه وعلق عليه: د. محمد جواد مشكور، ط ٢-١٣٦١ هـ ش.

الوجه الثالث: لقد قام القفاري باقتطاع ما نقله عن النوبختي والأشعري القمي فيما يخص كلام هذه الفرقة من الشيعة التي ادعت نفي الولد، فإنه بعد مراجعة الكلام بصورته الكاملة يتضح أنَّ هذه الفرقة من الشيعة - التي نجهل حقيقتهم وكم هو عددهم - لا تنفي وجود خلف للإمام الحسن العسكري نفياً مطلقاً، بل تنفي ولادته قبل وفاته أبىه، في الوقت نفسه تؤمن بأنَّ الإمام الحسن عليه السلام قد توفي وكانت إحدى جواريه حاملاً، وهذا الحمل هو الإمام المهدي؛ لأنَّهم يعتقدون - كبقية الشيعة - بأنه لا بدَّ من وجود إمام في كل زمان حيث لا يمكن أن تخلو الأرض من قائم لله بحجة الله.

وإليك كلام الفرقة الشيعية التي نقل كلامها النوبختي ولم يذكره القفاري: «ولكن هناك حَبَلٌ قَائِمٌ قد صَحَّ فِي سَرِيَّةٍ لَهُ، وَسْتَلِدُ ذَكْرَهُ إِماماً مَتَى مَا وَلَدْتَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْضِيَ الْإِمَامُ وَلَا خَلْفُهُ لَهُ فَتَبْطِلُ الْإِمَامَةُ وَتَخْلُوُ الْأَرْضُ مِنَ الْحَجَّةِ»^(١).

و واضح للقارئ من كلامهم أنَّهم لم ينفوا الولد مطلقاً، بل كما ذكرنا فإنَّ النفي للولد في حياة الإمام العسكري فقط.

ثم بعد ذلك يذكر النوبختي احتجاج الإمامية على تلك الفرقة، قال: «واحتجَّ أَصْحَابُ الْوَلَدِ عَلَى هُؤُلَاءِ، فَقَالُوا: أَنْكَرْتُمْ عَلَيْنَا أَمْرًا قَلْتُمْ بِمُثْلِهِ ثُمَّ لَمْ تَقْنِعُوا بِذَلِكَ حَتَّى أَضْفَتُمْ إِلَيْهِ مَا تَنْكِرُهُ الْعُقُولُ، قَلْتُمْ: أَنْ هُنَاكَ حَبَلٌ قَائِمٌ، فَإِنْ كُنْتُمْ اجْتَهَدْتُمْ فِي طَلَبِ الْوَلَدِ فَلَمْ تَجْدُوهُ فَأَنْكَرْتُمُوهُ لَذَلِكَ،

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ١١٣.

فقد طلبنا معرفة الحَبْل وتصحّيحه أشدّ من طلبكم، واجتهدنا فيه أشدّ من اجتهدكم، فاستقصينا في ذلك غاية الاستقصاء فلم نجد، فنحن في الولد أصدق منكم؛ لأنّه قد يجوز في العقل والعادة والتعارف أن يكون للرجل ولد مستور لا يعرف في الظاهر ويظهر بعد ذلك ويصح نسبة، والأمر الذي ادعّيتموه منكر وشنيع، ينكره عقل كلّ عاقل، ويدفعه التعارف والعادة، مع ما فيه من كثرة الروايات الصحيحة عن الأئمّة الصادقين أنّ الحَبْل لا يكون أكثر من تسعه أشهر، وقد مضى للحَبْل الذي ادعّيتموه سنون ، وإنكم على قولكم بلا صحة ولا بِيَّنة»^(١).

فليس من العدل والإنصاف أن يتم اقتطاع الكلام بهذه الكيفية ويتلاعب به من أجل إثبات الحجّة على الخصم، وليس هذا منخلق الإسلامى الذي يحّتم علينا قول الحق والعدل ولو كان بيننا وبين الخصم عداوة وبغضّاء، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمُنَّكُمْ شَانٌ قَوْمٌ عَلَى أَلَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢).

(١) المصدر نفسه.

(٢) المائدة: ٨

الشبّهـةـ: تطلعـ الشـيـعـةـ لـاقـامـةـ كـيـانـ سـيـاسـيـ لـهـمـ هـوـ السـبـبـ فيـ اـعـتـقـادـهـمـ بـالـمـهـدـيـ وـغـيـبـتـهـ

زعم القفارى أن منشأ الاعتقاد بالمهدي وغيبيه إما أن يكون الرغبة عند الشيعة في قيام كيان مستقل لهم منفصلًا عن دولة الإسلام، أو أن يكون الرغبة بالاستثمار بالأموال تحت مسمى الخمس، أو أن يكون المنشأ الديانة المجنوسية سابقاً حيث كان في معتقداتها وجود مهدي متظر باق حين وقد رجح القفارى المنشأ الأخير، فقال في فصل (أسباب القول بالغيبة): «ولعل من أسباب القول بالمهديّة والغيبة أيضًا تطلع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم مستقل عن دولة الإسلام، وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة، ولما خابت آمالهم، وغلبوا على أمرهم وانقلبوا صاغرين، هربوا من الواقع إلى الآمال والأحلام كمهرب نفسي ينقدون به أنفسهم من الإحباط وشيّعتهم من اليأس، وأخذوا يبثون الرجاء والأمل في نفوس أصحابهم، ويمنونهم بأن الأمر سيكون في النهاية لهم؛ ولذلك فإن القول بالمهديّة والغيبة ينشط دعاته بعد وفاة كلّ إمام؛ لمواجهة عوامل اليأس وقد ان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية»^(١).

وقال في نفس الفصل: «وأنّ وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجعه الرغبة في الاستثمار بالأموال، وأنّ هناك فئات متفرعة بدعوى التشيع تغrr بالسذاج، وتأخذ أموالهم باسم أنّهم نواب الإمام، فإذا ما توفي الإمام

(١) ناصر بن عبد الله القفارى، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٩، الناشر: دار الرضا - الجيزـةـ.

أنكروا موته لتبقى الأموال في أيديهم، ويستمر دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب. وهكذا تدور عمليات النهب والسلب^(١).

وقال في نفس الفصل أيضاً: «وأرجح في هذه المسألة أن عقيدة الاثني عشرية في المهدية والغيبة ترجع إلى أصول مجوسية، فالشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسية، والمجوس تدعى أن لهم متظراً حياً باقياً مهدياً من ولد بشتاسف بن بهراسف يُقال له: أبشاؤثن، وأنه في حصن عظيم من خراسان والصين»^(٢).

إذن هناك ثلاثة أسباب يستعرضها القفاري ويزعم أنها منشأ الاعتقاد بالمهدى وغيبته:

١- تطلع الشيعة لقيام كيان سياسي مستقل منفصل عن دولة الإسلام ووذلك باهتمامهم الكبير لمسألة الإمامة، ثم فرع على هذا أن دعاة المهدية ينشطون بعد وفاة كل إمام.

٢- الرغبة باستئثار الأموال باسم خمس الإمام الغائب.

٣- أن يكون منشأ عقيدة المهدي راجع إلى الديانة المجوسية.
وسوف نجيب عن هذه المزاعم تباعاً:

جواب الشبهة

أما جواب ما زعمه من أن سبب الاعتقاد بالمهدية هو تطلع الشيعة إلى

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، **أصول مذهب الشيعة**: ج ٢ ص ١٠٠٨، الناشر: دار الرضا - الجizra.

(٢) ناصر بن عبد الله القفاري، **أصول مذهب الشيعة**: ج ٢ ص ١١١، الناشر: دار الرضا - الجizra.

قيام كيان سياسي في قوله : «ولعل من أسباب القول بالمهديّة والغيبة^(١). أيضاً تطلع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم»، وقد علل ذلك بالاهتمام الكبير عندهم في مسألة الإمامة، حيث قال: «وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة». فنقول:

الإمامية الامتداد الطبيعي للنبوة

إنَّ مسألة الإمامة التي تعتقد بها الشيعة هي من المسائل المهمة في الإسلام؛ كونها تشكّل البنية الصحيحة له، فهي الركيزة الأساسية لفهم تعاليم الإسلام وتجسيده بأصوله وأركانه وفروعه، والاثنا عشرية عندما اعتنقوا واهتموا بهذه العقيدة كان دليлем الكتاب والسنة الشريفة، المتمثلة بالنبي الأكرم ﷺ وأهل بيته الطاهرين، فليست المسألة بهذه السذاجة وهي كونهم يريدون بناء كيان سياسي لهم؛ بل الأدلة والنصوص هي التي أخذت بأعناقهم للقول بنظرية الإمامة، أو بحسب تعبير السيد شرف الدين في كتابه المراجعات، حيث قال:

«إنَّ تعبدنا في الأصول بغير المذهب الأشعري وفي الفروع بغير المذاهب الأربع لم يكن لحزبه أو تعصبه، ولا للريب في اجتهداته أئمةً تلك المذاهب، ولا لعدالتهم وأماناتهم وزاهم وجلالاتهم علمًاً وعملاً. لكن الأدلة الشرعية أخذت بأعناقنا إلى الأخذ بمذهب الأئمة من

(١) قوله: ولعل من أسباب القول بالمهديّة... الخ، هو احتمال عدم إيمانه لأصل هذه الفكرة، وهو وجود مهدي من آل محمد ﷺ وهذا ما أشرنا له في الإجابة عن الشبهات السابقة، فراجع.

أهل بيت النبوة، وموضع الرسالة، ومخالف الملائكة، ومهبط الوحي والتنزيل، فانقطعنا إليهم في فروع الدين وعقائده، وأصول الفقه وقواعده، و المعارف السنة والكتاب، وعلوم الأخلاق والسلوك والأداب، نزولاً على حكم الأدلة والبراهين، وتعبدًا بسنة سيد النبيين والمرسلين، صلى الله عليه وآله وعليهم أجمعين.

ولو سمحت لنا الأدلة بمخالفة الأئمة من آل محمد، أو تمكنا من تحصيل نية القربة لله سبحانه في مقام العمل على مذهب غيرهم لقصتنا أثر الجمهور، وقفونا إثراهم؛ تأكيداً لعقد الولاء، وتوثيقاً لعرى الإخاء، لكنها الأدلة القطعية تقطع على المؤمن وجهته، وتحول بينه وبين ما يروم^(١).

وهناك الكثير من الآيات والروايات التي تدل على إمامية الاثني عشر، وقد تقدم ملخصاً في فصل الإمامية وغيره الحديث مفصلاً حول (آية الولاية) وكذلك حديث الغدير والثقلين والسفينة وحديث الاثني عشر من قريش وغيرها من النصوص.

فإيماناً بالآئمة جاء من كونهم سفن نجاة الأمة، وباب حطتها، وأمانها من الاختلاف في الدين، وأعلام هدايتها، وثقل رسول الله ﷺ، وبقيته في أمته.

روى الطبراني في المعجم الكبير وعنه الهيثمي في الزوائد وابن حجر

(١) السيد شرف الدين، المراجعات: ص ٦٠ - ٦١، تحقيق: حسين الراضي، ط ٢٠١٤هـ.

الهيتمي في الصواعق والمتقي الهندي في كنز العمال، بسنده عن رسول الله ﷺ: «فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين ... كتاب الله... فاستمسكوا به ولا تضلوا والآخر عترتي، وأن اللطيف الخير يتأنى أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، وإنني سألت ذلك لهما، فلا تقدّموهـما؛ فتهلكوا، ولا تقصروا عنـهما؛ فتهلكوا، ولا تعلـموهـم فإنـهم أعلم منـكم»^(١).

وقال ابن حجر الهـيـتمـيـ: «وفي قوله (صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ): فلا تقدـموـهـمـ فـتـهـلـكـوـاـ، وـلاـ تـقـصـرـوـاـ عـنـهـمـ فـتـهـلـكـوـاـ، وـلاـ تـعـلـمـوـهـمـ فإنـهمـ أـعـلـمـ مـنـكـمـ، دـلـيـلـ علىـ أـنـ مـنـ تـأـهـلـ مـنـهـمـ لـلـمـرـاتـبـ الـعـلـيـةـ وـالـوـظـائـفـ الـدـيـنـيـةـ كانـ مـقـدـمـاـ عـلـىـ غـيـرـهـ»^(٢).

وقال أيضـاـ: «وفي أحـادـيـثـ الحـثـ علىـ التـمـسـكـ بـأـهـلـ الـبـيـتـ إـشـارـةـ إـلـىـ عدمـ انـقـطـاعـ مـتـاهـلـ مـنـهـمـ لـلـتـمـسـكـ بـهـ إـلـىـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ كـمـاـ أـنـ الـكـتـابـ عـزـيزـ كـذـلـكـ وـلـهـذـاـ كـانـواـ أـمـانـاـ لـأـهـلـ الـأـرـضـ»^(٣).

وقال المناوي في فيض القدير معلقاً على حديث الثقلين: «إنـيـ تـارـكـ

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٣ ص ٦٦، النـاـشرـ: دـارـ إـحـيـاءـ التـرـاثـ الـعـرـبـيـ -ـ بـيـرـوـتـ.ـ الـهـيـتمـيـ،ـ مـجـمـعـ الزـوـاـئـدـ:ـ جـ ٩ـ صـ ١٦٤ـ،ـ النـاـشرـ:ـ دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـ -ـ بـيـرـوـتـ،ـ طـبـعـةـ عـامـ ١٤٠٨ـهــ المـتـقـيـ الـهـنـدـيـ،ـ كـنـزـ الـعـالـمـ:ـ جـ ١ـ صـ ١٨٨ـ،ـ اـبـنـ حـجـرـ الـهـيـتمـيـ،ـ الصـوـاعـقـ الـمـحرـقـةـ:ـ جـ ٢ـ صـ ٩٣ـ،ـ النـاـشرـ:ـ مؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ -ـ بـيـرـوـتـ.

(٢) اـبـنـ حـجـرـ الـهـيـتمـيـ،ـ الصـوـاعـقـ الـمـحرـقـةـ:ـ جـ ٢ـ صـ ٤٣٩ـ،ـ النـاـشرـ:ـ مؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ -ـ لـبـانـ،ـ طـ ١ـ ١٤١٧ـهــ.

(٣) اـبـنـ حـجـرـ الـهـيـتمـيـ،ـ الصـوـاعـقـ الـمـحرـقـةـ:ـ جـ ٢ـ صـ ٤٤٢ـ،ـ النـاـشرـ:ـ مؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ -ـ لـبـانـ،ـ طـ ١ـ ١٤١٧ـهــ.

فيكم تلويع، بل تصريح بأنهما كتوأمين خلفهما ووصى أمته بحسن معاملتها وإيشار حقهما على أنفسهم والاستمساك بهما في الدين^(١). ثم نبه على قول الشريف^(٢)، قال: «تنبيه: قال الشريف: هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمان إلى قيام الساعة، حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»^(٣).

وقال التفتازاني في شرح المقاصد: «ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام قرنهم بكتاب الله تعالى في كون التمسك بهما منقذاً عن الضلال، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلا الأخذ بما فيه من العلم والهدایة، فكذا في العترة»^(٤).

فكان على القفارى أن يسأل نفسه: من هم هؤلاء الذين من تقدمهم ومن قصر عنهم هالك؟ ومن هم الذين قرنهم الله بكتابه فكان التمسك بهما منقذاً من الضلال إلى قيام الساعة؟ ومن هم الأمان لأهل الأرض كما ينقل

(١) المناوى، فيض القدير: ج ٣ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٥ هـ

(٢) هو نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن أحمد الحسين السمهودي الشافعى الحافظ. ولد بصعيد مصر، من كتبه: (وفاء الوفا بأخبار المصطفى) و(جواهر العقدين) وغيرها.. توفي بالمدينة (٩٦١ هـ). انظر: خير الدين الزركلى، الأعلام: ج ٤ ص ٣٠٧، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥-١٩٨٠ م.

(٣) المناوى، فيض القدير: ج ٣ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٥ هـ

(٤) التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٣٠٣، الناشر: دار المعارف النعمانية، ط ١٤٠١ هـ

المناوي والشريف السمهودي؟ وعلى من تنطبق هذه الأوصاف؟ أليس التطبيق الصحيح لتلك الأوصاف - إذا ما نظرنا بنظرة خالية من التعصب - هم العترة من أهل بيته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ الذين جعلوا عدلاً للقرآن، وجعل التمسك بهما نجاة من الضلال والهلاك؟

وهذا ما أجبت عنه نفس السنة ووضحته، فقد أخرج الترمذى في سنته عن عمر بن أبي سلمة، قال: «لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾ في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجلّهم بكساء وعلى خلف ظهره، فجلّله بكساء، ثم قال: اللهم، هؤلاء أهل بيتي، فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: أنت على مكانك وأنت إلى خير»^(١)، قال عنه الألبانى: « صحيح »^(٢)، وأخرجه غيره من المحدثين والعلماء، كالطبرى فى جامع البيان^(٣) والطحاوى فى مشكل الآثار^(٤).

فأهل البيت عليه السلام هم الامتداد الطبيعي للرسول الأكرم صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ، وهم حملة لواء الشريعة الإسلامية، وأتباع أهل البيت وشيعتهم حينما يتبعوهم فهم بذلك مطيونون لله في أمره باتباعهم منهجهم والاهتداء بهديهم والاقتباس من

(١) الترمذى، سنن الترمذى: ج ٥ ص ٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢-١٤٠٣هـ

(٢) الألبانى، صحيح سنن الترمذى: ج ٣ ص ٥٤٣ ح ٣٧٨٧، الناشر: مكتبة المعرف، ط ١-١٤٢٠هـ

(٣) الطبرى، جامع البيان: ج ٢٢ ص ١٢ ح ٢١٧٣٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ

(٤) الطحاوى، شرح مشكل الآثار: ج ٢ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢-١٤٠٨هـ

نورهم.

وأما مسألة الإمام المهدى عليه السلام - الإمام الثاني عشر من أئمة العترة الطاهرة - بالإضافة إلى ما أشرنا إليه آنفًا - فقد تقدمت الأحاديث المتواترة ومن نقلها وقال بصحتها، وأيضاً اعتراف كبار علماء أهل السنة بولادته وغيته، وعطفنا البحث حول طرق الشيعة وذكرنا أدلةهم بأسانيد صحيحة، وكذلك نقلنا الوثائق والشاهد التي زعم أنها غير موجودة في كتب الشيعة.

وبعد هذا نقول: فأين هروب الشيعة من الواقع؟ بل إن الواقع - كل الواقع - هو الذي فرض هذه الحقيقة، كما أشرنا إلى ذلك في حديث الاثني عشر الذي مصداقه وتطبique الصحيح هم أئمة الشيعة الاثني عشرية، فهذا الحديث ضبط قبل تكامل الواقع الإمامي، فهو انعكاس وحقيقة نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: «إن الخلفاء بعدى اثنا عشر» وجاء الواقع الإمامي الاثني عشرى ابتداءً من الإمام علي عليه السلام وانتهاءً بالمهدي عليه السلام، ليكون التطبيق المعقول لذلك الحديث النبوى الشريف.

فالاهتمام بمسألة الإمامة جاء لهذا الغرض وليس - كما يدعى القفارى - لتطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسى مستقل عن دولة الإسلام؛ بل صميم الإسلام وروحه هو القول بإمامتهم وخلافتهم بمقتضى ما تقدم من الأحاديث الدالة على ذلك.

الشبهة: القول بالمهديّة ينشط دعاته بعد وفاة كلّ إمام

بعد أن ذكر القفاري أنّ سبب الاعتقاد بالمهديّة والغيبة هو رغبة الشيعة بإقامة كيان سياسي مستقل، وقد خابت آمالهم فأخذوا يثّون الأمل في نفوس أتباعهم، قال: «ولذلك فإنّ القول بالمهديّة والغيبة ينشط دعاته بعد وفاة كلّ إمام: لمواجهة عوامل اليأس وفقدان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية»^(١).

الجواب: لم تقل الشيعة بالغيبة إلا بعد وفاة الإمام العسكري

إنّ ما قاله القفاري ليس صحيحاً؛ فإنّ الشيعة الإمامية لم تدع الغيبة إلا بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ولم تحصل هذه الدعوى بعد وفاة كلّ إمام كما زعم، ثم إنّ اعتقادهم بالغيبة بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام كان منذ زمن النبي ﷺ وليس اعتقداً مبتكرًا؛ وذلك من خلال الروايات المتواترة المصرحة على لسان النبي وأهل بيته عليهم السلام، بأنّ الأئمة اثنا عشر، أولهم علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عليه السلام، وعليه فهذا الأمر كان ثابتاً قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام بسنوات طويلة، وهناك مئات الكتب قد أُلْفت في هذا المضمار من الفريقيين، وأما النصوص التي دلت على ذلك، والتي تقدّم بعضها في أحاديث هوية الإمام المهدي عليه السلام، وأنّه من ولد رسول الله ﷺ ومن ولد علي وفاطمة عليهم السلام ومن ذرية الحسين عليه السلام، وذكرنا أيضاً أقوال علماء السنة الذين قالوا إنّه من ولد الحسن العسكري، وكذلك

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٨، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

روايات تصريح الإمام الحسن العسكري بولادته عليه السلام وغيبته، وقد أجبنا عن ذلك بالتفصيل فلا نطيل، ودعوى أن المبرر للقول بالغيبة هو لمواجهة اليأس وتحقيق المكاسب المادية، ليست إلا تخرّضاً وقراءة خاطئة لعقائد الشيعة الإمامية، ومحاولة لتشويهها.

الشبهة: سبب القول بالغيبة الاستئثار بالأموال تحت مسمى الخمس
 زعم القفاري أن أحد أسباب القول بالغيبة هو الاستئثار بالأموال تحت عنوان (خمس الإمام): «وأن وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجعته الرغبة في الاستئثار بالأموال، وأن هناك فئات مت奉عة بدعوى التشيع... ويستمر دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب، وهكذا تدور عمليات النهب والسلب»^(١).

الجواب: الأموال المدفوعة حق شرعي ثابت بنص الكتاب والسنة
 نقول: لم يقتصر القفاري باتهام الشيعة بالاستئثار بالأموال في فصل الغيبة؛ بل نجده يكرر هذا الكلام في أكثر من فصل من كتابه، لا سيما في الباب الخامس من الفصل الأول (في المجال الاقتصادي)^(٢) وفي خاتمة كتابه، حيث قال: «وفي المجال الاقتصادي كان أثراً لهم واضحًا في أخذ أموال المسلمين بالقوة أو الخديعة، وفي تدمير اقتصاد الأمة بأي وسيلة، وكان ما يأخذونه من أموال باسم آل البيت من أهم أسباب رغبة شيوخ

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٨، الناشر: دار الرضا - الجيز.

(٢) أصول مذهب الشيعة: ج ٣ ص ١٤٩٤، المجال الاقتصادي، الناشر: دار الرضا - الجيز.

الشيعة في بقاء شذوذهم وخلافهم مع المسلمين»^(١).

فريضة الخمس في القرآن والسنة النبوية^(٢)

إنّ اتهام الشيعة باكتناز الأموال ليس له ما يبرره فهو اتهام ألصق بالشيعة بلا وجه حق؛ وذلك لأن تلك الأموال التي تكلّم عنها القفارى إنّما كانت بعنوان الخمس، أو الزكاة وهي حقوق شرعية نصّ عليها الكتاب الكريم والسنة الشريفة، وما يراه القفارى من أنّه سلب ونهب للأموال! إنّما نشأ من اعتقاده بأنّ الخمس يختصّ بغنائم الحرب، وهذا بحث وقع فيه الخلاف بين الشيعة والسنة، فالشيعة تعتقد أن فريضة الخمس ثابتة في كلّ غنيمة، ولو لم تكن في الحرب، وعلى أية حال، فهو بحث فقهي ناتج من اختلاف الاجتهدات وفهم الأدلة الشرعية، الأمر الذي لا يستوجب اتهام الشيعة وعلمائها بالسلب والنهب!

وستعرض بشكل إجمالي إلى بحث الخمس وأدله من الكتاب الكريم والسنة النبوية الطاهرة.

الخمس في القرآن الكريم

قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ خُمُسَهُ وَلِرَسُولٍ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءاْمَتُمْ بِاللَّهِ وَمَا

(١) أصول مذهب الشيعة: ج ٣ ص ١٥٥٢، خاتمة الكتاب، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) سيأتي البحث حول الخمس عند الفريقين، وكيفية توجيه كلّ منها لهذه النظرية، وهل أن الخمس مقصور على الغنائم أم مطلق يشمل غيره من أرباح المكافئ؟

أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١).

إن معنى الغنيمة لا يختص بالماخوذ في الحرب، وهذه الآية وإن نزلت في مورد خاص، ولكنها أعطت حكمًا عامًّا وهو وجوب أداء الخمس من أي شيء غنموا - أي فازوا به- لأهل الخمس، ولو كان مفاد الآية وجوب أداء الخمس مما غنموا في الحرب خاصة؛ لكان ينبغي أن يقييد المولى تعالى كلامه، فيقول: واعلموا أن ما غنمتم في الحرب، وبما أنه لم يقييد فإنه يستفاد عندئذ أن الغنيمة بما لها من معنى لغوي عام، يشمل كل فائدة وربح، وهذا المعنى العام هو ما تثبته كتب اللغة والاستعمالات اللغوية للكلمة.

المعنى اللغوي للغنيمة

لفظة غَنِمْتُمْ من غنم الشيء، وهو لغة الفوز والظفر بالشيء، فهو يرادف الربح.

قال ابن منظور في العرب: «وَغَنْمَ الشَّيْءِ غَنِمًا فَازَ بِهِ»^(٢).

قال الراغب في المفردات: «غنم: الغنم معروف... والغنم إصابته والظفر به، ثم استعمل في كل مظفور به من جهة العدى وغيرهم»^(٣).

(١) الأنفال: ٤١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٢ ص ٤٤٥، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١.

(٣) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: ص ٣٦٦، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

والغُنم أيضًا: «الفوز بالشيء من غير مشقة»^(١).

ويؤيد هذا المعنى استعمال الفقهاء، من قبيل قولهم: «من له الغنم فعليه الغرم»^(٢) أو كما في الرهن حيث قالوا: «الرهن لمن رهنه، له غنمه وعليه غرمته»^(٣) أي نماؤه وفاضل قيمته.

ومن يتابع موارد استعمال الغنيمة ومستقاتها في اللغة، يتبيّن له بوضوح أن مفهوم الغُنم يشمل جميع ما يحصل عليه الإنسان، سواء بمشقة أو بدون مشقة.

فقد جاء في وصف شهر رمضان: أَنَّه غنم للمؤمن^(٤)، وفي الدّعاء عند أداء الزّكّة: «اللَّهُمَّ اجْعِلْهَا مَغْنِمًا»^(٥) وورد في ثواب مجالس ذكر الله تعالى: «غَنِيمَةُ مَجَالِسِ الْذِكْرِ الْجَنَّةُ»^(٦).

(١) الأزهري، تهذيب اللغة: ج ٨ ص ١٤١ الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الدسوقي حاشية الدسوقي: ج ٣ ص ١٠٣، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وانظر: السيد الخميني، كتاب البيع: ج ١ ص ٤٣٦، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط ١٤٢١ هـ

(٣) الشافعي، كتاب الأم: ج ٣ ص ١٧٠، الناشر: دار الفكر، ط ١٤٠٣ هـ وانظر: الشيخ الطوسي، المبسوط: ج ٢ ص ١٩٦، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية.

(٤) روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أَظْلَكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ بِمَحْلُوفِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَا مَضَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَهْرٌ خَيْرٌ لَهُمْ وَلَا بِالْمُنَافِقِينَ شَهْرٌ أَشَرٌ لَهُمْ مِنْهُ بِمَحْلُوفِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكْتُبُ أَجْرَهُ وَنَوَافِلَهُ... فَهُوَ غَنْمٌ لِلْمُؤْمِنِ» أَخْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، مسند أَحْمَدَ: ج ٢ ص ٥٢٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) ابن قدامة، المغني: ج ٢ ص ٥١٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٦) أَخْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، مسند أَحْمَدَ: ج ٢ ص ١٧٧، الناشر: دار صادر - بيروت.

فالغنية وجميع مشتقاتها بحسب اللغة لا تختص بغنائم دار الحرب فقط، ولو سلّم كثرة استعمالها في خصوصها بحيث صارت حقيقة عرفية، فإن ذلك لا يوجب هجر معناها اللغوي، لا سيما وأن المذكور في الآية هو الفعل الماضي (غَنْمْتُم) لا لفظ الغنية.

الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب

إن وجوب الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب عند جميع المسلمين، وهو ما يظهر من خلال الروايات وأقوال الفقهاء:

الخمس في السنة النبوية

ورد في كثير من الروايات أن الخمس لا يختص بغنائم الحرب، بل هناك موارد أخرى مثل الركاز الذي فسر بالكنز، والمعدن، وغيرها مما يجب فيها الخمس أيضاً.

ففي صحيح البخاري ومسلم: «العجماء جرحاها جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»^(١) وأخرج أحمد في مسنده - واللفظ له - وابن ماجه في سننه، عن ابن عباس، قال: «قضى رسول الله ﷺ في الركاز الخمس»^(٢). وأخرج أحمد أيضاً عن أنس بن مالك، قال: «خرجنا مع رسول الله

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٤٦-٤٧ ح ٦٩١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ - مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٢٨ ح ٤٣٥٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ١ ص ٣١٤، الناشر: دار صادر - بيروت. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٣٩، الناشر: دار الفكر.

(صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى خَيْرِ، فَدَخَلَ صَاحِبَ لَنَا إِلَى خَرْبَةِ يَقْضِي حاجته، فَتَنَاهَى لَبْنَةُ لِيُسْتَطِيْبَ بِهَا فَانْهَارَتْ عَلَيْهِ تَبَرًا، فَأَخْذَهَا فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): زَنْهَا، فَوَزَنَهَا فَإِذَا هِيَ مائَةً دَرْهَمًا، فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): هَذَا رَكَازٌ وَفِيهِ الْخَمْسُ»^(١)، بَلْ أَوْجَبَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) الْخَمْسَ فِي كُلِّ مَغْنِمٍ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ: «عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَتْرَجِمُ^(٢) بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ: إِنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَنْ الْوَفَدُ أَوْ مَنِ الْقَوْمُ؟ قَالُوا: رِبِيعَةُ، فَقَالَ مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفَدِ غَيْرِ خَزَابِيَا وَلَا نَدَامِيَّ، قَالُوا: إِنَّا نَأْتِيكُ مِنْ شَقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مَصْرُّ، وَلَا نُسْتَطِيْعُ أَنْ نَأْتِيكُ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمَرَنَا بِأَمْرٍ نَخْبِرُ بِهِ مِنْ وَرَاءِنَا، نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، فَأَمْرُهُمْ بِأَرْبِعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبِعٍ، أَمْرُهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ، قَالَ: هَلْ تَدْرُوْنَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: شَهادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَعْطُوا الْخَمْسَ مِنْ الْمَغْنِمِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الدَّبَّاءِ، وَالْخَتْمُ وَالْمَزْفَتُ، قَالَ شَعْبَةُ: رَبِّمَا قَالَ النَّقِيرُ وَرَبِّمَا قَالَ الْمَقِيرُ، قَالَ

(١) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، مُسْنَدُ أَحْمَدَ: ج ٣ ص ١٢٨، النَّاشر: دارِ صَادِر - بَرْوَت.

(٢) مَعْنَى التَّرْجِمَةِ: التَّعْبِيرُ عَنْ لُغَةِ بَلْغَةٍ أُخْرَى، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ الْفَارَسِيَّةَ فَكَانَ يَتَرَجَّمُ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَرَادُ بِهِ فَأَسْمَعُهُمْ أَنَّهُ كَانَ يَلْغِي كَلَامَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ مِنَ النَّاسِ إِمَّا الْزَّحَامُ مَنْعُ مِنْ سَمَاعِهِ، أَوْ لَا خَتْصَارُ مَنْ فَهَمَهُمْ فَأَفْهَمُهُمْ. انْظُرُ: النَّوْوَيِّ، شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ج ١ ص ١٨٦، النَّاشر: دارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ - بَرْوَت.

احفظوه وأخبروه من وراءكم»^(١).

حيث يتضح من هذه الرواية أن النبي ﷺ قد أوجب على قبيلة عبد القيس الخمس في المغانم، أي في غير غنائم الحرب؛ لأنهم كما تقول الرواية لا عاجزون عن الخروج من مناطقهم إلى حرب أو غيرها، ومع هذا فقد أوجب النبي ﷺ الخمس عليهم، وفيه دلالة واضحة على أن الخمس غير مختص بغنائم الحرب.

ومما كتبه عليه السلام لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله ورسوله، يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود، عهداً من رسول الله لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن. أمره بتقوى الله في أمره كله... وأمره أن يأخذ من المغانم خمس الله»^(٢).

وأيضاً كتب رسول الله ﷺ إلى الفجيج العامري ما نصه: «من محمد النبي، للفجيج ومن تبعه وأسلم وأقام الصلاة وآتى الزكاة وأطاع الله ورسوله وأعطى من الغنائم خمس الله»^(٣).

ومن الواضح أنه حين أمر النبي ﷺ أهل اليمن وفجيج وأتباعه بإعطاء الخمس، فإن الجميع لم يكونوا محاربين؛ ليؤخذ منهم خمس غنائم الحرب، بل كانوا تجاراً يكتسبون ويتاجرون، وأن مغانمهم هي مغانم مكتسبهم، ولا سيما أهل اليمن.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٣٠٧ ح ٨٧ الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٢) ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٤٧ - ١٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن سعد، الطبقات: ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

فالخمس الذي أمروا بإعطائه للنبي ﷺ إنما هو خمس مغانم المكاسب.

الخمس في أقوال الفقهاء

ورد في كلامات عدد من الفقهاء أن الخمس يجب في أمور، غير غنائم الحرب، كالكنز والمعادن والغوص وغيرها، ففي صحيح البخاري: «وقال الحسن: في العبر واللؤلؤ الخمس»^(١)، وفي المدونة الكبرى: «كان مالك يقول في دفن الجاهلية مما يصاب فيه من الجوهر والحديد والرصاص والنحاس واللؤلؤ والياقوت وجميع الجواهر أرى فيه الخمس، ثم رجع فقال: لا أرى فيه شيئاً لا زكاة ولا خمساً، ثم كان آخر ما فارقناه أن قال: عليه الخمس (قال ابن القاسم) وأحب ما فيه إلى أن يؤخذ منه الخمس من كل شيء يصاب فيها من دفن الجاهلية، وإنما اختلاف قوله في الجوهر وال الحديد والنحاس، وأماماً ما أصيب من ذهب أو فضة فيه، فإنه لم يختلف قوله فيه أنه ركاز وفيه الخمس»^(٢).

وفي المغني: «في نصاب المعادن: وهو ما يبلغ من الذهب عشرين مثقالاً ومن الفضة مائتي درهم أو قيمة ذلك من غيرهما، وهذا مذهب الشافعي، وأوجب أبو حنيفة الخمس في قليله وكثيره من غير اعتبار نصاب بناء على أنه ركاز؛ لعموم الأحاديث التي احتجوا بها عليه، ولأنه

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٣٦ ح ١٤٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ.

(٢) الإمام مالك، المدونة الكبرى: ج ١ ص ٢٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

لا يعتبر له حول فلم يعتبر له نصاب كالركاز^(١).

بل إن البعض استدلّ على وجوب الخمس في الكنز بالأية الشريفة:

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ خُمُسَهُ وَلِرَسُولٍ﴾^(٢).

وعليه فيكون ظاهر الآية أن موضع الخمس هو ما يكون غنيمة بحسب اللغة لا خصوص غنيمة الحرب.

ووقوع الآية في سياق آيات غزو بدر لا يوجب التخصيص، إذ المورد لا يختص الحكم، كما هو معروف وإلا لوجب تخصيصها بغائمة غزو بدر فقط، مع أنه لا قائل بذلك، وقد ثبت عند العلماء أنه لا مانع من أن يكون مورد خاص موجباً لنزول حكم كلي، كما هو الشائع في كثير من الأحكام الواردة في الكتاب والسنة، فالتشكك في دلالة الآية باحتمال اختصاصها بغائمة دار الحرب لا مبرر له، خصوصاً مع ذهاب علماء المسلمين على شمول الغنيمة لغنيمة الركاز (وهو الكنز) ووجوب الخمس فيه، وأن مصرفه مصرف الخمس.

رأي الشيعة أن الخمس في كل مكسب

تذهب الشيعة الإمامية، استناداً إلى الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال أئمة أهل البيت عليهما السلام إلى أن الخمس لا يقتصر على غائمة الحرب، بل أن تلك الغائمة واحدة من سبعة أشياء أجمع الشيعة على تعلق الخمس فيها وهذه

(١) ابن قدامة، المغني: ج ٢ ص ٦١٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) ابن حزم، المحتلي: ج ٧ ص ٣٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

السبعة:

١- غنائم دار الحرب. ٢- المعادن. ٣- الكنز. ٤- كلّ ما يخرج من البحر بالغوص. ٥- إذا اشتري الذمي أرضاً من مسلم. ٦- الحال إذا اخالط بالحرام ولا يتميز. ٧- ما يفضل عن مؤونة السنة.

والموارد السابع وقع خلاف فيه، من أنه هل يختص بأرباح المكاسب أو يشمل مطلق الفائدة بحيث يعمّ الهدايا والمواريث، وفي كلّ الأحوال هذا الرأي يتحدد مع مضامين الروايات التي نقلناها عن النبي ﷺ من مصادر أهل السنة، كما أن الشيعة لا يقتصرن - في ثبوت الخمس في مطلق الفوائد - على الاستدلال بالأية الكريمة، بل بضميمة روايات صحيحة أثبتت الخمس في الفوائد، وعلى سبيل المثال: ما ورد في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي: «عن علي بن مهزيار قال: كتب إليه أبو جعفر ع، وقرأته أنا كتابه إليه في طريق مكة، قال: ... فاما الغنائم والفوائد: فهي واجبة عليهم في كل عام، قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنَمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ إِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنَزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانَ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، والغنائم والفوائد يرحمك الله، فهي الغنيمة يغنمها المرء، والفائدة يفيدها، والجائزة من الإنسان للإنسان التي لها خطر عظيم، والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن...»^(١).

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٤٠ - ١٤١، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط٤ - ↵

وقد فسر الإمام أن المراد بالغنية هو مطلق الفوائد، واستشهد بالأية الشريفة على ثبوت الخمس في الفوائد في كل سنة، ولم يكتف بذلك، بل تصدى بنفسه لبيان بعض أمثلة الغنائم.

إلى هنا يتضح أن ثبوت الخمس في غير غنائم الحرب ليس من مختصات الشيعة، كما أن القول بثبوت الخمس في مطلق الفوائد لم يكن بلا مستند ودليل، بل ذهبت الشيعة إلى ذلك وفق رؤيتها المنبثقة عن كون أهل البيت هم الطريق الأجدر بالاتباع في الأحكام التي جاء بها النبي ﷺ. وقد ثبت عن أهل البيت أن الخمس يشمل كل فائدة وأن الغنية في الآية تعم كل ربح وفائدة.

بعد ذلك ننتقل إلى مستحق الخمس وكيفية تقسيمه.

مستحق الخمس

ذكرت الآية الكريمة أن مورد الخمس إنما يكون: الله ولرسوله ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل. ولا بد من تشخيص من هم ذوى القربى؟ وكذلك ما هو المقصود من العناوين التي تلتهم كاليتامى والمساكين وابن السبيل؟

فنقول: المراد من ذوى القربى بلا شك هم قربى النبي ﷺ وهو نفس المعنى المقصود في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي



الْعَرَبِيُّ^(١).

وفي الدر المنشور: «وأخرج ابن جرير عن علي بن الحسين رضي الله عنه أنه قال لرجل من أهل الشام: أقرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: أفما قرأت فيبني إسرائيل: ﴿وَاتَّ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾؟ قال: وإنكم للقرابة الذي أمر الله أن يؤتني حقه؟ قال: نعم»^(٢).

وفي صحيح مسلم عن نجدة الحروري أنه كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمسة أشياء منها مستحق الخمس فأجابه ابن عباس: «تسألتي عن الخمس لمن هو؟ وانا كنا نقول: هو لنا فأبى علينا قومنا ذلك»^(٣).

وفي مسنده أحمد بشكل واضح: «عن يزيد بن هرمز، عن نجدة الحروري حين حج في فتنة ابن الزبير أرسل إلى ابن عباس سأله عن سهم ذي القربي ويقول لمن تراه؟ قال ابن عباس: القربي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قسم لهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضاً رأيناه دون حقناً فرددناه عليه وأينا أن نقبله»^(٤).

وبحسب سياق الآية ومفاد الروايات التي عبرت أن الخمس لهم من دون

(١) الشورى: ٢٣.

(٢) السيوطي، الدر المنشور: ج ٤ ص ١٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٩٧ ح ٤٥٧٧.

(٤) أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد: ج ٢ ص ٢٦.

أن تخرج منه شيئاً يكون، المقصود من باليتامى والمساكين وابن السبيل هم ييتامى أقرباء الرسول ومساكينهم وأبناء سبيلهم.

وفي جامع البيان للطبرى، عن المنھال بن عمرو، قال: «سألت عبد الله بن محمد بن علي وعلي بن الحسين عن الخمس، فقالا: هو لنا، فقلت لعلي: إن الله يقول: واليتامى والمساكين وابن السبيل، فقال: يتامانا ومساكينا»^(١). وسواء كان المقصود باليتامى والمساكين وابن السبيل آل الرسول أم لا، فإنه على كل التقادير هناك سهم من الخمس قد أوجبه الشرعية لذوي القربي بالخصوص.

وبعد هذا البيان المختصر عن الخمس يتضح أنه من فرائض الله تعالى، وأن مورده ليس منحصراً في غنائم الحرب ، بل يشمل كل غنيمة وفائدة وأن مستحقة هم ذوو القربي من أهل بيته عليهما السلام، فقد جعل الله تعالى لهم ذلك إكراماً لهم، كما روى ذلك ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): رغبت لكم عن غسالة الأيدي؛ لأن لكم في خمس الخمس ما يغنينكم أو يكفيكم»^(٢)، قال ابن كثير: «هذا حديث حسن الإسناد»^(٣).

وعليه فيكون اعتقاد الشيعة بوجوبه ودفعه إلى مستحقه، وأولهم الأئمة من أهل البيت عليهما السلام، وفق القواعد الصحيحة، وليس كما يزعم القفارى من

(١) الطبرى، جامع البيان: ج ١٠-١١، ص ١٢-١٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٥ ص ١٧٠٥ ح ٩٠٩٣، الناشر: المكتبة العصرية.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٣٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

كون دفع الخمس كان بلا مبرر شرعي سوى إرادة السلب والنهب!!

الخمس حق لمنصب الإمامية

المعروف بين المتأخرین من علمائنا أن الخمس ينقسم إلى ستة أقسام ثلاثة منها لله تعالى ولرسوله وللإمام، وهي المعبّر عنها بسهم الإمام، وهو اليوم للإمام المهدى عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُطْهَرُ الذي يعتقد الشيعة بأنه إمام العصر، وثلاثة منها للأيتام والمساكين وأبناء السبيل من بنى هاشم، وهي المعبّر عنها بسهم القراء السادة، وعليه فيكون المراد من ذوي القربى خصوص الإمام المعصوم عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُطْهَرُ.

وأما علماء أهل السنة، فقد اختلفت كلماتهم في التقسيم، فمنهم من ألغى السهام الثلاثة الأولى، قال في المغني: «روي عن الحسن وقتادة في سهم ذي القربى كانت طعمة لرسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في حياته فلما توفي حمل عليه أبو بكر وعمر في سبيل الله، وروى ابن عباس أن أبا بكر وعمر قسماً من الخمس على ثلاثة أسهم، ونحوه حَكَى عن الحسن بن محمد بن الحنفية وهو قول أصحاب الرأي قالوا: يقسم الخمس على ثلاثة: اليتامي والمساكين وابن السبيل وأسقطوا سهم رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بموته وسهم قرابته أيضاً»^(١).

ومنهم من يرى أن الخمس مفوض أمره إلى اجتهاد الإمام ليصرفه بحسب اجتهاده وتشخيصه.

(١) ابن قدامة، المغني: ج ٧ ص ٣٠١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

قال في المغني: «إن مالكاً قال: يعطي الإمام أقرباء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على ما يرى، وقال الثوري والحسن: يضعه الإمام حيث أراه الله عزّ وجلّ، ولنا قول الله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ولرسول ولذى القربي واليتامى والمساكين وأبن السبيل﴾ وسهم الله والرسول واحد، كذا قال عطاء والشعبي، وقال الحسن بن محمد ابن الحنيفة وغيره: قوله: ﴿فإن لله خمسة﴾ افتتاح كلام يعني أن ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام باسمه؛ تبركاً به لا لإفراده بسهم، فإن الله تعالى الدنيا والآخرة، وقد روي عن ابن عمر وابن عمر وابن عباس، قالا: كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقسم الخمس على خمسة»^(١).

وقال ابن تيمية في المنهاج: «وقد تنازع العلماء في الخمس والفيء، فقال مالك وغيره من العلماء: مصرفهما واحد، وهو فيما أمر الله به ورسوله، وعین ما عینه من اليتامى والمساكين وأبن السبيل؛ تخصيصاً لهم بالذكر، وقد روى عن أحمد بن حنبل ما يوافق ذلك، وأنه جعل مصرف الخمس من الركاز مصرف الفيء، وهو تبع لخمس الغائم، وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة: الخمس يقسم على خمسة أقسام، وقال أبو حنيفة: على ثلاثة، فأسقط سهم الرسول وذوي القربي بموته (صلى الله عليه وسلم) وقال داود بن علي: بل مال الفيء أيضاً يقسم على خمسة

(١) ابن قدامة، المغني: ج ٧ ص ٣٠١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

أقسام»^(١).

فذهب الشيعة إلى كون سهم ذوي القربى يختص بالإمام بحيث يضعه الإمام حيث يرى، هذا القول ليس بداعاً ولا مبرر، بل هو الأقرب للصواب، أما كيف يمكن تسليمه للإمام المعصوم عليه السلام في زمن الغيبة، فالشيعة لا يرون في زمن الغيبة وجوب تسليمه لشخصه، بل يرون أن الفقهاء العدول يقومون مقام الإمام المعصوم وينبئون عنه، وهم الأدرى في تشخيص المصلحة، وهذا الرأي يقترب من رأي بعض علماء أهل السنة في أن الإمام هو من يحق له تقسيم الخمس.

ومن هنا فما كان الشيعة يدفعونه للإمام في زمن غيبته الصغرى، فهو في الواقع حق الإمام في الخمس وهو سهم ذوي القربى.

الفكر الوهابي وغنية الخمس بين القتل والسلب والنهب

بعد أن فسرنا مبررات إعطاء ودفع الخمس للإمام عليه السلام نطلب من القفار أن يفسّر لنا ما قام به الوهابيون من سلب ونهب لأموال المسلمين في غزواتهم وحروبهم باسم الجهاد في مناطق نجد والججاز ومكة والمدينة والمنطقة الشرقية، وكيفية توزيع الغنائم وأخذ الخمس منها، وكذلك ما قاموا به من هجوم ببربري على ضريح الإمام الحسين عليه السلام وما صاحب ذلك من قتل ونهب وسلب واعتداء على حرمات المسلمين، قال عبد الرحمن

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٤ ص ٢١٢، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦ هـ

الجبرتي^(١). عن أحداث سنة ١٢١٥هـ: «وفي يوم الجمعة الخامس عشرة حضرت مكاتبات من الديار الحجازية يخبرون فيها عن الوهابيين أنهم حضروا إلى جهة الطائف، فخرج إليهم شريف مكة الشريف غالب فحاربهم فهزموه، فرجع إلى الطائف وأحرق داره التي بها وخرج هارباً إلى مكة، فحضر الوهابيون إلى البلدة وكثيرهم المضايف نسيب الشريف، وكان قد حصل بينه وبين الشريف وحشة، فذهب مع الوهابيين وطلب من مسعود الوهابي أن يؤمره على العسكر الموجه لمحاربة الشريف، ففعل فحاربوا الطائف وحاربهم أهلها ثلاثة أيام حتى غلبوها، فأخذ البلدة الوهابيون واستولوا عليها عنوة، وقتلوا الرجال وأسرموا النساء والأطفال وهذا دأبهم مع من يحاربهم»^(٢).

وقال في مورد آخر: «في يوم الإثنين وردت مكاتبات من الديار الحجازية مؤرخة في منتصف محرم وفيها الأخبار باستيلاء الوهابيين على

(١) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: «مؤرخ مصر، ومدون وقائعها وسير رجالها، في عصره». ولد في القاهرة وتعلم في الأزهر، وجعله (نابلس) حين احتلاله مصر من كتبة الديوان. وولي إفتاء الحنفية في عهد محمد علي. وقتل له ولد فبكاه كثيراً حتى ذهب بصره، ولم يطل عماه فقد عاجله وفاته، مخنوقاً. وهو مؤلف (عجائب الآثار في التراجم والأخبار - ط) أربعة أجزاء، ويعرف بتاريخ الجبرتي، ابتدأه بحوادث سنة ١١٠٠هـ وانتهى سنة ١٢٣٦هـ وقد ترجم إلى الفرنسيّة، وله (مظهر التقديس بذهبة الفرنسيس - ط) في جزأين وترجم إلى الفرنسيّة وطبع بها. ونسبة الجبرتي إلى (جبرت) وهي الزيلع في بلاد الحبشة».

خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٣ ص ٤٣٠، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥ - ١٩٨٠م.

(٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ج ٢ ص ٥٥٤، الناشر: دار الجليل - بيروت.

مكة في يوم عاشوراء، وأن الشريف غالب أحرق داره وارتحل إلى جدة، وأن الحجاج أقاموا بمكة ثمانية أيام زيادة عن المعتاد؛ بسبب الارتباك قبل حصول الوهابيين بمكة؛ ومراعاة للشريف حتى نقل مたعه إلى جدة، ثم ارتحل الحجاج وخرجوا من مكة طالبين زيارة المدينة، فدخل الوهابيون بعد ارتحال الحج بيمين.

وفي يوم الأربعاء ثامن عشره أخرجوا باقي الانكشارية والدلاة والسبحان كانوا مجتمعين بمصر القديمة، فتضطرر منهم المارة وأهل تلك الجهة بسبب قبائحهم وخطفهم أمتעה الناس، بل وقتلهم، وكان تجمّعهم على أن يذهبوا إلى جهة الصعيد ويلتّفون على حسن باشا بجرجا وينضمون إليه وإلى من بناحية الصعيد من أجناسهم، فذهب منهم من أخبر الأمراء المصريّة^(١) بذلك فضيّطوا عليهم الطرق، واتفق أن جماعة منهم وقفوا لبعض الفلاحين المارين بالبطيخ والخضار فاحتجزواهم وطلبووا منهم دراهم فمر بهم بعض المماليك من أتباع البرديسي فاستجار بهم الفلاحون فكلّموهم فتشاحنوا معهم وسجّبوا على بعضهم السلاح، فقتل مملوك منهم، فذهبوا إلى سيدهم وأعلموه...»^(٢).

وفي الموسوعة العربية العالمية: عند الحديث عن تاريخ الدولة السعودية جاء في ضمن خلافها مع ولاة العراق العثمانيين، ما نصه: «هاجم السعوديون

(١) الأمراء المصريّة: هم الأمراء من المماليك الذين حكموا مصر.

(٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ج ٢ ص ٥٨٤، الناشر: دار الجيل - بيروت.

مناطق جنوبى العراق عام ١٢١٦هـ - ١٨٠١م، وهدموا ما شاهدوه هناك من أضرحة وقباب ومزارات بما فيها قبة الحسين، فأصدرت الدولة العثمانية أوامرها المشددة إلى والي بغداد من أجل أن يعلم على وقف الحملات العسكرية السعودية على مناطق جنوبى العراق، وغضب شاه إيران وأراد التدخل العسكري، وطلب من والي بغداد السماح لقواته بالمرور عبر العراق، والزحف على السعوديين في الأحساء، وتالت الحملات السعودية بعد ذلك على مناطق جنوبى العراق حتى وصلت إلى أسوار كربلاء مرة ثانية عام ١٢٢٣هـ ١٨٠٨م^(١).

وقال ابن بشر^(٢) في كتابه (عنوان المجد في تاريخ نجد): «ثم دخلت السنة السادسة عشر بعد المائتين والألف، وفيها سار سعود بالجيوش المنصورة والخيل العتاق المشهورة من جميع حاضر نجد وباديهما والجنوب والججاز وتهامة وغير ذلك، وقصدوا أرض كربلاء ونازل أهل بلد الحسين، وذلك في ذي القعدة، فحشد عليهما المسلمون وتسوّروا جدرانها ودخلوها عنوة وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت، وهدموا القبة الموضوعة بزعم من اعتقاد فيها على قبر الحسين، وأخذوا ما في

(١) مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية: ج ١٠ ص ٤٧٤، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة، ط ٢ - ١٤١٩هـ.

(٢) هو عبد الله بن عثمان بن حمد بن بشر النجدي الحنبلي: مؤرخ نجد وآل سعود، كان من رؤساء قبيلةبني زيد في بلدة (شقراء) من بلاد الوشم (نجد) ولد وتعلم في شقراء، من كتبه: عنوان المجد في تاريخ نجد - ط جزآن، ضاع ثالثهما، وبغية المحاسب... / خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٤ ص ٢٠٩، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥ - ١٩٨٠م.

القبة وما حولها وأخذوا النصيحة التي وضعوها على القبر، وكانت مرصوفة بالزمرد، واليواقيت والجواهر، وأخذوا جميع ما وجدوا في البلد من الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة وغير ذلك ما يعجز عنه الحصر، ولم يلبثوا فيها إلاً ضحوة وخرجوا منها قرب الظهر بجميع تلك الأموال، وقتل من أهلها قريب ألفاً رجل.

ثم إن سعود ارتحل منها على الماء المعروف بالأبيض، فجمع الغنائم وعزل أخماسها وقسم باقيها على المسلمين غنيمة، للراجل سهم وللفارس سهمان، ثم ارتحل قافلاً إلى وطنه^(١).

إذن السلب والنهب وقتل الناس الأبرياء وهدم الأضرحة المقدسة باسم الدين والجهاد وتوزيعها كخمس لالغنائم، هو من أفعال معتنقي الفكر الوهابي المتشدد.

ولا زال هذا التحجر والتطرف يعني منه المسلمون إلى يومنا هذا، فما قاموا به من قتل وذبح وتفخيخ وتفجير للمدارس والأسوق والمساجد والأضرحة، وقبور الأنئمة كقبرى الإمامين العسكريين عليهما السلام في العراق وباكستان وأفغانستان وغيرها من البلاد، خير شاهد على ذلك، ولو ظفروا بأهل هذه البلاد لفعلوا الأمر نفسه ولوزعوا الغنائم للفارس والراجل.

(١) عثمان الحنبلي، عنوان المجد في تاريخ نجد: ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨، حوادث سنة ١٢١٦ هـ، الناشر: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ط ٤ - ١٤٠٢ هـ.

الشبهة: رجوع القول بالمهديّة والغيبة إلى أصول مجوسيّة

قال القفاري: «وأرجح في هذه المسألة أن عقيدة الاثني عشرية في المهدية والغيبة ترجع إلى أصول مجوسيّة، فالشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسيّة والمجوس تدعى أن لهم متظراً حيّاً باقياً مهدياً من ولد بشناسف»^(١).

الجواب: قول القفاري باطل لعدة وجوه

لا تنتهي سلسلة الافتراضات والتقوّلات والتهّم الجاهزة التي يلصقها القفاري بالمذهب الشيعي وأتباعه.

فقوله: - إن عقيدة الشيعة الاثني عشرية ترجع إلى أصول فارسية، ثم يعطف كلامه على الإمام المهدي وغيته ليثبت أنها من وحي الفكر المجوسي؛ لأنّ الشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسيّة التي كانت في عقيدتها المهدي المنتظر، إذن فالقول بالمهدوية يكون أصله مجوسيّاً - باطل من عدة وجوه:

الوجه الأول: لم يثبت أن في ديانة المجوس وجوداً للمهدي منتظر باقٍ

حي

لم يثبت بحجّة مقبولة أنّ في ديانة المجوس سابقاً مهدياً منتظراً حيّاً باقياً؛ حتى يرجّح القفاري أن تلك العقيدة قد تسرّبت إلى العقيدة الشيعية، فلم

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١١٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

نجد من ذكر هذا القول غير القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه ثبيت دلائل النبوة، قال: «والمحوس تدعّي أن لهم متظراً حياً باقياً مهدياً من ولد بشناسف، يقال له: أبشاؤن، وأنه في حصن عظيم من خراسان والصين ومعه كثير كلهم ثقات أمناء أخيار... هذا الذي أتيقنه مما ذكره أذرباذ بن أميد الموبذ في وصفه أبشاؤن»^(١).

وأنت كما ترى المصدر، فلا يصحّ الجزم بهذه القضية؛ اعتماداً على حافظة القاضي عبد الجبار مما ذكره أذرباذ بن ماركسفندي؟!! فليس من المنطقي أن تكون مستندأ للترجح كما حصل ذلك عند الدكتور القفارى.

الوجه الثاني: التشيع عربي المولد والنشأة

إنّ أصول التشيع - ومنها عقيدة المهدي وغيبته - لم تكن يوماً فارسية المنشأ، بل أصوله عربية، وأن بلاد الفرس وغيرها قد دخلتها التشيع نتيجة هجرة العلوين وأتباعهم الذين فرّوا إليها؛ هرباً من بطش الأمويين والعباسيين؛ وذلك لبعدها الجغرافي عن مركز السلطة الحاكمة، ولتعاطف السكّان المحليين وحبّهم لأهل البيت عليهما السلام.

قال أبو زهرة: «وأما فارس وخراسان وما وراءهما من بلدان الإسلام، فقد هاجر إليها كثيرون من علماء الإسلام الذين كانوا يتّشّيعون فراراً بعقيدتهم من الأمويين أولاً، ثم العباسين ثانياً، وأن التشيع كان منتشرًا في

(١) القاضي عبد الجبار، ثبيت دلائل النبوة: ج ٢ ص ١٧٩، الناشر: دار العربية- بيروت.

هذه البلاد انتشاراً عظيماً قبل سقوط الدولة الأموية بفරار أتباع زيد ومن قبله إليها^(١).

وكم نجد ذلك أيضاً في كلمات المستشرقين، نذكر منهم:
 أ - المستشرق جولد تسيهر، قال: «إن من الخطأ القول بأن التشيع في نشأته ومراحل نموه يمثل الأثر التعديلي الذي أحدثه أفكار الأمم الإيرانية في الإسلام بعد أن اعتنقته، أو خضعت لسلطانه عن طريق الفتح والدعایة، وهذا الوهم الشائع مبني على سوء فهم الحوادث التاريخية، فالحركة العلوية نشأت في أرض عربية بحثة»^(٢).

ب - المستشرق آدم متر^(٣)، قال: «قد أبانت لنا مباحث "فلهاوزن" بصورة أدنى إلى الصواب أن مذهب الشيعة ليس - كما يعتقد البعض - رد فعل من جانب الروح الإيرانية يخالف الإسلام، ومما يؤيد أبحاث "فلهاوزن" التوزيع الجغرافي للتشيع في القرن الرابع، وقد ألمع الخوارزمي في أواخر القرن الرابع إلى أن العراق هو الموطن الأول للتشيع، وكانت الكوفة وبها قبر علي (رضوان الله عليه) أكبر مركز للتشيع»^(٤).

وقال أيضاً: «وكانت جزيرة العرب شيعةً كلّها عدا المدن الكبرى مثل

(١) أبو زهرة، الإمام الصادق: ص ٥٤٥، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.

(٢) جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام: ص ٢٠٤، طبعة القاهرة ١٩٤٦م.

(٣) إسْتَاذُ اللُّغَاتِ الشَّرْقِيَّةِ بِجَامِعَةِ (بَالْ) فِي سُوِيْسَرَا.

(٤) آدم متر، الحضارة الإسلامية: ج ١ ص ١٠٢-١٠١، نقلها إلى العربية عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف - القاهرة، ط ٣-١٣٧٧هـ. طبعة منقحة ومهذبة.

مكة وتهامة وصنعاء وقرح، وكان للشيعة غلبة في بعض المدن أيضاً مثل عمان، وهجر، وصعدة، وفي بلاد خوزستان التي تلي العراق كان نصف الأهواز - وهي القصبة - على مذهب الشيعة، أما في فارس فكان الشيعة كثيرين على السواحل التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالعراق وخصوصاً بالعرب المتشيّعين^(١).

أبناء فارس ينالون الإيمان

بعد أن دخل الفرس في الإسلام، فقد حسن إسلامهم، وليس من اللائق اتهمهم أو التعرّض بهم كونهم مجوساً وأن عقائدهم أو بعضها من صنيع المجوسيّة، فهذا إجحاف في حقهم وغضّ النظر عن الأحاديث الصحيحة التي وردت في حقهم والتي تؤكّد إيمانهم العميق بالإسلام، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس، أو قال: من أبناء فارس حتى يتناوله»^(٢).

وأخرج الحاكم في مستدركه عن ابن عمر، قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم... العجم يشركونكم في دينكم وأنسابكم، قالوا: العجم يا رسول الله؟! قال: لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لثالثه رجال من العجم وأسعدهم به الناس».

(١) آدم متر، الحضارة الإسلامية: ج ١ ص ١٠٣ - ١٠٤، مطبعة لجنة التأليف - القاهرة، ط ٣ - ١٣٧٧ هـ

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٧١ ح ٦٣٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخر جاه»^(١). وأخرج الطبراني في الكبير عن قيس بن سعد بن عبادة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لو كان الإيمان معلقاً بالشريعة لكان رجال من فارس»^(٢).

قال الهيثمي في زوائد: «رواه أبو يعلى والبزار والطبراني ورجالهم رجال الصحيح»^(٣).

كبار علماء أهل السنة من الفرس

كان المفترض من القفاري قبل أن يتهم الشيعة بأن بعض عقائدهم مجوسية الأصل، كان عليه أن يلتفت إلى أنَّ أغلب علماء المذهب السنوي الذين شيدوا بناءه، بل وبعض أئمة المذاهب الأربعة كانوا من الفرس، كالبخاري ومسلم النيسابوري والترمذمي والنسيائي وابن ماجه التزويني، والرازي والبيضاوي وأبي زرعة الرازي، وفخر الدين الرازي وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم كثير.

فقد يقول قائل أيضاً: لماذا لا نشكك في بعض معتقدات المذاهب السنوية وأنها جاءتهم من المجوسية؛ لأن علماءهم كانوا من الفرس الذين كانوا هم أو آباءهم يدينون بالديانة المجوسية وبالتالي سوف تكون المذاهب السنوية

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج ٤ ص ٣٩٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٨ ص ٣٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) الهيثمي، مجمع الروايات: ج ١٠ ص ٦٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

عرضة للاحتمامات بأنّ بعض عقائدها ذات جذور مجوسيّة؟ هذا ليس منطقاً صحيحاً في الاستدلال.

ثمّ لا يخفى ما للفرس من دور كبير في خدمة الإسلام والمسلمين، فقد بُرِزَ منهم عدد كبير من العلماء من الشيعة والسنّة، وتركتوا لنا تراثاً كثيراً في شتى صنوف العلم والمعرفة، قال الشيخ مغنّية: «لولا الفرس لم يكن للمسلمين هذا العدد الضخم من العلماء الذين نفّاخروا بهم أمم الشرق والغرب، ولا كان للإسلام هذه المكتبة المتخصّمة بألف المجلدات في شتى العلوم، ولسنا نعرف أمة خدمت الإسلام ولغة القرآن كالفرس، ولو أحصيت المكتبة الإسلامية والعربية لكان سهم الفرس منها أوفى من أسهم بقية المسلمين مجتمعين. إن الفرس لم يتستروا باسم التشيع، ليكيدوا للإسلام، بل إن أعداء الإسلام تستروا باسمه، ليكيدوا للتشيع بعامة، والفرس بخاصة، لأنّهم كانوا وما زالوا من أقوى أركان الإسلام وأنصاره»^(١).

إذن فالتشيع عربي المولد والنشأة، وأما دخول الفرس إلى الإسلام واختيار بعضهم للتشيع؛ فذلك لما فهموه من نصوص قد أخذت بأعناقهم لموالاة أهل البيت عليهم السلام، وهم كغيرهم من سائر الأمم، كالعرب والترك والروم، فلا مبرر بعد هذا، أن يقال: إنّ عقيدة الشيعة في المهدي عليه السلام مجوسيّة الأصل!

(١) محمد جواد مغنّية، الشيعة في الميزان: ص ٢٨، الناشر: دار التعارف - بيروت.

الوجه الثالث: تواتر أحاديث الإمام المهدي قبل ولادته يكذب هذه الدعوى

تقديم في بحثنا القول بتواتر خروج الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ من طرق الفريقيين، وقلنا أن الإمام المهدي وغيته أَنْبَأَ عنها رسول الله ﷺ قبل ولادته، فلو أضفنا إلى ذلك أن فتح مملكة الفرس قد وقع في عهد خلافة عمر بن الخطاب، فكيف يعقل أن تكون روايات المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ التي نطق بها النبي ﷺ قد صدرت بعد وفاته في زمن إسلام الفرس؟!

الوجه الرابع: ليست الكثرة هي المقياس في قبول الأدلة

من الغريب أن يستدل القفار بكثره الشيعة الفرس ليستنتاج أن عقيدة المهدوية فارسية! وكانت ديانة الفرس السابقة المجوسية لذا تسربت إليهم عقيدة المهدية!! متى كانت الكثرة مقياساً في تشخيص صحة الاعتقادات؟! وهل يصح لنا أن ندعّي أن عقائد المسلمين جاءتنا من الهند أو الباكستان أو اندونيسيا؛ لأن أكثر المسلمين من هذه البلاد؟!

وهل يصح أن نقول: أن هناك من عقائد البوذية والهندوسية قد امتزجت في عقائد المسلمين؟

إن هذه الدعوى باطلة من أساسها، ولعل الحقد والبغض للتسيع والشيعة هو المبرر لهذه الأقوال الخالية من الدليل والبرهان الصحيح والمعقول.

الدكتور طه حسين يفسر افتراءات القفار وأمثاله

يقول الدكتور طه حسين: «وخصوصهم [الشيعة] واقفون لهم بالمرصاد

يُحصون عليهم كلّ ما يقولون ويفعلون ويضيفون إليهم أكثر مما قالوا وما فعلوا ويحملون عليهم الأعاجيب من الأقوال والأفعال، ثمّ يتقدّم الزمان، وتكثر المقالات، ويذهب أصحاب المقالات في الجدال كلّ مذهب، فيزداد الأمر تعقيداً وإشكالاً، ثم تختلط الأمور بعد أن يبعد عهد الناس بالأحاديث، ويتجاوز الجدال خاصة الناس إلى عامتهم، ويتجاوز الذين يحسنونه إلى الذين لا يحسنونه، ويخوض فيه الذين يعلمون والذين لا يعلمون، فيبلغ الأمر أقصى ما يمكن أن يبلغ من الإيهام والإللام، وتصبح الأمة في فتنة عمياً لا يهتدى فيها إلى الحق إلاّ الأقلون»^(١).

فخصوص الشيعة يحملون عليهم الأعاجيب من الأقوال والأفعال بدون علم ومعرفة، والغرض هو الكيد والتنكيل؛ لإشاعة الفتنة والتضليل، هذا ما شهد به الدكتور طه حسين.

(١) طه حسين، علي وبنوه: ص ١٧٣، الناشر: دار المعارف - القاهرة.

الشبهة: السفراء الأربعـة هـم واضعو فـكرة الغـيبة والمـهـدوـيـة

قال القفارـي: «هـؤـلـاء الأـبـواب الـأـرـبـعـة: عـثـمـانـ بـنـ سـعـيدـ، وـابـنـهـ، وـابـنـ رـوـحـ، وـالـسـمـرـيـ، هـمـ المـؤـسـسـوـنـ لـقـضـيـةـ الـغـيـبـةـ وـالـمـهـدـيـةـ..»^(١)
 وـعـلـلـ أـنـ سـبـبـ وـضـعـهـمـ لـذـكـ كـانـ لـأـجـلـ جـمـعـ الـأـمـوـالـ؛ وـلـذـاـ كـانـتـ تـحـدـثـ نـزـاعـاتـ بـيـنـهـمـ وـبـيـنـ غـيرـهـمـ، بـسـبـبـ ذـلـكـ، قـالـ: «فـهـوـ تـزـاحـمـ وـتـكـالـبـ عـلـىـ الـبـابـيـةـ وـالـوـكـالـةـ مـنـ أـجـلـ جـمـعـ الـأـمـوـالـ...»^(٢).

الجواب:

في الـبـداـيـةـ نـوـهـ إـلـىـ أـنـهـ مـنـ غـيرـ الصـحـيـحـ الـإـجـابـةـ عـنـ الشـبـهـةـ بـمـعـزـلـ عـنـ الـإـجـابـاتـ الـأـخـرـىـ، لـأـنـ كـثـيرـاـ مـنـ الـمـوـضـوعـاتـ مـتـرـابـطـةـ فـيـمـاـ بـيـنـهـاـ، وـمـتـرـبـ بـعـضـهـاـ عـلـىـ الـبـعـضـ، كـمـاـ هـوـ الـحـالـ فـيـ هـذـهـ الشـبـهـةـ، فـإـنـاـ سـبـقـ وـإـنـ أـجـبـناـ وـقـلـنـاـ: بـأـنـ فـكـرـةـ الـإـمـامـ الـمـهـدـيـ عـلـىـلـلـهـ يـهـيـ فـكـرـةـ إـسـلـامـيـةـ إـنـ لـمـ تـكـنـ عـالـمـيـةـ، وـقـدـ اـسـتـفـاضـتـ وـتـوـاتـرـتـ الـأـحـادـيـثـ الـإـسـلـامـيـةـ الدـالـلـةـ عـلـىـ خـرـوجـ الـإـمـامـ الـمـهـدـيـ عـلـىـلـلـهـ وـظـهـورـهـ فـيـ آـخـرـ الزـمـانـ، وـمـنـكـرـهـاـ يـعـدـ مـنـكـرـاـ لـلـضـرـورـيـاتـ وـالـبـدـيـهـيـاتـ، وـنـقـلـنـاـ جـمـلـةـ كـبـيرـةـ مـاـ نـقـلـهـ عـلـمـاءـ أـهـلـ السـنـةـ الـذـيـنـ اـعـتـقـدـواـ بـصـحـةـ تـلـكـ الـأـحـادـيـثـ وـتـوـاتـرـهـاـ، وـكـذـلـكـ نـقـلـنـاـ الـأـحـادـيـثـ الـصـحـيـحةـ التـيـ تـحدـدـ شـخـصـيـتـهـ وـهـوـيـتـهـ وـكـونـهـ مـنـ أـهـلـ الـبـيـتـ عـلـىـلـلـهـ وـمـنـ وـلـدـ فـاطـمـةـ وـمـنـ وـلـدـ الـحـسـينـ عـلـىـلـلـهـ، وـكـذـلـكـ نـقـلـنـاـ الـأـحـادـيـثـ التـيـ تـفـرـضـ وـجـودـهـ حـيـاـ فـيـ جـمـيعـ

(١) نـاـصـرـ بـنـ عـبـدـ اللهـ الـقـفـارـيـ، أـصـوـلـ مـذـهـبـ الشـيـعـةـ: جـ ٢ـ صـ ١٩ـ١٠ـ، النـاـشـرـ: دـارـ الرـضاـ -ـ الـجـيـزةـ.

(٢) نـاـصـرـ بـنـ عـبـدـ اللهـ الـقـفـارـيـ، أـصـوـلـ مـذـهـبـ الشـيـعـةـ: جـ ٢ـ صـ ١٤ـ١٠ـ، النـاـشـرـ: دـارـ الرـضاـ -ـ الـجـيـزةـ.

الأزمنة كحديث التقلين وحديث الاثني عشر وحديث عدم خلو الأرض من قائم لله بحجة، وقلنا هناك أنه لا تطبيق صحيح سوى ما تذهب إليه المدرسة الإمامية، بمقتضى هذه النصوص.

ثم إن الشيعة قد آمنت بأن للإمام المهدى عليه السلام غيبتين: صغرى وكبرى أو قصرى وطولى، وهذا ما نبأتنا به الأحاديث الواردة عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه وأهل بيته الأطهار، كما سألتى قریباً على ذكرها.

أما الغيبة الصغرى، فمن مولده إلى انقطاع السفاراة بينه وبين شيعته، بوفاة آخر السفراء وعدم نصب غيرهم، وهي مدة أربع وسبعون سنة، ففيها كان السفراء يشاهدونه، وربما شاهده غيرهم، ويصلون إلى خدمته، وتخرج على أيديهم توقعات منه إلى شيعته في أجوبة مسائل، وفي أمور شتى.

وأما الغيبة الكبرى، فهي التي أعقبت الأولى، وقد جاء في بعض التوقيعات التي خرجت على أيدي السفراء، أنه بعد الغيبة الصغرى لا يراه أحد، وإن من ادعى الرؤية في غيبته الكبرى، قبل خروج السفياني والصيحة، فهو كذاب، وجاء في عدة أخبار أنه يحضر المواسم كل سنة، فيرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه^(١).

معنى الغيبة عند الشيعة

إن غيبة الإمام عند الشيعة لا تعنى غياب شخصه؛ بل هي خفاء هويته وعنوانه، فهو موجود بشخصه، ولكنه غائب عن الأ بصار، فلا يتمكّن الناس

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة: ج ٢ ص ٦٤، الناشر: دار التعارف - بيروت.

من رؤيته، فهو عليه يشهد الموسم ويرى الناس ولا يرونـه، وذلك شبيه قصة الخضر عليه الذي كان مختفيـاً عن الأنظار، وفي نفس الوقت كانت له القدرة على التصرف في الأمور التكوينية، بإذن من الله تعالى على ما هو معروف في القصة التي دارت بينه وبين موسى عليهـ، وقد أشبع التراث الشيعي هذا الموضوع، ومصادرـ حافلة بأحاديث الغيبة عن رسول الله عليهـ والأئمة المعصومـين عليهـ قبل ولادة الإمام المهـدي عليهـ؛ بل إنـ هذا الأمر يـعدـ من الأمور التي تسالمـت عليهـ الطائفة الشيعـية؛ ولعلـ منـشـأـ ذلكـ هوـ تـهيـئةـ أـذهـانـ الـأـمـةـ لـتـقـبـلـ هـذـاـ الـأـمـرـ الـحـتـميـ الـوـقـوعـ، وـكـذـلـكـ إـزـالـةـ الـغـمـوضـ الـذـيـ قدـ يـشـيرـهـ الـبـعـضـ حـوـلـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ الـمـهـمـةـ، فـلـيـسـتـ الـغـيـبـةـ مـنـ اـخـتـرـاعـاتـ السـفـرـاءـ أوـ غـيـرـهـ كـمـاـ يـزـعـمـ الـقـفـارـيـ.

كـمـاـ أـنـناـ نـجـدـ أـنـ غـيـبـةـ الـإـمـامـ الـمـهـدـيـ عليهـ يـنـقـلـهـ بـعـضـ عـلـمـاءـ أـهـلـ السـنـةـ مـنـ خـلـالـ نـقـلـهـ أـحـادـيـثـ تـفـيـدـ تـحـقـقـ الـغـيـبـةـ، وـسـوـفـ نـقـلـ روـاـيـاتـ أـهـلـ السـنـةـ، ثـمـ نـقـلـ روـاـيـاتـ الشـيـعـةـ:

روايات الغيبة عند أهل السنة

١- روى المقدسي الشافعي (ت/ق ٧ هـ)، بسنده عن أبي عبد الله الحسين بن علي عليهـ، أنه قال: «صاحب هذا الأمر - يعني المهـدي عليهـ - غـيـبـانـ: إـحـدـاهـماـ تـطـولـ حـتـىـ يـقـولـ بـعـضـهـمـ: مـاتـ، وـبـعـضـهـمـ: قـتـلـ، وـبـعـضـهـمـ: ذـهـبـ، وـلـاـ يـطـلـعـ عـلـىـ مـوـضـعـهـ أـحـدـ مـنـ وـلـيـّـ وـلـاـ غـيـرـهـ إـلـاـ الـمـوـلـىـ الـذـيـ يـلـيـ

أمره...»^(١).

وروى عن أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام أيضاً، قال: «يكون لصاحب هذا الأمر - يعني المهدى عليه السلام - غيبة في بعض هذه الشعاب، وأوّل ما بيده إلى ناحية ذي طوى...»^(٢).

٢- روى الجويني الشافعي (ت ٧٢٢هـ)، بسنده عن أبي جعفر محمد بن علي الバاقر، عن أبيه سيد العابدين علي بن الحسين، عن أبيه سيد الشهداء الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه سيد الأوصياء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: المهدى من ولدي، يكون له غيبة وحيرة تضل فيها الأمم، يأتي بذخيرة الأنبياء فيملاها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٣).

٣- روى القندوزي الحنفي (ت ١٢٩٤هـ)، بسنده عن جابر بن عبد الله رفعه: «المهدى من ولدي اسمه اسمي، وكتنيته كنيتي، أشبه الناس بي خلقاً وخلقأ، يكون له غيبة وحيرة يضل فيها الأمم، يقبل كالشهاب الثاقب، يملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٤).

٤- وروى أيضاً بسنده: «عن الباقر عن آبائه عن علي بن أبي طالب

(١) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ١٣٤، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة، ط ١٣٩٩هـ.

(٢) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ١٣٣، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة، ط ١٣٩٩هـ.

(٣) الجويني الشافعي، فرائد السقطين: ج ٢ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

(٤) القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٣٨٦، الباب ٩٤، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦هـ.

رفعه: المهدى من ولدي يكون له غيبة وحيرة تضل فيها الأمم، يأتي به خير الأنبياء، فيملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً^(١).

روايات الغيبة عند الشيعة

ولتأكيد وجود فكرة الغيبة في التراث الإسلامي، فقد وردت جملة من الروايات من طرق أهل البيت عليهم السلام تبين مفهوم الغيبة، قبل ولادة الإمام المهدى عليه السلام، وهي مروية عن عدد من الأئمة عليهم السلام، نذكر منهم:

الإمام الバقر عليه السلام

روى النعماني في كتاب الغيبة عن إبراهيم بن عمر اليماني، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين، وسمعته يقول: لا يقوم القائم ولاحد في عنقه بيعة»^(٢).

الإمام الصادق عليه السلام

وردت عن الإمام الصادق عليه السلام روايات عديدة تؤكد غيبة الإمام المهدى عليه السلام منها:

١- روى الشيخ الكليني بسند صحيح: «عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيتان: إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانتها فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانتها فيها إلا

(١) القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٣٨٦ - ٣٨٧، الناشر: دار الأُسْوَة، ط ١٤١٦ هـ

(٢) النعماني، الغيبة: ص ١٧٦، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة، ط ١٤١١ هـ

خاصة مواليه»^(١).

٢ - عن الإمام الصادق ع، قال: «إِنَّ لِلْقَائِمِ مِنًا غَيْبَةً يَطْوُلُ أَمْدَهَا، قَالَ فَقِيلَتْ لَهُ: يَا بْنَ رَسُولِ اللَّهِ! وَلِمَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَبَى إِلَّا أَنْ تَجْرِي فِيهِ سُنْنُ الْأَنْبِيَاءِ عِلْمًا فِي غَيْبَاتِهِمْ، وَأَنَّهُ لَابِدَّ لَهُ يَا سَدِيرٍ مِنْ اسْتِيَافَةِ مَدِدِ غَيْبَاتِهِمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرْكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ أَيِّ: سُنْنٌ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(٢).

٣ - عن أبي بصير، قال: «فَلَتْ لَأْبِي عَبْدِ اللَّهِ عِلْمًا إِنَّ أَبَا جَعْفَرَ عَلَيْهِ يَقُولُ: لِلْقَائِمِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ غَيْبَتَانِ: وَاحِدَةٌ طَوِيلَةٌ، وَالْأُخْرَى قَصِيرَةٌ. قَالَ لَيِّ: نَعَمْ يَا أَبَا بَصِيرٍ، إِحْدَاهُمَا أَطْوُلُ مِنَ الْأُخْرَى...»^(٣).

٤ - عن حازم بن حبيب، قال: «فَالَّذِي أَبْوَ عَبْدِ اللَّهِ عِلْمًا يَا حَازِمُ، إِنَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ غَيْبَيْنِ يَظْهُرُ فِي الثَّانِيَةِ، إِنْ جَاءَكَ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ نَفَضَ يَدَهُ مِنْ تَرَابِ قَبْرِهِ فَلَا تَصْدِقْهُ»^(٤).

الإمام الرضا ع

٥ - روى الصدوق بسند صحيح، قال: «حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٤٠، باب في الغيبة، وانظر: ج ١ ص ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٨٠، ٤٨١، الناشر: جماعة المدرسین - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ - الصدوق، علل الشرائع: ج ١ ص ٢٤٥، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٥هـ

(٣) مختصر بصائر الدرجات: ص ١٩٥، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

(٤) الطوسي، الغيبة: ص ٢٤٤، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١هـ

الهمداني رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: لما أنشدت مولاي الرضا عليه السلام قصيتي التي أولها:

مدارس آيات خلوت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات

فلما انتهيت إلى قوله:

خروج إمام لا محالة خارج	يقوم على اسم الله والبركات
ويميز فيما كلّ حق وباطل	ويجزي على النعماء والنعمات

بكى الرضا عليه السلام بكاءً شديداً، ثم رفع رأسه إلى، فقال لي: يا خزاعي، نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين، هل تدرى من هذا الإمام؟ ومتى يقوم؟ فقلت: لا يا سيدي، إلا إني سمعت بخروج إمام منكم يظهر الأرض من الفساد ويملؤها عدلاً، فقال: يا دعبل، الإمام بعدى، محمد ابني وبعد محمد، ابنه علي، وبعد علي، ابنه الحسن، وبعد الحسن، ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته المطاع في ظهوره، لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً...»^(١). واضح من هذا الحديث، النص على إمامية الإمام المهدي عليه السلام، فضلاً عن غيبته الصغرى والكبرى.

الإمام العسكري عليه السلام

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٢٩٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

روى الصدوق بسند صحيح، قال: «حدثنا محمد بن الحسن رضي الله عنه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد العلوي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام يقول: الخلف من بعدي ابني الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟ فقلت: ولم جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه...»^(١). وعدم رؤية شخصه إشارة إلى غيبته عليه السلام.

السفراء لم يخترعوا الغيبة

تبين لك مما سلف أن الغيبة مفهوم إسلامي نطق به الروايات، وتناقله المسلمون جيلاً بعد جيل، ولم يكن يوماً من اختراع السفراء الأربع، الذين عاشوا في القرن الثالث الهجري، بدافع جمع المال والجاه، فإن قضية السفراء في الحقيقة ليست إلا امتداداً لفكرة الوكالة التي أسسها الأئمة عليهم السلام الذين سبقو الإمام المهدى، لكي يتواصلوا مع شيعتهم وأتباعهم، بل إن بعض السفراء كان وكيلًا للإمام الحسن العسكري عليه السلام.

مبعادات عقلائية لفرضية أن السفراء هم من اخترعوا الغيبة

مضافاً إلى ذلك، هناك شواهد ومبعادات تاريخية وعقلائية، تفنّد فرضية اختراع الغيبة والمهدوية من قبل هؤلاء السفراء، منها:

لم يعرف السفراء بالثراء المادي

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٨١، الناشر: جماعة المدرسین - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ.

لو كان دافع السفراء الأربعه من وراء ادعاء السفاره بين الإمام وشيعته هو الكسب والثراء المادي - كما زعم القفاري - وكانوا باسم المهدى يكنزون الذهب والفضة والأموال التي تجربى إليهم من الشيعة من جميع الأفاق، لكان من الطبيعي أن يُعرفوا في الوسط الشيعي بالثراء والترف المادي، ولاقتنوا الضياع وبنوا القصور وتزوجوا الإماء!! واحتمال أنهم كانوا يخفون ذلك ولا يظهروننه؛ خوفاً من أن يفتضح أمرهم، مدفوع بعدم انكشاف ذلك بعد وفاتهم، فكان من المتوقع أن يظهر ذلك ونسمع بتناقش الوراثة لتلك الأموال، بينما لم ينقل لنا التاريخ أي شيء من ذلك، رغم تربص الأعداء بهم، بل نقل أنهم كانوا أناساً كسبة ومن عامة الناس، يأكلون من كدّ أيديهم وعرق جبينهم، وكانوا يوزعون ما يصل إليهم من هذه الأموال على الفقراء والمساكين من المسلمين.

في حين نجد أن التاريخ نقل لنا الثراء الفاحش والأموال الطائلة التي خلفها البعض من الصحابة في غضون سنوات قليلة، حتى أن ثروة بعضهم من الذهب كانت تتجاوز الحد المعقول، بل كانت تكسر بالفؤوس مع أنَّ المفترض - على أقل تقدير - أن يعيش الحياة الطبيعية التي تنسجم مع ذلك العصر الذي كان يعيشه رسول الله ﷺ فهم الأقرب إلى تلك المفاهيم السامية التي رسخها في أفكار وذهن أصحابه، ومنها: المساواة بين الناس، وعدم كنز الأموال والعيش مع الفقراء، في حين أن تأريخهم يحدثنا بعكس

ذلك^(١).

السفراء يعيشون في جو من الخوف والإرهاب

من الأمور المسلمة تاريخياً أنّ عموم الشيعة كانوا يعيشون في ظروف من القهر والخوف والقمع الذي كانت تمارسه السلطات الحاكمة آنذاك، فكيف حال من يتصدّى منهم لأمور القيادة ويدعّي الاتصال بالإمام المهدي عليه السلام ويأخذ الأموال من الناس باسمه؟ فهو بلا شكّ سيكون عدوّها الأول وسيحمل خشبة صلبه على كتفه؟ خصوصاً إذا لاحظنا أنهم كانوا يعيشون في بغداد عاصمة الخلافة العباسية، فأي مكسب ماديّ يبحث عنه هذا الشخص الذي يعيش التهديد والرعب في كل لحظات حياته؟! وكيف

(١) قال ابن سعد في طبقاته بسنده عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: «كان لعثمان ابن عفان عند خازنه يوم قتل ثلاثون ألف ألف [الألف ألف هي المليون] درهم و خمسة ألف درهم وخمسون ومائة ألف دينار [الدرهم عملة فارس والدينار عملة الروم] فانتهت وذهبت، وترك ألف بعير بالربذة». ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٧٦، الناشر: دار صادر - بيروت.
وأما ثروة الصحابي عبد الرحمن ابن عوف، فقد روى ابن كثير في البداية والنهاية: «... ثم ترك بعد ذلك كلّه مالاً جزيلاً من ذلك ذهب قطع بالفؤوس حتى مجلت أيدي الرجال، وترك ألف بعير ومائة فرس، وثلاثة آلاف شاة ترعى بالبقاع، وكان نساؤه أربعين فصولحت إحداها من ربع الشمن بثمانين ألفاً» ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ١٨٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ.

وأما أموال الصحابي سعد بن أبي وقاص، فقد أفصحت عنه ابنته عائشة: روى الذهبي عن ابن سعد: «أئنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَمْرٍ، حَدَثَنَا فَرُوْهُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَائِشَةَ بَنْتِ سَعْدٍ قَالَتْ... وَتَرَكَ يَوْمَ مَاتَ مَئِيْلَفَ وَخَمْسِينَ أَلْفَّاً الْذَّهَبِيُّ، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ج ١ ص ١٢٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

يفكر بالانتفاع من هذه الأموال وفي أي مكان يمكنه أن يستمتع بها؟ فإن من يبحث عن المال عادة ما ينشد السلامة والأمان ليتمتع به، وإنما فائدة المال لشخص يعيش الخوف والحدر والسرية طيلة لحظات حياته؟ وما يدعوه القفاري من أن هؤلاء اخترعوا الغيبة لا يرتضيه منطق الحياة وسيرة العقلاة.

هذا مضافاً إلى أنه من حق أي شخص أن يتتساءل ويقول: لو كانت الغيبة أكذوبة اخترعها هؤلاء الأربعة فكيف تنسى لهذه الأكذوبة أن تستمر تلك المدة الطويلة دون أن تكشف خيوطها ويظهر زيفها، فإن حبل الكذب قصير كما يقال، ولذا يقول السيد محمد باقر الصدر رحمه الله: «فهل تتصور أن بإمكان أكذوبة أن تعيش سبعين عاماً، ويمارسها أربعة على سبيل الترتيب كلّهم يتفقون عليها، ويظلون يتعاملون على أساسها وكأنها قضية يعيشونها بأنفسهم ويرونها بأعينهم دون أن يبدرون منهم أي شيء يثيرشك»^(١) ويضيف قائلاً: «ومنطق الحياة يثبت أيضاً أن من المستحيل عملياً بحساب الاحتمالات أن تعيش أكذوبة بهذا الشكل، وكل هذه المدة، وضمن كل تلك العلاقات والأخذ والعطاء، ثم تكسب ثقة جميع من حولها»^(٢).

(١) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي: ص ١١٠، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى المحققة - ١٤١٧هـ.

(٢) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي: ص ١١٠-١١١، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى المحققة - ١٤١٧هـ.

ثم هبْ أنَّ أكذوبة السفاراة قد انطلت على الشيعة واستمرّت تلك المدة، فلماذا لم يكتب لها الاستمرار، مادامت الناس تصدق مخترعها، وتغدق عليهم الأموال؟! لماذا اقتصرت القضية على أربعة أشخاص فقط؟!
إنَّ هذه المسألة وبحساب الاحتمالات العقلائية كما يقول السيد الصدر رحمه الله لا يمكن أن تكون مجرد أسطورة لا واقع موضوعي لها، ولا يمكن لعقل سليم أن يرفضها بشكل فوري إلا أن يكون قد ابتلي بداء التعصب والتحجّر والأحكام المسبقة.

كما أنه مضافاً إلى كلِّ هذه المبعّدات هناك ما يطمئن به إلى سقوط تلك الفرضية وهو شهرة هؤلاء السفراء الأربعية بالوثاقة والصدق في القول والعمل، وما كانوا يتمتعون به من مكانة بين الشيعة بمختلف طبقاتهم، في الوقت الذي بُرِزَ في هذه الأثناء أشخاص أدعية كذبة اتهمتهم الشيعة بالكذب والانحراف، ولم يتم التعامل معهم باحترام وتقدير. وهذه الشهرة تجعل من غير المعقول قبول فرضية اختراعهم الغيبة لكسب المال كما ادعى القفاري

وثاقة السفراء وجلال تقدّرهم

السفير الأول: عثمان بن سعيد العمري الأصي

صفاته

كان الشيخ العمري من الفقهاء والعلماء الكبار، فهو الأمين والعفيف وهو الصادق، وكان موضع ثقة الجميع؛ لذا جاء اختياره لهذه المهمة والمسؤولية مع ما فيها من مخاطر قد تؤدي إلى قتله؛ لأنَّ السلطة الحاكمة كانت تترصدّ

حركات الإمام المهدي عليه السلام وأتباعه، فامتהن تجارة بيع السمن وجاءت تسميتها بالسمان؛ لكي تقيه من ملاحقة السلطة ومطاردتها له، ولن يكون قادرًا على إنجاز مهمة إيصال الرسائل والأموال وغيرها بشكل سريٌّ من وإلى الإمام عليه السلام.

سفارقه

تعد سفارة الشيخ عثمان بن سعيد العمري هي الأولى في عصر الغيبة الصغرى، وقد نص عليه الإمام المهدي لتسنم هذا المنصب، كما أنه حاز شرف الوكالة من قبل الإمامين العسكريين، الهادي وال العسكري عليهما السلام^(١). أما مسألة النص عليه، فقد قال الإمام المهدي عليه السلام مخاطبًا محمد بن عثمان عند وفاة والده عثمان: «... وكان من كمال سعادته أن رزقه الله تعالى ولدًا مثلك يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره»^(٢). وهذا النص يكشف بصورة جلية سفارة وكالة العمري رحمه الله. وأما مدة سفارته فقد بلغت خمس سنوات، من ٢٦٠ هـ إلى ٢٦٥ هـ.

وفاته وجلالته

نذكر بعض ما ورد من مدح وإطراء لهذه الشخصية العظيمة الذي يدل على كبر منزلته وجلالته وورعه وصدقه.

(١) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٨٩، رقم الترجمة: ٥٧٤١، وص ٤٠١، رقم الترجمة: ٥٨٧٧
الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ١٤١٥ هـ

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

فقد روى الشيخ الطوسي بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد القمي، عن الإمام الهادي عليه السلام، قال: «هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أذأه إليكم فعنّي يؤذّيه»^(١).

وروى أيضاً بنفس السند عن الإمام العسكري، قال: «هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي وثقة في المحيا والممات...»^(٢).

وكتب الإمام العسكري عليه السلام إلى إسحاق بن إسماعيل النيسابوري فيه توثيق واضح للعمري، ورد فيه: «... فلا تخرجن من البلدة حتى تلقى العمري رضي الله عنه برضاه عنه، وتسلّم عليه وترفعه ويعرفك، فإنّه الطاهر الأمين العفيف، القريب منا وإلينا»^(٣).

وعند وفاة عثمان بن سعيد رضوان الله عليه، خاطب الإمام المهدي عليه السلام ولده محمد معزياً ومادحاً لأبيه، وهو يكشف عن مدى حب الإمام له وأنّ له منزلة وجلالة ووثاقة عالية عندـه، قال: «إنا لله وإنا إليه راجعون، تسلّماً لأمره ورضاه بقضائه... عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألّحّقه بأوليائه ومواليه، فلم يزل مجتهداً في أمرهم، ساعياً فيما يقربه إلى الله عزّ وجلّ، نضر الله وجهه وأقاله عثرته»^(٤).

(١) الطوسي، الغيبة: ص ٣٥٤ - ٣٥٥، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٣٥٤، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ٢ ص ٨٤٨، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٤) الطوسي، الغيبة: ص ٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٥١٠، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥ هـ

قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: «كانت توقعات صاحب الأمر عليه السلام تخرج على يدي عثمان بن سعيد وابنه أبي جعفر محمد بن عثمان إلى شيعته وخصوص أبي محمد عليهما السلام، بالأمر والنهي والأجوبة عمّا يسأل الشيعة عنه إذا احتاجت إلى السؤال فيه بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن عليهما السلام، فلم تزل الشيعة مقيدة على عدالتهما إلى أن توفي عثمان بن سعيد رحمه الله ورضي عنه، وغسله ابنه أبو جعفر وتولى القيام به، وحصل الأمر كله مردوداً إليه، والشيعة مجتمعة على عدالته وثقته وأمانته؛ لما تقدم له من النص عليه بالأمانة والعدالة والأمر بالرجوع إليه في حياة الحسن عليهما السلام وبعد موته في حياة أبيه عثمان رحمة الله عليه»^(١).

وخلال الكلام: إن العمري كان همزة الوصل بين الإمام المهدي وشيعته في مراسلاتهم وقضاياهم، فهو ذلك النابغة في الفكر والعقل والحكمة مضافاً إلى صفات تحلى بها - وهو أهل لها - كالالتقوى والورع والصدق والأمانة؛ مما أهله ذلك ليكون نائباً خاصاً وكيلًا عاماً عن الإمام عليهما السلام.

وفاته

توفي الشيخ العمري رضوان الله عليه في بغداد سنة ٢٦٥ هـ ودفن بجانب الرصافة في بغداد، وقبره معروف يزار.

السفير الثاني: محمد بن عثمان العمري أبو جعفر

(١) الطوسي، الغيبة: ص ٣٥٦ - ٣٥٧، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

منزلته

لقد كانت له منزلة عظيمة عند الشيعة الإمامية، فقد تواترت وثاقته وجلالته عند الإمامية، وكان يلقب بالخلاني؛ لتجارته وبيعه مادة الخل المعروفة، ولعل ذلك؛ مخافة قتله لو علموا بكونه وكيلاً أو سفيراً للإمام المهدي عليه السلام، فهم لم يتورعوا كما قلنا سابقاً انتهاك وتفتيش بيت الإمام العسكري عليه السلام والبعث به والتنكيل بكل ما يطالونه عند ولادة الإمام عليه السلام، فكيف لو علموا بأنّ شخصاً وكيلاً شرعياً له، وقد قيل لحمله وورعه وتقواه صار الخل والصديق والصاحب لكل الناس فجاءت شهرته لهذه العلة، وعلى كلا القولين، فهو ذلك الإنسان الورع الجليل محل ثقة الإمام المهدي عليه السلام.

قال الشيخ الطوسي: «محمد بن عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا جعفر، وأبواه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه السلام، ولهمما منزلة جليلة عند الطائفة»^(١).

سفارته

أما سفارته فقد تم تعينه من الإمام المهدي عليه السلام سفيراً ثانياً له، وقائماً بأعماله، بعد وفاة والده مباشرة، وقد قام الإمام المهدي عليه السلام بخطوات عملية لإثبات سفارته، وذلك من خلال خطاباته إلى شيعته ومواليه في أرجاء العالم الإسلامي يعلمهم بخبر نيابة وخلافة محمد بن عثمان محل والده، فهو

(١) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٤٧، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ١٤١٥ هـ

النائب والوكيل عنه عَلَيْهِ الْكَلَمَةُ.

ومن تلك الخطابات والرسائل ما بعثه الإمام المهدي إلى محمد بن مهزيار الأهوازي، حيث جاء في كلامه:

«والابن وقاه الله لم يزل ثقتنا في حياة الأب رضي الله عنه وأرضاه ونضر وجهه، يجري عندنا مجراء، ويسد مسدّه، وعن أمرنا يأمر ابن وبه يعمل، تولاه الله، فانته إلى قوله، وعرف معاملتنا^(١) ذلك»^(٢).

و واضح من هذا الخطاب أن الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمَةُ وضع ثقته المطلقة في (محمد بن عثمان) الذي لا يختلف عن أبيه في القيام في هذا الدور الحيوي والمهم، في تبليغ وصايا الإمام، وتوجيه الأمة نحو الصلاح والكمال في ظرف قد يجعله عرضة للقتل في كل لحظة، لاسيما وعيون السلطة تراقب حر كاتهم وسكناتهم.

ولهذا كان موضع رضا وقبول الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمَةُ، بحيث كان يدعوه أن يعينه ويقوّيه ويحفظه في تحمل المهام الصعبة الملقاة عليه، وذلك حين خاطبه عند وفاة أبيه معزياً ومحفزاً لتسليم مهام النيابة من بعده، حيث قال له: «أجزل الله لك الثواب وأحسن لك العزاء، رزئت ورزئنا وأوحشك فراقه وأوحشنا، فسره الله في منقلبه، وكان من كمال سعادته أن رزقه الله تعالى ولداً مثلك يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره، ويترحم عليه، وأقول:

(١) في بعض النسخ: معاملينا.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٣٦٢، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

الحمد لله، فإن الأنفس طيبة بمكانتك، وما جعله الله عزّ وجلّ فيك وعندك،
أعانك الله وقواك وغضبك ووفتك، وكان لك ولياً وحافظاً وراعياً وكافياً
ومعيناً^(١).

أما مدة سفارته فكانت أربعين سنة، من سنة ٢٦٥ هـ إلى ٣٠٥ هـ

وفاته وجلالته

قال ابن الأثير في الكامل: «مات أبو جعفر بن محمد بن عثمان العسكري المعروف بالسمان، ويعرف أيضاً بالعمري رئيس الإمامية، وكان يدعى أنه الباب إلى الإمام المتظر، وأوصى إلى أبي القاسم بن الحسين بن روح»^(٢).

وقال الشيخ الطوسي: «محمد بن عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا جعفر، وأبواه يكنى أبا عمرو، جمیعاً وکیلان من جهة صاحب الزمان علیه السلام، ولهمما منزلة جليلة عند الطائفة»^(٣).

وروى الشيخ الطوسي أيضاً بسنده عن إسحاق بن يعقوب عن الإمام المهدي علیه السلام قال: «واما محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه، وعن أبيه من قبل، فإنه ثقتي، وكتابه كتابي»^(٤).

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٥١٠، الناشر: جماعة المدرسین - قم، طبعة عام ١٤٠٥ هـ الطوسي، الغيبة: ص ٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٨ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦ هـ

(٣) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٤٧، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ١٤١٥ هـ

(٤) الطوسي، الغيبة: ص ٢٩١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

وروى الشيخ الطوسي عن الإمام العسكري عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ: «العمري وابنه ثقمان، فما أديا، فعنى يؤدّيان، وما قالا، فعنى يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنّهما الثقمان المأمونان»^(١).

وتقديم توثيقه من الإمام عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ حين قال: «والابن وقاه الله لم يزل ثقمنا في حياة الأب رضي الله عنه»^(٢).

رؤيته للإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ

روى الشيخ الصدوق بسنده صحيح: «عن عبد الله بن جعفر الحميري قال: سألت محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه، فقلت له: أرأيت صاحب هذا الأمر؟ فقال: نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام وهو يقول: اللهم أنجز لي ما وعدتنـي»^(٣).

وروى أيضاً بنفس السنـد: «عن محمد بن عثمان العمري، قال: سمعته يقول: والله إن صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كل سنة، فيرى الناس ويعرفـهم، ويرونـه ولا يعرفـونـه»^(٤).

فيـتضح من خلال هذه الروايات الصحيحة، أنـ العمري قد تشرـف برؤـية

(١) الطوسي، الغيبة: ص ٢٤٣، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٣٦٢، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٤٠، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥ هـ

(٤) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٤٠، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥ هـ

الإمام عليه السلام وفي هذا دلالة على عظم هذه الشخصية وكونه من المقربين والموثوق بهم عند الإمام المهدي عليه السلام.

وفاته

توفي الشيخ محمد بن عثمان العمري سنة ٣٠٥ هـ بعد أن أوصى لخلفه الشيخ الحسين بن روح النوبختي باليابسة بعده بأمر الإمام المهدي عليه السلام، ودفن في بغداد، وقبره معروف يزار.

السفير الثالث: الحسين بن روح أبو القاسم النوبختي

جلالته ووثاقته

عُرف عنه بكونه من الثقات الأجلاء عند الخاصة والعامة، فكانت العامة تعظمه وتحترمه وترى فيه الصدق والأمانة، فهو رأس الشيعة والشيخ الصالح بشهادة الذهبي، وكان فاضلاً موثقاً لا يختلف في ذلك اثنان، حتى كان أبو سهل النوبختي يقول في حقه: «لو كان الحجّة عليه السلام تحت ذيله وقرّض بالمقاريض ما كشف الذيل»^(١).

قال الذهبي: «أبو القاسم الحسين بن روح رأس الشيعة، الملقب بباب إلى صاحب الزمان»^(٢).

وقال في تاريخ الإسلام: «هو الشيخ الصالح أحد الأبواب لصاحب

(١) الطوسي، الغيبة: ص ٣٩١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٥٦٧، ترجمة ابن أبي العزاقر، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

الأمر، نص عليه باليابة أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري عنه، وجعله من أول من يدخل عليه حين جعل الشيعة طبقات. وقد خرج على يديه تواقيع كثيرة. فلما مات أبو جعفر صارت النيابة إلى أبي القاسم. وجلس في الدار ببغداد، وجلس حوله الشيعة...»^(١).

سفارقه

الشيخ الحسين بن روح هو ثالث السفراء، وكانت مدّة سفارته إحدى وعشرين سنة، من ٣٠٥ هـ إلى ٣٢٦ هـ، وقد وكله العمري بعده لليابة والسفارة والقيام بالمهامات بين الإمام وشيعته، بأمر الإمام المهدي علیه السلام، روى الشيخ الطوسي:

«إن أبو جعفر العمري لما اشتدت حاله اجتمع جماعة من وجوه الشيعة... فقالوا له: إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟ فقال لهم: هذا أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي القائم مقامي، والسفير بينكم وبين صاحب الأمر علیه السلام والوكيل له والثقة الأمين، فارجعوا إليه في أموركم وعوّلوا عليه في مهماتكم فبذلك أمرت وقد بلغت أموركم»^(٢).

وفاته

توفي رضوان الله عليه في شهر شعبان ٣٢٦ هـ في بغداد، ودفن بجانب

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢٤ ص ١٩٠ وفيات سنة ٣٢٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١٤٠٧ هـ.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٣٧١ - ٣٧٢، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١ هـ.

الرصافة في بغداد، وقبره معروف يزار.

السفير الرابع: علي بن محمد السمرى

وثاقته وسمو شأنه

لا يختلف اثنان في وثاقة وسمو ورقي مكانة السمرى رضوان الله عليه عند الطائفة الشيعية، فيكتفيه فخرًا أن الإمام اختاره لهذه المرتبة الجليلة في كونه نائباً وكيلًا عنه، فلا ينال ذلك إلا من كان ثقةً جليلاً مؤهلاً لتحمل المسؤولية، وهذا ما خوله لتسنم هذه الوظيفة.

سفارته

نال شرف السفارة والقيام بأعباء المسؤولية عن الإمام المهدي عليه السلام، بعد وفاة السفير الثالث الشيخ الحسين بن روح النوبختي، وكانت مدّة سفارته ثلاث سنوات، من ٣٢٦ هـ إلى ٣٢٩ هـ فهي أقصر مدة تولى فيها هذا المقام السامي، وبعدها انتهت الغيبة الصغرى، وذلك بالبيان الذي بلّغه به الإمام عليه السلام، لتحقق بعده الغيبة الكبرى، وكانت آخر كلمات وخطابات الإمام له هي قوله:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ السَّمْرِيِّ، أَعْظَمُ اللَّهَ أَجْرَ إِخْوَانَكَ فِيهَا، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سَتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوْصِ إلى أَحَدٍ يَقُومُ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةُ فَلَا ظَهُورٌ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمْدِ وَقُسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جُورًا، وَسِيَّانِي شَيْعَتِي مَنْ يَدْعُونِي الْمُشَاهِدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادْعَنِي

المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم..، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيك من بعدي؟ فقال: الله أمر هو بالغه^(١). وبنهاية هذه النيابة اقتضت حكمة الله تعالى أن يغيب الإمام المهدى عليه السلام ويحتجب عن عيون محبيه وشيعته، لتبدأ مرحلة دور آخر وهو ما نسميه بالغيبة الكبرى، وقد أرجع الإمام شيعته فيها إلى الفقهاء للقيام بمهام التبليغ إلى ما شاء الله أن يصعد بأمر ظهوره ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن تمتلأ بالظلم والجور.

وفاته:

توفي الشيخ السمرى في بغداد سنة ٣٢٩هـ بجانب الرصافة، وقبره معروف يزار.

وهكذا يتضح جلالة ووثاقة ونزاهة هؤلاء السفراء، وأن وظيفتهم كانت تتمثل في أنهم حلقة الوصل بين الإمام عليه السلام وشيعته، ونقل المسائل الفقهية والعقائدية من الإمام إليهم وقضاء حوائج المؤمنين وحل مشاكلهم بالإضافة إلى وظيفة جمع الأموال الشرعية.

وبعد ترجمتنا لهؤلاء الثقات التي أجمعوا الطائفة على صدقهم

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٥١٦، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ الطوسي، الغيبة: ص ٣٩٥، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١٤١١هـ الطبرسي، الاحتياج: ج ٢ ص ٢٩٧، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٦هـ

ووثاقتهم، وكذلك ما ورد من كلمات بعض أهل السنة بكونهم من رؤوس الشيعة، فهل يعقل أن يضعوا ويختلقوا قصة بهذا الحجم لنظرية المهدوية، التي أطبق على ذكرها الفريقيان وبطرق صحيحة وقبل أن يلد الإمام المهدى عليه السلام، ثم هل يعقل أن الوكلاء والنواب الذين لم يحصل عليهم خطأ أو كذب أو تحايل في تصرف، أو تهافت في نقل، مدة سبعين عاماً، أن يخلقوا لنا مثل هذه الفكرة ويتفقون على نقلها دون إشارة الشكوك حولها ويكسبون بذلك ثقة الشيعة طوال هذه السنوات؟!

وجود المنحرفين سنة اجتماعية

لقد حاول القفارى أن يثبت زعمه بأن السفراء الأربع هم من اخترع العيبة من أجل جمع الأموال، مستدلاً على ذلك بحصول الاختلافات والنزاعات بينهم وبين غيرهم، قال: «وتكشف بعض أوراقهم سبب هذا النزاع بينهم»^(١).

ثم نقل كلاماً عن الشيخ الطوسي حول رجل يدعى محمد بن علي بن بلاط كان قد رفض سفارة محمد بن عثمان العمري، وامتنع عن تسليم الأموال له، جاعلاً ذلك دليلاً على أن السفارة إنما اختلقت لجمع المال.

وفي معرض الرد على هذا الكلام يمكن القول بأن القفارى إما أن تنقصه الأهلية العلمية التي لا تصحونه عن الواقع في أخطاء واضحة، أو أن تحامله على الشيعة يوقعه في مثل هذه الهرفوات، وإلا فإن المنحرفين عن الحق

(١) ناصر بن عبد الله القفارى، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزه.

موجودون في كلّ زمان ومكان، والصراع بين أهل الحق والباطل صراع أزلي منذ وطأ الإنسان الأرض، وفي مقدمة من ابتلي بهذا الأمر هم الأنبياء عليهما السلام، حيث تجد في قبال كلّنبي هناك من يرفض نبوّته، أو يتهمه بأمور عديدة، أو يدعّي النبوة دونه، وهذا في الحقيقة جزء من الامتحان والاختبار الذي أراده الله لبني البشر، قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ تُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾^(١) فعلى منطق القفارى لابد أن نشك في نبوة الأنبياء عليهما السلام وأحقيتهم؛ لأن هناك من نازعهم وخالفهم معهم واتهمهم، وهذا لا يقول به عاقل فضلاً عنمن يدعى العلم والفهم.

ومن هنا لا يخرج سفراء الإمام المهدي عليهما السلام عن هذه القاعدة؛ إذا برب في طريق عملهم الحساس والخطير بعض ضعاف النفوس ممن يسعون وراء الدنيا وبريقها، وهي سنة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، ولا يحتاج إثباتها إلى شواهد وأدلة.

ثم رتب القفارى على انحراف الشخص المدعو محمد بن علي بن بلال واستئثاره بالحقوق الشرعية، عدم وجود الإمام المهدي عليهما السلام بدعوى أنه كيف يجعل الإمام عليهما السلام، شخصاً منحرفاً، وكيلاً له في أخذ الأموال، وهو يعلم ما كان وما يكون، قال القفارى: «إلا لو كان هناك إمام غائب... لما صارت الأموال إلى هذا الرجل المحتاب، ولما كان محل ثقة الإمام صاحب الزمان؛ لأن الإمام عندهم يعلم ما كان وما يكون، فلماذا لم

(١) العنكبوت: ٢.

يصدر أمره من البداية في التحذير من التعامل معه حتى لا يأخذ أموال الناس؟! لكن الحقيقة أنه لا إمام غائب...»^(١).

في هذا المقطع من كلام القفاري توجد عدة فرضيات:

الأولى: أن الإمام عَلِيًّا عليه السلام عند الشيعة يعلم ما كان وما يكون.

الثانية: أن هذا الشخص كان منحرفاً من بداية الأمر.

الثالثة: أن الإمام عَلِيًّا عليه السلام وكيلًا في أخذ الأموال مع كونه منحرفاً، ولم يحدّر الناس منه، وهذا غير معقول، فإذاً لا وجود لهذا الإمام.

ونحن لو سلمنا بالفرضية الأولى وقبلنا أن الإمام عَلِيًّا عليه السلام يعلم بهذا العلم من الله سبحانه - وقد تكلمنا عن الشبهات الموجهة إلى علم الأنئمة في الجزء الأول من هذا الكتاب - ولكن من أين أتى القفاري بفرضية أن هذا الشخص كان منحرفاً من البداية؟! أليس هذا رجماً بالغيب؟! ألا يمكن أن يكون هذا الشخص مستقيماً في حياته، ثم عرض له الانحراف؟! وكم له من نظير، فيكون اختيار الإمام عَلِيًّا عليه السلام له في حينه صحيحاً وفي محله، ولا يقدح باختياره له كونه سينحرف في المستقبل، لأن ذلك بيد الله سبحانه، ولا يجوز ترتيب أثر على شيء لم يحدث.

ثم إن الله سبحانه اعتمد على أشخاص ورزقهم العلم والفهم وفضلهم على غيرهم، ولكنهم انحرفوا وحادوا عن طريق الحق وجادة الصواب، فهذا بلעם بن باعورا - على سبيل المثال - وهو عالم من علماء بنى إسرائيل، قد

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

أعطاه الله من آياته، ورزقه علماً، ثم انحرف فيما بعد، قال المناوي في فيض القدير: «قال الغزالى: كان بلعم بن باعوراء من العلماء وكان بحيث إذا نظر رأى العرش وهو المعنى بقوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأً الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتَنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا﴾^(١).

وقال الطبرى: «فإن أهل العلم بأخبار الأولين مجتمعون على أن بلعم بن باعوراء كان من أئمان الجبارين بالدعاء على موسى»^(٢)، فهل كان الله يعلم بما سيؤول إليه حاله أو لا يعلم؟ فإذا كان يعلم، فلماذا يعطيه تلك الآيات، والعلم الغزير؟! فلا شك هناك مصلحة ما اقتضت ذلك، وإن كان الله تعالى يعلم أن في مرحلة متأخرة سوف يتحقق منه الانحراف.

وكذا الحال بالنسبة إلى رسول الله ﷺ حين بعث الوليد بن عقبة بن أبي معيط إلى «بني المصطلق» مصدقاً، فأخبر عنهم أنهم ارتدوا وأبوا من أداء الصدقة؛ وذلك أنهم خرجوا إليه فهابهم ولم يعرف ما عندهم، فانصرف عنهم...، فبعث إليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خالد بن الوليد وأمره أن يتثبت فيهم، فأخبروه أنهم متمسكون بالإسلام، ونزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بَنَآ﴾^(٣).

فلماذا بعثه رسول الله ﷺ إذا كان فاسقاً، بنص القرآن الكريم؟! هل

(١) المناوى، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ١ ص ٢٤٢، ٢٥٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٥ هـ.

(٢) ابن جرير الطبرى، جامع البيان: ج ٦ ص ٢٥٢، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥ هـ.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٤ ص ١٥٥٣، الناشر: دار الجليل - بيروت، ط ١٤١٢ هـ.

كان يعلم أو لا يعلم؟! أو أنه يعلم ولكنه مأمور بالتعامل مع ظاهر الحال، أو أن هناك مصلحة لا نعلمها.

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة التي حدثت بالنسبة لبعض القادة والعمال الذين كان يعتمد عليهم النبي ﷺ في بعض المهام ويظهر فيما بعد إخفاقهم أو تقصيرهم أو انحرافهم.

والحال ذاته ينطبق على بعض وكلاء الإمام علیه السلام فليست المسألة غريبة حتى يستنتج القفاري منها عدم وجود الإمام علیه السلام.

الشبيهة: تسريب نظرية المهدى والغيبة عن طريق حكيمه
 قال القفارى: «فمسألة المهدى وغيته تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمه، كما تقوله رواية شيخ الطائفة، وما أدرى كيف يقبل الشيعة قول امرأة واحدة غير معصومة في أصل المذهب...»^(١).

الجواب:

تارة ينقل لنا القفارى أن مسألة الإمام المهدى وغيته عليه السلام قد اخترعها عثمان بن سعيد العمرى والآخرون معه، ومن ثم تكونت كعقيدة للشيعة، وتارة يقول إنها تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمه، ولا ندرى من هو مخترعها الحقيقي حسب قناعات القفارى؟! هل هي حكيمه التي سربتها لنا أو عثمان بن سعيد؟!!

فهناك تختلط واضح في أقوال القفارى، فهو لا يلتفت إلى المتناقضات التي يقع فيها، ولعل الذي ألجأه إلى هذا التناقض، هو تجذر فكرة الإمام المهدى عليه السلام وحضورها في الذهنية الإسلامية، فكلما حاول دحض هذه العقيدة أدخل نفسه في مطبات لا يجد لنفسه مخرجاً منها.

وأما السيدة حكيمه التي حاول أن يطعن بشهادتها على ولادة الإمام المهدى عليه السلام، فهو يطعن في الحقيقة بشهادة حسية على ولادته عليه السلام وما شهادتها إلا واحدة من الأدلة الكثيرة على تحقق الولادة، فولادته لم تنحصر بشهادة السيدة الفاضلة حكيمه، وهذه الشهادة لا علاقة لها بأصل

(١) ناصر بن عبد الله القفارى، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٢٤، الناشر: دار الرضا - الجizra.

عقيدة المهدوية عند الشيعة، ولا ربط بين الأمرين.
ولكن السؤال الذي يجب أن نتناوله هنا: من هي السيدة حكيمية؟ وهل
شهادتها تورث الاطمئنان بصدق الولادة أم لا؟
والجواب على الأمر الثاني هو: نعم، شهادتها تورث الصدق في أقوالها،
فهي من أهل بيت طهرهم الله تعالى وأذهب عنهم الرجس.
وأما من هي السيدة حكيمية، فننقل ترجمتها لكي يقف القارئ على
درجة وفضل هذه السيدة الجليلة.

ترجمة السيدة حكيمية بنت الإمام الجواد عليه السلام

اسمها ونسبها

السيدة حكيمية بنت الإمام محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى
الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين
بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

جلالتها ووثاقتها

من خلال نسبها الطاهر تتضح وثاقتها وجلالتها، فهي من العلويات
النجيات الكريمتات، لما لها من الفضل والعلم والتقوى، فكانت المودعة
لأسرار الأنمة عليهم السلام، بشهادة الشيخ المجلسي والسيد محسن الأمين رحمهما
الله.

قال المجلسي: «ثم اعلم أنّ في القبة الشريفة قبراً منسوباً إلى النجيبة
الكريمة العالمة الفاضلة التقية الرضية حكيمية بنت أبي جعفر الجواد عليهم السلام

ولا أدرى لم لم يتعرضوا لزياراتها مع ظهور فضلها وجلالتها وإنّها كانت مخصوصة بالأنّمة علّيهم السلام، وموعدة أسرارهم، وكانت أمّ القائم عندها، وكانت حاضرة عند ولادته علّيهم السلام، وكانت تراه حيناً بعد حين في حياة أبي محمد العسكري علّيهم السلام، وكانت من السفراء والأبواب بعد وفاته، فينبغي زيارتها بما أجرى الله على اللسان مما يناسب فضلها و شأنها»^(١).

وقال السيد محسن الأمين: «كانت من الصالحات العابدات القانتات»^(٢).

مشاهدتها وحضورها لولادة الإمام المهدى علّيهم السلام

روى القندوزي الحنفي عن السيدة حكيمه: «فلما كانت ليلة النصف من شعبان سنة خامس وخمسين ومائتين، دخلت حكيمه عند الحسن، فقال لها: يا عمتي كوني الليلة عندنا لأمر، فأقامت، فلما كان وقت الفجر اضطربت نرجس، فقامت إليها حكيمه، فوضعت المولود المبارك...»^(٣).

روى الشيخ الصدوق بسنده عن السيدة حكيمه، قالت: «بعث إلى أبو محمد الحسن بن علي علّيهم السلام، فقال: يا عمّة، اجعلني إفطارك هذه الليلة عندنا، فإنّها ليلة النصف من شعبان، فإنّ الله تبارك وتعالى سيظهر في هذه الليلة الحجّة، وهو حجّته في أرضه، قالت: فقلت له: ومن أمّه؟ قال لي: نرجس... فقلت لها: إنّ الله تعالى سيهب لك في ليتك هذه غلاماً سيداً

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٩٩ ص ٧٩، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت، الطبعة الثانية المصححة - ١٤٠٣هـ.

(٢) محسن الأمين، أعيان الشيعة: ج ٦ ص ٢١٧، الناشر: دار التعارف - بيروت.

(٣) القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ١٧١ وص ٣٠١ وص ٣٠٤، الناشر: دار الأسوة، ط ١٤١٦هـ.

في الدنيا والآخرة، قالت: فخجلت واستحيت، فلما أن فرغت من صلاة العشاء الآخرة أفطرت وأخذت مضجعي فرقدت... فجلست وقرأت ألم السجدة ويس، في بينما أنا كذلك إذ انتبهت فزعة فوثبت إليها، قلت: اسم الله عليك، ثم قلت لها: أتحسين شيئاً؟ قالت: نعم يا عمّة، قلت لها: أجمعني نفسك وأجمعني قلبك فهو ما قلت لك، قالت: فأخذتنِي فترة وأخذتها فترة فانتبهت بحسن سيدتي، فكشفت الشوب عنه فإذا أنا به عالثية»^(١).

وفاتها

توفيت السيدة حكيمة عليهما السلام سنة (٢٧٤ هـ)، ودفت بجوار مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام بمدينة سامراء.

وبهذا يتضح مما تقدم من ترجمتها أن السيدة حكيمة كانت شاهدة وحاضرة عملية الولادة الطاهرة للإمام الثاني عشر، وهذا دليل حسي على ولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام، وهي من الوثاقة والجلالة، فلا يمكن إلا أن نصدق بكلماتها ورواياتها، أمّا أنها هي التي سربت نظرية المهدوية، فهذا من مفتريات وغراياب القاريء التي لا نجد لها واقعاً صحيحاً يصدقها.

حجب الإمام الناس عن رؤيته لا ينافي ضرورة معرفته

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٢٥، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ.

وأما قول القفاري: «وتلاحظ أنّ إمامهم يأمر بحجب أمر المهدى وغيبه إلاّ عن الثقات من شيعته، مع أنّ من لم يعرف الإمام -عندهم - فإنما يعرف ويعبد غير الله وإن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق»^(١).
 نقول: إنّ مسألة حجب الإمام أمره عن الناس ما عدا الثقات، كان أمراً طبيعياً وله ما يسوّغه في ظلّ حكومة تسعى إلى القضاء عليه لما تعلم من أنه يشكل عاملاً يهدد كيان السلطة آنذاك، فالإمام يتحجب خوفاً على نفسه من القتل الذي قد يطاله في كلّ لحظة، وقد تقدمت الروايات في ذلك.
 أمّا ربط هذا الكلام بمعرفة الإمام وأنّ بعضهم لم يشاهده ويعرفه سوى الثقات، فهو محتاج عن الآخرين، وكيف تفسر الروايات التي تقول: من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة كفر ونفاق؟
 نقول أيضاً: إنّ هذا الكلام ليس له وجه صحيح؛ لأنّ الشيعة لا تقصد المعرفة الحسية العيانية؛ بل المقصود هو المعرفة القلبية الإيمانية، فنحن نعتقد بالله ورسوله وملائكته، وهذا الاعتقاد هو إيماني غيبي وليس المقصود منه أنّ نشاهد حضوراً، ثمّ نؤمن به.

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٢٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الشبيهة: التنافي بين علم الغيبة - خوف القتل - وبين العلم بموته

قال القفاري: «أما سبب غيبته: فقد جاء في الكافي عن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إن للقائم عليه السلام غيبة قبل أن يقوم، قلت: ولم؟ قال: إنه يخاف - وأو ما يبيده إلى بطنه - يعني القتل، وجاءت عندهم روايات عدة في هذا، وأكد ذلك شيخ الطائفة الطوسي بقوله: لا علم تمنع من ظهوره إلا خوفه على نفسه من القتل؛ لأنَّه لو كان غير ذلك لما ساع له الاستئثار، وكان يتحمل المشاق والأذى، فإنَّ منازل الأئمة، وكذلك الأنبياء عليهم السلام إنما تعظم لتحملهم المشاق العظيمة في ذات الله تعالى. ولكن هذا التعليل للغيبة الذي يؤكده شيخ الطائفة لا يتصور في حق الأئمة - على ما يعتقد الشيعة - لأنَّ الأئمة يعلمون متى يموتون... فكيف يخرجون من هذا التناقض؟»^(١).

جواب الشبيهة

إن ما أورده الدكتور القفاري لهذه الإشكالية مدفوع بأمررين:
الأول: إن حياة الإمام عليه السلام مدة طويلة مشروطة بشرائط، منها: اختفاء عن الناس، وهذا لا يتنافى مع علمه بمدة عمره ووقت موته أو قتيله؛ وذلك لأننا نقول: إن الله تعالى أعطاه القدرة على العلم بموته لكن ليس مطلقاً، بل هو مشروط باختفائِه وهروبه من القتل إذا احتمل القتل أو جزم به، وهذا

(١) ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٣٦ - ١٠٣٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

ليس بعيد، فإن رسول الله ﷺ كان يعلم متى يموت، ولكنه خرج وفرّ عن الناس وآوى إلى الغار، ثم هاجر إلى المدينة، فهل تستطيع أن تقول: هذا تناقض كيف هرب من الموت وهو عالم به؟!

و كذلك الأمر ينسحب على نبي الله موسى عليه السلام فإنه يعلم أنه سيكون حياً وسوف يكون رسولاً، فقد أخبر الله تعالى أنه بذلك، ومن الطبيعي أن يعلم هو بذلك أيضاً، قال تعالى: ﴿فَإِذَا خُفْتَ عَلَيْهِ فَالْقِيَهُ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُوهُ إِلَيْكَ وَجَاعَلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١)، ومع ذلك قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾^(٢)، وقال أيضاً على لسان موسى عليه السلام: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣).

فموسى عليه السلام فرّ من القتل خوفاً على نفسه، فهل هذا تناقض وقع فيه النبي الله موسى عليه السلام لأنّه هرب وهو يعلم بموته؟ بالطبع كلا، فإن هناك شروطاً لحياة الأنبياء أو الأئمة عليهما السلام منها الهروب أو الخوف من القتل لمصلحة تقتضي هذا الخوف، ولا تلازم أو تناقض بين الأمرين.

الثاني: إن الله سبحانه وتعالى أخبرنا في كتابه العزيز في قوله تعالى:

(١) القصص: ٧.

(٢) القصص: ١٨.

(٣) الشعراء: ٢١.

﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(١). وهذا ما يطلق عليه بلوح المحو والإثبات، فيشمل الموت والحياة والرزق وغير ذلك.

قال الشيخ المفيد: «وقد يكون الشيء مكتوباً بشرط، فيتغير الحال فيه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمَّىٌ عِنْدَهُ﴾^(٢). فتبين أن الآجال على ضربين: ضرب منها مشرط يصح فيه الزيادة والنقصان، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنَقْصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرْبَىٰ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤) فتبين أن آجالهم كانت مشروطة في الامتداد بالبر، والانقطاع بالفسق»^(٥).

وأخرج ابن مردويه وابن عساكر عن علي عليه السلام أنه سأله رسول الله عن هذه الآية الكريمة ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: لأقرن عيني أمتني بتفسيرها، الصدقة على وجهها، وبر الوالدين واصطناع المعروف يحول الشقاء سعادة، ويزيد في الرزق، ويقي مصارع السوء»^(٦).

(١) الرعد: ٣٩.

(٢) الأنعام: ٢.

(٣) فاطر: ١١.

(٤) الأعراف: ٩٦.

(٥) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ٦٦، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢-١٤١٤هـ

(٦) المتنبي الهندي، كنز العمال: ج ٢ ص ٤٤٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ - جلال الدين السيوطي، الدر المنشور: ج ٤ ص ٦٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

فالآجال مشروطة بأفعال معينة، قد يطول العمر بها، وقد يقصر، والإمام المعصوم عليه السلام لا يخرج عن ذلك القانون الإلهي، حتى مع علمه بموته وأجله، ولكن مع ذلك يعلم بطرق محو الله تعالى على الأجل، ولذا يحتاط ويحاف من وقوع بعض الأمور التي قد تقع طبقاً لذلك القانون الرباني، وهذا الأمر قد حدثنا عنه الروايات، فعن أصبغ بن نباتة: «أن أمير المؤمنين عليه السلام عدل من حائط مائل إلى آخر، فقيل له: يا أمير المؤمنين أتفرّ من قضاء الله؟ قال: أفرّ من قضاء الله إلى قدره عزّ وجلّ»^(١). قال السيد الطباطبائي: «إن القدر لا يحتم المقدر، فمن المرجو أن لا يقع ما قدر، أما إذا كان القضاء فلا مندفع له»^(٢).

فإمام علي عليه السلام كما في هذه الرواية - مع علمه المسبق بأنه سوف يقتل بيد أشقي الآخرين في مسجد الكوفة بإخبار من النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) - فرّ من ذلك

(١) الحسن بن سليم الحلبي، مختصر بصائر الدرجات: ص ١٣٦-١٣٧، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

(٢) الميزان: ج ١٣ ص ٧٥، الناشر: منشورات جماعة المدرسین في الحوزة العلمية - قم.

(٣) ذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء: «أخرج أحمد و الحاكم بسند صحيح عن عمار بن ياسر، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال لعلي: أشقي الناس رجلان: أحيمر ثمود الذي عقر الناقة، و الذي يضربك يا علي، على هذه - يعني قرنه - حتى تبتل منه هذه - يعني لحيته، وقد ورد ذلك من حديث علي و صحيب و جابر بن سمرة و غيرهم» السيوطي، تاريخ الخلفاء: ص ١٥٠، الناشر: مطبعة السعادة - مصر، ط ١٣٧١هـ.

وفي الطبقات الكبرى، قال: «حدثني أبو الطفيلي، قال: دعا علي الناس إلى البيعة، فجاء عبد الرحمن بن ملجم المرادي، فرده مرتين، ثم أتاه، فقال: ما يحبس أشقاها!! لتخضبن أو



الحائز.

وكذلك الأمر فيما نحن فيه فإن الإمام المهدى عليه السلام يخضع لتلك القاعدة
الربانية وهي المحو والإثبات في اللوح المحفوظ، وهذا لا يتنافى مع علمه
المسبق بطول عمره.



لتصبغن هذه من هذا، يعني لحيته من رأسه» ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٣٣، الناشر:
دار صادر - بيروت.

الشبيهة: غيبات بعض الأنبياء لا تدل على وقوع غيبة المهدى

قال القفارى: «وilyتمس الإمامية من الغيبة التي وقعت لبعض الأنبياء دليلاً على صحة وقوع غيبة مهديهم... أقول: إن هذه المقارنات غير مجدية في إثبات فكرة غيبة إمامهم؛ لأسباب كثيرة، منها أن غيبة موسى ويوسف ويونس عليهما السلام قد أخبر الله سبحانه بها في كتابه بنص واضح صريح لا لبس فيه ولا غموض، أما غيبة مهديهم فتنتهي روایاته إلى حكمة إن صحت النسبة إليها، ثم أخبار الأبواب الأربع المطعون في شهادتهم؛ لأنهم يحرّون المصلحة إليهم، حيث المال المتدايق»^(١).

الجواب: ذكر الشيعة لغيبات الأنبياء لنفي غرابة الغيبة

إنَّ ذكر الشيعة لبعض غيبات الأنبياء إنما هو في سياق نفي غرابة أصل الغيبة واستهجانها، وليس بضارٍ في ذلك أنَّ غيبة الأنبياء قد صرَّح بها القرآن بينما غيبة المهدى عليهما السلام لم يصرَّح بها، وأمّا كلام القفارى بأنَّ الإخبار عن غيبة المهدى عليهما السلام ظلَّ غامضاً، فهذا الغموض إنما جاء بسبب الغشاء الذي لفَّ القفارى به نفسه، وإلا فإنَّ الله تعالى قد أخبر عن هذه الغيبة على لسان نبيه ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى، مضافاً إلى ما روى عن أهل بيته عليهما السلام وهم بدورهم أخبروا بها شيعتهم قبل وقوعها بقرون.

قال الشيخ الصدوق ع: «إنَّ الأئمَّة عليهما السلام قد أخبروا بغيبته عليهما السلام ووصفوها

(١) ناصر بن عبد الله القفارى، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٨ - ١٠٥٠، الناشر: دار الرضا - الجizah.

كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم واستحفظ في الصحف ودوّن في الكتب المؤلفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقل أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمة عليهم السلام إلا وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه وروياته ودوّنه في مصنفاته، وهي الكتب التي تعرف بالأصول مدونة مستحفوظة عند شيعة آل محمد عليهم السلام، من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين»^(١).

وقد أكد الإمام الصادق عليه السلام على مفهوم الغيبة بشكل واضح لا يقبل الشك كما تقدم وسيأتي أيضاً. ولا يقال: إن تلك الأخبار هي من علم الغيب فلا يصح الاحتجاج بها؟

فهذا القول مردود بما صرّح به ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) في تاريخه، قال: « ولو صحّ السند إلى جعفر الصادق لكان فيه نعم المستند من نفسه أو من رجال قومه، فهم أهل الكرامات، وقد صحّ عنه أنه كان يحدّر بعض قرابته بوقائع تكون لهم فتصحّ كما يقول، وقد حدّر يحيى ابن عمّه زيد من مصرعه وعصاه، فخرج وقتل بالجوزجان كما هو معروف، وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم فما ظنك بهم علمًا ودينًا وأثارًا من النبوة، وعناء من الله بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيبة، وقد ينقل بين أهل البيت كثير من هذا الكلام غير منسوب لأحد»^(٢).

وقال أيضًا: «وَقَعَ لِجَعْفَرٍ وَأَمْثَالِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ كَثِيرٌ مِنْ ذَلِكَ، مُسْتَنْدُهُمْ

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ١٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥ هـ.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٤.

فيه والله أعلم الكشف بما كانوا عليه من الولاية، وإذا كان مثله لا ينكر من غيرهم من الأولياء في ذويهم وأعاقابهم، وقد قال صلى الله عليه وسلم: إن فيكم محدثين، فهم أولى الناس بهذه الرتب الشريفة والكرامات المohoبة^(١).

وقد أشار أبو العلاء المعري (ت / ٤٤٩ هـ) إلى هذه الحقيقة في قوله:

لقد عجبوا لأهل البيت لما أتاهم علمهم في مسك جفر
ومرأة المنجم وهي صغرى أرته كلّ عامرة وقفر^(٢)

وعلمهم عليهما السلام ليس ذاتياً، بل عرضي وبتوسط إفاضة الله عليهم، ونقل هنا قول الآلوسي (ت / ١٢٧٠ هـ)، الذي لا يرى مانعاً للعلم بالغيب، لاسيما للخواصّ من الناس، حيث قال: «ولعل الحق أن يقال: إن علم الغيب المنفي عن غيره جلّ وعلا هو ما كان للشخص لذاته، أي بلا واسطة في ثبوته له، وهذا مما لا يعقل لأحد من أهل السموات والأرض لمكان الإمكان فيهم ذاتاً وصفة، وهو يأبى ثبوت شيء لهم بلا واسطة... وما وقع للخواص ليس من هذا العلم المنفي في شيء؛ ضرورة أنه من الواجب عزّ وجلّ إفاضته عليهم بوجه من وجوه الإفاضة، فلا يقال: إنّهم علموا الغيب بذلك المعنى، ومن قاله كفر قطعاً، وإنما يقال: إنّهم أظهروا أو اطلعوا - بالبناء للمفعول - على الغيب أو نحو ذلك مما يفهم الواسطة في ثبوت

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣٣١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٤.

(٢) أبو العلاء المعري هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان توفي بمصرة النعمان، انظر: القمي، الكنى والألقاب: ج ٣ ص ١٩٦، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.

العلم لهم^(١).

وهذا عين ما تقول به الإمامية، فعلمهم هو بالإضافة والإشارة الإلهية؛ لأنهم محدثون من الله تعالى، كما مرّ في كلام ابن خلدون، وقد أكد الإمام الصادق عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْأَنْعَمُ هذا المعنى، حيث قال: «نحن اثنا عشر محدثاً»^(٢).

أما قول القفاري: «أما غيبة مهديهم فتنتهي رواياته إلى حكمة إن صحت النسبة إليها».

نقول: اتّضح بطلان هذه الدعوى من خلال الأحاديث المروية عن الإمام الصادق عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْأَنْعَمُ الذكر، وأيضاً قد تناولنا هذا البحث سابقاً، وترجمنا للسيدة حكمة، وقلنا إنَّ دورها في قضية ومسألة المهدوية كونها شاهدة على ولادة الإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْأَنْعَمُ، وهي سيدة جليلة عظيمة ينتهي نسبها إلى العترة الطاهرة، فأقوالها ورواياتها تورث الاطمئنان، لذا فهي شاهد حسّي على هذه الواقعـة.

أما ولادته وغيبته، فالقفاري قد نسي أو تناهى أنها مروية بأسانيد صحيحة، لاسيما في كتب الشيعة - الذي يحاول أن يطعن فيها - ودلائلها واضحة وقد فصلنا القول في ذلك.

إلى هنا نختـم البحث في الإجابة عن بعض شبـهات عقـيدة الشـيعة بالـمهـدي عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْأَنْعَمُ وغـيبـته، وبـهـذا يـتمـ الجـزـءـ الثـانـيـ منـ كـتـابـ نـقـدـ شبـهـاتـ

(١) محمود الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٠ ص ١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

القفاري، نسأل الله تعالى أن يوفقنا للإجابة عن بقية الشبهات، إنّه سميع مجيب.

مصادر الكتاب

* القرآن الكريم

١. ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ.
٢. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، الأوائل، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
٣. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخریج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١٤١٣ م.
٤. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، كتاب السنة، تحقيق: أ. د. باسم بن فیصل الجوابرة، الناشر: دار الصمیعی، ط ١٤١٩ هـ.
٥. ابن أثيم الكوفي، أبو محمد أحمد بن محمد، كتاب الفتوح، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الأضواء - لبنان، ط ١٤١١ هـ.
٦. ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
٧. ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في

- التاريخ، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
٨. ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد،
النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر الزاوي، الناشر: مؤسسة
إسماعيليان - قم، ط٤.
٩. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، العلل
المتناهية، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت،
ط١٤٠٣هـ.
١٠. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المتنظم في
تاريخ الملوك والأمم، الناشر: دار صادر - بيروت، ط١٣٥٨هـ.
١١. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد،
الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان،
الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط١٣٨٦هـ.
١٢. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير،
تحقيق: محمد عبد الرحمن عبد الله، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط١-
١٤٠٧هـ.
١٣. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، مناقب الإمام
أحمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي،
الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط٢.
١٤. ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق: سامي
الغريري، الناشر: دار الحديث، ط١-١٤٢٢هـ.

١٥. ابن الصديق الغماري، أحمد، جؤنة العطار في طرف الفوائد من لطائف الأخبار، طبعة حجرية.
١٦. ابن الصديق المغربي، أحمد، فتح الملك العلي، تحقيق وتعليق وتصحيح الأسانيد: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عَلَيْهِ السَّلَامُ العامة - أصفهان، ط٣-١٤٠٣ هـ
١٧. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تعليق وشرح وتخریج: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عویضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١-١٤١٦ هـ
١٨. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذى، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢٥ هـ.
١٩. ابن العماد العكري الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثیر - دمشق، ط١-١٤٠٦ هـ
٢٠. ابن المغازلى، الموفق بن أحمد بن محمد المكي، مناقب علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ، تحقيق: محمد باقر البهبودي، الناشر: المكتبة الإسلامية - طهران، ط٢-١٤٠٢ هـ
٢١. ابن أنس، مالك، المدونة الكبرى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢٢. ابن أنس، مالك، الموطأ، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٦ هـ

٢٣. ابن بشر النجدي الحنبلي، عثمان بن عبد الله، عنوان المجد في تاريخ نجده، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، الناشر: دارة الملك عبد العزيز - الرياض، ط ٤-٤٠٢ هـ
٢٤. ابن بكار، أبو عبد الله، الأخبار الموفقات، تحقيق: سامي مكي العاني، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ١٤١٦-٢ هـ
٢٥. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.
٢٦. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١٤٠٦-١ هـ
٢٧. ابن حبان، التميمي البستي، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢-١٤١٤ هـ
٢٨. ابن حبان، التميمي البستي، محمد بن حبان، كتاب الثقات، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحیدر آباد الدکن - الہند، ط ١-١٣٩٣ هـ
٢٩. ابن حبان، التميمي البستي، محمد بن حبان، كتاب المجرورين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الباز - مكة المكرمة.
٣٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٥ هـ

٣١. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢-١٩٧٢ م.
٣٢. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، المطالب العالية، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشترى، الناشر: دار العاصمة / دار الغيث - السعودية، ط١٤١٩ هـ.
٣٣. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تغليق التعليق، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، ط١٤٠٥ هـ.
٣٤. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تقرير التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤١٥-٢ هـ.
٣٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط١٤٠٤ هـ.
٣٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم بن عبد الله القریونی، الناشر: مكتبة المنار، ط١.
٣٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط٢.
٣٨. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، لسان

- الميزان، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ٢ - ١٣٩٠ هـ.
٣٩. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٤٠٨ هـ.
٤٠. ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، تحقيق: عمر عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ١٤١٥ هـ.
٤١. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، الإحکام في أصول الأحكام، الناشر: زكريا علي يوسف، طبع: مطبعة العاصمة - القاهرة.
٤٢. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
٤٣. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، دار الفكر.
٤٤. ابن خلاد الرامهري، الحسن بن عبد الرحمن، أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ.
٤٥. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٤.

- ونشر: دار الفكر، ضبط المتن ووضع الحواشى والفالهارس: الأستاذ خليل شحادة، راجعه: سهيل زكار.**
٤٤. ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة - بيروت.
٤٥. ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: البعلبي، الناشر: دار العلم للملائين، بيروت، طبعة عام ١٩٨٧ م.
٤٦. ابن راشد، مفلح، إلزم النواصي، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي، ط ١-١٤٢٠ هـ.
٤٧. ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، مسند إسحاق، ابن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٢ هـ
٤٨. ابن رجب، الإمام عبد الرحمن بن أحمد، الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - ط ١-١٤٢٥ هـ
٤٩. ابن زيني، أحمد بن زيني دحلان المكي، السيرة النبوية، الناشر: دار القلم العربي - حلب، ط ١-١٤١٧ هـ
٥٠. ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، الناشر: دار صادر - بيروت.
٥١. ابن شهر آشوب، مشير الدين محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب،

تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر:

مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٧٦ هـ

٥٤. ابن طلحة الشافعي، كمال الدين محمد، مطالب المسؤول في مناقب آل الرسول، تحقيق: ماجد بن أحمد العطية، الناشر: مؤسسة أم القرى، ط ١-١٤٢٠ هـ

٥٥. ابن طولون الدمشقي، شمس الدين محمد بن علي، الأئمة الاثنا عشر، الناشر: دار صادر - بيروت.

٥٦. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية رد المحتار على الدر المختار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٢١ هـ

٥٧. ابن عابدين، محمد أمين عمر، العقود الدرية في تنقیح الفتاوى الحامدية، نسخة مخطوطة ١٢٦٤ هـ

٥٨. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١-١٤١٢ هـ

٥٩. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الإنباء على قبائل الرواية، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١-١٤٠٥ هـ

٦٠. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٦١. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، جامع بيان العلم وفضله،

- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٦٢. ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد، العقد الفريد، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ط٣-١٤٢٠ هـ
٦٣. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥ هـ
٦٤. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تبيين كذب المفترى، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣-١٤٠٤ هـ
٦٥. ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طلب، تحقيق: محمد حسن آل طالقاني، الناشر: المطبعة العيديرية، النجف الأشرف، ط٢-١٣٨٠ هـ
٦٦. ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، مكتبة المصطفى الالكترونية.
٦٧. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الإمامة والسياسة، تحقيق: طه محمد الزيني، الناشر: مؤسسة الحلبي.
٦٨. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، المعارف، تحقيق: دكتور ثروت عكاشه، الناشر: دار المعارف - القاهرة.
٦٩. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، غريب الحديث، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١-١٤٠٨ هـ
٧٠. ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد

- بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
٧١. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، المنار المنيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢-١٤٠٣ هـ.
٧٢. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق وتدقيق وتعليق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١-١٤٠٨ هـ.
٧٣. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ج ١ ط ١٣٩٦ هـ ج ٢ ط ١٣٩٦ هـ ج ٣ ط ١٢٩٣ هـ ج ٤ ط ١٣٩٥ هـ.
٧٤. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تقديم: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، طبعة عام ١٤١٢ هـ.
٧٥. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٧٦. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تعليق: الألباني، تحقيق: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١-١٤١٩ هـ.
٧٧. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، نسخة مذيلة بتعليق الألباني، اعنى به أبو عبيدة مشهور ابن حسن، الناشر: مكتبة

- ٦٦١ . المعارف - الرياض ، ط ١.
- ٧٨ . ابن مروديه، أحمد بن موسى، مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، جمعه ورتبه وقدم له: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، الناشر: دار الحديث، ط ٢-١٤٢٤ هـ
- ٧٩ . ابن معين، يحيى بن معين بن عون المري، تاريخ ابن معين برواية الدوري، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، الناشر: دار القلم - بيروت.
- ٨٠ . ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١.
- ٨١ . ابن نجيم الحنفي، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٨ هـ
- ٨٢ . ابن هشام، محمد عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محبي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح - مصر، طبعة عام ١٣٨٣ هـ
- ٨٣ . أبو الحسن، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرداوي، تحقيق: محمد حامد حامد الفقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١-١٣٧٧ هـ
- ٨٤ . أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، المختصر من أخبار البشر، الناشر: مكتبة المتنبي - القاهرة.
- ٨٥ . أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد، مقاتل الطالبين،

تقديم وإشراف: كاظم المظفر، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية -
النجف الأشرف، ط ٢ - ١٣٨٥ هـ.

٨٦ أبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود، الأخبار الطوال، تحقيق: د.
عصام محمد الحاج علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ -
١٤٢١ هـ

٨٧ أبو داود، ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق:
سعید محمد اللحام، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤١٠ هـ

٨٨ أبو رية، محمود، أضواء على السنة النبوية، الناشر: البطحاء، ط ٥.

٨٩ أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.
٩٠ أبو زيد، بكر بن عبد الله، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح
والتعديل، الناشر: دار العاصمة - السعودية، ط ١ - ١٤١٣ هـ

٩١ أبو نصر البخاري، سهل بن عبد الله، سر السلسلة العلوية، تقديم
وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة
الحيدرية ومكتبتها في النجف الأشرف - ١٣٨١ هـ الناشر: انتشارات
الشريف الرضي، ط ١ - ١٤١٣ هـ

٩٢ أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات
الأصنیاء، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٥ هـ

٩٣ أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، مسنن أبي يعلى،
تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١ -
١٤٠٤ هـ

٩٤. الأرديلي، الغروي، محمد بن علي، جامع الرواة، الناشر: مكتبة المحمدي.
٩٥. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١.
٩٦. الإسکافي، أبو جعفر محمد بن عبد الله المعترلي، المعيار والموازنة، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط١-١٤٠٢ هـ.
٩٧. الأشعري القمي، أبو القاسم سعد بن عبد الله، المقالات والفرق، صحّحه وعلق عليه: الدكتور محمد جواد مشكور، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنكي.
٩٨. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢-١٤٠٥ هـ.
٩٩. الألباني، محمد ناصر الدين، التعليقات الرضية على الروضة الندية، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، الناشر: دار ابن عفان - السعودية، ط١-١٤٢٣ هـ.
١٠٠. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، طبعة عام ١٤١٥ هـ.
١٠١. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٣-١٤٠٨ هـ.
١٠٢. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذى، الناشر: مكتبة

ال المعارف - الرياض، ط ٢ الجديدة ١٤٢٢ هـ

١٠٣. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير

وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣-١٤٠٨ هـ

١٠٤. الألباني، محمد ناصر الدين، صفة صلاة النبي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

١٠٥. الألباني، محمد ناصر الدين، ظلال الجنة في تحرير السنة لابن أبي عاصم، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣، طبعة عام ١٤١٣ هـ

١٠٦. الألباني، محمد ناصر الدين، مشكاة المصايح، الناشر: المكتب الإسلامي، تحقيق: ناصر الألباني، ط ٣-١٩٨٥ م.

١٠٧. الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٠٨. الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، مختصر التحفة الثانية عشرية للدهلوي، الناشر: المكتبة السلفية، تحقيق: محب الدين الخطيب.

١٠٩. أمين، أحمد، ضحى الإسلام، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة.

١١٠. أمين، أحمد، يوم الإسلام، الناشر: مكتبة الخانجي - مصر، طبعة عام ١٩٥٨ م.

١١١. الأمين، محسن، أعيان الشيعة، تحقيق وتحريج: حسن الأمين، الناشر:

- دار التعارف للمطبوعات - بيروت.
١١٢. الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط٤-١٣٩٧هـ.
١١٣. الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، تحقيق ونشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية - قم، ط١-١٤١٦هـ.
١١٤. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن الشافعي، المواقف في علم الكلام، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل، ط١-١٤١٧هـ.
١١٥. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الكبير، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.
١١٦. البخاري، أبو نصر، سهل بن عبد الله بن داود، سرّ السلسلة العلوية، تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط١-١٤١٣هـ.
١١٧. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري (الجامع المستند الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.
١١٨. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسني (المحدث)، طبعة عام ١٣٧٠هـ، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
١١٩. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسنون البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم

والحكم - بيروت، ط ١٤٠٩ هـ

١٢٠. البسوبي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط ١٤١٠ هـ

١٢١. البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٢٢. البغوي، حسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الارناؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١٤٠٣ هـ

١٢٣. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: الدكتور سهيل زكار والدكتور رياض زرکلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٧ هـ

١٢٤. البوصيري، أحمد بن أبي بكر، إتحاف الخيرة المهرة، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد / أبي إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض، ط ١٤١٩ هـ

١٢٥. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١٤٠١ هـ

١٢٦. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان الماردini، الناشر: دار الفكر.

١٢٧. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، علق عليه: د. عبد المعطي قلعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار الريان للتراث، ط١٤٠٨ هـ
١٢٨. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: سيد كسرامي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية.
١٢٩. الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذى (الجامع الصحيح)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤١٩ هـ
١٣٠. الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذى (الجامع الصحيح)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
١٣١. الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذى (الجامع الصحيح)، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط١٤١٩ هـ
١٣٢. الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذى، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط١٤٠٣ هـ
١٣٣. الترمذى، محمد بن عيسى، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٣٤. تسيهر، جولد، العقيدة والشريعة في الإسلام، طبعة القاهرة ١٩٤٦ م.

١٣٥. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد في علم الكلام، الناشر: دار المعارف النعmaniّة - باكستان، ط١٤٠١ هـ.
١٣٦. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١٤٢٢ هـ.
١٣٧. الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الناشر: دار الجيل - بيروت.
١٣٨. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، الكامل في ضعفاء الرجال، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط١٤٠٩ هـ.
١٣٩. الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، أنسني المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب، تحقيق: د. محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ العَامَةُ - أصفهان.
١٤٠. الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط١٤٠٧ هـ.
١٤١. الجويني، إبراهيم بن محمد بن المؤيد، فرائد السقطين، حققه وعلق عليه: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت، ط١٤٠٠ هـ.
١٤٢. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب

- والفنون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
١٤٣. الحكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبنديله التلخیص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٤٤. الحكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، تصحيح: السيد معظم حسين، الناشر: منشورات دار الآفاق الحديث - بيروت، ط٤ - ١٤٠٠ هـ.
١٤٥. الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث قم، ط٢ - ١٤١٤ هـ.
١٤٦. الحسکانی، عبد الله بن أحمد، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط١ - ١٤١١ هـ.
١٤٧. حسين، طه، الفتنة الكبرى (علي وبنيه)، الناشر: دار المعارف - القاهرة، ط١٣.
١٤٨. الحلبي، علي بن برهان الدين، السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، الناشر: دار المعرفة، طبعة عام ١٤٠٠ هـ.
١٤٩. الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأستاذ نهج الحق وكشف الصدق، تقديم: السيد رضا الصدر، تعليق: الشيخ عین الله الحسني الأرموي، الناشر: دار الهجرة - قم، طبعة عام ١٤٢١ هـ.

١٥٠. **الحلي**، حسن بن سليم، مختصر بصائر الدرجات، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، ط١ - ١٣٧٠ هـ
١٥١. **الحميدي**، محمد بن فتوح، الجمع بين الصحيحين، تحقيق: د. علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط٢ - ١٤٢٣ هـ
١٥٢. **الخازن**، علي بن محمد بن إبراهيم، تفسير الخازن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٥ هـ
١٥٣. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط١ - ١٤٠٥ هـ
١٥٤. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٧ هـ
١٥٥. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تقدير العلم، تحقيق: يوسف العش، الناشر: دار إحياء السنّة النبوية، ط٢ - ١٩٧٤ هـ
١٥٦. **الخطيب التبريزي**، محمد بن عبد الله، مشكاة المصايب، تحقيق، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٢ - ١٣٩٩ هـ
١٥٧. **الخطيب**، عبد الكريم، عمر بن الخطاب، الناشر: الإرشاد - بيروت - لندن، ط٧ - ٢٠٠٥ هـ
١٥٨. **الخميني**، روح الله الموسوي، البيع، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار

الإمام الخميني، ط١-١٤٢١ هـ

١٥٩. الخميني، روح الله الموسوي، كتاب الطهارة، طبعة مصورة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩ هـ توزيع: مطبعة مهر - قم.

١٦٠. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، كتاب الطهارة، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام - قم، ط٢، المطبعة: بهرام.

١٦١. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، معجم رجال الحديث، ط٥-١٤١٣ هـ

١٦٢. الخوارزمي الحنفي، الموفق بن أحمد، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: الشيخ مالك محمودي، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط٢-١٤١٤ هـ

١٦٣. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، سنن الدارمي، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق، طبعة عام ١٣٤٩ هـ

١٦٤. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ، السنن الواردة في الفتنة وغوائتها والساعة وأشراطها، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفورى، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط١-١٤١٦ هـ

١٦٥. الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

١٦٦. الدمشقي الباعوني الشافعى، أبو البركات شمس الدين محمد بن أحمد، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عليه السلام، تحقيق: الشيخ محمد باقر محمودي، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم -

١٤١٥-١٤١٥ هـ

١٦٧. الدهلوi عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث،

تحقيق: سلمان الحسيني الندوi، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت،

١٤٠٦-٢ هـ.

١٦٨. الدوّلابي، أبو بشر محمد بن أحمد، الكنى والأسماء، تحقيق: أبو

قتيبة، نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط١-١٤٢١ هـ

١٦٩. الدياربكري، حسين بن محمد، تاريخ الخميس، الناشر: دار صادر -

بيروت.

١٧٠. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، العبر في خبر من

غير، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ط٢-

١٩٨٤ م.

١٧١. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف في

معرفة من له رواية في الكتب الستة، قابلها بأصل مؤلفيهما وقدم لهما

وعلق عليهما: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة،

١٤١٣-١ هـ.

١٧٢. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، المغني في

الضعفاء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤١٨ هـ

١٧٣. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام،

تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت،

١٤٠٧-١ هـ.

١٧٤. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ،
الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٧٥. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء،
الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق مجموعة من الباحثين: شعيب
الأرنؤوط، أكرم البوشى، صالح السمر، محمد نعيم العرقوسي، علي أبو
زيد، ج ١ ط ٩ - ١٤١٣ هـ ج ١٢ ط ٤ - ١٤٠٦ هـ ج ٣ ط ٤ - ١٤٠٦ هـ ج ٧
ط ٩ - ١٤١٣ هـ.

١٧٦. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال،
تحقيق: علي محمد البحاوى، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١ - ١٣٨٢ هـ.

١٧٧. الرazi، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعى
الطبرستانى، التفسير الكبير، تحقيق: ماجد بن أحمد، الناشر: دار الكتب
العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢١ هـ.

١٧٨. الرazi، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعى
الطبرستانى، المحسول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض
العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط ١ -
١٤٠٠ هـ.

١٧٩. الرazi، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل،
الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٣٧١ هـ.

١٨٠. الرazi، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم
(تفسير القرآن)، تحقيق: أسعد محمد خطيب، الناشر: المكتبة العصرية -

صيدا.

١٨١. الرازى، فخر الدين محمد بن عمر، **الشجرة المباركة في أنساب الطالبية**، تحقيق: السيد مهدي الرجائي؛ الناشر: مكتبة آية الله المرعشى الجعفى - قم المقدسة، ط ١٤٠٩ هـ
١٨٢. الرازى، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مخтар الصحاح**، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٥ هـ
١٨٣. الراغب الأصفهانى، أبو القاسم، الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، الناشر: دفتر نشر الكتاب، ط ٢٠٤ هـ
١٨٤. الرافعى، مصطفى، إسلامنا، الناشر: الدار الإسلامية - بيروت، ط ٢٠١٢ هـ
١٨٥. رضا، محمد رشيد، **تفسير القرآن الحكيم**، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢، مصورة على ط ١ بمطبعة المنار ١٣٤٢ هـ
١٨٦. الرضوى، السيد مرتضى بن السيد محمد الرضوى الكشمیرى، مع رجال الفكر في القاهرة، الناشر: مؤسسة الإرشاد - بيروت، ط ٤ - ١٤١٨ هـ
١٨٧. الزركشى، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت، ط ١٣٧٦ هـ.
١٨٨. الزركلى، خير الدين بن محمود الدمشقى، **الأعلام**، الناشر: دار العلم

للملايين - بيروت، ط٥-١٩٨٠.

١٨٩. الزرندي، محمد بن يوسف، معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول، تحقيق: ماجد بن أحمد بن عطية.

١٩٠. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٩١. الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الفايق في غريب الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤١٧-١هـ

١٩٢. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قزغلي، تذكرة الخواص، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ

١٩٣. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد القناعي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة، ط٢-١٤١٣هـ

١٩٤. السخاوي، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٩٥. السمعاني، أبو سعد، عبد الكرييم بن محمد بن منصور، الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان - لبنان، ط١٩٨٨م.

١٩٦. السموأل، ابن يحيى بن عباس المغربي، إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: د. محمد عبد الله الشرقاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط٣-١٩٩٠هـ

١٩٧. السهيلي، أبو القاسم، أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن الوكيل، الناشر: مكتبة ابن تيمية، طبعة عام ١٤١٠هـ.

١٩٨. السويدي، محمد أمين، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، الناشر: منشورات الشريف الرضي، ط ٢ طبعة مصورة عن طبعة المكتبة العلمية - بيروت

١٩٩. السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار النشر: دار الفكر، ط ٢ - بيروت.

٢٠٠. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنشور في التفسير بالتأثر، الناشر: دار المعروف - بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.

٢٠١. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان، تحقيق: سعيد المنذوب، الناشر: دار الفكر، ط ١٤١٦هـ.

٢٠٢. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠١هـ.

٢٠٣. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٢١هـ.

٢٠٤. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الديبايج

- على صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، ط١٤١٦هـ.
٢٠٥. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
٢٠٦. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحالك، تصحيح: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤١٨هـ.
٢٠٧. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، المواقفات في أصول الفقه، علق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط١٤١٧هـ.
٢٠٨. الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، الناشر: دار الفكر، ط٢-١٤٠٣هـ.
٢٠٩. شرف الدين الموسوي، السيد عبد الحسين بن السيد يوسف، المراجعات، تحقيق: حسين الراضي، ط٢-١٤٠٢هـ.
٢١٠. الشعراوي، علي بن برهان الدين، اليقين والجواهر في بيان عقائد الأكابر، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١٤١٨-١هـ طبعة جديدة مصححة.
٢١١. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢١٢. الشهرستاني، السيد عبد الرضا، المهدى الموعود ودفع الشبهات عنه،

- الناشر: مطبعة خراسان - مشهد، طبعة عام ١٣٩٨هـ.
٢١٣. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
٢١٤. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، الناشر: دار الجيل - بيروت، طبعة عام ١٩٧٣م.
٢١٥. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١-١٤٠٣هـ.
٢١٦. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد بن حنبل، الناشر: دار صادر - بيروت.
٢١٧. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
٢١٨. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، مسنده لأحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط١-١٤١٦هـ.
٢١٩. الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس، المطبعة: المكتب الإسلامي - بيروت، الناشر: دار الخانبي - الرياض، ط١-١٤٠٨هـ.
٢٢٠. الشيباني، عبد الله بن أحمد بن حنبل، السنة، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، ط١-١٤٠٦هـ.
٢٢١. الشيخ النظام وجماعه من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب

- الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ناشر: دار الفكر - ١٤١١ هـ
٢٢٢. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح اللمع، حققه وقدم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١-١٤٠٨ هـ
٢٢٣. الصابوني المكي، محمد علي، صفوة التفاسير، إشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١ هـ
٢٤. صالح، صبحي محمود، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت، ط١-١٤١١ هـ
٢٥. صبحي، أحمد محمود، نظرية الإمامة، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت، طبعة عام ١٩٩١ م.
٢٦. الصدر، محمد باقر، بحث حول المهدي، تحقيق: الدكتور عبد الجبار شرارة، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى المحققة - ١٤١٧ هـ
٢٧. الصدر، محمد باقر، شرح العروة الوثقى، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، ط١-١٣٩١ هـ
٢٨. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، علل الشرائع، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٥ هـ.
٢٩. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عيون أخبار

الرضا عليه السلام، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

٢٣٠. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تصحیح وتعليق: علي أكبر الغفاری، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥ هـ.

٢٣١. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: تصحیح وتعليق: علي أكبر الغفاری، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط٢.

٢٣٢. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠ هـ

٢٣٣. صفوٌ، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٢٣٤. الصناعي، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢-١٤٠٣ هـ

٢٣٥. الصناعي، محمد بن إسماعيل، توضیح الأفکار لمعانی تنقیح الأنوار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٢٣٦. الضحاك، أحمد بن عمرو، أبو بكر الشيباني، الآحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، ط١-١٤١١ هـ

٢٣٧. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم.
٢٣٨. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، الناشر: دار الحرمين، طبعة عام ١٤١٥ هـ
٢٣٩. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: وتحريج: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢-١٤٠٤ هـ
٤٠. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، مسنن الشاميين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١-١٩٩٦ م.
٤١. الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهما السلام لإحياء التراث - قم.
٤٢. الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن، مجتمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائين، الناشر: مؤسسة الأعلمى للمطبوعات - بيروت، ط١-١٤١٥ هـ
٤٣. الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق وملحوظات: السيد محمد باقر الخرسان، الناشر: دار العمان - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٦ هـ
٤٤. الطبرى، أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى، الناشر: مكتبة القدسى - القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦ هـ

٢٤٥. الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الطبرى (تاریخ الامم والملوک)، تحقيق ومراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلاء، الناشر: مؤسسة الأعلمى للمطبوعات - بيروت.
٢٤٦. الطبرى، محمد بن جرير، تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأویل آی القرآن)، ضبط وتوثيق وتحريج: صدقى جميل العطار، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥ هـ
٢٤٧. الطحاوى، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الارنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢-١٤٠٨ هـ
٢٤٨. الطحطاوى الحنفى، أحمد بن محمد بن إسماعيل، حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح للشيخ حسن بن عمار الشرنبلاوى، طبعه وصحّحه محمد بن عبد العزيز الحالدى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٨ هـ
٢٤٩. الطريحي، فخر الدين فخر الدين بن محمد بن علي، مجتمع البحرين، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الناشر: مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، ط ٢-١٤٠٨ هـ
٢٥٠. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشى)، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهما السلام لإحياء التراث - قم.
٢٥١. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، الناشر: دار الثقافة - قم، ط ١-١٤١٤ هـ

٢٥٢. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، المبسوط في فقه الإمامية،
تصحيح وتعليق: السيد محمد تقى الكشفي، الناشر: المكتبة المرتضوية
لإحياء آثار الجعفريّة.
٢٥٣. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق:
وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية -
طهران، ط٤ - ١٣٦٥ هـ.
٢٥٤. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، تحقيق: جواد
القيومي الاصفهاني، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط١ - ١٤١٥ هـ
٢٥٥. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ
عبد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف
الإسلامية - قم، ط١ - ١٤١١ هـ
٢٥٦. عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط١ -
١٤١٢ هـ
٢٥٧. العجلوني الجراحي، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل
الالتباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، ط٣ - ١٤٠٨ هـ
٢٥٨. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، الناشر:
مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط١ - ١٤٠٥ هـ
٢٥٩. العصامي المكي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك، سبط النجوم
العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود

- وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ
٢٦٠. العصفري، خليفة بن خياط بن أبي هبيرة، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٢٦١. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢-١٤١٥هـ.
٢٦٢. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، كتاب الضعفاء الكبير، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعيجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢-١٤١٨هـ
٢٦٣. العلامة الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأستاذ، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: جواد قيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط ١-١٤١٧هـ
٢٦٤. العلوى العمري، علي بن محمد، المجدى في أنساب الطالبين، تحقيق: الدكتور أحمد المهدوى الدامغانى، إشراف: الدكتور السيد محمود المرعشى، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى العامة - قم المقدسة، ط ١-١٤٠٩هـ
٢٦٥. العلوى، محمد بن عقيل بن عبد الله، النصائح الكافية لمن يتولى معاوية، الناشر: دار الثقافة - قم، ط ١-١٤١٢هـ
٢٦٦. العيني، بدر الدين أبو محمد، محمد بن أحمد الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
٢٦٧. الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد، مجموعة رسائل الغزالى - الرسالة

- اللدنية، تحقيق: إبراهيم أمين لحد، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
٢٦٨. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، طبع ونشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوى آل سعود، ط٤-١٤٢٣هـ
٢٦٩. الفيض الكاشاني، محمد محسن، علم اليقين، الناشر، مؤسسة بيدار- قم، ط١٤٠٠هـ
٢٧٠. القاري، علي بن سلطان محمد، مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايح، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤٢٢هـ
٢٧١. القاضي النعمان، أبو حنيفة بن محمد بن منصور المغربي، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلايلي، الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط٢-١٤١٤هـ
٢٧٢. القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، ثبیت دلائل النبوة، تحقيق وتقديم: د. عبد الكريم عثمان، الناشر: دار العربية- بيروت
٢٧٣. القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، المعني في الإمامة، تحقيق: د. عبد الحليم محمود والدكتور سليمان دنيا، مراجعة: د. إبراهيم مذكور، إشراف: طه حسين، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٧٤. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ
٢٧٥. القرطبي الانصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، التذكرة في أحوال

**الموتى وأمور الآخرة، تحقيق ودراسة: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم،
الناشر: دار المنهاج - الرياض، ط ١٤٢٥ هـ**

**٢٧٦. القرطبي الأنباري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، التذكرة في أحوال
الموتى وأمور الآخرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٢١ هـ**

**٢٧٧. القرطبي الأنباري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي
(الجامع لأحكام القرآن)، تصحح: أحمد عبد العليم البردوني، الناشر:
دار إحياء التراث العربي - بيروت.**

**٢٧٨. القرطبي الأنباري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي
(الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، الناشر:
دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥ هـ**

**٢٧٩. القرطبي، الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهوم لما
أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديوب، يوسف
علي بدوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن
كثير، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت، ط ١٤١٧ هـ**

**٢٨٠. القسطلاني، شهاب الدين أحمد، إرشاد الساري شرح صحيح
البخاري، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٠ هـ**

**٢٨١. القفاري، ناصر بن عبد الله بن علي، أصول مذهب الشيعة الإمامية
الاثني عشرية، الناشر: دار الرضا - الجيزة، ط ٣-١٤١٨ هـ**

**٢٨٢. القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا، الكنى والألقاب، تقديم: محمد
هادي الأميني، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.**

٢٨٣. القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا، **بيت الأحزان**، الناشر: دار الحكمة - قم، الطبعة الجديدة الأولى - ١٤١٢هـ.
٢٨٤. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، **ينابيع المودة لذوي القربى**، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأسوة، ط١ - ١٤١٦هـ.
٢٨٥. الكتاب المقدس، الناشر: دار المشرق - بيروت، ط٢ - ١٩٨٨م.
٢٨٦. الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس، **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.
٢٨٧. الكتاني، محمد جعفر، **نظم المتناثر في الحديث المتواتر**، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر، ط٢ المصححة.
٢٨٨. الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف، **صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني**، الناشر: دار الفكر - بيروت - ط١ - ١٤١١هـ طبعة مصورة.
٢٨٩. الكشميري، محمد، **العرف الشذى**، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١ - ١٤٢٥هـ.
٢٩٠. الكعبي، عبد الزهرة، **مصادر نهج البلاغة**، الناشر: دار الزهراء - بيروت، ط٤.
٢٩١. الكلبيولي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**، خرج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٩هـ.

٢٩٢. الكليني البغدادي، أبو جعفر، محمد بن يعقوب، الكافي، تصحیح وتعليق: علي أكبر الغفاری، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ج ١ ط ٥-١٣٦٣ هـ ش، ج ٢ ط ٤-١٣٦٥ هـ ش، ج ٣ ط ٣-١٣٦٧ هـ ش.
٢٩٣. الكنجی الشافعی، محمد بن يوسف، البيان في أخبار صاحب الزمان، تحقيق: الشيخ مهدي محمد الفتلاوی، الناشر: دار المحققۃ البیضاء - دار الرسول الأکرم، ط ١-١٤٢١ هـ.
٢٩٤. الكنجی الشافعی، محمد بن يوسف، کفایة الطالب في مناقب علي بن أبي طالب علیه السلام، تحقيق و تصحیح و تعليق: محمد هادي الأمینی، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت علیهم السلام، ط ٣-١٤٠٤ هـ.
٢٩٥. اللالکائی، أبو القاسم، هبة الله بن الحسن بن منصور، الطبری الرازی، الشافعی، اعتقاد أهل السنة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة - الرياض، طبعة عام ١٤٠٢.
٢٩٦. اللكنوی، محمد بن الحسین، الفوائد البهیة في تراجم الحنفیة، تصحیح: السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعسانی، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٩٧. المالکی، حسن بن فرحان، قراءة في كتب العقائد، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - الأردن، ط ٢ - ١٤٢٥ هـ.
٢٩٨. المالکی، حسن بن فرحان، نحو انقاد التاریخ الإسلامي، الناشر: مؤسسة الیمامۃ الصحفیة - الرياض، طبعة عام ١٤١٨ هـ.
٢٩٩. الماوردی، أبو الحسن، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، الناشر: دار

الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٥ هـ

٣٠٠. المباركفورى، أبو العلاء، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى شرح
جامع الترمذى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٠ هـ

٣٠١. متز، آدم، الحضارة الإسلامية، نقلها إلى العربية عبد الهادى أبو ريدة،
مطبعة لجنة التأليف - القاهرة، ط٣ - ١٣٧٧ هـ طبعة منقحة ومهذبة.

٣٠٢. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، رسالة في الرد على
من حكم وقضى أن المهدى الموعود جاء ومضى، نسخة مخطوطة،
الناسخ: ضيف الدين بن عبد الرحمن المرشدى العمري الحنفى، تاريخ
النسخ: ١٢ ربيع الأول ١٠٥٣ هـ تصوير مركز إحياء التراث الإسلامي،
تاريخ التصوير: ذي القعدة ١٤٢٩ هـ

٣٠٣. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في
سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير: الشيخ بكرى حيانى، تصحیح
وفهرسة: الشيخ صفوۃ السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام
١٤٠٩ هـ

٣٠٤. مجلة التمدن الإسلامي، دمشق شهر ذي القعدة - ١٣٧١ هـ

٣٠٥. مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الأولى، العدد ٣.

٣٠٦. مجلة تراثنا، العدد الثالث لسنة ١٤١٣ هـ قم.

٣٠٧. المجلسى، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة
الأطهار، تحقيق: يحيى العابدى الزنجانى، الناشر: مؤسسة الوفاء -
بيروت، الطبعة الثانية المصححة - ١٤٠٣ هـ

٣٠٨. **المجلسى**، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الموسوى الخرسان، السيد إبراهيم الميانجى، محمد الباقر، البهبودى، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط ٣-١٤٠٣ هـ طبعة مصححة.
٣٠٩. مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة، بإشراف: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، ط ٢-١٤١٩ هـ
٣١٠. **المخزومي**، سراج الدين محمد بن عبد الله، صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار، طبع في مطبعة مكتبة نخبة الأخيار، طبعة عام ١٣٠٦ هـ
٣١١. **المرتضى**، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، الشافى في الإمامة، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢-١٤١٠ هـ
٣١٢. **المرتضى**، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، تنزيه الأنبياء، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ٢-١٤٠٩ هـ
٣١٣. **المرعشي**، شرح إحقاق الحق، تعليق: السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، تصحيح: السيد إبراهيم الميانجى، الناشر: منشورات مكتبة المرعشي النجفي - قم
٣١٤. مركز الرسالة، المهدى المنتظر في الفكر الإسلامي، ط ١-١٤١٧ هـ الناشر: مركز الرسالة - قم، ط ١-١٤١٧ هـ
٣١٥. **المرزوقي**، الحافظ أبي عبد الله نعيم بن حماد، الفتن، تحقيق: سمير

٣١٥. أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، ط١-١٤١٢ هـ.
٣١٦. المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج، كتاب السنة، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١-١٤٢٨ هـ.
٣١٧. المزري، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤١٣ هـ.
٣١٨. المسعودي، علي بن الحسين بن علي، مروج الذهب، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط٥-١٣٩٣ هـ.
٣١٩. المصري الشافعي، أبو المنذر سامي بن أنور، الزهرة العطرة في حديث العترة، الناشر: دار الفقيه - مصر، طبعة عام ١٩٦٩ م.
٣٢٠. مصطفى الرافعى، إسلامنا في التوفيق بين السنة والشيعة، الناشر: الدار الإسلامية - بيروت، ط٢-١٤١٢ هـ طبعة موسعة ومنقحة.
٣٢١. المعترلي، ابن أبي الحديد، عز الدين، أبو حامد بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، ط١-١٤٣٧ هـ.
٣٢٢. المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها - بيروت، طبعة عام ١٤٠٢ هـ.
٣٢٣. المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٢-١٤٠٦ هـ.

٣٢٤. مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله البكري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم،

الناشر: الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢ هـ

٣٢٥. مغنية، محمد جواد، الشيعة في الميزان، الناشر: دار التعارف

للمطبوعات - بيروت، ط٤ - ١٣٩٩ هـ

٣٢٦. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،

الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام

لتحقيق التراث، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط٢ - ١٤١٤ هـ

٣٢٧. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،

الفصول المختارة، تحقيق: السيد علي مير شريفي، الناشر: دار المفيد،

ط٢ - ١٤١٤ هـ

٣٢٨. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،

أوائل المقالات، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، الناشر: دار المفيد -

بيروت، ط٢ - ١٤١٤ هـ

٣٢٩. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،

تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين درگاهي، الناشر: دار المفيد

- بيروت، ط٢ - ١٤١٤ هـ

٣٣٠. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان،

كتاب الجمل، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

٣٣١. المقدسي الشافعي، يوسف بن يحيى بن علي، عقد الدرر في أخبار

المتظر، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مكتبة عالم الفكر -
القاهرة، ط ١-١٣٩٩هـ

٣٣٢. المقدسي، محمد بن مفلح أبو عبد الله، الفروع ومعه تصحيح الفروع
لابن سليمان المرداوي، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٨هـ

٣٣٣. المقرizi، تقي الدين أحمد بن علي، إمتاع الأسماع، تحقيق وتعليق:
محمد عبد الحميد النمساوي، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار
الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٢٠هـ

٣٣٤. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير،
تصحيح: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-
١٤١٥هـ

٣٣٥. المنقري، نصر بن مزاحم، وقعة صفين، تحقيق وشرح: عبد السلام
محمد هارون، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة، ط ٢-٢هـ

٣٣٦. الميرزا النوري، حسين بن الميرزا محمد تقى، مستدرك الوسائل،
الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - بيروت، ط ١، ط ٢-٢هـ

٣٣٧. النجاشي، أبو العباس، أحمد بن علي بن أحمد، رجال النجاشي،
الناشر: جماعة المدرسین - قم، ط ١٤١٦-٥هـ

٣٣٨. النجدي الحنبلي، عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ
نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، الناشر:
مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ط ٤-٤هـ

٣٣٩. النجدي، محمد بن عبد الوهاب، مسائل لخصها محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبد العزيز الرومي وآخرون، الناشر: مطابع الرياض، ط١.

٣٤٠. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسرامي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١-١٤١١هـ.

٣٤١. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط١-١٣٤٨هـ

٣٤٢. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق وتصحيح الأسانيد ووضع الفهارس: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

٣٤٣. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، سنن النسائي (المجتبى)، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، طبعة عام ١٤٠٦هـ

٣٤٤. النسفي، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: مروان محمد الشعار، الناشر: دار النفائس، بيروت، طبعة عام ٢٠٠٥م.

٣٤٥. النعماني، محمد بن إبراهيم، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة، ط١-١٤١١هـ

٣٤٦. النمازي الشاهرودي، الشيخ علي بن الشيخ محمد بن إسماعيل، مستدرکات علم رجال الحديث، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حیدری - طهران، ط١٤١٥هـ.
٣٤٧. النوبختي، أبو محمد، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، علق عليه: محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة على طبعة المطبعة الحیدرية - النجف، الناشر، مكتبة الفقيه - قم، ط٤. ١٣٨٨هـ.
٣٤٨. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، المجموع (شرح المذهب)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٣٤٩. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ.
٣٥٠. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٣٥١. الهيثمي، ابن حجر، المكي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، الصواعق المحرقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركى، كامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، ط١٤١٧هـ.
٣٥٢. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد و منبع الفوائد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ.
٣٥٣. الواحدي النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب النزول، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة، طبعة عام ١٣٨٨هـ.

-
٣٥٤. الواقدي، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن واقد، **كتاب المغازى**، الناشر: عالم الكتب، تحقيق: مارسدن جونس، ط٣ - ١٤٠٤ هـ
٣٥٥. اليافعي، عبد الله بن أسعد، **مرأة الجنان وعبرة اليقظان**، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، طبعة عام ١٤١٣ هـ
٣٥٦. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، **تاريخ اليعقوبي**، الناشر: دار صادر - بيروت.

محتويات الكتاب

الفصل الثالث

الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية

الشبهة: حديث المنزلة لا يدلّ على إمامية عليٍ	١١
أساسيات الشبهة	١٣
الجواب الأول: حديث المنزلة صحيح سندًا وواضح دلالة	١٣
أولاًً: اختلاف مناسبات ومضامين الحديث يدلّ على الفضل والخلافة	١٤
١- تتبع وتثبت سعيد بن المسيب من صحة حديث المنزلة	١٤
٢- سعد بن أبي وقاص يفهم حديث المنزلة بأنه فضيلة عظيمة	١٥
٣- لفظ الخلافة والولاية في حديث المنزلة	١٧
٤- استخلاف عليٰ في المدينة كان أمراً ضرورياً	١٩
٥- لا تصلح المدينة إلا ببقاء عليٰ فيها	٢٣
٦- الخوف من إذاعة حديث المنزلة في زمن الأمويين	٢٩
٧- حديث المنزلة في غير واقعة تبوك	٣١
٨- حديث المنزلة في بيت أم سلمة	٣٢
٩- حديث آخر عن أم سلمة	٤٠
١٠- حديث المنزلة في قضية المؤاخاة	٣٦
١١- حديث المنزلة في قضية سد الأبواب	٣٨
١٢- حديث المنزلة بعد فتح خيبر	٣٧

٦- حديث المنزلة عن طريق ابن عباس.....	٤٠
٧- حديث المنزلة برواية أبي سعيد الخدري	٤٢
تضعيف عطية العوفي ليس في محله.....	٤٣
٨- حديث المنزلة برواية أسماء بنت عميس.....	٤٣
٩- حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص	٤٢
١٠- حديث المنزلة عن جابر.....	٤٤
١١- حديث المنزلة عن عمر بن الخطاب.....	٤٤
١٢- حديث المنزلة عن الخليفة المهدى العباسي <small>عليه السلام</small>	٤٥
١٣- حديث المنزلة عن جابر بن سمرة	٤٥
١٤- حديث المنزلة عن فاطمة بنت حمزة.....	٤٦
نتائج الجواب الأول.....	٤٧
الجواب الثاني: الشراكة في الأمر تقتضي ثبوت الخلافة والطاعة لعلي <small>عليه السلام</small>	٤٩
المنزلة لغة.....	٤٩
أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى	٥١
المنزلة الأولى: قرابة الأخوة.....	٥٢
دور الأخوة في نيل المقامات الإلهية.....	٥٢
منزلة القرابة والأخوة بين النبي <small>صلوات الله عليه وآله</small> وعلي <small>عليه السلام</small>	٥٤
الروايات الدالة على أخوة علي <small>عليه السلام</small> للنبي <small>صلوات الله عليه وآله</small>	٥٤
الرواية الأولى: أنت أخي في الدنيا والآخرة.....	٥٥
الرواية الثانية: أنت أخي ووارثي	٥٥

٥٦.....	ترجمة السند
٥٧.....	الرواية الثالثة: علي أخو رسول الله قبل أن تخلق السماوات
٥٨.....	الرواية الرابعة: أيكم يباعني على أن يكون أخي وصاحبي
٥٨.....	الرواية الخامسة: إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه
٥٩.....	استناد الأخوة إلى الرابطة التكوينية
٦١.....	المنزلة الثانية: المؤازرة والمعاضدة
٦٤.....	المنزلة الثالثة: الشراكة في الأمر
٦٥.....	إشكال الاستثناء المنقطع وجوابه
٦٧.....	الجواب الثالث: دلالة حديث المنزلة على خلافة علي عليه السلام بعد وفاة النبي عليه السلام.
٦٧.....	أولاً: حديث المنزلة يثبت منازل هارون علي عليه السلام بعد وفاة النبي عليه السلام
٦٨.....	ثانياً: إطلاق حديث المنزلة
٦٩.....	الجواب الرابع: الرد على حديث تشبيه أبي بكر وعمر بالأئباء
٧٠.....	أولاً: الحديث مرسل لانقطاعه
٧٢.....	ثانياً: الحديث لا يتضمن التشبيه في جميع المنازل
٧٣.....	ثالثاً: اعتقاد الطائفة السننية في أبي بكر وعمر
٧٣.....	التحرif في حديث المنزلة
٧٦.....	الأحاديث الأخرى في فضل علي عليه السلام
٧٧.....	١- حديث الرأي
٧٨.....	فهم الصحابة من حديث الرأي فضيلة عظيمة
٧٩.....	٢- حديث (إن عليا لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)

حديث الأنصار مقيد بكونهم أنصاراً لله تعالى	٨٠
حديث الغدير لا يدلّ على إمامية عليٍ	٨٢
الشیہة الأولى: ضعف أسانید حديث الغیر	٨٢
أساسيات الشیہة	٨٢
الجواب الأول: صحة طرق حديث الغدير في كتب أهل السنة	٨٣
الحديث الأول: ما أخرجه الترمذى عن أبي الطفیل	٨٣
اختلاف النسخ في تعلیق الترمذى على حديث الغیر	٨٤
الحديث الثاني: ما أخرجه ابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص	٨٧
الحديث الثالث: ما أخرجه ابن ماجه عن البراء بن عازب	٨٧
الحديث الرابع: ما أخرجه أحمد في مسنده عن رياح بن الحرت	٨٨
الحديث الخامس: ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي الطفیل	٨٩
الحديث السادس: ما أخرجه الحاکم عن زید بن ارقم	٩٠
الحديث السابع: ما أخرجه النسائي عن زید بن ارقم	٩١
الحديث الثامن: ما أخرجه البزار في مسنده عن زید بن یثیع	٩٤
الحديث التاسع: ما أخرجه البزار في مسنده عن سعد بن أبي وقاص	٩٥
الحديث العاشر: ما أخرجه أحمد في مسنده عن زید بن یثیع	٩٥
الحديث الحادی عشر: ما أخرجه ابن کثیر عن عائشة بنت سعد	٩٦
الحديث الثاني عشر: ما أخرجه الخطیب البغدادی عن أبي هریرة	٩٦
ال الحديث الثالث عشر: ما أخرجه ابن حجر عن عليٍ	١٠٢
ال الحديث الرابع عشر: ما أخرجه ابن أبي عاصم عن عليٍ	١٠٣

المؤلفات في حديث الغدير.....	١٠٥
نهج بنى أمية في محاربة علي عليهما السلام و كتمان فضائله.....	١٠٦
الجواب الثاني: تواتر حديث الغدير	١١٢
الشبهة الثانية: مخالفة حديث الغدير لأصول الإسلام والواقع التاريخي.....	١١٩
أساسيات الشبهة.....	١١٩
جواب الشبهة.....	١٢٠
الجواب الأول: إنكار ابن تيمية لسنة النبي عليهما السلام.....	١٢٠
الجواب الثاني: قلة معرفة ابن تيمية بكتاب الله وسنة النبي عليهما السلام.....	١٢٥
الجواب الثالث: قلة معرفة ابن تيمية بمضمون حديث الغدير	١٣٠
الشبهة الثالثة: الولاية ضد العداوة وهو حكم ثابت لجميع المؤمنين	١٣٤
الجواب عن الشبهة.....	١٣٤
الشبهة الرابعة: ألفاظ الحديث لا تدل على الخلافة.....	١٣٦
أساسيات الشبهة.....	١٣٧
الجواب عن الشبهة.....	١٣٧
الجواب الأول: ألفاظ حديث الغدير صريحة في الإمامة والخلافة.....	١٣٧
الشاهد الأول: مماثلة ولاية النبي عليهما السلام وولاية علي عليهما السلام في الحديث.....	١٣٧
الشاهد الثاني: نزول آية التبليغ.....	١٤١
الشاهد الثالث: نزول آية إكمال الدين وإتمام النعمة	١٥٤
شبهة ابن كثير حول سبب نزول الآية.....	١٥٥
الجواب عن هذه الشبهة.....	١٥٦

أولاً: تكذيب ابن كثير لسنة النبي ﷺ	١٥٦
ثانياً: تعدد أسباب النزول.....	١٥٦
ثالثاً: معارضة روایة عمر للأحاديث الصحيحة	١٦١
١- نزول الآية في يوم الإثنين.....	١٦١
٢- نزول الآية ليلة جمع (ليلة المزدلفة).....	١٦٥
٣- نزول الآية ليلة الجمعة.....	١٦٦
٤- تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة.....	١٦٧
الشاهد الرابع: قول النبي ﷺ: (اللهم وال من والاه عاده).....	١٦٧
الشاهد السادس: حديث الغدير في سياق حديث الثقلين	١٦٩
الشاهد السابع: تهنة القوم على عالي عائشة بحديث الغدير.....	١٧١
الشاهد الثامن: استشهاد علي عائشة بحديث الغدير.....	١٧٢
الشاهد التاسع: الاهتمام الخاص بخطبة يوم الغدير.....	١٧٤
الجواب الثاني: ضعف حديث الحسن بن الحسن.....	١٧٧
الشبهة الخامسة: إن حديث الغدير جاء ليرد قول الخوارج ويثبت إيمان علي باطنًا وظاهرًا.....	١٨١
بيان الشبهة.....	١٨١
الجواب:.....	١٨٢
١- لا توجد أدلة أو قرائن تثبت أن موضوع الحديث هو إيمان علي عائشة	١٨٢
٢- إيمان علي ليس هو الملاك لهذا الحديث بل الخلافة والإمامية هي المحور.....	١٨٢
٣- ليس مهمة النبي ﷺ التصدي لإيمان الصحابة	١٨٤

الشبيهة السادسة: حديث الغدير كان بسبب الشكوى على علي عليهما السلام حين بعثه النبي إلى اليمن ١٨٥

الجواب عن الشبيهة ١٨٥

الجواب الأول: وقوع شكوى جيش اليمن في المدينة بعد حجة الوداع ١٨٧

Error! المبحث الأول: قصة ذهاب علي عليهما السلام إلى اليمن كاملة

Bookmark not defined.

١- خروج علي عليهما السلام داعيا إلى الإسلام
Bookmark not defined.

٢- خروج علي عليهما السلام قاصيا
Bookmark not defined.

٣- خروج علي عليهما السلام إلى اليمن جائيا للصدقات
Bookmark not defined.

Error! المبحث الثاني: تحبط البهقي وابن كثير في فهم دواعي حديث الغدير
Bookmark not defined.

Error! الرواية التي اعتمدتها البهقي وابن كثير
Bookmark not defined.

١- المناقشة في سند الرواية.....

Error! ٢- المناقشة في مضمون الرواية.

المبحث الثالث: الروايات التي قد يعتمد عليها لإثبات الشكوى في مكة المكرمة

Error! **Bookmark not defined.**

- Error! Bookmark not defined.** ١- رواية الواقدي
- Error! Bookmark not defined.** ٢- رواية المقرizi
- Error! Bookmark not defined.** ٣- رواية ابن الأثير
- Error! Bookmark not defined.** ٤- رواية أبي سعيد الخدري
- Error! Bookmark not defined.** ٥- رواية عمرو بن شاس الإسلامي

Error! الجواب الثاني: كلا الواقعتين تدلان على خلافة علي عليهما السلام
Bookmark not defined.

Error! الجواب الثالث: واقعة الغدير كانت بأمر من الله تعالى
Bookmark not defined.

- الفصل الرابع ٢٢٩
- الشبهات المثارـة حول نفي وجود النص على الإمامة ٢٢٩
- وفيـه مـبحثان: ٢٢٩
- المـبحث الأول: فيـ الشـبهـاتـ التيـ تنـفيـ النـصـ منـ كـتابـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ ٢٢٩
- المـبحثـ الثاني: فيـماـ يـنـفيـ النـصـ استـنـادـاـ إـلـىـ مـسـلـمـاتـ مـزـعـومـةـ ٢٢٩
- المـبحثـ الأول: فيـ الشـبهـاتـ التيـ تنـفيـ النـصـ منـ كـتابـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ ٢٣١
- الـشـبـهـةـ: كـتابـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ يـنـفيـ النـصـ عـلـىـ الـإـمـامـةـ ٢٣١
- الـجـوابـ: ٢٣٢
- منـهجـ الشـيـعـةـ فـيـ التـعـاملـ مـعـ الـمـصـادـرـ ٢٣٢
- كتـابـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ عـنـدـ الشـيـعـةـ ٢٣٦

نظرة في بعض ما نقله القفاري من كتاب نهج البلاغة.....	٢٣٨
قوله: دعوني والتمسوا غيري.....	٢٤٠
سند تاريخ الطبرى.....	٢٤٠
سند كتاب الفتوح.....	٢٤٣
سند الفقرة في كتاب الجمل للشيخ المفید.....	٢٤٥
قوله: أنا لكم وزيراً خيراً مني أميراً.....	٢٤٥
سند الفقرة في كتاب أنساب الأشراف.....	٢٤٥
سند الفقرة في كتاب الطبرى.....	٢٤٧
سند الفقرة عند الشيخ المفید.....	٢٤٨
مناقشة دلالة كلام الإمام على نفي النصّ.....	٢٤٩
كلامه هنا لا يعارض الصريح من الأدلة على ثبوت خلافته.....	٢٤٩
كلامه خال الدلالة على نفي النصّ.....	٢٥١
عدة أمور تؤكد أن كلام الإمام لا دلالة فيه على نفي النصّ.....	٢٥٢
الأول: الإمام بكلامه يرفض الإمارة والسلطة لا الإمامة.....	٢٥٢
الثاني: الإمام برفضه أراد إلزام المبايعين علينا.....	٢٥٣
الثالث: الإمام أراد تكون بيته عن قناعة راسخة.....	٢٥٣
الرابع: أراد أن يشعر الناس بأن هذه حكومة ودنيا وأنه عازف عنها.....	٢٥٤
قوله: بایعني القوم الذي بایعوا أبا بکر وعمر وعثمان.....	٢٥٩
الجواب:.....	٢٦١
مصادر هذه الخطبة.....	٢٦١

نص خطبة (بأيعني القوم الذين بایعوا...) ٢٦٢
سند هذه الخطبة ٢٦٣
في السنّد نمير بن وعلة وهو مجهول ٢٦٤
في السنّد أيضاً عامر الشعبي ٢٦٤
انحراف الشعبي عن علي علیه السلام ٢٦٥
١- سبه عليا علیه السلام ٢٦٥
الحسن البصري يعاتب الشعبي لسبه عليا ٢٦٥
٢- أفتراوه على علي علیه السلام ٢٦٧
٣- كذبه في قضية من شهد حرب الجمل من الصحابة ٢٦٨
٤- انتقاده من أصحاب علي علیه السلام ٢٧٠
٥- الشعبي يناصربني أمية الذين يعادون عليا ٢٧١
٦- بغض الشعبي للشيعة ٢٧١
النقاش الدلالي لفقرة بأيعني القوم ٢٧٢
الإمام علیه السلام في مقام الاحتجاج والإلزام ٢٧٢
شواهد وقرائن على أن الإمام كان في مقام الاحتجاج ٢٧٣
القرينة الأولى: قوله علیه السلام: بأيعني القوم... على ما بایعواهم عليه ٢٧٣
القرينة الثانية: قوله علیه السلام: فإذا اجتمعوا على رجل... ٢٧٦
القرينة الثالثة: قوله علیه السلام: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار ٢٨٠
القرينة الرابعة: كلامه علیه السلام في نهج البلاغة ينافي مبدأ الشورى ويؤكّد النصّ على الإمامة ٢٨٢

المبحث الثاني: فيما ينفي النص استناداً إلى مسلمات مزعومة ٢٨٥	٢٨٥
الشبهة: لا يوجد في كتاب الله ذكر لأسماء أئمة الشيعة وهذا دليل على بطلان الإمامة ٢٨٦	٢٨٦
الجواب عن الشبهة ٢٨٨	٢٨٨
الجواب الأول: دلالة القرآن على مبدأ الإمامة ٢٨٨	٢٨٨
القسم الأول: آيات الإمامة العامة ٢٨٨	٢٨٨
الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَتَّلَى إِبْرَاهِيمَ...﴾ ٢٨٨	٢٨٨
الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً...﴾ ٢٨٩	٢٨٩
الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَنْعَنَّ...﴾ ٢٨٩	٢٨٩
الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ...﴾ ٢٩٠	٢٩٠
القسم الثاني: آيات الإمامة الخاصة ٢٩٠	٢٩٠
الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَيُكْرُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...﴾ ٢٩٠	٢٩٠
الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزَلَ إِلَيْكَ...﴾ ٢٩٢	٢٩٢
الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ ٢٩٣	٢٩٣
الجواب الثاني: دلالة السنة على إمامية علي عليه السلام ٢٩٤	٢٩٤
السنة النبوية تنهى عن الإعراض عن السنة ٢٩٦	٢٩٦
صحابة النبي ﷺ لا يفرقون بين الكتاب والسنة ٢٩٧	٢٩٧
السنة تنص على إمامية علي عليه السلام ٢٩٩	٢٩٩
الجواب الثالث: الحكمة الإلهية في عدم ذكر أسماء الأئمة ٣٠٠	٣٠٠
الحكمة الأولى: ذكر الوصف أبلغ في التأثير من ذكر الاسم ٣٠١	٣٠١

الحكمة الثانية: لو ذكر اسم علي عليه السلام لحذفه المنافقون.....	٣٠٥
الحكمة الثالثة: ذكر الاسم لا يعني حسم النزاع.....	٣٠٦
الحكمة الرابعة: ذكر الاسم في القرآن مدعاة لاتهام أتباع أهل البيت عليهما السلام.....	٣٠٨
الشبهة: النص على الخلافة مما توفر الدواعي على نقله فلو كان له أصل لنقل... أساسيات الشبهة.....	٣٠٩
الجواب:.....	٣١٠
اشتهر النص يمنع من الوصول إلى السلطة.....	٣١٠
محاولات منع انتشار النص.....	٣١١
١- مخالفة إرادة النبي صلى الله عليه وسلم النص على الخلفاء.....	٣١١
٢- المنع من نقل أحاديث الإمامة وتدوينها إتلاف أحاديث أهل البيت عليهما السلام.....	٣١٣
القول بأن حديث النص على الخلافة لا أصل له باطل.....	٣٢١
١ - إمامية أهل البيت عليهما السلام حقيقة قرآنية.....	٣٢١
٢- إمامية أهل البيت نقطت بها السنة.....	٣٢١
الشبهة: لو صح أن الصحابة كتموا النص على الخلافة لكتموا الفضائل الكثيرة لعلي عليهما السلام.....	٣٢٥
الجواب:.....	٣٢٥
الصحابة لم يكتموا أحاديث النص.....	٣٢٥
قياس أحاديث النص على أحاديث الفضائل قياس مع الفارق	٣٢٧
تعرّض الكثير من فضائل أمير المؤمنين للتشويه والكتمان.....	٣٢٨

الشبهة: القول بكتمان الصحابة للنص يستلزم سلب الثقة عن بقية أمور الدين.....	٣٤٦
الجواب عن الشبهة.....	٣٤٦
الصحابة لم يكتموا النص على الإمامة.....	٣٤٦
أحاديث الإمامة لا تقاس بأحاديث العادات.....	٣٤٧
بعض ملازمات الكلام لا تمنع من قول الحقيقة.....	٣٤٩
التغيير والتضييع طال حتى الصلاة.....	٣٥١
الشبهة: دعوى النص على أمير المؤمنين عَلَيْهِ الْكَلَمُ كدعوى النص على العباس.....	٣٥٣
بيان الشبهة.....	٣٥٤
الجواب:.....	٣٥٤
الشبهة: لو نص النبي ﷺ على علي عَلَيْهِ الْكَلَمُ لظهر كنص أبي بكر على عمر.....	٣٥٨
أساسيات الشبهة.....	٣٥٩
الجواب:.....	٣٥٩
أولاً: النص على علي واضح ومشهور.....	٣٦٠
ثانياً: الذين يحفظون التراث هم الأجيال اللاحقة لا السابقة.....	٣٦٠
الشبهة: كيف يقبل المسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر ولا يقبلون أمر النبي في علي؟.....	٣٦٣
الجواب:.....	٣٦٣
المهاجرون والأنصار لا يشكرون أن علياً هو صاحب الأمر.....	٣٦٣
ندر الأنصار على بيعة أبي بكر وهتافهم باسم علي.....	٣٦٤
الشبهة: المسلمين كانوا أكثر طاعة لنصّ أبي بكر من نص رسول الله.....	٣٦٦

الجواب:.....	٣٦٦
أولاً: أن الكثير من الصحابة خالفوا رسول الله ﷺ وعصوا أوامرها.....	٣٦٦
مخالفة الصحابة في كتابة الوصية	٣٦٨
الكتاب الذي ليس فيه ضلال هو التمسك بالعترة الطاهرة.....	٣٦٩
مخالفتهم في الإحلال من الحج وغضب رسول الله ﷺ عليهم	٣٦٩
وصفه لبعض الصحابة بالعصاة.....	٣٧١
مخالفتهم في حديث اللد للرسول الأكرم ﷺ.....	٣٧١
بعض المهاجرين والأنصار لم يقبلوا استخلاف أبي بكر لعمر	٣٧٢
١ - اعتراض علي عليه السلام وطلحة.....	٣٧٢
٢ - اعتراض بعض المهاجرين.....	٣٧٤
٣- اعتراض الناس	٣٧٤
٤ - اعتراض معاوية.....	٣٧٦
الشبهة: لو كان علي عليه السلام منصوصاً عليه لم يجز له أن يباع أبا بكر وعمر وعثمان..	٣٧٩
الجواب الإجمالي	٣٧٩
الجواب التفصيلي	٣٨١
بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب الشيعة.....	٣٨١
١- علي عليه السلام لم يباع أبا بكر فقط	٣٨١
٢- علي عليه السلام بائع مكرها	٣٨١
بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب أهل السنة.....	٣٨٣
الطائفة الأولى الدالة على حصول البيعة في أول الأمر	٣٨٣

مناقشة دلالة الحديث ٣٨٦
الحاديـث يدلـ على أن مبايعـة عـلي عـلـيـهـ كـانـتـ بـالـإـكـراه ٣٨٦
أدلة أخرى على أن عـليـهـ باـعـ أـبـاـ بـكـرـ مـكـرـهـا ٣٨٩
الطائفة الثانية الدالة على أن عـليـهـ لم يـبـاعـ إـلـاـ بـعـدـ سـتـةـ أـشـهـر ٣٩٤
الإشكـالـ السـنـدي ٣٩٨
تأخر عـليـهـ عن البيـعـةـ مـدـرـجـ منـ كـلامـ الزـهـري ٣٩٨
أولـ منـ أـثـارـ الـإـسـكـالـ هوـ الـبـيـهـقـي ٣٩٩
الجواب: ٤٠٠
تأخر عـليـهـ عنـ البيـعـةـ منـ كـلامـ عـائـشـةـ لـاـ زـهـري ٤٠٠
أولاً: حـدـيـثـ الـبـخـارـيـ وـمـسـلـمـ بـسـنـدـهـمـاـ عـنـ مـعـمـرـ لـاـ يـشـيرـ إـلـىـ تـأـخـيرـ الـبـيـعـة ٤٠٠
ثانياً: ما نـقـلـهـ الـبـيـهـقـيـ عـنـ عـبـدـ الرـزـاقـ لـاـ يـتـابـقـ مـعـ رـوـاـيـةـ الـمـصـنـف ٤٠٢
مقارـنةـ بـيـنـ حـدـيـثـ عـبـدـ الرـزـاقـ فـيـ الـمـصـنـفـ وـحـدـيـثـ الـبـيـهـقـيـ عـنـه ٤٠٢
ثالثـ: تـأـخـيرـ الـبـيـعـةـ قـدـ روـيـ فـيـ الصـحـيـحـيـنـ وـغـيرـهـمـاـ مـتـصـلـاـ ٤٠٦
رابـعاـ: لـمـ يـتـعرـضـ كـبـارـ شـرـاحـ الـاحـادـيـثـ إـلـىـ الـادـراج ٤٠٦
خامـساـ: لـوـ صـحـ الـإـدـرـاجـ فـلاـ يـبـعـدـ أـنـهـ مـنـ كـلامـ عـائـشـةـ ٤٠٨
التـوجـيهـ الدـلـالـيـ لـأـحـادـيـثـ تـأـخـيرـ الـبـيـعـة ٤٠٩
مناقـشـةـ التـوجـيهـ الدـلـالـيـ ٤١٠
الـبـيـعـةـ الـمـتـأـخـرـةـ أـيـضاـ لـمـ تـكـنـ عـنـ رـضـا ٤١١
الـشـبـهـةـ: لـوـ كـانـ النـصـ عـلـيـ صـحـيـحـاـ لـمـ يـجـزـ لـهـ أـنـ يـدـخـلـ مـعـ الـسـتـةـ فـيـ الـشـورـىـ ٤١٤
الـجـوابـ: ٤١٤

موافق ودلائل على وجود النصّ على أمير المؤمنين ع	٤١٤
ذكره ع لحقه يوم الشورى	٤١٥
مبررات وأسباب الدخول في الشورى	٤١٩
١ - كراهة الخلاف	٤١٩
٢ - الخشية من انحراف الإسلام	٤٢٠
الشبهة: لو كان الحسن ع منصوصاً عليه لما سلم الخلافة لمعاوية	٤٢٤
جواب الشبهة:	٤٢٥
الأول: عدم التفريق بين الخلافة والإمامية	٤٢٥
الثاني: تنازل الإمام الحسن ع عن الحكومة السياسية كان مبرراً	٤٢٦
١ - حقن دماء المسلمين	٤٢٦
٢ - خذلان الجيش وتفرقه عن الإمام الحسن ع	٤٢٧
٣ - الحفاظ على أهل بيته وشيعته	٤٣٢
٤ - فضح معاوية من خلال وثيقة الصلح	٤٣٣
الشبهة: منكر إمامية أحد أئمة الشيعة كافر ويستحق الخلود في النار	٤٣٦
أساسيات الشبهة	٤٣٦
الجواب: الكفر هنا ليس بمعنى المقابل للإسلام	٤٣٧
الكفر له معان متعددة	٤٣٧
ليس كلّ منكر للإمامية يكون كافراً	٤٣٩
الحكم بکفر منكري الإمامة لا يعم جميع أهل السنة	٤٤٤
إسلام أهل السنة في روايات أهل البيت ع	٤٤٤

أقوال فقهاء الشيعة في إسلام أهل السنة وطهارتهم.....	٤٤٦
أقوالهم في إسلامهم.....	٤٤٦
أقوالهم في طهارتهم.....	٤٤٨
من أنكر إماماً أحد الشيختين فهو كافر يستحق النار.....	٤٥٠
تكفيرهم الشيعة مطلقاً.....	٤٥٣
تكفير الطوائف السنية بعضهم بعضاً.....	٤٥٧
١- تكفير غير الأشاعرة من المسلمين.....	٤٥٧
٢- تكفير غير الحنابلة من المسلمين.....	٤٥٧
٣- تكفير الحنابلة.....	٤٥٨
٤ - تكفير أبي حنيفة وأتباعه.....	٤٥٩
الفصل الخامس.....	٤٦١
شبهات المهدوية.....	٤٦١
مقدمة.....	٤٦٣
عالمية الإيمان بفكرة المنقذ والمخلص.....	٤٦٩
صحة أحاديث الإمام المهدي علیه السلام.....	٤٧٣
تواتر أحاديث المهدي علیه السلام.....	٤٧٦
إنكار خروج الإمام المهدي موجب للكفر Error! Bookmark not defined.	
النصوص المبشرة بالإمام المهدي علیه السلام قبل ولادته.....	٤٨١
الأحاديث التي تحدد هوية وشخصية الإمام المهدي علیه السلام.....	٤٨٢

المهدي من عترة النبي ﷺ وأهل بيته ع	٤٨٢
طعن ابن خلدون في هذا الحديث	٤٨٣
الحديث صحيح	٤٨٣
المهدي من ولد فاطمة ع	٤٨٦
المهدي من ولد الحسين ع	٤٨٩
المهدي ليس من ولد الإمام الحسن ع	٤٩١
ضعف سند الحديث	٤٩٢
اختلاف نقل الحديث	٤٩٣
احتمال التصحيف في الحديث	٤٩٤
الأحاديث العامة الدالة على هويته واستمرار وجوده ع	٤٩٤
١- حديث (الاثني عشر خليفة)	٤٩٥
الأئمة الاثنا عشر هم أئمة أهل البيت ع	٤٩٩
تضارب آراء أهل السنة في فهم حديث (الاثني عشر)	٥٠١
الانطباق القهري للحديث على أئمة أهل البيت ع	٥٠٤
حديث (الاثني عشر) سبق ولادة الأئمة ع	٥٠٥
٢- حديث الثقلين	٥٠٦
صحة حديث الثقلين عند أهل السنة	٥٠٧
دلالة الحديث على وجود الإمام المهدي ع	٥٠٩
٣- حديث: (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة)	٥٠٩
الآلوي يصرح بخلافة الإنسان الكامل إلى قيام الساعة	٥١٠

الشبهة: التعارض في أحاديث الإمام المهدي علیه السلام.....	٥١٢
جواب الشبهة.....	٥١٢
شهبة: عدم إخراج البخاري ومسلم أحاديث المهدي في صحيحهما.....	٥١٣
Error! Bookmark not defined.	جواب الشبهة.....
Error! Bookmark not defined.	خلاصة القول.....
شبهات القفاري حول المهدي علیه السلام.....	٥٢١
الشبهة: إن الإمام العسكري علیه السلام مات بلا عقب.....	٥٢١
أساسيات الشبهة.....	٥٢١
جواب الشبهة.....	٥٢٢
الوجه الأول: تهافت أقوال القفاري.....	٥٢٢
الوجه الثاني: كتب الشيعة تصريح بوجود الخلف من صلب الإمام الحسن العسكري علیه السلام.....	٥٢٣
الوجه الثالث: عدم الرؤية لا تدل على عدم الوجود.....	٥٢٤
الوجه الرابع: اقتسام جعفر لميراث أبيه لا يدل على عدم ولادته.....	٥٢٤
رأي الإمامية في جعفر الكذاب.....	٥٢٦
الوجه الخامس: أحاديث ولادة المهدي علیه السلام متواترة.....	٥٢٨
اعتراف علماء الأنساب بولادة الإمام المهدي علیهم السلام.....	٥٢٩
اعتراف علماء السنة بولادة الإمام المهدي علیه السلام.....	٥٣٣
الروايات الدالة على ولادة الإمام المهدي من طرق الشيعة.....	٥٥٠
الرواية الأولى.....	٥٥٠

٥٥٠.....	ترجمة سند الرواية.....
٥٥٢.....	الرواية الثانية.....
٥٥٢.....	ترجمة سند الحديث
٥٥٣.....	الرواية الثالثة.....
٥٥٤.....	الشهادات الحسينية لولادة الإمام المهدي علیه السلام.....
٥٥٤.....	أولاً: شهادة من رآه من أصحابه ومن كان معه ومع أبيه علیه السلام.....
٥٥٩.....	ثانيا: الإكثار من العقائني عن الإمام المهدي علیه السلام.....
٥٦٠.....	ثالثا: رؤية الوكلاء له علیه السلام.....
٥٦١.....	رابعا: تعامل السلطة العباسية بعد وفاة الإمام العسكري علیه السلام.....
٥٦٢.....	خلاصة ما تقدم.....
٥٦٣.....	الشبهة: اضطراب أمر الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري علیه السلام.....
٥٦٣.....	الجواب:.....
٥٦٦.....	الشبهة: بطلان دعوى إن للإمام الحسن علیه السلام ولدًا خفيًا.....
Error! Bookmark not defined.	الجواب:.....
Error! Bookmark not defined.	الأول: ما ذكره القفارى مقتطع وانتقائي
	defined.

Error! Bookmark not defined. الثاني: ادعاء القفارى يفتقر إلى الدليل الصحيح
not defined.

Error! Bookmark not defined. الثالث: قياس مع الفارق.....

الشبهة: تطلع الشيعة لإقامة كيان سياسى هو سبب قولهم بالمهدوية والغيبة....

Error! Bookmark not defined.	بيان الشبهة.....
٥٧٢	جواب الشبهة.....
٥٧٣	الإمامية الامتداد الطبيعي للنبوة.....
٥٧٩	الشبهة: القول بالمهدية ينشط دعاته بعد وفاة كلّ إمام.....
٥٧٩	الجواب:.....
٥٨٠	الشبهة: سبب القول بالغيبة الرغبة في الاستئثار بالأموال.....
٥٨٠	الجواب:.....
٥٨١	الخمس في القرآن والسنة.....
٥٨١	الخمس.....
٥٨٢	المعنى اللغوي لغنيةمة.....
٥٨٤	الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب.....
٥٨٤	الخمس في الروايات المروية عن النبي ﷺ.....
٥٨٧	الخمس في أقوال الفقهاء.....
٥٨٨	رأي الشيعة أنّ الخمس في كلّ مكسب.....
٥٩٠	مستحق الخمس.....
٥٩٣	الخمس حق لمنصب الإمامة.....
٥٩٥	الفكر الوهابي وغنيةمة الخمس بين القتل والسلب والنهب.....
٦٠٠	الشبهة: رجوع القول بالمهدية والغيبة إلى أصول مجوسيّة.....
٦٠٠	الجواب: قول القفاري باطل لعدة وجوه.....
٦٠٠	الوجه الأول: التشيع عربي المولد والنشأة.....

أبناء فارس ينالون الإيمان ٦٠٣
كبار علماء أهل السنة من الفرس ٦٠٤
الوجه الثاني: توادر أحاديث الإمام المهدى قبل ولادته يكذب هذه الدعوى ٦٠٦
الوجه الثالث: ليست الكثرة هي المقياس في قبول الأدلة ٦٠٦
الدكتور طه حسين يفسر افتراءات القفارى وأمثاله ٦٠٦
الشبهة: السفراء الأربع هم واضعوا فكرة الغيبة والمهدوية ٦٠٨
الجواب: ٦٠٨
معنى الغيبة عند الشيعة ٦٠٩
روايات الغيبة عند أهل السنة ٦١٠
روايات الغيبة عند الشيعة ٦١٢
الإمام الباقر علیه السلام ٦١٢
الإمام الصادق علیه السلام ٦١٢
الإمام الرضا علیه السلام ٦١٣
الإمام العسكري علیه السلام ٦١٤
السفراء لم يخترعوا الغيبة ٦١٥
مبعادات عقلائية لفرضية أن السفراء هم من اخترعوا الغيبة ٦١٥
لم يعرف السفراء بالشراء المادي ٦١٥
السفراء يعيشون في جو من الخوف والإرهاب ٦١٧
وثاقة السفراء وجلالته قدرهم ٦١٩
السفير الأول: عثمان بن سعيد العمري الأستاذي ٦١٩

٦١٩.....	صفاته
٦٢٠	سفارته
٦٢٠	وثاقته وجلالته
٦٢٢.....	وفاته
٦٢٢.....	السفير الثاني: محمد بن عثمان العمري أبو جعفر
٦٢٣.....	منزلته
٦٢٣.....	سفارته
٦٢٥.....	وثاقته وجلالته
٦٢٦.....	رؤيته للإمام المهدي <small>عليه السلام</small>
٦٢٧.....	وفاته
٦٢٧.....	السفير الثالث: الحسين بن روح أبو القاسم النوبختي
٦٢٧.....	جلالته ووثاقته
٦٢٨.....	سفارته
٦٢٨.....	وفاته
٦٢٩.....	السفير الرابع: علي بن محمد السمرى
٦٢٩.....	وثاقته وسمو شأنه
٦٢٩.....	سفارته
٦٣٠	وفاته:
Error! Bookmark not defined.	النتيجة
٦٣١.....	وجود المنحرفين سنة اجتماعية

الشبهة: تسريب نظرية المهدى والغيبة عن طريق حكمة.....	٦٣٦
الجواب:.....	٦٣٦
ترجمة السيدة حكيمه بنت الإمام الجواد علیه السلام.....	٦٣٧
اسمها ونسبها.....	٦٣٧
جلالتها ووثاقتها	٦٣٧
مشاهدتها وحضورها لولادة الإمام المهدى علیه السلام.....	٦٣٨
وفاتها.....	٦٣٩
حجب الإمام الناس عن رؤيته لا ينافي ضرورة معرفته.....	٦٣٩
الشبهة: التنافي بين علة الغيبة - خوف القتل - وبين العلم بمותו.....	٦٤١
جواب الشبهة.....	٦٤١
الشبهة: غيبات بعض الأنبياء لا تدل على وقوع غيبة المهدى.....	٦٤٦
الجواب:.....	٦٤٦
مصادر الكتاب.....	٦٥١
محتويات الكتاب.....	٦٩٧